الامام الصادق المهدي

ميزان المصير الوطني في السودان



مكتبة جزيرة الورد



الامام الصادق المهدي

ميزان المصير الوطني في السودان

مكتبة جزيرة الورد

بسم الله الرحمن الرحيم

ميزان المصير الوطني في السودان

الإمام الصادق المهدي

المحتويات

عرفان

درجت على توزيع نسخ من مؤلفي المزمع نشره قبل النشر على بعض الأصدقاء والمعارف استئناسا برأيهم فنصف رأيك عند أخيك وأختك. ولكن هذه المرة دهمني الوقت فالقضية المطروحة أزف وقتها والمرافعة فيها مطلوبة بإلحاح يزحم الوقت. ومع ذلك فقد استعنت بملاحظات أخي كبج وابني الصديق في بعض الفصول.

وكان مكتبي بقيادة الحبيب إبراهيم علي على درجة عالية من الكفاءة يسعفني بما أريد من مراجع وبيانات. وقام الحبيب أحمد يوسف بمتابعة الحبيبين الذين أشرفا على المراجعة والتصحيح في وقت ضيق للغاية: محمد صالح مجذوب والنعيم أحمد يوسف.

وتولت الحبيبة إنعام الجمري يعاونها الحبيبان خالدة خضر وعبد الرحمن فرح طباعة النصوص بكفاءة عالية.

والحبيب محمد زكي كان كعادته يحضر ما يطلب منه قبل الطلب بهمة لا تعرف الكلل.

ومسك الختام بنتي رباح كانت مساعد ملاح جمعت شتات ما نسيت من أفكاري وأعمالي وساهمت بإضافات لا غنى عنها.

خلان الوفاء هؤلاء، وغيرهم ممن لم أعدد، أدوا واجبهم بمودة ومحبة وسرور فؤاد يستحق شكري وتقديري تقديرا معنويا لا تطوله المادة.

الصادق

أم درمان فجر السادس من نوفمبر 2010م

تعريف

أحرص في كل المراحل المفصلية لمسيرة الوطن أن أكتب ما أوثق به للمرحلة وما استشرف به ما بعدها بصورة تثري النجوى الوطنية وتساهم في نجاة الوطن: **(وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)**[1].

سأعرف في هذا الكتاب قارئ العربية بجنوب السودان، ثم أروي بموضوعية قصة الحرب والسلام في السودان حتى انتهى الأمر إلى تقرير المصير وقصة اتفاقية السلام التي أوجبته وما تطلعت إليه من وحدة جاذبة والعوامل الموضوعية التي جعلت الانفصال جاذباً. ومآلات الاستفتاء ما بين وحدة على أساس جديد أوفر ندية أو انفصال أكثر أخوية.

في الفصل الأول من الكتاب تعريف بجغرافية الجنوب وبسكانه والمجموعات القبلية فيه وبتاريخه والتلاقي والتنافر في ذلك التاريخ مع شمال السودان، وقد رأيت ضرورة أن أعرف بهوية الجنوب في ظل قصور المناهج الدراسية الوطنية في التعريف بكافة مكوناته وسماتها إضافة لمشكلة تتعلق بالجنوب أن معظم الكتابات حوله باللغة الإنجليزية، كما أن الهوة التي تفصل بين شقي الوطن تجعل هويته غير معروفة لكثيرين.

الفصل الثاني من الكتاب يرصد أربعة روافد للنزاع: التنوع الثقافي والفشل في استيعابه، والمظالم التنموية، ومظالم اقتسام السلطة، والبعد الإقليمي.

الفصل الثالث يفصّل (التراكم الخبيث) للنزاع عبر العقود بدءا بتركة الاحتلال ثم العهد الوطني، ويظهر هذا الفصل فروقات في ثقل تركة الحكومات العسكرية عن الديمقراطية، كما يظهر فروقا بين الحكومات الديمقراطية نفسها، ويثبت بطلان المقولة التي تساوي بين الجميع في وزر الحرب وإزكائها. نفس الشيء يوضحه الفصل الرابع (التراكم الحميد) إذ يتضح منه أن الحكومات الديمقراطية كانت دائما هي التي تسعى بجدية للحل والحكومات الشمولية هي التي تعقّد النزاع، وحتى تجربة اتفاقية أديس أبابا 1972م والتي استند فيها الطاغية على التحضيرات الديمقراطية ما لبث أن نقضها ففجر حربا أشد ضراوة.

الفصل الخامس (اتفاقية السلام) يروي كيف جاءت الاتفاقية وكيف ضاعت مقاصدها مع التنفيذ الذي انقضى في الطحان كرا وفرا.

الفصل السادس (صعود الإسلام وسقوط الإسلاموية) يتعرض لتجربتي التطبيق الإسلامويتين في السودان في مايو و"الإنقاذ"، وهما تجربتان ذواتا صلة قوية بملف الحرب في الجنوب، فالتجربة الأولى كانت مباشرة بعد تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان وقد زادت نارها حطبا، والتجربة الثانية جاءت أساسا لتستبدل السلام الذي كنا سعينا له في الديمقراطية ب(الإسلام) كما رآه مخططو انقلاب "الإنقاذ".. وكان للتجربتين أثر بعيد فيما يتعلق بالمصير الوطني. وصف الفصل سقوطهما في مقياس الحق والشرع، وأكد أنهما لا تحسبان على الإسلام الذي هو في صعود عالمي برغمهما والتجارب الشبيهة.

الفصل السابع (الاقتصاد يجمع ويطرح) يتطرق للأداء الاقتصادي السوداني ويظهر التشوهات في الصرف التي اقتضتها ظروف الديكتاتورية، والمظالم الجهوية، والتشوهات التي أضافها استخراج النفط في الخارطة الإنتاجية، مطالبا بأسس الإصلاح.

الفصل الثامن (مشاكل الجنوب الداخلية) يستند على كتابات غربيين في الغالب للإشارة لما يعانيه الجنوب الآن من مشاكل وما يمكن أن يعانيه مستقبلا حال انفصاله في دولة مستقلة، بالتأكيد على ضرورة مخاطبة هذه المشاكل بعيدا عن تعليقها دائما على الشريك اللدود.

الفصل التاسع (دارفور قاصمة الظهر) يروي ما حدث في دارفور منذ اشتعال الحرب حتى توقيع اتفاقية أبوجا 2006م ثم تطور المبادرات بعدها مؤكدا ضرورة الاستناد على هذه التحضيرات

---

[1] سورة البقرة الآية 283.

الهامة والإقلاع عن (إستراتيجية سلام دارفور) التي أعلنها النظام هذا العام باعتبار أنها لن تزيد الأمور إلا خبالا.

الفصل العاشر (دروس الانتخابات للعام القادم) يذكر أهم ملامح الطبخ في انتخابات 2010م والدروس التي تلقيها على الاستفتاء بضرورة تجنب إقامته كيفما اتفق وبنفس طريقة الانتخابات فلا بد من مراعاة الحرية والنزاهة والتراضي حول إدارته والاعتراف بنتيجته من جميع الأطراف.

الفصل الحادي عشر (الاستفتاء) يتعرض لقانون الاستفتاء لسنة 2009م والصعوبات العملية التي تكتنف إجراء الاستفتاء وفق ما هو مخطط وينادي بإدارة دولية للاستفتاء بدلا عن الوطنية التي حتما سيُختلف على أدائها، ويذكر القنابل الموقوتة التي تكتنف المسألة. أما الفصل الثاني عشر(ما بعد الاستفتاء) فيذكر قضايا ما بعد الاستفتاء الواردة في القانون، ويضيف إليها قضايا أخرى هامة ويرافع من أجل ضرورة تقديم شروط جديدة للوحدة لأنها في الشروط الحالية غير ممكنة، ويضع خريطة طريق للمستقبل ليجري الاستفتاء بشكل متفق عليه ويؤدي لوحدة على أسس جديدة ندية أو انفصال أخوي.

الفصل الثالث عشر (الآفاق الدولية) يذكر التدخل الأمريكي في التوسط والضغط من أجل إنفاذ اتفاقية السلام، والبعد الإقليمي وتأثيراته وتأثره بما يجري في السودان، والبعد الدولي المتعلق بملف دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، والمطلوب لتجاوز قصور التدخل الدولي الحالي حيث يفصل بين قضايا مرتبطة محوريا في استبعاده لقضية دارفور، ويركز على التدخل الشكلي لتأمين قيام الاستفتاء في موعده بدون المعالجة الجوهرية المطلوبة وضمان حريته ونزاهته.

خاتمة الكتاب بعنوان (تصميم) ترسم الخطى المطلوبة ليس فقط من المجتمع الدولي بل وطنيا إذ لن تستطيع البلاد تجاوز وهدتها الحالية وخلق فرصة منها إلا بتصميم وطني سليم.

أقول،

لا أحد يزعم أن انقلاب "الإنقاذ" هو صانع مشكلة الجنوب ولكنه هو الذي اتبع سياسات جعلت تقرير المصير محل إجماع القوى السياسية الجنوبية في أكتوبر 1993م لأول مرة في تاريخ النزاع الشمالي الجنوبي. وهو الذي بموجب بروتوكول ميشاكوس وتقاسم الثروة قسم البلاد على أساس ديني فوضع أساساً جهويا للانفصال. وجعل للانفصالي الجنوبي حافزاً إضافيا بالتطلع للانفصال لإبقاء كل بترول الجنوب للجنوب.

لا أحد يجادل في وجود مشاكل في دارفور ما قبل "الإنقاذ": فجوة التنمية، ونزاع الموارد، وصراع القبائل، والنهب المسلح. ولكن سياسات نظام "الإنقاذ" هي المسئولة عن صناعة التسييس الإثني في دارفور، ونشأة الأحزاب المسلحة المعادية للحكومة المركزية، والتعديات الصارخة على حقوق الإنسان ما خلق مأساة إنسانية غير مسبوقة، وهو الذي استدعت سياساته تسعة وعشرين قراراً من مجلس الأمن بعضها تحت الفصل السابع ما دوّل الشأن السوداني. وفي السنوات الأربع منذ 2006م بعد إبرام اتفاقية سلام جزئية في أبوجا تعقدت مشكلة دارفور بصورة هائلة، والموقف الآن أن كل المواجهات في دارفور مع الأحزاب المسلحة المعروفة ما زالت مستمرة يضاف إليها أن من وقعوا اتفاقية أبوجا انتقلوا الآن لصف المعارضة وأن سياسات النظام المتناقضة قد خسرت جزءاً كبيراً من العناصر العربية التي استقوت بها في مرحلة سابقة. وصارت الحركة الشعبية الآن تقوم بدورٍ أكبرٍ في إيواء الحركات الدارفورية المسلحة والتعاطف معها تحت عنوان نصرة المهمشين.

أزمة دارفور منذ بدايتها تداخلت معها أزمة الحكم في تشاد. ومع أن المناخ الرسمي بين حكومتي الخرطوم وانجمينا تحسن فقد نشط التواصل بين المعارضة التشادية المسلحة والدارفورية.

اتفاقية سلام نيفاشا التي بشرت أهل السودان بجعل الوحدة جاذبة للناخب الجنوبي، وبحكم انتقالي جامع القاعدة، ولكن لم تحققهما؛ بشرت كذلك باعتماد حقوق الإنسان والحريات العامة المنصوص عليها في المواثيق الدولية جزءاً لا يتجزأ من الدستور والقانون السوداني. ولكن

الاتفاقية أوجبت أن تستمر الأحكام الشمولية القائمة مطبقة إلى أن تستبدل فلم تستبدل إلا بقوانين أكثر تقييداً وظلت القيود باقية على طول الفترة الانتقالية.
واستبشر الشعب السوداني خيراً إذ استطاع النظام السوداني استغلال بترول السودان المكتشف منذ 1979م.
ارتفع إنتاج البترول السوداني حتى صار حوالي نصف مليون برميل في اليوم ومع ما جرى من ارتفاع في أسعار البترول عالمياً أدخل تصدير البترول في الفترة من 1999- 2010م حوالي 50 بليون دولار.
ولكن نعمة البترول هذه انقلبت في التجربة السودانية إلى نقمة لخمسة أسباب تبرر أن نطلق على التجربة السودانية البترولية "النقمة السودانية":

1. العائد البترولي في السودان أثار أشواق الوفرة وأحدث زيادة في الناتج المحلي ولكنه بسبب السياسات الخاطئة في استخدامه لم يرفع مستوى التنمية البشرية بل على عكس ذلك أحدث زيادة في الفجوة الاجتماعية بين قلة بالغة الثراء وكثرة بالغة الفقر.
2. الإصابة "بالمرض الهولندي" وهي أن يكون هناك قطاع في الاقتصاد يساهم بشكل أكبر في التصدير فيرفع سعر صرف العملة الوطنية ما يضعف القدرة التنافسية للقطاعات الأخرى ويساهم في ظاهرة اختفاء تعدد الموارد والاعتماد على مصدر واحد.
3. ساهم المشهد النفطي في جعل الانفصال جاذباً وذلك بخلق انطباع جنوبي أن المؤتمر الوطني ليس حريصاً على الوحدة مع إنسان الجنوب بل مع موارده. وإعطاء حجة للانفصالي الجنوبي أن الوحدة تكلفنا "خراجا" ندفعه للشمال وانفصال الجنوب يمكننا من تحصيل كل عائد بترولنا.
4. وانعكست فجوة الثقة بين شريكي اتفاقية السلام حول حسابات البترول فالحركة الشعبية تتهم المؤتمر الوطني بالتلاعب في حسابات البترول ما يقلل حجم الإنتاج وأسعار بيعه وبالتالي نصيب الجنوب من عائد البترول. اتهامات ينفيها المؤتمر الوطني وإن دعّمتها بيانات منظمة الشاهد العالمي Global Witness التي قارنت بين الأرقام التي تنشرها وزارة الطاقة السودانية وشركة الصين للبترول وكشفت المفارقة[2].
5. الاعتماد على البترول وإهمال الموارد الأخرى جعل البترول يمثل 90% من عائدات صادرات السودان. ويمثل 60% من إيرادات ميزانية الدولة.

هذه الحقائق جعلت سعر صرف الجنيه السوداني بل وجدوى الاقتصاد السوداني معتمدة بصورة مخلة على نصيب الحكومة السودانية من عائدات البترول.
لذلك ومع دنو موعد الاستفتاء وزيادة احتمال أن يؤدي للانفصال واختفاء معادلة التقاسم المستمدة من بروتوكول تقاسم الثروة فقد انتشر الرعب في الأوساط الشمالية بصورة انعكست في تدني الثقة في اقتصاد البلاد وهروب الأموال وتدني سعر صرف الجنيه السوداني.
لم يشهد السودان في تاريخه أبداً هذا العدد الموجه ضد حكومته من قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أي باعتبارها خطراً على الأمن والسلام الدوليين. ولم يشهد السودان أبداً منذ استقلاله وجوداً عسكرياً دولياً بلغ حتى الآن في حجم أونميس ويوناميد ثلاثين ألف جندي أفريقي ودولي.
ومواكبة لهذا التدويل صارت القضايا السودانية جزءاً من الأجندات الداخلية لكثير من البلدان فتعدد المبعوثون الخاصون الذين تبعثهم الدول للسودان والمؤتمرات الدولية المعنية بالشأن السوداني بل وهجرة القضايا السودانية للمطابخ الخارجية بصورة غير معهودة وذلك كله على حساب السياسات الوطنية.
الأزمات الداخلية وإخفاقات النظام في حلها، وتمنعه من أية محاولات لحلها قوميا، وترحيبه بلا حياء بأية مبادرات أجنبية هي العوامل التي أدت إلى تدويل الشأن السوداني.

[2] Oil production figures underpinning Sudan's peace agreement , Global Witness

هذه الصورة المأسوية للحالة السودانية تشاركها في المأساة الحالة الجنوبية.
الحركة السياسية السودانية (باستثناء المؤتمر الوطني) تظهر تعاطفاً واضحاً مع الحركة الشعبية، كذلك الأسرة الدولية كما ظهر جلياً في اجتماع نيويورك في سبتمبر الماضي وزيارة مجلس الأمن للسودان في أكتوبر الجاري. ولكن الباحثين والصحافة الغربية الجادة ركزت على عيوب تجربة الحكم الحالية في الجنوب. هذا ما كشفته دراسة: "جنوب السودان متناقض مع نفسه"[3] للباحثين ماريك شوميروس وتيم آلن[4]. والصحف الاكونمست ونيوزويك، جاء في الأخيرة: لقد حظي الجنوب بدعم غربي وأمريكي كبير ولكنه فشل في بناء مؤسسات الدولة. وحسب تقرير صادر في يونيو 2010م من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن برنامج بناء القدرات في الجنوب معيب وأكبر الاحتمالات أنه فاشل.
وينسب كاتب في نيوزويك لدبلوماسيين غربيين ومنظمات إغاثات إنسانية قولهم إنه إذا تم الانفصال فإن الجنوب غير مستعد للاستقلال. وانتهى لمقولة: نحن متحمسون لدعم الجنوب، ولكن لا توجد قدرات فيه لتوظيفها بصورة صحيحة[5].
ومهما أكد القادة أن لا عودة للحرب فإن المراقبين إذ يتابعون الواقع يرون الحرب قادمة حتى أن جون براندرقاست[6] وهو من المتعاطفين في الأصل مع قضية الجنوب قال: ما فائدة هذا الدعم الذي نقدمه إذا كانت الحرب آتية لتدمره؟ إننا إنما نشيد قصراً في الرمال وتتجه موجة عارمة نحوه!
النظام السوداني الانقلابي أسس شرعيته على أيديولوجية إسلامية. وفي التعامل مع الواقع أحدث فيها تراجعات براجماتية دون أن تكون جزءاًَ من منهج صحوي إسلامي ما فتح باباً للإسلاميين المنكفئين، ومن منطلقاتهم صرفوا على إجراءات النظام إداناتهم التكفيرية. ولم يستطع النظام تقديم أيديولوجية إسلامية صحوية بل اكتفى بالتراجعات العملية دون تفسيرها أو نسبتها لإطار عام. هذا كله سحب من شرعية النظام الإسلامية.
وركز النظام على شرعية استمدها من اتفاقية السلام. هذه الشرعية تآكلت إذ أخفقت اتفاقية السلام في تحقيق مقاصدها.
والحقيقة هي أن أداء النظام في الملفات الهامة الأخرى كما يبين هذا الكتاب جرده من أية شرعية إنجازية.
كانت الانتخابات الأخيرة في أبريل 2010م وسيلة لمنح النظام شرعية ديمقراطية ولكن كما يبين كتابنا بصورة موثقة لم يحقق النظام تلك الشرعية الديمقراطية عبر الانتخابات. وإن كانت نتائجها قد أصابت النظام بغطرسة السلطان فوقع منذ الانتخابات في مزيدٍ من أخطاء العناد والانفراد.
إذن عبر كل الملفات الداخلية الهامة تعرت شرعية النظام. وتعريتها في المجال الدولي أوضح: النظام السوداني لا يقبل شريكاً في المسائل الدولية بل ستكون حركته الدولية مشلولة وعلاقاته الدولية عرضة للإهانة. فلا يعقل أن يشترط زوار البلاد تجنب مقابلة رأس الدولة!
ذكر لي أحد المسئولين في البنك الدولي أن البحث جارٍ في كيفية إعفاء نصيب الجنوب من الدين الخارجي لا الشمال لأسباب تتعلق بالتجريم. ولنفس هذا السبب لا يستطيع النظام أخذ نصيب في برنامج كوتنو التنموي، ولا مشروعات الألفية ولا تعويضات التلوث البيئي التي قررها مؤتمر كوبنهاجن (2009م). هذا معناه تآكل الشرعية الدولية. هذا التردي في الشرعية بكل مفاصلها يجعل النظام معتمداً على القوة وحدها ما يخلق فراغاً يفتح الباب واسعاً لكل أنواع المغامرات: من داخل النظام وخارجه.

[3] Mareike Schmerous and Tim Allen, Southern *Sudan* at *Odds With Itself*: Dynamics of Conflict & Predicaments of Peace, LES- DESTIN, 2010

[4] Mareike Schomerus and Tim Allen Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace,

[5] Kevin Peraino: Is Massive US Aid Helping South Sudan? In **Newsweek**,, Sep 24, 2010

[6] جون برندرقاست John Prendergast (ولد 1963/3/21م) ناشط حقوقي وكاتب أمريكي مؤسس مشروع كفاية (إنوف Enough) لإنهاء الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية

هذه المغامرات في ظروف السودان الحالية تفتح أبواب الشيطان!
أبواب الشيطان تُفتح إذا استمرت الحالة كما هي. وتُفتح إذا استدعت مغامرات الإطاحة بها.
فما العمل؟
هنالك أجندة وطنية واضحة المعالم لا يختلف عليها وطنيان إن تحدثا بصدق هي:

1. ضرورة إجراء استفتاء حر ونزيه وإجراء استحقاقات النزاهة ليقبل الكافة نتائجه.
2. ضرورة إيجاد آلية فعالة للتعامل مع كل القضايا الخلافية والحيلولة دون ما تحتمل من اقتتال.
3. الاتفاق على أسس جديدة للوحدة تزيل عيوب اتفاقية السلام وتحقق إصلاحاً قائماً على الندية وعلى الشمول القومي لكل مناطق السودان.
4. الاتفاق على علاقة خاصة بين دولتي السودان في حالة الانفصال تحد من غلو المفاصلة وتحقق المواطنة المتبادلة، والحريات الأربع[7] وزيادة، وتضع مظلة واسعة للتكامل بين الدولتين.
5. برنامج وطني شامل يكفل حقوق الإنسان والحريات.
6. إصلاح اقتصادي جذري على نحو ما نفصّل لاحقاً.
7. إصلاح لعلاقات البلاد الخارجية قائم على معادلة وافية يقبلها مجلس الأمن.

هذا البرنامج تقرره قمة سياسية قومية سودانية جامعة ولتنفيذه تكون حكومة قومية تلتزم بالدعوة لمؤتمر قومي دستوري لوضع خريطة طريق لدستور البلاد الدائم ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت وبالصورة المتفق عليها. وأن يجري قبل ذلك تركيز خاص على حل أزمة دارفور لأن بقاءها ما بعد الاستفتاء يعقدها.
ما لم يحدث هذا وبسرعة فإن استمرار الحالة على ما هي عليه يفتح أبواب المغامرات الداخلية والخارجية ويعرّض البلاد للبلقنة والصوملة.
هذا الكتاب مرافعة من أجل شرعية قومية جديدة يحققها أهل السودان فيصنعون من الأزمة فُرصة، **(وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ)[8].**

الصادق المهدي
القاهرة – أم درمان
أكتوبر 2010م

---

[7] الحريات الأربع هي تلك التي تم الاتفاق حولها بين مصر والسودان بأن لمواطني كل دولة أربع حريات في الدولة الأخرى: حق الإقامة والتنقل والتملك والعمل.
[8] سورة هود الآية 117.

الفصل الأول: هوية جنوب السودان

يهدف هذا الباب إلى التعريف بجنوب السودان وسكانه، وماضي التعايش بين المجموعات القبلية فيه، وبينها وبين بقية أجزاء القطر، ولكن هذا التاريخ لن يمكننا تناوله إلا في إطار تاريخ المجموعات القبلية التي تعيش في جنوب السودان اليوم، مما يحتم علينا في البداية إلقاء نظرة سريعة على التكوين القبلي للجنوب، ثم محاولة تتبع تاريخ تلك المجموعات عبر الحقب التاريخية المختلفة بما يشكل الخلفية المطلوبة.

القسم الأول: جغرافية الجنوب

حقائق طبوغرافية

السودان عامة بلد متنوع ثقافيا وطبوغرافيا، وسنفصل هنا بعض الحقائق حول التنوع الطبوغرافي في الجنوب. يعرف الجنوب بأنه الأراضي الواقعة بين خطي عرض˚10 ش و˚3 ش شمال بحيرة ألبرت بيوغندا، ولكن هنالك مناطق في الجنوب في شمال أعالي النيل تقع حتى خط عرض˚12 ش، كما توجد مناطق أخرى في الاستوائية محدودة شمالا بخط العرض˚9ش (انظر الخريطة)، ويجاور الجنوب كل من أثيوبيا وكينيا ويوغندا، والكنغو وأفريقيا الوسطى أي نصف جيران السودان.

يحتل الجنوب مساحة تبلغ حوالي 648 ألف كلم مربع أي حوالي ربع المساحة الكلية للسودان (إقليم الاستوائية عاصمته جوبا ومساحته 198.120 كلم^2، وإقليم بحر الغزال عاصمته واو ومساحته 213.751 كلم^2، وإقليم أعالي النيل عاصمته ملكال ومساحته 236.180 كلم^2)[1]. ويقع الجزء الشمالي منه في السهول الطينية الجنوبية التي تعتبر امتدادا للسهول الطينية الوسطى الممتدة من جبال النوبة غربا وحتى الحدود الأثيوبية شرقا وتضم كل الأراضي الوسطى الخصبة والصالحة للزراعة. أما السهول الجنوبية فتتخللها بعض القسمات المميزة: أولا النيل الأبيض الذي يشق الإقليم ويشبعه بالمياه بشكل دائم وهي تتجمع أحيانا في شكل بحيرات مثل بحيرات فجريال ونو وشامبي. ثانيا السدود وهي منطقة مشبعة بالمياه حيث تمتد لمساحات شاسعة وتخللها النباتات المائية، حيث تزيد مساحتها في زمان الفيضان عن 30 ألف كلم مربع (أي ما يقارب مساحة بلجيكا) وقد شكلت السدود دائما عائقا للملاحة وجعلت الإقليم مستعصيا على الاستكشاف حتى أزمان متأخرة، كما أن السدود تفقد النيل عن طريق التبخر أكثر من نصف المياه القادمة عبر النيل الأبيض من البحيرات الاستوائية.

وفي الجزء الجنوبي والغربي من السهول الطينية الجنوبية توجد أراضٍ تسمى بجبل الحديد، أو الهضبة الحديدية، وذلك لنوعية تربتها وارتفاعها. فهي تبدأ من الضَفة الغربية للنيل وتزداد ارتفاعا باتجاه مصبات النيل بالكنغو، وتتخلل هذه المناطق الغابات الاستوائية التي تمتد حتى الكنغو. أما شرق هضبة الحديد وبحر الجبل فتوجد سلسلة من المرتفعات التي تمتد عبر الحدود السودانية اليوغندية وتتمثل في جبال الأماتونج، الديدنجا والدنجتونا.

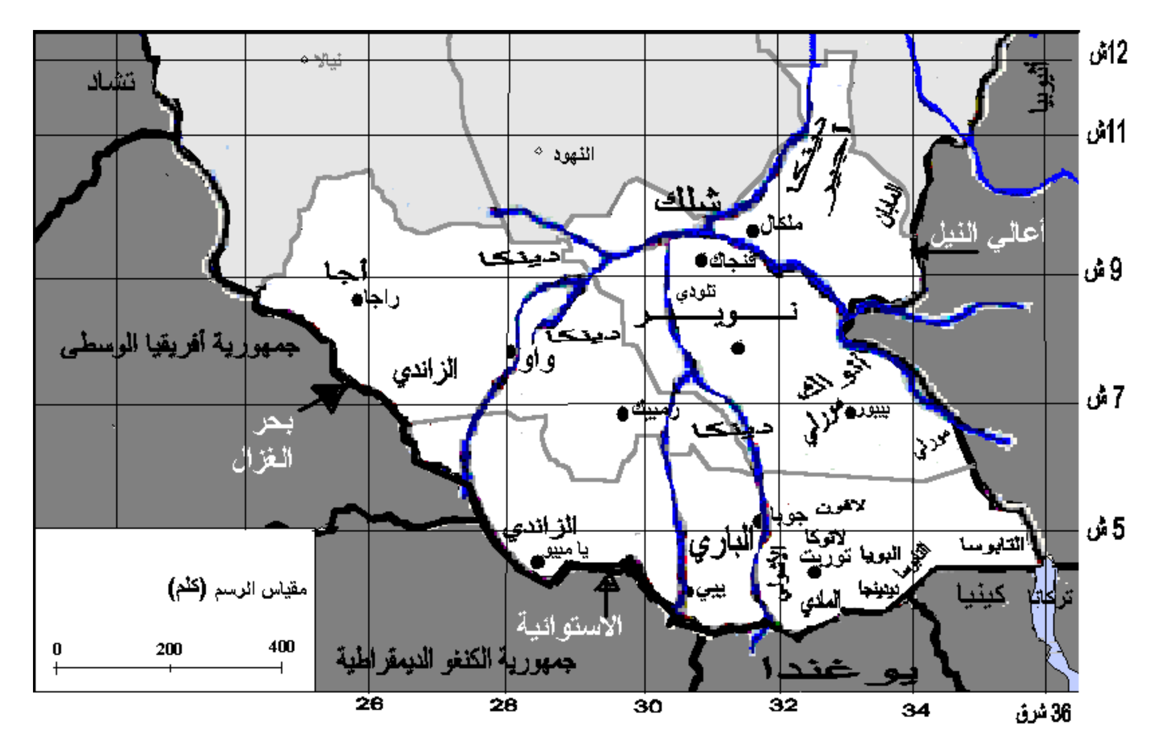
أنماط المعيشة

وقد أدت هذه الحقائق الطبوغرافية إلى أنماط متعددة في حياة السكان الاقتصادية كالاعتماد على تربية المواشي أو زراعة المحاصيل وصيد السمك والحيوان أو جمع الفاكهة البرية. وتعتمد اقتصاديات الجنوب على الزراعة المتنقلة، وتوجد الزراعة الآلية بمنطقة الرنك في أعالي النيل، وتتنوع المحاصيل التي تزرع من منطقة إلى أخرى كالذرة والدخن والفول السوداني والسمسم والبطاطس والبطيخ والقطن، كما تشكل الماشية جزءا هاما في اقتصاد الجنوب بينما تتعذر تربيتها في المناطق التي تنتشر فيها ذبابة التسي تسي.[2]

---

[1] محمد عمر موسى في دراسة بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، مقدمة تعريفية للجنوب منشورة في كتاب د. عبد الله السريع سنوات في جنوب السودان ص 27-28

[2] نفسه ص 28- 29



السكان وأهم المجموعات القبلية

بعد اتفاقية السلام الأخيرة تقرر إجراء إحصاء سكاني لجميع أنحاء السودان ولكن هذا الإحصاء الخامس الذي أجري في 2008م جاء بأرقام مختلف عليها. واعترضت على نتائجه الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكانت أرقام التسجيل لانتخابات 2010م مفارقة له بشكل كبير. وفي النهاية عقدت صفقة بين كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني لتجاوز أرقام الإحصاء، فهذه الأرقام في الجنوب هي موضع شك كبير.

بحسب هذا الإحصاء فإن عدد سكان السودان هو 39,154,490، وأظهر التعداد أن 21% منهم يقطنون في الولايات الجنوبية العشر كالتالي:

الولاية	عدد السكان
أعالي النيل	964,353
جونقلي	1,358,602
الوحدة	585,801
واراب	972,928
شمال بحر الغزال	720,898
غرب بحر الغزال	333,431
البحيرات	695,730
غرب الاستوائية	619,029
الاستوائية الوسطى	1,103,592
شرق الاستوائية	906,126
الجملة	8,260,490

تعداد 1983

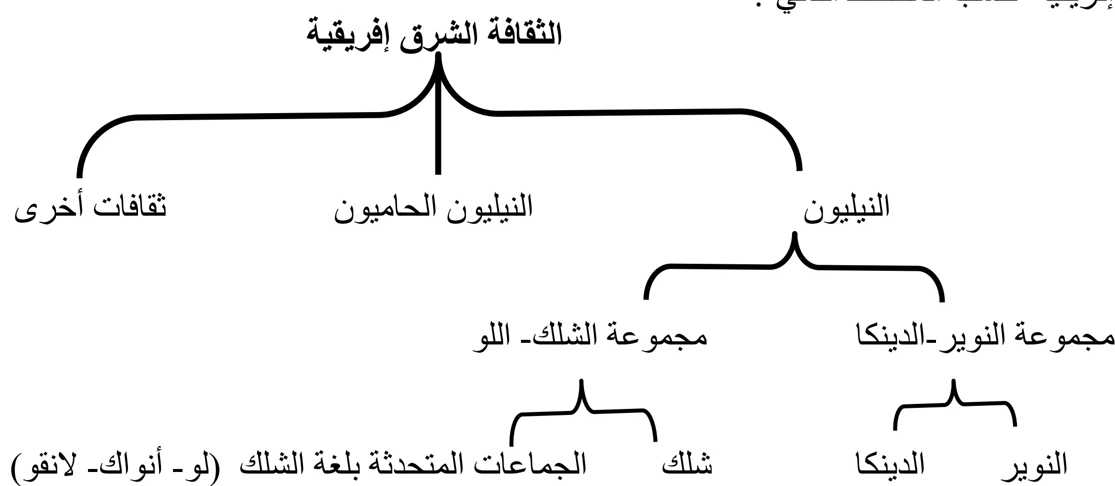
حسب آخر تعداد في الجنوب قبل التعداد الخامس، وهو التعداد الذي أجري في عام 1983م[3]، فإن عدد سكان الجنوب هو 5,272,000 نسمة.

هؤلاء السكان موزعون في الجنوب خاصة في الأرياف في تجمعات قبلية تصفها الخريطة المثبتة أعلاه بشكل تقريبي. حيث بالجنوب عدد كبير من القبائل التي تنتمي إلى إثنيات مختلفة وتتحدث لغات تنتمي إلى عوائل لغوية مختلفة. أكبر المجموعات في الجنوب هي المجموعات النيلية التي تضم مجموعة من القبائل، وهنالك عدد من القبائل الأخرى أكبرها قبيلة الزاندي. في هذا الفصل سنتعرض لأهم القبائل في الجنوب عبر شقين: المجموعات النيلية، والمجموعات الأخرى (أو السودانية). وذلك بوصف مناطق الكثافة العليا لمختلف القبائل، وأهم ما يميز ثقافاتها.

أولا: المجموعات النيلية والنيلية الحامية

توجد المجموعات النيلية في وسط وشرق أفريقيا تحديدا جنوب السودان، شمال أوغندا، وغرب كينيا، وهم يتحدثون لغات تميزهم عن جيرانهم الذين يشابهونهم في الصفات الجسمانية، لغات تنتمي إلى عائلة اللغات النايلوصحراوية Nilo Sahran [4]. وفي السودان فإن أكبر القبائل النيلية وهي الدينكا- النوير- الشلك، وتعداد النيليين في السودان لا يتعدى الأربعة ملايين نسمة. وهم يعيشون في جنوب القطر مع مجوعات قبلية زنجية أخرى مثل الزاندي والفرتيت والمورو وغيرهم.

يقسم إيفانز بريتشارد المجموعات النيلية، والنيلية الحامية، باعتبارها تابعة للثقافات الشرق إفريقية حسب المخطط التالي[5]:



* يطلق على لغة الشلك أيضا لغة الشاري.

* هنالك قبائل نيلية أخرى مثلا الأشولي واللافون والتبوسا والمابان.

* يتكون النيليون الحاميون من قبائل المورلي والديدنقا والبويا والتبوسا واللاتوكا[6].

لقد نالت المجموعات الزنجية السودانية عموما حظا ضئيلا من التعليم مقارنة بغيرها، وسادت في بداية الأمر أفكار عن تلك المجموعات تسببت فيها الانطباعية الجاهلة من جانب وغياب الصوت

---

[3] إحصاء عام 1993م لم يغط في الجنوب إلا المناطق الحضرية الثلاث نسبة لنشوب الحرب حينها ولذلك فنتائجه في الجنوب غير معتمدة، انظر تقرير البعثة المشتركة لتقدير احتياجات السودان JAM Report

[4] Britannica.Com

[5] Pritchard, op-cit p 3

[6] محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان: خلفية النزاع ترجمة هنري رياض- الجنيد علي عمر- وليم رياض- دار الجيل بيروت- دار المأمون الخرطوم 1983م ص 29

الزنجي المنير من جانب آخر، أدت إلى غمط الكثير من أهل الشمال للحقوق الثقافية والدينية لتلك الجماعات. فيشار للغاتهم- مثلا بأنها لهجات، مع أنها بالتصنيفات العلمية العالمية تتبع ليس فقط للغات مختلفة، بل لعوائل لغوية متباينة، وفي العالم كله توجد آلاف اللغات ولكن توجد فقط حوالي 108 عائلة لغوية[7].. والعائلة اللغوية تضم عدة أفرع لغوية يضم الفرع لغات شتى تشترك في ميزات عدة، مثلا، عائلة اللغات الأفرو آسيوية تشمل 375 لغة مقسمة إلى عدة أفرع لغوية منها: لغات البربر- اللغات التشادية- اللغات الكوشية- المصرية (القبطية)- اللغات الأموتية Omotic (غالبيتها في إثيوبيا) واللغات السامية.. هذه الأفرع اللغوية يشتمل بعضها على مجموعات فرعية في كل منها عدد من اللغات. مثلا الفرع السامي له مجموعتان فرعيتان: المجموعة الوسطى والمجموعة الجنوبية. المجموعة الفرعية الوسطى نفسها فيها مجموعات فرعية ولغات، وهذه هي المجموعة التي تقع فيها المجموعات الأرامية والعربية والكنعانية (وهي تضم اللغة العبرية) وغيرها من المجموعات الفرعية.[8] ولا يعقل الحديث عن اللغة العربية باعتبارها لهجة من لغة، فكيف يعقل الحديث عن لغة الدينكا مثلا باعتبارها لهجة وهي لغة لها أقسام مختلفة يحوي الواحد منها عدة لهجات، ويتبع لقواعد لغوية متفردة؟

ومن ذلك أيضا الحديث عن أديان الجماعات الجنوبية والزنجية عموما بأنها وثنية. وسنتعرض للأديان التقليدية في الجنوب واصفين لها وهي لا تقع تحت الوثنية وإن كانت لا تنتمي للديانات الإبراهيمية.

بلغ تعداد النيليين جميعا (في السودان ويوغندا وكينيا) حوالي 7,000,000 نسمة في أواخر القرن العشرين[9]، الموجودون منهم في السودان يقدرون بحوالي 4 ملايين نسمة كما ذكرنا. والذي يرجع للكتابات عن النيليين في الماضي حتى السبعينيات يجد الحديث عن نسبة أعدادهم للتعداد الكلي للسودان يقربها إلى خمس السكان في السودان[10]، الآن، فإن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من السبع. وإذا وجدت إحصائيات مقارنة للثروة الحيوانية لتلك القبائل وهي رأسمالها – خاصة الدينكا والنوير- الأوحد تقريبا ومصدر عزتها لوجدنا تبددا ونسفا لتلك الثروة شديدا.. كل ذلك بسبب الحرب المقيتة التي وإن كانت قد حصدت أرواح أبناء السودان جنوبه وشماله وتسببت في شقاء القطر ككل، إلا أن ما خلفته في جنوب السودان من تبدد للمجتمع وأرواح أفراده وثروته وتماسكه وأمنه، مما يمثل كارثة إنسانية حقيقية.

أشهر الجماعات النيلية السودانية هي الدينكا والنوير والشلك والأنواك، والبير.

الدينكا أو الجيينق:

الدينكا أكبر القبائل النيلية السودانية وقدر عددها في تعداد عام 1983م في الجنوب بـ 2,290,893 نسمة[11]. وهم يوجدون في الجنوب في مناطق متفرقة، ويتوزعون في نطاق عرضي يمتد من بحر الغزال غربا حتى الحدود (الأثيوبية) شرقا[12] كما توجد جماعات أخرى خارج النطاق الموصوف. من أكبر المجموعات الدينكا الغربيون (حوالي 797 ألف نسمة) ثم المجموعة الشمالية الشرقية الموجودة شرق النيل الأبيض في ولاية أعالي النيل (يبلغ تعدادها حوالي 490 ألف نسمة) ثم المجموعة جنوب الشرقية (حوالي 410 ألف نسمة) ثم المجموعات الموجودة في جنوب الوسط، والشمال الغربي وفي الوسط[13]. فالجيينق ينتشرون في مساحة واسعة بجنوب السودان. ولو حاولنا تتبع وجود الدينكا في الولايات الجنوبية المختلفة لوجدنا أكبر تجمع لهم هو في ولاية بحر الغزال حيث تبلغ أعدادهم 1.872,873 نسمة حيث هم القبيلة الغالبة

---

[7] انظر **Gordon, Raymond G., Jr. (ed.), 2005. Ethnologue: Languages of the World, Fifteenth edition. Dallas, Tex.: SIL International. Online version: http://www.ethnologue.com/. وفهرس العوائل في الموقع** http://www.ethnologue.com/family_index.asp

[8] السابق، لإي الموقع http://www.ethnologue.com/show_family.asp?subid=89997

[9] Britannica.com,Ibid, Nilotics

[10] انظر مثلا كتاب دينق المشار إليه "إفريقيون بين عالمين"

[11] عبد القادر إسماعيل (دكتور) مشكلة جنوب الأسودان: دور الأحزاب السياسية 1947- 1972م – 2002 ص 19

[12] عبد القادر- سابق ص 21

[13] موقع مشروع جشوا التبشيري

على الإقليم وباقي القبائل لا تقارن بها[14]. عدد أقل من الدينكا موجود في إقليم أعالي النيل كما ذكرنا[15].

وتوجد بين جماعاتهم المختلفة تباينات في اللهجات والعادات والبنى الاجتماعية، إلا أن تجانسهم الثقافي واللغوي في مجمله كبير[16].

الدينكا من أكبر رعاة الأبقار، ولفروع القبيلة المختلفة اهتمامات رعوية وزراعية مختلفة، كما تحولت بعض الأفرع الرعوية من الجيينق إلى الزراعة، ويمكن أن نقول إن اقتصاد الدينكا مختلط ومتنوع وإن ظلت الماشية هي أهم عناصر الثروة الاقتصادية[17].

يقدر أن ما يتراوح بين 91-95% من الدينكا يتبعون الدين التقليدي للدينكا بينما البقية قد اعتنقوا المسيحية أو الإسلام. وفي المقابل فإن المصادر التبشيرية المسيحية تضع نسبا أعلى بكثير لمعتنقي المسيحية بين الدينكا إذ تصل النسب المقدرة، إلى الثمانين بالمائة لدى المجموعة الشمالية الشرقية، وأدنى نسبة لدى دينكا الوسط وهي 19% من الدينكا متحولين إلى المسيحية[18]. وهنا فإن من الملاحظ أيضا التعايش بين المعتقدات القديمة وبين الأديان الإبراهيمية بحيث لا يعني اعتناق أي دين جديد لدى الكثيرين التخلي عن معتقداتهم ولا طقوسهم القديمة.

يطلق الدينكا على أنفسهم اسم جيينق Jieng أو مونجانق Monjaang (أي بشر البشر)[19]، وبالرغم من كون اسم دينكا قد شاع عنهم مؤخرا إلا أنهم لا يحبونه ويربطونه بالغزو والاستعمار. أما اللقب الذي أطلقه عليهم الشماليون وشاع في المكاتبات في عهد المهدية ولا يزال بين جيرانهم من الشمال فهو "جانقي"[20].

يتحدث الدينكا خمس عوائل لهجات مختلفة: الشمالية الشرقية (أجار)- الشمالية الغربية (ريك)- الجنوبية الشرقية (بور)- الجنوبية الغربية (بادانق)- والوسطى (دونجول). كل عائلة تحتوي على لهجات مختلفة تبلغ في مجملها ما يزيد عن الثلاثين لهجة دينكاوية[21].

الدين عند الدينكا:

يؤمن الدينكا بوجود إله أعظم يدعونه نيالج Nhialic. يشير لينهاردت إلى أن جميع الدينكا الذين قابلهم يؤكدون أن الإله واحد لكل الكون وهو نفسه الذي يعرفه البشر بمسميات مختلفة: فهو كاوث عند النوير والله عند المسلمين وقود عند المسيحيين[22]. يرجع الدينكا كل حادثة لتأثير نيالج، وفي بعض الأحيان يربطون الحادثة بطقس معين. نيالج عند الدينكا هو واحد لجميع العالم، هو الخالق ومصدر الحياة. ولكنه بعيد من شئون البشر، ولذلك فإن الناس يتوسلون إليه وسائط روحية تسمى ياث yath وجاك أو جوك Jak عبر العديد من الطقوس. يدير تلك الطقوس العرافون والمعالجون.

يقول بولاجي إداو : إن الاعتقاد بوجود آلهة آخرين –أقل من الله الخالق وأقرب من البشر- لا ينتظم الأديان الأفريقية ويمكننا القول إن غرب إفريقيا هو وطن الآلهة الأخرى، إلا أنه يبدو بوضوح وجود لتلك الآلهة عند الدينكا[23]. وبهذا المفهوم فإن تعريف تلك الوسائط أقرب لتعريف

---

[14] عبد القادر إسماعيل (دكتور) مشكلة جنوب السودان: دور الأحزاب السياسية 1947- 1972م – 2002 ص 19

[15] دكتور عبد القادر يورد تعداد الدينكا في أعالي النيل 418,000 نسمة بينما موقع مشروع جشوا يوردهم 490 ألف نسمة، ويستند الدكتور عبد القادر على إحصاء عام 1983 وهو آخر إحصاء رسمي يغطي كافة الجنوب. تعداد 2008م الخامس إضافة لكونه مختلف عليه لا يحوي معلومات عن القبائل.

[16] Godefry Linhardt op.cit

[17] عبد القادر- سابق ص 24

[18] موقع مشروع جشوا- سابق

[19] SLRK op.cit- هذا ما ورد كشرح للفقرة- ولكن بعض أساتذة الدينكا وعلى رأسهم الأستاذ جوب الذي استحدث نظاما جديدا للأحرف المتحركة لدى الدينكا vowels أكدوا أن هذه الترجمة لكلمة "موونجانج" غير صحيحة وهي تعني "الذكر الدينكاوي" لكنها لا تستبطن الفخر أبدا.

[20] انظر أبو سليم: الأعمال الكاملة للإمام المهدي 7 أجزاء. يذكر الأستاذ جوب الخبير في لغة الدينكا أن بعض جيرانهم من القبائل النيلية الأخرى أيضا يطلقون عليهم اسم "جنقاي" وأن النوير فقط هم الذين ينطقون اسم قبيلتهم كما ينطقونها أنفسهم وهو "جيينق".

[21] SLRK op.cit

[22] Godefry op.cit

[23] Adowu op.cit

الشرك الإسلامي، غير أن عددا من مثقفي الدينكا يرفضون أن يعتبر يوث وجاك وسائط لله بقدر ما هم تبديات له.. والدينكا يعتقدون أن الإله الذي يكون في بعض الأحيان أبا رحيما للبشر، يتبدى في أحيان أخرى في قوى الطبيعة، ولذلك فإن له خصائص منطقية وأخرى غير منطقية، وعلى العموم فهو يمتلك ناصية البشر، وحينما يقولون إنه شكّل البشر، فإنهم يعنون أن البشر مسيرون لرغبة الإله.

الأرواح: يعتقد الدينكا بوجود أرواح مختلفة (جوك وياث) تعيش في عالم الإنسان وهي أعلى منه لا تحدها حدود الزمان والمكان. وهي تعمل كقوى فوق البشر وتؤثر في حياتهم سلبا أو إيجابا. دين الدينكا ينظم العلاقة بين ذينك العالمين المختلفين للإنسان: عالم البشر وعالم الأرواح. كما يعتقد الدينكا أن أرواح الموتى تصير جزءا من عالم الأرواح من حولهم وتؤثر فيهم.

الأبقار: للأبقار عند الدينكا مكانة كبيرة، ولغة الدينكا تحتوي على موروث ضخم من صفات الأبقار وألوانها وأسمائها. والأشخاص عند الدينكا يحملون عدة أسماء أحدها اسم البقر. فحينما يولد مولود يهبه خاله أفضل ثور لديه ويطلق عليه اسم هو وصف للون ذلك الثور: ماريال تعني أرقط يغلب عليه السواد مع بقع بيضاء كبيرة بالجانبين وفي الغرة- ملوال تعني أحمر، وهكذا. ويعتقد الدينكا أنه من دواعي التهذيب ألا تخاطب أحدهم خاصة إذا كان مسنا باسمه بل تستخدم اسم الثور.

والأبقار لدى الجيينق أساسية لحياة الأسرة والمجتمع والتبادلات المالية والمهور وقيمة الإنسان، فرب الأسرة وقادة المجتمع يدعون ب"ثور". وللبقر عندهم مكانة دينية فهي الخيار الأفضل للقربان، وبما أن نيالج بعيد عن البشر فإن الأضحية يمكن أن تقدم لياث أو جاك.

يحكي الدينكا أيضا أنهم قاموا بتسمية المفتشين الانجليز الذين عاشوا في مناطقهم إذ يهدون للمفتش ثورا ويطلقون عليه اسمه حتى لا يضطرون للتعامل بالأسماء الأوربية التي كانت صعبة عليهم!. وقد علمت من بنتي التي كانت تدرس لغة الدينكا في معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، أنني أيضا أحمل اسما بلغة الدينكا هو "ماريال"! وذلك لأنني حينما طفت بالجنوب إبان وزارتي الأولى عام 1966م ذبحوا ثورا ضخما تكريما للزيارة وتمت تسميتي لدى الأهالي هنالك "بينج ماريال" أي الزعيم ماريال. وقد نقلت لي عن أساتذتها أيضا أن ذلك الاسم يشير لطائر الغرنوق الذي يجمع بين النبل والجمال، وأن الدينكا لا بد نحتوا ذلك الاسم للخروج من التناقض أن يكون الزعيم صغير السن فالزعماء عادة مسنون!

وقد ارتبط التنظيم السياسي للدينكا بمحور الحياة الدينية ومقدرة الزعيم الروحي والديني على نشر السلام وفرض آرائه.

إضافة لتربية الماشية، يمارس الدينكا زراعة الذرة الشامية واللوبيا، وعموما فإن القبيلة يتنوع اقتصادها طبقا لفروعها المختلفة، فبعض الفروع في الرنك كانت تعتمد على الرعي واتجهوا إلى الزراعة.[24]

قبيلة النوير:

قبيلة النوير هي أكبر قبائل ولاية أعالي النيل وثاني أكبر قبيلة نيلية في السودان ويصل عددهم حسب إحصاء عام 1983م 793,000 نسمة، ويقدرهم البعض الآن بحوالي المليون نسمة[25] أو تحديدا 1,328,000 نسمة، 40% منهم مسيحيون[26]. وهم بخلاف الدينكا محصورون في نطاق وسطي تعايشهم وتحيط بهم فيه القبائل الأخرى. يطلق النوير على أنفسهم اسم (ناث) Nath[27] أو

[24] دكتور عبد القادر إسماعيل – سابق- ص 24 وما قبلها

[25] Cattle and war-The Nuer of Sudan انترنت.

[26] موقع مشروع جشوا

[27] Evans-Pritchard, E. E. The Nuer: A description of the modes of livlihood and political institutions of a Nilotic People , Oxford University Press, Oxford, 13th printing 1982, p 3

ناذ Nadh[28] ويقيمون بين بحر سبت وبحر الغزال، وفي منطقتهم يتسع النيل وتزداد المستنقعات وتنتشر السدود[29]. وهم رعاة للأبقار تدور حياتهم من حولها، حيث تستعمل لأداء الديون، والمهور، والتفاخر، وغيرها.
والنوير من أكثر القبائل النيلية تشابها مع الدينكا في التكوين الجسماني وفي الثقافة، وهنالك قبائل نويرية مثل الأتوت Atwot غرب النيل الأبيض تبنت عادات دينكاوية كثيرة، وفي المقابل هنالك قبائل الجيكاني -Jikany التي تقطن في أرض النوير ويقال إن لها أصولا دينكاوية[30]. كما أن هنالك تاريخا من الصدام بين النوير وبين الدينكا، فقد كانت غارات النوير على الدينكا إحدى مظاهر القرن التاسع عشر[31]. حتى أنهما – أي قبيلتا الدينكا والنوير- سميتا قديما بـ "جيش العداء المتواصل"[32].
دين النوير: يعد كتاب " دين النوير" الذي كتبه ايفانز برتشارد ونشره في عام 1940 [33] من أهم الكتب في تبيان حقيقة الأديان الأفريقية وتحديدا دين النوير، وإظهار الجانب التوحيدي لهذه الجماعة. يؤمن النوير بإله واحد أعظم يدعى كاوث Kowth وهو الخالق ومحرك جميع الأشياء. وهو روح الكون الذي هو ملكه. كل شيء كان ويكون به. وكاوث في السماء، كما أنه في الأرض. وهو دائما عادل ولكنه يتصرف طبقا لمشيئته، والنوير يخضعون لكل ما يفعله بدون شكوى.[34]
يتحدث النوير عن أنفسهم على أنهم نمل أسود صغير حيال الرب. وكلمة كاوث نفسها تعني (روح السماء)، ولذلك فالنوير لا يعتبرون السماء نفسها ولا أية ظاهرة طبيعية إلها. ومع أن الإله ليس السماء، ولا القمر، ولا المطر، ولا أية أشياء شبيهة، إلا أنه يظهر نفسه عبر تلك الأشياء.[35]
مما يذكر بفكرة الوجود الواحد وحلوله في صور شتى الموجودة لدى بعض المتصوفة الإسلاميين وإن كانت تفارق عقيدة الجمهور، أنظرها في قول سلطان العاشقين ابن الفارض في ميميته الشهيرة "شربنا على ذكر الحبيب مدامة":

وقد وقع التفريق والكل واحد فأرواحنا خمر وأشباحنا كرم

يشارك النوير الدينكا في محورية الأبقار ومكانتها الدينية. ولهم العديد من الخبراء الروحيين. مثلا: زعيم جلد النمر Leopard skin Chief والذي تنتقل الزعامة له بالوراثة. وله علاقة خاصة بالأرض، فالطقوس التي يؤديها تؤثر في نمو الزرع، والمطر، والمناخ. وهناك العديد من العرافين وأصحاب الطب والتعاويذ في مجتمع النوير. ولأولئك مكانة عالية في مجتمع النوير. وأيضا الخبراء الطوطميون ولهم طقوس تتعلق بالأسود، التماسيح، والمخلوقات الخطرة عموما ويمكنهم التأثير عليها. وخبراء المياه الذين تنتقل الخبرة لهم أيضا بالوراثة، وأهم وظيفة لهم مباركة الماء وتأكيد وفرة الأسماك ونجاح البشر في صيدها، وأداء الطقوس التي تحمي القطيع من مهاجمة التماسيح أثناء عبوره للنهر. والأنبياء في مجتمع النوير هم الرجال الذين حلت فيهم روح من السماء. ولأن النوير يعظمون تلك الأرواح فإنهم يهابون الرجال الذين تحل فيهم. كما أن هنالك العديد من القادة الروحيين والطقسيين مثلا الكوار جواث (طقوس ضد المرض)، وطقسيي الأبقار وغيرهم.

[28] Peter Adwok Nyaba THE CHOLLO PREDICAMENT : The threat of physical extermination and cultural extinction of a people; Fifth International Conference on Sudan Studies, University of Durham, 30th August - 1st September 2000

[29] عبد القادر – سابق ص 24
[30] Pritchard, op-cit ص 3-4
[31] عبد القادر- سابق ص 24
[32] د. عبد القادر إسماعيل مشكلة جنوب السودان ص 21
[33] Evans Pritchad- Oxford University Press, 1940
[34] Ibid.
[35] Ibid.

التنظيم السياسي عند النوير مرتبط بالحياة الدينية حيث يمثل الزعماء الدينيون القوى السياسية. كما أنه وبسبب صعوبة الوصول لمناطق المستنقعات التي يعيش فيها النوير فقد ظلت مناطقهم في منطقة السدود منعزلة وبعيدة عن الإدارات الحكومية. وتنصب نشاطاتهم على رعي الماشية والتي تمثل محور حياتهم الاجتماعية، إضافة إلى زراعة بعض الحبوب على نهر السوباط، كما يمثل صيد الأسماك مصدرا غذائيا هاما لهم[36].

قبيلة الشلك:

الشلك جماعة نيلية تعيش على الجانب الغربي من النيل الأبيض بين بحيرة نو وخط عرض 12 في جنوب السودان، فهم أكثر القبائل الجنوبية شمالية. وهم يتحدثون لغة الشلك أو الشاري التي تتبع للفرع النيلي في عائلة اللغات النيلو صحراوية. ويمتازون عن بقية أهل الجنوب بنظام حكومتهم التي تخضع لرئاسة رث بيده السلطة الروحية والزمنية.[37] كما أنهم أكثر تداخلا مع الجماعات في الشمال النيلي تاريخيا منذ عهد الفونج وحتى المهدية.

عاصمة الشلك هي فشودة شمال ملكال في أعالي النيل على الضفة الغربية من النيل الأبيض. وقد وصل تعدادهم في إحصاء 1983م إلى 170,000 نسمة. وفي موقع مشروع جشوا التبشيري يقدر تعدادهم بـ 296,000 نسمة كما يقدر أن سبعين بالمائة منهم مسيحيون.

وللشلك صلات مع القبائل المختلفة في المديرية الاستوائية كقبيلة الأشولي، ولهم صلات مع قبائل أخرى خارج السودان في كل من كينيا وأوغندا[38].

الشلك مزارعون مع اهتمامات رعوية (الأبقار- الخراف- الأغنام). مجتمع الشلك تجميع لعشائر لكل منها زعيم ينتخبه مجلس لزعماء العشيرة. وقد تم توحيد الشلك تاريخيا في دولة قبلية واحدة يرأسها ملك (رث) يتم اختياره من أبناء الملوك السابقين. ومؤسس الشلك أو موحدهم الأول هو "نيكانق".

ومثلما هنالك تحريف في اسم الجيينق (دينكا) والناذ (نوير) أيضا يوجد تحريف في اسم الشلك حيث يطلقون على أنفسهم اسم شولو Chollo وهو اسم راجع للون الأسود[39]. وقد اعتقد الرحالة جيمس بروس من قبل أن لهم علاقة بالشنقالا السود الذين قابلهم في الحبشة وأن الفونج الذين أسسوا السلطنة الزرقاء في تاريخ السودان الأوسط هم شنقالا اعتنقوا الإسلام[40]. وهنالك اختلاف كبير حول أصل الفونج وتظل نظرية الأصل الشلكاوي لهم إحدى الفرضيات التاريخية التي لا تزال محل جدل.

والشلك من أكثر القبائل النيلية احتكاكا بالعالم الخارجي، وكانوا يسيطرون على الملاحة النهرية بدءا من بحيرة نو جنوبا وحتى الخرطوم شمالا في فترات تاريخية سابقة، ولهم مملكة على صغر مساحتها إلا أنها لعبت دورا في تاريخ السودان كما سنفصل لاحقا.

كما أن الشلك أغلبهم مزارعون مما ساعد على استقرار نظام الحكم المركزي للقبيلة ولا تمتلك القبيلة الكثير من الماشية مما باعد بينها وبين الأعراف الاجتماعية الرعوية، وأهم ما يزرعون الذرة[41].

الدين عند الشلك

---

[36] عبد القادر إسماعيل- سابق ص 24

[37] سليمان محمد سليمان الشلك- أم درمان 1969

[38] دكتور عبد القادر- سابق ص 25

[39] Peter Adwok Nyaba THE CHOLLO PREDICAMENT : The threat of physical extermination and cultural extinction of a people; Fifth International Conference on Sudan Studies, University of Durham, 30th August - 1st September 2000

[40] أ. ج. آركل أصل الفونج دار عزة للنشر- ترجمة عثمان أحمد عبد الرحيم ص 61

[41] عبد القادر- سابق ص 25

يعتقد الشلك أن نيكانق لم يمت بل تلاشى في الرياح، وبذلك أصبح موضع احترامهم وتقديسهم منذ اختفائه ويعتقدون كذلك أن روح نيكانق تنتقل إلى كل رث يحكمهم وهذا هو سبب المركز الروحي للرث عند الشلك.
الجدير بالذكر أن أحد الباحثين حول أصول أسطورة مصاص الدماء "الكونت دراكيولا"، يورد عدة أنماط موجودة في الثقافات لعبادة الأسلاف وتقديسهم كأحد مكونات أسطورة دراكيولا التي تحوي مكونات أخرى منها قوة الدم ومكانته. وقد تتبع فكرة تقديس الزعماء وأشار لأسطورة نيكانق عند الشلك باعتبارها تمثل تلك الفكرة تمثيلا جيدا[42]، بيد أن التشابه بين الفكرتين أكبر من مجرد جزئية تقديس الزعماء بعد اختفائهم، ففي أسطورة نيكانق تكون روحه حالة في كل رث أي أنه امتداد لعمره الطويل عبر أجساد مختلفة تستدعي التخلص من الجسد المعني إذا وهن أي أن نيكانق خالد، وفي هذا شبه بأسطورة دراكيولا التي تقتضي أن يعيش على دماء الآخرين ويخلد بها. مع فرق هو أن نيكانق تخلص من جسده وصار يستعمل أجساداً أخرى بعد أن يطرد روحها، بينما دراكيولا يحتفظ بجسده وروحه معا. مع ملاحظة أن هناك فكرتين متوازيتين بشأن الرث ونيكانق والعلاقة بينهما، فتارة تحل روح نيكانق في كل رث جديد، وتارة يشار لروح نيكانق بأنها في السماء.
ورث الشلك مسئول عن نزول المطر إذ عليه أن يطلب من الرث الكبير نيكانق الذي يعيش في السحاب أن ينزل المطر، ومن الرث يطلب الشلك البركة في المحصول وازدياد الماشية. تؤكد قوة الرث الجسمانية والطقسية وجود الخير لبلاده. وهم يعتقدون أن الرث مسئول عن سعادة شعبه. ولكي يكون ذلك ممكنا تنقل روح نيكانق إلى رث قوي صحيح الجسم، لذلك فإن الرث إذا مرض مرضا عضالا أو تقدمت به السن وشعر بالضعف تُمارس عليه عادة القتل الطقسي وينصب بدله رث أقوى جسديا وأقدر على حفظ الأرض. (يذكر لينهاردت أن الدينكا الشماليين متأثرون بالشلك جيرانهم ويمارسون هذه العادة لزعمائهم).[43].
الإله العالمي للشلك أكثر بعدا حتى من إله الدينكا ويتم التخاطب معه عبر مؤسس عشيرة الشلك المالكة نيكانق والذي يعتبر بشرا وإلها في ذات الوقت. أيضا فإن رث الشلك يعتبر إلها.

بقية المجموعات النيلية:

وتشمل هذه مجموعات كثيرة أهمها الأنواك والأشولي واللو واللافون والباري والمابان والمندري:

- الأشولي: يعيشون في المنطقة الواقعة بين نمولي وجوبا في شرق الاستوائية ويعيش الجزء الأكبر منهم في الحدود الأوغندية الكينية (الأشولي اليوغنديون يسمون أنجانو أو اللوي والكينيون يسمون اللو)[44]. وحسب تقديرات المبشرين فإن 89% من الأشولي مسيحيون[45]، وبعضم مسلمون والبقية يتبعون دينهم التقليدي. ولكن هنالك تقديرات أخرى بأن المسيحيين أقل من تلك النسبة وأن 10% منهم يتبعون الدين التقليدي وأن أعلى نسبة للمسيحيين في المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي وهنالك عدد أقل من المسلمين[46]. والمعتقدات الأفريقية تسود حتى لدى المتحولين للديانات الإبراهيمية فلا زال لصانع المطر الدور الأكبر داخل القبيلة (سلطان المطر) وهنالك سلطان للحرب وآخر للسحر ورابع للأرض. وسلطان المطر هو المهيمن على القبيلة. وتشكل الزراعة أساس الحياة الاقتصادية ويضاف إليها الصيد. يزرع الأشولي الشاي والبن والأرز والقصب والذرة الشامية[47].

---

[42] Montague Summers: The origin of the Vampire, Internet.
[43] لينهاردت – سابق ص 310،312
[44] د. عبد القادر- سابق ص 26
[45] موقع مشروع جشوا
[46] عبد القادر- سابق ص 26
[47] نفسه

- الأنواك: بلغ تعدادهم عام 1983م خمسين ألفا، ويقدر تعدادهم الآن بـ61,000 ويعيشون في شرق ولاية أعالي النيل. نسبة المسيحية لدى الأنواك منخفضة فحتى المواقع التبشيرية تضع لهم نسبة 12.5%، والبقية يتبعون الدين التقليدي[48].
- اللافون: يقدر تعدادهم بحوالي 41 ألف نسمة، 5% فقط منهم مسيحيون والغالبية يتبعون الدين التقليدي. وهم أصلا نيليون ويحتلون جبل لافون. ومع كونهم نيليين إلا أنهم معزولون عن بقية النيليين ومربوطون أكثر بمجموعات أخرى كالباري، وقد كان لهم احتكاك مباشر مع الدينكا والنوير الذين غزوا أرضهم في الماضي، وهم متأثرون أيضا بالأنواك الموجودين شمالهم، ويشتركون مع الأنواك في سمات ثقافية عديدة حتى أن البعض يظنهم فرعا من الأنواك[49].
- الباري: يتحدثون لغة الباري التي تتبع المجموعة النيلية، وعددهم حوالي 440,000 نسمة ويورد موقع مشروع جشوا أن 90% منهم مسيحيون، يقطنون على ضفتي النيل جنوب تركاكا على الضفة الغربية وجنوب منقلة على الضفة الشرقية للنيل وحتى كاجو كاجي.[50]
- المابان ينتمون للقبائل النيلية ويعتبرون فرعا من القبائل الشلكاوية، وهم قبيلة صغيرة تقدر تعدادها ب 54,000 نسمة في الحدود ما بين ولاية النيل الأزرق وولاية أعالي النيل[51]. وصول المسيحية لهذه القبيلة أقل من بقية المجموعات النيلية في المتوسط حيث يورد موقع التبشير نسبة المسيحيين بثلاثين بالمائة.
- اللو وهم نيليون أيضا يقدر عددهم بـ133.000 نسمة وأن 38% منهم مسيحيون[52].
- المندري تقدر أعدادهم بـ123,000 نسمة وهم موزعون في مناطق مختلفة بالقرب من باري وحول تالي، وأيضا على ضفتي النيل ما بين تومبي ومنقلة. [53] ويعملون بالرعي للماشية والأغنام وبزراعة العديد من المحصولات.

النيليون الحاميون:

تعيش أكثر القبائل النيلية الحامية في الاستوائية وتتكون من قبائل المورلي والديدنجا والبويا والتبوسا واللاتوكا[54].

- قبيلة التبوسا: في ولاية شرق الاستوائية، تعدادها حوالي 211,000 نسمة[55] ولها حدود مع أوغندا وكينيا جنوبا ومع إثيوبيا شرقا، وفي الشمال تطل على منطقة جونقلي في أعالي النيل. وللقبيلة سلطان كبير ثم عدد من السلاطين على كل منطقة سلطان، وتدين القبيلة بالإسلام الذي وصل على عهد محمد علي وبالمسيحية (يورد موقع مشروع جشوا نسبة 85% مسيحيون). ويتمثل اقتصاد القبيلة في الثروة الحيوانية وخاصة البقر، ثم الزراعة في المرتبة الثانية والتجارة في المرتبة الثالثة[56].
- قبيلة اللاتوكا من القبائل النيلية الحامية، وهم يطلقون على أنفسهم اسم لوتوهو، ويقدر عددهم بـ 157,000 نسمة والقبيلة موجودة في شرق الاستوائية بالقرب من مدينة توريت. نظام القبيلة ملكي ويلي الملك فيها سلطان يتزوج بالعديد من النساء ويعيش بجوار الملك ويعمل على جمع الضرائب وفض المنازعات، وقد دخل الإسلام القبيلة منذ

---

[48] موقع مشروع جشوا

[49] موقع مشروع جشوا

http://www.joshuaproject.net/peopctry.php?rop3=105829&rog3=SU

[50] الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=bfa

[51] الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=mfz

[52] موقع مشروع جشوا

[53] الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=mqu

[54] بشير- سابق ص 29

[55] موقع مشروع جشوا

[56] عبدالقادر- سبق ص 29-30

عهد محمد علي باشا[57]، وبها نسبة من المسيحيين (يقدرها موقع مشروع جشوا بـ38%) وعدد من المسلمين. نشاطهم الاقتصادي الأكبر هو الزراعة ولها عناية خاصة بالرعي، وفي منطقة اللاتوكا توجد ثروات معدنية[58]. من زعمائها المشهورين السيد جوزيف أودوهو.

- **قبيلة المورلي:** هنالك جزء من القبيلة في ولاية أعالي النيل تعداده في إحصاء عام 1983م كان 125,000 نسمة[59]. وهنالك جزء آخر في ولاية الاستوائية يقدر تعداده بـ 97,000 نسمة، والجزء الأخير موجود في منطقتين أساسيتين الأولى في محافظة البيبور وهؤلاء هم المورلي في الأراضي المنخفضة وهم غالبا يرعون الأغنام، الجزء الثاني في هضبة البوما جنوب شرق البيبور بالقرب من الحدود الأثيوبية وفيها مورلي المناطق المرتفعة وهم غالبا مزارعون حيث لا تعيش الماشية هنا نسبة لذباب التسي تسي. وأصل المورلي يرجع للسورما الأثيوبيين[60]. ولغتهم (المورلي) ترجع لفرع اللغات السورمية.
- **قبيلة الديدنجا** تقطن في الركن الجنوبي الشرقي من السودان بالقرب من جبال الديدنجا وهي تبعد 60 كلم شمال شرق الحدود المشتركة بين السودان وكينيا ويوغندا. وتقدر أعدادها بـ 59,000 نسمة. ويجاورون التبوسا والبويا والدونجوتونا. تتحدث القبيلة لغة الديدنجا والتي لها علاقة بلغة المورلي والبويا حيث تنتمي إلى فرع اللغات السورمية، وعادة ما يطلق على هذه اللغة المورلي- ديدنجا، وهي متحدث بها أيضا في جنوب غرب إثيوبيا، ويقول الديدنجا إنهم كانوا يقطنون بأثيوبيا قبل مائتي عام، وأنه إبان هجرتهم لجبال الديدنجا كان كل من الديدنجا والمورلي والبويا مجموعة واحدة، وغادر المورلي في البدء ثم البويا. الديدنجا رعاة أبقار في الأصل، وإن كانت الحرب الأهلية التي اشتعلت في الستينات أجبرت العديد من أفراد القبيلة على ترك أبقارهم والهجرة ليوغندا حيث مارسوا الزراعة لأول مرة وأدخلوا أبناءهم المدارس، وبعد عودتهم في 1973م صاروا يعملون على إعادة مواشيهم، كما تم إدخال الزراعة وشاعت الرغبة في التعليم[61].
- **البويا** تقدر أعدادهم بـ 3,623 نسمة وهم يقطنون في الإقليم الاستوائي غرب جبال البويا، وتجاورهم قبائل الديدنجا والتابوسا والأشولي والمادي واللاتوكا[62]، هم يطلقون على لغتهم اسم البويا، بينما يطلق عليهم الديدنجا اسم لونقاريم وعلى لغتهم ناريم[63]. وهي تنتمي إلى فرع اللغات السورمية كما ذكرنا آنفا.

ثانيا: المجموعات الأخرى أو (السودانيون)[64]:

بالجنوب قبائل أخرى تنتمي إلى إثنيات زنجية مختلفة، تعيش بالجزء الغربي والجنوب الغربي[65] وأكبر هذه القبائل هي:

- **قبيلة الزاندي**: وهذه من أكبر القبائل غير النيلية، وهي عبارة عن منصهر لعدد من الجماعات البانتوية، وقد عرفت خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين بالنيام نيام،

---

[57] عبد القادر- سابق ص 28-29. **محمد علي باشا** (4 مارس 1769 - 2 أغسطس 1849)، جاء لمصر ضمن الكتيبة الألبانية لانتزاعها من الفرنسيين. مؤسس حكم أسرته في مصر تحت جناح الخلافة العثمانية في اسطنبول. حكم في ما بين 1805 – 1848 وأرسل لغزو السودان في 1821.

[58] نفسه ص 29

[59] د عبد القادر – سابق ص 19

[60] موقع مشروع جشوا

[61] انظر موقع مشروع جشوا http://www.joshuaproject.net/peopctry.php?rop3=102599&rog3=SU

[62] عبد القادر- سابق ص 30

[63] الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=loh

[64] يصنف البروفسر محمد عمر بشير القبائل في الجنوب إلى نيليين، ونيليين حاميين، وسودانيين- بشير- سابق ص 29

[65] نفسه

ويعتقد أن الاسم يرجع للدينكا ومعناه الآكلون. تتحدث القبيلة لغة الزاندي التي تتبع لعائلة اللغات النيجر كونغولية[66]، ولها العديد من اللهجات، ويتم التحدث بها في كل إقليم الزاندي إما كلغة أولى أو ثانية[67]، وتعني كلمة الزاندي (الذين يملكون الأرض الكبيرة) وهي تشير إلى تاريخهم كمحاربين[68]. وتتمركز قبيلة الزاندي في ولاية بحر الغزال وفي الجزء الغربي من الولاية الاستوائية. في تعداد السكان للعام 1983 كانت القبيلة تقدر بنصف مليون نسمة منهم 359,056 نسمة في الولاية الاستوائية[69] والبقية في ولاية بحر الغزال، والآن فإن موقع مشروع جشوا يقدر عددها ب 562,000 نسمة ويقدر بأن نسبة المسيحيين بينهم هي 85% (بينما الدكتور عبد القادر إسماعيل يورد النسبة 50%). تحيا هذه القبيلة بين خط العرض الأول جنوب خط الاستواء إلى السادس شماله، وتنتشر في كل من نيجريا وأفريقيا الوسطى وزائير والسودان وأغلب القبيلة في زائير(الكونغو الديمقراطية حاليا)[70]. والحكم في القبيلة للسلاطين وقد كانت لهم مملكة في غرب الاستوائية قضى عليها الإنجليز عام 1898م. ونظرا لانتشار ذباب التسي تسي في أرضهم تردت الثروة الحيوانية لديهم، والزراعة أحد أهم المناشط الاقتصادية عندهم. وبعد إقامة مشروع الزاندي الزراعي إبان فترة الحكم الأجنبي حدثت نقلة في حياتهم بزراعة القطن وتصديره[71].

- **قبيلة المورو:** ويقدر عدد هؤلاء بحوالي 117 ألف نسمة، ويتحدثون لغة المورو التي تنتمي إلى فرع اللغات الوسط سودانية (في العائلة النايلو صحراوية). ويقدر أن غالبيتها (85%) من المسيحيين[72].
- **الفيري**، وهؤلاء يبلغ تعدادهم حوالي 38,000 نسمة، ويتحدثون لغة البلاندا فيري وهي تنتمي إلى عائلة اللغات النيجر كونغولية.[73] وهم موزعون في قرى منتشرة في أماكن كثيرة بالجنوب: حول رافيلي على طريق واو، على جانب نهر الكورو، وبالقرب من ديم زبير، ووسط الزاندي، وبالقرب من يامبيو[74].
- **قبيلة المادي:** وهي قبيلة صغيرة أعدادها حوالي 18 ألف نسمة غالبيتهم (83% منهم حسب إحصاء موقع جشوا) من المسيحيين. وهي تعيش في المديرية الاستوائية في مناطق مختلفة منها نيمولي وألبرت على الحدود اليوغندية شرق النيل[75]. يوجد بالقبيلة نظام شبه ديمقراطي حيث يتم انتخاب السلطان وهو مسئول عن القبيلة وراحتها. والزراعة والرعي هما أهم مصادر النشاط الاقتصادي للقبيلة. وهم يزرعون الذرة والقمح والفول، كما يتاجر البعض بتصدير القطن[76]. تنتمي لغة المادي إلى فرع اللغات السودانية الوسطى[77]. ومن قياداتها السيد جوزيف لاقو.

وهنالك العديد من القبائل والمجموعات الصغيرة الأخرى.

وأهم ما يميز السكان في الجنوب التالي:

---

[66] انظر الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=zne

[67] John M. Beierle (culture summary) Society-AZANDE في الموقع http://lucy.ukc.ac.uk/EthnoAtlas/Hmar/Cult_dir/Culture.7829

[68] انظر الموقع http://www.absoluteastronomy.com/encyclopedia/a/az/azande.htm

[69] عبد القادر- سابق ص 19 و31

[70] نفسه ص 31

[71] انظر الدكتور عبد القادر، نفسه ص 32- 33

[72] موقع جشوا

[73] انظر الموقع http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=bvi

[74] نفسه

[75] عبد القادر- سابق ص 27

[76] نفسه ص 28

[77] http://www.ethnologue.com/show_language.asp?code=mhi

- انتشار الأديان الأفريقية التقليدية حتى مع التبشير المسيحي والدعوة الإسلامية ففي المجتمعات القبلية لا زالت الأعراف حاكمة إلى حد بعيد.
- التنوع الكبير إثنيا ولغويا، فالمجموعات النيلية بينها تشابهات جسمانية خاصة بين الدينكا والنوير، وبينها تشابه في الثقافة، وهي جميعها تتحدث لغات تنتمي إلى فرع اللغات النيلية، ولكنهم لا يستطيعون التفاهم مع بعضهم الآخر، ناهيك عن التفاهم مع المجموعات الأخرى التي تتحدث لغات تابعة لعوائل لغوية مختلفة مثل النيجر كونغولية، أو أفرع لغوية مختلفة مثل الوسط سودانية. وبالتالي فإن لغة التفاهم في الجنوب في الغالب هي العربية أو "عربي جوبا".
- تختلف المناشط الاقتصادية من قبيلة لأخرى حسب اختلاف البيئة من السدود لمناطق السافنا، ومن المرتفعات للمنخفضات، ويغلب عليها الرعي والزراعة.
- الأمية متفشية في الجنوب بشكل كبير جدا وقد زاد من هذا طول سنوات الحرب والقتال في الجنوب إذ يقدر أن نسبة الأمية بين الرجال تزيد عن 80%[78] وبين النساء تزيد عن 90%[79].

القسم الثاني: تاريخ جنوب السودان

نحن كسودانيين ليس عندنا نفس الوعي بالتاريخ كما عند الأخوة المصريين مثلا. ربما يعود ذلك جزئيا لأثر الحكم الأجنبي، فالاحتلال الفرنسي الذي غزا مصر بجيوش نابليون في القرن الثامن عشر، يختلف عن الاحتلال البريطاني الذي غزا بلادنا في نهاية القرن التاسع عشر.. الفرنسيون قوم مولعون بالثقافة وعلومها وبالتاريخ، وكانت حملة نابليون بونابرت لمصر تصطحب في ركابها العلماء في مختلف الميادين، وكان أول ما شدهم رؤية الأهرامات والبحث في أصلها وفي تاريخ مصر الفرعونية، وسربوا هذا الاهتمام للدنيا كلها حيث لفتوا انتباه العالم للتراث الفرعوني، لكن الإنجليز لم يهتموا بالجانب الثقافي في السودان بذات القدر، ولم يتم الاهتمام بالآثار والتاريخ السوداني إلا بأثر من الاهتمام بالتاريخ المصري في العالم، فكان التنقيب في آثار النوبة الشمالية يقع في إطار "علم المصريات" حتى استقل مؤخرا بفضل مجهودات علماء آثار النوبة وعلى رأسهم العلماء الألمان. قال تشارلس بونيه[80]، عالم الآثار السويسري الذي أثبت عظم الحضارة السودانية، إنه عندما همّ بالقيام بحفرياته في شمال السودان قال له زملاؤه: ليس في تلك المناطق تاريخ، وقبله قال العالم هرمان بل[81] في مؤتمر صحافي عقده في الخرطوم: إن حضارة وادي النيل مهدها السودان، وكذلك قال بروفسور هيكوك البريطاني: إن علم الآثار يؤكد أن الحضارة انتقلت من الجنوب للشمال. وبهذا فإن معلوماتنا عن تاريخ السودان تزيد أكبر كلما كنا في إطار النوبة وتاريخها، وتقل تدريجيا كلما بعدنا عن إطارها، حتى تصل درجة مخجلة من الجهل حينما نصل لجنوب السودان.

هذه القضية –أي عدم التعرف على تاريخ الجنوب في مرويات تاريخ السودان الشائعة- سببت غبنا شديدا لدى المواطنين في الجنوب، يقول جون قاي نوت يوه: " الجنوبيون تمردوا ضد السلطة المركزية وضد سياسة التهميش التي مارسها السياسيون والمثقفون الشماليون، وظهر هذا الرفض جليا في كتابات الجيل الثالث من الأكاديميين الجنوبيين الذين رفضوا أسطورة "تاريخ السودان" وهو تاريخ لا يوجد فيه مكان لتقاليد ولتاريخ القبائل في الجنوب، وبدأ هذا الجيل بالتوجه نحو إعادة كتابة تاريخ بديل يتماشى مع التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي

---

[78] د. عبده مختار موسى اقتسام السلطة والثروة في السودان علي وفق اتفاقية نيفاشا رافقه انفجار صراع الهويات، صحيفة الزمان، 2010/9/15م

[79] موقع مرايا (إذاعة الأمم المتحدة في جنوب السودان) في 2010/2/23م. بالإشارة لتقرير أعده سودانيون بمساعدة برنامج الأمم المتحدة قبل ثلاثة أعوام، بينما يورد عبده مختار موسى نسبة الأمية وسط النساء على أنها 96%، السابق

[80] تشارلس بونيه Charles Nonnet له كبير الفضل في كشف الآثار السودانية لعل أشهرها مكتشفاته ضمن فريق الآثار السويسري في 2003م لتماثيل رائعة لفراعنة سودانيين ضمنها تمثال بالجرانيت الأسود لتهارقا.

[81] هيرمان بل Herman Bell أستاذ علم الآثار كان رئيسا لقسم اللغات الأجنبية بجامعة الخرطوم في السبعينيات.

للقبائل في الجنوب وليس التاريخ الذي يبدأ مع دخول العرب في السودان في القرن الثالث عشر".[82]. والحقيقة أن مسألة تاريخ جنوب السودان، أو تاريخ السودان ودور الجنوبيين فيه ظل مسألة مخلوطة بالعقل السياسي الجنوبي، وظلت الحركة الشعبية لتحرير السودان مهمومة ضمن همومها الكثيرة في إيجاد شرعية تاريخية، تارة في الحديث حول مملكة كوش، وأخرى في تبني ثورة المثقفين السودانيين في 1924م.
إن تبيان تاريخ جنوب السودان مسألة هامة للغاية كحق ثقافي إنساني للشعب في الجنوب وفي الشمال كذلك، في التعرف على تاريخ أسلافه ومواطنيه، وفي أن يكون هذا التاريخ جزءا لا يتجزأ من رواية التاريخ السوداني ككل.. ولكنها – أي رواية تاريخ الجنوب- مسألة صعبة دونها خطة بحثية محكمة. غياب هذه الخطة يعد أحد الأسباب الكثيرة لانتقادنا لاتفاقية السلام الأخيرة وخلوها من الاتفاق حول أهم مزيلات الخلاف.. فالحاجة لبروتوكول ثقافي يخطط للواجب من النواحي العلمية والتعليمية والإعلامية وفيما يخص العلاقة بين الثقافات، هذه الحاجة ليست أقل أهمية من حاجتنا للاتفاق حول اقتسام السلطة والثروة. ولكن قصر نظر الأطراف المتفاوضة وتركيزهم على قسمتي السلطة والثروة بشكل حزبي، أدى إلى إهمال هذه الأمور الهامة. فالرصيد الوثائقي، والبحثي، والمعرفة الآثارية في السودان غير متساوية البتة وبعض المناطق غير مكتشفة بصورة شاملة.
في جنوب السودان وجدت بداية متواضعة للتنقيب الآثاري في أعمال المعهد البريطاني لشرق إفريقيا في سبعينيات القرن العشرين. حيث بدأت مشروعا بحثيا في منطقة بحر الغزال والاستوائية. وتوجد في المنطقة فرصة مناسبة للبحوث المتداخلة خاصة بين الآثار والإثنوغرافيا، بعد الفراغ من مهمة تعزيز السلام، بل يقع ذلك في إطار خطة تعزيز السلام نفسها..
هنالك مجهودات قام بها مؤخرا بعض الجنوبيين لتجميع التراث الشفاهي والأعراف القبلية، علاوة على المجهودات التي قام بها في الماضي المبشرون الأوربيون والإداريون البريطانيون في فترة الاحتلال الثنائي. هذه المجهودات ينتظر أن تتطور في شكل إعادة بناء للتاريخ الجنوبي باستخدام مناهج استخلاص التاريخ بمساعدة الروايات الشفهية، وبمساندة الموجود من وثائق ومن آثار، مثلا منهج الأنثروبولوجي النمسوي جان فانسينا، والذي اعتبر أن إعادة بناء التاريخ أو ما حدث في الماضي ممكن باستخدام التراث الشفهي مع غيره من مصادر للتاريخ، وفق وسائل علمية معينة، خاصة في المجتمعات الشفهية والتي لم تعرف التوثيق أو الكتابة إلا مؤخرا، بالذات في أفريقيا[83].
إذا لم يكتشف تاريخ الجنوب القديم، سيظل تاريخ السودان يروى من جوانب محددة هي المكتشفة والمعروفة مما يسبب غبنا لبقية الجماعات، وستظل الحركات الجنوبية نهبا للتصورات الخاطئة حول دور الجنوبيين في تاريخ السودان القديم، وذلك ما سنتطرق له لاحقا بشيء من التفصيل.
وبما أن تاريخ الجنوب ليس مكتشفا بعد بتفاصيله الدقيقة، فإننا في هذه الخلفية لن نتمكن من رسمه، ولكننا سنطل عبر النوافذ الموجودة للتعرف على ذلك التاريخ أو أهم ملامحه كما نخاطب المزاعم الحالية حول كوش الجنوبية حتى أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سمى موقع قيادته التي انتقل لها بعد رمبيك " كوش الجديدة".. ونقوم بعد ذلك بترسم التاريخ الجنوبي في الحقب التاريخية المختلفة.

كوش ومروي والنوبة والجنوبيون:

تاريخ جنوب السودان القديم لم يستكشف بعد. وباستثناء ما نعرفه عن تاريخ السودان القديم منذ فترة حضارة الشهيناب ثم حضارة كرمة ونبتة ثم مروي ثم الممالك النوبية المسيحية - وهذا تاريخ لشمال السودان ووسطه وإن كان هنالك حديث عن امتداد لأكثر من ذلك غربا وجنوبا- فإن تاريخ بقية بقاع السودان لا زال يحتاج لمجهودات بحثية يتضافر فيها علماء الآثار

[82] جون قاي نوت يوه جنوب السودان: آفاق وتحديات – الأهلية للنشر والتوزيع- المملكة الأردنية الهاشمية- عمان 2000م – ص 74
[83] Jan Vansina Oral Traditions as History

والتاريخ الشفهي. وهنالك أحاديث عن نوع من الوحدة التاريخية في فترات متواترة، حيث تم تكوين نواة السودان بشكله الحالي في مملكة مروي، وحسب رأي الدكتور ب. ج. هايكوك[84]، فإن الدلائل تشير إلى أن مملكة مروي امتدت حتى منطقة السدود في جنوب السودان[85]. أيضا هنالك ما يشير إلى أن الممالك النوبية لم تقتصر على السودان النيلي فقط بل امتدت غربا وأن ملوك النوبة في عهد ازدهار ممالكهم قد "امتد نفوذهم إلى كردفان ومناطق أخرى بعيدة عن وادي النيل شرقا وغربا وجنوبا فقد أطلق عليها في جملتها اسم النوبة لدى بعض الكتاب العرب. مثلا كانت قبيلة القرعان والزغاوة وغيرهما من القبائل القاطنة في دارفور وكردفان تحت سيطرة المقرة، كما كانت القبائل في جنوب الجزيرة والواقعة على حدود إثيوبيا تحت سيطرة ملك علوة في القرن العاشر"[86].

وهنالك مقولات تاريخية أيضا عن أنه وجدت استمرارية تاريخية في السودان برغم الهجرات المختلفة، يقول الدكتور يوسف فضل حسن: "تظهر الدلائل الآثارية والأنثروبولوجية أن الزنوج والكوشيين (أو الجماعات المتحدثة بلغات حامية) قد سكنوا السودان منذ أزمان سحيقة. الزنوج استمروا في سكنى المناطق الجنوبية وجنوب الغربية من البلاد حتى الوقت الحاضر، بينما الحاميون (البجا والمرويون) سكنوا الأجزاء الشرقية والشمالية. على أية حال وباستثناء التأثرات الثقافية المنبعثة من مصر القديمة فإن العلاقات بين الزنوج والحاميين اتخذت شكل التبادل الثقافي والحراك السكاني"[87].

يستند العديد من المؤرخين والكتاب الجنوبيين إلى أوصاف أهل كوش كونهم قوما سودا طوال القامة في بعض روايات الإنجيل وفي بعض الكتابات اليونانية القديمة، وأيضا إلى بعض المكتشفات الآثارية في تشابه بين تكوين بعض الهياكل المكتشفة في جبانات كوش ومروي وبين التكوين الجسماني للنيليين، فيذهبون إلى أن حضارة كوش هي حضارة جنوبية بل ونيلية بالتحديد. مثلا، يقول الكاتب بيتر أدوك نيابا: "لقد كان وادي النيل مهدا لحضارة سوداء منذ سبعة آلاف من السنين. النيليون ومجموعات أخرى ساعدوا على تكوين تلك الحضارة السوداء في كوش وريب (مصر اليوم) من العصر الفرعوني وحتى تحطيم الجيوش العربية والإسلامية لآخر الممالك المسيحية السوداء في المقرة وعلوة (سوبا) في القرن الثالث عشر. مما أدى لتشتيت النيليين صوب المستنقعات والغابات جنوب مقرن النيلين الأبيض والأزرق وتقسيمهم إلى عدة أجزاء"[88].

لقد ظهر لنا جليا ونحن نستكشف القبائل في الجنوب أن النيليين هنالك يشكلون غالبية الإقليم مع اختلافات ثقافية ولغوية تزيد أو تنقص بين الجماعة والأخرى بين قبائلهم. صحيح أنه توجد في الجنوب أيضا مجموعات إثنية ولغوية مختلفة غير نيلية ولكنها أقل كثيرا في أعدادها من النيليين. والجماعات الزنجية الموجودة في الشمال وهي كثيرة ليست جماعات نيلية.

القول إن الحضارة الفرعونية أو الحضارة الكوشية أو المروية حضارة سوداء لا يعني بحال أن مؤسسيها هم جنوبيو اليوم عامة أو النيليون على وجه التحديد، فكثير من النوبة المصريين، وكذلك شماليو السودان سود في المقاييس الأوربية والعربية، حتى ولو كان هنالك فرق في درجة السواد. فما جاء في التوراة أن حام هو ابن نوح والد السود: كوش ومصر وكنعان وبوت. وفي الدراسات الإثنولوجية وعلم السلالات لا أحد يقول إن القبائل النيلية كوشية، ومعروف أن اللغات التي تتحدثها القبائل النيلية هي فرع من العائلة النيلو صحراوية، بينما اللغات الكوشية فرع من

[84] الإشارة للدكتور براين هايكوك Bryne Hickok عالم الآثار الاستكتلندي وكان أستاذا للآثار بجامعة الخرطوم يعمل على فك طلاسم اللغة المروية أول لغة أبجدية في العالم. وقد اغتيل في ظروف غامضة بشارع النيل في الخرطوم عام 1973م.

[85] Yusuf Fadl The Cradle and the Core Fifth International Conference on Sudan Studies

[86] ج. فانتيني (الأب الدكتور) تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث الخرطوم 1978م ص 24

[87] Yusuf Fadl Hasan ***Fifth International Conference on Sudan Studies***

The Cradle and the Core ***Fifth International Conference on Sudan Studies***

[88] *Peter Adwok Nyaba* The making of the Shilluk kingdom :A socio-political synopsis , in Sudan Mirror, Volume 1, Issue 8 | 19th January-1st February, 2004

عائلة اللغات الآفروآسيوية الشائعة في القرن الأفريقي مثل لغة الأورومو في إرتريا واللغة الصومالية ومثل اللغات البجاوية[89]. هذا حين الحديث عن كوش القديمة.
أما بالنسبة لمروي فإن مؤسسي هذه المملكة كانوا أبعد من الأثر المصري وأكثر (سودانية) أو تأثرا بالمكونات المحلية الشيء الذي جعل مروي رمزا للقومية السودانية لدى العديد من الحركات الثقافية والإحيائية السودانية، مثلا جماعة أبادماك الثقافية التي شاعت في الستينيات والتي اتخذت من إله مروي الأسد أبادماك رمزا لها..
اللغة المروية لم يتم التأكد من أصلها بعد، وإن كان من الثابت أن الأثر الزنجي في مروي كان أكبر من الحضارات الكوشية التي سبقتها، ولا أحد يستطيع التأكد من صلة تلك العناصر الزنجية بجنوبيي اليوم، فمن الواضح أن تلك العناصر مذابة في القبائل الشمالية الموجودة الآن ولا ينكر أحد الأثر الزنجي في غالبية قبائل الشمال. المهم أن الأدلة التي يقدمها هؤلاء لا تستند إلا على فرضيات سياسية معينة، فبروز المجموعات النيلية في تاريخ السودان–وبخاصة الدينكا والنوير- لم يثبت تاريخيا إلا مؤخرا.. وهنالك دلائل قوية أدت للقول إن وجود النيليين في المنطقة حديث نسبيا وأنهم قادمون من مناطق جنوب مناطقهم الحالية كما سيرد تفصيلا. وفي تاريخ مروي برز الحديث عن التنوع القبلي والإثني في تلك المملكة، ففيها شعب أقل سمرة (أو النوبة الحمر) وفيها شعب أشد سوادا (النوبة الزرق أو السود). فالملك عيزانا الأكسومي (المملكة التي كانت في أثيوبيا اليوم) شن حملتان على مروي بين سنة 300 و350م وفي المرة الثانية سار عن "طريق وادي عطبرة إلى ملتقى النيل مدة ثلاثة وعشرين يوما ثم توجه جنوبا وهاجم مدينة مروي كبوشية ودمر منازل (النوبة السود) كما ذكر في النصب التذكاري في أكسوم ثم توجه شمالا وسار على وادي النيل وربما بلغ ضواحي مدينة أبو حمد الحالية وما بعدها. وطارد النوبة الآخرين الذين يسميهم (النوبة الحمر)[90]. وجد هذا التنوع الإثني ولم يثبت أحد أن النوبة الزرق نيليون، وحتى لو ثبت ذلك فلم يثبت أنهم مؤسسو دولة مروي، فتارة أنهم قدموا من كردفان واجتاحوا مروي في القرن الرابع (وهم المشار إليهم في نص عيزانا)، أو أنهم أتوا من الجنوب ويمكن ربطهم بثقافة تنقاسي البدائية، وقد وصفوا في النقوش الإثيوبية بأنهم يعيشون في مدن عشش من القش والقصب (التي تبدو خاصة بهم) ومدن منازلها من الطوب والتي أخذوها عن الكاسو أو المرويين[91]. ولكن ليس هنالك أي أصل لأن مؤسسي مروي كانوا من السود النيليين بالذات.

أما الممالك النوبية التي تلت مملكة مروي تاريخيا (نوباطيا في جنوب مصر والمقرة وعلوة في شمال ووسط السودان) والتي تحولت إلى المسيحية في القرن السادس الميلادي، فقد أسسها النوبة وهم جماعات اختُلف في هجرتها هل كانت من الغرب أم من الجنوب الغربي أم الشمال الغربي. وقد تعرض الدكتور الأب فانتيني للفرضيات التاريخية المختلفة، وهي:

- أن أهالي النوبة في وادي النيل هاجروا من جبال كردفان إلى وادي النيل على مدى القرون.
- أن النوبيين قادمون من ليبيا عبر الصحاري الكبرى.
- أن النوباطي شعب قادم من المغرب رحل من واحة لواحة حتى استقر في وادي النيل في منطقة النوبة.

حاول الدكتور فانتيني التوفيق بين تلك الفرضيات مؤكدا أن النوبة الذين أقاموا الممالك التي سبقت تدفق العرب للسودان قد "زحفوا من كردفان شمالا ودخلوا وادي النيل وامتزجوا بالسكان المحليين الذين كانوا من أصل مروي وكان النوباطي القادمون من واحة الخارجة نفرا قليلا غير

---

[89] Cushitic languages http://en.wikipedia.org/wiki/Cushitic
[90] ج. فانتيني- سابق ص 35
[91] لغات شمال السودان

أنهم تمكنوا من السيطرة عسكريا على الشعوب المقيمة بوادي النيل وخالطوا النوباي فنسوا لسانهم وراحوا ينطقون بلغة الأكثرية وهي أصل اللغة النوبية الحالية"[92]..
الحقيقة الأخرى حول الممالك النوبية المسيحية أنها لم يكن تكوينها الإثني واحدا. مثلا "تذكر الوثائق التاريخية أن أهالي النوبة من مملكة فرص وأهالي النوبة من مملكة دنقلا شعب واحد تقريبا. أما نوبة علوة فهم شعب آخر يختلف عن أهل دنقلا. وهذا ما ذكره اليعقوبي" فصارت النوبة مملكتين فإحداهما مملكة الذين يقال لهم مقرة وهم في شرق النيل وغربه ومدينة مملكتهم دنقلا وهم الذين سالموا المسلمين وأدوا إليهم البقط .. والمملكة الثانية من النوبة الذين يقال لهم علوة أعظم خطرا من مقرة ومدينة مملكتهم يقال لها سوبا". وهنالك رأي أن أصل الأسرة المالكة في علوة تتصل بالأسرة المالكة في أكسوم، وأنهم كانوا يزعمون أن أصلهم حمير اليمينة، قال المسعودي: "وملوك النوبة تزعم أنهم من حمير وملكهم يستولي على معدن ونوبة وراء علوة"[93].
الشاهد أن الاتصال في ثقافة وشعوب هذه المنطقة سبق تكون الأخدود الإفريقي العظيم وشق البحر الأحمر، وهنالك بحوث كثيرة حول التداخل فيها، بحيث يصعب الحديث عن عرق محدد ساد لمدة عصور ممتدة.. فالثابت أن شمال السودان أو النوبة –وإن كان اسم النوبة حديث نسبيا- لم تكن كمصر "ففي حين كانت مصر متجانسة إثنيا وثقافياً على مدى آلاف (السنين)؛ فإن أجزاء النوبة المختلفة استوعبت جماعات إثنية متنوعة في أزمان مختلفة"[94].
ولا يمكن بحال الحديث عن أن النوبيين فروا في وجه غزو العرب والمسلمين جنوبا ثم أسسوا القبائل النيلية فهذه مغالطة واضحة للتاريخ حيث لا زال النوبيون في مناطقهم مع ثبات كبير لثقافتهم ولغاتهم الأصلية، وحتى أولئك الذين اختلطوا بالجماعات العربية أو استعربوا ظلوا على إرث متصل بالثقافة النوبية القديمة تظهر في سحناتهم وتراكيبهم اللغوية وأسماء الأشياء لديهم، كما تظهر في كثير من عادات وتقاليد شماليي وليس جنوبيي اليوم، والقبائل الأقرب لهم لغويا وثقافيا ليست قبائل الجنوب بل قبيلة الميدوب في شمال دارفور وبعض القبائل في جبال النوبة..
إن الذي يتابع تاريخ الممالك السودانية الشمالية يتأكد من الآتي:

- أن البقعة السودانية شهدت تغير لغة الكتابة على الأقل أربع مرات، حيث كتبت بالهيروغليفية القديمة في كوش، ثم بالحرف المروي في مملكة مروي، ثم بالحرف النوبي في الممالك النوبية الوسيطة، ثم بالحرف العربي مؤخرا. وتغيرت اللغة من الكوشية (وهي لغة تتبع للعائلة الآفروآسيوية)، إلى المروية التي لم يدرك كنهها بعد، إلى النوبية التي تنتمي إلى الفرع السوداني (وليس النيلي) من العائلة النايلو صحراوية، ثم إلى خليط سكاني فيه اللغات النوبية والعربية في سكان شمال السودان الآن.
- وأنها غيرت دينها من الدين المصري القديم المرتبط بعبادة الإله الحمل آمون في كوش، إلى الدين المروي المرتبط بعبادة الإله الأسد ابادماك، ثم المسيحية في مملكتي المقرة وعلوة، ثم الدين الإسلامي مؤخرا.
- أن منشئي تلك الممالك شعوب مختلفة، وأنه في جميع الحالات خاصة منذ تاريخ مروي ما قبل الميلاد وبعده، ثم الممالك المسيحية، شهدت المنطقة تنوعا إثنيا وقبليا لا يمكن الحديث معه عن عنصر واحد سائد في المنطقة.

إسناد كل ذلك الإرث من كوش ومروي وحتى الممالك المسيحية إلى جهة واحدة غير ممكن، ناهيك عن ادعاء أنه إرث النيليين وحدهم!.
أما الروايات الشفهية فمع كونها لا تصلح لوحدها أساسا لمعرفة التاريخ لأنها قد تختلط بالمفاهيم والأنماط الثقافية أكثر من الحقائق.. لكنها أيضا لا تفيد أو تثبت هذه الادعاءات، فقد أكد الدكتور

[92] فانتيني- سابق ص 29
[93] نفسه ص 39
[94] د. أسامة عبدالرحمن النور كوش- النوبة : إشكالية التسمية موقع مجلة اركماني بالإنترنت

فرانسيس دينق[95] في بحثه حول أصول الدينكا، إنه لا توجد روايات حول أصل الدينكا ولكن هنالك أحد الزعماء الذين جمع أقوالهم قال له إنهم أتوا من الشرق، وقد علّق بأن هذا قد يكون مفهوميا أكثر منه تاريخيا، باعتبار أن الشرق هو مطلع الشمس أصل الحياة[96].
هنالك روايات تقول إن الشلك –وهم أحد أهم المجموعات النيلية التي لعبت دورا بارزا في تاريخ المنطقة- قادمون من مكان يقع شرق منطقة البحيرات العظمى، حيث تسبب ازدياد حجم السكان والماشية في هجرة البعض منهم شمالا حيث وصلوا المنطقة التي يعيشون فيها حاليا في نهاية القرن الخامس عشر[97]. وكما سنرى لاحقا فإن دور الشلك في المنطقة تعاظم في القرون التالية، وامتد حتى الخرطوم شمالا.
الشاهد أن استخدام هذه الادعاءات بالشكل الموجود الآن في بعض الخطاب الجنوبي لا يشبهه في التاريخ البشري إلا الادعاء الصهيوني بحقه في أرض فلسطين استنادا على النصوص التوراتية، وقد تعلم بعض الخطاب الجنوبي المشحون بالاستقطاب هذه الخصلة، فتجد الرجوع المكثف للتوراة، واستخدام نصوصها لإثبات حق النيليين في كوش وفي شمال السودان.
هذه القراءة الخاطئة للتاريخ ظلت تؤجج مطالب عجيبة لدى البعض ممن يتحدث عن طرد العرب والمسلمين وكل من يظن أنه ينتمي إليهم وإرجاعه إلى جزيرة العرب.. ولا مجال للمغالطة أن هذا الخطاب عنصري ومقيت وهو علاوة على تنكبه الطريق في قراءة الوقائع، باب لفتنة لا تبقي ولا تذر.

أصل النيليين:

هنالك اختلافات كبيرة في أصل النيليين، فقد أوردنا أن البعض يؤرخ لقدوم الشلك مثلا في هجرة شمالية من منطقة شرق البحيرات، وهنالك من يؤرخ لهجرتهم جنوبا من منطقة الجزيرة المروية[98]. ويرى البعض "أن الشلك قد هاجروا إلى موطنهم الحالي منذ أواخر القرن الخامس عشر تقريبا، ويعتقد أن أفراد قبيلة الدينكا قد هاجروا من مناطق البحيرات العظمى في شرق إفريقيا إلى موطنهم الحالي".. يعقب المرحوم محمد عمر بشير على هذه الآراء قائلا: "لكل ذلك فلا يمكن لأي من هذه القبائل (يقصد النيلية والنيلية الحامية والسودانية) الادعاء بأنها تمثل السكان الأصليين للسودان أكثر من القبائل العربية التي هاجرت إليه واستقرت به منذ قرون طويلة"[99].
الثابت أن النيليين ينتمون إلى المجموعات السودانية الشرقية التابعة للعائلة النايلوصحراوية، وهي مجموعات توجد في المنطقة من جنوب مصر إلى شمال تنزانيا وتضم إثنيات مختلفة إلى جانب النيليين مثل النوبة والسورميين بإثيوبيا وغيرهما، وأن المجموعة النيلية السودانية (مجموعة اللو) قد وجدت في منطقة غرب بحر الغزال بجنوب السودان قبل أكثر من ثمانية قرون، ثم انتشرت من المنطقة جنوبا مكونة القبائل النيلية المختلفة. إن تاريخ جنوب السودان يستند في المقام الأول على الروايات الشفاهية والتي تفيد أن النيليين (الدينكا والنوير والشلك وغيرهم) جاءوا لجنوب السودان بداية قبل القرن العاشر، وفي الفترة من القرن الخامس عشر وحتى التاسع عشر، جرت هجرة للقبائل من منطقة بحر الغزال للمناطق المختلفة التي تقطنها هذه القبائل اليوم[100].

---

[95] د **فرانسيس مادينق دينق مجوك** (ولد في 1938م) كاتب ومفكر وروائي وناشط سياسي ودبلوماسي سوداني- وزير الخارجية الأسبق في الفترة (1976-1980م)، وأستاذ جامعي، الآن مسئول ملف الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة.

[96] Francis Madeng Deng Africans of Two Worlds: The Dinka in Afro-Arab Sudan , p 122

[97] موقع مشروع جشوا
http://www.joshuaproject.net/peopctry.php?rop3=105951&rog3=SU

[98] Robert O. Collins Stephanie Beswick. *Sudan's Blood Memory: The Legacy of War, Ethnicity, and Slavery in Early South Sudan*، انظر الموقع www.historycooperative.org/ journals/ahr/110.1/br_182.html

[99] محمد عمر بشير- مشكلة جنوب السودان- ص 30

[100] Sudan-History Mongabay.com الموقع
http://www.mongabay.com/reference/country_studies/sudan/HISTORY.html

تاريخ الجنوب في فترة الممالك الزرقاء

يعرف السودانيون بفضل ازدهار "علم المصريات" وما استتبعه من اهتمام بتاريخ النوبة كما ذكرنا- تاريخ شمال السودان بشكل أفضل من غيره من البقاع، وقد كانت الممالك المسيحية في الشمال والوسط (المقرة وعلوة) محطة هامة في دراسة تاريخ النوبة، أعقبها فجوة تاريخية لم تظهر إلا لدى بروز للممالك الإسلامية الزرقاء (الفونج والفور وتقلي والكنوز والمسبعات) التي غطت أجزاء متفرقة من البلاد في فترات متداخلة منذ أوائل القرن السادس عشر وحتى الغزو التركي المصري في العقد الثالث من القرن التاسع عشر.. تاريخ الجنوب في هذه الفترة ظل مغمورا. ولكن هنالك بعض الدراسات التي حاولت سبر غور هذا التاريخ وإن لم يكن قد غطي بشكل واف بعد.

مملكة الشلك (الشولو)

سبق تأسيس مملكة الشلك مملكة الفونج في الوسط والشمال. من المقدر أن بدء تاريخ مملكة الشلك كان في أواخر القرن الخامس عشر حينما اختلف زعيم الشلك نيكانق وانفصل عن بقية النيليين في ويج باج الواقعة في مكان ما ببحر الغزال. اتجه نيكانق وأفراد عائلته وأصدقاؤه المقربون شمالا، حيث استقروا وحكم نيكانق في الفترة (1490-1517م). وقد لعب ابن نيكانق (داك) دورا هاما في تأسيس مملكة الشلك، ويعتبر الشلك بمثابة أمة في أنهم كونوا دولة لها شعب ولغة ودين مشترك وسلطة مركزية معترف بها للجميع[101].

يقال إن الفونج كانوا يسكنون منطقة مملكة الشلك، واضطرهم الشلك حين تأسيس المملكة في آخر القرن الخامس عشر للهجرة شمالا، وهنالك من يقول إن الفونج أنفسهم شلك كما سنناقش لاحقا[102]. ومهما كان، فقد لوحظت تشابهات بين ثقافة الفونج والشلك. وهنالك من يذهب إلى أن الشلك استوعبوا عدة ثقافات في مملكتهم منها النوبية والفونجية وبرزت لذلك ممارسات اقتصادية متنوعة في مملكتهم[103].

عاصمة مملكة الشلك هي فشودة، وهنالك مناطق أخرى هامة في تاريخ الشلك هي: بابوجو، نيوال، ديديجو، واو وأكورا. المدن الرئيسية في منطقة الشلك هي ملكال وكدوك وتونقا وود أكون. تنقسم مملكة الشلك إلى قسمين رئيسيين: شمالية (قار) وجنوبية (لواك)[104].

كونت مملكة الشلك من (ولايتين) رئيسيتين كما ذكرنا شمالية وجنوبية. وهي مقسمة إلى 15 محافظة (بود) كل منها تحت إدارة زعيم مرموق مسئول مباشرة أمام الرث (الملك) الذي يجمع بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والروحية.

مع النصف الثاني من القرن السابع عشر تم بروز الشلك كأمة ثم ابتدءوا في التمدد في اتجاهين: شمالا وقد نجحوا في السيطرة على النيل الأبيض حتى إليس (الكوة الحالية) وغربا حيث حاولوا السيطرة على المنطقة ما بين النيل وجبال النوبة. وقد ساند الرث أوداك أوسولو سلطان الفور وذلك في نزاعه مع سلطنة الفونج في السيطرة على تجارة النيل الأبيض. فمع استسلام مملكة تقلي، ظل الفونج والشلك يتنازعون حول تجارة النيل الأبيض لمدة عقود. وكان الشلك يغيرون باستمرار على الفونج ومواطنيها، فقد قتلوا الولي إسماعيل صاحب الربابة في جماعة من أتباعه في عهد السلطان دكين بن نايل (ت 1585-1586م) كما حاربهم السلطان بادي أبو دقن (1643-1677م) وطردهم عن منطقة إليس (الكوة الحالية) قبل عبوره لغزو تقلي[105].

وهنالك من يقول إنه ومع تمدد الدينكا في المنطقة الذي استمر في القرنين السادس والسابع عشر، وتغييرهم لميزان القوى في المنطقة، وغزوهم لمملكة الفونج في عام 1630م، تم استبدال النزاع

---

[101] نفسه

[102] Yusuf سابق

[103] نفسه

[104] انظر **Community Profile: SHILLUK** في موقع **GURTONG Peace Project**
http://www.gurtong.org/resourcecenter/people/profile_tribe.asp?TribeID=101

[105] يوسف فضل حسن- سابق ص 63

بين الفونج والشلك بالتحالف ضد الدينكا، حيث طردوهم شرقا إلى الحدود الإثيوبية[106]. يقول يوسف فضل حسن "إن التحالف بين الفونج والشلك ضد الدينكا شكل بداية الاتكال المتبادل الاقتصادي والاجتماعي بين الشلك وجماعات أخرى في أزمان مختلفة: الفونج- عرب الجلابة- عرب البقارة، الجوالة العرب، التجار الأوربيين، والمهدويين، وذلك في المقام الأول لاستغلال الدينكا، مما يؤكد أن هذا التحالف لم يكن له أيديولوجية عنصرية"[107].

في النصف الثاني من القرن السابع عشر شهدت المنطقة تطورات سياسية حيث برز نوع من الوحدة الوطنية بين الجماعات المختلفة التي تسكن المنطقة، وبرز نوع من الحكم المركزي تحت سلطة الرث[108].

تم تأسيس فشودة كمركز لحكم الشلك وموقع لتتويج الملوك (الرثوث) في الفترة ما بين 1690-1710 وقد أسسها الرث توقو ود ضاكود. وقد ملكت على الشلك امرأة لمرة واحدة فقط في تاريخهم حينما تم تتويج أبو دوك بنت بوش في الفترة (1670-1660م). ويقال إنها قضت بألا تنصب أية امرأة أخرى كرث لأن النساء لم يكن يحترمن محكمتها[109].

شهدت سلطة الشلك نوعا من الانحدار حينما عبرت جماعات من الدينكا نهر السوباط أثناء حكم الرث ناكاوا (1820-1780م) وقاسمت الشلك أرض سكناهم (ما بين بحيرة نو وإليس)[110].

مملكة سنار

هنالك جدل علمي قائم بين المؤرخين في أصل الفونج الذين أنشئوا هذه المملكة. والثابت أنه بحلول عام 1323م كانت مملكة دنقلا المسيحية قد اندثرت وتدفق العرب وجلهم من جهينة نحو السودان. أما مملكة علوة فقد عاشت لمدة قرن بعد ذلك في عزلة عن جارتها الشمالية وظلت على مسيحيتها وإن لم تعد لها قدرة على استقدام القسس والمعلمين[111].. وقد انهارت هذه المملكة في النهاية على أيدي المجموعات العربية، ولاحقا تكونت مملكة سنار. تختلف الروايات حول تكون الفونج، فهنالك السائد من أن المملكة قامت على حلف بين جماعة العبدلاب العربية بقيادة عبد الله جماع وبين جماعة الفونج بقيادة عمارة دونقس. وبالرغم مما يسود في روايات الفونج أن أصلهم عربي أموي، إلا أن ثقافة الفونج تؤكد أنهم جماعة زنجية، وهنالك رأي يقول بأصل شلكاوي للفونج صحيح لم يثبت بعد ولكن يظل فرضية مقترحة ضمن ثلاث فرضيات، فالرأيان الآخران هما: أن الفونج من أصل حبشي، أو أنهم من بلاد البرنو[112]. رواية الأصل الشلكاوي تقول إن الفونج جاءوا عبر الزوارق على النيل وأنهم حاربوا العرب وهزموهم في معركة ضارية قرب أربجي وأخضعوهم ثم تم تكوين المملكة على أساس فيه للفونج اليد العليا. والفكرتان اللتان تربطان بين الفونج والشلك هما: إما أنهم "سلالة جديدة حاكمة أصلها شلكاوي وقامت بإحياء مملكة علوة المبادة"[113]، أو أنهم كانوا يسكنون منطقة مملكة الشلك، واضطرهم الشلك حين تأسيس المملكة في آخر القرن الخامس عشر للهجرة شمالا[114].

الغريبة أن غالبية قادة الثورة الجنوبية اليوم قد نموا في معارضتهم للشمال معارضة للإسلام، ولذلك تم نسيان سنار بالمرة، وسنار تاريخ يمكن لهم أن يجدوا فيه منفذا للوجود الزنجي المؤثر في حكم الشمال. عوضا عن ذلك بدءوا يتحدثون عن كوش، وعن الممالك النوبية المسيحية. فعمارة دنقس مثلا وصفه داؤد روبيني بأنه الملك الأسود المسلم الذي حكم السود والبيض معا[115].

---

[106] Yusuf سابق

[107] نفسه

[108] Yusuf سابق

[109] **Community Profile: SHILLUK سابق**

[110] Yusuf سابق

[111] آركل- سابق ص 39-40

[112] للتوسع في أصل الفونج أنظر: يوسف فضل حسن مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي: 1450- 1821 الطبعة الرابعة- سوداتك المحدودة- الخرطوم 2003م ص 53- 68

[113] آركل- سابق ص 57

[114] Yusuf سابق

[115] انظر Yousuf Fadl سابق وأيضا: يوسف فضل حسن- سابق ص 54

ولهذا قال بروس في زيارته لسنار عام 1772م "إن الأرقاء في سنار هم فقط السادة بحق وحقيق". وبالطبع هذا للتداخل بين كلمة عبد ورقيق وأسود في السودان كما لاحظ آركل[116]، المهم أنه في سنار فإن السادة بحق هم السود. وقد لا يثبت أنهم من الشلك –أي نيليون- ولكنهم على أية حال مجموعة زنجية مهما قيل من وجود دم عربي فيها ربما ذاب تماما بتغلب العناصر الزنجية، هذه المجموعة هي التي هاجرت واستولت على ملك علوة الذي أضعفه العرب كما تحكمت على العرب أنفسهم، وعلى السكان الأصليين. فالهجرة في نهاية علوة كانت لصالح المكونات الزنجية وسلطانها وليس العكس، كما ذكرت الرواية السياسية المغلوطة للتاريخ الجنوبي التي أوردناها.

العلاقة بين الفونج والنيليين بالجنوب

ومما يتعلق بالجنوب أيضا حول مملكة الفونج العلاقات بين الفونج وبين جيرانهم بمن فيهم النيليون وخاصة مملكة الشلك التي تحدثنا عنها آنفا. يقول دكتور يوسف فضل حسن: "إن التمدد الجنوبي للعرب قد أوقفه الحاجز المائي، وقد تضافر هذا مع التمدد العكسي للنيليين، خاصة الشلك، والذي نجح في إيقاف الولوج العربي وانتشار الإسلام"[117]. فهو يؤكد أن جنوب السودان كان مهد الثقافات النيلية والسودانية الوسطى، وأن جزءا كبيرا من جنوب السودان وشمال يوغندا كان مأهولا بجماعات تتحدث لغات سودانية وسطى حتى العقود الأخيرة من الألفية الميلادية الأولى، حينما ابتدأ الإقليم يستقبل مجموعات تتحدث اللغات النيلية الغربية والشرقية، وأن الإقليم بالتالي كان عرضة لعملية مستمرة من التنيـّل Niloticization حتى أنه الآن مسكون في معظمه بالنيليين[118]. وقد شكل الشلك أهم قبيلة في تاريخ المنطقة حيث كانوا الأكبر قطاعا في جماعات اللو، وقد أسسوا مملكتهم في زمان سابق لمملكة سنار وقد عاصرتها، وقد رأينا كيف أن العلاقة بين الشلك والفونج ترددت ما بين النزاع على تجارة النيل الأبيض مما جعل رث الشلك يقف مع سلطان دارفور، ثم لاحقا التحالف بين الجماعتين ضد البروز المتزايد للدينكا في المنطقة.

مملكة الزاندي

قبيلة الزاندي من أكبر القبائل في المنطقة غير النيلية كما ذكرنا، وهي تشكل تكتلا من المجموعات السودانية المقاتلة التي، مثلها مثل الشلك، كونت سلطة مركزية قوية، وقد تأثرت بخليط من الثقافات المختلفة. علاوة على ذلك فقبيلة الزاندي مكونة أصلا من مجموعات مختلفة في أصولها وثقافاتها.

يؤرخ البعض لهجرة قبيلة الزاندي إلى منطقتها الحالية في القرن السادس عشر حيث كونت المملكة الأكبر في المنطقة[119]. وعبر قرنين من الزمان صهر هذا التنوع في نوع من النمط الاجتماعي المشترك. تم كل ذلك عبر الهيمنة العسكرية والسياسية التي مارسها مقاتلو الأمبومو تحت قيادة الفرع الحاكم: الأفونقارا[120]، وهنالك حديث حول أن مجموعة الأفونقارا المحاربة جاءت للمنطقة في القرن الثامن عشر وفرضت سلطتها على مملكة الزاندي. واستمرت تحكم المملكة حتى قدوم الاحتلال الثنائي المصري البريطاني[121] في عام 1898م. مما يعني أن مملكة الزاندي قد عاصرت الممالك السودانية الزرقاء، وفترة التركية والمهدية على السواء.

---

[116] آركل – سابق ص 67

[117] Yousuf Fadl Hassan سابق

[118] نفسه

[119] الموقع http://www.mongabay.com/reference/country_studies/sudan/HISTORY.html

[120] John M. Beierle (culture summary) Society-AZANDE في الموقع http://lucy.ukc.ac.uk/EthnoAtlas/Hmar/Cult_dir/Culture.7829

[121] الموقع http://www.mongabay.com/reference/country_studies/sudan/HISTORY.html

مملكة الفور والعلاقة بالجنوب

قامت هذه المملكة في أرض دارفور الحالية واستمرت تحكم حتى عاصرت عمرا طويلا من العهد التركي في السودان الشمالي والأوسط، وقد كانت لها علاقات مع أرض الجنوب. فقد كانت المنطقة جنوب بحر الغزال وغرب مشرع الرق، ورمبيك، وبين النقطة التي تتلاقى فيها الحدود الحالية للسودان وزائير ويوغندا، كانت تسكنها جماعات تتحدث لغات راجعة لفرعين لغويين أسياسيين: الأوبانقية (فرع من العائلة النيجر كونغولية) والسودانية الوسطى (فرع من العائلة النايلو صحراوية) وقد قطنوا في هذه المنطقة منذ أقدم العصور. وفي حوالي عام 1800 كان قناصو الرقيق نشطين في منطقة دار فرتيت ودار باندا، وكان غزو الزاندي للمنطقة الواقعة جنوبا قد بدأ. قبل ذلك (أي القرن الثامن عشر) كان سلطان دارفور قد فرض جباية على سكان حفرة النحاس، بينما فرضت عائلات من الفور والعرب سلطاتها على جماعات بالقرب من راجا[122].

في فترة التركية

كان العهد التركي - المصري بداية للوحدة السياسية الحديثة للسودان اليوم والذي كان لفترة قبلها مجموعة من الممالك والمشيخات ومناطق النفوذ والقبائل. ولكن السودان لم تكن له أية كينونة سياسية في ظله بل ظل تابعا للإدارة المصرية، والمحاولة الوحيدة التي قام بها حاكم تركي - مصري للتخلص من التبعية لسيده في مصر أدت إلى ما كان سيكون اغتيالا قضائيا للحاكم العام أحمد باشا أبو ودان في أكتوبر 1841م[123]. وقد اتصف الحكم التركي المصري بالاستبداد الموجه على الوطنيين، واشتهر بالعنف والتنكيل بهم كما فرض الضرائب الباهظة وحابى بين القبائل والطرق الصوفية[124]، كما ارتبط بكثير من الأهوال والمفاسد والسعي لفرض السيطرة ونهب موارد البلاد كما هو ديدن أي غزو أجنبي على بلد ما حتى لا نكاد نجد باشا واحداً حكم السودان دون أن يسعى إلى الثراء الحرام [125] هذا غير فساد الكتبة والمستشارين والإداريين الذين يخشاهم الناس أكثر من الحكام لما لهم من القدرة على البطش والانتقام، فكم سجنوا أبرياء ونهبوا ممتلكات الأهالي وحكموا بالشنق على من يثبت أنه أخفى جانبا من ممتلكاته[126]، وقد عبر المجتمع السوداني عن ظلم ذلك العهد بعبارة: عشرة رجال في تربة ولا ريال في طلبة!! ولقد زاد في ارتكاب المظالم أن السودان كان يعتبر منفى للحكام ويرسل إليه الموظفون المغضوب عليهم فالموظف المبعد أو المنفي لا ينتظر منه العدل والاستقامة في عمله أضف إلى أن حكام مصر في ذلك العصر لم يكونوا مثال العدل والصلاح ورعاية مصالح المحكومين بل إن مظالمهم كانت من أسباب الثورة العرابية[127]. كان حكام مصر في ذلك الوقت من غير المصريين الذين عانوا منهم ما عانوا وثاروا ضدهم مع أحمد عرابي باشا.

حتى البريطانيون الذين ساندوا الحكام المصريين في إعادة غزو البلاد لاحقا، كان العديد منهم يتعاطف مع حق السودانيين في الثورة على الحكم المصري التركي الفاسد. يقول المؤرخ البريطاني روبن نيللاند واصفا موقف رئيس الوزراء البريطاني حينها –جلادستون- الذي كان يتعاطف مع ثورة السودانيين ضد حكم الأتراك: "يمكن القول إن مستر جلادستون لم يكن البريطاني الوحيد الذي يقول بأن المصريين لا شأن لهم بالسودان وأنهم غير مرغوب فيهم هناك، وأن الثورة المهدية كانت النتيجة الحتمية لعقود من الاستغلال المصري للسودان"[128]. ويقول

---

122 Yusuf Fadl سابق

123 ريتشارد هل- على تخوم العالم الاسلامي- الجزء الثاني- ص20

124 - نعوم شقير- جغرافية وتاريخ السودان- ص 580

125 نفسه ص 91.

126 نفسه، ص 93.

127 الرافعي بك- مصر والسودان أوائل عهد الاحتلال- ص 88.

128 روبن نيللاند حروب المهدية ص 111

نيللاند نفسه: "وإذا أردنا الحقيقة فبريطانيا ليس لها شأن لتحارب أناسا أرادوا فقط أن يتحرروا من قوة أجنبية فاسدة وغاشمة وباغية حتى ولو كانت هذه القوة خاضعة للسيادة البريطانية"[129].

لقد عبر السودانيون عن ضيقهم بذلك العهد كتسلط أجنبي بعدة طرق أشهرها انتفاضتهم التي بدأت في شندي 1822م وانتظمت أرجاء البلاد فلم يتم قمعها إلا في 1825م[130]، وقد استمرت الثورات في التركية وتعددت، فثورة الجهادية السود في كسلا عام 1865م، وانتفاضة دارفور (1877-1880م) بقيادة هارون الرشيد، وانتفاضة كردفان (1877- 1879م) بقيادة صباحي، وثورة جبال النوبة، وانتفاضة سليمان الزبير 1879م[131]، وكان ذلك السخط يحتاج إلى وعي اجتماعي ينصهر فيه وتتبلور منه معالم التغيير حتى ينضوي تحت لوائه كل الناس على أن يتم ذلك دون أن ينفرط عقد الوحدة السياسية التي أقامها النظام التركي فيؤدي انهياره للعودة إلى عهد الممالك والمشيخات[132].

السودان في نظر حكامه الأتراك لم يكن أكثر من مستودع للرقيق والذهب يتمنون أن يفيض عليهم بما يسد عجز ميزانية الدولة ويمد جيشها بالسواعد القوية. وكان السودانيون في نظر أولئك الحكام مخلوقات في مصاف الحيوانات[133]. وحتى أكثر الخديويين اهتماما برفاه السودانيين (إسماعيل باشا) وذلك من طبعه فقد اتسم حكمه لمصر بالاهتمام بالمصريين وتقليدهم الوظائف التي كان الأتراك يتقلدونها كانت نظرته للسودان نظرة السيد للعبد، "فالشيخ المتفاني في خدمة الحكومة عنده: عبد صادق"[134].

التركية والجنوب

عندما غزا محمد علي باشا[135] السودان كان الجنوب يتكون من عدد من التكوينات القبلية اثنان منها على الأقل نجحتا في تطوير نظام حكم مركزي قوي (مملكتا الشولو والزاندي) وكانت كل قبيلة تتمتع بنوع من الاستقلال فلا يوجد مركز موحد بينها حيث كانت كل قبيلة تعتز بذلك الاستقلال، وكانت علاقاتها بالشمال إما هامشية أو معدومة، وبينما كانت علاقات السودان الشمالي تتطور وتتوثق مع البلاد العربية والإسلامية تجاريا وثقافيا، كان الجنوب يتجه نحو تكويناته المحلية[136]. وحينما جاء الحكم التركي المصري عمق التباعد فاحتل الشمال وأقام فيه كينونة سياسية مركزية الحكم أما الجنوب فكان بالنسبة له مستودعا للرق، حيث أنعش تجارة الرق وكانت الحكومة تقوم بغارات موسمية على القبائل لذلك الغرض كما سنفصل لاحقا، وبقيت تلك الذكريات تسم علاقة الشمال بالجنوب بسمات غائرة في النفس[137].

نعم تم أول توحيد للدولة السودانية الحديثة بحدودها الحالية في التركية التي جاءت بمؤسسات أكثر حداثة في الحكم والتعليم والإدارة عن المؤسسات الوطنية السابقة في عهد السلطنات الزرقاء. ما وصلنا من التاريخ القديم يوحي بأن الشمال النوبي كان حضاريا متقدما عن بقية بقاع السودان وقد بسط نفوذه على بعضها في أيام منعته. ثم وجدت فترة بعد انهيار الممالك النوبية المسيحية حكمت فيها السودان المشايخ القبلية حتى قيام السلطنات الزرقاء وأهمها سلطنة الفونج في الوسط، والفور في دارفور وتقلي شمال جبال النوبة، والمسبعات في كردفان، والكنوز في الشمال، وهي سلطنات إسلامية، ومملكتا الشولو والزاندي في جنوب السودان.

---

[129] نفسه ص 182

[130] هل- على تخوم- ج 2- ص 45 وما بعدها.

[131] انظر بشير حميدة - سابق

[132] السياسة الاقتصادية للدولة المهدية- محمد سعيد القدال- ص 76.

[133] انظر محمد إسماعيل دور الأزهر في السودان وأيضا بشير كوكو حميدة السودان سابق- حيث يورد الأول ما جاء في صحيفة الوقائع المصرية عن السودانيين، ويورد حميدة ما جاء في مكاتبات رسمية لمحمد علي باشا حول السودانيين.

[134] د. بشير كوكو حميدة السودان في عهد ص 34

[135] **محمد علي باشا** (4 مارس 1769 - 2 أغسطس 1849)، جاء لمصر ضمن الكتيبة الألبانية لانتزاعها من الفرنسيين. مؤسس حكم أسرته في مصر تحت جناح الخلافة العثمانية في اسطنبول. حكم في ما بين 1805 – 1848 وأرسل لغزو السودان في 1821.

[136] محمد سعيد القدال الانتماء والاغتراب ص 74

[137] نفسه

مع أن التركية وحدت السودان، إلا أن تأثر البقاع السودانية بالعهد التركي مختلف لدرجة بعيدة. السودان الشمالي والوسطي حتى كردفان تم غزوه في 1821م، بينما لم يضم الشرق إلا في 1846م، ودارفور لم يتم ضمها إلا بعد واقعة منواشي في 25 أكتوبر 1874م على يدي الزبير باشا رحمة[138]. نفس التأخير ينطبق على المديريات الجنوبية. فقد أعلن الزبير باشا ضم مملكة بحر الغزال التي أنشأها ودارفور التي هزم جيشها جزءا من "السودان المصري" إثر انتصاره في منواشي[139]. قبل ذلك بقليل تم رفع علم التركية على غندكرو عاصمة مديرية خط الاستواء في 1871م وسميت بالإسماعيلية (على اسم إسماعيل باشا خديوي مصر حينها)، وتم إعلان دخول مملكة أونيورو بالسودان في أملاك "مصر" عام 1872م[140] (مركز مملكة أونيور في يوغندا الحالية).

هذا الوضع التاريخي جعل بقاع السودان المختلفة متباينة في تعرضها للتركية وبالتالي للتحديث التركي المتمثل في التعليم والدواوين الإدارية والزي وخلافه. هذا الوضع ربما ساهم في زيادة مفاقمة الشقة بين الشمال والوسط وبين بقية البقاع خاصة وأن الاحتلال الثنائي واصل نفس السيرة التركية فيما بعد. هذا الأمر أظهر في الجنوب كما سنفصل لاحقا لأن الإدارة التركية في الجنوب لم تنجح أبدا في تثبيت أقدامها أو نقل إداراتها بالشكل الذي وجد في شمال ووسط السودان.

ولكن الإرث التاريخي الأثقل لفترة التركية في الجنوب تمثل في تجارة الرق. فقد عرف الرق في تاريخ البشرية منذ قديم الزمان، وكذلك عرف في المجتمع السوداني في كل الممالك التي قامت في العهود وفي المناطق المختلفة. إلا أن موجة الرق التي صحبت الثورة الصناعية في أوربا واكتشاف العالم الأمريكي الجديد كانت أفظع ما عايشته القارة الأفريقية، في هذه الآونة فتحت كل الطرق المؤدية لإفريقيا جنوب الصحراء لتجارة الرقيق وللغارات عليهم بشكل رئيسي.

تزامنت الهجمة العالمية نحو الرقيق الأفريقي مع الاحتلال العثماني لمصر، فمنذ بداية ذلك الاحتلال في 1517م تزايدت رغبة الحكام العثمانيين في مصر في جلب الرقيق من المناطق جنوب مصر لتكملة أو استبدال الجنود في الجيش العثماني التوسعي، ومع أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يهزموا أو يحتلوا مملكة سنار الواقعة في حدود السودان الحالية[141]، إلا أن عينهم ظلت دائما على رقيق السودان، حتى كان جلب الرقيق من أهم أسباب غزو محمد علي باشا للسودان عام 1821م[142]. في فترة التركية عاش السودان واقعا بائسا من ناحية تفشي العنف والقهر والتنكيل بالمواطنين، وغارات الرقيق المستمرة. وكونت الخرطوم كعاصمة للحكم المصري التركي في السودان، وكان أغلب سكانها من الأجانب، فقد فتحت البلاد على مصراعيها للعثمانيين (من الأناضول وأرمينيا وشركسيا والبلقان) والكتاب والمكتشفين والعلماء والتجار (وكثير من تجارتهم بدأت أو تحولت إلى الرقيق) من البلاد العربية والأمريكان والأوربيين.

سياسة جلب الرقيق وأثرها في جنوب السودان

الاتجار في الرقيق معروف في السودان منذ أزمان بعيدة، يرسله النخاسون لبيعه في الأسواق الخارجية كالقاهرة والحجاز وطرابلس[143]. ازدهرت تجارة الرقيق في العهد التركي بشكل كبير، والذي يطلع على مكاتبات الحكام الأتراك يرى الشره الكبير للرقيق السوداني في عيني محمد علي باشا والذي لم يظفر منه بما يريد فظل يحث حكام السودان على جلب الرقيق. وأكدت

---

[138] بشير كوكو حميدة ملامح من تاريخ السودان في عهد الخديوي إسماعيل دار جامعة الخرطوم للنشر – مطبوعات كلية الدراسات العليا بحث رقم (10) الطبعة الأولى 1983م ص 20

[139] أحمد شلبي (الدكتور) موسوعة التاريخ الإسلامي – الناشر مكتبة النهضة المصرية- الطبعة الرابعة 1983م - الجزء السادس ص 329

[140] شلبي- سابق – الجزء الخامس – ص 373

[141] انظر **Shamil Jeppie The work of conquest and violence fifth International Conference on Sudanese studies**

[142] انظر في ذلك حسن أحمد إبراهيم محمد علي باشا في السودان دار جامعة الخرطوم للنشر- الطبعة الثانية 1991م

[143] حسن أحمد إبراهيم – سابق ص 43

الوثائق وكتابات الرحالة أن الغزوات المسلحة كانت أهم الوسائل التي اتبعها حكام محمد علي في السودان للحصول على العبيد، كما كانوا يشترونهم من تجار الرقيق، وإلى جانب ذلك كانوا يأخذون الرقيق من الأهالي بديلا للضرائب، واستعانوا بزعماء البلاد وأعيانها لجلب الزنوج من مختلف بقاع السودان، واستشارتهم –أي الزعماء- في أحسن الطرق لجلبهم، كما قاموا باستيراد الرقيق من دارفور التي لم تدخل في "الأملاك المصرية" إلا في أواخر العهد التركي. أما الغزوات فقد تم تجهيزها بعناية لجلب الرقيق، وأرسل محمد علي ابنه إبراهيم لذلك الغرض أي اقتناص وجلب الرقيق من السودان، وفي أكتوبر 1821 اتفق إبراهيم مع أخيه إسماعيل للقيام بحملتين قويتين تتجه الأولى بقيادة إبراهيم نحو بلاد الدينكا والبحر الأبيض، والثانية نحو جبال الصعيد إلا أن ذلك المخطط لم يتحقق كما رسم لاعتلال صحة إبراهيم وعودته لمصر. وقد شهد عهد الحكمدار خورشيد اهتماما ملحوظا بالغزوات لقنص الرقيق. فعندما استلم مقاليد الحكم في 1826م أرسل غزوة لبلاد الشلك، وقاد حملة إلى جنوب النيل الأزرق. وفي سنة 1827م أرسل حملة أخرى إلى بلاد الدينكا على ضفاف النيل الأبيض، واستطاع بمساعدة الشيخ سليمان أبي روف من شيوخ عربان رفاعة اعتقال نحو خمسمائة من الدينكا. وفي السنة التالية قاد حملة نحو بلاد الانقسنا. كما شهد عام 1830 حملة أخرى قادها خورشيد إلى بلاد الشلك. وفيما بين عامي 1831م و1832 قاد خورشيد أكبر قوة تستعمل في الغزوات حتى ذلك الوقت –ستة آلاف جندي- نحو بلاد التاكة للحصول على الماشية والعبيد إلا أن حملته فشلت في تحقيق مراميها. وفي سنة 1832 قاد حملة أخرى نحو بلاد فازوغلي نجحت في جلب أعداد كبيرة من الرقيق. وكذلك فعل حاكمه على كردفان في إرسال الحملات لاصطياد الزنوج من جبال النوبة[144].

هذه الغارات كانت تجلب البؤس على السودانيين في الجنوب وفي جبال النوبة نساء ورجالا، وكان السودانيون الشماليون يشتركون في الغارات الرسمية قسرا (وكان منهم من اشترك في تجارة الرقيق طوعا وبحثا عن مكاسب مادية). وقد روى شاهد عيان أوربي في ود مدني حينها موكبا للنساء وهن ذاهبات للنهر يرقصن ويغنين فرحات ويرمين بالخبز في النهر شاكرات لله عودة أزواجهن سالمين من غارات الرقيق[145].

أما هؤلاء الرقيق فقد كانوا يعاملون بشكل وحشي ويقيدون بالأغلال ويضيق عليهم فقد كان الجنود قاسين في التعامل معهم بخلاف تجار الرقيق الذين كانوا يتعاملون معهم كسلعة ينبغي الحفاظ عليها. ولذلك فقد توفيت أعداد ضخمة منهم قبل أن تصل للباشا في أسوان[146]، وقد ظلت معاناتهم وصمة في جبين العهد التركي المصري الذي جعل من صيد الرقيق إحدى أهم دعائم سياسة الحكم في السودان.

ومع هذا التزايد في طلب الرقيق دخل طلبا لتجارة الرقيق أعداد كبيرة من الأوروبيين والعرب، واشترك معهم الوطنيون في التجارة، من العرب والزنوج أيضا.

هذه الممارسات تركت في المخيلة الجنوبية مرارات لا حد لها، والروايات الشفهية تؤكد كيف كان ذلك العهد مريرا بالنسبة للقبائل الجنوبية. يذكر الدكتور فرانسيس دينق في كتابه "أفريقيون في عالمين: الدينكا في سودان عربي إفريقي" أن روايات زعماء الدينكا الذين قابلهم تروي كلها أن التركية (والمهدية أيضا، وهو ما سنتعرض له لاحقا) كانت الفترة التي خرب فيها العالم بالنسبة للدينكا[147].

وما تبقى في الذاكرة الجنوبية أن الأوربيين وقفوا معهم، وفي الحقيقة فإن موقف الدول الأوربية من تجارة الرق لم يكن موحدا، فالمصالح الأوربية كانت تجعل الموقف من الرق مذبذبا أو مصطرعا بين تيارات عديدة، وكما يقول الدكتور محمد سعيد القدال: "اتخذت القوى الأوربية

---

[144] حسن أحمد إبراهيم- سابق الصفحات من 44-60

[145] كان اصطياد الرقيق الهدف الأول من الغزو التركي للسودان حسب بروفسير حسن أحمد إبراهيم، محمد علي سابق، ولكن لاحقا وفي عهد إسماعيل باشا (1863- 1879م) اتخذت سياسة محاربة الرقيق، وحتى في أوج هبات المحاربة وجدت خروقات وتعاون مع النخاسين، انظر حميدة- مرجع سابق

[146] انظر حسن أحمد إبراهيم- سابق

[147] Deng, op-cit ص 132

موقفا من تلك التجارة –أي تجارة الرق- محكوما بمختلف العوامل وتوازن القوى، فهي تحاربها من أجل تحطيم احتكار التجارة الذي يفرضه محمد علي، وحينا آخر تقف منها في حذر لا تريد تعكير علاقتها بوالي مصر، وفي حين ثالث كانت تستجيب لضغط الرأي العام"[148].

من صيد الرقيق إلى غزو الجنوب ودخوله في الحكومة التركية

يروي الدكتور أحمد شلبي أن زرائب التجارة في الجنوب بدأت بالاهتمام بتجارة سن الفيل وريش النعام، وقد توغل كثير من التجار في غابات الجنوب طلبا لصيد النعام والأفيال والجواميس والخرتيت وأنهم كانوا يذهبون في جماعات مسلحة بالبنادق ومدربة على ركوب الخيل وكان لكل تاجر (زريبة) يجمع فيها تجارته ويقيم حصونه للدفاع عن نفسه وماله، ولما نشطت تجارة الرقيق أصبح الرقيق سلعة مهمة في حياة هؤلاء التجار[149].

تتعدد الروايات حول الزبير رحمة فقد روى أنه في 1856م اتجه بصحبة جماعة مسلحة مستأجرة من الخرطوم للجنوب ثم أقام زريبته هناك واتسعت دائرة نفوذه حتى شملت بحر الغزال بما في ذلك المناطق المتاخمة في إفريقيا الوسطى وجنوب تشاد[150]، وأيضا يقال إنه كان يعمل مع أحد التجار المصريين أصحاب الزرائب في الجنوب، وفي سنة 1857م ثارت بعض قبائل الجنوب على التجار المسلمين وهاجمت زرائبهم فتصدى لهم الزبير ولمع نجمه منذ حينها، واستقل بتجارة واسعة في تلك المنطقة واتصل بالقبائل المحيطة وصاهر عددا من رؤسائها وأصبح ذا جاه في المنطقة. وأنه حصل خلاف بينه وبين قبائل نيام نيام (الزاندي) وسلاطين بلاد قولو في بحر الغزال، وانتهى الخلاف بانتصار الزبير سنة 1865م فاستولى على منطقة بحر الغزال وأعلن نفسه ملكا عليها، ثم سار على مملكة دارفور وهزمهم في منواشي ثم دخل الفاشر عاصمة المملكة وأعلن ضمها وضم مملكة بحر الغزال للحكم التركي[151] قبل ذلك، فالمعروف أن الزبير كانت له خلافات مع الحكم المصري انتهت إلى تسوية وإعلان الزبير حاكما على بحر الغزال من الخديوي المصري في 1873م[152]. ثم استقدامه لمصر والتحفظ عليه هناك، ثم ثورة سليمان الزبير والتنكيل به ونفي الزبير باشا إلى جبل طارق.. وما يعنينا هنا أن بحر الغزال ظلت مستودعا لتجارة الرقيق وهدفا لغارات صيد الرقيق ولم تدخل في نطاق الإدارة التركية إلا في 1873م.

تجارة الرق هذه أسوأ ممارسة مادية عرفتها الإنسانية، وقد شاركت فيها كل حضارات الإنسان كما قلنا، وكانت ممارسة الحضارة الغربية لها هي الأسوأ، فقد كشف عن فظاعتها الوحشية كل من بازل دافدسون في كتابه "تجارة الرقيق الأفريقي"[153] وأليكس هيلي في كتابه "الجذور"[154] وغيرها من الكتب. ممارسات النخاسين من العرب والمسلمين كانت سيئة ولكنها لم تبلغ في وحشيتها التجارة الغربية. ولكن الزبير باشا صار رمزا لتلك التجارة مع أنه كان إلى جانب تلك التجارة رجل دولة ناجح، وفي مرحلة لاحقة حينما أراد غردون باشا استخدامه ضد الثورة المهدية رفض بإباء. نعم كان الرق جزءا من تاريخ الإنسانية المظلم، ولكن حتى في هذه المسائل حاول الفكر الغربي تحميل داء هم أولى به لغيرهم وممارسة ازدواج المعايير.

صحيح بعد يقظة الضمير اتجهت الحضارة الغربية لتحريم الرقيق والانتصار لحقوق الإنسان. فإن استطاعوا هم أن يدفنوا ذلك الماضي القبيح وتقبل توبتهم فمن باب أولى سائر الناس.

أيضا وكما ذكرنا فإن مديرية خط الاستواء ضمت في عام 1871م، وهي تواريخ متأخرة جدا عن تواريخ انضمام شمال السودان ووسطه وكردفان في أوائل العقد الثالث من القرن التاسع عشر.

[148] القدال- سابق ص 74- 75

[149] شلبي- سابق- الجزء السادس ص 328

[150] موسوعة وكيبيديا http://en.wikipedia.org/wiki/Al-Zubayr_Rahma

[151] شلبي- الجزء السادس- سابق ص 329

[152] موقع ويكبيديا- مصدر سابق

[153] Basil Davidson The African Slave Trade

[154] Alex Haley Roots

حتى هذا الانضمام المتأخر لم يكن مكتملا، ففي النهاية لم يستطع الحكم التركي المصري في الجنوب أن يخلق نظاما إداريا كالذي غرسه في الشمال وبقى مجرد وجود عسكري يتمركز في بعض الحاميات والمدن[155].

بداية التبشير المسيحي في الجنوب

في فترة حكم أسرة محمد علي باشا لمصر وقعت الأخيرة خاصة في عهد إسماعيل الذي كان استغرابي النهج، في قبضة أوربا. حيث كان إسماعيل يزمع أن يجعل من مصر قطعة منها. هنا تدفقت الهجرات الأوربية على مصر و"ممتلكاتها"، وكان من ضمن تلك الوفود جماعات التبشير المسيحي.

في 3 أبريل 1846م وقع البابا غريغوريوس السادس عشر مرسوما يعلن فيه النيابة الرسولية في وسط أفريقيا بهدف إعلان الدين المسيحي للأفارقة ومحاربة تجارة الرقيق[156]. وقد تلا ذلك قدوم العديد من المبشرين للسودان كان منهم الأب الدكتور أغناظ كنوبلخر النمساوي وأنجلو فنكو من خريجي كلية نشر الإيمان في روما. وفي أواخر سنة 1849م تقدم الأب كنوبلخر إلى الجنوب مع اثنين من القسس لأول مرة ليتعرفوا على أحوال تلك المنطقة ويقيموا مركزا في أعالي النيل. ولم تسمح لهم الحكومة التركية التي لم تكن صلاحياتها تتعدى ضواحي الدويم بالسفر للجنوب إلا بصحبة أسطول من المراكب التجارية. فغادروا الخرطوم في 13 نوفمبر 1849م وبلغوا غندكرو (بالقرب من جوبا اليوم) وفي يناير 1850م اختاروها مقرا لهم. وقد سافر الدكتور كنوبلخر لجلب مزيد من القسس وأسس جمعية مريم كما قبل إمبراطور النمسا رعاية الإرسالية لأن معظم أعضاء تلك المطرانية كانوا نمسويين (عرفت بالإرسالية النمساوية) وقد عملت في غندكرو وسط قبيلة باريا وانضم إليها لاحقا الأب فنكو. وفي 1854م أسس مركزا آخر وسط قبيلة كيتش الدينكاوية في موضع اسمه أبو كوكا (ما بين شومبي وبور) ودعي ذلك المركز بإرسالية الصليب المقدس[157].

وفي الجنوب قام المرسلون بدراسة العادات واللغات المحلية وكتبوا بها كتب الدين وبعض فقرات من الإنجيل. وفي السنوات 1853-1858م جمعت مفردات وقواعد للغات الكيتش والباريا والمورو. وبعث طالبان من الإرسالية من قبيلتي باريا والدينكا لأوربا لينالا تربية عالية وقد عاونا البروفسور مترزونزر في وضع أول كتب لقواعد لغتيهما والإنجيل ومبادئ الدين المسيحي والصلوات بلغتي الدينكا والباريا مكتوبة بالحروف اللاتينية[158].

وقد تواصلت الدفعات من القساوسة المبشرين في السودان عموما والجنوب على وجه الخصوص، ولكن عددا كبيرا منهم لقي حتفه بسبب الحميات المنتشرة في المنطقة، فتم التفكير في أن تتولى المسألة جمعية رهبانية منظمة، وقد استجابت منظمة استاير للرهبنة الفرنسيسكانية، وحضر عشرات من المبشرين، بيد أن ارتفاع معدل الوفيات (64 وفاة في غضون 14 سنة) اعتبر ثمنا غاليا فأمر البابا في أوائل الستينيات من القرن التاسع عشر بإغلاق إرسالية وسط إفريقيا وعودة كل العاملين فيها إلى الخرطوم وسلمت ممتلكات كنيسة غندكرو إلى رئيس القبيلة لوتويري الذي اعتنق المسيحية، حتى قام المطران دانيال كمبوني (وقد كان عضوا ببعثة كلية مازا الإيطالية التي اشتركت في المحاولة الأولى لتأسيس الكنيسة في أواسط أفريقيا) بإنعاش التبشير من جديد هذه المرة بأيدي الأفارقة أنفسهم بأن يعلمهم الطرق المناسبة لنشر الإنجيل. وفي عام 1867 أسس فيرونا مدرسة إكليركية خاصة بتربية المبشرين في أواسط أفريقيا وأسس جمعية أخرى للراهبات في 1872م. وعين البابا بيوس التاسع كمبوني نائبا ورئيسا لإرسالية أواسط أفريقيا وأعطاه السلطة لإعادة فتحها. وفي سنة 1877م عين أسقفا لأفريقيا الوسطى، كما

---

155 القدال – سابق ص 78

156 فانتيني – سابق ص 229

157 نفسه

158 نفسه

أعطاه الخديوي إسماعيل باشا السلطة المطلقة ليحرر ما شاء من الأرقاء ولمنع تجارة الرقيق[159].
الغريبة حقا أن ذلك العهد الذي حكم باسم الخلافة الإسلامية هيأ كل المطلوب للتنصير في الجنوب وللمبشرين، ولم يقم بأي جهد لنشر الدعوة الإسلامية!

المطامع الإمبريالية في الجنوب

حينما توسع الحكم التركي جنوبا ضمن توسعات الإمبراطورية التركية ما بين عامي 1863 و1879، رأى البعض ذلك جزءا لا يتجزأ من مطالب النظام الرأسمالي وانتقاله للسعي للحصول على "المستعمرات[160]". أنجزت عملية التوسع وقسم الجنوب إلى مديريات وقعت كلها تحت إدارة حكام من البريطانيين تحت السيادة الاسمية المصرية. فصمويل بيكر، وغردون وأمين باشا في الاستوائية، وجسي ولبتون في بحر الغزال، وحتى دارفور وكسلا لم تخل من الأوربيين[161].
كل هذا جعل الجنوب جزءا من خطة الاقتسام الامبريالي حيث وجدت فيه المطامع البريطانية والفرنسية والبلجيكية وشكلت لاحقا مهددا للثورة المهدية كما سنرى.

خلاصة:

يتضح مما سقناه أعلاه أن العهد التركي ألقى بظلال على تاريخ الجنوب وتاريخ التعايش المتبادل بين شقي الوطن ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- الغارات بالجيوش المنظمة على القبائل الجنوبية خاصة الدينكا والشلك لصيد الرقيق، وما صاحب هذا من مرارات بالنسبة للجنوبيين، وإشراك الشماليين في حملات الصيد كرها أو طوعا.
- ازدهار تجارة الرقيق باعتبارها تجارة مربحة نسبة للشره العثماني للرقيق السوداني، ودخول جماعات من الشماليين والجنوبيين في هذه التجارة صيدا للربح.
- التفرقة بين القبائل السودانية والطرق الصوفية وكافة المكونات، بحيث حابت التركية البعض وحاربت الآخر، وشكل هذا انتهاكا أساسيا لفكرة المواطنة وظلت القسمة في السودان لجهات دون أخرى.
- تكوين الدولة السودانية بشكل غير متزن، فبعض الجهات تعرضت للأثر التركي أكثر من غيرها، والجنوب ودارفور كانتا الجهتين الأقل تعرضا للإدارة التركية والتحديث التركي. كان لهذا أثر عظيم في تكوين خارطة التنمية بشكل شائه خاصة وقد بني الاحتلال الثنائي غالبا على بني التركية.
- تقديم كافة التسهيلات للتبشير المسيحي بشكل يرتبط بوقف تجار وصيد الرقيق، وبالإغاثات الإنسانية، ويظهر الأوربيين في شكل المنقذ للقبائل في الجنوب.
- وقوع جنوب السودان فريسة للأطماع الاستعمارية الأوربية، فقد كانت مصر في عهد أسرة محمد علي خاصة منذ زمان إسماعيل باشا تقع شيئا فشيئا فريسة مطامع الشركات الأوربية، وقد فتح السودان في ذلك العهد للتوسع الامبريالي.

المهدية والجنوب:

كانت المهدية تتويجا لثورة السودانيين على العهد التركي المصري في السودان والتي وجدت في حركات وأحداث عديدة قبلها كما ذكرنا، وكانت استجابة لتحديات كثيرة جابهتها الدول العربية والإفريقية ومن أهمها التسلط الامبريالي الغاشم والزحف الأوربي لابتلاع عالم الجنوب، وشيوع ثقافة التقليد والتواكل إلى آخر التحديات الخارجية والداخلية.
جنوب السودان حين قدوم التركية لم يكن خاضعا لنظام مركزي ذي نسق إداري كالذي في الشمال بل بقى وجودا عسكريا في المدن كما ذكرنا، مما فتح المجال للتجار الأجانب والوطنيين (الجلابة) للتصارع لفرض النفوذ، وكان المبشرون يتحركون في شكل صاعد[162].

---

159 الأب فانتيني – سابق- الصفحات 230- 239
160 القدال، سابق، ص 76
161 القدال- سابق ص 74- 77
162 القدال- سابق ص 78

أما بالنسبة للجنوب فقد تم التفاعل بين الجماعات في الجنوب وبين الثورة المهدية بأشكال مختلفة، وقد احتوت المهدية بالنسبة للجنوبيين على معان متناقضة بعضها إيجابي وبعضها سلبي، أو الانتماء والاغتراب – على حد تعبير الدكتور محمد سعيد القدال رحمه الله، والذي يرى أن تاريخ الثورة المهدية في جنوب السودان يحمل ذينك السمتين: الانتماء والاغتراب في مظاهر عديدة.
لقد جاءت في كتابات العديد من الأخوة الجنوبيين، ومن ذلك كتاب الدكتور فرانسيس دينق المذكور آنفا "أفريقيو عالمين"، والخطابات التي تبودلت بيني وبين المرحوم الدكتور جون قرنق، أحاديث حول معارضة الجنوبيين للمهدية لارتباطها بالرق، هذا الأمر يحتاج للمراجعة التاريخية. وسنحاول هنا سردا متعجلا لتاريخ المهدية في جنوب السودان ومناقشة لأسباب التلاقي والتناقض بين حكم المهدية وبين القبائل الجنوبية المختلفة، مع التركيز على مسألة الرق في المهدية.

التفاعل الإيجابي للمهدية في الجنوب

أما الجانب الإيجابي فقد برز في مشاركة القبائل الجنوبية مثلها مثل بقية القبائل في الشمال في محاربة الغزو التركي، وتأييدها للمهدية في ذلك. يقول محمد عمر بشير "توصف ثورة المهدي عادة بأنها ثورة ضد الحكم التركي المصري من جانب مسلمي الشمال فحسب، بيد أن مثل هذا القول يجافي الحقيقة" مؤكدا محاربة الكثير من القبائل الجنوبية للنظام الأجنبي واشتراكها في ثورة المهدية مثل قبائل الشات والدمبو والشلك والنياقول والتوقويد باعتبار قرب بعضها من القبائل العربية، بل حتى الدينكا والشلك والنوير شاركوا في الثورة برغم أنه لم تكن تربطهم بقبائل الشمال وشائج الدم[163].

فالشلك بعد أن اشتركوا بداية في حرب المهدي مع مدير فشودة (راشد بك أيمن) بقيادة زعيمهم "كايكون" الذي خرج على رأس نفر من قومه بلغوا بضع مئات[164]، حيث أبيدت الحملة عن بكرة أبيها، إلا أن الشلك لاحقا غيروا موقفهم إلى مساندة المهدية، وأرسلوا وفدا مؤيدا للمهدي[165] وأسلم رثهم الذي سماه الإمام المهدي عمر، وقد عين المك عمر أميرا على الشلك. وكان الرث الذي يليه (الرث كور نيضوك يور) أيضا أميرا في المهدية وسمي بعبد الفضيل، وقد استمر حكمه في الفترة 1892-1902م.

أما الدينكا فقد ساندوا المهدية أيضا وشاركوا في طور الثورة، أشار الدكتور فرانسيس دينق للفظائع التي كانت تجري للقبيلة في العهد التركي: ذبح الزعماء، وقتل العامة، والاستيلاء على القطعان، ونزع المحاصيل أو حرقها، وتحطيم المساكن، ثم قال: "لقد كان من السهل في البداية للجنوبيين أن ينضموا للثورة المهدية ضد الحكم التركي المصري، ..، بل أن الدينكا استوعبوا مفهوم المهدية في دينهم. وتم الحديث عن أن روح السماء العظمى "دينق" قد حلت في المهدي الذي صار يعرف مجازا بالمهدي ابن دينق، أتشوك-أتشوك، وهو اسم نملة صغيرة سوداء، في إشارة مجازية لعلاقة الإنسان بالإله"[166].

وقد روى هولت كيف عزلت الإدارة التركية في الجنوب، فحينما أرسل سلاطين الذي كان يحكم دارفور للبتون بك مدير بحر الغزال مستنجدا به لم يستطع تلبية طلباته فقد "كان للبتون الذي عين خلفا للجيش في بحر الغزال مشاكله الخاصة الكافية، وبالرغم من أن القبائل التي في مديريته لم تكن تدين بالإسلام ولا تنحدر من سلالات عربية، إلا أن دعوة المهدية قد أثرت عليهم سريعا" يضيف هولت "وكان ذلك الوضع بالغ الغرابة والشذوذ نتاجا للأحداث المتصلة بالاتجار في الرقيق والإجراءات غير المعقولة التي اتخذها كل من غردون وجسي للقضاء عليها"[167].

---

163 بشير- سابق ص 51- 52

164 القدال- سابق – ص 79

165 عزام أبو بكر علي الطيب العلاقة بين الخليفة عبد الله وقبائل السودان: 1885-1898م المجلس القومي للآداب والفنون- الخرطوم – 1992م ص 122

166 Deng, op cit ص 130-131

167 ب. م. هولت دولة المهدية في السودان: عهد الخليفة عبد الله: 1885- 1898 نقله من إلى العربية : هنري رياض، محمد محجوب مالك- الجنيد علي عمر وعبد الحافظ عبد العزيز- دار الجيل بيروت- مكتبة خليفة عطية- الخرطوم- 1982م- ص 66

مرحلة الانتماء للمهدية في الجنوب حسب تعبير القدال نبعت من جهات عديدة: القبائل الزنجية التي كانت تحس بانتماء للقبائل العربية شمال بحر العرب والتي فقدت استقلالها بمجيء الحكم التركي، والقبائل النيلية (الدينكا والنوير والشلك) الذين لم تكن لهم رابطة مع العرب ولكن انضموا للثورة للتخلص من الحكم الأجنبي، والسودانيون الشماليون من حكام وتجار رقيق وجلابة وجنود نشئوا في بحر الغزال[168].
بدأت الثورة في بحر الغزال بين القبائل المتاخمة لدارفور الذين انتقلت الدعوة لهم من الرزيقات جيرانهم، وحملوا السلاح ضد الحكومة. وكان لانتصارات المهدي أثرها الأقوى في الجنوب لطبيعة الوجود الهامشي للحكم التركي، وكانت قبائل ليفي بالقرب من بحر العرب هي التي أعلنت الثورة وألحقت الهزيمة بقوة كان لبتون قد أرسلها تحت قيادة محمد النصري الدنقلاوي[169]. خاصة القبائل الزنجية المستعربة مثل التقويو في ليفي، ونجح النصري في تشتيت شمل الثوار في فبراير 1882م. لاحقا وبعد وصول أنباء هزيمة الشلالي وثورة الرزيقات قام يانكو أحد زعماء قبائل المنطقة الشمالية الشرقية من قبيلة طلقونا بذبح الجنود وهرب لينضم لمادبو في أغسطس 1882م، وتحالف يانكو ومادبو زعيم الرزيقات على محاربة كل من لبتون وسلاطين[170]. ثم هب زعماء القبائل الجنوبية المتاخمة لدارفور للحاق بالمهدي في قدير ثم الأبيض لمبايعته، وأرجعهم المهدي إلى أوطانهم بمرافقة بعض الأنصار لنشر الدعوة وطرد الأتراك من بحر الغزال[171]، كان ذلك في أواخر عام 1882م عندما قام عدد من زعماء الزنوج بزيارة المهدي في جبل قدير وأدوا قسم الولاء وقد أمروا بالرجوع لطرد الأتراك على أن يكون لهم مطلق الحرية في ديارهم[172]. ثم انفجرت قبائل الديمو والبنقو والشلك في شات يقول القدال: "وكانت هذه نهاية للمرحلة الأولى للانتماء وهي مرحلة لها إيجابياتها كما كان لها قصورها، فقد استطاعت الثورة أن تقوم على أكتاف قوى محلية تسندها بعض العناصر الوافدة، ولكنها فشلت في خلق قاعدة مستديمة في الجزء الغربي من بحر الغزال"[173].
ثم اندلعت الثورة المهدية في شرق بحر الغزال، فقام الدينكا بسلسلة من الهجمات التي تحولت إلى تمرد ضد الحكم التركي، وهؤلاء لم يكونوا تحت التأثير المباشر لأفكار المهدي وقد بدأت مهاجمتهم لجند الحكومة في فبراير 1883م، وقرر لبتون مدير بحر الغزال القيام بحملة عسكرية لسحق الدينكا باستنفار بعض القبائل المحلية مثل الزاندي الذين انضموا له بدافع الغنيمة، وفي هذا الوقت أخذ نفوذ المهدية يجد طريقه إلى حركة الدينكا الذين قاموا برفع أعلام المهدية الخضراء وبلباس جبة المهدية المرقعة وبتقليد صيحاتها للحرب، أي اقتربت ثورة الدينكا من المهدية، ولكن بعد المسافة عن مركز الثورة وظروف المنطقة لم تدفع تلك البداية إلى نهاياتها المنطقية[174].
ثم اندلعت الثورة المهدية في الاستوائية في يوليو 1883م بأيدي دينكا أجار الذين كان انتصار الدينكا في بحر الغزال عاملا مشجعا لهم وإن لم تنتصر ثورتهم. ثم تشجع الدناقلة في الاستوائية مستعينين بالتعزيزات التي وصلتهم من بحر الغزال، وتحالف القائد المهدوي عبد الله السميت مع الدينكا، "وكانت تلك أول خطوة إيجابية نحو التحام عناصر من الشمال بقبائل الجنوب، وقد تعزز ذلك التحالف بمجيء كرم الله (كركساوي) في مطلع عام 1885م (وهو ممن شارك في شيكان في نوفمبر 1883م وبعثه المهدي أميرا إلى بحر الغزال على رأس 1500 من الأنصار) وتم الاستيلاء على امادي"[175]. يقول القدال: "ورغم النشاط المحدود للثورة المهدية في الاستوائية

---

168 القدال- سابق ص 80
169 هولت- سابق ص 68
170 هولت- سابق ص 68
171 القدال- سابق ص 81
172 هولت- سابق – ص 68
173 القدال- سابق ص 82
174 القدال- سابق ص 83- وهولت- سابق ص 68- 69
175 القدال- سابق – ص 84

إلا أنها أبرزت جوانب إيجابية في عملية الانتماء، ولكن صراعات القوى في الجنوب لم تسمح لتلك الخطوة بأن تنجز عملا تاريخيا له أثره الباقي"[176].

التفاعل السلبي بين المهدية والجنوب

أما ملامح العلاقة السالبة بين المهدية وبين القبائل الجنوبية فقد تركزت على نقاط أهمها:

أولا: تعيين كرم الله كركساوي أميرا على بحر الغزال على أنه من أهل المنطقة لم يكن موفقا لأن كرم الله أصلا دنقلاوي ولا يعتبر واحدا من أهل المنطقة بالنسبة للقبائل الجنوبية. نفس الشيء ينطبق على تعيين عمر صالح في الاستوائية.

ثانيا: حاولت المهدية إقامة إدارة مركزية على قبائل تعتز باستقلاليتها واعتبرت ذلك غزوا جديدا. حتى أن إدارة الأنصار كانت تواجه هجمات مستمرة من القبائل ونقصا في المواد التموينية، وأصبح البحث عن الطعام يستوجب حملة عسكرية![177]. "ورغم أن خليفة المهدي أرسل قائدين مجربين إلى الاستوائية هما محمد عثمان أبو قرجة (1892م) وعربي دفع الله (1893م) إلا أنهما لم يتمكنا من تغيير موازين القوى، ولم يكن أمامهما إلا مهاجمة القبائل وأسر بعض زعمائها. وكان هذا قمة الاغتراب" بتعبير القدال[178]. يظهر هذا أيضا في معارضة الشلك الذين كانوا قد أيدوا المهدية وانتموا لها. فحين قدوم المجاعة (1306هـ) أرسل خليفة المهدي لمك الشلك لجمع الزكاة وتوفير الطعام، وقد امتنع المك عمر معتبرا أنه لا يتبع للخليفة (وإن كان أرسل مقدارا من المحاصيل بمثابة هبة) مما اعتبر عصيانا فأرسلت دولة المهدية حملة بقيادة الزاكي طمل (1890- 19891م) هزم فيها الشلك وقتل المك عمر، وخلف بدلا عنه المك عبد الفضيل وصودرت أعداد كبيرة من الماشية وأرسلت لأم درمان، وقد ترك ذلك كله في نفوس الشلك شعورا بالمرارة[179]. كل ذلك يؤكد إصرار القبائل في الجنوب على استقلاليتها مما خلق أرضية سالكة للصدام مع الإدارة المهدية التي كانت تريد توحيد السودان تحت رايتها.

الشاهد أن السلبيات المذكورة راجعة لأسباب عديدة فربما كان من الصعب على المهدية أن تجد قادة جنوبيين ذوي صلة بقبائلهم في صفوف أمرائها الأمامية لأن الخطاب الأيديولوجي للمهدية خطاب ديني وتلك القبائل لم تكن جلها قد دخلت الإسلام بعد، أيضا فكرة السلطة المركزية لم تكن مقبولة لتلك القبائل التي قاتلت من أجل استقلاليتها بضراوة. ولكن لا يفوتنا ونحن نذكر هذه الحقائق أن نؤكد أن اصطدام الدولة المهدية مع القبائل التي كانت تفضل الاستقلالية ليس خاصية قاصرة على الجنوب فقط، فقد عجت فترة الدولة بالتمرد من الكثير من القبائل حتى تلك التي شكلت النصير الأساسي للثورة مثل قبيلة التعايشة التي قدمت للثورة الخليفة الأول من منتسبيها، وقدمت لها العديد من القادة الأفذاذ.

وماذا عن الرق في المهدية؟

مسألة الرق مسألة شائكة تاريخيا، وهي هامة بدرجة قصوى لأنها من أوسع أبواب انتهاكات حقوق الإنسان، قال عمر رضي الله عنه في معرض الدفاع عن قبطي كان محمد بن عمرو بن العاص قد ضربه بدون وجه حق، فاقتص له عمر وقال لعمرو: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟"!. هذا السؤال في معرض الاستعلاء على الناس أحق أن يسحب على استعبادهم الفعلي، فإن كانت مؤسسة الرق قد انبنت على واقع عاشته البشرية قرونا، فإنها كانت مجابهة بذلك السؤال الحثيث.. فالمسترقون كانوا قد ولدوا أحرارا في الأصل، ولكن تلك المؤسسة المقيتة حولتهم إلى عبيد، إما عبر السلب في الغارات بين القبائل والمجموعات المختلفة، أو عبر غارات الصيد، وهذه الأخيرة كانت أسوأ مما خلفته البشرية في تراثها الماضي.

---

[176] نفسه ص 84

[177] القدال- سابق – ص 87

[178] القدال- سابق ص 88

[179] عزام ابو بكر- سابق ص 123 وهولت – سابق ص 213- 214. لكن الباحث يذكر أن اسم الملك الذي خلف هو الفاضل بينما مصادر الشلك تؤكد أن الملك المذكور اسمه عبد الفضيل. انظر نتيجة أصدرتها رابطة طلاب الشلك الجامعيين مؤخرا فيها صور وأسماء وفترات عدد من رثوث الشلك التاريخيين.

لقد اتخذت مؤسسة الرق في تغلغلها في المجتمعات المختلفة ممارسات متباينة. وكان التعامل مع الرقيق يختلف من ثقافة لأخرى، ولعل الأوربيين كانوا أشد الأمم وأقساها في التعامل مع الرقيق[180]، وقد كانت أوربا هي السباقة في الحملة المحمومة لصيد الرقيق الأفريقي طيلة ثلاثة قرون مظلمة في تاريخ البشرية منذ القرن الخامس عشر وحتى الثامن عشر الميلادي، بدءا بالبرتغال ثم بقية "فرسان" الرق: أسبانيا- بريطانيا- فرنسا- هولندا والدنمارك. جراء تلك الهجمة الشرسة تحطمت المجتمعات الأفريقية، وبتعبير الأستاذ محمد إبراهيم نقد "دخلت القبائل والأقوام الأفريقية في دوامة نزوح هستيرية مفزعة، كقطيع الماشية تتهدده الكواسر من كل صوب. نزحت من هول غزوات غرب القارة فقطعت طريقها شرقا الغزوات من الساحل المقابل. حاولت أن تستقر في الوسط فألفت نفسها تحت نيران متقاطعة، ونزحت من الوسط شمالا فوقعت في كمائن غزوات وقوافل تجار الرقيق عبر الصحراء نحو شاطئ البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر.. دمار شامل أقرب إلى الزلزال والأوبئة، أهلك القوى المنتجة الأفريقية وأهدر طاقاتها وملكاتها الإنسانية المبدعة لقرون قادمة. اختلت دورة حياة الإنسان والزرع والضرع، اندثرت مواقع الحضارات والثقافات ودكت محاريب المعتقدات الدينية، الخ" [181]. وحينما التفتت أوربا لضميرها بعد استرقاق أربعين مليون إنسان أفريقي 40% منهم شباب[182] تحولت أوربا في القرن التاسع عشر إلى محاربة الرقيق، وحتى هذا لم يكن بكامل قلبها وربها، فقد رأينا كيف كانت تتغاضى عن ذلك في تعاملها مع خديوي مصر وفق مصلحتها.

الرق في الإطار العربي الإسلامي اتخذ طابعا فريدا إذ أدى لظاهرة الحرس المسلح والمماليك مما أتاح فرصة لالرق،سلطة السياسية، والعجيب أن هؤلاء وظفوا السلطة لاستمرار المؤسسة لا لإلغائها! ربما ينطبق هذا النمط التاريخي للرق بقدر كبير على الزبير باشا حيث استخدم الرقيق كقوة مسلحة لفتح مجال التجارة. ومن الملاحظات الهامة حول الرق في المجتمع السوداني أن ثورة 1924م ومؤتمر الخريجين كليهما سكت عن مسألة الرق[183]، كأنما المسألة صارت أجنبية المصدر في الأصل وأجنبية العلاج!. والملاحظ هنا أولا: أن الأصل –الرق- لم يمنع من المكانة الاجتماعية المرموقة في البلاد، ثانيا: أنه مع الحماسة الدينية في البلاد لم تقم مقاومة دينية لإلغاء الرق باعتباره مؤسسة موجودة في النصوص الدينية. ثالثا: أن الجميع اشتركوا في الرق ومن كل القبائل الشمالية والجنوبية، فقد اشتهر مثلا بين تجار الرقيق موبوي وقد كان من رؤساء الزاندي وكان يغزو القبائل المجاورة لصيد الرقيق بانتظام[184].

ويهمنا هنا مناقشة فرية ازدهار تجارة الرقيق في المهدية وغارات صيد الرقيق فيها والتي وجدت في كتابات العديد من الجنوبيين كما ذكرنا. وقد شكلت هذه الفرية أحد نقاط التبادل الساخن بيني وبين الفقيد الدكتور جون قرنق من قبل، فقد جمعتني به زمالة العمل في التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يرفع راية المعارضة لنظام "الإنقاذ" ويخطط لاستعادة الديمقراطية وإعادة هيكلة الدولة السودانية وفق أسس مقررات مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية وهو المؤتمر الذي عقده التجمع في يونيو 1995م. ففي 7 ديسمبر 1999م قدم الراحل قرنق خطابا أمام اجتماع هيئة القيادة للتجمع الوطني الديمقراطي ولأول مرة بكمبالا مع حضور وفد من تجمع الداخل. وكان خطاب الدكتور قرنق في مجمله هجوما على حزب الأمة كونه تفاوض مع نظام "الإنقاذ" ووقع اتفاق نداء الوطن، قال الدكتور قرنق بالحرف "إن التجمع لم يقم لكي يفاوض ويتفق مع نظام الجبهة، ولكن فقط لإزالته"[185]. وذهب الدكتور في رفضه لنداء الوطن لحد قوله "إننا نشجب لقاء

---

[180] انظر حتى مدونات الأوربيين الذين زاروا السودان في القرن التاسع عشر والتي حقق بعضها ريتشارد هل على تخوم العالم الإسلامي مؤكدين أن معاملة الأوربيين للرقيق كانت أسوأ من غيرهم.

[181] انظر في ذلك: محمد إبراهيم نقد علاقات الرق في المجتمع السوداني: النشأة- السمات- الاضمحلال: توثيق وتعليق- دار الثقافة الجديدة- الطبعة الأولى 1995م الصفحات 47-48

[182] نفسه ص 45

[183] انظر تساؤلات نقد في ذلك- في المرجع المذكور سابقا.

[184] بشير- سابق ص 43

[185] خطاب الدكتور قرنق المذكور وكل الخطابات التي تبودلت بينه وبين الكاتب منشور في الكتاب: إخلاص مهدي (إعداد وتقديم) رسائل تاريخية بين السيد الصادق المهدي والدكتور جون قرنق- القاهرة – 2000- بدون ناشر- ص 7

جيبوتي بأقصى عبارات الشجب والتنديد ونرفضه لأنه محاولة واضحة من تحالف الأمة/ الجبهة الإسلامية تعبئة الشمال في اتجاه عرقي وديني معين"[186]. وهكذا اهتممنا في حزب الأمة بتوضيح موقفنا وإظهار أن التفاوض وإبرام نداء الوطن كإعلان مبادئ لا يختلف عما تقوم به الحركة الشعبية من مفاوضات مع النظام، وتوافق على إعلانات المبادئ مثل إعلان مبادئ الإيقاد، والمبادرة الليبية المصرية المشتركة، كما انصب اهتمامنا على نفي تهمة الاستقطاب العرقي أو الديني، وإظهار سجل الحزب المتقدم في صدد دعم الوحدة الوطنية والتعايش بين كافة مكونات الوطن.. استمرت الخطابات التي وسمتها مرارة في لغة الدكتور قرنق غضبا مما رآه التحاقا لحزب الأمة بما سماه "سفينة الجبهة الإسلامية الغارقة"،[187] والمفارقة أن التحاق الحركة الشعبية بالسفينة الإنقاذية واعتصام حزب الأمة بقضايا الوطن هو ما جرى لاحقا في الاتفاقية التي وقعت ثنائيا بينهما والدستور الذي صاغاه والحكومة التي كوناها وظللنا نحن نعارض حكومة الإنقاذ حتى الآن.. وما يهمنا هنا هو أن الدكتور جون تعرض لملف المهدية في الرق وقال لي بالحرف الواحد: "يا سيادة رئيس الوزراء: في أثناء مداولات المؤتمر الأفريقي الجامع الذي عقد بكمبالا عام 1994م، قدم عدد من الأفارقة الذين يعيشون في أمريكا اقتراحا بمطالبة تجار الرقيق الغربيين بتقديم تعويضات عن عملهم ذاك. وقد دار حوار مثمر ورفيع حول هذا الأمر، لكن في النهاية تمت إجازة الاقتراح الذي يطلب من أبناء تجار الرقيق تقديم هذه التعويضات. وفي حالة السودان، فقد قدم محمد إبراهيم نقد كتابه الموثق عن الرق في السودان في فترة المهدية. ولن يكون مفاجئا أن يتقدم بعض أبناء الجنوب بطلب تعويضات من عائلة المهدي عن تجارة الرق التي تمت في عهدهم.. وربما يجب التذكير بأن بعضا من ثروة آل المهدي الحالية كان عائدها من تجارة الرق، ويمكن توثيق ذلك من كتاب نقد"[188]..

الحقيقة أن هذه الفقرة مشحونة بدرجة عالية من الخطأ: إن القياس بين الحادثتين غير ممكن: فجنوبيو اليوم هم ذرية من أفلت من الرق على عكس الأفارقة الأمريكان وهم أحفاد الرقيق، وثروة آل المهدي هذه ليست راجعة لدولة المهدية حتى ولو صح اتهامها بالرق فقد دمرت الدولة وخرج منها، بل كان في إبانها، أبناء المهدي على حافة الفقر بل المسكنة.. هذه الدرجة الموغلة في الخطل لا تتسق وذهنية ولا معارف الرجل الذي صاغها نفسه، ولكن الغضب يعمي.. لقد التحق صاحب الكلمات الآن بربه ولا نود أن نتعرض لمقاله بالتجريح بعد أن فارق دنيانا، خاصة وأنني قد رددت على تلك الفقرة بالذات رجوعا لكتاب نقد الذي استشهد به، وهو ما سنفيض فيه هنا لبحث مسألة الرق في المهدية.

تعرض الأستاذ محمد إبراهيم نقد- سكرتير الحزب الشيوعي السوداني- لمسألة الرق في المجتمع السوداني متعرضا لتاريخ الرق وحملات الرقيق الأوربية في القرون الثلاثة المذكورة، كما تعرض لتاريخه في الممالك السودانية القديمة: مروي والممالك المسيحية النوبية، والممالك الإسلامية (الفونج والفور) ثم قفز على الفترة الأهم في اتساع تجارة الرقيق في السودان، وهي الفترة التركية، معبرا عن غضبه من حظر الاطلاع على الوثائق الخاصة بها بدار الكتب في القاهرة حيث منعت السلطات المختصة الاطلاع على وثائق التركية، ومؤجلا التأريخ للرق في التركية حتى يتاح الاطلاع على الوثائق المحظورة[189]. ثم تعرض نقد لوثائق المهدية وكل ما يختص فيها بالرقيق والتعامل فيه.

إن ما خرج به الأستاذ نقد حول الرقيق في المهدية يؤكد أن المهدية التي حكمت البلاد لفترة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة عشر عاما، حدت من تجارة الرقيق وإن لم تحرمها، بل حتى الإدارة الاستعمارية البريطانية لم تجرؤ على تحريم الرقيق والتعامل به إلا بعد أكثر من ثلاثة عقود من احتلالها للسودان.

---

[186] اخلاص مهدي- سابق ص 11

[187] اخلاص مهدي- سابق- ص 37

[188] اخلاص مهدي- سابق ص 30

[189] نقد- سابق ص 11

ولو أردنا أن نعرف كيف حدث المهدية من تجارة الرقيق، فلنضع في بالنا الوضع الذي وجدته المهدية والذي ساد قبلها، فتجارة الرقيق كانت من أوسع وأنشط أنواع التجارة في السودان "بفضل" الشره الخديوي للرقيق السوداني.. إن المكاتبات الخاصة بالرقيق في التركية والتي منع الأخ محمد إبراهيم نقد من الاطلاع عليها تفيض بالحديث الملح من محمد علي إلى إدارته في السودان باستجلاب الرقيق، وكتاب الأستاذ الدكتور حسن أحمد إبراهيم "رحلة محمد علي باشا في السودان" يوثق لذلك الشره البالغ للذهب الأسود!.. كانت غارات الصيد تتم عبر جيوش جيشها التجار العاملون بالتجارة في الرق وسن الفيل وغيرها وزرائبهم المقامة لذلك الغرض في الجنوب، كما كانت تأتي من جيوش رسمية ترسل رسميا لذلك الغرض كما بينا آنفا. وينبغي هنا التفرقة بين غارات الاسترقاق هذه وبين أسر المتحاربين لبعضهم الآخر واسترقاق بعضهم الآخر في الغارات المتبادلة وهذا كان معروفا بين القبائل السودانية منذ قديم الزمان، وممارس في قبائل الشمال والجنوب على السواء، حيث كانت القبائل في الجنوب أيضا تسترق الأسرى في المعارك من الأطراف الأخرى.. هذا هو الوضع الذي وجدته المهدية فماذا فعلت بإزائه؟

يقول الأستاذ نقد إنه وجد مكاتبات كثيرة تخص الرقيق في وثائق المهدية التي وثقت لتاريخها أكمل وأشمل ما يكون التوثيق[190].وصنفها في خمسة عشر موضوعا حول ظاهرة الرق وجدها في وثائق شتى من جانب المهدي والخليفة والأمراء والعمال والأمناء، هذه المواضيع هي: منع تصدير الرقيق- الرقيق في الغنائم- الرقيق والجهادية- رقيق بيت المال- انتقال الرقيق من راية لأخرى- الرقيق الهامل الذي لا مالك له كمورد لبيت المال- الرقيق في السلب والنهب- استعادة الرقيق الآبق: إعادة ما دخل بيت المال خطأ لأربابه- أمن الطريق: وكل إذن لأمن الطريق يحوي وصفا للرقيق المصطحب (جارية، خليلة، سرية، أم لد ومعتقة)- الرقيق والإحسان- سوق النخاسة-الرقيق والأسعار والعملة- والرقيق وإصلاحات المهدية.

الجولة التي قام بها الأستاذ محمد إبراهيم نقد، مدعمة بنصوص دالة من وثائق المهدية تؤكد عدة أشياء هامة، أولها أن الرق كمؤسسة كانت متغلغلة في المجتمع السوداني منذ عهود الممالك الإسلامية الزرقاء وما قبلها، وفي غيرها من المناطق في أفريقيا، فالمؤسسة كانت ضاربة بأطنابها وكانت جزءا من تكوين المجتمع. ولكن الذي أضفته المهدية على هذا الوضع يؤكد معاني جديدة مثلا:

- منع تصدير الرقيق للخارج.
- تفادي فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربي.
- التوثيق لحركة الرقيق ولتجارتهم بشكل صارم ودقيق.
- تركيز تجارة الرقيق في أم درمان ومنع الاتجار في خارجها من الأقاليم.
- تحويل الجهادية من رقيق لمؤسسة نظامية.
- عتق الرقيق الملتحق بالجهادية.

وحتى لا نغالي في الوصف فإننا نستشهد بجمل الأستاذ محمد إبراهيم نقد نفسه، مثلا وهو يتحدث عن منع تصدير الرقيق قال: "كان منع الصادر يعني ضمنا الحد من الاتجار الداخلي في الرقيق" وأن هذا الإجراء "مع إجراءات أخرى اقتضتها الإستراتيجية العسكرية للمهدية، مثل تجنيد الرقيق في جهادية المهدية، ووعد المهدي للأرقاء بالعتق إن التحقوا بالجهادية، ووعد الدولة المهدية للملاك بالتعويض عن أرقائهم المجندين في الجهادية –وحالت ظروف المهدية المالية عن الوفاء بالوعد- أسهمت مجتمعة في الحد من تجارة الرقيق بالحجم والمدى الذي كانت عليه في التركية".[191] والخطوة اللاحقة في هذا الصدد والتي قام بها المهدي هي "مركزة بيع الرقيق في الداخل تحت إشراف بيت المال في أم درمان ومنع بيعه في الأقاليم بيعا حازما. وأمر بعدم

[190] نقد – سابلق- ص 89
[191] نقد- سابق ص 91

الاعتراف (بأية) مبايعة لا يحمل شاريها موافقة بيت المال بعد المنع"[192]. واقتضى هذا إيقاف ومنع الجيوش الخاصة بالتجار لصيد الرقيق، فقد استعرض نقد كيف راسل خليفة المهدي محمد كرقساوي، محتجا من "تواتر ورود الرقيق وأن بعض تجار الرقيق من المستخدمين مع كرقساوي والأنصار العاملين تحت إمرته إضافة إلى تجار من الأهالي ضالعين في بيع الرقيق"[193]. فالمهدية إذن قد منعت عمل الجيوش الخاصة بالتجار لصيد الرقيق فقد منعت أية تجارة للرقيق خارج أم درمان، ومنعت التصدير للخارج، وركزت التجارة كلها في أم درمان.
وحول الرقيق في الغنائم: يقول نقد: "تفسيران وموقفان منسجمان ومستقيمان يلفتان النظر في منشورات المهدي حول الغنائم: الأول: مسعاه تعريف الغنيمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتمايزها عن الفيء وعن العقوبات على جرائم أو مخالفات تستوجب نزع أو مصادرة أو تجريد سلعة بعينها أو ممتلكات بعينها. والثاني: انسجام سلوكه الشخصي مع منطوق ومدلول التعريف ذلك، واجتهاده أن يتحلى الأنصار بالزهد في الغنائم رغم ما يبيحه لهم الشرع نصا من سهم فيها"[194]. وقد أكد البحث أن خليفة المهدي سار في ذات الخطى ما أمكن.
وحول الرقيق والجهادية ذكر وعد عتق الأرقاء الملتحقين بالجهادية والتعويض عنهم، وأيضا "خطا الخليفة خطوة إصلاحية هامة في فتواه الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم"[195]. وعملت المهدية على تطوير ظاهرة الجهادية "وانتقالهم من وضع الأرقاء إلى وضع الجندية في تجمعات منضبطة"[196].
وحول الرقيق في السلب والنهب تحدث عن مكاتبات الخليفة ومتابعته مع عماله لرد ما سلب ونهب لأهله ومعاقبة الجناة ونادرا ما أفلتوا[197].
ولدى الحديث عن الرقيق وإصلاحات المهدية قال: "فرضت الجهادية كظاهرة ومؤسسة تبلور إصلاحات ما كان لها أن تؤدي وظيفتها بدونها وامتدت آثار تلك الإصلاحات إلى جمهور الرقيق"... "فرضت الإستراتيجية العسكرية منع تصدير الرقيق. وتفادي فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربي. كما فرضت الإشراف المركزي على الاتجار في الرقيق وتوثيق المبايعات".. "في الشق الاجتماعي للإصلاحات ومن منطلقات الفقه الإسلامي حرمت المهدية خصي الأرقاء، ومنعت تفريق شمل العائلة، خاصة الأم والطفل، وشجعت زواج الرقيق واستقراره، وأباحت الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم"[198].
أما المرحوم محمد عمر بشير فقد بحث مسألة الرق في تاريخ الجنوب عبر الحقب المختلفة، وقال بكل وثوقية نقلا عن كولنز "وفي هذا الصدد يتعين علينا أن نقرر أن الخليفة عبد الله قد حرم تجارة الرقيق تحريما قاطعا"[199].
مواقف المهدية المرصودة تجاه الرق تشهد لها وثائق المهدية ومكاتباتها التي لم تكن تترك صغيرة ولا كبيرة إلا تحصيها.. فمن أين جاءت الأحاديث حول ضلوع المهدية في غارات صيد الرقيق أو في بعثها لتجارة الرقيق في السودان، بل بعضهم بالغ ليجعل المهدية نفسها ثورة لتجار الرقيق!!.. وهذا كله عار تماما من الصحة.
والمطلع على مكاتبات الإمام المهدي عن القبائل الجنوبية يجد كيف أنه كان يتعامل مع تلك القبائل كأرض خصبة وصالحة للدعوة، على خلاف التركية التي كانت تتعامل معهم كمستودع للرقيق.
ففي خطابه إلى كافة السياق منهم دفع الله يقول: "إن الله سبحانه وتعالى قد أوصى نبيه (ص) وأمته تبعا له فقال تعالى (**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ**

---

[192] نفسه
[193] نفسه- ص 92
[194] نقد- سابق ص 93
[195] نقد- سابق ص 96
[196] السابق- ص 100
[197] سابق ص 108
[198] نقد- سابق ص 117
[199] بشير- سابق ص 52

مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ)[200] فهذا في المشركين فأحرى بالمسلمين الذين أسلموا وانضموا إلى بلاد المسلمين فتآلفهم لقبول الديانة أحرى، وذلك شيء عظيم جدا عند الله ورسوله. وإن شلك اختاروكم بالانضمام إليكم والاتحاد معكم. بوصول كتابي هذا إليكم جميع من أتاكم ضموه إليكم وآووه واحموه كحمايتكم لأنفسكم وأرفقوا بهم وبأولادهم ونسائهم وأموالهم. واستوصوا بالجميع خيرا. وبعد استقرارهم ومكاملتهم عندكم فجميع الرجال منهم يحضروا إلينا لأجل البيعة والمذاكرة وبعده يرجعوا إليكم. ومن الواجب عليكم أن تعمروا لهم مسجدا لأجل صلاتهم فيه، وتعلموهم الوضوء وستر العورة والراتب وقراءة الفاتحة إن أمكنت، وتذكروهم دائما بالله وتعينوا واحدا من الفقراء متقيا قاصدا لقاء الله والدار الآخرة ويحضر صحبتهم لأجل البيعة والمذاكرة له ومعرفة حاله وتوليته إماما للدين والمتقين"[201].

وكان المهدي يؤكد على نفي المعتقدات الإفريقية التي تخالف العقيدة الإسلامية، ويؤكد على استمالة أتباع تلك العقائد ومؤالفتهم وهديهم للدين، مثلا: " إن الكير شيخ جبال شنقاي وأهاليه وأتباعه قد حضروا عندنا سامعين طائعين لأمر الله ورسوله وأمرناهم بترك البدع والمحرمات وزواج نساء الآباء والأخوات، والواحد يتزوج بأكثر من الأربعة نسوة فأمرناهم بترك ذلك كله فامتثلوا.".. و"واجب على كل مسلم يؤمن بالله ورسوله أن يؤلفهم ويستجيرهم بحسن الجوار والإلفة"[202]. ونصحهم، كالنصح لأهالي جبال نما: "أن يتركوا السبور والاعتقاد في الكجور والاروا"[203].

فهذا الموقف الرسالي والدعوي يتناقض بالطبع تناقضا كبيرا مع فكرة التعامل مع القبائل الزنجبة على أنهم رقيق محتمل.

ما الذي تعطيه المهدية للجنوب؟

ذكرنا أن التفاعل الإيجابي بين المهدية والجنوب لم يكمل حلقاته حتى نهايتها المنطقية لأسباب ذكرنا بعضها، ومهما كان، فإن المهدية قد غرست في الجسد السوداني بذرة المساواة بين الناس، والتمايز على أساس العمل لا النسب ولا العرق ولا الجهة. وقد كان هذا سبب معارضتها لدى الكثيرين من أصحاب الحظوة، وسبب تأييدها لدى الكثيرين من أهل المظالم، والبعض من ذوي القلب السليم، فقد أشار لذلك أحمد ود سعد الذي ذكر أنه سعدابي وآباؤه ملوك الجعليين بشندي، وبرغم ذلك احتفى بالمهدي لأنه أبطل التراتبية بالعرق: خليت الحر يقول سيدي للـ(العبد)[204].

إن بناء وطننا السوداني لن يقوم بدون نفي العزة بين الناس على أساس قبلي، فالمهدية كما أنصفت قبائل في الغرب وفي الجنوب كانت النخب الحاكمة في الوسط تنظر لها بدونية، فإنها مستعدة أيضا إلى نفي العزة القبلية المتفشية الآن بين القبائل الجنوبية والتي تجعل التعايش فيه مستحيلا.

الاحتلال الثنائي:

المطلع على مكاتبات الإدارة البريطانية الاحتلالية يجد تبنيا للمطالب الجنوبية وتوجسا من أن تهضم حقوق الجنوبيين بيدي الشماليين، تماما كالدور الذي يقوم به المجتمع الدولي الآن غير آبه لأن هاضمي حقوق الجنوبيين في حكومة الشمال يهضمون أيضا حقوق أهل الشمال. وللمفارقة فقد كان الاحتلال الثنائي مصدرا لأهم المظالم الجنوبية: إهمال القطاع التقليدي- التنمية غير المتوازنة- سياسة الجنوب- والعنصرية:

---

[200] سورة التوبة الآية 6

[201] محمد إبراهيم أبو سليم (تحقيق وتقديم) الآثار الكاملة للإمام المهدي الجزء الثاني- وثيقة رقم 201- ص 62

[202] نفسه- الجزء االثاني- رقم 237- ص 160

[203] نفسه – رقم 238- صفحة 162

[204] في الحقيقة هذه الألفاظ تجب محاربتها بأقصى درجات المحاربة، وأرى أنها كنوع من الجاهلية المقيتة، علاوة على ما أتته لبلادنا من ويلات نوع من المفاسد ومتداولها يرتكب معصية لله الذي كرمنا جميعا لآدميتنا وللرسول (ص) الذي قال: "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"، فالذي يصف شخصا بهذه العبارة عليه أن يكفر عن ذنبه بإخراج كفارة، والله أعلم.

العنصرية: اتسمت السياسة البريطانية تجاه الجنوب بمحتوى عنصري سالب، قال سلاطين وقد كان مستخدما في الإدارة الجديدة بعد الاحتلال عن العرق الزنجي "نسعى عبثا للارتقاء به إلى مستوانا. ولا تستحق هذه الخنازير التي كتب الله عليها الشقاء أن تعامل كما لو كانت ذوات حرة مستقلة". وأيضا كتب مدير كردفان "الرجل الأسود يكون في أحسن حالاته إما جنديا أو رقيقا".[205] وهذا ما يجعلها أكثر النقاط سوادا في تاريخ بريطانيا الإمبريالي. وكما قال بازل دافيدسون في كتابه: "عودة للحضارة الأفريقية": كان الفهم السائد في أوربا حتى القرن التاسع عشر أن أفريقيا جنوب الصحراء جغرافيا بلا تاريخ ولم تدخل التاريخ إلا بعد الفتوحات الأوربية[206].

وكتابات العديد من البريطانيين تظهر أنهم كانوا يحتقرون الجنوبيين ويصفونهم بأسوأ الصفات، مثلا النظريات العرقية التي كان منشأها أصلا الذهنية الاحتلالية الغربية كمبرر لها لغزو العالم، هذه النظريات طورت البايلوجيا الاجتماعية socio-biology أو السوسيوبيولوجيا باستخدام نظريات ومفاهيم البايولوجيا لتفسير السلوك الإنساني، وفي السودان قامت مجهودات على يدي عالم الأحياء والأنثروبولوجيا تشارلز سليقمان، وهو أستاذ إيفانز بريتشارد الذي لعب دورا في هذا الصدد، ثم الإداريين أمثال هيللسون وماكمايكل ونيوبولد ممن تخصصوا في الدراسات العربية، وقد تأثرت دراسات هؤلاء وممارساتهم "في المجالين الاجتماعي والسياسي لاحقا بتلك الأسس التي قامت بداية على نظريات عنصرية خلطت بين العلم والأيدلوجيا في واقع ساده تغليب المصالح الاستعمارية"[207]، وهي مواقف صبت لصالح ذهنية التعالي العنصري للقبائل العربية والسامية.

السياسة تجاه الجنوب

يكمن الفشل الحقيقي للسياسة البريطانية تجاه الجنوب في تبنيها لسياستين على طرفي نقيض:

- الأولى: ما عرفت **بسياسة الجنوب** 1920 وبيانها أن على حكومة السودان حماية الجنوب من التأثير الإسلامي، وتقترح تلك السياسة أن يوضع في الاعتبار إمكانية اقتطاع الجزء الجنوبي الأسود من السودان من الشمال العربي وإلحاقه في النهاية بنظام ما من أنظمة وسط أفريقيا[208]. وسعيا في هذا الاتجاه فقد أعفى حكام المحافظات الجنوبية الثلاثة في 1921 من الالتزام بحضور كل الاجتماعات السنوية التي كانت تعقد في الخرطوم للحكام وبدلا من ذلك فقد تعين عليهم عقد اجتماعاتهم الخاصة بهم في الجنوب وان يكونوا على اتصال برصفائهم في كينيا ويوغندا. وفي عام 1922م تم إصدار قانون الجوازات والتصاريح الذي منح الحاكم العام حق إعلان أي جزء من السودان "منطقة مقفولة"[209]. وباختصار فقد هدفت سياسة الجنوب إلى منع استخدام اللغة العربية في الجنوب ومنع التبشير الإسلامي وفي المقابل تشجيع التبشير المسيحي وإقامة ستار حاجز بين الشمال والجنوب .
- **والثانية:** السياسة الثانية المناقضة لـ"سياسة الجنوب" كانت على النحو التالي: في عام 1946م تبنت الإدارة البريطانية سياسة فحواها : "بالرغم من أن سكان جنوب السودان هم من الأفارقة والزنوج إلا أن تضافر عوامل الجغرافيا والاقتصاد جعل من ارتباط الجنوبيين في مستقبل تطورهم بالشرق الأوسط وشمال السودان المستعرب قدرا مقدورا، وما يجب التأكد منه هو أن الجنوبيين سيهيئون بالتعليم والتنمية الاقتصادية ليقفوا على أرجلهم في المستقبل أندادا لشركائهم الشماليين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في سودان

---

[205] محمد إبراهيم نقد، علاقات الرق في المجتمع السوداني، دار الثقافة الجديدة، ص 115 وص 169. للتوسع في هذا الموضوع أنظر: Dally: Empire on the Nile and Imperial Sudan.

[206] Basil Davidson African Civilization Revisited: From Antiquity to Modern Times, Africa World Press, 2nd Edition, 1990.

[207] انظر إدريس سالم الحسن الغرب والآخر أو العلم والمجتمع: النظريات العلمية العنصرية في السودان

[208] مدثر عبدالرحيم تطور السياسة البريطانية في جنوب السودان (بالإنجليزية)، ص 7

[209] لمتابعة سير أعمال مؤتمر جوبا انظر: محمد عمر بشير خلفية النزاع (بالإنجليزية) ص 41

المستقبل"[210]. ولكن هنالك ما يدفع بالاعتقاد أن هذا الاتجاه لم يتحقق إلا بدفع السودانيين أنفسهم كما سنرى.

ففي 1946/4/28م أصدر الحاكم العام أمرا بتشكيل مؤتمر الإدارة الأول ليدرس الخطوات المؤدية لإشراك السودانيين في إدارة بلادهم بشكل أكبر مما في المجلس الاستشاري. شكل المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري وعضوية ثمانية من كبار موظفي حكومة السودان البريطانيين، وثمانية من المجلس الاستشاري لشمال السودان، وسبعة يمثلون كبار موظفي حكومة السودان من السودانيين معظمهم من الإداريين والقضاة، وواحد من أعيان السودان، وثلاثة من حزب الأمة، وواحد يمثل حزب الأحرار، وواحد يمثل حزب القوميين، وحضره مدير المديرية الاستوائية كممثل للجنوب. قاطع هذا المؤتمر مؤتمر الخريجين العام وحزب الأشقاء وحزب الاتحاديين برغم توجيه الدعوة إليهم. وفي 1947/3/31م قدم هذا المؤتمر تقريره الأول نحو توسعة إشراك السودانيين في الحكم، واحتوى على رغبة السودانيين في تعديل المجلس الاستشاري لشمال السودان ليصبح أكثر تمثيلا للشعب وتزداد مسئولياته، وأن يكون للسودان صوته الخاص عبر هيئة تتحدث باسم القطر كله، وتشكيل جمعية تشمل القطر كله شمالا وجنوبا وتكون ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام[211].

وفي 12-1947/6/13م عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر جوبا للنظر في توصيات مؤتمر الإدارة المتعلقة بتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية، وكان المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري لحكومة السودان، وعضوية مديري المديريات الجنوبية الثلاث (الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال)، ومدير شئون الخدمة ومساعد السكرتير الإداري وكلهم بريطانيون، بالإضافة لـ18 عضوا من المديريات الجنوبية وخمسة من شمال السودان. وبينما عبر بعض الباحثين بأن قرارات المؤتمر أعدت سلفا لتشجيع الوحدة، وأن الجمعية التشريعية المقترحة يجب أن تمثل كل السودان. وأن هناك تحفظات أساسية أبداها ممثلو الجنوب، ولكنها لم تجد من المسئولين البريطانيين آذانا صاغية، بأن الجنوب لا يستطيع بعد أن يقرر بشأن مسألة الدولة الواحدة. ولم يتهيأ بعد للمشاركة في الجمعية التشريعية كما هو الحال في الشمال[212]. إلا أن باحثين آخرين وثقوا لما يثبت عكس ذلك مؤكدين أن المؤتمر كان معدا لنقض فكرة جمع شمال السودان مع جنوبه في جمعية واحدة: يقول د. إبراهيم حاج موسى: "لما كان ضمن توصيات مؤتمر الإدارة قيام جمعية تشريعية يمثل فيها كل السودان شماله وجنوبه على خلاف المجلس الاستشاري الذي كان يقتصر على الشمال فقط، ومهما كانت سيطرة الإداريين الإنجليز على مؤتمر الإدارة وتبنيهم له، إلا أن مثل هذه التوصية كانت غير مستحبة لديهم وتتعارض مع اتجاهاتهم البعيدة التي ترمي إلى فصل الجنوب عن الشمال" وقد أكد حاج موسى أن الإدارة البريطانية حاولت نقض توصيات مؤتمر الإدارة بحجة عدم تمثيل الجنوبيين فيه بشكل كاف وعقد مؤتمر في جوبا يشارك فيه الجنوبيون بشكل أساسي وقد حاولت الإدارة التأثير على قرار الجنوبيين: "سبق هذا المؤتمر اجتماع ممثلي الجنوب ومديري المديريات الجنوبية الثلاث الذين أوعزوا للجنوبيين بأن لا يقبلوا الذهاب إلى الجمعية التشريعية في الشمال وأن يطالبوا بإنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان"[213]. وقد اقتنع ممثلو الجنوب بالفعل بذلك وطالبوا به في اليوم الأول ولكن كان دور الشماليين المشاركين وعلى رأسهم السيد محمد صالح الشنقيطي[214] كبيرا في تحويل هذا الموقف الجنوبي لموقف مؤيد للاشتراك في جمعية تشريعية لكل السودان، بخلاف الرغبة البريطانية. ووفقا لذلك وافق الحاكم العام مضطرا في 1947/7/29م على مقترح مؤتمر إدارة السودان

---

[210] مذكرة عن سياسة الجنوب (بالإنجليزية) 1946م، بتوقيع ج. و. روبرتسون، السكرتير المدني.

[211] **إبراهيم محمد حاج موسى** التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ص 26- 27

[212] انظر محمد عمر بشير، مرجع سابق.

[213] نفسه ص 29

[214] السيد الشنقيطي مثقف وقاضٍ سوداني مرموق من مؤسسي حزب الأمة

القاضي بتكوين جمعية تشريعية لكل السودان، ثم صدر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في 1948/6/19م[215].

التنمية غير المتوازنة

كان نمو القطاع الاقتصادي الحديث في السودان أثرا من آثار الاستعمار. لقد أقام الاستعمار السكة الحديدية كأداة لغزو السودان، فصارت رابطا متينا بين أواسط السودان وشماله، وبين هذين الإقليمين والميناء- أي العالم الخارجي.

كان الاستعمار حريصا على إيجاد مصادر لتمويل مصروفاته الأمنية، والإدارية فاتجه نحو النشاط الزراعي والتجاري والحرفي والرعوي الموجود في المجتمع السوداني ليجمع منه الضرائب. لقد وجد الاستعمار النشاط الاقتصادي في أقاليم السودان متفاوتا نتيجة لعوامل حضارية وتاريخية فتركها الاستعمار على تفاوتها مهتما بما تدره عليه الأنشطة من ضرائب.

لم يكن إيراد هذه الضرائب كافيا لذلك فكرت الإدارة الاستعمارية في إدخال أنشطة اقتصادية حديثة فاختارت إدخال زراعة القطن في أسهل منطقة للزراعة من حيث معرفة أهلها بالزراعة وأساليبها ومن حيث نظافتها من الأشجار ومن حيث سهولة الري فيها. هكذا اختيرت منطقة الجزيرة، وكانت مصانع بريطانيا تعاني من الحصول على مصدر لخام القطن انقطع عنها ضمانه منذ أن تحررت الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار البريطاني.

كان لا بد لزراعة القطن طويل التيلة من ري مستمر أوجب قيام خزان سنار لرفع منسوب المياه وتنظيم تدفقها على الرقعة الزراعية. هكذا نشأت البنية الاقتصادية الحديثة في السودان في إقليم أو أقاليم معينة.

هذا الاتجاه غذاه أن الأقاليم التي قام فيها النشاط الاقتصادي الحديث كانت أسبق في التعليم والوعي والاتصال بالعالم الخارجي مما زاد الفوارق أيضا بين أقاليم السودان تقدما وتخلفا.

عندما نشأت الحركة السياسية في السودان تركزت القيادة في أبناء بعض الأقاليم الأكثر تقدما وعندما انتصرت الحركة السياسية وحققت الاستقلال نالت العناصر الأوفر حظا من تنمية وتعليم نصيبا كبيرا في كل مجالات القيادة السياسية والتنفيذية والإدارية والعسكرية وهلم جرا.

خلاصة:

إن تركة الاستعمار الثنائي في الجنوب تركة مثقلة بأفعال كثيرة لم تكن كلها في صالح الجنوب، بل أهمها أن الإداريين البريطانيين ومن استعانوا بهم كانوا يتعاملون مع القبائل الجنوبية بعنصرية بالغة، فقد افتتحوا فرع السوسيولوجيا الإحيائية الذي يبرر تلك العنصرية على أسس علمية، وكانت كتابات الإثنولوجيا التابعة لأساتذتها مغرقة في احتقار الجنوبيين كما ذكرنا، وللغرابة، فإنه وحسب كتابات بعض الجنوبيين فإن الذاكرة الجنوبية تحتفظ للاستعمار البريطاني بأطيب الذكريات.

لقد عرّى الدكتور محمد إبراهيم الشوش في مقالة نقدية لكتابات الدكتور فرانسيس دينق، عرى تلك الخصلة بشكل واضح وصادم.. ولكن ذكريات الشعوب تلعب فيها عوامل عديدة وكثيرة، ويمكن لأبواق معينة، كما فعلت الدعاية الكنسية والعمل التبشيري على مر العقود، أن تمحو الحقيقة الثابتة، وتركز في أذهان الناس البسطاء حقائق جديدة مائة بالمائة خاطئة في واقع الأمر، ويتم تقبلها واستضافتها في العقل الجمعي بدون أية تساؤلات.. من هنا تم نسيان كل مساوئ العهد البريطاني في الجنوب ولم يعد البعض يذكر له سوءة سوى جمع الجنوب بالشمال، بعض المثقفين الجنوبيين يقولون- وبتعبير د. فرانسيس دينق[216]: خطأ البريطانيين القاتل هو أنهم حينما انسحبوا من السودان لم يقيموا حاجزا دستوريا ليفصل شمال وجنوب السودان من بعضهما[217].

---

[215] انظر **إبراهيم محمد حاج موسى** التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان

[216] د **فرانسيس ماديتق دينق مجوك** (ولد في 1938م) كاتب ومفكر وروائي وناشط سياسي ودبلوماسي سوداني- وزير الخارجية الأسبق في الفترة (1980-1976م)، وأستاذ جامعي، الآن مسئول ملف الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة.

[217] Deng, Francis: An Action Program, The Brookings Institute, Jan. (15-17) 1992

هذا الغفران البالغ لمساوئ الاستعمار المبني على قراءة مضللة لتاريخ الاستعمار في السودان، والتحامل على تاريخ العلاقة المشتركة بين الشمال والجنوب المبني على قراءات متجنية لتاريخ التبادل بين الجهتين، كان وسيظل أساسا لتدخلات إقليمية ودولية كبيرة في قضية حرب الجنوب كما سنبين تفصيلا، وقد كان أيضا من أهم أسباب فجوة الثقة بين شقي الوطن.

الفصل الثاني: روافد النزاع

إن المشكلة التي طفحت على الصعيد السياسي في السودان والتي سميت مشكلة الجنوب لا تخرج من أنها تعبير سياسي عن واحد أو أكثر من العوامل الآتية:

1. التباين الثقافي الموروث بين الشمال القائم تماسكه على الدين الإسلامي -واللغة العربية بدرجة أقل- وبين أقاليم غاب عنها أو ضعف فيها هذان العاملان. زائدا الاختلاف المكتسب بسبب سياسة الجنوب واستحداث الثقافة المسيحية الأنجلوفونية. وهو اختلاف جديد غذته مرارة ومخاوف موروثة من عهد الرق والاسترقاق.
2. التباين الاقتصادي والاجتماعي الذي أدت إليه التنمية غير المتوازنة والإحساس الذي زاد مع نمو الوعي السياسي لدي بعض أبناء المناطق السودانية بأن مناطقهم مهملة ومتخلفة ومحرومة.
3. القسمة غير العادلة في السلطة في البلاد والإحساس الذي تغلب على تفكير ومشاعر أبناء المناطق المهمشة بأن مشاركتهم في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتناسب مع حجم مناطقهم السكاني والجغرافي.
4. النزاعات في الأقاليم التي ينتمي إليها السودان جيوسياسيا خاصة: القرن الإفريقي، ومنطقة البحيرات، وشرق إفريقيا، وإقليم البحر الأبيض المتوسط.
5. وجود السودان في خارطة الاستقطابات إبان الحرب الباردة، ثم اكتشاف النفط كسلعة إستراتيجية هامة دوليا مؤخرا (البعد الدولي).

هذه العوامل كامنة بصورة أو أخري في كل مظاهر الصراع بين الشمال والجنوب. وهو صراع انفجر بحدة ثلاث مرات في تاريخ السودان الحديث هي:

- التمرد الأول (أغسطس 1955م، وأنيانيا 1963م)
- التمرد الثاني: حرب أنيانيا الثانية 1975م.
- التمرد الثالث: حرب الحركة الشعبية لتحرير السودان (1983-2005م)

في هذا الفصل سنفصل روافد النزاع الأربعة، على أن نضمّن الرافد الخامس المتعلق بالبعد الدولي في الفصل الثالث عشر.

(1) التنوع الثقافي في السودان والفشل في استيعابه

لازم النظام السياسي السوداني الفشل في التعرف والاستيعاب الكافي لحقيقة التعدد الثقافي من ناحية، والتأخر في التعرف على الهجنة الثقافية على مستوى الثقافات المختلفة وبدرجات مختلفة من ناحية أخرى. والواقع أن الوعي القومي السوداني في نشأته الباكرة في النصف الأول من القرن العشرين قام علي هوية عربية إسلامية وثيقة الصلة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا سيما بمركزها الثقافي الأقوى – مصر – وافترض أن كل الهويات الثقافية السودانية الأخرى سيتم هضمها لا محالة وإذابتها في هذه الهوية.

هذه المسألة تسببت فيها عوامل عديدة، ويمكن أن نشير في هذا الصدد للآتي:

ولدت القومية السودانية الحديثة مع المهدية، فتوحيد البلاد بحدودها الحالية في التركية لم يتم إلا مؤخرا جدا وفي العقد الأخير للعهد التركي في السودان مما جعل التركيبة التركية أكثر تركيزا على وانحيازا للجهات التي سيطرت عليها للفترة الأطول. أما المهدية فقد كانت هبة شاملة لجميع أنحاء القطر وشارك فيها جميع أبناءه كذلك ولدرجة كبيرة بالتساوي.. المهدية كانت علاوة على أنها هبة قوية من الشعب السوداني، وغضبة على الدين وعلى الوطن وأبنائه، كانت دعوة لتشكيل القومية الوليدة على أسس لأمة، وكانت كذلك غضبة من الحكم الأجنبي وسعيا حثيثا لمسح أثر الغزاة من البلاد وتطهيرها منهم وفي ناحية الهوية ركزت المهدية في المقام الأول على نقض الثقافة الغازية وكافة مفرداتها من زي ولغة وعوايد، كما ركزت على بناء الهوية السودانية على أسس إسلامية، وقد رأينا كيف عملت على نشر الثقافة الإسلامية ونفي ما رأته يناقضها في مفردات الثقافات المحلية. ولم تشغل المهدية نفسها بتحديد الهوية بالاسم، ولكنها اعتمدت على

الغضبة الدينية والعزة الوطنية -مقابل محاولات الغزاة مسخ الهوية السودانية. وعملت خلال ذلك على شجب التمذهب والتطرق والقبلية باعتبارها عوامل مفرقة و"مبعدة من الله ورسوله". ولكن الملاحظ في الإدارة المهدية أن الرايات كانت توزع على أساس القبائل اعترافا بالتنوع الإثني وبدوره وبضرورة مراعاته في الإدارة.
مع قدوم الغزو الثنائي وتنامي أعداد المثقفين الجدد واطلاعهم على أدب حركات التحرر الإسلامية والعربية آنذاك من ناحية، والأدب الإنجليزي وما فيه من آراء حول الهوية والذاتية المستقلة للبلدان من ناحية أخرى، نشأت تيارات مختلفة وسط المثقفين السودانيين لتحديد الهوية..
حينما كتب نعوم شقير كتابه الشهير "جغرافية وتاريخ السودان" في مطلع القرن العشرين تطرق للتكوين الإثني للسودانيين وصنفهم إلى: سود- شبه سود- عرب- نوبة وبجا، وبالرغم من عدم دقة تصانيفه وانحيازه المتعصب للعرب، إلا أن كتابه فيه وعي بالتنوع الإثني والثقافي في السودان، معتمدا على ملاحظاته والروايات الشفهية التي جمعها. فماذا كان دور المثقفين الوطنيين في الوعي بالتنوع؟
إن تقييم معارك الهوية منذ مطلع القرن العشرين، مرورا بالمساجلات في عشرينيات القرن وثلاثينياته بل حتى ستينياته، يدل على غياب شبه كامل للوعي بالتنوع بين الشريحة السودانية المثقفة. والكلام عن الهوية كان يعنى بثقافة المركز، وإن تم الاختلاف في تحديد هوية المركز نفسها، بين من يرونها عربية إسلامية محضة، ومن يقطعون بهجنتها العربية الإفريقية.
برز الوعي بالتنوع إثر الاستقلال وكان لدى الجماعات صاحبة الثقافات المغايرة لثقافة الوسط المهيمنة، ولحدة تلك المغايرة بين الشمال والجنوب فقد أثمرت حربا أهلية ضارية اشتعلت في الجنوب وتجددت طويلا، وهي تنذر الآن بفصله عن الشمال وتكوين دولته المستقلة.
كذلك قامت لدى جماعات أخرى حركات واعية بالمظالم السياسية والتنموية والثقافية لمناطقها مثل مؤتمر البجا وجبهة نهضة دارفور. لقد سبق الوعي بين السياسيين وعي المثقفين بذلك التنوع، ففي بعض الحركات السياسية -حزب الأمة كمثال- نجد وعيا لقيادته بالتنوع الثقافي في السودان منذ أبريل 1964م[1]. هذا بينما كانت مدارس المثقفين الأدبية في الستينيات : أبادماك- الغابة والصحراء.. تتحدث إما عن التأصيل الثقافي كما في التجربة المروية (أبادماك) وهي تجربة لا تشمل كل السودان أو عن الهجنة في الثقافة السودانية -هكذا بعمومها- ويعتبر بعضها كل السودانيين غير المهجنين موضوعا لاحقا للتحول لإنسان سنار الإنسان الهجين (الغابة والصحراء): أي فشل في الوعي بالتنوع!. انطلقت تيارات تحديد الهوية السودانية (هكذا بإطلاق دون ذكر تعدد أو الإشارة لجماعة بعينها) من إغفال للتنوع الثقافي السوداني.. هذه المحاولات اليائسة لتحديد هوية أحادية جامعة مانعة للوطن السوداني وقع فيها كثير من المثقفين السودانيين، وثارت حولها معارك لم يهدأ غبارها بعد.

الوعي بالهوية العربية الإسلامية

في أوائل القرن العشرين تأثر بعض المثقفين السودانيين بنداءات الجامعة الإسلامية عند الأفغاني[2] ومحمد عبده[3] ونظروا للهوية السودانية باعتبارها إسلامية عربية محضة. ثم بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية خبا بريق هذه المدرسة. وقد عاصرتها وعاشت بعدها مدرسة يقتات روادها على الأدب العربي ودعوات التحرر العربية عند الكواكبي[4] وأمثاله[5]، وظلت تلك الأفكار لدى حامليها دون محاولات للإثبات النظري.

بين الوعي بالعربية والخصوصية السودانية

---

[1] انظر: الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان أبريل 1964م

[2] **محمد جمال الدين الحسيني (الأفغاني) (1838 – 1897):** ولد بأسد أباد شاع في زمنا أنه أفغاني وقد كانت له تجارب سياسية في الهند وفي أفغانستان ثم في مصر ضد الاستعمار البريطاني وهو من أهم رموز اليقظة الإسلامية الحديثة.

[3] **محمد عبده،** (1849 -11 يوليو عام 1905 م) العالم المصري الأزهري المجدد، وزميل الأفغاني في الدعوة للنهضة.

[4] **عبد الرحمن الكواكبي** (**1854 - 1902** م) مفكر وعلامة **سوري** رائد من رواد التعليم ومن رواد الحركة الإصلاحية العربية والتحول الديمقراطي وكاتب ومؤلف ومحام وفقيه شهير.

[5] خالد الكد: الأفندية ومفهوم القومية مجلة الدراسات السودانية

في عشرينيات القرن العشرين اشتهر كتابان: العربية في السودان لعبد الله عبد الرحمن الضرير، والأدب السوداني وما ينبغي أن يكون عليه لحمزة الملك طمبل.. الأول ساق شواهد من العادات والتقاليد والشعر السوداني ليثبت عروبة السودان، أما الثاني فقد انزعج من نزوع الشعراء السودانيين نحو الأخيلة والمعيارية العربية ورأى ضرورة أن تظهر البيئة السودانية في شعرهم حتى ليحس قارئه أنه من السودان.[6] واصل الخلاف حول عروبة السودان أم خصوصيته مجموعتا أولاد أبوروف في مقابل أولاد الموردة الذين انقسموا أنفسهم إلى جماعتين: أولاد الهاشماب (جماعة الفجر لاحقا) وأولاد الموردة لأسباب وصفها خالد الكد بأنها "عرقية" أي عنصرية.[7]
الوعي بالهجنة العربية الأفريقية
النقاد أمثال محمد عبد الحي يعتبرون طمبل ومدرسة الفجر هي البدايات الأولى للوعي بالمكون الأفريقي في الثقافة السودانية، ويعتبرون الشاعر محمد المهدي المجذوب الأب الروحي لهذا التيار- تيار الغابة والصحراء أو الآفروعروبية. يؤرخ عبد الله علي إبراهيم للآفروعروبية بأنها نشأت في الستينيات نتيجة لاصطدام جيل من مبدعي الستينات -النور عثمان أبكر ومحمد المكي إبراهيم ومحمد عبد الحي- بالحضارة الغربية[8]. ويرد عبد الغفار محمد أحمد وعي السودانيين بأفريقيتهم في السبعينيات إلى الاغتراب في دول الخليج حيث وجدوا أنفسهم غير مقبولين كعرب خلص[9].
تيارات ثلاثة؟
يصنف أحمد عبد الرحيم نصر كفلكلوري أقسام الوعي بالهوية في مقاله "بحثا عن الهوية" إلى ثلاثة: العروبية (وروادها عبد الله عبد الرحمن الضرير في المتقدمين وعبد المجيد عابدين في المحدثين) والآفروعروبية (سيد حامد حريز) والأفريقانية.[10] يمكن أن يضاف لهذا التيار الأخير فرانسيس دينق الذي يرد الكثير من ثقافة الشمال إلى عناصر أفريقية.
السودانوية
في الثمانينات برز مصطلح "السودانوية" ليقرر أن الهوية السودانية لا يمكن وصفها بالعروبة أو الإفريقية أو الآفروعروبية، بل السودانوية باعتبارها خليطا خاصا بالسودان.
بدأ الوعي بحقيقة الوضع الثقافي الخاص للسودان يأخذ طريقه ابتداء من ستينيات هذا القرن لكثير من الكتاب والشعراء والفنانين السودانيين الشماليين. ومن ثم انبثق المفهوم الذي سمي (بالسودانوية) وهو مفهوم تم التعبير عنه بمضامين شديدة الوعي بالبعد العرقي ومستندة على أفريقية السودان تخللت أشعار الكثيرين من الشعراء السودانيين.
إن تيارات الآفروعروبية والسودانوية أرادت الإشارة لوجود ملامح أفريقية أو خاصة بالسودان في الثقافة المركزية، كما في قول محمد المكي إبراهيم :

سبع حمائم .. سيل عمائم
نخل في البرية هائم
موكب إمكانات
أمتنا.. نار ودخان
وثن طبل قرآن

وقول محمد عبد الحي :-

سأعود اليوم يا سنار
حيث الرمز خيط من بريق أسود

---

[6] Ahmed A. Nasr: A Search for Identity: Three trends p

[7] خالد الكد: مفهوم الأفندية، في مجلة الدراسات السودانية، العدد

[8] عبد الله علي إبراهيم الثقافة والديمقراطية دار الأمين- القاهرة، دراسة بعنوان: الآفروعروبية أم تحالف الهاربين؟

[9] عبد الغفار محمد أحمد السودان والوحدة في التنوع 1987

[10] Ahmed A. Nasr, op.cit

وكذلك في أشعار صلاح أحمد إبراهيم والنور عثمان أبكر وغيرهم من الشعراء. ولكن الوعي بالتنوع لم يكن بالدرجة المطلوبة، أي الوعي بوجود جماعات لا تعبر عنها الثقافة المركزية، بعضها نوبي وبعضها بجاوي وبعضها نيلي، وبعضها عربي وهكذا، فهي تختلف في درجة الهجنة وتختلف في لغاتها وأديانها وثقافاتها وعاداتها.

وعليه يمكن القول بكثير من الثقة بأن النظامين السياسي والثقافي السودانيين كانا يعانيان خللا أساسيا فيما يتعلق بالاعتراف بالتعدد الثقافي واستيعابه، ولم يتم الانتباه لهذا النقص إلا تحت قعقعة السلاح. وهذه القضية تجرنا للحديث عن نقطة أخرى في تاريخ السودان الحديث لم يتم الوعي بها والتعامل معها بشكل كافٍ وهي تلك المتعلقة بالرق.

خلافا لما هو متوقع، فقد طبقت الإدارة البريطانية في السودان سياسة اتسمت بالتسامح تجاه ممارسة الرق، كما ظلت الحركتان الأكثر تعبيرا عن الوعي السياسي السوداني في الشمال: ثورة 1924 وحركة مؤتمر الخريجين، ظلتا صامتتين تجاه الرق كما ذكرنا. ولئن ماتت مؤسسة الرق في السودان ميتة هادئة، فقد خلفت وراءها كمية من الندبات النفسية والاجتماعية ستبقى وقودا للمشاعر والمواقف السالبة ما لم يتم علاجها علاجا ناجعا. هذا الأمر مليء بالأساطير والأوهام والتحيز والمحاباة، وينبغي التعامل معه بكل تجرد وموضوعية. ومهما يكن من أمر، فإن كل توضيح وإبانة لا تغني أبناء المسترقين عن الاعتذار واستنكار ممارسة الآباء، ولا تغني أبناء ضحايا الرق عن المسامحة ونسيان الماضي الأليم، ولا بد للطرفين من التجاوز والعبور إلى بر الإخاء الإنساني الأساسي الذي يجمع بينهما.

سياسة الجنوب ودورها

صحيح أن الوعي بالتنوع الثقافي في السودان واحترامه جاء متأخرا جدا، ولكن هنالك عوامل جعلت الوعي بالخصوصية الثقافية مدار حرب أو صراع في الرؤى.. من أهم هذه العوامل سياسة الجنوب التي اتخذت إبان عهد الاحتلال الثنائي. لقد تعرضنا لهذه السياسة في الفصل الأول، ولكننا نناقشها هنا فيما يتعلق بالأثرين الثقافي والاجتماعي.

فقد رأى عدد من الإداريين البريطانيين في البداية أن جنوب السودان بعيد جدا من شماله ولذلك من الأفضل أن تطور سياسة لارتباطه بشرق أفريقيا وليس شمال السودان وأن يكون الجنوب حائلا دون انتشار الدين الإسلامي. وفي مذكرة قدمت للجنة ملنر[11] طلب أن "يوضع في الاعتبار احتمال فصل جنوب السودان الأسود عن شمال السودان العربي وارتباط الجنوب ببعض بلدان أفريقيا الوسطى"[12]. وفي مذكرة أخرى نوقشت قضية اللامركزية مرة أخرى مناقشة استهدفت فصل المناطق الزنجية من المناطق العربية، واقترح إقامة الحدود بين الشمال والجنوب في اتجاه خط ممتد من الشرق إلى الغرب يتبع أنهار البارو والسوباط والنيل الأبيض وبحر الغزال". كما تم إنشاء الفرقة الاستوائية وإخلاء الجنوب من أية فرق شمالية حيث غادرت هذه الفرق منجلا في 7 ديسمبر 1917م وأصبحت الفرقة الاستوائية هي الحامية الوحيدة هناك حتى تمرد جنودها في أغسطس 1955م. وفي عام 1921 لم يلزم مديرو المديريات الجنوبية الثلاثة بحضور اجتماعات المديرين التي تعقد بالخرطوم وسمح لكل مدير بإقامة علاقات مع المدير الذي جاوره سواء في كينيا أو يوغندا. ثم صدر في عام 1922م قانون الجوازات والهجرة الذي أعطى الحاكم العام الحق في اعتبار أية منطقة مقفولة. واعتمدت سياسة الجنوب على ثلاثة مبادئ أساسية: تطوير

[11] ملنر Lord Alfred Milner (مارس 1954- 13 مايو 1925م) كان رئيسا للجنة التي كونتها بريطانيا واشتهرت باسم لجنة ملنر وقدمت تقريرها في 1921م، وكانت قد بعثت لمصر بعد ثورة 1919م لدراسة مطالب الحكومة المصرية بقيادة سعد زغلول بالحكم الذاتي. وأوصت بأن تعطي بريطانيا مصر استقلالها، وحينما لم تتم الاستجابة لتوصيته استقال لورد ملنر معبرا عن احتجاجه، وكان يرى أن تؤثر بريطانيا على مصر عبر السودان. انظر
Terje Tvedt The River Nile in the age of the British: political ecology and the quest for Economic Power, 2004

[12] بشير- سابق ص 96

الجنوب على أساس العرف والانتماءات القبلية- التخلص من الشماليين بالجنوب وتصفيتهم تدريجيا- واستخدام اللغة الإنجليزية للتفاهم [13].
جرى بعد ذلك التضييق على التجار الشماليين بالجنوب وحثهم على مغادرته، كما طبق نظام لجوازات المرور مماثل لما كان متبعا بجنوب إفريقيا للحد من الصلات بين الشمال والجنوب، مما اضطر قبائل مثل الباندا ودونجو وكريش وتوجيو وفيروج التي كانت متأثرة إلى حد كبير بالإسلام والثقافة العربية وكانت على اتصال بقبائل دارفور وكردفان إلى الهجرة لمناطق أخرى لتستقر في مناطق بعيدة عن أثر القبائل العربية المجاورة. وتم تهجير القبائل المجاورة لمركز كيفاكنجي ووطنت بمنطقة جنوب طريق راجا كيفاكنجي بحيث لم يسمح لأي جنوبي العيش في منطقة تبعد عشرة أميال من بورو، وأدى ذلك إلى وجود منطقة محايدة واسعة بين قبائل الجنوب والقبائل العربية، وهجر مركز كيفاكنجي ودمر وحرق المسجد فيه. كما أجبرت بعض المناطق المسلمة من غرب إفريقيا مثل الفلاتة على مغادرة الجنوب ووطنوا في دارفور، ومنع جميع سكان دارفور وكردفان من دخول بحر الغزال والعكس صحيح، وطلب من الدينكا الذين كانوا يقطنون شمالا العودة لوطنهم الأصلي حتى يمكن أن يتم انفصال واقعي وحقيقي. كما نصح الرؤساء ونواب الرؤساء بالتخلي عن أسمائهم وأزيائهم العربية، وحرم بيع الأزياء العربية في المتاجر [14].
وكما اتخذت الحكومة كافة الإجراءات لوقف التفاعل بين الشمال والجنوب، فإنها سعت لزرع ثقافة مسيحية أنجلوفونية في الجنوب ولأن تكون الإنجليزية هي لغة التفاهم كما ذكرنا. وسلمت التعليم في الجنوب للإرساليات التبشيرية ليقوم على نصرنة الطلاب بحيث يتم تعميدهم مع بدء الدراسة وإعطاؤهم أسماء كنسية.
ونظرت الحكومة البريطانية لأي نوع من التفاعل بين شقي البلاد على أنه سعي لسيطرة الشمال على الجنوب. جاء في خطاب للحاكم العام للمندوب البريطاني السامي بالقاهرة عام 1945م (إن السياسة المتفق عليها هي العمل على أساس أن سكان جنوب السودان أفارقة زنوج يختلفون عن سكان الشمال وأن واجبنا الظاهر هو الإسراع بقدر الإمكان في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والثقافية صوب اتجاه إفريقي زنجي وليس وفق الاتجاه العربي السائد بمنطقة الشرق الأوسط، والذي يتفق مع صوالح شمال السودان. ذلك أنه عن ذلك الطريق وحده يمكن إعداد الجنوبيين لمستقبل أفضل، سواء أكان مصيرهم الانضمام إلى شمال السودان أو شرق إفريقيا. وفي حالة الانضمام للشمال سيكون لزاما على الجنوبيين باعتبارهم أقلية تقدمية للتصدي لأي تغول من جانب عرب الشمال. وفي حالة الانضمام لأي من بلدان إفريقيا فإنه يتعين عليهم بذل جهود كبيرة للحاق بالأقطار المتقدمة في شرق إفريقيا). ولذلك حتى حينما غيرت الحكومة سياستها من تشجيع الفصل إلى تحبيذ الوحدة بين شقي البلاد، وذلك عقب مؤتمر جوبا في 12 و13 يونيو 1947، تم التأكيد على وجود "مخاوف كثيرة لدى الأعضاء الجنوبيين من نوايا الشماليين وعزم على مقاومة أية سيطرة من جانبهم"[15].
وبالتالي تم النظر للتباين الأوضح بين الشمال والجنوب على أنه مصدر للنزاع والسيطرة من قبل الشماليين، وكان ذلك من أهم أسباب انعدام الثقة والشكوك الجنوبية المستمرة، مغذاة بتواريخ بعضها حقيقي وبعضها متوهم، رُبط بين الشمال وكل الجرائر التي ارتكبت في حق الجنوب، وأُخرج الاحتلال الذي تسبب أو فاقم من مظالم الجنوب بريئا من كل ما اقترفه من آثام.. ولذلك كان الجنوبيون دائما ما ينظرون إلى كل التصرفات الشمالية كأنما كانت مبيتة ضدهم.. مثلا حينما سلم رئيس الوزراء السيد عبد الله خليل السلطة للعسكريين في 17 نوفمبر 1958م أوحى حزب الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي الذي تكون بالخارج بعد 1958م بأن ذلك كان مؤامرة من الشماليين لعزل الجنوب والسيطرة عليه، وقد كان هذا "أمر يدعو للسخرية" على حد تعبير

---

[13] نفسه ص 97- 108
[14] نفسه ص 116- 119
[15] بشير الصفحات 145 وما قبلها

المرحوم محمد عمر بشير. إن أسباب ذلك لم تكن تمت بقريب أو بعيد لقضية الجنوب حتى ولو كان الانقلاب قد تسبب فعلا في مفاقمة الأوضاع المزرية في الجنوب، كما رجع بحركة البلاد السياسية حتى في الشمال القهقرى.
في المقابل، فقد نظرت الحركة الوطنية في الشمال لموقف النخبة الجنوبية من التمسك بالحكم البريطاني -فقد ورد مثلا في بيان أصدرته جمعية سياسية بجوبا أنه يتعين ألا تحدد مدة لإعلان تقرير المصير- وذلك لخوفهم من "التسلط الشمالي".. نظرت لها على أنها عمالة للمستعمر.
وبهذه السياسات المقصودة فإن التباين الثقافي بين الشمال والجنوب صار جزءا من ذهنية الصراع، والشكوك المتبادلة، وانعدام الثقة بين شقي الوطن، وبابا للتدخل الأجنبي.

(2) المظالم التنموية

ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان، ولكن الخبز ضروري لبقائه، وبدونه تصير كل الأمور القيمة إلى عدم. إن تحدي التنمية في العالم المعاصر هو أخطر تحد يواجه الدول والمجتمعات. والالتزام بجدية في الظروف المعاصرة تجاه التنمية ضرورة وطنية وضرورة لكرامة الإنسان. وإلى الآن وبالنسبة لكثير من البلاد فإن التحدي التنموي لم يواجه بالتصميم والتعبئة التي يستحقها لرفعها من الفقر والبؤس. وإذا كانت التنمية الاقتصادية تقاس بالزيادة في دخل الفرد فإن التنمية الاقتصادية المستدامة يجب أن تقاس بالإضافة لذلك بأربعة معايير هي:

أ- انعكاس الزيادة في الدخل على زيادة الرفاهية الاجتماعية، وهذا يظهر في شكل خدمات أفضل من تعليم وصحة وزيادة في متوسط الأعمار وكل معايير الرفاهية المقبولة.
ب- التزام التنمية بالاستغلال المتوازن للموارد الطبيعية. فالتنمية إذا كانت عديمة الوعي تجاه البيئة يمكن أن تهدر الموارد الطبيعية وتهدد مستقبلها.
ج- الاهتمام بالبعد الثقافي للتنمية: تعتبر الثقافة (وهي مجموع القيم والمعتقدات والمواقف والعادات وأنماط السلوك في مجتمع محدد) ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وإذا فشلت استراتيجيات التنمية في مخاطبة البعد الثقافي فإنها تخلق مناخا من التبلد والغربة والمماحكة وتحضر الأرض لرد فعل احتجاجي ثقافي كما هو حادث في كثير من الحالات.
د- الاهتمام بالتوازن الإقليمي في خطط التنمية: ولقد غذى الفشل في اتخاذ إستراتيجية تنمية متوازنة إقليميا المرارات الإقليمية مما سبب في النهاية نزاعا مسلحا وحربا أهلية شلت خطط التنمية.

إذاً فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تنتج عن استصحاب الزيادة في الدخل الفردي للجوانب المذكورة أعلاه.
قبل مجيء النظم الشمولية السودانية كان الاقتصاد مجديا بحيث أنه كان ينتج ما يكفي غذاء أهله ويحقق فائضا يكفي لتمويل تنمية لدرجة معقولة. وكانت قيمة الصادرات تكفي لتمويل الواردات الضرورية وتحقق فائضا في ميزان المدفوعات، وكانت قيمة العملة الوطنية تساوي 3,3 دولار، وكانت السياسات المتبعة تتسم بالعقلانية وتلتزم بالاعتبارات العملية. صحيح أن الأنظمة الديمقراطية يمكن أن تلام لأنها أغفلت بعض الأمور مثل إعادة هيكلة الاقتصاد بعد خروج المستعمر، وغذت المظالم الفئوية والإقليمية. ولكن في المقابل ارتكبت السياسات الاقتصادية للأنظمة الشمولية خطايا، إذ فرضت تلك الأنظمة حلولا عسكرية للمشاكل القومية. وتعين عليها إنشاء عدد من الأجهزة الأمنية لمواجهة جبهة الحرب المدنية الداخلية مع مواطنيها. فتضاعفت النفقات العسكرية والأمنية أضعافا. وإذا قرنا هذا الهدر المالي مع تدني الإنتاج المريع في النظامين الشموليين (المايوي والإنقاذي) لبطل عجبنا من العجز المالي الداخلي والخارجي المتواصل والفوضى المالية التي قادت للنمو السرطاني للدين الحكومي والكتلة النقدية. لقد انعكست الفوضى المالية والنقدية على قيمة العملة الوطنية والتي كفى بها نحولا أن أصبحت تساوي أقل من أربعة أجزاء من مائة جزء من السنت والذي هو جزء من مائة جزء من الدولار.

ولقد أثقل النظام المايوي ظهر البلاد بالدين الخارجي الذي أصبح نصبا تذكاريا يشهد له بالحماقة والتبعية الأجنبية. ولقد تسبب التعامل العقائدي في تعبيريه اليساري واليميني مع الاقتصاد في أذى بالغ يتحمل النظامان الشموليان مسئوليته الكاملة .

المظالم التنموية في السودان

المأخذ الخطير للنظام الديمقراطي السوداني الحديث هو فشله في إحداث إصلاح في بنية الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية وفشله في مواجهة الحرمان الضارب بأطنابه في الكثير من أجزاء الوطن وقطاعاته. فالطبيعة غير المتوازنة للتنمية الاقتصادية في السودان الحديث قادت لنمو القطاع الاقتصادي الحديث على حساب القطاع التقليدي، ولإغناء المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية وهذا ما أثرى الطبقات العليا والوسطى في المناطق الحضرية وأفقر بقية القطر. ونتيجة لذلك ساد التوزيع الظالم للموارد الاقتصادية بين أقاليم البلاد وفئاتها الاجتماعية المختلفة، فحدثت الهجرة من الأقاليم للمناطق الحضرية وتضاعفت قوة التعبير عن المظالم واختفى السلم الاجتماعي.

هذا الفشل يزداد سوءا في النظم الأوتقراطية. في كتابي "الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة" فصلت الجرائر الاقتصادية للنظام المايوي، وأثبت أن ذلك النظام أطاح بالإنتاج في القطاع العام وخرّب المشروعات التنموية حتى توقفت التنمية تماما في النهاية، كما أنه بالفساد ركز الثروة في أيدي القلة وحرم بقية مناطق السودان، وتفاقم في ظله الدين الخارجي حتى بلغ ثلاثة أضعاف الدخل القومي، وتغربت الثروة الوطنية، وانهارت الخدمات الأساسية فيه، وغني عن القول إن السياسات التي اتبعها النظام المايوي فاقمت من حرمان المناطق المهمشة ومن تركيز الثروة في المناطق المحظية بل محاسيب النظام بالذات. وقد أثبت في ذلك الكتاب ما قامت به حكومة الديمقراطية بحيث ضُبط الصرف الحكومي فتحقق خفض لعجز الميزانية، وزادت معدات الإنتاج، واستؤنفت التنمية في نشاط كبير بلغ تمويله من المصادر العربية والغربية 3 بليون دولار، ووضعت خطة برنامج تنموي لاستثمار 15 بليون جنيه سوداني على مدى البرنامج وتحقيق متوسط نمو 5% في السنة. وكان متوقعا أن يعرض البرنامج على ممولي نادي باريس وممولي الأسرة العربية لتحديد حجم مساهمتهم في الاستثمار ووضعت الحكومة برنامجا تحت الانتظار إذا وجدت مصادر التمويل محددة أولويات مشروعات البنية الأساسية المطلوبة للسودان وأهمها مشروعات أساسية:

1-طريق الجيلي- شندي –عطبرة-هيا- شمالا.
2-طريق الأبيض –النهود-أم كدادة-الفاشر-غربا.
3-طريق الجبلين-الرنك-ملكال-جنوبا.
4-تعلية خزان الروصيرص.
5-تشييد خزان ستيت.
6-تشييد خزان الحماداب.

وفي مطلع عام 1989م عقدت الصناديق المالية العربية بقيادة وزراء المال في الدول الشقيقة بمبادرة من المملكة العربية السعودية اجتماعا استثنائيا في دولة الكويت لبحث وسائل دعم التنمية في السودان وحضر الإجتماع المرحوم د.عمر نور الدائم وزير المالية حينها حيث انبثقت عن الاجتماع لجنة للمتابعة واجتمعت اللجنة في الخرطوم في يونيو 1989م إلا أن وقوع الانقلاب أوقف هذا المسعى.

كانت تلك الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة الديمقراطية مدروسة بحيث تعيد التوازن للتنمية في السودان، وتقلل من حدة الفروقات الجهوية. والآن فإن نظام (الإنقاذ) يتفاخر بإنجاز مشروع سد مروي باعتباره أكبر الانجازات التنموية .. إن سد مروي هو ثالث ثلاثة سدود معدة للإنشاء منذ عهد الديمقراطية، وهو سد هام لزيادة الطاقة الكهرومائية في السودان. وكان ينبغي أن تتم تعلية خزان الروصيرص، ثم أن يقام سد ستيت ثم سد مروى كما بينا. لماذا قدم الثالث

على الأول؟ إذا استطلع رأي مهندسي الري السودانيين كافة، لأعلنت أغلبيتهم عدم صحة هذا القلب للأولويات. وربما قال قائلهم: إن لقلب الأولويات أسباباً سياسية جهوية لا فنية اقتصادية!.

المظالم التنموية في (الإنقاذ)

لقد انحدر نظام "الإنقاذ" بالإنتاج الزراعي والصناعي بشكل مريع ومثبت في كتابي "على طريق الهجرة الثانية" الصادر عام 1998م، حيث قارنت بين الأداء الاقتصادي لحكومة الديمقراطية الثالثة ولنظام الإنقاذ في سنواته الأربع الأولى وأثبت التفوق في الأداء الديمقراطي والسياسات الخرقاء التي اتبعها النظام ليهبط بالإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد فأضر بزراعة القطن وحطم صناعة النسيج وكذا في سائر الملفات الإنتاجية الحقيقية والتي يستفيد منها الريف السوداني.. كما أن سياسات التحرير والخصخصة التي اتخذت كان فيها بعض المنطق ولكنها نفذت بطريقة شائهة بحيث رفعت الدولة يدها عن كل الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وعن دعم التموين الذي كان سائدا من قبل بشكل لا ينفذ حتى في أكثر الدول رأسمالية وبدون مراعاة للفقر الذي يعيشه أكثر من 95% من السكان حسب التقديرات العالمية، كما أن الخصخصة جرت بحيث بيعت المؤسسات المخصخصة للمحاسيب بأثمان بخسة.. كل هذا فاقم من تركيز الثروة في أيدي قلة وإفقار البقية والمتضرر الأكبر كان المناطق الأقل نموا، وقد زاد من هذا الفساد الذي استشرى وجعل السودان في ذيل الدول العربية حسب تقديرات منظمة الشفافية العالمية من حيث الشفافية، وفي قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم. مثال على ذلك طريق الإنقاذ الغربي الذي استقطعت ميزانيته من تمويل المواطن في دارفور ولكنها ذهبت لتمويل جيوب المسئولين الفاسدين ولم ينفذ الطريق حتى اليوم.

وحتى بعد أن استطاع النظام أن يستخرج البترول الذي بدأ تصديره في أواخر أغسطس 1998م مما زاد من إجمالي الدخل القومي فإن زيادة الدخل لم تنعكس على رفاهية المواطن بل مولت خزائن المسئولين واستخدمت لشراء الموالين داخل الطيف السياسي السوداني مما قلل أهميتها في دعم التنمية وجسر الفجوات التنموية للمناطق المهمشة، وتركت حتى مناطق إنتاج البترول نفسها بدون تنمية فحرمت من عائد أراضيها، بل كثيرا ما تسببت في حرمان إنسان المنطقة وتهجيره القسري بل ومعاناته البئوية[16].

لقد أثبت العديد من الخبراء والكتاب الاقتصاديين، أمثال الأستاذ محمد إبراهيم عبده (كبج)، و"الكتاب الأسود" الذي أصدره المتظلمون من دارفور، وغير ذلك من الكتابات، أن حكومة "الإنقاذ" فاقمت من المظالم عبر الإجراءات التالية:

- التمدد في الصرف السيادي والأمني على حساب الخدمات والبني التحتية.
- الانحياز لصالح بعض الجهات والمناطق وحرمان أخرى (مثلث حمدي)[17].
- التركيز على النفط وإهمال الإنتاج الصناعي والزراعي.
- إعطاء الأولوية في الميزانيات الموضوعة للزراعة على تواضعها للقطاع الحديث والإهمال الشديد للقطاع التقليدي الرعوي والزراعي.
- تبني سياسات استثمارية وتجارية احتكارية لاستخدامها في سياسة تمكين الموالين للنظام وتوهين معارضيه.
- بالنسبة للجنوب فإن تحويل الحرب لجهادية وشراستها وعدم تورع النظام من قصف المدنيين واستهداف المرافق دمرت البنية التحتية في الجنوب تماما وتسببت في قتل ونزوح الملايين، حيث أن الجنوب كان عشية اتفاقية السلام كأنه خلاء تنموي.

---

[16] انظر تقرير منظمة هيومان رايتس واتش بعنوان **HRW** Report November 2003 -Sudan, Oil and Human Rights وهو موجود على الموقع /http://www.hrw.org/reports/2003/sudan1103

[17] إشارة لورقة أحد المتنفذين الحكوميين ووزير المالية السابق السيد عبد الرحيم حمدي التي قدمها لحزبه ينصح بالاهتمام بالمثلث الذي يحد بالنقاط دنقلا وسنار وكردفان .

(3) غياب العدالة في اقتسام السلطة

قامت الحكومة الديمقراطية السودانية على أيدي الأحزاب السودانية يقودها الخريجون، وكان الخريجون في الغالب من مناطق الشريط النيلي الشمالي. وقد تفجرت مشكلة المشاركة في السلطة السياسية وفي الخدمة المدنية أول ما تفجرت إبان الاستقلال أثناء عملية السودنة، حيث نال الجنوبيون نصيبا متدنيا استنادا على حجة "الكفاءة"، ولاحقا ازدادت التظلمات من الجهات المختلفة في الشرق (مؤتمر البجا) وفي دارفور (جبهة نهضة دارفور) وفي جبال النوبة (الحزب القومي السوداني).

ومثلما أثبتنا في كتابنا (الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة) بأن الأداء الديمقراطي عامة كان متطورا للأفضل في كل مرة من الديمقراطية الأولى وحتى الثالثة، وأن الأداء الأوتوقراطي كان متدهورا إلى الأسوأ في كل مرة من الأوتوقراطية الأولى للأوتوقراطية الثانية للأوتوقراطية المتوحشة الثالثة، فيمكننا أن نثبت في ملف اقتسام السلطة أن وضع الجنوبيين كان الأسوأ عشية الاستقلال ولكن مع مر الزمن كان الوعي بقضيتهم خاصة مع تفجر الحرب يزداد.. هذا الوعي وجد طريقه للبلورة واتخاذ الخطوات نحو الحل في الحكومات الديمقراطية أكثر من الأوتوقراطية، كما أن الديكتاتوريات كانت في كل مرة تستفيد من تحضيرات الديمقراطيين لتركز على القضايا محل النزاع مثل قسمة السلطة، وكانت تقدم تنازلات على الورق بدون أن تتيح أية مشاركة حقيقية في السلطة وهذا نابع من طبيعة النظام الديكتاتوري التي تتناقض مع تفويض السلطات والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار وفي الحكم.

قامت الديكتاتورية الأولى بدون أي لون سياسي أو جهوي معين وبالنسبة للجنوب لم يكن له تمثيل في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وخلال هذا العهد تفجرت الحرب الأولى في تمرد الأنيانيا-1، ولكن العسكريين لم يكونوا يقدرون أي سبب موضوعي للتذمر ويعتبرون الأمر برمته مؤامرة كنسية تحل بطرد المبشرين ونشر الإسلام في الجنوب.

والانقلاب الثاني كان صارخا في توجهه اليساري ومقصيا للطيف السياسي الآخر، وقد استند على تحضيرات الديمقراطية الثانية لحل مسألة الجنوب -ومنها قضية السلطة- وعقد اتفاقية أديس أبابا للسلام في 1972م ولكن طبيعته الشمولية لم تسمح بالمشاركة الحقيقية في الحكم فأطاح بوعوده وجعل مشاركة الجنوبيين في السلطة اسمية.

أما الانقلاب الأخير فقد شابه الثاني (بتوجهه الأحادي) وإقصائه الآخرين على أسس أيديولوجية وزاد عليه وجود أسس دينية وعنصرية للإقصاء ثم انقسامه عدة مرات على أسس جهوية وقبلية، فبعد المفاصلة عام 2000م خرج على الحزب الحاكم معظم عضويته من دارفور وزادت هيمنة الوسط عليه، لاحقا ظهرت استقطابات داخل قيادات النظام على أسس قبلية (شايقية/ جعليين).. وكان من الواضح أن نظام الإنقاذ هو أشرس نظام مر على السودان من ناحية إقصاء المناطق المهمشة من السلطة وجعل أبناء تلك المناطق الذين يرضون بالالتحاق بالحكم مجرد أذيال.. يشهد على هذا شاهدان الأول الكتاب الأسود الذي خرج الجزء الأول منه عام 2000م موثقا لهذه المظالم البالغة للمناطق المهمشة في قسمة السلطة، والثاني ورقة منظّر النظام الاقتصادي الدكتور عبد الرحيم حمدي التي قدمت أمام مؤتمر القطاع الاقتصادي لحزب المؤتمر الوطني في بداية الثلث الثاني من شهر سبتمبر 2005 والتي دعت للاهتمام بما سماه محور دنقلا - سنار – كردفان.. فتلك الورقة تستند على فرضية انفصال الجنوب وأيضا الشرق ودارفور، وضرورة صرف النظر عن التنمية في تلك المناطق التي ستغدق عليها الأموال الأجنبية والحرص على تمويل التنمية في المحور المثلثي المذكور.. هذا يعني أن الحكومة الحالية وبرغم ما وقعت عليه من اتفاقيات تنحو –على الأقل في ذهن بعض منظريها- لتأكيد الفوارق في قسمة الثروة والسلطة أكثر فأكثر.

لقد كانت مشاركة الجنوب في السلطة المركزية إبان الاستعمار ضعيفة جدا كما ونوعا، لاحقا ومع انفجار الحرب وبلورة المظالم الجنوبية بدأت المشاركة الكمية تزيد، ولكن كان التمثيل

الجنوبي في الغالب غير ذي أثر فعال في رسم سياسات الدولة. وحينما مورست نخاسة النواب في الديمقراطية الأولى كان كثير من النواب الجنوبيين هدفا لها. هذا الوجود الكمي المعتبر للوزراء الجنوبيين في الحكومات المركزية جعل بعض المهتمين بقسمة السلطة يعتبر أن وضع الجنوب هو أفضل من دارفور والشرق.. "الكتاب الأسود" مثلا أشار إلى أن قسمة الجنوب بالذات في السلطة منذ ما بعد الاستقلال كانت غالبا تتناسب مع حجم الجنوب سكانيا[18]، بخلاف جهات أخرى كدارفور والإقليم الشرقي حيث كانت قسمة هذين الإقليمين في السلطة لا تتناسب مع حجمهما –فيما عدا فترة الديمقراطية الثالثة التي رصد الكتاب الأسود فيها ارتفاع نسبة قسمة الدارفوريين لما يقارب المثال في السلطة المركزية- نفس الشيء يمكن أن يقال وإن بدرجة أقل فيما يخص قسمة الثروة، فقد صاحب اتفاقية أديس أبابا 1972م اهتماما كبيرا بالتنمية في الجنوب[19]، وظلت ولايات أخرى في ذيل قائمة التنمية سواء من ناحية التعليم أم بنيات الإنتاج التحتية. صحيح أن الحرب الأخيرة قد دمرت معظم ما تم بناؤه بحيث يقف الجنوب الآن في وضع تنموي مزرٍ للغاية.. ولكن الانتباه لضرورة التنمية في الجنوب سبق -وبسبب الحرب- غيره من الجهات التي توازيه في التهميش.

ولذلك، ومثلما أكدت بعض الدراسات الاجتماعية بأن الظلم أو اللا مساواة الثقافية تعتبر محورية في الكثير من المؤشرات الاجتماعية مثل الإحساس بالغبن وانعدام الثقة وعلو معدلات الفساد، فالحرب في السودان تؤكد أن اللامساواة الثقافية هي عامل أبلغ في تأجيج الغبن والنزاعات، ذلك لأن الهوة الثقافية التي توجد مع المركز سواء لغويا أو دينيا أو إثنيا والصور النمطية المتعلقة بها، توجد في حالة الجنوب أكثر من غيره من بقاع شمال السودان. هذه اللامساواة الثقافية ربما ساهمت ضمن عوامل أخرى في تضخيم إحساس الجنوبيين بالغبن الهيكلي وما يشمله مثل قسمة الثروة وقسمة السلطة. وهم متساوون في الغبن الهيكلي مع بقية جهات الوطن المهمشة.

(4) البعد الإقليمي في حرب الجنوب

لقد أبرمت اتفاقية السلام الأخيرة تحت رعاية دول الإيقاد خاصة كينيا، ودول شركاء الإيقاد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان تبني دول الإيقاد لمفاوضات السلام في السودان في البداية بطلب من حكومة السودان، ولكنه استمر بدافع ذاتي من تلك الدول لحل القضية على أسس مرضية لتطلعات النخبة في جنوب السودان، ثم توقف حتى حركه الرافع الأمريكي.. وفي النهاية فإن التوسط والتحكيم في اتفاقيات السلام كان بسند إقليمي مستحق للدور الإقليمي الكبير- خاصة أقاليم القرن الأفريقي والبحيرات العظمى- في حرب الجنوب.

لقد تحدثنا آنفا حول الوعي بالهوية السودانية والتعبير الأقوى عنه عربيا وإسلاميا، لدى بدء تكون القومية السودانية الحديثة، وكيف تأخر التعبير عن الانتماء الإفريقي، ما سبب مشاكل داخل الجماعات السودانية المختلفة. فقد انضم السودان منذ استقلاله للأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، وللعديد من منظماتها الإقليمية. ولم يشكل الانضمام لأغلب تلك المنظمات مشكلة. ولكن بعض المنظمات والاتجاهات أثارت خلافا: الجامعة العربية ومؤتمر الدول الإسلامية منظمتان فضفاضتان تضمان دولا أكثر درجة في التنوع الثقافي والعرقي والديني من السودان. السودانيون الشماليون غالبا ما يعتبرون أن عضوية هاتين المنظمتين أمرا مسلما به، أما الجنوبيون فغالبا ما يتساءلون حولهما مما يجعل قبولهم الاستمرار فيهما ليس مؤكدا. وجدت أيضا مشكلة الأفريقانية Africanity والزنجوية Negritude.. لقد برزت في مؤتمر "ثقافة السلام في السودان" المنعقد في برشلونة في منتصف التسعينات الإحصائيات الآتية عن السودان: 40%

---

18 صدر <u>الكتاب الأسود</u> – الجزء الأول في عام 2000 إثر المفاصلة بين شقي المؤتمر الوطني: المؤتمر الوطني من جهة والشعبي من جهة أخرى، والشائع أن المؤتمر الشعبي كان وراء إصداره، وقد صدر الجزء الثاني لاحقا. والجزءان الآن متاحان في موقع حركة العدل والمساواة JEM على الإنترنت.

19 Raphael Koba Badal <u>The Addis Ababa Agreement and National Unity</u> حيث يورد الإجراءات التي تمت في هذا الصدد، حيث تم فتح جامعة جوبا عام 1978، وتم إنشاء محطة بث إذاعي يمكنها أن تسمع في الخرطوم، وتم تطوير مدينة جوبا عاصمة الجنوب بالبنيات التحتية والمباني الجديدة- مثلا تم تطوير مطار جوبا ليصير مطارا دوليا..الخ ص 6 في : العجب أحمد الطريفي (تحرير وتقديم) <u>دراسات في الوحدة الوطنية في السودان</u>- مجلس دراسات الحكم الإقليمي- جامعة الخرطوم 1987

مستعربون- 35% زنوج- 25% عرب.. ومهما كانت الأرقام الحقيقية، لا يوجد خلاف على: أن المسلمين يمثلون غالبية السودانيين، وأن العربية إما هي اللغة الأم أو لغة التخاطب مع الجماعات الأخرى. ومهما تكن حقيقة الأمر، فالواجب هو: استيعاب حقيقة واقع التنوع، والتأكيد على منع التثاقف القسري، وعلى أن الهوية الثقافية لن تعطي أحدا أية أفضلية دستورية أو قانونية على الآخرين. أفريقيا غنية بتراث متنوع. هنالك الثقافات الأفريقية المولد. والتراث الغربي الوافد إلى أفريقيا بمحتواه المسيحي. والتراث الإسلامي العربي الوافد إلى القارة.

و في أفريقيا تنوع اثني حامي، وسامي، وزنجي (بانتو) ونيلي.

و في أفريقيا تنوع ديني مسيحي، وإسلامي، ويهودي، والديانات الأفريقية المولد.

هذا الطيف العريض قابل في ظل التسامح، وقبول الآخر، أن يتعايش وأن يكون قوة لأفريقيا مثلما صار التنوع قوة للولايات المتحدة.و أن يجعل الأفريقانية انتماءا عريضا. ويمكن أن ينكفئ تعريف الأفريقانية فيصبح نقمة، لأن النقاء الإثني معدوم، والسعي إليه يولد رد فعل مضاد ويزود التناقضات في القارة بمدد من التعصب والتنافر لا ينقطع.

لقد قيل إن أكثر الحضارات نقاء لا يزيد العنصر الأصيل فيها على 15%. النسبة الباقية تمثل عناصر وافدة إليها. الأفريقانية؛ العروبة والإسلام؛ والمسيحية والحضارة الغربية (الانجلوفونية والفرانكفونية) متداخلة متلاقحة في خليط عبر عنه بروفسور علي مزروعي بما أسماه "الإرث الثلاثي: Triple heritage"[20].. تشكل الإحصائيات دليلا آخر على هذا الخليط: 70% من العرب أفارقة. أكثر من 50% من الأفارقة جنوب الصحراء مسلمون. واللغة العربية تشكل أحد مكونات معظم اللغات الأفريقية المحلية مثل السواحيلية -الهوسا- الصومالية وغيرها. كما تربطها صلات قرابة بالأمهرية ولغة التقراي.هذه الحقائق تجعل التعايش والتلاقح أكثر إمكانية من الحلول الإستئصالية. خاصة أنه في أفريقيا حقق اللقاح ثراء ثقافيا وروحيا عريضا. فاللغة العربية استوطنت القارة الأفريقية وتلاقحت مع لغات أخرى في شرق القارة، وغربها فأثمرت لغات وطنية مهجنة، كالسواحيلية، والهوسوية، والصومالية، لغات صارت لغات تخاطب على نطاق واسع. واللغات الأوروبية كالفرنسية، والإنجليزية، استوطنت أفريقيا وأوجدت مجالات ثقافية حية متعدية للحدود الوطنية وصانعة لهوية ثقافية عريضة: الانجلوفونية، والفرانكوفونية. والمسيحية استوطنت أفريقيا بمذهبها الأرثوذكسي العتيق وبالمذاهب الغربية الوافدة. وكان اتصال الإسلام بأفريقيا أقدم من الهجرة النبوية للمدينة إذ كانت هجرة المسلمين الأولى للحبشة. ثم اتصل الإسلام بالقارة اتصالا قويا من شمالها، وشرقها، وغربها، ووسطها.. المسيحية والإسلام في أفريقيا احتفظا بهويتهما العقائدية والروحية. ولكن في الواقع الأفريقي تسربت إليهما عناصر من الديانات الأفريقية المولد.

الديانات الأفريقية المولد لا ترجع لكتاب وثقافاتها ليست كاتبة. لذلك كان لاهوتها (الثيولوجيا) ضعيفا. ولكن ضعف لاهوتها لم يمنع أن تكون قوية الاستقرار في الوجدان الأفريقي. الوجدان الأفريقي تشرب عقائد الأديان الأفريقية المولد ولون نظرة الإنسان الأفريقي حتى بعد انتقاله لدين آخر.

الوعي الإفريقي

الإحساس بوعي أفريقي نما في الأوساط السوداء في منطقة البحر الكاريبي، ثم في الولايات المتحدة، ثم في بريطانيا، وفرنسا. انه إحساس بهوية مخالفة في بيئة إثنية معادية. هذا الإحساس بانتماء أفريقي يتجاوز أقاليمها وأقطارها وفد إلى القارة من خارجها. وفي أفريقيا تبناه مفكرون ورجال دولة وصاغوه صياغات مختلفة. الصياغة الوافدة من خارج القارة محملة بأعباء التنافر الإثني واللوني. لذلك لم يكن غريبا أن تبنى المفكر السنغالي والسياسي ليوبولد سنغور الفرنسي الثقافة رؤية إثنية زنجوية للأفريقانية سماها الزنجوية NEGRITUDE. هذه الرؤية الإثنية

---

[20] Mazrui, Ali A., The Africans: A Triple Heritage, حلقات تلفزيونية أنتجت بالاشتراك بين BBC وخدمة الإذاعة العامة بواشنطن WETA والتعاون مع التلفزيون النيجيري، 1986، نشرت ايضا ككتاب: BBC Publications & Little, Brown & Company 1986.

اللونية من شأنها أن تفرق بين سودان وبيضان أفريقيا. بين شمال القارة وجنوبها. ومن شأنها أن تفرق بين سودان أفريقيا أنفسهم على طول الطيف اللوني والاثني لا سيما بين الإثنيات البانتوية والحامية في الساحل الشرقي من أفريقيا وشمالها.
التركيز على الهوية الإثنية سوف يصيب القارة في أكثر من موقع ويعمق التناقض بين التوتسي والهوتو الذي أشعل أواسط القارة بالدم والنار.
الرؤية الأخرى للأفريقانية ولدت في القارة ولم تفد إليها وتبناها القادة المؤسسون للفكر الافريقاني القاري PAN -AFRICAN أمثال كوامي نكروما، ويوليوس نيريري، وغيرهما. هؤلاء عرفوا الأفريقانية تعريفا قاريا جغرافيا سياسيا ضم القارة كلها وانطلق من تحالفات إقليمية – مجموعة الدار البيضاء – واتجه لتكوين منظمة الوحدة الأفريقية.
الحقيقة التي لا مراء فيها هي: أن الأفريقانية القارية هي أمل القارة، والأفريقانية الإثنية هي ضياع القارة.
الفهم الزنجوي للأفريقانية ما زالت تتبناه عناصر فكرية وسياسية أفريقية. هذا الفهم للأفريقانية من شأنه أن يقوض الوحدة الأفريقية الحالية. وأن يباعد بين دول وشعوب حوض النيل أكثر فأكثر، وهذا القرب أو التباعد ينعكس على استقرار المنطقة وطريقة التعامل مع النزاعات داخلها.
وما بين الأفريقانية والزنجوية فإن التعبير الذي سيسود السودان وأفريقيا على النطاق الأوسع سيترك صداه على موضوع الوحدة أو الانفصال، وعلى ضعف أو قوة العلاقات العربية-الأفريقية، وقد ساهم التعبير العنصري عن الإفريقية في تأجيج حرب الجنوب ودخل في صلب الخطاب الثقافي والمعنوي للحركات التي حملت السلاح بدرجات متفاوتة خاصة في عهد الإنقاذ وبردة الفعل للخطاب العنصري العروبي التي اتخذته الخرطوم بعد يونيو 1989م.
يمكن للسودان أن يكون مثالا يحتذى به من هذه الناحية، فإما أنه أعطى صوتا قويا للتعايش أو عضّد العقلية الاستئصالية.كذلك هناك تأثيرات خارجية عملت على تشجيع الانفصال في الخطاب الجنوبي وساهمت بصورة أو أخرى في الحرب: لقد نظّر مؤتمر برشلونة 1995م لمستقبل مشترك لدول حوض البحر الأبيض المتوسط، ضمّن في تعريفه للإقليم المتوسطي شمال السودان مقصيا جنوبه. من ناحية أخرى، عرض الرئيس موسفيني في مخاطبته لمؤتمر حركة التحرير الوطني اليوغندية NLM في 1998م رؤية لهوية بانتونيلية تمتد من جنوب السودان شمالا إلى جنوب إفريقيا جنوبا. قسم موسفيني الصفة الأفريقية إلى أربعة أقسام:

- الأفريقي الحقيقي بالدرجة الأولى هم السود سكان جنوب الصحراء.
- الأفريقي بالدرجة الثانية هم السود الذين هجروا لأمريكا والمنطقة الكاريبية.
- الأفريقي بالدرجة الثالثة هم سكان أفريقيا شمال الصحراء.
- والأفريقي بالدرجة الرابعة هم البيضان من أصل أوربي سكان أفريقيا.

هذه الرؤى تغذت بمفهوم "صدام الحضارات" ورفدت بدورها النزعات الانفصالية في السودان.وحدة السودان المنشودة لو تحققت فإنها يمكن أن تمثل حبلا رابطا بين المستقبل المتوسطي المشترك، والوجود الأفريقي جنوب الصحراء، والعكس أيضا صحيح.. إن ما يجري في السودان يؤثر على رقعة أبعد من حدوده بكثير.

أنظمة النزاع الإقليمية ودورها في حرب الجنوب

هذه الاتجاهات الإقليمية صبت في تغذية عوامل الصراع بطريق أو آخر، ولكن هنالك عوامل وأحداث غذت الصراع بصورة مباشرة، فدخول السودان كطرف في العديد من أنظمة النزاع الإقليمية صب مباشرة لصالح الحرب في الجنوب، من ذلك:

- نظام نزاع القرن الإفريقي.
- نظام نزاع منطقة البحيرات العظمى.
- نظام نزاع الشرق الأوسط.
- نظام نزاع الحزام السوداني.

إن مفهوم "نظم النزاع" طور النظر للنزاعات التي كان ينظر لها بشكل منفصل من التداخلات الإقليمية والدولية، إلى النظر للنزاعات باعتبارها كائنات عضوية لها دورة حياة شبيهة بالأميبيا، وقد وقع النظر لمشكلة الجنوب ما قبل 1983م في هذا القصور وذلك بالنظر لها كقضية داخلية بدون وقائع عابرة للحدود. إن مفهوم "نظام النزاع" يناصر فكرة أن أي نزاع له علاقات وثيقة إقليميا، وما يبدو كنزاعات منفصلة بدءا تكون في الحقيقة أجزاء من نموذج نزاع أوسع على مستوى الإقليم[21]. لهذا فإن الحلول لأي نظام نزاع والتي لا تأخذ في الاعتبار حقائق نظام النزاع (الإقليمية) لا تكون في الغالب ناجزة وتكون نتائجها أقل ثباتا واستمرارية، وهذا يعني أن حل النزاع الذي لا يشرك الأطراف الأخرى في نظام النزاع الأوسع لا تحقق النجاح المنشود[22].
لقد زاد من حدة وخطورة البعد الإقليمي في النزاع طول الحدود السودانية واتساعها مع عدم وجود حواجز طبيعية في الغالب، إضافة إلى اشتراك السودان مع جيرانه في القبائل الحدودية شمالا وشرقا وغربا وجنوبا. تسبب كل هذا وذاك في وجود مشاكل حدودية، وفي سهولة انتقال النزاعات من السودان إلى جيرانه وبالعكس. ومع اتخاذ نظام الخرطوم لسياسات توسعية "رسالية" بنشر الإسلام والعروبة في الجيران، صارت بعض الدول المجاورة مراكز لدعم المقاومة الجنوبية المسلحة.
سنناقش هنا إيجازا أهم الأبعاد الإقليمية في حرب الجنوب:

القرن الإفريقي:

يتكون القرن الإفريقي من إثيوبيا، إرتريا، الصومال، السودان، جيبوتي وبعض أجزاء من كينيا، ويشكل الأخدود الإفريقي العظيم أهم المظاهر الجيومورفولجية به حيث يقطعه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، ويحده من ناحية الشرق البحر الأحمر وخليج عدن، ومن ناحية الجنوب المحيط الهندي[23]. وقد عج القرن الإفريقي بالصراع وذلك يرجع لعدة أسباب منها تفجر وانتقال المشاكل الداخلية لدول في طور تكوين الأمة أو بسبب مشاكل الهوية، أو بسبب الحالة المتردية للبيئة والاقتصاد، أو نسبة لمشاكل الحدود التي تسببت مع عوامل أخرى في تفجير الحرب الإثيوبية الأرترية بين عامي 1998 و2000م، أو كنتيجة لسياسات داخلية توسعية كتلك التي اتخذها نظام "الإنقاذ" لنشر الإسلام في إفريقيا برعاية الحركات المعارضة لدولها في الإقليم، إضافة للتدخل الخارجي نسبة للموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي. وقد ظل نظام النزاع في القرن الإفريقي يؤثر على جميع الأطراف إذ يبدو وكما قال أحد الباحثين: أن بلاد القرن الأفريقي "ذات علاقة ببعضها الآخر عبر تشارك النزاعات أكثر من تشاركها في الحدود"![24].
بالنسبة لحرب الجنوب، فقد كانت بعض دول القرن الإفريقي خاصة أثيوبيا وكينيا طرفا مباشرا في هذه الحرب منذ تفجرها في حرب أنيانيا الأولى إبان الحكم العسكري الأول، فقد فر عدد كبير من اللاجئين الجنوبيين إلى دول الجوار وأداروا التمرد منها، كما حصلوا على المساعدات من تلك الدول، خاصة مع تصعيد حكم عبود للقضية في شكل مواجهة بين المبشرين وبين الإسلام وما قام به من إجراءات حرضت الكنائس والحكومات التي على رأسها مسيحيون في دول الجوار على الوقوف بجانب حاملي السلاح الجنوبيين. وقد ورثت حكومات الديمقراطية الثانية (1965-1969م) هذا الوضع وحاولت التحرك إقليميا فقد قام السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء في عام 1965م بعدة زيارات إلى شرق إفريقيا (أثيوبيا ويوغندا وكينيا) لشرح جهود

---

[21] Makumi Mwagiru The Greater Horn of Africa Conflict System: Conflict Patterns, Strategies and Management Practices, April 1997, paper prepared for USAID Project on Conflict and Conflict Management in the Greater Horn of Africa
على الموقع
http://www.cidcm.umd.edu/ICT/research/ICT_and_Conflict/DEC20%Post20%Conflict20%Evaluations/Horn20%conflict20%system20%Mwagiru.pdf

[22] نفسه

[23] د. عبد الحميد بلة الحركات السكانية في القرن الأفريقي ورقة قدمت لمؤتمر أركويت الثالث عشر: السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية- الخرطوم 2000. ص 1

[24] Makumi Mwagiru سابق

الحكومة في حل مشكلة الجنوب. وفي ذلك الوقت كانت لإثيوبيا أسباب أخرى لدعم التمرد في السودان وأولها مشاكل الحدود مع عدم اعتراف إثيوبيا بالاتفاقية المبرمة بين بريطانيا وممثل أثيوبيا في 1902م ودعوتها لإعادة النظر في تلك الحدود[25]. إضافة للنزاع حول (الفشقة) الناشئ أيضا من مشاكل الحدود، إضافة لمشاكل اللاجئين الأرتريين واتهام أثيوبيا السودان بإيواء الثوار الأرتريين ومساعدتهم، ومع التوصل لإتفاقيات لوقف العدائيات، إلا أن التقارير الرسمية دلت على أن الأنيانيا ظلت تستلم الأسلحة والمعونات الأخرى عبر الأقطار المجاورة[26].
دور إثيوبيا في الحرب هو الذي أدى إلى سعي الحكومة الديمقراطية الثانية لوقفه دبلوماسيا وإبرام اتفاقية بهذا الخصوص مع إثيوبيا في 28 يونيو 1965م، وفيه "ألا يقوم أي من الطرفين أو أي من رعاياه أو أية دولة أجنبية أو أي شخص أو تنظيم قائم في البلدين بأي نوع من الأنشطة الضارة أو التي تهدف للإضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر" فقد كانت إثيوبيا تعاني من مشكلة إرتريا حيث شهدت السنوات 1960-1965م بزوغ تنظيم جبهة التحرير الأرترية وظلت أثيوبيا تأخذ على السودان مساعدتها وإيواءها خاصة عقب ثورة أكتوبر 1964م، كما ظل السودان يعاني من مشكلة الجنوب وقد شهدت سنوات الحكم العسكري خاصة في الفترة 1959-1964 تدهورا متزايدا في الموقف الأمني في الجنوب، وكان السودان يأخذ على أثيوبيا المساعدات التي ظلت تقدمها للأنيانيا أو تلك التي كانت تصل لهم من جهات أجنبية عبر أثيوبيا[27].
وقد فاقم من مخاوف إثيوبيا برغم الاتفاقات والزيارات المتبادلة أن الإمبراطور هيلاسيلاسى لم يجد لدى زيارة السودان في فبراير 1967م ترحيبا من جانب الأخوان المسلمين والشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي والاشتراكيين العرب الذين قاموا بمظاهرة لدى وصوله[28].. الدور الأثيوبي أيضا خول لأثيوبيا التدخل بفاعلية للتوسط بمساعدة مجلس الكنائس العالمي واستضافة مباحثات السلام إبان العهد المايوي وإبرام اتفاقية أديس أبابا للسلام عام 1972م.
لاحقا، ومع تفجر حرب الحركة الشعبية لتحرير السودان كان لإثيوبيا دورٌ كبيرٌ في إيواء الحركة ودعمها، وكان ذلك من ناحية أحد ملامح الحرب الباردة حيث وقف السودان ومصر بجانب المعسكر الغربي، وكانت إثيوبيا واليمن وليبيا حلفاء للمعسكر الشرقي (حلف عدن). كما كان جزءا من صراعات الإقليم كما بينا.
النزاع في البحيرات العظمى:
تتكون منطقة البحيرات العظمى من ست دول هي بورندي، جمهورية الكنغو الديمقراطية، كينيا، رواندا، تنزانيا ويوغندا، وأحد ملامح الإقْليم الجيوسياسية أنه منطقة لاجئين من دول المنطقة نفسها وخارجها، فيما عدا كينيا وتنزانيا فهما لا يستقبلان لاجئين ولا يصدرانهم[29]. السودان كما هو ظاهر يجاور ثلاثا من دول الإقليم هي: كينيا- يوغندا- والكنغو. وقد اتسم الصراع في هذه المنطقة بانتشار ظاهرة الصراعات الإثنية. وقد دخل السودان طرفا في النزاعات التي تجري في الإقليم منذ وقت مبكر، وصار جزءا من نظام النزاعات فيه، كما شاركت دول الإقليم المجاورة للسودان في حرب الجنوب. لقد استضافت هذه الدول أعدادا كبيرة من اللاجئين السودانيين إثر تفجر الحرب الأولى وتدهور الحالة الأمنية بالجنوب حيث حدثت هجرة جماعية في عام 1960م من الاستوائية إلى يوغندا والكنغو وكان من بين المهاجرين شخصيات مرموقة بارزة من السياسيين وأعضاء البرلمان، وأنشأ المهاجرون عدة تنظيمات منها رابطة المسيحيين السودانيين والاتحاد السوداني الأفريقي الوطني لجنوب السودان، وقد غير حزب سكدنو اسمه إلى حزب سانو عام 1963م، وكانت رئاسته في ليوبولدفيل بالكنغو، وعدد من قياداته بكمبالا في يوغندا.

---

[25] انظر بشير- مرجع سابق ص 303- ود. عبد الله الجعلي الحدود السودانية الإثيوبية- الإرترية والبخاري عبد الله الجعلي حدود السودلن الشرقية مع إثيوبيا وارتريا الدوحة 2000م – ص 138
[26] بشير- سابق ص 304
[27] البخاري- سابق ص 139
[28] بشير- سابق ص 322
[29] د. الشفيع محمد مكي الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت الثالث عشر- الخرطوم 2000- ص 3

ومن المقدر أن عدد اللاجئين السودانيين ليوغندا في سبتمبر 1964م كانوا 12 ألف شخصٍ بل تجاوز الرقم في تقدير آخرين الخمسين ألفا من الجنوبيين[30].
وقد استخدمت الأنيانيا-1 بعض من كانوا في أسر الجيش وبعض المتمردين المهزومين في الكنغو الذين هاجروا للسودان في صيف 1965م لبدء غارات على الطرق والكباري والقرى والجيش والبوليس[31].
وقد سجل سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد لحل القضية سلميا ملاحظاته لدى زيارته لجوبا في 1965م لبحث جاهزية المدينة لاستقبال المؤتمر، قال "ولما مررت بجولة حول المدينة راعني مرور العربات الحربية عبر الطرق وعندما تساءلت عن أسباب ذلك أفهمت أن ذلك يتعلق بحمل الأسلحة لنقلها إلى الكنغو" وقال "وأدى الاتجاه الجديد للحكومة الانتقالية بشأن السياسة الخارجية وإعلانها المتكرر للدعم الإيجابي للحركات الثورية في إفريقيا، إلى نشوء العداوة بين السودان وكل من الكنغو وإثيوبيا".. "وفي بداية العام أرسلت الأسلحة من الجزائر ومصر عبر الخرطوم والجنوب للمتمردين في الكنغو"[32]. وظلت المنظمات الكنسية الكاثوليكية في الكنغو تمد يد العون والتأييد للمتمردين الجنوبيين (الأنيانيا-1)[33].
لقد وقف الدور اليوغندي في دعم الأنيانيا-1 بعد ثورة أكتوبر ووافقت يوغندا على التعاون لدرجة القيام بأعمال مشتركة بين قوات الجيش السوداني وقوات الجيش الأوغندي في مواجهة المتمردين، وأبعد اللاجئون الجنوبيون من الحدود بين البلدين، وأنذر القادة السياسيون الجنوبيون لعدم ممارسة أي نشاط عدائي ضد السودان، ولكن لاحقا توقف ذلك التعاون وفي 1968م شكت السلطات السودانية من عدم تعاون حكومة يوغندا، وقد غيرت يوغندا موقفها استجابة لنشاط الجماعات التبشيرية وبعض الضباط المتعاطفين مع متمردي الجنوب[34].
لاحقا ومع تفجر حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومع تسلم حكومة "الإنقاذ" الحكم بعد انقلابها على الديمقراطية، بدأت العلاقات مع بلدان إقليم البحيرات المتاخمة للسودان تأخذ أبعادا جديدة.
ففي 1993 بدأت الخرطوم بمساعدة جيش الرب للمقاومة الذي يعمل في الحدود السودانية اليوغندية شمال يوغندا ومن أرض قبيلة الأشولي تحت قيادة (النبيّة) أليس لاكوينا التي بدأ تمردها ضد الحكومة اليوغندية في 1987م ولجأت إلى كينيا بعد أن هزمت. وقد أعقبها في قيادة التمرد جوزيف كوني[35] الذي يدعي مقدرات روحية خارقة في حفظ المحاربين من الرصاص.. ساعدت الخرطوم كوني بشكل قفزت فيه عددية جيشه من مائتين إلى 3 آلاف جندي في حوالي 3 سنوات ونصف. وفي أوائل عام 1996أقامت الخرطوم علاقات مع منظمة عدائية أخرى ليوغندا يوري موسفيني وإن كانت أقل عنفا من جيش الرب، وهي جبهة تحرير ضفة غرب النيل Nile West Bank Liberation Front. التي تعمل من الحدود الزائيرية في منطقة كايا، وهي تحتوي على مسلمين من القبائل المحلية (النوبي- الكاكوا والأرينقا) وضباطها في الغالب كانوا في جيش عيدي أمين سابقا. والمنظمة الأخيرة التي ساندتها (الإنقاذ) ضد موسفيني كانت تجمع القوى الديمقراطية Alliance of Democratic Forces ADF والتي شكلت بمبادرة سودانية – زائيرية وتتكون من أربع مجموعات: مقاتلين مسلمين وهم أفراد من جماعة التبليغ- وعاطلين عن العمل من عدة قبائل (باقاندا، بانيورو وباتورو)، ومقاتلي الباكونجو وبعض الهوتو الراونديين.

[30] بشير- سابق ص177 - 178و 182
[31] نفسه ص 211
[32] نفسه ص 272
[33] نفسه ص 323
[34] نفسه ص 321
[35] **جوزيف كوني** (ولد 1962م) زعيم جيش الرب للمقاومة المتمرد في شمال يوغندا ويهدف لإقامة حكم ثيوقراطي مبني على الإنجيل.

وفي المقابل فقد احتضنت يوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان وقدمت لها المساعدات، خاصة لعلاقة الزمالة التي جمعت بين الرئيس يوري موسفيني والدكتور جون قرنق دي مابيور، هذا إضافة لتوجهات موسفيني المذكورة في دعم الوحدة البانتونيلية، ولاشتراكهما في التوجهات العلمانية.

في 8 ديسمبر 1999 وبوساطة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وعبر منظمة (مركز كارتر) تم إبرام اتفاقية نيروبي بين كل من السودان ويوغندا بوقف العدائيات، وشجب استخدام العنف ضد المدنيين، وبالرغم من اتفاق عام 1999م، فقد تبادل البلدان الاتهامات بخرق ذلك الاتفاق، وفي عام 2002م وقع الطرفان اتفاقية وقد نجم عن ذلك تنظيم عملية أيرون فيست Iron Fist التي سمحت للجيش اليوغندي عبور الحدود السودانية لتعقب جيش الرب[36].ولكن وبالرغم من ذلك فلا زالت بعض أصابع الاتهام تتوجه للخرطوم أو بعض المتنفذين في حكومتها بمساعدة جيش الرب وعدم الجدية في محاربته كوسيلة لإقلاق الوضع في الجنوب[37].

كما أن الخرطوم اشتركت تحت رعاية فرنسية في حروب البحيرات العظمى التي انفجرت في التسعينيات من القرن العشرين. الحرب الأهلية في رواندا وبوروندي، حرب إثنية بين التوتسي والهوتو. هذه الحرب امتدت نحو الكنغو ودخلت يوغندا طرفا هاما فيها. ثم دخلت الكنغو وأربع دول أخرى في الحرب فأصبحت حربا قارية تخوضها 6 دول. لقد اختلفت مواقف أمريكا وفرنسا من الحرب الأهلية في الكنغو اختلافا أدي إلى أن تصبح حرب البحيرات الكبرى القارية ذات أبعاد دولية.

وفي عام 1999 وقعت الأطراف المقتتلة اتفاق سلام في مدينة لوساكا. اتفاقية لوساكا لم تحقق السلام والنتيجة أن توترا داخل هذه الدول، وفي الإقليم، وعلى نطاق شرق ووسط أفريقيا ما زال مستمرا تغذيه تناقضات بين الشركات المتعدية للحدود الدولية وتسندها دولها.

حكومة الخرطوم كونت تحالفا مع تنزانيا والهوتو الروانديين، مما جعل مشكلة الجنوب جزءا لا يتجزأ من نظام النزاع في الإقليم، والمنافسة الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

نظام نزاع الشرق الأوسط

تظهر آثار نظام نزاع الشرق الأوسط مباشرة فيما روي من تدخلات إسرائيلية لدعم حملة السلاح في الجنوب، وبشكل غير مباشر في قضية مياه النيل والنزاع حولها في الإقليم. وغني عن القول إن شمال السودان ظل يؤكد انتماءاته العربية، ووقوفه بصلابة إلى جانب الحق الفلسطيني. وكان لذلك بالضرورة أثرٌ على سياسة إسرائيل الخارجية في المنطقة التي سعت إلى:

- مساندة الحركات المعارضة للحكومة المركزية خاصة من منطلقات معادية للعروبة والإسلام.
- السعي لتوثيق العلاقات بدول الجوار الأفريقي للسودان والتأثير عليها لنفس الغرض ألا وهو معارضة الاتجاهات العربية والإسلامية في الخرطوم.
- العمل على زعزعة الموقف المصري فيما يخص مياه النيل، وتوثيق العلاقات مع دول حوض النيل للتفاهم حول حصصها في النيل وإمكانية استفادة إسرائيل منه.

لقد سببت هذه التدخلات الإسرائيلية ذعرا شديدا في الأوساط المصرية خاصة والإسلامية والعربية عامة، وذهبت بعض الجهات إلى اتهام حاملي السلاح في الجنوب وباستمرار وتصويرهم كعملاء محض لإسرائيل. وقد قلت مرارا وتكرارا إن التعامل مع هذا الملف بهذا الشكل ضار للقضية السودانية لأنه يعزز الاستقطاب بين السودانيين بدلا عن تعزيز الوحدة، وضار أيضا للمصالح العربية، فابتعاد الدول العربية عن الملف الجنوبي من شأنه أن يعزز مخاوف الجنوبيين ويشكل ثغرة لدخول أعداء الأمة لخدمة مصالحهم، فملفات التعاون بين حملة السلاح في الجنوب وبين إسرائيل لا تخرج عن كونها محاولات اصطياد في المياه العكرة بالنسبة للجانب الإسرائيلي، ولو وفق السودانيون في معالجة قضايا الهوية والقسمة العادلة في الثروة والسلطة فإنهم سيقفلون الأبواب أمام كل تدخل خارجي، فليس هنالك من مصلحة مشتركة تجمع

---

[36] Sudan: A Future Without War? – IRIN news

[37] Shock Therapy for Northern Uganda's Peace Process , International Crisis Group, 11 April 2005

بين إسرائيل وبين جنوب السودان على أي أساس موضوعي مثلما هو الحال بالنسبة لدول الجوار الإفريقي.
لقد تابعت بالذات قضية مياه النيل، وكتبت في ذلك كتابا نشرته دار الأهرام، وقد حرصت على مخاطبة الرأي العام المصري والسوداني بضرورة التناول الموضوعي للمسألة وبعيدا عن العواطف وعن التهم المتبادلة. وفيما يتعلق بالمسألة الإسرائيلية، أكدت أن توجه إسرائيل نحو أفريقيا السمراء كان من أهم مقومات الدبلوماسية الإسرائيلية وقد أعلنت إسرائيل أنها تعتبر منع الملاحة عبر شرم الشيخ سببا لشن الحرب بالنسبة لحرب 5 يونيو 1967. واهتمت إسرائيل بعلاقاتها بأفريقيا جنوب الصحراء لأن علاقاتها بالدول الأفريقية ساعدتها على فك الحصار العربي الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي وأكسبتها صداقات في وجه صراعها مع الأمة العربية.
إن علاقة إسرائيل بأفريقيا جنوب الصحراء تقوم على التفرقة بين شطري أفريقيا وتستغل كل التناقضات القائمة بين الشطرين مثل الاتفاق الذي جرى بين إسرائيل وأثيوبيا في الثمانينيات لنقل اليهود الفلاشا إلى إسرائيل.
إذا استمر الصراع العربي الإسرائيلي فإن الحرب الباردة المتمخضة عنه سوف تلقي بظلال ثقيلة على أفريقيا. لقد ذكرنا أن لإسرائيل خيارين بين الاستمرار في سياسة العدوان الحالية، وبين قبول السلام العادل وعددنا شروطه للجانبين في مكان آخر[38]، فإن اختارت إسرائيل الخيار الأول ستستمر الحرب الباردة التي تلقي بظلالها على العلاقة بين العرب وأفريقيا، ولكن إذا اختارت إسرائيل الخيار الثاني فإن العلاقات العربية الإسرائيلية سوف تشهد تعاونا في كافة المجالات. تعاونا يمتد نحو أفريقيا ويساهم في علاج مشاكل نقص المياه وتوفير الكهرباء. كلاهما ممكن وشرطهما التعاون لأن ما يمكن أن تستفيده إسرائيل ينبغي أن يمر بأراض عربية.
وأؤكد في النهاية أنه ليس من المستغرب كما ذكرنا أن تسعى إسرائيل للاستفادة من التناقضات الموجودة في إقليم حوض النيل، والطلب المتزايد على المياه من بلدان المنبع مما يشكل محورا للصراع مع بلدي المجرى وبلدة المصب (مصر)، وتحويلها لصالحها.. ولكن الغريب ألا نعي هذا وألا نعمل على إزالته عبر الحوار الموضوعي والعادل. وقد اقترحت في كتابي المذكور إبرام معاهدة شاملة لمياه النيل تطويرا لمبادرة حوض النيل ومنجزاتها الحالية.
إن هذا البعد الهام في حرب الجنوب: مسألة مياه النيل. كان ولا زال هاجسا لمصر. فقد كانت أول ما قامت به الحركة الشعبية هو وقف العمل في قناة جونقلي، وكذلك كانت القناة هي موضوع التخصص الذي اختاره زعيم الحركة ومنظرها الأول الدكتور جون قرنق.. (جنقلي (1) هو مشروع شق قناة طولها 360 كيلو متر تحصر مجرى المياه فيها وتجمعه من المستنقعات والبحيرات الضحلة مما يوفر 8 ,4 مليار متر مكعب. وهناك قناة أخرى هي مشروع جنقلي (2)، مشروع قناة جنقلي (2) يقتضي تخزينا للمياه أعلى النهر لدى بحيرة ألبرت. وهنالك قناة أخرى لتجميع المياه المفرقة في مستنقعات بحر الغزال. هذه المشروعات إذا اكتملت يقدر أنها تعطي دفقا لمياه النيل الأبيض إضافيا يساوي 20 مليار متر مكعب. وفي الورقة الرسمية الأثيوبية للمؤتمر السابع للنيل عام 2002 قال الخبير إن ضبط مجرى نهر بارو والسوباط يمكن من حصاد 10 مليار متر مكعب. وأفاد المتحدث في نفس الورقة أن بناء سدود لتخزين المياه في مرتفعات أثيوبيا حيث البخر قليل يمكن من حصاد 4 – 6 مليار متر مكعب.[39]) وقد درس فريق أبحاث جنقلي هذا المشروع دراسة وافية واقترحوا عدة وسائل لعلاج النتائج المترتبة على إقامة المشروع واقترحوا كيفية الحفاظ على حياة القبائل النيلية التي سوف تتأثر من حيث صيد الأسماك والمراعي

[38] انظر مقالنا حول المسألة الإسرائيلية في الصادق المهدي رؤى حول الديمقراطية والعروبة والإسلام 1998م.
[39] الورقة الرسمية الأثيوبية المؤتمر السابع النيل عام 2002 القاهرة مارس 1999.

والزراعة. لكن بعض الجنوبيين السودانيين أثاروا اعتراضات على مشروع جنقلي بعضها عاطفي وبعضها موضوعي. قال جورج تومبي لاكو معترضا على القناة إن الإجراءات المذكورة وعود لن تتحقق وإذا تحققت فلا ضمان أن تحقق مقاصدها[40]. ونظر لها بعض الجنوبيين على أنها تقويض لما اعتبر حضارة السدود[41]... بينما تظل القناة أحد المشاريع المتفق عليها في الشمال وفي مصر، لزيادة دفق النيل الأبيض وتوفير حصة أكبر من المياه ولتنمية المنطقة نفسها بشكل أفضل حيث تتسبب السدود ليس فقط في تبخر المياه بل في إعاقة الملاحة وحركة المواصلات في الإقليم، وفي انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والحشرات الضارة بالإنسان والحيوان على السواء.
كذلك ظلت كل من مصر وليبيا تتوجسان مما يشاع من العلاقات الإسرائيلية بحملة السلاح، ومهما كانت الحقائق فإن مخاطبة المصالح والمخاوف الموجودة أمر لا بد منه، وهو ما حدا بنا لتكرار ضرورة إشراك جيران السودان الشماليين في عملية التوسط والتحكيم التي جرت إبان مفاوضات اتفاقية السلام.. الشيء الذي لم يتم، وقد تسبب في مضاعفات كثيرة وسيتسبب في المزيد لأنه وكما قلنا لكي تحقق اتفاقية السلام جدواها فلا بد من إشراك جميع الأطراف ذات الصلة.
مثال لذلك ما حدث إبان مذبحة اللاجئين بمصر فجر الجمعة 30 ديسمبر 2005م. فقد كتب الباحث الجنوبي جون قاي نوت يوه صاحب كتاب "جنوب السودان آفاق وتحديات" مقالا بالإنجليزية بعنوان "مذبحة القاهرة: ماذا حل بالعلاقات الجنوبية المصرية؟".. يرى الكاتب أن المذبحة تلقي بأسئلة كثيرة حول ماضي وحاضر ومستقبل العلاقات بين مصر والشق الجنوبي السوداني: ما إذا كان انفصال الجنوب يؤثر حقا على المصالح المصرية؟ .. أسئلة حول جدوى قناة جونقلي والآثار التي تلقيها على منطقة السدود وهل من الأفضل إقامتها بالأصل؟ وما هو رأي مصر حول فكرة السودان الجديد القائمة على إرث السودان المسيحي الذي ضم أجزاء من مصر؟ وهل مصر مستعدة لمناقشة مسألة الهوية في السودان بين العروبة والأفريقية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ إلى آخر الأسئلة التي تعيد أركان الاستقطاب الأفريقي العربي الإسلامي في السودان.. ناظرا لتلك المذبحة باعتبارها حدثا مرتبطا بكل تلك التشابكات.. والسؤال هو: إذا كانت مصر لها علاقة بما يجري في الجنوب سواء عن طريق مصالحها الحيوية أو توجهاتها الفكروية، فما هو التفسير وراء غيابها عن حلقة الوساطة الفاعلة في اتفاقيات السلام؟!. خاصة إذا نظرنا للسودان بكامل توجهاته القومية وخليطه الإثني، ولاحظنا أن الوسطاء كانوا يمثلون الجانب الأفريقي فحسب من كل ذلك الخليط.

نظام نزاع الحزام السوداني

يضم هذا الحزام البلاد التي تقع جنوب الصحراء الكبرى وشمال خط الاستواء، ما بين البحر الأحمر شرقا والمحيط الأطلنطي غربا، وتشمل دولا عديدة منها أثيوبيا والسودان وتشاد ونيجريا والسنغال ومالي وبنين. هذا الحزام فيه ملامح مشتركة بين دوله منها الصراع على أسس إثنية أو دينية، ففي السنغال يوجد صراع إسلامي مسيحي، وفي موريتانيا الصراع بين السودان والبيضان، وفي مالي بين الطوارق والعرب والبربر من الشمال والقبائل الإفريقية في الجنوب (البمبارا) وفي نيجريا يوجد صراع بين الشمال الإسلامي والجنوب المسيحي (الفولاني ضد الإيبو)، وفي تشاد يوجد صراع بين العناصر الإسلامية العربية في الشمال والزنجية المسيحية في الجنوب. وقد تداخل السودان عضويا مع النزاع في المنطقة خاصة مع تشاد، حيث تتشابك

---

[40] المصدر السابق ص 91

[41] انظر جون قاي نوت يوه جنوب السودان آفاق وتحديات وأيضا لنفس الكاتب Cairo Massacre: What has become of Egyptian-South Sudan relations? في الموقع
http://www.sudantribune.com/article.php3?id_article=13388

النزاعات بين الدولتين، وتؤثر كل منهما على الأخرى مما جعل للنزاع في الحزام السوداني علاقة بالحرب في الجنوب سنذكر تبدياتها في الفصل الثالث عشر.

الدور الإقليمي في التوسط

التوسط في حل النزاع في الجنوب ليس رافدا للنزاع ولكنه أحد أبعاد التدخل الإقليمي فيه، فهذا التوسط كان غالبا مدفوعا بدوافع مصلحية أو أيديولوجية، وكان يتخذ من المواقف ما يظاهر طرفا من أطراف النزاع دون الآخر، وسنتطرق إيجازا لأهم الأدوار الإقليمية في التوسط في حل نزاع الجنوب:

1) الإيقاد

في كل أنحاء العالم نشأت منظمات إقليمية للتعاون الأمني والتنموي بين بلدان تربطها علاقات جيوسياسية. على هذا النمط قامت تكوينات إقليمية في كل أنحاء العالم. وفي أفريقيا قام الاتحاد الأفريقي، ومنظمات إقليمية مثل "ECOMOG" أكوموج في غرب القارة، و"SADC" سادك في جنوب القارة، وإيقاد "IGAD" في القرن الأفريقي. هذه التكوينات اهتمت بالتعاون التنموي والأمني بين أعضائها، وحاولت تحقيق الاستقرار فيها. لذلك لعبت الإيقاد دورا هاما في تحقيق السلام في القرن الأفريقي.

منذ عام 1994م عملت الإيقاد على التوسط من أجل السلام في السودان بطلب من الخرطوم. ولكن عملها منذ البداية استعان برافع دولي في شكل أصدقاء ثم شركاء الإيقاد وهم يمثلون 16 دولة "الولايات المتحدة، وكندا، ودول الاتحاد الأوربي، واليابان". مبادرة الإيقاد ولدت مشلولة لأن النظام السوداني رفض التوقيع على إعلان المبادئ الستة المقترحة أساسا للحل.

ولكن في عام 1997م دبت فيها الروح لأن النظام وافق على التوقيع. ثم أحياها عاملان:

الأول: تنافسها مع المبادرة المشتركة المصرية الليبية المنطلقة في عام 1999م، حيث خطت مبادرة الإيقاد بمبادرة من شركاء الإيقاد لتفعيل نفسها.

الثاني: تحول موقف الولايات المتحدة على ضوء تقرير المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية عام2001م وقبول الإدارة الأمريكية الجديدة لجوهر توصياته وتوجه أمريكا لقيادة التوسط في سبيل سلام السودان.

وفي ديسمبر 2001م اقترح المندوب الأمريكي الشيخ السابق جون دانفورث أربع اتفاقيات لأطراف النزاع في السودان لبناء الثقة فقبلت وأدت إلى تحقيق وضع سلامي جديد في جبال النوبة برعاية دولية، وإلى تكوين لجنة مراقبة لحماية المدنيين، وإلى تنظيم وصول الإغاثات في مناطق الاقتتال، وإلى آلية للتحري بشأن الرق. النتيجة أنه منذ عام 2002م نشطت وساطة الإيقاد برافع دولي هام.

مبادرة الإيقاد والتدويل

بطلب من حكومة السودان وفي 1994م أقدمت دول الإيقاد على الوساطة لإنهاء الحرب الأهلية في السودان وسنفصّل مراحل هذه الوساطة في الفصول اللاحقة.

على يد النظام السوداني الحالي تم تدويل القضية السودانية بصورة غير مسبوقة. هذا التدويل لم ينشأ من فراغ بل أوجدته سياسات النظام عن قصد أو غفلة حتى بلغ حجمه الحالي:

أولاً: إعلان النظام للجهاد وما صحب ذلك من حماسات قولية أكثر مما هي فعلية أدى إلى إثارة ردة فعل قوية في الاتجاه الآخر:

- تجاوزت الكنائس السودانية خلافاتها وهرعت لتتحد ضد ما اعتبروه اضطهاداً للمسيحيين.
- تكونت جمعية كنسية موحدة تجمع الكنائس في الإقليم وفي العالم لنصرة المسيحيين في السودان.
- اتحدت الكنائس والجمعيات التطوعية في أوربا حول مركز موحد لمساعدة المضطهدين في السودان.
- تعددت اللوبيات الكنسية والإنسانية في الولايات المتحدة.

ثانيا: المآسي الإنسانية التي صنعتها الحرب الأهلية، والأعداد الكبيرة من الفارين شمالا من مناطق العمليات الحربية والحياة المأسوية التي تعرضوا لها أوجبت عمل كل المنظمات الإغاثية العالمية لإغاثتهم وزادت تكاليف الإغاثة بصورة غير مسبوقة من مصادر الجمعيات الذاتية ومن الدول. هذا كله شد أنظار أعضاء هذه الجمعيات والبرلمانات وقنوات الرأي العام في البلدان المعنية لتتابع وتهتم بالشأن السوداني.
ثالثا: في مرحلة ما في أوائل التسعينيات جعل النظام من الخرطوم مركز نشاط أممي إسلامي (المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي) وتحلق حول هذا المؤتمر أنشطة جماعات الغلو الإسلامي في كل مكان وانطلقت من الخرطوم عمليات عنف أشهرها محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في يونيو 1995م.
هذه الأنشطة جرت للسودان اهتماما دولياً كبيراً وصل مجلس الأمن. إن ارتباط اسم السودان بقضايا العنف العشوائي ـ الإرهاب ـ جعله رقماً دولياً هاماً.
رابعا: أقبل النظام السوداني علي عزل كل القوى السياسية التي لا تقبل أيديولوجيته الحزبية وسلط عليها سياسات قهرية غير مسبوقة في قسوتها وإهدارها لحقوق الإنسان. لذلك صار السودان رقماً هاماً في سجلات حقوق الإنسان الدولية فيستعرض سنوياً في جنيف أداء النظام السوداني في هذا المجال ويصدر ضده قرار إدانة سنويا. إن الاهتمام بملف حقوق الإنسان في السودان جذب للسودان اهتمام منظمات حقوق الإنسان التطوعية العالمية مثل آمنستي انترناشونال[42]، وهيومان رايتس واتش[43]، وافريكا واتش[44] وغيرها.
لهذه الأسباب مجتمعة صار الشأن السوداني أجندة دولية فاهتمت دول كثيرة بتطوراته.
هنالك عدد من الأسباب القوية التي أحاطت بمبادرة الإيقاد وجعلتها تحبو في طريق مسدود هي[45]:

- هيكل المبادرة ضيق لأنه أقتصر على التوسط بين طرفين فقط هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية. وأجندة المبادرة محدودة ومبسطة بصورة مخلة: إما وحدة السودان في ظل سودان علماني ديمقراطي أو تقرير المصير للجنوب.
- غياب جيران السودان في الشمال الأفريقي.
- تعرض دول الإيقاد نفسها منذ عام 1998م لاختلافات فيما بينها شلت حركتها المشتركة.

ولكن أهم عامل أعاق المبادرة هو أن الولايات المتحدة في عهد الرئيس كلنتون كانت تهدف لاحتواء النظام السوداني وعزله والإطاحة به لا تشجيع التفاوض معه لإيجاد حل سياسي للنزاع.

2) المبادرة المشتركة

تصحيحا لهذه العيوب انطلقت في أغسطس 1999م مبادرة ليبية إذ دعت القيادة الليبية كافة أطراف المعارضة السودانية إلى طرابلس وقدمت مقترحات قبلها المجتمعون بعد تعديلها وقبلها النظام السوداني وتبنتها مصر فأصبحت تسمى المبادرة المشتركة المصرية الليبية[46].
المبادرة المشتركة عالجت عيوب مبادرة الإيقاد وحققت تقدماً بقبول كافة أطراف النزاع السودانية لها لا سيما قبولهم لمذكرة النقاط التسع كمبادئ للحل السياسي في يونيو 2001م. لكن المبادرة المشتركة أثقلتها عيوب أخرى شلت حركتها هي:
أ. كافة الفصائل الجنوبية اتهمت المبادرة بأنها أسقطت حق تقرير المصير وقد أصبح تقرير المصير مطلبا جنوبيا عاماً بل صار في نظر بعضهم الطريق لتقنين انفصال حدث في الواقع

---

[42] Amnesty International منظمة العفو الدولية
[43] Human Rights Watch منظمة الرقابة لحقوق الإنسان
[44] Africa Watch الرقابة الإفريقية
[45] انظر في ذلك العديد من الرسائل والأوراق التي كتبها حزب الأمة حول عيوب الإيقاد وضرورة تفعيلها وتوسيعها في: لجنة جمع أدب الحزب الحل السياسي الشامل مرجع سابق- انظر مثلا الوثيقة رقم21- ورقم 36-ورقم 47- ورقم 53.
[46] كان ذلك إبان اجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بطرابلس في الفترة ما بين 28 يوليو-1 أغسطس 1999م- خرج عن الاجتماع "إعلان طرابلس" (الوثيقة رقم 46-ب)- الحل السياسي مرجع سابق

بقيام سلطة جنوبية داخل الأراضي التي استولى عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان. وصارفي نظر الآخرين غير الانفصاليين وسيلة لتحقيق هدفين:

الأول: موقف مساومة مقابل اتجاهات الشمال الإسلامية.

الثاني: أداة ضغط لتحقيق أكبر قدر من المكاسب للجنوبيين في أية اتفاقية سلام.

ب. غاب جيران السودان في القرن الأفريقي كما غاب العنصر الدولي وبدت كأنها جهد عربي مقابل الجهد الأفريقي الغربي. وهذا التصنيف عزز من سلبية الفصائل الجنوبية منها لأنها تعتبر هؤلاء أكثر تقديراً لمصالحهم.

ج. المبادرة المشتركة لم تتخذ لنفسها آلية تحرك خاصة تركز عملها كتعيين مفوض وسكرتارية وتكوين صندوق مالي خاص بل حصرت تحركاتها في موظفي الخارجية المصرية والليبية الذين يعملون بأساليب روتينية لإنجاز مهام محتاجة لآلية خاصة.

هذه العيوب قعدت بالمبادرة المشتركة وحجمت دورها.

3) تحرك مبادرة الإيقاد من جديد

هنالك سببان حركا مبادرة الإيقاد من جديد منذ النصف الثاني من عام 2001 هما :

الأول: المنافسة التي أطلقتها المبادرة المشتركة فتحفزت دول الإيقاد خاصة كينيا ومنبر شركاء الإيقاد لتحرك أكثر فاعلية.

الثاني: تحول سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي الجديد بوش[47] من احتواء وعزل النظام السوداني ودعم معارضيه كما كان الحال في عهد سلفه الرئيس كلنتون إلى سياسة تواصل ودعم مشروع التفاوض لإيجاد حل سلمي للنزاع. هذا التحول في الموقف الأمريكي غير طبيعة التوسط من وسطاء لا يزيد نفوذهم على النية الطيبة والنصيحة الطيبة إلى وسيط يمكن أن يعد ويتوعد فيؤثر في الحالين على مواقف أطراف النزاع. الدور الأمريكي منذ تعيين مندوب خاص بالشأن السوداني للرئيس الأمريكي- السناتور السابق جون دانفورث[48] في ديسمبر 2001م حقق تقدماً ملموساً بالتوسط لإبرام أربع اتفاقيات خاصة بجبال النوبة- حماية الأهداف المدنية- التحري عن الرق- تحديد ممرات آمنة للإغاثات.

هذا التحرك الأمريكي المستعين بأطراف أخرى من دول منبر الإيقاد " الدولي"، حول موقف الوسطاء من التوسط العادي لتوسط إيجابي فيه التحاور مع طرفي الاقتتال، واقتراح حلول وسط، وفيه مراقبة نشطة للتفاوض وآليات لمراقبتها بل حتى آليات تحكيم كما حدث في اتفاقية جبال النوبة. هذا التفعيل الدولي بأساليبه الجديدة غير من طبيعة التوسط وركب فيه عناصر ترغيب وترهيب مؤثرة.

النشاط الغربي والسكون العربي

ومع أن الدور الأمريكي حاول إشراك مصر في تحركاته فإن مصر فضلت النأي بنفسها ربما بفكرة الضغط بالغياب لتجنب المشاركة في ظل مبادرة الإيقاد المنطوية على فكرة تقرير المصير التي ترفضها.

لقد نشطت الإيقاد الدولية بجهد أمريكي ووقف الدور العربي كما تمثله الدولتان ومبادرتهما المشتركة موقفاً ساكنا. هكذا تقدمت المبادرة الأفريقية الغربية وتخلفت المبادرة العربية في مشهد من مشاهد الصراع بين الحضارات.

المشهد الأكثر وضوحاً لهذا التفوق الحضاري يتعلق بقلة تحرك الأوساط العربية والإسلامية في الشأن السوداني مقابل كثافة التحرك الغربي وإلى حد ما الأفريقي.

---

[47] **جورج واكر (دبيلو) بوش** George W. Bush (الابن) (ولد **6 يوليو 1946**)، **رئيس الولايات المتحدة الأمريكية** الثالث والأربعون (**2001 -2009**).

[48] دانفورث، جون كالقيت، سناتور من ميسوري ولد في 5 سبتمبر 1935، انتخب في مجلس الشيوخ للولايات المتحدة في 1976 عن الحزب الجمهوري، انتهت مدة خدمته في 1995 ورجع لمهنته في القانون ونشاطه بالكنيسة الأسقفية Episcopal– وفي سبتمبر 2001م تمت تسميته مبعوثا خاصا للرئيس الأمريكي للسودان.

المراكز الفكرية، والإستراتيجية، والمنابر المتخصصة والدولية التي تحركت في السنوات الأخيرة لدراسة المسألة السودانية وبث المعلومات عنها ونشر التحليلات واقتراح الحلول تعد بالعشرات أهمها واحد وعشرون مركزاً أذكر منها: جماعة الأزمات الدولية[49]، مركز كارتر[50]، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية[51]، معهد البعث الأفريقي[52]، مؤسسة العلاقات الدولية[53]، المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان[54].. وهلم جرا. هذه المراكز والمؤسسات كونت أدباً ضخم المراجع والحركة في الأوساط الفكرية والثقافية والإعلامية على الصعيد الدولي.
وإلى جانب ذلك هنالك تحرك كنسي واسع يقوده تعاون الكنائس السودانية، ومجلس كنائس المناطق المحررة، ومجلس الكنائس الأفريقي، والعالمي. هذا التحرك بعد أن وحد الجهد الكنسي خاطب منظمات المجتمع المدني. لإقامة منبر المجتمع المدني. هذا المنبر يدرس الشأن السوداني ويوحد رؤى أعضائه للتأثير على الرأي العام وعلى سير الأمور.
هذا إلى جانب النشاط الإغاثي التطوعي بشقيه الغربي الإنساني والكنسي والذي يحتل الصدارة في تنظيم الإغاثات للسودان لا سيما للمناطق المتأثرة بالحرب والنازحين منها.
هذا الجهد الكبير الدراسي، الفكري، الثقافي، المسيحي، الإغاثي، كله غربي أفريقي. هذا بينما لا يوجد جهد إسلامي أو عربي مماثل في كل هذه البنود. الجهد الإسلامي والعربي حيال الشأن السوداني معطل تماماً. ومع هذا الخلل الكبير في التوازنات في المقدمات ينبغي ألا نستغرب النتائج:

يقضى الأمر إن غابت نمير ولا يستأمرون وهم حضور!

وفي الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب تفصيل للآفاق الدولية ودورها في النزاع أو في التسويات التي جرت بشكل أكبر.

---

49 International Crisis Group ICG: على الموقع http://www.intl-crisis-group.org

50 The Carter Centre, "The Carter Centre, in partnership with Emory University, is guided by a fundamental commitment to human rights and the alleviation of suffering; it seeks to prevent and resolve conflicts, enhance freedom and democracy, and improve health". نشاطاته على الموقع: http://cartercenter.org

51 Centre for Strategic and International Studies CSIS : http://www.csis.org

52 The African Renaissance Institute (ARI)

53 The Foreign Relations' Institute (FRI).

54 The forum supported by the European Union under the banner of: "The European Initiative for democracy and Human Rights" EIDHR: "A proposal for Peace in Sudan". This forum held three meetings, one in Khartoum and the other in Nairobi and a major meeting in August 2002 in Heidelberg in Germany

الفصل الثالث: التراكم الخبيث

التنوع الديني والإثني سنة كونية **(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ)**[1]. حقيقة أكدها الوحي وتجسدها المشاهدة في كل زمان ومكان.

وكذلك التنازع سنة كونية مؤكدة وحياً: **(فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)**[2]. وفي عالم الشهادة فإن النظرية الدارونية تقوم على أساس الصراع، وفي النطاق الاجتماعي لا ينتهي التنازع إلا إذا تغلب فصيل على الآخر أو إذا تراضت أطراف النزاع على كلمة سواء بينهما.

العلاقة بين شمال السودان وجنوبه انطوت على درجة عالية من التنوع والتنازع، وعبر الحقب تراكمت عوامل خبيثة تطرقنا لبعضها في الفصل السابق.

ولكن هنالك عوامل كرستها سياسات محددة ينبغي ذكرها في سياق تشخيص العلاقات، أهمها خمسة عوامل هي:

- الفصل العنصري الإمبريالي.
- الاستعلاء الشمالي.
- الإقصاء الشمولي.
- الانتقام الجنوبي.
- الانتقاء الدولي.

الفصل العنصري الامبريالي:

غزا البريطانيون السودان باسم خديوي مصر. وأقاموا حكما ثنائيا – اسما- وبريطانيا فعلا.

صنع البريطانيون السودان الحديث وزودوه بنظم حديثة في مجالات القانون، الاقتصاد، التعليم، الخدمة المدنية والخدمات النظامية. وحينما حتمت الظروف الوطنية والعالمية استقلال السودان أجرى البريطانيون انتقالا ديمقراطيا تم من خلاله تسليم السلطة إلى سلطة وطنية منتخبة.

كانوا يدركون التباين الثقافي والعرقي في السودان فقرروا إقامة حائط إداري عازل بين الشمال والجنوب على أساس: "حماية الجنوب من التأثير الإسلامي". وتقترح تلك السياسة أن يوضع في الاعتبار إمكانية اقتطاع الجزء الجنوبي الأسود من الشمال العربي. وإلحاقه في النهاية بنظام ما من أنظمة وسط وشرق أفريقيا[3].

منعوا تعليم اللغة العربية ونشروا تعليم اللغة الانجليزية. ومنعوا التبشير الإسلامي ونشروا التبشير المسيحي وقسّموا الجنوب مناطق مختلفة خصصوها للإرساليات المختلفة. نص قرار "تحديد مناطق الإرساليات" على الآتي:

(أ) الضفة الشرقية للنيل في مديرية أعالي النيل تخصص لنشاط الإرسالية الأمريكية – تعرف اليوم بالكنيسة الإنجيلية.

(ب) الضفة غرب النهر في أعالي النيل للإرسالية الكاثوليكية. ولها ايضا أغلب المراكز في مديرية بحر الغزال ما عدا رومبيك.

(ج) الضفة غرب النيل في مديرية الاستوائية للإرسالية الإنجليزية –اليوم الكنيسة الأسقفية.

---

[1] سورة الروم الآية (22)

[2] سورة المائدة الآية (30)

[3] مدثر عبد الرحيم: تطور السياسة البريطانية في جنوب السودان "بالانجليزية" ص 7

(د) المناطق شمال الخط العاشر (السودان الشمالي) تحتفظ الإرساليات بالأماكن الموجودة سابقا[4].

وكانت نتيجة هذه السياسة المعتمدة تكوين هوية مسيحية، انجلوفونية، أفريقانية في تضاد مقصود للهوية الغالبة في الشمال العربية الإسلامية. وعندما هبت رياح الوعي السياسي الوطني في شمال السودان اعتبرت هذه الخطة دسيسة إمبريالية للحيلولة دون تمازج أهل السودان لذلك طالبت أول مذكرة سياسية كتبها مؤتمر الخريجين العام للحاكم العام بمطالب تضمنت مطلبين هما:

- إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الإتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.
- وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب[5].

هذه المطالب قدمت للحاكم البريطاني في السودان عام 1942م ولم يأبه لها، ولكن بعد نهاية الحرب الأطلسية الثانية (1945-1939م) غير البريطانيون موقفهم من مستقبل الجنوب لثلاثة أسباب:

- إرضاء لحركة الخريجين السودانيين لكسب ودهم.
- خشية أن يؤدي انفصال الجنوب عن الشمال لاتحاد الشمال مع مصر.
- ضم الجنوب لدول شرق أفريقيا البريطانية يعقد مشاكلها.

لذلك في عام 1946م تبنت حكومة السودان سياسة فحواها: "بالرغم من أن سكان الجنوب هم من الأفارقة والزنوج. إلا أن تضافر عوامل الجغرافيا والاقتصاد جعل من ارتباط الجنوبيين في مستقبل تطورهم بالشرق الأوسط وشمال السودان المستعرب قدرا مقدرا. وما يجب التأكد منه هو أن الجنوبيين سيهيأون بالتعليم والتنمية الاقتصادية ليقفوا على أرجلهم في المستقبل أندادا لشركائهم الشماليين في النواحي الاجتماعية والاقتصادية في سودان المستقبل[6]".

ولكن كما ذكرنا في الفصل الأول فإن هنالك ما يدفع بالاعتقاد لأن هذا الاتجاه تحقق بدفع السودانيين أنفسهم. فبعد توصية مؤتمر الإدارة الأول في تقريره بتاريخ 1947/3/31م قدم هذا المؤتمر تقريره الأول نحو توسعة إشراك السودانيين في الحكم، وكانت أهم توصيات مؤتمر الإدارة هي:

1- رغبة السودانيين في تعديل دستور المجلس الاستشاري ليصبح جمعية أكثر تمثيلا للشعب ويضطلع بمسئوليات أكبر.

2- تكون للسودان هيئة تتحدث باسم القطر كله.

3- تكون الجمعية التي تحل محل المجلس ذات صلاحيات تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يحل محل مجلس الحاكم العام

4- سلطات الجمعية يجب أن تشمل القطر كله شمالا وجنوبا. [7]

وفي 12-1947/6/13م عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر جوبا للنظر في التوصيات المتعلقة بتمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية، وكان المؤتمر برئاسة السكرتير الإداري لحكومة السودان، وعضوية مديري المديريات الجنوبية الثلاثة (الاستوائية وأعالي النيل وبحر الغزال)، ومدير شئون الخدمة ومساعد السكرتير الإداري وكلهم بريطانيون، بالإضافة لـ18 عضوا من المديريات الجنوبية وخمسة من شمال السودان.وثق دكتور إبراهيم محمد حاج موسى في كتابه "التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان" أن الإدارة البريطانية إنما عقدت ذلك المؤتمر لينقض قرارات مؤتمر الإدارة فيما يتعلق بتمثيل الشمال والجنوب معا في الجمعية التشريعية المقترحة. حيث سبق المؤتمر اجتماع ممثلي الجنوب ومديري المديريات الجنوبية

---

[4] لمراجعة تاريخ المسيحية في السودان القديم والحديث راجع : الأب الدكتور ج فانتيني تاريخ المسيحية في الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث

[5] فيصل عبد الرحمن على طه الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني.. ص 145-146.

[6] مذكرة عن سياسة الجنوب بـ "بالانجليزية" 1946م بتوقيع السكرتير الإداري ج. روبيرتسون.

[7] حاج موسى، سابق ص 26-27

الثلاث الذين أوعزوا للجنوبيين بألا يقبلوا الذهاب للجمعية التشريعية في الشمال ويطالبوا بإنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان. وأورد من محاضر المؤتمر كيف أنه وفي الجلسة الأولى للمؤتمر أوضح السكرتير الإداري ورئيس المؤتمر الموضوعات التي سوف تبحث، فقام أحد ممثلي الجنوب وقرأ من ورقة مكتوبة رد الجنوبيين على هذه الموضوعات بما يؤكد أنهم لا يرغبون في الذهاب إلى الشمال وإنما إقامة مجلس استشاري للجنوب. ودارت مناقشات أبدى الجنوبيون خلالها عدم استعدادهم للمشاركة في الجمعية المزمعة، وأن الوقت لم يحن ليمثلوا وأثاروا رواسب الماضي البغيضة. ولكن تمكن الأعضاء الشماليون من إقناعهم بجدوى المشاركة في الجمعية. روى حاج موسى كيف حدث التغيير في اليوم الثاني للمؤتمر حيث وقف السيد كلمنت أمبورو وقال إنه قد غير رأيه جذريا منذ جلسة الأمس ويرى أن خير وسيلة لحماية الجنوبيين هي أن يذهبوا للخرطوم، وأيده السيدان جيمس طمبرة وحسن فرتاك وغيرهما وقال الأخير: لقد اتفقنا جميعا على أن السودان قطر واحد وهذا القرار في حد ذاته هو أهم قرار اتخذ في هذا المؤتمر. قال حاج موسى: لقد كان هذا التحول صدمة شديدة للبريطانيين من أعضاء المؤتمر إذ كيف يغير ممثلو الجنوب رأيهم ويتخذون قرارا داخل المؤتمر دون موافقتهم وخلافا لما اتفقوا عليه في الاجتماع الخاص مما جعل السكرتير الإداري ورئيس المؤتمر يتساءل عن سبب هذا التحول الذي لا يملك إلا أن يعترف به. فأجاب السيد جيمس طمبرة بأن كلام القاضي محمد صالح الشنقيطي هو السبب فقوله إنهم إن لم يشتركوا في الجمعية لن يكون لهم دور في تحديد مستقبل حكومة السودان جعله يفكر في الأمر طيلة الليل.[8]

ووفقا لذلك وافق الحاكم العام في 1947/7/29م على مقترح مؤتمر إدارة السودان القاضي بتكوين جمعية تشريعية لكل السودان، ثم صدر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في 1948/6/19م.

صحيح أن السيد محمد صالح الشنقيطي اجتهد لإقناع الجنوبيين بقبول توجهات المؤتمر وأعطاهم ضمانات، مع تعبيره عن حسن النوايا، لا يمكن اعتبارها ممثلة للشمال ولا ملزمة له.

وبعد المؤتمر لم تتخذ إجراءات لا لنقض سياسات الفصل العنصري بصورة جادة ولا لتقديم ضمانات محددة للجنوبيين. هذه المسألة شكلت قنبلة زمنية في جسم العلاقات الشمالية الجنوبية.

ومن جانب التركة البريطانية السالبة الإسفين الذي زرع في العلاقة بين السودان ومصر مما جعل حكامها يرتابون فيما يحدث في السودان ويتدخلون بصورة ساهمت في اضطراب السياسة السودانية.

قال لورد كرومر في خطابه لونجيت: "إننا ندير السودان لحد كبير بالخداع"[9]. هكذا تمكنوا من إقصاء مصر من دورها كشريك في إدارة السودان. وزاد الطين بلة عندما اغتيل السير لي إستاك[10] حاكم عام السودان يومئذ في القاهرة في عام 1924م، وأوقعت بريطانيا على مصر عقوبات من بينها تخصيص حصة للسودان من مياه النيل التي كانت الاتفاقيات السابقة تعتبرها خالصة لمصر.

التعامل مع مياه النيل في شكل عقوبة لمصر حقن النظرة المصرية لما يجري في السودان بجرعات عالية من الشك والريبة يعبر عنه البيت:

خوفي عليك وخوفي منك يملؤني   رعبا من اليوم موصولا برعب غد!

رواسب من الحكومة الديمقراطية الأولى

الإمبراطورية البريطانية اتجهت بعد الحرب الأطلسية الثانية لأسباب كثيرة للتخلي عن المستعمرات بخطوات متدرجة تنتهي إلى تسليم السلطة لحكومات منتخبة.

---

[8] حاج موسى الصفحات 29-31

[9] خطاب كرومر لونجيت في 1914/12/21م.

[10] السير لي ستاك Sir Lee Stack (1868- 19 نوفمبر 1924) كان ضابطا في الجيش البريطاني والحاكم العام للسودان المحتل ثنائيا. أغتيل بإطلاق النار عليه بينما كان متحركا في سيارة عبر شوارع القاهرة.

نجحت الإدارة البريطانية في السودان في بناء مؤسسات مدنية ونظامية لدولة حديثة. ولكنها أغفلت تماما بناء المؤسسات الطوعية اللازمة للبناء الديمقراطي أي: الأحزاب السياسية، النقابات، ومنظمات المجتمع المدني، هذه المنظمات في التجربة الأوربية نشأت بصورة تلقائية حتى نضجت ولكنها في السودان منظمات مستوردة وكان ينبغي أن تنال قدرا من التثقيف والتدريب لأنها هي اللبنات التي يقام عليها البناء الديمقراطي.
لذلك عندما انتقلت السلطة للقوى الوطنية كما جسدتها الأحزاب السياسية، كان قادة العمل السياسي أقل تأهيلا للقيام بمهامهم من قادة الخدمة المدنية، ومن قيادات الخدمات النظامية. كان الساسة الاستقلاليون أكثر كفاءة لأنهم دخلوا في مؤسسات التطور الدستوري التي رفضها الساسة الاتحاديون. ولكن الفريقين من ساسة البلاد كانوا ناقمين على سياسة الجنوب التي طبقها الحكم الأجنبي والتي صنعت في الجنوب هوية جديدة مسيحية أنجلوفونية. ومنذ مذكرة مؤتمر الخريجين العام في عام 1942م وفيما بعد صارت الوطنية السودانية كما تبلورت في الشمال ساخطة على تلك الهوية وراغبة في تقويضها.
بحلول عامنا هذا يكون عمر الدولة السودانية المستقلة قد بلغ الرابعة والخمسين. سنتان من عمر الدولة السودانية المستقلة كانتا فترتين انتقاليتين. وتسع سنوات قضتها في ظل نظم ديمقراطية. والباقي وهو ثلاث وأربعون سنة قضتها الدولة السودانية في الأسر الأوتوقراطي بنظمه الثلاثة. أي حوالي أربعة أخماس العمر المستقل في نظم دكتاتورية، وخمس العمر في نظم ديمقراطية.
قدم الأستاذ علي مزروعي في ورقة علمية بعنوان: "الدولة الأفريقية كلاجئ سياسي"[11] تحليلا للأزمات التي أعيت الدول الأفريقية منذ استقلالها. قال فيه: هنالك ست وظائف ينبغي على الدولة أن تقوم بها. فإن عجزت عنها صارت نهبا للأزمات هي:

- السيادة على الأرض الوطنية.
- السيطرة على الثروة.
- جمع الإيرادات.
- إقامة البنيات التحتية القومية.
- حفظ القانون والنظام.

قال: هنالك عاملان أقلقا استقرار الدول الأفريقية وجعلاها غير قادرة على أداء واجباتها:
العامل الأول: ضعف مؤسسات الدولة الحديثة.
والثاني: انعدام التجانس القومي.
قال: أثر ذينك العاملين على أداء النظام الديمقراطي مخل ويؤدي إلى الفوضى. تفاديا للفوضى تنشأ نظم متسلطة تُحكم القبضة على البلاد على حساب مصادرة الحريات، أي حكم الطغيان. فالدولة الأفريقية المستقلة متأرجحة بين الفوضى والطغيان وكلاهما عنوان لدولة فاشلة.
الديمقراطية نظام حكم متقدم سبق تطبيقها في التجربة الغربية مقدمات ساهمت في نجاحها. مقدمات أهمها: قيام الدولة القومية كما تقرر في اتفاقية وستفاليا في عام 1648م، والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما صنعت من ثروة، والدرجة العالية التي بلغها المجتمع الغربي في مجال محو الأمية والتعليم. بعد هذه المقدمات تدرجت الممارسة الديمقراطية حتى بلغت نضجها.
هذه المقدمات وهذا التدرج لم تحظ به الديمقراطية في البلاد التي نالت استقلالها من الاحتلال الأجنبي، لذلك كانت مؤسسات الدولة الديمقراطية هشة، وكان التباين الديني والثقافي ينهش فيها؛ ما جعلها صيدا سهلا للانقلابات العسكرية.
النظم العسكرية تعبر عن أسقام الديمقراطية ولكنها لا تقدم حلا، فلا تستطيع تقوية مؤسسات الدولة، ولا احتواء التباين الثقافي والديني، ولا تستطيع منع التطلع للحرية.

---

[11] Ali Mazrui The African State as a Political Refugee, in David R. Smock and Chester A. Crocker (eds.) ***African Conflict Resolution: The US Role in Peacemaking*** (Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press), pp. 9-25.

الحكومة الديمقراطية الأولى التي قادها الرئيس إسماعيل الأزهري بعد فوز حزبه في انتخابات عام 1954م هي التي أشرفت على الجلاء وعلى السودنة وأعدت البلاد لتقرير المصير بين الاستقلال والاتحاد مع مصر.
أهم نصيب لتلك الحكومة في التراكم الخبيث هو إجراؤها للسودنة بصورة لم تراع فيها المخاوف الجنوبية التي عبروا عنها في مؤتمر جوبا 1947م. فقد خافوا أن الوحدة بين الشمال والجنوب مع تخلف الجنوب سوف تجعل الصيد كله في جوف الفرا. لذلك طبق برنامج السودنة دون مراعاة لتمييز إيجابي يجعل للجنوبيين نصيبا أكبر فنالوا من حوالي 600 وظيفة 4 وظائف.
كذلك كانت القوات المسلحة السودانية تقوم على أساس جهوي من حيث التجنيد والإقامة. هذا النهج كان مقدرا تطويره بحيث تصير القوات قومية. ولكن قبل أن يكتمل هذا التطور بدأت القيادة العسكرية الجديدة تتصرف كأنه قد أنجز.

حوادث أغسطس 1955م

تشكل هذه الحوادث تعبيرا قويا عن فجوة الثقة بين شقي الوطن ومآلاتها البشعة. لقد ذكرنا في الباب الثاني آثار سياسة الجنوب التي اتخذت منذ العقد الثاني وحتى الخامس من القرن العشرين، وكيف سعت تلك السياسة لتجفيف الجنوب من الشماليين وعزل شقي البلاد عبر سياسات متعددة في مجالات التعليم والتجارة والإدارة والأمن والدفاع، بل حتى التوطين حيث تم تهجير جماعات جنوبية بعيدا عن القبائل العربية المتاخمة، وتم إخلاء الجنوب من الوجود الإسلامي لبعض القبائل من غرب أفريقيا، وكيف أدت هذه السياسات لعدة نتائج منها زيادة تأخر الأقاليم الجنوبية اقتصاديا، وزرع الشقاق وبذور عدم الثقة بين الشماليين والجنوبيين. وكانت الفترة ما بين تغيير السياسة القديمة التي تستبطن الانفصال (أي عام 1947م) وما بين إعلان الحكم الذاتي غير كافية لجسر هوة التنمية بين شقي البلاد.
وقبل فترة الحكم الذاتي (1954م) دار جدل كثير في مجالس حكومة السودان حول الحاجة لتدابير خاصة تحمي المصالح الجنوبية في فترة الحكم الذاتي المتوقعة وإن لم يتم تقرير شيء محدد، وحينما تم الانسحاب البريطاني جرت عملية السودنة على النحو المذكور الذي زاد من مخاوف الجنوبيين بدلا عن أن يخاطبها. فلم يعين غير أربعة من أبناء الجنوب في وظيفة مساعد مفتش واثنين في وظيفة مأمور، وكان ذلك مخلا بالوعود التي قطعها الشماليون حيث وعدهم رئيس الحزب الوطني الاتحادي الذي رأس حكومة الاستقلال بقوله (ولن يمنح الجنوبيون الأفضلية في التعيين بالنسبة للجنوب فحسب، بل ستزداد الفرص لالتحاقهم بالوظائف العامة إلى حد كبير في الشمال وخاصة في الدرجات الكبيرة للحكومة المركزية.. وأنهم سيكونون مفتشي مراكز ومديرين ونوابا للمديرين وعلى العموم سيحصلون على ربع المناصب)[12].
وفي ذلك الوقت كانت القيادة الجنوبية للجيش تتكون من المجندين المحليين بينما كانت الأغلبية الساحقة من الضباط من الشمال. وفي 18 أغسطس 1955م حدث التمرد الشهير الذي لم يخمد إلا باستجابة المتمردين لإنذار الحاكم العام السير نوكس هيلم في 27 أغسطس بوقف التمرد وألقي القبض على كثير من أعضاء الفرقة الجنوبية المشاركة وتمت محاكمتهم وعقابهم.
سنورد هنا القصة كما وردت في تقرير لجنة التحقيق التي كونت في 8 سبتمبر برئاسة القاضي الهندي (فلسطيني الأصل) توفيق قطران وعضوية شمالي هو السيد خليفة محجوب المدير العام لمشروع الاستوائية، وجنوبي هو الزعيم لادو لوليك. قامت اللجنة بتقصي الحقائق التي رافقت الأحداث ورصدتها في تقريرها، وقد رأت أن أسباب التمرد راجعة للعوامل التالية:

- تداول برقية مزورة باسم الرئيس إسماعيل الأزهري كتبها كاتب جنوبي في جوبا في أوائل يوليو 1955م، ومحتواها طلب الأزهري من الإداريين اضطهاد وظلم الجنوبيين ومعاملتهم بسوء وعدم الإصغاء لمطالبهم "الطفولية" بالفيدرالية.
- تدخل بعض الإداريين في الاستوائية في الشئون السياسية.

[12] محمد عمر بشير الصفحات 155-156

- انعدام الثقة بسبب المحاكمة التي قدم لها عضو البرلمان الجنوبي إلياس كوزي، وكان ذلك من تداعيات مؤتمر حزب الأحرار في جوبا في أكتوبر 1954م والذي طالب بالاتحاد الفيدرالي مع الشمال ودعا لتكوين الجنوبيين كتلة في البرلمان لتطالب بذلك وأن تعقد مؤتمرا بجوبا لتنسيق النضال حول مطالب الجنوبيين في يوليو 1955م، حيث سعت الحكومة لإحباط المؤتمر وجمع مساعد محافظ يامبيو 13 من الزعماء الجنوبيين في مكتبه وأرسل برقية باسمه نيابة عنهم يؤيدون فيها الحكومة ويقفون ضد مؤتمر جوبا. دعا إلياس كوزي في اجتماع عام بفصل أولئك الزعماء ووافق الاجتماع على ذلك، فقدم كوزي أمام محكمة الزعماء المعنيين بجوبا وتمت إدانته والحكم عليه بالسجن في محاكمة وصفت بأنها مهزلة.
- التعامل غير السوي مع المظاهرات المطلبية للعمال في انزارا، حيث تم قتل وجرح عدد من المتظاهرين وقد أعتبر العديد من الجنوبيين ذلك بمثابة بدء للحرب.
- عدم مواجهة التمرد في مهده مع اكتشاف مؤامرة التمرد في 7 أغسطس، وسوء تقدير الخرطوم للحالة في توريت.
- خيبة آمال الجنوبيين العظيمة وإحباطهم من قسمتهم الضيزى في السودنة.
- الإشاعات الخاطئة والمضللة حول مجزرة جرت للجنوبيين في جوبا من عرب الهجانة بعد مجيء القوات الشمالية في 10 أغسطس، وغياب الدعاية الحكومية المؤثرة لإزالة المخاوف وسوء الفهم. [13]

يروي التقرير أنه وفي اجتماع عقد في الخرطوم في 23 يوليو 1955م تقرر لقواد فرق قوة دفاع السودان تكوين حامية للخرطوم بعد جلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان. وتقرر كذلك تكوين الحامية من بلكات تسحب من فرق قوة دفاع السودان الخمس، وأن يشارك في التكوين البلك رقم 2 من القيادة الجنوبية. وفي 6 أغسطس 1955م أطلق وكيل بلك أمين سترلينو أبويو نشابا على مساعد وكيل البريد الشمالي. ولدى تفتيش منزله وجدت عنده وثائق كشفت عن وجود مؤامرة تمرد في الفرقة الجنوبية. وفي 7 أغسطس تقرر سفر البلك رقم 2 للخرطوم للاشتراك في عرض عسكري بمناسبة الجلاء. صدرت الأوامر بذلك في 6 أغسطس. لم يكن جنود ضباط البلك راضين عن هذا السفر وأظهروا استياءهم، فتمردوا تمردا انطلق من توريت وشمل مدن الاستوائية الأخرى وكانت النتيجة 336 قتيلا منهم 261 شماليا و75 جنوبيا. قتلوا رميا بالرصاص أو بالحراب أو بالحرق. وكان من بين هؤلاء ضباط، وضباط صف، وجنود، وإداريون، ومدرسون، وملاحظو طرق وغابات، وزراعيون، وفنيون، وتجار، وعمال، ونساء، وأطفال.

شكل هذا التمرد أول سلسلة العنف المباشر بين الشمال والجنوب، كما شكل إحدى البقع السوداء في تاريخ العلاقة بين شقي الوطن والتي غذت الكراهية وانعدام الثقة، يليها الأحد الدامي في الستينيات، والاثنين الأسود في 2005م عقب مقتل الدكتور جون قرنق دي مابيور. وقد أسفرت عن التمرد العديد من الأدبيات المرة المتبادلة بين الطرفين الشمالي والجنوبي.

انقلاب 1958/11/17م

بعد تحقيق الاستقلال في عام 1956م وقع انقسام في الحزب الوطني الاتحادي الحزب الحاكم فانقسم إلى حزبين:

الوطني الاتحادي برئاسة السيد إسماعيل الأزهري. وحزب الشعب الديمقراطي برئاسة الشيخ على عبد الرحمن.

---

[13] Cecil Eprile War and Peace in the Sudan: 1955- 1972 David & Charles Newton Abbot, London, 1974) ص 39-42

نتيجة لهذا الانقسام تكونت حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة السيد عبد الله خليل[14]. ونصيب هذه الحكومة الثانية بعد الاستقلال في التراكم الخبيث يتلخص في أن رئيس الوزراء بسبب ملابسات سنفصلها أدناه قرر تسليم السلطة لقيادة القوات المسلحة.
بعض الناس جهلا أو كيدا نسبوا لحزب الأمة تدبير انقلاب 17 نوفمبر 1958م. ولكن الحقيقة الناصعة الموثقة هي أن الانقلاب قد دبره سكرتير عام حزب الأمة ضد مؤسسة حزبه حسما لاختلاف بينه وبين أجهزة الحزب.
فالحقيقة هي أنه بعد إسقاط حكومة السيد إسماعيل الأزهري تكون ائتلاف بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي برئاسة السيد عبد الله خليل. وكان من أهم مهام هذه الحكومة إدارة البلاد وكتابة الدستور الدائم. ولكن المناورات بين الأحزاب خلقت مناخا مضطربا وتعددت الاجتهادات حول ما ينبغي عمله؟ في هذا المناخ السياسي فكر بعض قادة الحزبين المؤتلفين في تشكيل حكومة قومية من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان للخروج من الأزمة السياسية التي استحكمت. وحسب إفادة السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله للجنة التحقيق القضائية التي كونت بعد ثورة أكتوبر للتحقيق في المسئولية عن الانقلاب: "تمت الاتصالات من جانب حزب الأمة بغرض التفاهم على حكومة قومية وقد تطورت الأزمة إلى أن قدمنا نحن وزراء حزب الأمة استقالات فردية لرئيس الوزراء، وذكرنا فيها أننا نستقبل لنمكنه من تكوين حكومة قومية تسير البلد"[15].
وأفاد السيد محمد صالح الشنقيطي رئيس مجلس النواب حينها أمام لجنة التحقيق أن لجنة وساطة برئاسته قد شكلت للعمل على إيجاد حكومة قومية تخرج البلاد من الأزمة، أعضاء اللجنة كانوا بالإضافة للشنقيطي: عبد الحافظ عبد المنعم، بشير محمد سعيد، أحمد خير، ود. التجاني الماحي. أفاد الشنقيطي بأن هذه اللجنة وجدت صعوبة في الاتصال بزعيم طائفة الختمية وراعي حزب الشعب مما أدى إلى فشل مسعاها لتشكيل حكومة قومية، ولكنها رغم ذلك واصلت محاولاتها إيمانا منها بأن الحل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية يكمن في قيام حكومة قومية[16].
تبنى هذه الدعوة رئيس حزب الأمة الذي كان قد سافر في رحلة علاجية إلى سويسرا في أوائل نوفمبر، فخاطب راعي الحزب السيد عبد الرحمن المهدي.[17] في 1958/11/5م بخطاب يرجو فيه أن يتصل بنواب حزب الأمة لتوكيد الثقة في الحكومة ويؤجل انعقاد البرلمان ريثما يتم تكوين حكومة قومية بنسب نواب كل حزب في البرلمان.
ولكن رئيس الوزراء قدر أن المخاوف التي يراها ماثلة لا تحتمل التأخير، إذ أنه في تلك الفترة سافر زعماء من الحزبين الاتحادي الديمقراطي والشعب الديمقراطي في القاهرة. حيث سافر السيد علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي ووزير التجارة آنذاك دون أن يخطر رئيس الوزراء بذلك، كما سافر إلى بغداد السيد إسماعيل الأزهري رئيس الحزب الوطني الاتحادي لتهنئة الشعب العراقي بثورة تموز(يوليو) 1958م، ومن بغداد عرج على القاهرة حيث واصل اتصالاته مع السيد علي عبد الرحمن، وانتشرت إشاعة لقائهما واتفاقهما مع القادة المصريين على إعلان اتحاد مصر والسودان وقد نشر هذا الخبر في صحيفة فرنسية..

تسليم السلطة لعبود 17 نوفمبر 1958م

خبر عزم إعلان الاتحاد مع مصر زاد مخاوف رئيس الوزراء وسكرتير حزب الأمة وجعله يتجاوز قرارات حزبه المؤسسية، فاتصل سرا باللواء إبراهيم عبود[18] في قيادة القوات المسلحة

---

[14] **عبد الله خليل (البك) (1971-1892م)** من أبرز المؤسسين لحزب الأمة، انتخب كأول سكرتير عام للحزب. وكان رئيسا للوزراء في أول حكومة بعد الاستقلال وقام بتسليم السلطة للجيش والتحق لمعارضته وحل بعدها بسجونه، تنحى عن العمل السياسي بعد ثورة أكتوبر.

[15] حاج موسى، ص 190

[16] (حاج موسى، هامش ص 191)

[17] **الإمام عبد الرحمن المهدي** (25 يونيو 1885م- 24 مارس 1959م- أول شوال 1302هجرية- **15 رمضان 1378هـ):** مؤسس حزب الأمة وإمام الأنصار.

[18] **إبراهيم عبود(19-1900)** كان القائد العام للقوات المسلحة حينما قاد أول انقلاب عسكري حكم البلاد للفترة (1964-1958م)،

في الأسبوع الأول من نوفمبر 1958م وأبلغه بان الحالة السياسية تنذر بأخطار جسيمة، وعرض عليه الأمر ثم سلم له السلطة في 17 نوفمبر 1958م، وذلك على وعد تكوين حكومة قومية لحكم البلاد، ثم إعادة الحكم للمدنيين بعد إعادة الاستقرار للبلاد. وقد كتب السيد أمين التوم في مذكراته –وقد كان وزيرا في حكومة خليل عن حزب الأمة- أنه لا هو ولا غيره من وزراء الحزب كان على علم بذلك التحرك.

وقد أفلح السيد عبد الله خليل في نقل مخاوفه من الإطاحة بالاستقلال للسيد عبد الرحمن المهدي.[19] راعي الحزب فأصدر صبيحة الانقلاب بيان تأييد للانقلاب بالاتفاق مع رئيس الوزراء، والحقيقة أن الإمام عبد الرحمن في عام 1958م كان مريضا وإلى حد كبير بعيد عن متابعة التطورات السياسية، وكان حريصا جدا على إجازة الدستور ومدركا أن مناورات الأحزاب سوف تعرقل إجازة الدستور فقبل حجة رئيس الوزراء (السيد عبد الله خليل) بأن القوات المسلحة يمكن أن تسعف الوطن وتضع الدستور ثم تعود لثكناتها. وساعد على ذلك غياب رئيس الحزب (السيد الصديق المهدي[20]) في الخارج مستشفيا. فأصدر البيان وقطع رئيس الحزب رحلته وعاد معلنا رفض الانقلاب واعتبره تعديا على حزب الأمة وعلى الديمقراطية. على العموم لقد كتب السيد أمين التوم في مذكراته أن "الإمام عبد الرحمن المهدي لم يكن على علم بالانقلاب ما في ذلك شك، ولو أنه علم لما سمح بوقوعه. فعبد الله بك خليل برغم العلاقة المتينة التي تربطه بالسيد الإمام منذ عهد بعيد وبعد قيام حزب الأمة لم يطلع السيد الإمام على خطته الموضوعة لتسليم السلطة للجيش. ويتساءل كثير من المواطنين منذ ذلك الحين حتى الآن لماذا إذن أصدر السيد الإمام عبد الرحمن المهدي بيانا عقب الانقلاب عرف منه أنه موافق على ما حدث ويرجو للجميع التوفيق؟ والجواب على ذلك أنه كان يقول إنه عمل للاستقلال والديمقراطية حتى تحققا، وأنه عندما قام الجيش بحركته فكر في الصمت أو إصدار بيان معارض للانقلاب لكنه خشي أن تنتج عن أي من الموقفين حرب أهلية يصلى بنارها الأنصار وحدهم ولا يعلم إلا الله مدى ما تخلفه من دمار ودماء وأحقاد"[21]. ومهما يكن من أمر موقف الإمام عبد الرحمن المهدي، إذ يرد في أقوال الفريق إبراهيم عبود للجنة التحقيق القضائية أنه علم من السيد عبد الله خليل إن السيدين (عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني) وافقا على تأييد الانقلاب[22]، إلا أن الإمام عبد الرحمن ومع كونه راعيا لحزب الأمة فإنه لم يكن بموجب البيان الذي أصدره سنة 1950م يملك الحق في نقض قرارات حزب الأمة، وقد كان الحزب اتخذ قرارا رافضا للانقلاب، ولم يكن رئيس حزب الأمة وحده في معارضة الخطوة. إنها خطوة عارضها 13 من أعضاء المجلس التنفيذي للحزب الخمسة عشر في اجتماع رسمي حينما عرض السيد عبد الله خليل الفكرة عليهم بداية، وحتى السيد عبد الرحمن علي طه الذي أذاع بيان التأييد من الإمام عبد الرحمن المهدي فعل ذلك فقط احتراما لرغبة الإمام وابتعد بعدها عن العمل السياسي.

وفي ظرف وجيز تأكدت صحة قراءة أغلبية قادة الحزب للموقف وأعلن الإمام عبد الرحمن خيبة ظنه في الحركة قبل أن يتوفاه الله في مارس 1959م.

وبعد فترة قصيرة أيضا أدرك السيد عبد الله خليل خيانة قيادة القوات المسلحة للاتفاق بينهما فقد كان التسليم مبنيا على خطة باتفاق معين مع قيادة القوات المسلحة يستلمون فيها الحكم ويكونون حكومة قومية ويكتبون دستور البلاد الدائم ويعلنون الانتخابات بعد ستة أشهر، بل لقد عبر البك بأنه أحس بالخيانة منذ اللحظة الأولى، يقول السيد أمين التوم: (هكذا كانت أحلام عبد الله بك خليل كما كشف الستار عنها فيما بعد.. وكان يواصل حديثه بعد فوات الأوان أيضا في حسرة وحزن.

---

[19] **الإمام عبد الرحمن المهدي (**25 يونيو 1885م- 24 مارس 1959م- أول شوال 1302هجرية- **15 رمضان 1378هـ):** مؤسس حزب الأمة وإمام الأنصار.

[20] **الصديق عبد الرحمن المهدي (**الإمام) (1911-1961م). خلف والده الإمام عبد الرحمن في إمامة الإنصار في 1959م، وفي 1949 انتخب كأول رئيس لحزب الأمة. وهو والد الكاتب.

[21] أمين التوم ذكريات ومواقف ص 167

[22] انظر حاج موسى، سابق

ويقول إن ضباط الجيش خدعوه ووضحت الخديعة منذ اليوم السابق للانقلاب. كان متفقا مع قيادة الجيش أن يزور هو القيادة في الساعة الخامسة من مساء 16 نوفمبر عام 1958م ليلتقي فيها بقادة القوات المسلحة في أسلحة الخرطوم ويتحدث إليهم عن أهداف الانقلاب وحدوده باعتباره رئيس الوزراء ووزير الدفاع. ولما ذهب في الموعد المحدد لم يجد غير الفريق إبراهيم عبود واللواء حسن بشير اللذين أبلغاه أن قادة الوحدات كانوا في قياداتهم، وقد أعلنت حالة التأهب الكاملة وليس من الميسور استدعاؤهم لمقابلته، فعاد إلى منزله وهو يعلم أن تلك كانت بداية الخدعة)[23].

ثم انهارت بقية بنود الاتفاق الواحدة تلو الأخرى: بدءا بقومية الحكومة، فكتابة الدستور، فإعلان الانتخابات، وكان السيد عبد الله خليل من أكثر الناس إحباطا وسرعان ما أدرك عدم سداد الخطة، وعارض حكومة الانقلاب، وأعلن معارضته وصار نزيلا في السجون مع غيره من قيادات المعارضة لحكم عبود.

أما السيد الصديق المهدي فكما ذكرنا قطع رحلة الاستشفاء وعاد مسرعا للبلاد ومنزعجا مما جرى من تسليم للسلطة للعسكر وتأييد والده المعلن للانقلاب، وكان ذلك الحدث هو أول مرة في تاريخ العلاقة بين رئيس الحزب وبين والده التي يعارض فيها مواقفه أو تصرفاته فقد كان مثالا للابن البار، ولكنه هذه المرة عارض الموقف منذ البداية وجهر بمعارضته لنظام عبود، وقاد المعارضة الحزبية لنظام عبود حتى وفاته الفاجعة في أكتوبر 1962م.

حزب الأمة والانقلاب

إن كثيرا من الناس ينسبون لحزب الأمة خطأ تدبير انقلاب 1958/11/17م. وقد ثبت تاريخيا أن هذا الانقلاب تبناه تيار أقلية داخل حزب الأمة وعارضه بقوة ووقف ضده تيار الأغلبية في حزب الأمة بقرار مؤسسي موثق. كان الانقلاب ضد الإرادة الغالبة في حزب الأمة فهو انقلاب على حزب الأمة مثلما كان انقلابا على الأحزاب الأخرى وعلى الدستور.

الخلاف داخل الحزب حول تسليم السلطة للجيش

قلنا إن الخلاف قد احتدم داخل حزب الأمة بين تيار يقوده رئيس الحزب (السيد الصديق المهدي) وسكرتير عام الحزب (السيد عبد الله خليل).

رؤية التيار الأول

كان تيار الأغلبية داخل الحزب بقيادة رئيسه يرى فض الائتلاف مع حزب الشعب الديمقراطي، وتكوين حكومة قومية من جميع الأحزاب داخل الجمعية، أو عقد ائتلاف بديل مع الحزب الوطني الاتحادي، وانتخاب الزعيم إسماعيل الأزهري رئيسا للوزراء ضمن معادلة للإسراع بإجازة الدستور. الذي استقر في ذهن هذا التيار أن حزب الشعب الديمقراطي كان مراوغا وغير جاد في التزامه بدليل غياب بعض وزرائه المتكرر عن لجنة الدستور. وكان واضحا من توازن القوى داخل حزب الأمة وداخل هيئته البرلمانية أن الحزب متجه نحو هذا الخيار.

رؤية البك عبد الله خليل

رؤية سكرتير الحزب العام البك عبد الله نقاط منها مرتكزة على عدة نقاط منها المخاوف من اتجاه للاتحاد مع مصر اندراجا تحت السلطة المصرية، ويرتبط بهذه المخاوف مخاوف من سقوط الحكومة لدى افتتاح البرلمان في 17 نوفمبر 1958م.

رؤية قيادة القوات المسلحة

أما العوامل التي دفعت العسكريين للتجاوب مع فكرة استلام السلطة وتنفيذها فقد ذكرها الدكتور محمد حاج موسى وفندها في كتاب (التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان) وأجملها في التالي:

1- فساد الحياة السياسية.
2- الخطر الخارجي: الضغوط الأجنبية والاتحاد مع مصر.

---

[23] أمين، ذكريات ومواقف ص 165

3- القضاء على محاولات صغار الضباط للقيام بانقلاب عسكري.
4- تسليم رئيس الوزراء السلطة للعسكريين.

ولكن العسكريين حينما فكروا في التجاوب مع فكرة رئيس الوزراء قاموا بذلك بشكل نقض كل المتفق عليه بين الطرفين.

يبدو واضحا من أقوال قادة انقلاب 17 نوفمبر 1958م المقيدة أمام لجنة التحقيق القضائية التي كونت بعد ثورة أكتوبر 1964م، أن الاتفاق الذي تم بينهم وبين السيد عبد الله خليل قبل قيام الانقلاب كان يقضي بأن يشكل مجلس قيادة من خمسة أعضاء يمثلون حزب الأمة- والوطني الاتحادي- وحزب الشعب لديمقراطي- والجنوبيين؛ برئاسة القائد العام للقوات المسلحة إبراهيم عبود، وأن تشكل وزارة قومية برئاسة عبود أيضا يشترك فيها العسكريون بوزارتي الدفاع والداخلية. وقد اجتمع القادة العسكريون في 10 نوفمبر سنة 1958م وناقشوا هذه الفكرة واتفقوا عليها. ولكن فجأة تغيرت هذه الخطة واتفق رأي القادة العسكريين على عدم جدوى الحكومة القومية وأنها لا تخدم الغرض الذي من أجله تدخل الجيش وهو إيجاد الاستقرار، ولذلك استقر رأيهم على أن تكون الحكومة عسكرية أساسا بمجلس أعلى ومجلس وزراء يشترك فيه بعض المدنيين[24].

وكما ذكرنا فقد اتفق رئيس الوزراء مع الفريق إبراهيم عبود على أن يتم التسليم والتسلم بحضور كل أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتعلن أسس تكوين حكومة قومية، وحكم البلاد لفترة يتحقق فيها الاستقرار ويجاز الدستور، ثم إعادة السلطة للمدنيين عبر انتخابات عامة حرة بعد ستة أشهر ثم يعودون إلى ثكناتهم، وهو ما لم يحدث.

ولم تقف المسألة عند حد نقض الاتفاق الذي عقده قادة الجيش مع السيد عبد الله خليل، بل إن قادة القوات المسلحة صارت متجهة لتوجيه العداء لحزب الأمة خاصة بعد حركة 2 و4 مارس 1959م التي سعت بالأساس لتحجيم دور اللواء أحمد عبد الوهاب الأقرب إلى حزب الأمة داخل المجلس، وإضافة الضابطين الذين قاما بالحركة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة (وقد سميت بالحركة التصحيحية) وهما الأمير الآي عبد الرحيم محمد خير شنان والأمير الآي المقبول الأمين الحاج وكلاهما كانا يكنان العداء الصريح لحزب الأمة. ثم وفي 9 مارس 1959م تمت إقالة اللواء أحمد عبد الوهاب من عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة وإعفاؤه من الوزارة. هذه الحركة كانت معادية لحزب الأمة، وقد عبر أصحابها عن أهداف حركتهم بوقف أطماع نائب القائد العام (اللواء أحمد عبد الوهاب) ووقف (النفوذ الأجنبي) الذي كان يشجعه النائب بالتعاون مع عبد الله خليل (بزعمهم)، وتدعيم سلطات الفريق إبراهيم عبود، وحل المشاكل المعلقة بين السودان وشقيقته الجمهورية العربية المتحدة.[25].

أما النفوذ الأجنبي المشار له فهو مسألة العلاقة بأمريكا، وقبول حكومة السيد عبد الله خليل لاتفاقية التعاون الاقتصادي مع أمريكا، ومع أنها أجيزت بالإجماع داخل مجلس الوزراء إلا أنه وحين تقديمها في البرلمان وقف بعض الوزراء من حزب الشعب مع موقف الاتحادي الديمقراطي المعادي لها. بينما قدمت تلك الاتفاقية عددا من المشاريع التنموية غير المشروطة للبلاد. وما يشاع في بعض الكتابات عن أن الحزب قام بالانقلاب لتمريرها للرفض الشعبي لها مجرد أوهام. لأن الاتفاقية كانت قد أجيزت من داخل البرلمان وما فعله الانقلاب هو إجازتها حتى بدون الشروط التي وضعتها الحكومة الديمقراطية، وكان عراب ذلك هو السيد أحمد خير الذي عمل مع جماعة نوفمبر منذ قيام الانقلاب كوزير للخارجية، وكان أبعد الناس عن حزب الأمة.

والجدير بالذكر هنا أن تلك الاتفاقية كانت قد عقدت مع أمريكا أيزنهاور التي بعد أن نجحت في مشروع مارشال لمساعدة دول أوربا واستقطابها بعيدا عن المعسكر الشرقي جاءت بمبدأ أيزنهاور لعرض المساعدات العسكرية والفنية لدول الشرق الأوسط. ولكن المعونة الأمريكية للسودان كانت بعيدة عن تلك المحورية وتدخل في إطار العون الاقتصادي الفني، يروى الدكتور

---

[24] (حاج موسى ص 211-212)
[25] (حاج موسى، 1970، ص 219-220)

محجوب الباشا كيف أن ضغط الرأي العام، ومواقف أحزاب المعارضة حاولت ربط المعونة بمبدأ أيزنهاور الذي يتناقض مع موقف السودان بعيدا عن الانحياز، وفي النهاية (تمكنت الحكومة في الثالث من يوليو (1958م) من إجازة مشروع قرارها عبر البرلمان في مرحلة القراءة الثانية بأغلبية 104 صوتا مقابل 57 صوتا، وعليه فقد كانت الموافقة النهائية مسألة وقت فقط وإن تمت لاحقا بعدد أقل من المؤيدين بسبب تغيب بعض النواب عن الجلسة فيما يبدو. غير أن هذا الانتصار للحكومة لم يأت إلا بعد تعديل في بعض فقرات بروتوكول الاتفاق ووعد من وزير الخارجية بقبول عرض مشابه للتعاون الاقتصادي والفني تقدمت به سفارة الاتحاد السوفيتي بالخرطوم. وقد كانت التعديلات التي أجريت على البروتوكول تهدف إلى تأكيد سيادة السودان كما ذكر مقدموها بالرغم من أن بعضها لم يكن يصب في المصلحة العامة للبلاد كالفقرة التي تطالب بوقف برامج المعونة خلال شهر واحد فقط إذا ما تقرر وقف العمل بالاتفاق بينما كانت النسخة الأصلية من الاتفاق تدعو لأن يواصل الفنيون الأمريكيون تنفيذ البرامج التي بدأ تنفيذها الفعلي حتى لا يتضرر المستفيدون من هذه البرامج).[26] فالحديث عن تسليم السلطة لفرض المعونة مجرد أكاذيب.

أما المشاكل المعلقة مع مصر فكانت الاتفاق على قيام السد العالي وفق اتفاقية 1959م، والتي انتقصت فيها الحقوق السودانية وأضير فيها جزء عزيز من شعب النوبة في شمال السودان. وكانت حكومة السيد عبد الله خليل تفاوض مصر لتقديم تعويضات مناسبة للمتضررين، وكادت تصل لاتفاق حولها، بينما قامت حكومة عبود تحت الاتجاه الجديد، بقبول صيغة تغيرت فيها تقديرات التعويضات من 30 مليونا إلى 15 مليون جنيه فقط!!.

الشاهد،

هذه هي البينات الموثقة، ولكنني كنت شاهدا على أمرين. الأول متعلق بموقف رئيس حزب الأمة (السيد الصديق المهدي) الغاضب من الانقلاب الذي اعتبره انقلابا ضد الحزب. لقد كان السيد الصديق المهدي غائبا عن البلاد في رحلة لأوربا وكان يتوقع نجاح محادثات تكوين الحكومة القومية برئاسة السيد إسماعيل الأزهري، ففوجئ بالانقلاب وقطع رحلته وعاد للبلاد مسرعا بهدف نقض الانقلاب. وعندما وصل لمطار الخرطوم لم يكن أحد في استقباله فاتصل هاتفيا بمنزله فخاطبني وطلب مني الحضور للمطار لترحيله ففعلت. ولدى مقابلتي له بادرني بانفعال شديد ما هذا العبث الذي حدث؟ وطلب مني أن أنقله إلى حيث والده الإمام عبد الرحمن في السراي ففعلت. وعندما دخلنا على الإمام كان معه بعض الناس ولعلها المرة الأولى في سيرة العلاقة بين الإمام وولده التي يظهر فيها تعارض بين موقفيهما. كان السيد الصديق بارا بوالده برا لا مثيل له حتى صار له في كل أموره ساعده الأيمن وكان الإمام عبد الرحمن لا ينفك يذكر في كل مناسبة حبه للصديق وثقته فيه واعتماده عليه. عندما دخل السيد الصديق على مجلس والده بعد التحية قال له: ما هذا الخطأ الفادح الذي وقعتم فيه يا سيدي؟ قال الإمام في رده: لم يكن أمامنا خيار يا صديق! قال السيد الصديق: مهما كان المشاكل فالأمور بأيدينا ونحاول ترتيبها فبأي منطق نسندها لغيرنا؟ هذا الانقلاب يجب إلغاؤه. عندئذ أخذ الإمام ابنه بيده ودخلا غرفة أخرى ولم أدر ما دار بينهما! بدأ واضحا لي أن الإمام عبد الرحمن كان في موقف فلتت فيه الأمور من يده، وهذا ما سجله في كثير من الوريقات التي وجدت بخط يده.

أما خطاب تأييده للانقلاب فيعود لإيجابية مواقفه من كل القضايا. كل الوثائق في دار الوثائق تدل على أنه كان دائما إيجابيا يقبل الأقل ويسعى لتحقيق الأكثر فاتخذ موقفا إيجابيا من حدث لم يكن من مهندسيه لجعل الخسارة كسبا من باب:

وتجملي للشامتين أريهمُ أني لريب الدهر لا أتضعضع!

الأمر الثاني الذي كنت شاهدا عليه هو ما قاله لي السيد عبد الله خليل بعد أن ندم على خطأ تسليم الحكم لقيادة القوات المسلحة. قال لي: أمرت عبود وحسن بشير أن يحضرا ومعهم قادة القيادات

---

[26] د. محجوب الباشا السودان ومبدأ أيزنهاور منتدى التوثيق الشامل بالإنترنت

لمقابلتي مساء يوم 1958/11/16م. وعندما حضرا في المساء لم يصحبا معهما قادة القيادات فشعرت أنهما يريدان الحيلولة دون أية علاقة بيني وبين المؤسسة العسكرية للمحافظة على وهم أن الحركة محض عسكرية.
إلى حين استلام القيادة العسكرية لحكم البلاد، كانت الأحوال في الجنوب على خير ما يرام. كانت حوادث أغسطس 1955م الدامية قد انتهت وحوكم من حوكم وأسدل الستار عليها وأقبلت البلاد على انتخابات ديمقراطية جديدة في فبراير 1958م أجريت في كل البلاد بحرية تامة ونزاهة. وكان الجنوب قبل انقلاب نوفمبر 1958م ممثلا في كل مستويات الحكم الدستورية: في مجلس السيادة، وفي مجلس الوزراء، وفي البرلمان، ولم يكن هناك نشاط جنوبي تحت الأرض، أو خارج البلاد، أو عسكري، يعمل خارج الشرعية الدستورية. وكان أهم مطلب جنوبي تنادى به بعض القوى السياسية الجنوبية هو التطلع للنظر في مطلب الفدريشن لدى كتابة الدستور الدائم.

انقلاب 17 نوفمبر 1958م والتراكم الخبيث في العلاقات بين الشمال والجنوب

كان نظام انقلاب الجنرالات أول نظام وطني قمعي عرفه السودانيون منذ الاحتلال الأجنبي. لقد استن السنة الخبيثة في حكم البلاد بالإكراه. ولكن خطيئته الموازية في جرمها أنه: أفرز الظروف التي ولدت الحرب الأهلية الأولى في عام 1963م.
كانت الأحزاب السياسية الجنوبية تتطلع للنظر في مطلب الفدريشن لدى كتابة دستور البلاد الدائم. وقوع الانقلاب قضى على عملية كتابة الدستور حتى ظن بعض الساسة الجنوبيين أن تسليم السلطة للعسكريين نفسه مؤامرة شمالية لحرمانه من ذلك الحق. هذا غير صحيح فقد أوضحنا حيثيات ذلك الانقلاب بما يكفي من البينات كما أن الانقلاب حرم الصوت السياسي الجنوبي من كافة منابره: السيادية، والسياسية، والوزارية، والبرلمانية.
لم يكن للجنوب صوت في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولم يمثلهم إلا وزير واحد في مجلس الوزراء مع أن الدستور المؤقت نص على وزيرين على الأقل.
كثير من الساسة الجنوبيين الذين شردهم حل الأحزاب، والنواب الذين شردهم حل البرلمان تجمعوا في المنافي في شرق أفريقيا وكونوا مع آخرين الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي "سانو" وإلى جانب ذلك بدأ التخطيط لحركة مقاومة مسلحة.
بعد إخماد حوادث أغسطس 1955م ضمت السجون السودانية بعض المحاكمين فيها. ولدى استعداده للسفر لأديس أبابا للمشاركة في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في مارس 1963م، قرر الفريق إبراهيم عبود أن يطلق سراح أولئك السجناء.
ومثلما لم يفكر النظام الدكتاتوري عن وسيلة لتعويض أهل الجنوب عن إسكات أصواتهم السياسية، لم يفكر كذلك في إطلاق سراح السجناء ضمن مشروع استيعابي أوسع فلجأ كثير منهم للخارج وانضموا للمقاومة التي صار اسم تكوينها المسلح "أنيانيا" وتعني بلغة الشلك سم الحية، كأول تنظيم سياسي عسكري جنوبي.
السياسة القهرية التي اتخذها النظام في الشمال والجنوب كانت ضمن تركة المظالم، أما في الجنوب فقد اتخذ ذلك أبعادا أخرى، حيث قام حاكم الاستوائية (علي بلدو) بتهديد المواطنين بشكل صارخ وعلني[27]، وجرت اعتقالات واسعة منها تلك التي كانت مزمعة في عشية الكريستماس من عام 1960، وهذه السيئة قادت لغيرها، إذ تزايد خروج السياسيين الجنوبيين إلى المنفى التحاقا بالمعارضة المدنية والمسلحة.
الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي (سانو) اتخذ وسائل سلمية مثل مخاطبة المنظمات الدولية الإقليمية (مثل منظمة الوحدة الأفريقية) والدولية (مثل الأمم المتحدة) بمطالب جنوب السودان،

[27] انظر في ذلك بشير- سابق حيث يورد جانبا من خطبة ألقاها بجوبا عام 1961 ما يلي: (ومن المؤكد أنكم لا ترغبون بإراقة الدماء مرة أخرى بالجنوب، ولا أحسبني بحاجة لأن أذكركم بأن كل من يجرؤ على الإخلال بالأمن والسلام ستتخذ ضده إجراءات صارمة فورا) ص 172- 173، وأيضا Eprile op.cit p 96 حيث يورد ذكر علي بلدو ويعقب بأنه: اسم يدخل الرعب في في قلوب العديد من الجنوبيين.

كما تكونت مقاومة مسلحة رفضت الوسائل السلمية هي (أنيانيا). لتبدأ صفحة دامية في صفحات التاريخ السوداني إذ لم يعرف السودان قبلها عنفا بين شطري البلاد إلا تمرد أغسطس 1955م.
المدهش أن الحكومة التي وفرت هذه الظروف لم تنظر لحركة المقاومة الجنوبية الوليدة بأفق واسع يخاطب التظلم الجنوبي بل اعتبرته مجرد تمرد تقف وراءه جهات أجنبية ولا يصلح في التعامل معه إلا القمع.
واعتبروا أن أصل الفتنة هي سياسة المناطق المقفولة آنفة الذكر فلا مناص من وضع سياسة مناقضة لها تحقق الوحدة الثقافية للبلاد.
سياسة المناطق المقفولة لم تعد بناءً نظريا بل صارت تمثلها مصالح وأشخاص في واقع الحياة. وقد عملت الحكومات الديمقراطية مع الموضوع برفق. لكن الحكم الدكتاتوري العاجز أصلا في التعامل مع الآخر طبق إجراءات أسلمة وتعريب بصورة تعسفية. فقام بإدخال اللغة العربية والدين الإسلامي مؤسسا عددا من الخلاوي ومعينا الكثير من الوعاظ ومفتتحا ست مدارس إسلامية في كل من جوبا وكدوك وواو ومريدي وراجا وياي مع افتتاح معهد إسلامي بجوبا وإقامة مراكز للوعظ والإرشاد للكبار، وفي عام 1961م حرمت الصلاة إلا داخل الكنيسة، وحرم من غادر من أعضاء الإرساليات العودة للبلاد، وفي عام 1962م صدر قانون جديد لتنظيم نشاط الهيئات التبشيرية[28]. وقرر النظام تغيير يوم العطلة في الجنوب كسائر أنحاء السودان من الأحد للجمعة. الأحد لدى المسحيين شعيرة لأنه يوم مقدس. نحن في الإسلام لا نعرف يوما مقدسا يحرم فيه العمل. فيوم الجمعة لا يحرم فيه العمل إلا ساعة الصلاة.. قال تعالى: **(فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ)[29].**
سياسة المناطق المقفولة المذكورة سابقا جعلت المبشرين الأجانب جزءا من النسيج الاجتماعي الجنوبي. هؤلاء المبشرون ضحوا بأساليب حياتهم الناعمة في أوطانهم وانتشروا في أصقاع أفريقيا المختلفة مبشرين بالمسيحية. وأثناء الحكم الأجنبي وزعت الحكومة مناطق الجنوب على الكنائس المختلفة وأسندت لهم التعليم والصحة ومدتهم بالميزانيات الرسمية المخصصة للتعليم والصحة.
صحيح أن هذه المعاملة أوقفت منذ بداية الحكم الوطني. ولكن هذه الكنائس منظمات أممية تعتمد في تمويل أنشطتها على مؤسسات ثرية وقوية. لقد صارت النخبة الجنوبية المثقفة غالبا من ربائب هذه الكنائس ولا يمكن إلغاء نفوذها بجرة قلم. الإرساليات لم ترض على إلغاء عطلة الأحد في الجنوب ولا على السياسات المصاحبة له. فقام النظام باعتقال بعض الآباء الكاثوليك عقب توزيع عريضة مناوئة للحكم العسكري وفيها أن القانون قد أضحى سلاحا لكبح زمام المسيحية ولفرض الدين الإسلامي، وفي 1964/3/27م أصدرت وزارة الداخلية أمرا بطرد كافة موظفي الهيئات التبشيرية الأجنبية بالجنوب وكان من بين المطرودين 272 قسيسا من بطريركية فيرونا و28 بروتستانت[30]. اعتبرت الحكومة العسكرية الإرساليات السند الروحي والمادي للتمرد فقررت طردها من الجنوب. وازداد اللهيب اشتعالا.
النظام الانقلابي الأول (1964-1958م) صنع ظروف الحرب الأهلية الأولى وكان له نصيب وافر في التراكم الخبيث في العلاقة بين الشمال والجنوب مفرداته:

1. بمجرد وقوع الانقلاب واتخاذه قراراته القهرية فقد الجنوبيون بجرة قلم مشاركتهم في كافة المستويات السياسية والدستورية.
2. اتبع النظام سياسة إدارية وتعليمية أحادية الثقافة في مواجهة كيان جنوبي بلورته سياسة المناطق المقفولة في اتجاهات مسيحية أنجلوفونية، أفريقانية، فحدث استقطاب حاد.

---

[28] محمد عمر بشير، سابق
[29] سورة الجمعة الآية (10)
[30] نفسه

3. أطلق سراح الجنود الذين حوكموا في أحداث أغسطس 1955م كإجراء معزول غير مرتبط بخطة أوسع للتراضي الوطني فانضم هؤلاء لسائر من شردتهم سياسات النظام فرفدوا المقاومة المسلحة.
4. طرد المبشرين الأجانب وهم جزء من النسيج الاجتماعي في الجنوب وفي أفريقيا جنوب الصحراء ولا يمكن التعامل معهم بهذه العفوية إلا بثمن غال.
5. تعامل مع المقاومة المسلحة بعنف وسعى لاجتثاثها عسكريا وصم أذنه عن المطالبات بضرورة الجلوس للتفاوض والحل السلمي للقضية. وفي النهاية كانت شرارة الثورة التي أطاحت به هي بطشه الأعمى بندوة الطلبة التي تنادي بالحل السلمي للقضية.

هكذا النظام الانقلابي الأول أسس للحرب الأهلية الأولى. قال العز بن عبد السلام: "كل أمر يحقق عكس مقاصده باطل".

نصيب الحكومات في الديمقراطية الثانية من التراكم السلبي بين الشمال والجنوب

شهدت بين الفترة 1964-1965م الحكومة الانتقالية المكونة بعد إسقاط نظام الفريق إبراهيم عبود برئاسة المرحوم سر الختم الخليفة. هذه لم يكن لها نصيب في تلك السلبيات. بل لقد جرت إبانها تطورات حميدة، حيث رحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكري، ووجه مذكرة لرئيس الوزراء عبر فيها عن رغبة قياداته في العودة للسودان وفق شروط منها صدور عفو عام عن كل اللاجئين وضمان حمايتهم، والاعتراف بحزب سانو والسماح له بممارسة نشاطه بالداخل، والدعوة لمؤتمر حول مائدة مستديرة لمناقشة العلاقات الدستورية بين الشمال والجنوب، والمطالبة بالفدريشن كحل وحيد لذلك. وفي 1964/12/10م استجاب رئيس الوزراء لتلك المطالب فأعلن العفو العام، ثم جرت مشاورات أدت في النهاية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الخرطوم في 16 مارس 1965م، ولجنة الاثني عشر التي انبثقت عنه وصولا للسلام في الجنوب، وسنتعرض لهما في الفصل الذي يرصد محاولات حل القضية.

حكومة السيد محمد أحمد المحجوب المنتخبة 1965-1966م

بعد تكون الحكومة الائتلافية الأولى بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي الأولى (برئاسة السيد محمد أحمد محجوب عن حزب الأمة) اتخذت عدة إجراءات بإزاء قضية الجنوب، يقول المرحوم محمد عمر بشير (شددت الحكومة الجديدة التي استولت على الحكم في يوليو 1965م من مقاومة الجيش للأنيانيا بل قررت التعاون مع بعض الجنوبيين الذين يميلون لتأييد الوحدة، كما أيدت المجهودات الرامية لإقرار السلام في رحاب الجنوب). ولكن هناك عدة قضايا عقدت الأمر: أولها المسألة الانتخابية في الجنوب حيث أجريت الانتخابات في بعض الدوائر فاز بها شماليون وأقرت الجمعية صحة انتخابهم ورأى بعض الجنوبيين أن قبول هؤلاء النواب من قبل الحزبين الكبيرين (الأمة الاتحادي الديمقراطي) إخلال بالوعود من جانب الشماليين، وكذلك تعديل الدستور ليكون لمجلس السيادة الخماسي رئيس دائم، وفي يونيو 1966م برز خلاف حاد بين لجنة الإثنى عشر وحكومة المحجوب بشأن حل مشكلة الجنوب وتنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة لما أعلن المحجوب بأن مقترحات حكومته لحل المشكلة تضمنت إنشاء حكومة إقليمية في كل مديرية للتصدي للمسائل والشئون المحلية وتكون الحكومة المركزية مسئولة عن الشئون الخارجية والدفاع والاقتصاد والتخطيط والتعليم العالي، واعتبرت اللجنة أن هذا معارض لما اتفق عليه في مؤتمر المائدة المستديرة.هذا إضافة للحوادث التي وقعت في جوبا في 8 يوليو 1965م وفي واو في 11 أغسطس 1965 عندما قتل كثير من المثقفين الجنوبيين نتيجة مطاردة الجيش والبوليس للمتمردين وأعوانهم، وترتب عن كل ذلك شعور بالمرارة وصارت تلك الأحداث جزءا من التركة الخبيثة. ففي تلك الفترة صار القادة العسكريون في الجنوب محبطين بسبب النشاطات السياسية للمثقفين الجنوبيين إذ اعتبروهم طابوراً خامساً لحركة أنيانيا المسلحة. فقاموا بصورة انفعالية باعتقال عدد من المثقفين الجنوبيين في جوبا وواو وتصفيتهم على النحو المذكور. كانت الحكومة المدنية المنتخبة في ذلك الوقت برئاسة السيد محمد أحمد محجوب كما ذكرنا، وكنت رئيس حزب الأمة المنتخب والذي كان السيد محمد أحمد محجوب ممثله في

الحكومة الائتلافية. وكنت في زيارة للصومال توجهت بعدها لزيارة كينيا ويوغندا ثم جوبا وواو وملكال، وهناك علمت بما حدث للمثقفين الجنوبيين. وعندما عدت للخرطوم أبلغت رئيس الوزراء بما حدث وإدانتي لهذه السياسة الظالمة وطالبت بإجراء تحقيق عادل في تلك الحوادث وإنصاف الضحايا ومحاسبة الجناة. لم يكن رئيس الوزراء مستعدا لتلبية هذا الطلب فكانت هذه أول مواجهة بيني وبينه. وكان تعامل الحكومة مع قضية الجنوب، ضمن عوامل أخرى، سبب الشرخ بين رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء ثم بين الهيئة البرلمانية للحزب ورئيس الوزراء مما أدى في نهاية الأمر لمساءلة الهيئة البرلمانية لرئيس الوزراء وكونت لجنة للتحقيق في أداء الحكومة برئاسة السيد أمين التوم وعضوية السادة ميرغني حسين زاكي الدين، إبراهيم هباني، أمبدي حامد، عبد الرحمن أحمد عديل، وعبد العزيز حسن. رفعت اللجنة تقريرها في يناير 1966م والذي احتوى على عدد من المآخذ التي رأتها اللجنة خطيرة في أداء الحكومة وكانت أولى النقاط هي: (لم تتمكن الحكومة حتى الآن من حل مشكلة الجنوب سياسيا أو عسكريا مما أدى إلى تعطيل الانتخابات التكميلية في الجنوب)[31]. قال رئيس الوزراء إن الهيئة لا تملك صلاحية مساءلته بل يسأله الإمام الهادي وهو الذي اختاره لا الهيئة. الشيء الذي قاد في النهاية للانشقاق الشهير في الحزب في ستينات القرن العشرين.
ثم استمرت الحكومة في عدم الاهتمام بلجنة الاثنى عشر، وفي أوائل مارس 1966م أعلن رئيس الحكومة في الجمعية التأسيسية أن لجنة الاثنى عشر فشلت في أداء مهمتها وأنها "دارت في حلقة مفرغة". وعبر أوباري رامبا عن مشاعر الأعضاء بقوله: (منذ أن تولت هذه الحكومة مقاليد الحكم كان اتجاهها نحو هذه اللجنة وبوجه أخص بالنسبة لتشجيع والالتزام بكلمتها اتجاها خطيرا إلى حد يجعل المرء يعتقد بأن الحكومة تأمل في فشل اللجنة). [32]

حكومتي الأولى (مايو 1966- يونيو 1667م)

لم يقع أثناءها ما يضيف للتراكم السلبي، بل اجتهدنا لبث الروح في لجنة الإثنى عشر التي كان قد لحقها اليأس وسعينا لعقد مؤتمر جميع الأحزاب السياسية، وسنذكر لاحقا تفاصيل المجهودات التي اتخذت وأكتفي هنا بشهادة المرحوم الدكتور محمد عمر بشير حول تعديل الموقف من لجنة الاثني عشر: (هذا الاتجاه المتسم بعدم التعاون من جانب الحكومة ما لبث أن أصابه التعديل لدى تشكيل وزارة جديدة في 1966 لما تم اختيار الصادق المهدي رئيسا للوزراء، فقد أعلن الأخير أنه مؤيد تماما لأعمال لجنة الاثنى عشر بل وصفها بأنها العمل الجيد الجاد الوحيد الذي أدي خلال الثمانية أشهر الماضية والذي يستحق أن يفتخر به).[33]

حكومة السيد محمد أحمد المحجوب الثانية (1969-1968م)

في هذه الحقبة وقع حادثٌ أضاف ثقلا للتركة الخبيثة.
كان السيد وليم دينق أبعد رجال الدولة والساسة الجنوبيين نظرا. ففي أثناء حكم الفريق عبود كان وليم دينق موظفا إداريا هجر وظيفته وهاجر إلى يوغندا حيث كون مع آخرين حزب سانو الذي صار المنبر السياسي لحركة المقاومة المسلحة. ولكنه سارع بالعودة للبلاد بعد سقوط نظام الفريق إبراهيم عبود ودخل في حوارات السلام والتحول الديمقراطي في البلاد وكان مثالا للسياسي المثقف الوطني المؤمن بالسلام والديمقراطية المطالب بنظام فدرالي للجنوب كأساس جديد للعلاقة بين الشمال والجنوب. لقد وجدت في السيد وليم دينق خير حليف سياسي فتحالفنا ضمن مؤتمر القوى الجديدة. كان السيد وليم دينق من الذين نادوا بتقرير المصير للجنوب وخاطب مع حزبه الأمم المتحدة لذلك الغرض إبان الحكومة العسكرية، ولكنه حينما تحققت الحريات مع الثورة المباركة لم يتساءل عن ضمانات وعاد للبلاد، وصار يوجه النداءات عبر

[31] الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق 1962-1969م
[32] بشير ص 288
[33] بشير ص 289

وسائل الإعلام المختلفة لرفقائه الذين حملوا السلاح من أبناء الجنوب كي يعودوا للوطن ويتفاوضوا حول مطالبهم (وأن حكومة وشعب السودان سيتلقونهم بالأحضان).[34]

ولكن بعض المسئولين العسكريين في الجنوب كانوا يرون أن حزب سانو طابور خامس لصالح التمرد. لذلك وأثناء طواف السيد وليم دينق في الجنوب وفي 5 مايو 1968م نصبوا له كمينا وقتلوه. هكذا حرم هؤلاء الظلمة السودان من أحد أعمدة السلام والديمقراطية. كان السيد وليم دينق أجدر سياسي جنوبي ببناء علاقة وحدوية ندية بين الشمال والجنوب. ولكن اغتياله بالطريقة الوحشية كون شرخا كبيرا في العلاقة بين الشمال والجنوب.

اتخذت الحكومة حينها موقفا غير آبه لخطورة القضية ولم تسع للتحقيق الواجب في الأمر. واعتبرنا أن ظروف مقتل السيد وليم دينق كانت غامضة وأن التحقيق فيها ضروري، وأصدرت بيانا طالبت فيه بإجراء هذا التحقيق أكدت فيه أن السيد (وليم دينق علم من أعلام السودان له خصوم وعنده مواقف وله أصدقاء وأعوان ولا يحسم أمر قتله إلا إجراء تحقيق عادل دقيق عاجل بواسطة لجنة مستقلة نزيهة تتولى التحقيق وتصدر تقريرا واضحا يجيب على كل التساؤلات ويحدد المسئولية). وهو ما لم يتم.

لقد بكاه المرحوم السيد إسحق محمد الخليفة شريف شعرا مستحقا:

عرفتك صفوة في الناس يا وليم
خلاصة أرضنا السمراء يا وليم
وعون الصادق المأمون للمستقبل الغافي
شهيد النكبة النكباء
ذات المركب الجافي
ثكلت براعم الآمال من ينبوعها الصافي
فأبكى قبره المحفور عند التونج أشعاري
وصوغي ذكره العملاق
من أعماق أغواري
وقولي إننا بالصدق أو بالعزم أجبال
تقاوم فتنة رعناء فوق النيل تنهال
ويبذر غرسها المشئوم بالشطآن أنذال
سنصبر إننا في الصبر لو تدرين أبطال
كأن مريره المكروه إذ نحسوه جريان
ونحمد ربنا الرحمن في المكروه لا نألو
ونعرف أننا لله لو تمتد آجال

كما بكاه شعبه في الجنوب بمراثي وخلده بأهازيج مجدت بطولته ووطنيته.

نظام انقلاب مايو 1969م والتركة المثقلة

في بدايته كان النظام المايوي أعرج من الناحية الإثنية إذ كان كل أعضاء مجلس قيادة "الثورة" من الشمال. ثم عين النظام القيادي الشيوعي السيد جوزيف قرنق مسئولا عن شئون الجنوب. فقام بإصدار تسع نقاط اتسمت بالوعي السياسي. ولكن سياسة النظام نحو الجنوب لم تتحرك إلا بعد أن وقعت المساجلة بين النظام والحزب الشيوعي ثم انقلاب يوليو 1971م.

سوف نذكر فيما بعد عملية سلام أديس أبابا التي أبرمت بموجبها اتفاقية سلام 1972م.

وفيما بين 1980-1983م دفعت نميري عدة عوامل للتنكر لاتفاقية السلام وقذفت بالسودان في أتون الحرب الأهلية الجديدة التي أصبحت أخطر بما لا يقاس من تلك الحرب المنتهية عام 1972م. تلك العوامل هي:

---

[34] انظر مثلا صحيفة (النيل في 1965/10/24م).

الدكتاتورية فالدكتاتورية بطبيعتها لا تسمح بتقاسم السلطات ومن بديهياتها أن تسير السلطة من أسفل لتستقر في أعلى الهرم كما يجري الماء في بديهيات الطبيعة من الأعلى للأسفل. لذلك كان نميري كثيرا ما يسلب سلطات وصلاحيات المجلس التنفيذي الأعلى الجنوبي، ويؤثر على انتخاب رئيسه، وحينما عارض المجلس قرار بناء مصفاة البترول في مدينة كوستي بدلا من مدينة بانتيو رأى نميري أن المجلس قد تعدى الحدود فاستمع لرأي ذي مصلحة -الجنرال جوزيف لاقو- وانتهك الاتفاقية بمرسوم من طرف واحد، وقسم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم. خرق نميري بصورة فاضحة الاتفاقية التي أبرمها في 1972م.
مساهمة نميري الثانية في التراكم الخبيث هي متعلقة بانزلاقه في مستنقع الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. نعم ساعد المعسكر الغربي نظام نميري في إبرام اتفاقية أديس أبابا مكافأة له على بطشه بالحزب الشيوعي بعد محاولة انقلاب يوليو 1971م. وبعد انتفاضة يوليو 1976م الوطنية الديمقراطية اتجه نميري لتأمين نظامه بإبرام اتفاقية الدفاع المشترك المصرية السودانية بعد يومين من انتفاضة 2 يوليو 1976م. هذه الاتفاقية ساهمت في تكوين حلف عدن المضاد للحلف المصري السوداني، وحينما نقض نميري اتفاقية السلام حضن هذا الحلف المقاومة الجديدة على نحو ما سنفصل أدناه.

نقض اتفاقية السلام

اتفاقية سلام أديس أبابا كانت الإنجاز الوحيد للنظام المايوي، وسنذكره تفصيلا في فصل التراكم الحميد. ويهمنا هنا ونحن نعرض للسلبيات في التفاعل الجنوبي الشمالي أن نذكر العيوب التي صاحبت تنفيذ الاتفاقية ثم خرقها الصريح الذي أدى لحرب أشد ضراوة وبأسا.
أدت الاتفاقية للسلام وقام الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب ومنذ بداية الأمر بدأت تظهر بعض العيوب أهمها:
أ- أن الاتفاق كان مع نظام مطعون في شرعيته وفي غياب كلمة الشعب السوداني الحر مما يفتح الباب لنقضه فالشعب هو الضامن الوحيد.
ب- النظام الجديد يقتضي أن يترك الحكم الذاتي الإقليمي يمارس صلاحياته بحرية ولكن الديكتاتورية لا تعرف عضويا توزيع الصلاحيات لأنها تقوم على وحدانية صاحب أو أصحاب السلطة فكان رئيس الجمهورية يتدخل في شئون الإقليم باستمرار.
ج- أهمل الجانب الاقتصادي في الجنوب وكذلك الجانب المالي ولم يبق من هذا إلا حصة من المال تدفعها الخرطوم لجوبا كمرتبات وأجور للعاملين وأدهى من هذا فإن قوات حركة تحرير جنوب السودان (أنيانيا) وعدت بالاستيعاب الكامل بعضها في القوات المسلحة وبعضها في الشرطة وفي السجون وفي حرس الصيد وفي المطافئ والآخرون في وظائف مدنية.وهذا لم ينفذ.
د. كان تصور نظام مايو أنه بعد الاتفاقية فقد نال الجنوبيون حظهم في السلطة في الحكم الذاتي الإقليمي لذلك لا حق لهم في المشاركة في الحكومة المركزية إلا ما يقرره رئيس الجمهورية حسب تقديراته السياسية.
ولهذا فإنه قد تتالت المحطات التي خرق فيها هذا السلام، كانت العقبة الأولى هي عملية إدماج الجيش الجنوبي «الانيانيا» في إطار القوات المسلحة المركزية للسودان حيث وجهت المحاولات المتكررة برفض مسلح كان أولها تلك التي وقعت في عام 1975 عندما رفض عدد من أفراد «الانيانيا» تنفيذ التعليمات الخاصة بنقلهم إلى الشمال وقاموا بإطلاق النار على القوات التي جاءت لتحل محلهم مما أدى إلى وفاة قائدها وسبعة من الجنود ثم في أعقاب الحادث هرب عدد من الجنود بأسلحتهم إلى الغابات[35]، وكونوا حركة مقاومة جديدة في 1975م سمت نفسها انيانيا الثانية وكان هدفها الانفصال الصريح.
هذا التمرد لم يكن واسعا أو شاملا ولكن مع الوقت ارتكب نظام مايو طائفة أخرى من الأخطاء هي:

[35] محجوب الباشا، سابق

أ.تزايد تدخل رئيس الجمهورية في شئون الحكم الذاتي الإقليمي لا سيما في انتخاب رئيس المجلس التنفيذي العالي –السلطة التنفيذية في الإقليم –فخرق بذلك الاتفاقية.
ب. الخلاف الذي أثاره موضوع اكتشاف البترول في منطقة«بانتيو» في أعالي النيل بواسطة شركة شيفرون الأمريكية عام 1979م. حيث وقع اختلاف حول موقع المصفاة الجديدة الذي عزمت شركة شيفرون على إقامته لاستغلال البترول السوداني بين رأيين:

- رأي فني اقتصادي رأته شركة شيفرون وأيدته الحكومة المركزية وفحواه أن تقام المصفاة في كوستي باعتبارها ميناء السودان الداخلي وأفضل مركز لتوزيع البترول.
- رأي سياسي اقتصادي إقليمي قرره المجلس التنفيذي العالي وفحواه أن الجنوب متخلف اقتصاديا ولم ينفذ الوعد بإعادة تعميره بعد الاتفاقية واستخراج البترول في مناطق جنوبيه لتساهم في تجسير فجوة التنمية. فقرروا أن تكون المصافاة في بانتيو.

جاءت تصرفات النظام مثيرة لشكوك الجنوبيين، ففي البداية جرت محاولة لضم منطقة «بانتيو» إلى جنوب كردفان عندما تقرر تخطيط الحدود بين الأقاليم المختلفة لتطبيق نظام الحكم الشعبي المحلي مما أثار حفيظة النواب الجنوبيين في مجلس الشعب الذين رأوا في المحاولة نية مبيتة لاستقطاع المناطق التي اكتشف فيها البترول وضمها إلى الشمال. وحينما نشأت مشكلة المصفاة زادت الخلافات[36].
هذا الخلاف لم يتعامل معه الرئيس المايوي بالحكمة بل بسياسية لي الذراع. فأصدر قراراً بديلاً تمثل في بناء خط أنابيب إلى بورتسودان، الأمر الذي أعطى مبرراً لاحقا للحركة الشعبية باستهداف عمليات تنقيب البترول فتوقف المشروع نهائياً عام 1984م[37].
ج- كان المتنافسان على رئاسة المجلس التنفيذي العالي هما السيد أبيل ألير والسيد جوزيف لاقو وكان جوزيف لاقو وآخرون من الاستوائية يرون استمرار الجنوب إقليما موحدا يتيح الفرصة لهيمنة الدينكا وهم قبيلة ابيل ألير(وهو من دينكا بور) لذلك تبنى جوزيف لاقو فكرة تقسيم الجنوب. وفي عام 1981م صار النميري يتخوف من أن بقاء الجنوب كتلة واحده يجعله مركز قوة مؤثرة لا سيما بعد أن جهر المجلس التنفيذي العالي بمعارضة قراره حول موقع المصفاة الجديد. فاتخذ قرار تقسيم الجنوب بشكل ينافي الاتفاقية:
كان موضوع التقسيم هو القضية الوحيدة في الانتخابات التي عقدت في أبريل عام1982 م، وقد انقسمت القوى السياسية الجنوبية إلى قسمين كبيرين هما دعاة التقسيم«34مقعداً» ودعاة الوحدة«49» مقعداً ومجموعة ثالثة سمت نفسها مجموعة التغيير«28مقعدا» وأمام انتصار دعاة وحدة الإقليم أجل النميري قرار التقسيم حتى السنة اللاحقة.[38] وفيها قرر النميري إضعاف هذا المركز الذي تحداه بتقسيم الجنوب متجاوبا مع رأي جوزيف لاقو والاستوائيين الذين أيدوه فأصدر أمرا جمهوريا بالتقسيم معدلا اتفاقية 1972م بغير الوسائل المحددة المنصوص عنها للتعديل (وهي أن يكون ذلك بقرار مجلس الشعب وبموافقة ثلثي مواطني الجنوب في استفتاء). تم هذا الإجراء في عام 1983م.
د. وفي عام 1982م قام في عدن حلف عدن الثلاثي من الجماهيرية الليبية وأثيوبيا واليمن الجنوبية، أهمية هذا المحور هو أنه كان محورا مضادا لمحور مصر السودان الذي أقامته اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان تحت مظلة أمريكية. هذا المحور الجديد نشأ موجها للمحور السوداني المصري نشطا في خلق المتاعب للسودان مثلما كان السودان يخلق المتاعب لأثيوبيا عن طريق دعم الحركات المناوئة ولليبيا ولليمن الجنوبية حيث يخلق السودان لهما المتاعب متبنيا المناوئين. وللأسف كان السودان في تبنيه لهؤلاء المناوئين يعمل لحساب استراتيجيات دولية أمريكية دون أدنى حساب لرد الفعل ضد أمنه القومي.

---

[36] الباشا، سابق
[37] الباشا، سابق
[38] محجوب الباشا، سابق

هـ- وفي عام 1982م أيضا قرر النظام أن الأوان قد آن لدمج القوات المسلحة في بعضها الآخر مثلما اتفق عليه. ووضع برنامج الدمج بطريقه لم تراع المستجدات فقد صار كثير من الجنوبيين يعتقدون أن النظام قد خرق الاتفاقية. ولم تراع واقع الحال فأفراد القوات الجنوبية استقروا في مناطقهم الجنوبية بصورة لا تتيح لهم سكنا ومعيشة في غيرها لذلك عندما صدرت الأوامر بنقل بعض الوحدات إلى الشمال رفضت تنفيذ الأوامر الكتيبة 105 التي كانت مقيمة في بور، لم تنفذ أمر النقل للشمال، فوجهت القيادة العسكرية لتطويقها فأدى ذلك لقتال التجأت بعده فلول الكتيبة 105 إلى الغابة وانضمت في الأول لحركة أنيانيا الثانية ولكن بعد حين اختلف هؤلاء وكانوا بقيادة د. جون قرنق فكونوا في 17 مايو 1983م الحركة الشعبية لتحرير السودان وذراعها العسكري الجيش الشعبي ولجأوا إلى إثيوبيا.كانت إثيوبيا قد دخلت مع ليبيا واليمن الجنوبي في حلف مضاد للمحور السوداني المصري احتضن ذلك الحلف الحركة المناوئة للنظام السوداني ومنحها التمويل والتدريب والتسليح وكل ما تحتاجه لنشاطها. وبسرعة جدا استطاعت الحركة أن تحدث أثرا على نظام نميري فقد أرعبت العاملين في حفر قناة جونقلي مما أدى لتوقف سير الأعمال فيها ثم أرعبت العاملين في حقل استخراج البترول في شمال أعالي النيل فتوقف نشاطهم وتعرضت أيضا لسير حركة النقل النهري بين الجنوب والشمال بالهجوم فأعاقت هذه الحركة. اتخذت المقاومة لجناحيها المدني والعسكري قيادة واحدة العقيد جون قرنق- قالوا إن تجربة فصل القيادة السياسية عن العسكرية كما كان الحال بالنسبة لسانو وأنيانيا الأولى أدت لأخطاء وأن تجربة الجبهة الوطنية التي كانت قيادتها السياسية والعسكرية واحدة هي الأفضل.
ومنذ أول أيامها وجدت هذه الحركة حاضنا قويا هو حلف عدن فمدها بالمال والسلاح والتدريب والتغطية السياسية والدبلوماسية والإعلامية وبسرعة كبيرة أثبتت فاعلية ميدانية حققت الآتي:
أ.تهديد ثم إيقاف العمل في مشروع جونقلي –مشروع جونقلى مشروع شق ترعة كبيرة تتجمع فيها المياه المفرقة في السدود مما يوفر 10مليار متر مكعب كان جلها يبدده التبخر وهو مشروع يزيد المياه للسودان ومصر ولكن عليه اعتراض من ناحية أن المشروع المخطط يعني بشق القناة وبتطوير حياة القبائل التي تعيش على ضفتيها ولكن التنفيذ اهتم بشق القناة وأهمل تطوير حياة السكان. ورغم أن النظام حاول تقديم المشروع على أساس الاستفادة من منطقة المستنقعات التي سيجري تجفيفها لإقامة مشاريع زراعية تخدم سكان المنطقة وتكون أحد مصادر الدخل الهامة للإقليم، إلا أن سكان الجنوب نظروا إلى المشروع باعتباره محاولة من الشمال ومن مصر لاستنزاف موارد الإقليم من المياه واندلعت المظاهرات الطلابية في جوبا وملكال نهاية عام 1974م عندما نزلت شائعات تقول إن مليوني مصري سيجرى ترحيلهم للإقامة في جنوب السودان لاستغلال الأراضي الخصبة هناك، وبالتالي التأثير على التركيبة الديموغرافية للأقاليم الجنوبية[39].
ب.عرقلة ثم إيقاف العمل في استخراج البترول –هنا أيضا توجد مشكلة حول كيفية الاستغلال وتوزيع العائد بين المركز والإقليم.
ج.تهديد النقاط وعرقلة الملاحة النهرية ما بين الشمال والجنوب.
د. تهديد النقاط الحدودية بين السودان وأثيوبيا.
هذه العوامل مع عوامل أخرى تضافرت لكي تسقط الديكتاتورية الثانية في السودان.

قوانين سبتمبر 1983م

يعلل البعض قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بقوانين سبتمبر، ولكن الثابت تاريخيا أن الحركة نشأت في مايو أي قبل أربعة أشهر من هذه القوانين سيئة الصيت. ولكن هذه القوانين عمقت الحرب الأهلية في السودان وأضافت بعدا جديدا للمواجهة بين الشمال والجنوب. هذا الانقلاب الأيديولوجي الذي قام به نظام جعفر نميري في 18 سبتمبر 1983م أعطى الحركة الشعبية مبررات إضافية لدعم موقفها. فالنظام المايوي ومن طرف واحد ودون مقدمات أعلن

---

[39] محجوب الباشا التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان

ما سماه الثورة التشريعية وبموجبها أصدر أحكاما سماها تطبيق الشريعة الإسلامية في الفصل السادس سنتطرق لهذه التجربة ومعايرتها إسلاميا، ولكننا نقف هنا عند التأكيد على أثرها التأجيجي للحرب. عناصر حلف عدن ثم العناصر التي ناصرت الحركة الشعبية ضد التوجه الإسلاموي أدت إلى تقوية المقاومة المسلحة بصورة غير مسبوقة:

في الحرب الأولى 1963-1972م لم يزد عدد مقاتلي أنانيا عن 3000 مقاتل. ولم تقع في أيديهم أية حامية عسكرية أو مدنية ولم يتمكنوا من عرقلة السكك الحديدية والطرق البرية والنقل النهري. وكرئيس للوزراء طفت الجنوب كله في عام 1967م مستعملا السكك الحديدية والطرق البرية والمراكب والطائرة بدون أية موانع. ولم يكن لحركة أنيانيا دعم دولي سافر ولم تتعد أسلحتهم الأسلحة الخفيفة.

ولكن

في حرب الجيش الشعبي لتحرير السودان استطاع الجيش حشد عدد من المقاتلين بعشرات الآلاف بتدريب وتسليح متقدم. واحتلوا منذ البداية مدنا وحاميات عسكرية،وعطلوا مشاريع التنمية وقطعوا الطرق البرية، والسكك الحديدية، والنقل الجوي،ومنحهم التعامل الأحمق والانحياز السافر الذي تورط فيه نميري حلفاء إقليميين ودوليين سافرين.

صحيح استفاد نميري من تحضيرات النظام الديمقراطي الذي سبق وأبرم اتفاقيات سلام ولكنه اتبع سياسات زودت التراكم الخبيث بين الشمال والجنوب بعوامل أعطت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بعدا أيديولوجيا ودوليا غيّر موازين القوى:

لا يبلغ الأعداء من جاهل ما يبلغ الجاهل من نفسه!

الديمقراطية الثالثة والتراكم الخبيث

الديمقراطية الثالثة لم تسهم في هذا التراكم اللهم إلا ما وقع في الضعين من صدام قبلي بين الدينكا والرزيقات، هو حادث مؤسف أقدم فيه بعض الرزيقات بإحراق عدد من الدينكا بعد حصارهم في عربات سكة حديد. هذا الحادث جزء من سلسلة نزاعات بين القبيلتين وقد كان ردا على هجوم حدث قبله في منطقة سفاهة وقد أجرت الحكومة تحقيقا شاملا فيه وعوقب الجناة.

أشار بعض الناس أن حكومة الديمقراطية الثالثة سلحت القبائل العربية في جبال النوبة ضد القبائل الأفريقية. وأن الحكومة كونت من المراحيل العرب قوات مصادمة.

الحقيقة أن تسليح بعض القرى العربية تم في عهد الحكومة الانتقالية عن طريق حرس العمد،وذلك لأن الحركة الشعبية في ذلك الوقت دعمت فكرة "تطهير" جبال النوبة من العنصر العربي. أما تسليح المراحيل فقد كان ضمن حراسة القطارات وتحت قيادة القوات المسلحة المباشرة. ولم يعهد منهم أبدا هجوم على مدنيين،ولا القيام بأعمال عشوائية في ذلك الوقت إذ كانوا تحت إمرة القوات المسلحة المباشرة. ولكن لا حرس العمد ولا المراحيل اشتركوا في ذلك الوقت في هجمات حربية. بل كانوا حراسات دفاعية. ولكي تتضح الحقائق اقترحنا منذ عام 1999م تكوين هيئة للحقيقة والإنصاف للتصدي لكل هذه الأمور وبيان الحقيقة وجبر الضرر.

انقلاب يونيو 1989م والتراكم الخبيث

نظام انقلاب يونيو 1989م هو أوفر النظم حظا في الإقصاء، والاستقطاب؛ وبالتالي أفرز أكثر عوامل التنافر بين الشمال والجنوب.

1. في أوائل الثمانينات أسسنا جماعة الفكر والثقافة الإسلامية. كانت الجماعة جامعة لكل الفصائل الإسلامية. وكان واضحا في دستورها ومبادئها الإسلامية أن التوجه الإسلامي في السودان ينبغي أن يراعي عوامل عدة ومن أهمها الحالة الجنوبية.

كل علماء الإسلام يدركون أن النهج الإسلامي يوجب معرفة الواجب ومعرفة الواقع والتزاوج بينهما. وأن توجها إسلاميا في بلاد كالسودان أحادي النظرة في مجتمع متعدد الأديان ومتعدد الثقافات حماقة كبرى.

التوجه الأيديولوجي للانقلاب صادف مرحلة فيها تقارب بين التوجهات الإسلامية والقومية والعربية ما ساهم في نظرة أيديولوجية تبناها المؤتمر الشعبي الإسلامي العربي الذي قاده السودان في عام 1992م. كرد فعل مباشر لهذا التوجه دعا السناتور الأمريكي هاري جونستون كافة الفصائل الجنوبية إلى اجتماع في واشنطن لبحث مصير الجنوب إزاء نظام في السودان حدد للسودان هوية إسلامية عربية. هناك اجتمعت القوى السياسية الجنوبية على أنهم ليسوا عربا وليسوا مسلمين لذلك يطالبون بحق تقرير المصير.

فكرة تقرير المصير وردت في ألسنة بعض الساسة الجنوبيين- مثلا السيد أقري جادين- في مؤتمر المائدة المستديرة في 1965م. ولكنها مهما وردت في ألسنة أشخاص لم تصبح مطلبا جنوبيا أجماعيا إلا نتيجة مباشرة لأيديولوجية نظام الإنقاذ الذي استولى على السلطة في يونيو 1989م. هذا الاجتماع المفصلي عقد في واشنطن في 21 أكتوبر 1993م.

ولئلا يظن أحد أن ذلك كان بتحريك أمريكي محض، فإننا كنا شهدنا نفس الإجماع حول مطلب تقرير المصير من الأخوة الجنوبيين في الداخل. ففي أوائل 1993م تم اجتماع بين قيادة الحزب وقادة الحركة السياسية الجنوبية بالداخل في منزل السيد هلري لوقالي طرح فيه مشروع السلام العادل. ولكن الحاضرين الخمسة عشر من القيادات الجنوبية عبروا عن الرغبة في الانفصال عبر تقرير المصير.

2. ولكن قبل الاجتماع الجنوبي بواشنطن وقعت داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان اختلافات. وكان واضحا أن التيار الذي يقوده د. جون قرنق وحدوي فالعلاقة الإستراتيجية في ذلك الزمن بين الحركة الشعبية والقيادة الأثيوبية (منقستو هيلاماريام) لم تكن تسمح بفكرة تقرير المصير لما لها من أصداء مرفوضة في السياسة الأثيوبية وهي تواجه حركة التحرير الإريترية.

الانقلابيون السودانيون قرروا احتضان الفصيل المناوئ لدكتور جون قرنق وهو فصيل في ذلك الوقت انفصالي. لذلك أبرم د. على الحاج مع د. لام أكول اتفاق فرانكفورت في 1992م. اتفاق تضمن إعطاء الجنوب حق تقرير المصير. هكذا أدت مناورات "الإنقاذيين" إلى إدخال فكرة تقرير المصير لأول مرة في عملية السياسة السودانية. كانت العبارة تذكر بصورة فردية ولكن لم تبحث بين الأطراف السودانية وقطعا لم ترد كبند في اتفاق سياسي سوداني، إلا في اتفاقية فرانكفورت.

3. إن للاقتتال الشمالي الجنوبي تاريخا طويلا ومحطات 1955-1963-1983م ولكن لأول مرة على عهد انقلاب يونيو 1989م أطلق على الاقتتال صفة الجهاد. وهى صفة لها أحكامها التي لا تخفى على أحد. واتخذ النظام من "ساحات الفداء" منبرا للتعبئة الجهادية وسمعنا فيها مقاتلين أعلنوا أنهم هاجموا الكفار في أماكن متعددة وهزموهم وأسروا رجالهم وسبوا نساءهم وباشروهن.. ما فتح الطريق لجمعيات محاربة الرق.

4. ومع أن النظام أبرم اتفاقية سلام نيفاشا في 2005م فقد كان لحملة أيديولوجية النظام رأي آخر. ففي عام 2006م أصدرت الرابطة الشرعية للعلماء وهي شبه رسمية بيانا فحواه:
   - الانضمام للحركة الشعبية ردة.
   - التعامل معها حرام.
   - الواجب البراءة منهم وبغضهم في الله.

   وقع على البيان 26 من العلماء.

5. النظام الإنقاذي أسس لذهنية طرد الآخر على أساس ديني بفهم منكفئ للولاء والبراء، لذلك تواترت الفتاوى الطاردة والتي تعطي الحجة الكافية لما ذهب إليه بعض الكتاب والساسة الجنوبيين بأن العلاقة الجنوبية بالشمال هي علاقة احتلال، وهو نفس المعنى الذي ركز عليه مؤتمر القساوسة الكاثوليك في يونيو 2010م إذا قالوا: السودان نظريا متعدد الأديان والثقافات. ولكن عمليا فإن هوية واحدة مسيطرة ومقصية للآخرين.

الفتاوى المنكفئة تبرر هذا الوصف، ففي يناير 2010م أصدر واحد وخمسون من العلماء من أنحاء العالم الإسلامي (من بينهم ستة سودانيين) بيانا جاء فيه أن أرض الجنوب أرض فتحها المسلمون ولا يجوز في أمرها تقرير المصير. بل هو كفر!
تبارى على هذا النهج المستفز للآخر غير المحيط بالحقائق كثيرون أمثال: بيانات المجلس العلمي لأنصار السنة (أبو زيد) وجماعة أنصار الكتاب والسنة؛ وفحواها واحد: هو تكفير من لا يقبل اجتهاداتهم المنكفئة.

6. ظل منبر السلام العادل ولسان حاله صحيفة "الانتباهة" يروجون لفكر عنصري يجرم ويخون الشريك الجنوبي في الحكم، ومع أن هذه المنابر لا تمثل المؤتمر الوطني مباشرة إلا أن علاقتها به حاضرة في الأذهان. كما أن أفكارها الإقصائية لم تجد رادعا قانونيا كما ينبغي.
7. ومع أن اتفاقية السلام نصت على توظيف الفترة الانتقالية لجعل الوحدة جاذبة، فإن المعاملة بين الشريكين جعلت الانفصال جاذبا. وروى كافة الشركاء أنهم مهما تفخمت ألقابهم ليسوا في العير ولا في النفير مثلا: قال السيد سلفا كير إنه يسمع بقرارات الرئاسة من أجهزة الإعلام، وكذلك قال السيد دينق ألور إنه أشبه بالضيف في وزارة الخارجية. وقال كبير مساعدي الرئيس من حركة تحرير السودان الموقعة على اتفاق أبوجا للسلام في دارفور إن "مساعد الحلة"- وهو ذلك المسئول عن إعداد الطعام في المركبات السفرية- ربما له صلاحيات أفضل منه! وهكذا.
8. وشكت الحركة الشعبية لطوب الأرض من عدم شفافية حسابات النفط، ومن نقص نصيبهم فيه، ومن تسليمه بالعملة الوطنية لا العملة الصعبة كما هو مطلوب. لذلك انعدمت الثقة تماما بين الشريكين. ولم يعد يجمع بينهما لقاء إلا بوساطة أجنبية.
9. نصت اتفاقية السلام على ثلاثة مبادئ هامة هي:
   - جعل الوحدة جاذبة أثناء الفترة الانتقالية لينحاز الناخب الجنوبي للوحدة.
   - تحقيق تحول ديمقراطي يكتمل بإجراء الانتخابات العامة الحرة.
   - تكوين حكومة وحدة وطنية لإدارة الشأن الوطني أثناء الفترة الانتقالية.

لكن الذي حدث كان عكس هذه المطالب:

- بروتوكول اقتسام الثروة خصص 50% للجنوب من بترول الجنوب مما جعل الانفصال جاذبا لينال الجنوب كل بتروله.
- حكومة الوحدة الوطنية صارت كيانا ثنائيا ودور الحركة الشعبية فيه دور الشريك التابع.
- نص الاتفاقية على استمرار قوانين الشمولية القمعية إلى حين تشريع البدائل جعل الحزب الحاكم يحافظ على أحكام الشمولية على طول الفترة الانتقالية فلم يتحقق التحول الديمقراطي.
- سياسات المؤتمر الوطني أفقدته ثقة الأسرة الدولية لا سيما سياساته في دارفور. ولأسباب مختلفة صارت السياسة الدولية لا سيما الأمريكية نحو السودان انتقائية تحابي الحركة الشعبية وتعادي المؤتمر الوطني. عائدات هذه السياسة الانتقائية عززت من أسباب التفرقة بين الشريكين لأن الشريك الجنوبي صار حريصا على الابتعاد من المؤتمر الوطني لينجو من السياسة الدولية الموجهة ضده.

العوامل الطاردة التي فصلناها هنا غذت نفور الرأي العام الجنوبي من المؤتمر الوطني خاصة ومن الشمال عامة: دينق قوج من أجراس الحرية، وألفرد تعبان من الخرطوم مونتر، وستيف باتيرنو في سودان تربيون، وازاكيل قاتكوث رئيس بعثة حكومة الجنوب بواشنطن. وجعلت كل جنوبي مهما كان وحدويا في أصله لا يجد مفرا من الدعوة للانفصال، كما عبر بقوة السياسي الجنوبي الدكتور توبي مادوت رئيس حزب سانو ورفيق المرحوم وليم دينق وشريكه في التطلع لوحدة ندية.كما جعلت كتابا جنوبيين نيرين أمثال نيال بول، وتيارات جنوبية كثيرة تصف العلاقة بين الشمال والجنوب بالاستعمارية لذلك صاروا يتحدثون لا عن الانفصال ولكن عن الاستقلال.
الفرق بين الانفصال الذي يقع بين شعبين كانا متحدين ثم انفصلا مثلما حدث في تشيكوسلوفاكيا، وبين الاستقلال الذي يحدث بين شعب محتل وآخر واقع تحت الاحتلال واضح. فالجنوب صار

جزءا من السودان بإرادته كما عبر عنها ممثلوه في مؤتمر جوبا 1947م وعبروا عنها مرة أخرى لدى مشاركتهم في إعلان استقلال السودان في عام 1956م، ولكن المرارات المتراكمة والنظرات الاستعلائية المقترنة معها بررت لبعض القوى السياسية الجنوبية التحدث لا عن الانفصال بل عن الاستقلال.

المفروض حسب اتفاقية السلام أن يخير الجنوب بين الوحدة والانفصال لا بين الوحدة والاستقلال. على أية حال إن تراكم العناصر المنفرة التي فصلناها هو الذي جعل جنوبيين يتحدثون عن الاستقلال. كذلك فإن تلك العوامل سوف يكون لها أثر كبير يعبئ الناخب الجنوبي عاطفيا نحو الانفصال. نزعة مع كثرتها في الجنوب صار لها مؤيدون انفصاليون في الشمال.

نصيب القوى السياسية الجنوبية في التراكم الخبيث

في كتابه التمادي في نقض العهود قدم السيد أبيل ألير دراسة بها عيبان:

الأول: تعميم الشمال على كل نظمه. وهذا خطأ فالنظم الدكتاتورية هي التي في عهدها ارتكبت السياسات الطاردة كما فصلنا. وهم الذين بطشوا دون تمييز بالقوى السياسية الشمالية والجنوبية. ولا يوجد عهد واحد أخلفته القوى الديمقراطية وهي لم تمهل إذ أطاحت بها النظم الدكتاتورية واعتقلتها في السجون. الحقيقة أن القوى الديمقراطية في الشمال كالقوى الجنوبية ضحية تهميش وإقصاء وبطش وإن اختلفت الدرجة.

العيب الثاني: هو أن الدراسة لم تغط نصيب القوى السياسية الجنوبية نفسها في التراكم الخبيث بين الشمال والجنوب.

1. القوى السياسية الجنوبية المعنية سواء كانت حركة الأنيانيا في عام 1972م أوالحركة الشعبية في عام 2005م قبلت التعامل مع قوى دكتاتورية باعتبارها ممثلة للسودان. وربما احتجوا بأن الواقع أجبرهم على ذلك ولكن التعامل مع الطغاة دائما غير مأمون لأنهم يحرمون غيرهم من المشاركة، ولأنهم لا يخضعون لمساءلة، لذلك يبرمون وينقضون العهود مع الجنوبيين ومع الشماليين كذلك. العلة ليست في الانتماء الجهوي أو الثقافي ولكن في طبيعة النظام الدكتاتوري: هم الذين أبرموا اتفاق أديس أبابا 1972 ونقضوه. وهم الذين أبرموا اتفاق نيفاشا في 2005 وتحايلوا عليه. وهم الذين أبرموا اتفاق أبوجا 2006م وتخلوا عنه وهلم جرا.
2. ينبغي الاعتراف كما فصلنا بأخطاء السودنة وبالاستعلاء الشمالي ولكن لا شيء يبرر العدوان الوحشي على الشماليين قتلا بالهوية كما حدث في أغسطس 1955م. لاحظت لجنة القاضي توفيق قطران في حوادث أغسطس 1955م أن المتمردين من الجنود ورجال الشرطة والسجون كانوا ينتقون فرائسهم. فلم تُمس أرواح وممتلكات الأجانب إلا في حالتين شاذتين. وفي كل الأحوال كان الأقباط والسوريون والمصريون والبريطانيون يفرزون بدقة ويطلق سراحهم بينما يقتل الشماليون على الهوية[40].

وللغرابة أو قل للبشاعة، فإن حكومة جنوب السودان احتفلت في يوم الاثنين 18 أغسطس 2008م بتلك الأحداث رسميا، وأعلنت يوم 8/18 يوما رسميا للاحتفاء بقدامى المحاربين، باعتبارهم أبطالا للتحرير، وخاطب الاحتفال السيد سلفا كير رئيس حكومة الجنوب وقال إن تلك الأحداث تشكل المولد الحقيقي للحركة السياسية الجنوبية![41]

وهنالك نزعة انتقامية واضحة تظهر في التسميات - مثلا- حركة المقاومة المسلحة الأولى سمت نفسها لا بالتحرير والعدالة بل أنيانيا (سم الحية) وكذلك أسماء كتائب الجيش الشعبي لتحرير السودان أسماء انتقامية.

3. أهدرت الحركة الشعبية فرصة ذهبية عندما لم تجد في الحكومة الانتقالية التي أعقبت الإطاحة بنظام جعفر نميري وصفا تصفه به إلا أنها نسخة أخرى من النظام المباد. كانت حكومة الفترة الانتقالية في السودان (أبريل 1985- 1986م) حكومة بها عناصر ديمقراطية وجادة لتحقيق

---

[40] د. فيصل عبد الرحمن على طه السودان على مشارف الاستقلال الثاني ص256

[41] James Gatdet Dak South Sudan celebrates Torit "revolution" day of 1955, Sudan tribune http://www.sudantribune.com/spip.php?article28325

السلام ولو تجاوبت معها الحركة الشعبية لامكن التمهيد للسلام وفي نطاق التحول الديمقراطي الذي أوجبته انتخابات 1986م لاستطاع تحالف الحركة الشعبية مع القوى الحريصة على السلام والتحول الديمقراطي أن تحاصر الآخرين وتحقق تلك المقاصد.

4. وفي يوليو 1986م اجتمعت مع قيادة الحركة الشعبية في أديس أبابا وكان طلب الحركة أن ننفذ إعلان كوكادام الذي شارك فيه حزب الأمة في مارس 1986م. وقلت لهم نحن ملتزمون بما جاء في ذلك الإعلان ولكنني رئيس حكومة ائتلافية والحزب المؤتلف معنا ضد إعلان كوكادام. وهو والجبهة الإسلامية القومية يستطيعون هزيمة أي مشروع قانون لتنفيذ إعلان كوكادام. ولكنني استطع بعد مهلة كسب أغلبية وكسر حدة المعارضة لإعلان كوكادام. ومعلوم أن الحزب الاتحادي الديمقراطي (حليفنا في الائتلاف) كان قد وقع مع الجبهة القومية (حزب المعارضة الرئيسي) اتفاقا من أهم بنوده: لا إلغاء لقوانين سبتمبر 1983م، ولا لإقامة محكمة للقصاص الشعبي، ولا لإعلان كوكادام. هذه المبادئ كانت مضمنة في ميثاق الانتفاضة وكان حزب الأمة هو صاحب فكرة ذلك الميثاق وملتزم به ولكن لحليفه في الائتلاف رأي آخر. وكان بالإمكان اعتبار محادثات أديس أبابا خطوة على أن نعمل لما بعدها.

ولكن فوجئنا بالجيش الشعبي يسقط طائرة شركة السودان للطيران المدنية فوق سماء ملكال في 86/8/16، وقيادة الجيش الشعبي لم تأسف لهذا الحدث الذي يناقض روح الحوار الذي بدأناه إنه يمثل جريمة حرب لأنه عدوان على هدف مدني أعزل. ولكن قيادة الجيش الشعبي هللت للجريمة ورقت مرتكبيها.

5. ومما أضافت الحركة الشعبية من غبائن انفرادها بالتفاوض والاتفاق مع المؤتمر الوطني. كنا قد بحثنا في نطاق التجمع الوطني الديمقراطي وأجزنا إمكانية التفاوض الثنائي والاتفاق بشرط أن تكون محطته النهائية قومية. هذا الخلل استمر فصارت الحركة حريصة على مصالحها الثنائية مع المؤتمر الوطني ولا تلجأ لحلفائها من القوى السياسية إلا للضغط على المؤتمر الوطني.

6. قضية الدين والدولة بحثت باستفاضة في مؤتمر نيروبي في 1993م وفي مؤتمر أسمرة للقضايا المصيرية 1995م واتفق على معادلة تقيم الدولة المدنية وتكفل حرية الأديان بصورة تنظم العلاقة بين الدين والدولة كما جاء في النص الآتي:

أ. كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلا وغير دستوري.

ب. يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ويبطل أي قانون يصدر مخالفا لذلك ويعتبر غير دستوري.

ج. لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني.

د. تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية أو الكراهية العنصرية في أي مكان أو منبر أو موقع في السودان.

ه. يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان.

و. تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

ورغم ذلك درجت قيادات من الحركة الشعبية على أن تزايد في الموضوع وتعلن مفاصلة في أمر الدين والدولة، والانتماء العربي.

7. بلغ الاستقواء بالأجنبي درجة غير مقبولة وطنيا فقد اعترف السيد جوزيف لاقو بالعلاقة بإسرائيل. كما أن العلاقة بمنقستو في أثيوبيا بلغت درجة الامتثال لسياساته كما أبلغني وزير خارجية أثيوبيا آنذاك برهانوبايا قال لي: "لن يبرم معكم قرنق اتفاقا ما لم نبرم اتفاقا مع إريتريا. إن لم يكن قرنق موجودا لكان علينا أن نخترعه".
ولا شك أن العلاقة بالولايات المتحدة الآن بلغت درجة التحالف بصورة مخلة بالمعادلات السودانية.
هذه الدرجة الزائدة في الاستقواء بالأجنبي، زائد النزعة الانتقامية المتكررة والتي ترمز لها عبارات تنابذية مثل "الجلابة" والمندكورو، وسرعة اللجوء للعنف كما حدث يوم الاثنين الأسود على أثر خبر وفاة المرحوم د. جون قرنق عوامل طاردة وهي التي زودت الساسة والكتاب الشماليين الانفصاليين بذخيرة في معاركهم العنصرية المروجة للكراهية كما في كتابات اسحق أحمد فضل الله والطيب مصطفى وإبراهيم الشوش وغيرهم.
إذا نحن حصرنا الأمر بين التراكم الخبيث الشمالي على مدى العهود والتراكم الخبيث الجنوبي فإننا سوف نجد أنفسنا أسرى لتراكمات مُرة.. أرض خصبة للمفاصلة والمواجهة العدائية.

إن النار بالعودين تزكى وإن الحرب أولها كلام

الفصل الرابع: التراكم الحميد

ذكرنا في الفصل السابق حقائق حول التراكم الخبيث في تسميم العلاقات الشمالية الجنوبية وأسماء من انطلقوا من تلك المرارات لا لكي نوسع جبهة الردح. بل لكي نستدل على أن وراء تلك المرارات أسباب يرجى علاجها.

الإنسان جزء من أمم الحيوانات وتسكنه غريزة التنافر والمغايرة والأنانية: **(فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ)**[1]. الإنسان جزء من الطبيعة الحيوانية ولكنه مفارق لها لأن فيه قبسا من روح الله. لذلك جبل على مكارم الأخلاق وهو مفارق للطبيعة الحيوانية لأنه مخلوق عاقل.

عقل الإنسان وأخلاقه يمثلان تطلعا فطريا للأحسن. تطلع أيّدته ودعّمته ووفرت له حافزاً أخروياً رسالاتُ الوحي.

التنوع الثقافي الإثني طبيعي في حياة الإنسان: **(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ)[2].** والتحدي الكبير الذي يواجه المجتمعات الإنسانية هو كيفية التعامل مع هذا التنوع.

كانت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا هما مضرب المثل في سوء التعامل مع هذا التنوع بمنطق الفصل العنصري التام والهند بإقامتها نظام التفرقة العنصرية الكامل.

الحالات الثلاث الأمريكية، والجنوب أفريقية، والهندية، تفوق بمراحل حالة التفرقة في السودان. ومع ذلك استطاعوا عبر تطور فكري وسياسي أن يحققوا درجة محترمة من المساواة والتعايش في وطن واحد.

الحال السودانية ليست الأسوأ في التجربة الإنسانية.

كما أن الحالة السودانية انطلقت من بداية مظلمة ولكنها تدرجت نحو الأحسن بصورة ملموسة. هذا الفصل سوف يوضح المسيرة السودانية بما يؤكد وجود تراكم حميد نحو الأحسن، وما يبشر بمزيد على يد قوى الوعي والاستنارة.

قصصنا بداية التراكم الخبيث وأوضحنا دور الدكتاتورية الأولى (1964-1958م) في الظروف التي أفرزت الحرب الأهلية الأولى في 1963م.

عندما قرر العسكريون طرد القساوسة الأجانب وأقدموا على سياسة أمنية صارمة لمواجهة التمرد في الجنوب نشرت أول كتاب لي بعنوان مسألة جنوب السودان في أبريل 1964م. قلت في الكتاب: إن مشكلة الجنوب معقدة ذات أبعاد دينية، وثقافية، واقتصادية. ولا يمكن حلها في الإطار الأمني وحده. والمطلوب تفاكر سياسي تتسع فيه المشاركة وتتوافر الحرية لإيجاد الحلول الصحيحة.

هذا التناول لم يرض الحكام العسكريين لأنه يخالف سياساتهم التي اعتبرت حملة السلاح من الجنوبيين مجرد عصاة يدفعهم إلى عصيانهم تحريض أجنبي كنسي. لذلك استدعاني وزير الداخلية اللواء أحمد البحاري وعاتبني على الكتاب ورفضه لما ورد فيه. وقال إنهم كانوا يريدون اتخاذ إجراءات أمنية ضدي. ولكن قرروا الاكتفاء باستدعائي والتعبير عن موقف الحكومة وتحذيري من الخط الذي سرت فيه!

أكدت له أن هذه هي آرائي وأن أسلوبهم لن يحل المشكلة بل سوف يعقدها. وأنا مستعد لأية مساءلة قانونية.

لكن حكام الانقلاب الأول كانوا أكثر تعقلا من الذين أتوا بعدهم لذلك ما لبثوا أن فتحوا باب النقاش حول مسألة الجنوب. وعينوا لجنة شملت بعض المعارضين لهم لتقديم توصيات. اللجنة لم تستطع تقديم سياسة جديدة للنظام ولكن فتح باب النقاش أتاح فرصة للصحافة المقيدة لتناول الموضوع. كما انفتح النقاش في جامعة الخرطوم.

---

[1] سورة المائدة الآية (30)

[2] سورة الروم الآية (22)

وفي 21 أكتوبر 1964م نظم الطلبة ندوة تحدث فيها د. حسن الترابي عميد كلية القانون. في تلك الندوة قال حديثا يماثل ما ورد في كتابي في أبريل من تلك السنة وطالب بتوفير الحريات لدراسة المسألة وتقديم الحل لها. هذا الربط بين مسألة الجنوب والمطالبة بالحرية أفزع النظام بقدر ما حمس الطلبة لمزيد. فدعوا لندوة أخرى في داخلية البركس. لكن السلطات منعت الندوة فأقامها الطلبة متحدين المنع. وتصرف مدير البوليس يومئذ بتهور وأمر بتفريق الطلبة بالقوة واستخدمت الذخيرة الحية فخرج بعض الطلبة وقتل اثنان هما الشهيد أحمد القرشي طه الذي استشهد فورا والشهيد بابكر حسن عبد الحفيظ الذي نقل للمستشفى واستشهد متأثرا بالطلق الناري بعد حين.

هذا الإجراء وجد رفضا واسعا من أساتذة جامعة الخرطوم الذين قدموا استقالات جماعية (10/23) ثم رفعوا مذكرة (10/24)، والهيئة القضائية والمحامون كتبوا مذكرة يطالبون فيها بالتحقيق في حادث داخلية جامعة الخرطوم (10/24)، وفي يوم نفس اليوم سيروا موكبا احتشد أمام مبنى القضائية لتقديم تلك المذكرة. أما القوى السياسية فقد كتبت مذكرة أرسلها الإمام الهادي المهدي لقادة النظام تدين ما حدث وتطالب القوات المسلحة بالعودة لوظيفتها المهنية والتخلي عن الحكم (10/23)، وأرسل السيد إسماعيل الأزهري برقية إدانة في نفس اليوم.

الشرطة تعرضت لموكب الهيئات وأمر السيد عبد المجيد إمام بصفته نائب رئيس القضاء الشرطة بعدم التعرض للموكب. هذه الملابسات زادت حماسة الموكب فتجاوز قادته المطلب الأول وأعلنوا الإضراب العام.

هذا كما أن تشييع جثمان الطالب الشهيد أحمد القرشي طه تحول إلى مظاهرة سياسية. كان التشييع والصلاة عليه تعبيرا عن موقف سياسي قومي ومن ساحة الصلاة انطلقت الخطب، والمظاهرات، وشعارات: إلى الثكنات يا حشرات. إلى الجحيم يا عبود...الخ.

في هذا المناخ حل الفريق إبراهيم عبود مؤسسات نظامه في 10/26 وفتح حوارا معنا حيث كانت الجبهة القومية الموحدة[3] التي تضم الأحزاب السياسية المعارضة منعقدة ببيت الأمة (قبة المهدي بأم درمان) وانضمت لنا لاحقا جبهة الهيئات لإدارة تفاوض مشترك مع النظام. وفي النهاية أدى لانتقال السلطة لحكومة انتقالية بموجب ميثاق وطني قدمناه ووافقت عليه القوى السياسية المكونة من الأحزاب السياسية والنقابات (الجبهة القومية الموحدة وجبهة الهيئات).

كانت أهم معالم ذلك الميثاق:

- تصفية الحكم العسكري.
- استرداد الديمقراطية، واستقلال القضاء والجامعة.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
- ربط التنمية بالعدالة الاجتماعية.
- الحل السلمي لمشكلة الجنوب.
- انتهاج سياسة خارجية متوازنة.

بعد حل الفريق إبراهيم عبود لمؤسساته بعث لي مندوبين هما: اللواء الطاهر عبد الرحمن المقبول، واللواء عوض عبد الرحمن صغير لفتح حوار حول المستقبل. رحبنا بهما وقلنا الحوار ينبغي أن يشمل الأحزاب والنقابات فوافقوا. وتكون وفد من: مبارك زروق، حسن الترابي، بابكر عوض الله، أحمد سليمان، أحمد السيد حمد، وشخصي وكنت المفاوض باسمهم حتى اتفقنا على كافة ترتيبات التحول الديمقراطي وتكوين حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة.

---

[3] تكونت الجبهة القومية الموحدة لمعارضة حكم عبود برئاسة السيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة في عام 1961م وكان من أعضائها السادة عبد الله خليل وعبد الله نقد الله ومحمد أحمد محجوب وعبد الله ميرغني وأمين التوم من حزب الأمة، والسادة إسماعيل الأزهري ومبارك زروق ومحمد أحمد المرضي وإبراهيم جبريل من الحزب الوطني الاتحادي، والسادة بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل وطه بعشر من جبهة الهيئات، والسادة عبد الخالق محجوب وأحمد سليمان من الحزب الشيوعي. انظر عبد القادر إسماعيل (دكتور) مشكلة جنوب السودان: دور الأحزاب السياسية. ص 215

تعليق: بعد وفاة الإمام الصديق المهدي في أكتوبر 1961م خمد نشاط الجبهة القومية لفترة، ثم استؤنف النشاط لاحقا واختير الكاتب رئيسا للجبهة ولم يكن حينها يحمل صفة حزبية إذ أن الأحزاب حلت ولم يتمكن حزب الأمة من انتخاب رئيس بعد وفاة رئيسه الإمام الصديق.

كان ملف الحرب الأهلية هو الأهم فأجرت الحكومة اتصالاتها وأرسلت السيد داؤد عبد اللطيف لإجراء اتصالات بالقادة الجنوبيين. كذلك كان اختيار السيد سر الختم لرئاسة الوزارة مشجعا بالنسبة لكثير من الجنوبيين إذ كان معروفا لديهم كمدير للتعليم في الجنوب في مرحلة سابقة. وفي 10 نوفمبر 1964م أعلن رئيس الوزراء في بيانه الأول الذي وجهه للشعب السوداني أن حكومته سوف تدرس مسألة الجنوب على وجه الاستعجال، وأكد اقتناعه بأن العنف والإجراءات العسكرية لا تحل المشكلة، ودعا إلى حل مرض للجميع عن طريق السلام. وفي 12 نوفمبر دعا وزير الداخلية الجنوبي السيد كلمنت أمبورو الجنوبيين إلى السلام والتفاوض من خلال رحلته للجنوب، فبادر حزب سانو بإرسال رسالة لرئيس الوزراء من كمبالا مهنئا بالإطاحة بالنظام العسكري وموجها الشكر للحكومة والأحزاب الشمالية وأساتذة جامعة الخرطوم ورجال القضاء بدورهم الذي لعبوه للوصول للحرية والديمقراطية، مؤيدا إطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء الانتخابات في مارس 1965م، وحول مشكلة الجنوب تعرضت الرسالة لقضايا اللاجئين بدول الجوار متحدثة عن شروط ومطالب لعودتهم ومنها الحصول على تأكيد كتابي عن عدم معاقبتهم يودع لدى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والدعوة لعقد مؤتمر مائدة مستديرة يضم ممثلين للهيئة القضائية والأحزاب السياسية والجامعة والنقابات يحضره السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والجمهورية العربية المتحدة (مصر) بصفتهم مراقبين ومستشارين [4]. واستجاب رئيس الوزراء لتلك المطالب فورا فأعلن العفو العام، ثم جرت مشاورات أدت في النهاية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في الخرطوم في 16 مارس 1965م.

مؤتمر المائدة المستديرة 1965

حضر المؤتمر 45 عضوا: 18 عضوا كانوا يمثلون أحزاب الشمال و27 عضوا مثلوا الجنوب من أحزاب: جبهة الجنوب وحزب الوحدة السوداني وحزب سانو بالداخل بقيادة وليم دينق، والتحقت القيادات الجنوبية المتطرفة والتي كانت تدعو للانفصال بعد أن أحست بضعف موقفها بعد أن تغير موقف يوغندا فأعلن جناح حزب سانو بالخارج حضوره وأرسل وفدا[5]. ومثلت منظمة الوحدة الأفريقية من خلال مبعوثيها غانا ويوغندا وكينيا والجزائر ونيجريا والجمهورية العربية المتحدة وكان مدير جامعة الخرطوم النذير دفع الله رئيسا للمؤتمر، وتولى د. محمد عمر بشير سكرتارية المؤتمر التي كان في عضويتها أربعة من الجنوب وسبعة من الشمال.

مؤتمر المائدة المستديرة لم يحقق شيئا عمليا لأن المساجلات بين القوى السياسية وقادة المقاومة الجنوبية كانت ساخنة. ولكننا اتفقنا على أن يعاد انعقاد المؤتمر بعد ثلاثة أشهر، وعلى مواصلة الحوار عبر لجنة سميت لجنة الإثنى عشر بعدد أعضائها: ستة من الشمال وستة من الجنوب. فوضت للوصول إلى حل للمشكلة والبحث عن صيغة مناسبة للعلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب، أنيط بهذه اللجنة التالي:

أ- العمل كلجنة مراقبة لتنفيذ الخطط والسياسات المتفق عليها.

ب- أن تخطط لتطبيع الأوضاع في الجنوب وبحث الإجراءات لإزالة حالة الطوارئ والعمل على استقرار القانون والنظام.

وكانت عضوية اللجنة كالتالي: بونا ملوال، ناتال ألوك، وغردون أبيي كممثلين لجبهة الجنوب، وأندرو ويي ونكانورا آجير، وهليري أوشالا كممثلين لحزب سانو، ومحمد أحمد الميرغني من

---

[4] عبد القادر إسماعيل، ص 219-223

[5] عبد القادر إسماعيل ص 228 و229. لقد وثق المرحوم محمد عمر بشير هذا التغير في موقف المتطرفين من حزب سانو بالخارج إذ روى كيف أنهم في سكرتارية مؤتمر المائدة المستديرة سافروا للقاء القيادات الجنوبية بكمبالا وكان بعضها يرفض مقابلتهم بداية: (وفي 3 مارس 1965م ورد في خطاب ألقاه وزير داخلية يوغندا في البرلمان بأن حكومته تؤيد المجهودات التي تبذل في سبيل الوصول إلى حل سياسي لمشكلة الجنوب، ووجه انتقادا لاذعا لاتجاهات زعماء الجنوب في المنفى واتهمهم بأنهم يخضعون لنفوذ أجنبي) (محمد عمر بشير ص 194)، و(اتصل كل من رئيس المؤتمر وسكرتيره باوناما وزير داخلية يوغندا وشرحا له الوضع السائد وكنتيجة لذلك طلب الوزير من القادة السياسيين للجنوب المقيمين في كمبالا بما في ذلك جوزيف أدوهو وأجري جادين لعقد اجتماع معنا فاستجابوا بل هو نفسه حضر المقابلة ووافق أجري جايدن على حضور المؤتمر ثم تبعه القادة الآخرون) ص 276

الحزب الوطني الاتحادي، ومحمد داؤد الخليفة عن الأمة، والفاتح عبود عن حزب الشعب الديمقراطي، وحسن الترابي عن جبهة الميثاق الإسلامي، ومحمد إبراهيم نقد عن الحزب الشيوعي، وسيد عبد الله ممثل المهنيين.
هذه اللجنة كما ذكرنا في فصل "التراكم الخبيث" واجهت في البداية إهمالاً، ولكن مع تغيير الوزارة في يوليو 1966م أعطيت اللجنة الاهتمام المستحق. كانت اللجنة قد عكفت على القضية وفي بحر عام اتفقت على حل للقضية يقوم على أساس إقامة حكم ذاتي إقليمي في الجنوب. ولكن اختلفت على أمرين هما: كيفية اختيار رئيس الجهاز التنفيذي للجنوب في ظل الحكم الإقليمي. واختلفت على هل يكون الجنوب إقليما واحداً أم ثلاثة؟
حينما تسلمت مقاليد الحكم في حكومتي الأولى سعيت لحل قضية الجنوب عبر إجراءات تصحيحية لمسار الحكومة باتجاه القضية، وبعد أربعة أشهر فقط من عمر الوزارة الجديدة أمكن تحقيق الإنجازات التالية:
أولا: عقد مؤتمرات للجان أمن المديريات الثلاث في الخرطوم في أغسطس 1966م وذلك لتقييم موقف الأمن وأحواله وللاتفاق على الإجراءات اللازمة في تلك المرحلة.
ثانيا: عقدنا اجتماعات متعددة لمجلس الدفاع للقيام بمسح شامل لكل الأوضاع لوضع خطة متكاملة لعلاج المشكلة تتناول النواحي السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونواحي الأمن والاستقرار، والنواحي الدبلوماسية. فكان أن وضعت خطة شاملة تعالج المشكلة من هذه الزوايا وتراعي تداخلها.
ثالثا: دعونا لمؤتمر جميع الأحزاب السودانية للنظر في توصيات لجنة الإثنى عشر ولبحث نقطتي الخلاف حول الحل الدستوري والإداري والعمل على إيجاد حل لهما.[6]
يقول المرحوم محمد عمر بشير حول التطور في أداء الحكومة بإزاء قضية الجنوب: (لما أصبح السيد الصادق المهدي رئيسا للوزراء خلفا للسيد محمد أحمد محجوب كان أول ما بادر به هو إبعاد بوث ديو من الوزارة، وقام بتعيين أروب يور آيك وجيرفس ياك وزيرين في الوزارة الجديدة. وكان كل منهما موظفا في الخدمة المدنية واعتبر تعيينهما بمثابة ترضية لسانو والمعتدلين من أبناء الجنوب. والمبادرة الثانية التي قام بها رئيس الوزراء الجديد فيما يتعلق بالجنوب هي الدعوة لمؤتمر الأحزاب السياسية يعقد في أكتوبر 1966م للوصول إلى اتفاق حول تقرير لجنة الاثنى عشر التي حظيت بثناء رئيس الوزراء الجديد. ودعا إلى المؤتمر كافة الأحزاب السياسية في بلادنا –خمسة عشر حزبا). [7]

مؤتمر جميع الأحزاب السياسية

انعقد هذا المؤتمر في 17 أكتوبر 1966م. حددت في خطابي للمؤتمر المسائل محل البحث وهي:
1- التحقيق في نقاط الخلاف في تقرير لجنة الاثنى عشر أي فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية لكل إقليم وفيما يتعلق بكيفية انتخاب حكام الأقاليم.
2- أن توصي فيما إذا كان يتعين إعادة تشكيل مؤتمر المائدة المستديرة للنظر في تقرير لجنة الإثنى عشر أو إحالته للجنة وضع الدستور.
يقول سكرتير مؤتمر المائدة المستديرة وسكرتير لجنة الإثنى عشر: (أما بالنسبة لإعادة تشكيل مؤتمر المائدة المستديرة فقد ساد شعور عام بأنه لم يكن بالأمر الملائم، وكانت حكومة السيد الصادق المهدي جادة في وضع دستور جديد للبلاد وإجازته في أسرع وقت ممكن. بالنظر إلى ذلك تقرر إجراء الانتخابات في الجنوب بما في ذلك 36 دائرة جنوبية لم تجر فيها الانتخابات في 1965م وذلك في ميعاد أقصاه مارس 1967م). تعاصرت هذه الانتخابات مع انتهاء مؤتمر جميع الأحزاب السودانية من أعماله وتكوين لجنة قومية لوضع الدستور بدأت أعمالها في فبراير 1967م، تشكلت من ممثلين لحزب سانو وجبهة الجنوب ووحدة السودان وحزب الأحرار وحزب

---

[6] خطاب رئيس الوزراء في نوفمبر 1966، قسم الوثائق بموقع حزب الأمة بالإنترنت
[7] بشير، سابق ص 305- 306

السلام، بالإضافة إلى سبعة شماليين وأربعة آخرين من الجنوبيين. وأكملت اللجنة القومية للدستور وضع مشروع الدستور في يناير 1968م وقدمته للجمعية التأسيسية.
رحلة الجنوب:
في الثلث الأخير من أكتوبر 1966م زرت كرئيس للوزراء جوبا للاطلاع على الأحوال هناك ولمخاطبة المواطنين في المديريات الجنوبية بسياسة الحكومة وكذلك بضرورة الحل السياسي والوحدة السودانية في ظله، حيث خاطبت الحشد في نادي جوبا بهذه المعاني، واتجهت من جوبا لحضور مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا (31 أكتوبر-4 نوفمبر 1966م) بنية العودة للطواف على كامل الإقليم الجنوبي ومديرياته الثلاثة. وبالفعل توجهت من جوبا لأديس أبابا، ثم إلى ملكال ثم واو وظللت طائفا بالجنوب حتى 27 نوفمبر 1966م. في ملكال حضرت مؤتمرا للسلاطين بأعالي النيل وخاطبته، كما ألقيت عدة خطابات في مناسبات مختلفة في ملكال، وفي واو. وفي كل تلك المواقع كنت أتحدث عن سياسة الحكومة بإزاء قضية الجنوب، وضرورة تصحيح السياسة السابقة، والموقف من الوحدة وإلى آخره من النقاط التي ترد على الأسئلة المثارة آنذاك.
كان طوافي ذلك أول طواف لرئيس وزراء سوداني بالجنوب بذلك الشكل المطول، وقد لاقاني الأهل في الجنوب بحرارة ودفء مشاعر، عضدت إيماني القديم بوحدة شعبنا وعظم الآمال في التقائه وتوحده رغم التباين الواضح بين مكوناته المختلفة. ولذلك لم أستغرب حينما علمت مؤخرا من إحدى بناتي وقد كانت تدرس لغة الدينكا في جامعة الخرطوم، أن أساتذتها أخبروها عن ذكريات لبعض أهلهم عن تلك الرحلة، قالوا لها إن لأبيك اسما دينكاويا هو "بنج ماريال" أي الزعيم ماريال أطلقه عليه الأهالي يوم زارهم في الستينات. وقد روت لي تفسيرات مختلفة وردت بلسان أساتذة لغة الدينكا للاسم كلها تصب في العلاقات الإيجابية، علاقات المحبة والود التي ظللت تلك الرحلة.
والغريبة أنه ومع كل ذلك، ومع الاستقبالات الشعبية والترحيب الحار من مواطني في الجنوب، فقد أورد البعض تقارير خطأ. كتب سيسل إبرل بأنه جرت في هذه الفترة (أكتوبر 1966م) بالذات مذبحة في تالي تحدث عنها صحافي أمريكي، وأنه تم اغتيال وليم نيال (دينق)، وغيرها من الروايات[8]. كيف تستقيم صحة هذه التقارير لرئيس حكومة يقتل ويفتك بالمدنيين ثم يطوف وسط الأهالي ويستقبلونه برقصات الفرح، ويطلقون عليه اسما كأنه واحدٌ منهم؟عدم دقة هذه التقارير يثبته أن مقتل السيد وليم دينق قد جرى في مايو 1968م وليس أيام حكومتي كما أوضحنا في الفصل السابق.
نعم قيل الكثير حول المذابح بالجنوب والصلة الحكومية بها في هذه الفترة، وقد وجهنا لتبرئة ذمتنا ولإحقاق الحق مرارا بضرورة فتح باب الحقيقة والمساءلة حول الأحداث التاريخية والمتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد حقوق الإنسان وضد الإنسانية منذ عام الاستقلال 1956م وحتى الآن، وحينها فقط يمكن أن تتضح الحقائق كما كانت على أرض الواقع، وبدون تزيُّدٍ أو إنكار. كذلك لأن هذه الروايات المغلوطة تبطل دور التراكم الحميد الذي جرى بل تقلبه قصداً أو غفلة وجهلا إلى مسلسل مستمر من المرارة، كأنما التاريخ بين شقي الوطن لا يحمل ولا قطرة ود واحدة ولا نفحة محبة. وهذا ليس صحيحا.
وخلاصة القول هنا إنه جرت العديد من الإشراقات في تلك الفترة التي كانت تؤذن بحل، إلا أن هذا التراكم الحميد لم يبلغ نهاياته لعدد من الأسباب المتعلقة بالمشاحنات الحزبية التي أدت لحل الجمعية قبل أوانها مما عطل من الوصول للدستور الدائم، وفي النهاية تم قطع مسيرة الديمقراطية من أساسها عبر انقلاب مايو 1969م.
ولكن منذ ثورة أكتوبر 1964م تحولت النظرة لمسألة الجنوب من مجرد مشكلة أمنية إلى قضية إدارة التنوع في السودان على أساس يتراضى عليه أهله.

---
[8] انظر Eprile، سابق، ص 61-63

إن سياسات حكومة أكتوبر 1964م تمثل الخطوة الأولى في طريق التراكم الحميد، وسياسات حكومة الديمقراطية الثانية تمثل الخطوة الثانية. الخطوة الثالثة خطاها النظام المايوي بإبرام اتفاقية أديس أبابا لعام 1972م.

نظام مايو واتفاقية أديس أبابا

قلنا إن نظام مايو بدأ متحالفا مع الحزب الشيوعي وقد عين القيادي الشيوعي السيد جوزيف قرنق وزيرا للجنوب، وهي خطوة أيدها بعض الجنوبيين أمثال السيد أبيل ألير، ولكن كثير منهم خاصة المعارضة التي كانت تحمل السلاح في المنافي بدول شرق أفريقيا اتخذت موقفا نقيضا خاصة تلك المربوطة بالنشاط الكنسي الغربي والتي تقف معادية للمحور الشرقي الذي كان النظام المايوي يقع في حضنه يومها. وقد قام السيد جوزيف بزيارة يوغندا للاتصال بالجنوبيين هناك وإقناعهم بالعودة ثم فعل النميري نفس الشيء في أغسطس 1969م، وأعلن النظام 9 يونيو 1969م إيمانه بالحل السلمي لمشكلة جنوب السودان والحكم الذاتي للجنوب[9]. وأنشأ النظام مجلسا للتنسيق بالإقليم الجنوبي برئاسة جوزيف قرنق، وعقد مؤتمر جوبا في يناير 1971م[10]، كل ذلك دون جدوى لأن وجود شيوعيين في الحكم وتولي أحدهم وهو السيد جوزيف قرنق المسؤولية عن أوضاع الجنوب جعل القوى الخارجية التي تساند حركة الانيانيا تضاعف من مساعدتها للحركة فاتحدت الحركة واتسعت إمكانياتها واشتد القتال بينها وبين قوات الأمن السودانية واستمر القتال حتى وقوع انقلاب يوليو 1971م وإزالة العنصر الشيوعي من النظام السوداني. عندئذ نشطت جهات عديدة منها مجلس الكنائس العالمي، ومجلس الكنائس الأفريقي للتوسط بين الأطراف المتنازعة ونشط الإمبراطور هيلاسلاسي في ذات الاتجاه. هكذا توجهت الظروف نحو اتفاق أديس أبابا[11].

فالاختراق الحقيقي للنظام الانقلابي الجديد، حدث بعد عثرات انتهت إلى مفاصلة بينه وبين الحزب الشيوعي حول محاولة انقلاب يوليو 1971م، فركز على إيجاد حل سلمي للحرب الأهلية. قصة ما حدث إلى إبرام اتفاقية السلام في أديس أبابا موثقة بقلم شخص شارك في المفاوضات هو الدكتور محمد عمر بشير في كتابه: جنوب السودان من الحرب إلى السلام.

ساعد نظام الدكتاتورية الثانية (1969-1985م) على تلك الخطوة أمران:

الأول: بعد بطشه بالحزب الشيوعي صار النظام متطلعا لأساس جديد لشرعيته. وصار الغرب والكنائس ودول الجوار مستعدين لمكافأته على التخلص من الحزب الشيوعي في مناخ الحرب الباردة (1948- 1991م) الذي تقاس فيه كل الأمور بموقعها من الحرب الباردة.

الثاني: إن النظام وجد بين يديه تحضيرا مدروسا لأساس معقول لحل النزاع فأخذ به مع تعديلات أوجبها التفاوض كما قال الأستاذ محمد عمر بشير: "في نهاية المطاف فإن الاتفاقية المبرمة في 1972م عندما تفحص بدقة يتضح أنها مستمدة من سياسات النظم الشرعية التي سبقت عام 1969م. أي: توصيات مؤتمر المائدة المستديرة. وتوصيات لجنة الإثنى عشر وقرارات مؤتمر جميع الأحزاب السودانية.

كانت أثيوبيا هيلاسيلاسي تلعب دورا أساسيا في تنفيذ سياسة المحور الغربي في الإقليم استنادا على منطلقات كنسية، وأخرى متعلقة بالملف الإرتري، فقد أدلى الإمبراطور هيلاسيلاسى بتصريح هام في عام 1954م في الكونجرس الأمريكي فحواه: لقد وضعنا برنامجا مداه ثلاثة عشر عاما يكفل القضاء على التأثيرات الأجنبية العربية الإسلامية في بلادنا ويعيد المضللين إلى حظيرة آبائهم[12]. أما بالنسبة للملف الإرتري فقد كان يسعى لتصفية الثورة الإرترية التي كانت إثيوبيا تعاني منها حيث شهدت السنوات 1960-1965م بزوغ تنظيم جبهة التحرير الارترية وظلت أثيوبيا تأخذ على السودان مساعدتها وإيواءها خاصة عقب ثورة أكتوبر 1964م، كما ظل

---

[9] كتاب المصالحة الوطنية في السودان، من إصدارات حزب الأمة في 1978م

[10] انظر عبد القادر إسماعيل، مرجع سابق الصفحات 281-285

[11] كتاب المصالحة الوطنية، سابق

[12] عبد القادر، سابق ص 288

السودان يعاني من مشكلة الجنوب وقد شهدت سنوات الحكم العسكري خاصة في الفترة 1959-1964 تدهورا متزايدا في الموقف الأمني في الجنوب كما ذكرنا، وكان السودان يأخذ على أثيوبيا المساعدات التي ظلت تقدمها للأنيانيا أو تلك التي كانت تصل لهم من جهات أجنبية عبر أثيوبيا[13]. دور إثيوبيا في الحرب السودانية هو الذي أدى إلى سعي الحكومة الديمقراطية الثانية لوقفه دبلوماسيا وإبرام اتفاقية بهذا الخصوص مع إثيوبيا في 28 يونيو 1965م، وفيه "ألا يقوم أي من الطرفين أو أي من رعاياه أو أية دولة أجنبية أو أي شخص أو تنظيم قائم في البلدين بأي نوع من الأنشطة الضارة أو التي تهدف للإضرار بالمصالح الوطنية للطرف الآخر". وقد فاقم من مخاوف إثيوبيا برغم الاتفاقات والزيارات المتبادلة أن الإمبراطور هيلاسيلاسى لم يجد لدى زيارة السودان في فبراير 1967م ترحيبا من جانب الأخوان المسلمين والشيوعيين وحزب الشعب الديمقراطي والاشتراكيين العرب الذين قاموا بمظاهرة لدى وصوله[14].

الدور الأثيوبي الكبير في دعم المقاومة الجنوبية هو الذي خول لأثيوبيا بعد التغيير في موقف الحكم المايوي ومفاصلته مع المحور الشرقي أن تلعب دور رأس الرمح في الترحيب بالسودان في حضن المعسكر الغربي، ففي يوليو 1971م قام النظام المايوي بإغلاق مكاتب جبهة تحرير إرتريا في الخرطوم وكسلا، وبناء عليه أوقفت أثيوبيا المساعدة العسكرية لحركة أنيانيا[15]، وقامت بالتدخل بفاعلية للتوسط بمساعدة مجلس الكنائس العالمي واستضافة مباحثات السلام التي أدت لإبرام اتفاقية أديس أبابا للسلام عام 1972م.

انطبق هذا على باقي الدول المجاورة التي لعبت دورا أساسيا في مساعدة قوى المقاومة الجنوبية وهي كينيا ويوغندا وزائير ذلك أن الامتداد الطبيعي بين الكنيسة الإنجيلية في يوغندا وجنوب السودان، والارتباط الاقتصادي بمجموعة الكومنولث البريطانية، ودوران السياسة الكينية واليوغندية في فلك المحور الغربي، كل ذلك جعل الوضع الجديد بعد تحول النظام مؤديا للاختراق.

في أغسطس 1971م أبلغ كل من مادنج دري قرنق ولورنس وول مجلس الكنائس أن القيادات الجنوبية توافق على الدخول في مفاوضات في إطار السودان الموحد شريطة أن تسحب قوات الجيش من ريف الجنوب، وضمان منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لأية تسوية في الجنوب، وأكد جوزيف لاقو على إعطاء ضمانات لحسن نوايا الحكومة، وجرت الاتصالات بكافة القيادات الجنوبية في المنفى في أوربا والدول الأفريقية المجاورة مثل أثيوبيا وزائير وغانا وكينيا ويوغندا وأفريقيا الوسطى، وأكدت الأطراف على ضرورة عقد المؤتمر داخل الإطار الأفريقي على أن تختار إحدى الدول أثيوبيا وزامبيا أو غانا، وعين جوزيف لاقو قائد الأنيانيا-2 مادينيج دي قرنق نائبا عنه في المفاوضات يساعده لورانس وول[16].

المفاوضات المؤدية للاتفاقية

تشكلت الوفود الرسمية للمفاوضات وكانت من جانب حكومة السودان برئاسة السيد أبيل ألير وعضوية عدد من الوزراء وكبار المسئولين، أما وفد الأنيانيا (حركة تحرير جنوب السودان) فقد كان برئاسة السيد أزبوني منديري جوانزا وعدد من الأعضاء بينما كان نائب السيد جوزيف لاقو والمتحدث باسم الوفد هو السيد مادينيج كما ذكر أعلاه، وكان في عضوية الوفد ممثلين لمجلس الكنائس العالمي ولمجلس كنائس عموم إفريقيا ولمجلس الكنائس السوداني.

أهم ملامح الاتفاقية

ضمت اتفاقية أديس أبابا من الوثائق التالية:

1. مشروع القانون الأساسي لتنظيم الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية بجمهورية السودان الديمقراطية[17]، وقد تحول هذا المشروع بالفعل لقانون الحكم الذاتي الإقليمي

---

13 البخاري عبد الله الجعلي حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وارتريا الدوحة 2000م – ص 139

14 بشير- سابق ص 322

15 عبد القادر، سابق ص 290

16 إسماعيل، سابق ص 303

17 نص الاتفاقية باللغة الإنجليزية في موقع الجيش الشعبي لتحرير السودان www.splamilitary.net .

للمديريات الجنوبية (1972/3/3) لسنة 1972م، مع تعديل طفيف في بعض النصوص. هذا الاتفاق كان له ملحقان:

(أ) الحقوق والحريات الأساسية (الملحق أ).

(ب) مشروع قانون بشأن الأرباح والإيرادات والإعانات المالية لإقليم جنوب السودان (الملحق ب). وبالفعل فقد خرج عنه قانون إيرادات الضرائب والرسوم (والإعانات المالية والإيرادات الأخرى) المخصصة لإقليم جنوب السودان لسنة 1972م.

2. اتفاق على وقف إطلاق النار في إقليم جنوب السودان.
3. بروتوكولات حول الترتيبات الانتقالية من ثلاثة فصول كالتالي:

(أ) الفصل الأول: الترتيبات الإدارية الانتقالية.

(ب) الفصل الثاني: الترتيبات المؤقتة لتشكيل وحدات من قوات الشعب المسلحة في المنطقة الجنوبية.

(ج) الفصل الثالث: العفو والترتيبات القضائية.

أهم ما جاء في هذه الوثائق هو:

(أ) لا يجوز تعديل الاتفاقية إلا بأغلبية أعضاء مجلس الشعب بموافقة ثلثي مواطني إقليم جنوب السودان في استفتاء عام يجرى في مديريات السودان الجنوبية الثلاث.

(ب) قيام حكم ذاتي إقليمي يقوده مجلس تنفيذي عال ويتولى التشريع فيه مجلس نيابي منتخب عبر الاقتراع السري(مجلس الشعب الإقليمي). رئيس المجلس التنفيذي العالي يعينه الرئيس بتوصية من مجلس الشعب الإقليمي ويعين أعضاء المجلس بتوصية من رئيس المجلس.

(ج) توزيع مسئوليات الحكم بين المركز والإقليم وحددت قائمة بصلاحيات الحكم الذاتي الإقليمي بحيث لا يصدر مجلس الشعب الإقليمي تشريعات فيما يتعلق بالدفاع، الشئون الخارجية، العملة، النقل الجوي والنهري عبر القطر، المواصلات السلكية واللاسلكية، الجمارك، الجنسية والهجرة، التخطيط التنموي والتربوي والمراجعة العامة.

(د) في ملحق الحريات تم النص على عدد من المبادئ أهمها المساواة في المواطنة أمام القانون ومنع التفرقة، وحظر التوقيف أو الاعتقال بدون أمر قضائي، وحرية الدين والضمير، وحماية العمل، وحق الأقليات الثقافية في استخدام لغاتها وتنمية ثقافاتها.

(ه) بالنسبة لوقف إطلاق النار تم الاتفاق على أن تظل كل القوات المحاربة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ولا يتحرك الأفراد فيها خارج تلك المناطق إلا بعد نزع سلاحهم وسماح السلطات التي يتبعون لها. وأن تتكون مفوضية مشتركة لتنفيذ وقف إطلاق النار تضم أعضاء من الطرفين بالإضافة لأعضاء من كل البلاد المجاورة لإقليم جنوب السودان وممثلين للجنة الدولية للصليب الأحمر، ومجلس الكنائس العالمي، ومؤتمر جميع كنائس أفريقيا والمفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة.

(و) بالنسبة للإجراءات الإدارية الانتقالية فإن الرئيس يعين بالتشاور مع قائد حركة تحرير جنوب السودان وأفرع الاتحاد الاشتراكي بالجنوب رئيس المجلس التنفيذي العالي الانتقالي وأعضاءه، بحيث لا تمتد ولايته لفترة أكثر من عام ونصف.

(ز) بالنسبة للترتيبات العسكرية المؤقتة فإن قوات الشعب المسلحة، وهي بحسب الاتفاقية شأن مركزي على المدى الطويل، لكنها في أول خمس سنوات تكون عبارة عن قوة قومية التكوين تسمى "القيادة الجنوبية" فيها 12,000 ضابط نصفهم من أبناء الإقليم والبقية من خارجه. تحدد المفوضية المشتركة تكوين النصف الجنوبي منها وتتأكد من إتمام هذه العملية بشكل يشيع مناخ السلام والثقة في إقليم جنوب السودان.

(ح) تم الاتفاق على إعلان العفو العام على كل حملة السلاح في الجنوب منذ 18 أغسطس 1955م (تاريخ الأحداث الشهيرة) وحتى تاريخ توقيع الاتفاقية. وصدر قانون بذلك.

ولتأكيد حماية الاتفاقية من التعديلات صيغت في قانون أدخل برمته في الدستور الذي أعقب الاتفاقية وأجازه مجلس الشعب في 1973م. هذا الإجراء معناه نظام فيدرالي لأن الفرق بين الحكم الفيدرالي والإقليمي ليس في نوع الصلاحيات التي يمارسها ولكن في أن صلاحيات الحكم الفيدرالي مستمدة من الدستور بينما صلاحيات الحكم الإقليمي مستمدة من القانون وحده.

موقف المعارضة من الاتفاقية

هذه الاتفاقية تمثل الإشراقة الوحيدة في ذلك النظام الغابر. لكن ثار غبار كثيف حول موقف القوى السياسية منها وقد اجتهد النظام المايوي لإشاعة أن القوى السياسية التي عارضته وقفت ضد الاتفاقية ليطعن في وطنيتها أو ليصمها بغير ذلك من التهم، حتى صار وكأنه معلوم بالضرورة أننا كقوى معارضة للنظام وقفنا ضد هذه الاتفاقية التي أوقفت الحرب وسمحت للتنمية أن تستأنف في الجنوب.

وفي الحقيقة فإنني لئلا يظن أن هذه قراءة حديثة لموقفنا من الاتفاقية سأقتبس بعض ما كتبته حولها إبان النظام المايوي نفسه، ومع إنني لا أسجل مذكراتي لكنني أحرص على تدوين أهم الأحداث التي شاركت في صنعها أو كنت قريبا منها مباشرة بعد انقضاء الفترة. ولذلك حرصت على تجميع أوراق جدي الإمام عبد الرحمن المهدي وإكمال كتابتها عبر لجنة من المقربين إليه مباشرة بعد وفاته[18]، وعملت نفس الشيء مع أوراق والدي الإمام الصديق المهدي بعد وفاته[19]. وكذلك وجهت بجمع ورواية أحداث الانشقاق داخل حزبنا في الستينات بين دفتي كتاب[20]، ومباشرة بعد قيام انقلاب يونيو 1989م كتبت شهادتي حول الديمقراطية الثالثة[21]، ونفس الشيء حدث بعد المصالحة الوطنية حيث سجلت أهم المواقف والحوارات التي دارت والأوراق والخطابات التي قدمناها للنظام المايوي متعرضين للموقف من كافة القضايا الوطنية ومن ضمنها قضية الجنوب[22]. وهذه الكتب نشرت في حينها ولكننا بإذن الله بصدد إعادة نشرها توثيقا للأجيال الحاضرة والقادمة بإذن الله.

قلت في ذلك الكتاب معلقا على الاتفاقية ومؤكدا أنها كانت سببا في انفراج نسبي للحريات: (لقد كان إخراج اتفاقية الجنوب في مارس 1972م مثار تساؤلات في صفوف المعارضة ولكن الجزء المسئول من المعارضة رحب بها. ومنذ عقد الاتفاق بدأت الأصوات تكرر في أوساط كثيرة: ما دام النظام فاوض الانيانيا فلا مبرر ألا يفاوض المعارضة الأخرى! وما دام النظام قد ألزم نفسه في الاتفاق بالحريات (العامة) الأساسية فإن ذلك يفتح الباب أمام الوفاق والاتفاق! ونتيجة لهذا كله تمت تحركات قام بها بعض رجالات الأحزاب وبعض قادة النظام هدفها تحقيق نوع من المصالحة الوطنية ولأسباب أخفقت تلك المحاولات) أ. هـ.

وكان من ضمن آثار الاتفاقية الإيجابية حتى على الشمال أنه بعد صدور الدستور في 1973م تم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكنت منهم حيث أطلق سراحي في مايو 1973م. وحينما حملنا السلاح في الجبهة الوطنية ضد النظام المايوي في انتفاضة يوليو 1976م فإننا لم نكن أبدا نحمل على اتفاقية أديس أبابا كما ظل البعض يدلس، وظللنا نؤكد أن تلك الاتفاقية إنما استندت على تحضيراتنا وقد ذكرنا الدور الذي لعبناه في تشجيع الوصول للسلام إبان الديمقراطية الثانية. كنا نريد أن تمتد ساحة الحريات التي اتفق عليها في الجنوب لتشمل الشمال. وحينما أذعن النميري للجلوس معنا فقد أثبتنا في كل محاضر اللقاء والحوار أننا نؤيد اتفاقية الجنوب. حدث ذلك لدى لقائنا بالنميري في بورتسودان، ولدى اللقاء حول المصالحة والمذاع عبر البي بي سي في 1977/7/23م وقد حاورنا فيه – المرحوم حسين الهندي وشخصي- إسماعيل طه وقلت فيه إن من نقاط الاتفاق مع النظام المايوي اتفاقية الجنوب[23]. وكذلك لدى مخاطبتي للاتحاد الاشتراكي

---

[18] الكتاب جهاد في سبيل الاستقلال أشرف على إعداده الصادق المهدي

[19] الكتاب جهاد في سبيل الديمقراطية أشرف على إعداده الصادق المهدي

[20] الكتاب الانشقاق في حزب الأمة بالوثائق 1962-1969م

[21] انظر الصادق المهدي الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة

[22] كتاب المصالحة الوطنية في السودان- من إصدارات الحركة الإسلامية السودانية، 1978م

[23] المصالحة الوطنية، مرجع سابق

في 1978/3/18م تحدثت عن ضرورة انطلاقنا من عدد من المبادئ ومنها: اتفاقية الجنوب سبيلا للتنوع في إطار الوحدة[24].

انتخابات مجلس الشعب ديسمبر 1977م

هذه الانتخابات تعد حلقة في التراكم الحميد، لأن الجنوب فيها وقف مؤيدا لمصالحة النظام مع القوى السياسية في الشمال.

كنا قد عقدنا المصالحة الوطنية للتو وكنت متجها لبريطانيا حينما أعلنت الحكومة استعدادها لإجراء انتخابات لمجلس الشعب، وكنا نعتبر أن انتخابات المجالس الشعبية أجريت بغتة ودون التحضير الذي يساعد علي دخول الجميع في الانتخابات ومن الأفضل تأجيلها حتى تنفذ إجراءات المصالحة ويرفع قانون أمن الدولة ويخاطب الجميع بالمشاركة في الانتخابات. ولكن الأمور اندفعت في عجل شديد فرأينا ألا مصلحة في مقاطعتها ولا في دخولها بتوجيه لعدم ضمان جديتها، لذلك وجهنا الجميع أن يدخلوا الانتخابات إذا توفرت لهم فرص عادلة وأن يحجموا عنها إن وجدوها تسير في اتجاهات مرسومة. ولكن أبرز ما حدث هو أنه قد فاز في هذه الانتخابات المرشحون الذين كانوا يرحبون بالمصالحة في الإقليم الجنوبي وسقط أولئك الذين كانوا يتمسكون بعصبية الماضي سقوطا مرا. وعلي طول البلاد وعرضها سقط الذين يمثلون الإبقاء علي الأحوال كما هي وفاز الذين يعتبرون وجوه مصالحة ويطرحونها سبيلا إلى الإصلاح. ما دار في الجنوب تحديدا من استيلاء العناصر الناقدة للقدامى على كل المراكز الرئيسية بالانتخاب الحر، أخاف سدنة الاستمرار[25]. ولا شك أن ذلك –ضمن عوامل أخرى- كان أحد أسباب انقلاب النميري وخرقه للصلاحيات المعطاة للمؤسسات الجنوبية. أثر المصالحة على الجنوب لم يكن سلبيا بمعنى أن النميري استقوى بقوى المصالحة على الجنوبيين كما قال البعض، ولكن لأن المصالحة وما نصت عليه من إصلاحات في الشمال وما رفعته من شعارات وجد أرضا خصبة في الجنوب تلقفته وكان هذا هو سبب الانقلاب النميري عليها.. كنا نؤكد حينها أن مايو بدأت المواجهات في بلادنا، ثم حققت الوحدة الوطنية، وأن المصالحة الوطنية جعلتها شاملة. ولكن بعد ذلك اتضح أن مايو قامت بأشياء خرقت بها الاتفاقية ففجرت حربا أشد ضراوة، وذلك ما ورد تفصيلا في فصل "التراكم الخبيث". كما أنها خرقت المصالحة الوطنية وأفرغتها من محتواها على النحو الذي سجلناه في كتابنا عنها.

كانت الحرب في الجنوب قد استنزفت النظام، وكانت عزلته في الشمال قد استحكمت، ذلك أن المصالحة مع فشلها أسهمت في هامش للحريات استغلته الحركة النقابية ودخل النظام في مواجهة مكشوفة مع الهيئة القضائية كانت قوانين سبتمبر (الثورة التشريعية) من ثمراتها ثم تلاحق الحصار، وحينما تفجرت الشرارة بمظاهرات اتحاد جامعة أم درمان الإسلامية في مارس 1985م دخلت نقابة الأطباء ثم المحامين والأحزاب السياسية في مواكب الرفض، أما إجراءات النظام مثل موكب الردع فلم تزده إلا خسارا، وتوافقنا –الأحزاب السياسية والنقابات- على ميثاق الانتفاضة الذي اقترحت مسودته، وفي النهاية اتصلنا بقيادة القوات المسلحة، التي انحازت للانتفاضة الشعبية وسقط النظام المايوي في 6 أبريل 1985م.

الحكومة الانتقالية والديمقراطية الثالثة

بعد نجاح الانتفاضة تطلع الجميع في السودان للحركة الشعبية لتوقف إطلاق النار وتدخل مع النظام الجديد في السودان في تفاوض للمشاركة في تطور الأحداث في السودان لكن الحركة لم تستجب بل اعتبرت أن ما حدث في السودان هو إجراء شكلي ونظام يقوده نفس جنرالات النظام المباد فأطلقت عليه اسم الطبعة الثانية من مايو. لكن قادة النظام الجديد ما برحوا يخاطبون الحركة الشعبية لتعديل موقفها والاستجابة للسلام فأرسل اللواء عثمان عبد الله وزير الدفاع خطابا للعقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية في مايو1985م. وأرسل د.الجزولي دفع الله رئيس الوزراء خطابا مماثلا في يونيو 1985م. وأصدرت الحكومة الانتقالية بيانا سمته البيان السياسي

---

[24] نفسه. لم يكن الكاتب حينها عضوا بالاتحاد الاشتراكي بعد ولكن قبل مخاطبته حول المصالحة الوطنية. نفسه

[25] انظر كتاب المصالحة، السابق حيث ترد هذه الرواية بمزيد من التفصيل

التمهيدي حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب تضمن البيان النقاط المطلوب حسمها لتحقيق السلام في أغسطس 1985م.
لم تستجب الحركة لهذه المخاطبات وحينما أجابت كانت الإجابة في شكل خطاب أرسل لرئيس الوزراء وسلم في منطقة الناصر بطريقة وسعت الشقة بين الطرفين. نستطيع أن نقول إنه لم يجر أي تفاهم أو حوار أو حتى تعارف بين حكومة الفترة الانتقالية على المستويين العسكري والمدني وبين الحركة الشعبية ولكن على الصعيد الشعبي فقد حدث تطور ايجابي جدا إذ أثمرت اتصالات التجمع الوطني لإنقاذ السودان (وهو التنظيم الجامع لأحزاب ونقابات الانتفاضة) أثمرت الاتفاق على اجتماع هام في كوكادام.

مؤتمر وإعلان كوكادام مارس 1986م

كوكادام هو مصيف أخت الإمبراطور هيلاسيلاسي وبه بحيرة طبيعية كبيرة وخزان ومحطة لتوليد الكهرباء ويقع على بعد 90كيلومترا جنوبي أديس أبابا.
انعقد حوار كوكادام في الفترة من 1986/3/14الى 1986/3/28م. ضم وفد الخرطوم 27 رجلا وسيدة (نعمات مالك) اشترك من الأحزاب السياسية الآتية: حزب الأمة- الحزب الشيوعي- الحزب الاشتراكي الإسلامي- حزب البعث- الناصريون- اتحاد القوى الوطنية- والمؤتمر الديمقراطي. والتجمع النقابي بكل نقاباته. بينما ضم وفد الحركة الشعبية 33 شخصا شاركوا في الحوار في مائدة المفاوضات، إضافة إلى أربع سيدات اشتركن في المفاوضات الجانبية. وقد حضر د.جون قرنق الأسبوع الأول من الحوار ثم اعتذر وأناب عنه كاربينو، ووليم نون وأروك طون، ليقودوا الحوار من جانبه.
وأبرز نقاط إعلان كوكادام هي:

1. اعتبار أن القضية المطروحة ليست قضية إقليمية تخص الجنوب بل قضية قومية تخص السودان كله.

أن تكون أجندة المؤتمر الدستوري هي بحث:

- نظام الحكم.
- الهوية.
- عدالة توزيع الثروة.
- اقتسام السلطة.
- علاقة الدين بالدولة.

2. وتم الاتفاق على أن يسود دستور 56 المعدل في الفترة من تاريخ تشكيل الحكومة الديمقراطية (مايو1986م) إلى انعقاد المؤتمر الدستوري الذي سيقرر نوع وشكل الدستور الذي سيقره المؤتمر لتجيزه الجمعية التأسيسية من بعد كدستور دائم للسودان.
3. إلغاء قوانين سبتمبر 1983م.
4. لتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري وبجانب إلغاء قوانين سبتمبر تلغى الاتفاقيات والأحلاف العسكرية التي تمس سيادة السودان.
5. وفيما يتعلق بالحكومة اختلف الأمر على رأيين ضمنا في الإعلان هما: الحركة ترى أن تحل الحكومة آنذاك قبيل المؤتمر الدستوري لتحل محلها حكومة وفاق وطني. والقوى السياسية والنقابية الوافدة من الخرطوم ترى أن يترك ذلك ليقرر من داخل المؤتمر الدستوري (مع الموافقة على حل الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني لفترة انتقالية في حالة نجاح المؤتمر الدستوري).

هذا الإعلان الهام صدر في وقت لم يجد ما يستحقه من الاهتمام والمتابعة لسببين:
السبب الأول: هو أنه صدر في 1986/3/28م أي في وقت انتهى فيه عمر الحكومة الانتقالية وكانت الأحزاب كلها مشغولة بالمعركة الانتخابية التي بدأت فعلا ووصلت قمتها.
السبب الثاني: أن حزبين كبيرين من أحزاب السودان قاطعا اجتماع وإعلان كوكادام هما: الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية، وكونا حلفا انتخابيا خاض الانتخابات بلاءات

ثلاثة: لا لمحاكم القصاص الشعبي (لمحاكمة سدنة النظام)، ولا لإلغاء الشريعة (أي قوانين سبتمبر)، ولا لإعلان كوكادام.
لقد وقع الإعلان الهام على حديد بارد، وعاد الأخ بشير عمر من أثيوبيا حيث كان ممثلنا في الاجتماع وأحضر لي معه خطابا خاصا من د. جون قرنق خلاصته: إنه يثق بوطنيتي وأصالة حزب الأمة ويشيد بشعاره السودان للسودانيين وإنه يتطلع للسلام ويريد أن نعمل معا لتحقيقه. فرددت عليه شاكرا للخطاب مؤكدا عزمي لتحقيق السلام معترفا بوجود مظالم ينبغي أن تزال متطلعا لنتعاون معا من أجل السلام وبناء الوطن.

لقاء يوليو 1986م ولقاءات أخرى

مباشرة بعد ذلك التبادل الإيجابي أجريت الانتخابات التي نلنا فيها أكثر المقاعد بدون أن ننال أغلبية تمكننا من الانفراد بالحكم، وبذلك اضطررنا لتكوين حكومات ائتلافية كان حليفنا في الغالب الحزب الاتحادي الديمقراطي، وفي فترة لاحقة دخلت الجبهة الإسلامية الحكم ثم خرجت بشكل له علاقة بقضية السلام. وكانت أول التفاهمات التي دارت بيننا وبين الحركة في يوليو 1986م.
فقد كنت أتوقع الذهاب لحضور مؤتمر القمة الأفريقي في يوليو 1986م وأجريت تدابير لألتقي مع قادة الحركة على هامش المؤتمر. وبالفعل تم الاجتماع في آخر يوليو 1986م واستغرق تسع ساعات وحضره معي د. حماد بقادي وأعضاء وفد التجمع النقابي كمراقبين، وحضره من الجانب الآخر د. جون قرنق- وليم نون-أروك طون–يوسف كوة- ولام أكول. تبادلنا في الاجتماع وجهات النظر واتفقنا على أن يكون إعلان كوكادام هو الأساس وعلى ضرورة توسيع إعلان كوكادام بمشاركة الحزبين الكبيرين اللذين قاطعاه. واتفقنا على أن يستمر دستور 85 المؤقت بدل العودة لدستور 56 المعدل في 64، مع تعديل المادة الرابعة لتكون أشمل.
واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر 1983م عند إلغائها. قالوا بالعودة لقوانين 1974م وقلت نصدر قوانين جديدة يتفق عليها على أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يعم تطبيقها كل البلاد، والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص في نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها. انتهى اللقاء على نبرة ودية على أن يواصل الطرفان المساعي للحل السلمي.
وكان انطباعي أن أغلبية من حضروا الاجتماع يفكرون باعتدال لا سيما د. جون قرنق نفسه وأروك طون ولم أر مانعا أيدلوجيا او نفسيا للاتفاق. وكان هذا هو الانطباع الذي نقلته لزملائي. ولكن بعد نحو أسبوعين من الاجتماع- في 1986/8/16م –أسقطت طائرة الركاب المدنية قرب ملكال مما سمم العلاقات بيننا وإلى الآن لا أدري لماذا أشادت الحركة بالحادث إذ يبدو لي قد وقع عن طريق الخطأ أو عدم الانضباط ومعلوم أن ضحاياه كلهم مدنيون وجلهم جنوبيون بأسرهم وأطفالهم. هذا الحادث الفظيع وضع حدا لتلك الاتصالات.
وفي الفترة التي تلت جرت اللقاءات والوساطات الآتية:
أ.ندوة واشنطن في فبراير 1987م حضرها بصفة غير رسمية كل الأطراف.كان قرارها أن مفتاح الحل السلمي يكمن في: الديمقراطية والاعتراف بالتنوع في السودان.
ب. أعقب ذلك توسط السيدين أوليسون اوباسانجو (رئيس جمهورية نيجريا السابق) وفرانسيس دينق وقد جدا من الطرفين استجابة ووجدا فجوة الثقة بين الطرفين ممكن تجسيرها.
ج.ثم توسط آخرون وساطة أدت لاجتماع في لندن بين وزير الدفاع (فضل الله برمة) ورئيس هيئة الأركان (عبد العظيم صديق) من جانب وأروك طون وزميل له من الجانب الآخر في ديسمبر 1987م.هذا الاجتماع ركز على ضرورة إيجاد صيغة مقبولة للتنوع القانوني في السودان.
د- ثم دعينا والحركة لمؤتمر انتراكشن Interaction في هراري في مارس 1988م وقد حضره وفد يمثل جميع أطراف الحكومة والحركة ودار حوار جاد وحاد وكانت التوصية أنه في إطار الديمقراطية والاعتراف بتنوع ثقافات وأعراق السودان يمكن إيجاد صيغة للتعايش بينها.

و.في يوليو 1988م اجتمع وفد الأحزاب الأفريقية (برئاسة اليابا سرور) والحركة في أديس أبابا وانتهى الاجتماع لضرورة عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل آخر ديسمبر1988م.
لم تقف الاتصالات، ولكن أهمها كانت مبادرة السلام السودانية، ففي 1988/11/16م تم اجتماع الميرغني/ قرنق بعد أن مهد له اجتماع حزبي من الأخوة سيد أحمد الحسين ومحمد توفيق من جانب ولام أكول من الجانب الآخر.
أدى اجتماع الميرغني /قرنق لمبادرة السلام السودانية التي بنت على ما تحقق في كوكادام ولكنها تجاوزت ذلك وتوصلت لحل بعض المسائل التي لم يحسمها إعلان كوكادام وهي:
أ.تجاوز الاختلاف حول الدستور واعتماد دستور 1985م المؤقت.
ب.وضع صيغة مرنة للقوانين وهي: أن تجمد الأحكام الإسلامية لحين القرار بشأنها في المؤتمر الدستوري.
ج.انعقاد المؤتمر القومي الدستوري في آخر ديسمبر1988م.
هذه الاتفاقية أحدثت تطويرا حقيقيا لبرنامج السلام.
كانت سياسة الحكومة الديمقراطية الثالثة نحو السلام تسير في أربعة محاور هي:
أ-المحور الدولي. حيث خاطبت الأمم المتحدة والقوى العظمى بضرورة السعي لتحقيق السلام الإقليمي وإطفاء بؤر القتال التي صارت خطرا على السلام ومستقبل الشعوب.
ب- المحور الثاني -المحور الإقليمي. فقد وظف جعفر نميري نفسه وبلاده لخدمة استراتيجيات أجنبية لا ناقة للسودان فيها ولا جمل. تبنى الحركات المناوئة لعدد من جيرانه ودخل في أحلاف محورية بغرض حماية نظامه، وعندما انتخبنا كان همنا الأول التخلص من تلك الأحلاف المشبوهة ووقف توظيف السودان لصالح أية إستراتيجية لا تنطلق من مصالحه الوطنية ورفعنا شعار حسن الجوار مع الجميع والعمل على تحقيق السلام في السودان وفي البلاد المجاورة له. والأمن المشترك في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. وقد قيدت في كتابي "الديمقراطية في السودان" ما دار في هذا الصدد.
ج-المحور الثالث- المحور الإنساني. ابتداء من مجلس الرحمة الإسلامي المسيحي واصل السودان مجهوداته لإيجاد وسيلة لإنقاذ المتضررين بآثار القتال من مواطنيه عبر خطوط القتال. وكان ما أنجزناه هنا كبيرا وفريدا على النحو الذي سنبين أدناه.
د- المحور الرابع- المحور التفاوضي وقد ذكرنا ما دار فيه أعلاه وسنتطرق لاحقا لتفصيل ما دار حول مبادرة السلام السودانية.

المحور الإنساني والصيغة السودانية

في هذا المحور حدث ما يفيد التراكم الحميد وذلك بشأن التعامل مع المتضررين من الحرب في مناطق القتال ومن النازحين. فبعد وضع البرنامج القومي للإغاثة لاحظنا صعوبة في إغاثة مواطنينا في المناطق المتأثرة بالقتال ولذلك اقترح على بعض المواطنين على رأسهم السيد إدريس البنا تكوين مجلس من رجال الدين الإسلامي والمسيحي والسماح له بالاتصال بحملة السلاح ليعطيهم الطرفان الأمان لنقل مواد الإغاثة للجنوب. كان هذا في 1987م وفعلا تكون مجلس سمي مجلس الرحمة الإسلامي-المسيحي واتصل بحملة السلاح في أديس أبابا ولكنهم رفضوا الاقتراح.
كنت أقرأ حينها كتابا عن الحرب العالمية الثانية فلفت نظري الدور الإنساني الكبير الذي قام به الصليب الأحمر ففكرت في مخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف لتقوم بتوصيل الإغاثة للمناطق المتأثرة بالقتال. وفي مارس 1988م كتبت خطابا بهذا المعنى لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر فرد موافقا في مايو 1988م فكونت لجنة سودانية برئاسة (حاج الطيب اسمه الكامل؟) وعضوية بعض سفرائنا من الخارجية وممثلين للقوات المسلحة والشرطة وكلف السيد صلاح عبد السلام وزير شئون الرئاسة بالإشراف عليها لتنظم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر مهمة إغاثة المناطق المتأثرة بالقتال.

وفوضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتتفاوض مع الحركة الشعبية ففعلت ولكن هذه المفاوضات أخذت زمنا طويلا- 7أشهر- للتوصل لاتفاق بدأ بموجبه نقل الإغاثة ولكن حجم وسرعة حركة البرنامج كان متواضعا. كل ما استطاعت أن تنقله اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلغ 15ألف طن حتى نهاية برنامجها. ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستحق الشكر لاسيما ممثلها في الخرطوم دومنيك قرس على جهدهم فإن العمل الذي قاموا به كان ممهدا للعمليات الأكبر التي تمت فيما بعد، ألا وهي برنامج "شريان الحياة".

شريان الحياة

لم تكن قدرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر كبيرة لذلك كان ما استطاعت أن تنقله من إغاثة محدودا وبفعل الجوع والحاجة نزح من جنوب السودان إلى الشمال في العاصمة والإقليم الأوسط وكردفان ودارفور عدد كبير من الجنوبيين بلغ مليوني نفس. فاتصلت بالسكرتير العام للأمم المتحدة في يوليو 1988م وأبلغته بأننا نعتقد أن حجم الإغاثة المطلوبة في ظروف تعرقل فيها الحرب النقل والتوزيع ويتكاثر عدد النازحين مشاكل بلغت حجما لا يطيقها الجهد الذاتي ولذلك اقترح أن تتدخل الأمم المتحدة لتنظيم جهد دولي لمواجهتها لا في السودان وحده ولكن أيضا في دول القرن المجاورة وأن تتخذ الأمم المتحدة هذا الجهد الإنساني العالمي مدخلا للسلام. فإن هذه المآسي الإنسانية لن يحاط بها إلا إذا تحقق السلام. تجاوب السكرتير العام للأمم المتحدة مع هذه الآراء وأرسل فورا مساعده للشؤون السياسية والشؤون الخاصة السيد عبد الرحيم فرح لزيارة السودان.

ولتحديد البرنامج السوداني المطلوب كونت لجنة من مفوض النازحين ومفوض الإغاثة وممثلين للمالية والخارجية بجانب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي وممثل الفاو ورئيس وحدة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة. أعدت اللجنة تقريرا أوليا لنوع وحجم الإغاثة المطلوبة للنازحين واقترن الأمر بفكرة أوسع تغيث النازحين إلى كل أقاليم الشمال وتنقل الإغاثة للمتضررين بالأقاليم الجنوبية. ورؤي بالتفاهم بيننا وبين سكرتير الأمم المتحدة عن طريق مندوب خاص عينه هو السيد جيمس قرانت المدير التنفيذي لمنظمة اليونسيف أن يدعو السودان بالتضامن مع الأمم المتحدة إلى مؤتمر دولي خاص يعقد في الخرطوم لبحث هذه المشاكل. ووجهت الدعوة للمؤتمر الذي انعقد في 8-9 مارس 1989م وكان لوزير الإغاثة والنازحين دور مقدر في التحضير له وحضره جميع المدعوين وبعد التداول حول ورقة عمل أعدت لهم بإتقان تقرر أن تعطى أولوية لتحضير ونقل الإغاثة للجهات المتضررة وكانت الاحتياجات المقدرة 173ألف طن من المواد الغذائية والمواد الأخرى بتكلفة قدرها 132مليون دولار توفر منها في نفس يوم المؤتمر 77 مليون دولار وفي اجتماع لاحق في واشنطن في 1989/4/11م أمكن سد الفجوة (55مليون دولار) ووجه المؤتمر نداء لحكومة السودان وللحركة الشعبية للالتزام بشهر هدوء (وقف إطلاق نار محدود) لتمكين عمليات الإغاثة من الوصول لغاياتها.

وبعد دراسة مقررات المؤتمر وافقت الحركة عليها كلها. كان هذا موقفا إيجابيا من الحركة الشعبية فقد استجابت لمؤتمر لم تكن طرفا في التحضير له ولم تدع لحضوره وكان من المتوقع أن يبدأ البرنامج أول أبريل 1989م ولكنه تأخر قليلا ثم بدأ بطاقة ترحيل كبيرة وبإمكانات هائلة فقد زيدت ميزانية البرنامج 50 مليون دولار أخرى لتصبح 182 مليون دولار.وهكذا انطلق "شريان الحياة" البرنامج الفريد في حجمه ونوعه فلم يحدث قبل ذلك في العالم أن نظمت عملية إغاثة ونقل لها بهذا الحجم ولا أن تكون عبر خطوط القتال بين جهات مازالت في حالة حرب.

إن نجاح هذا البرنامج بهذه الصورة أدى لبروز نهج جديد في تنظيم العلاقات الإنسانية في ظروف الحرب سمي بالصيغة السودانية THE SUDANESE FORMULA وسجل بهذا الاسم في الأمم المتحدة واعتبر نمطا تسعى الأمم المتحدة لتطبيقه في الظروف المماثلة حينها مثل: أفغانستان-انجولا- أثيوبيا-الصومال...الخ.

كما وضع برنامج خاص للنازحين فكون جهاز خاص بهم ليكون له كيانه القانوني أسوة بمفوضية الإغاثة وللعمل على إحصائهم وتقديم الإغاثة العاجلة لهم، وتحديد مناطق يرحلون إليها في

الأقاليم الشمالية حيث يعملون لكسب قوتهم وإقامة أجهزة إدارة وأمن مع وضع برنامج شامل عرض على الأمم المتحدة التي قررت مساعدة السودان بموجبه.

مبادرة السلام السودانية

حكومة الوفاق الوطني التي كانت تحكم حينما أبرم اتفاق الميرغني/ قرنق كانت ثلاثية، حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. وكانت حدة التنافس بين الاتحادي والجبهة قد بلغت أوجها وكل طرف يسعى لإبعاد الآخر. كنت أتحدث مع الطرفين في كثير من القضايا ومنها قضية الاتفاق على إطار السلام. كلاهما كان غائبا في كوكادام ولم يشترك في الإعلان وفي أغسطس1988م أبلغني الأخوة في الاتحادي الديمقراطي أنهم بدءوا اتصالات بالحركة الشعبية للتوصل للتفاهم حول السلام. فشجعتهم على ذلك برغم تزايد الغضب الشعبي على تصرفات الحركة الشعبية بعد إسقاط الطائرة وحينما نوقش أمر منع الاتصالات بها داخل مجلس الوزراء طالبت باستثناء اتصالات الاتحادي الديمقراطي بقرار من مجلس الوزراء فوافق الآخرون واستمرت تلك الاتصالات حتى أدت إلى تنظيم اجتماع بين وفد بقيادة زعيم الاتحادي الديمقراطي وآخر بقيادة الدكتور جون قرنق في نوفمبر1988م. اجتمعت قبيل سفر الوفد الاتحادي بالسيد محمد عثمان الميرغني وتم الاتفاق على أسس معينة سجلها السيد محمد الحسن عبد الله يس. ثم تم لقاء أديس أبابا بين الطرفين وأثمر اتفاقية السلام السودانية في 1988/11/16م أيد هذه الاتفاقية وتحمس لها الاتحادي الديمقراطي وعناصر سياسية أخرى في السودان من أحزاب الانتفاضة والتجمع النقابي واتحاد العمال وتحمس لها الشارع السياسي السوداني. أما الجبهة الإسلامية فقد عارضتها واعتبرتها مروقا على الدين وانحرافا واستسلاما. وأيدها حزب الأمة من حيث المبدأ وأصدر بيانا بذلك ولكن مع تأييدنا لها سعينا إلى سد الفجوة مع حليفنا، بفكرة أساسية هي أن السلام قضية وطنية أساسية لا يحسن السير فيها بانقسام بل يجب تحقيق أقصى إجماع وطني ممكن.

دعوت كلا من السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي إلى اجتماع بمنزل الدكتور على حسن تاج الدين تحدثت فيه عن ضرورة توحيد الجبهة الداخلية تجاه السلام وناشدت فيه زعيمي الاتحادي والجبهة الإسلامية الالتقاء في موقف وسط لقبول اتفاق نوفمبر 1988م كإطار للسلام على أن تبحث أي تحفظات على بنوده مع الحركة الشعبية في إطار الحكومة. وقد وافق الاجتماع على اقتراحي بإعلان موافقة الحكومة على اتفاق نوفمبر 1988م في مؤتمر صحفي وذلك بتفويض من المجتمعين. وبعث كل من وزير الخارجية د. حسين سليمان أبو صالح ووزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل للاجتماع مع الحركة الشعبية للتشاور حول التحفظات وتوضيح بنود الاتفاق والاتفاق على ترتيبات تنفيذه.

عقدت المؤتمر الصحفي ثم كلفت الوزيرين بالسفر للقاء الحركة الشعبية ولكن الحكومة الأثيوبية طلبت تأجيل زيارتهم إلى حين حضور رئيس وزراء أثيوبيا الذي كان يزمع زيارة السودان في نفس الشهر وذلك ليطلع على برنامج الحكومة السودانية ومساهمتها في السلام في شمال أثيوبيا. ولكن تأجيل سفر الوفد الوزاري انتكس بالوفاق مرة أخرى.

وعملت على إنقاذ الموقف وتحقيق إجماع حول اتفاق السلام وبعد التشاور مع قيادتي الاتحادي والجبهة عرضت الأمر على الجمعية موضحا فيه مزايا اتفاق نوفمبر 1988م والنقاط التي تحتاج إلى توضيح ثم طلبت من الجمعية الموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في 31 ديسمبر 1988م وفق ما نصت عليه الاتفاقية وتفويضي لتذليل كل العقبات لعقد المؤتمر الدستوري.

ولكن بعض قيادات الاتحادي وهي سعيدة بالسند الشعبي الذي وجدته الاتفاقية حرصت على وضعنا أمام خيار واحد تأييد الاتفاقية كما وردت دون أي تعديل أو معارضتها لذلك تقدموا بتعديل اقتراحي في الجمعية بالنص على الموافقة على الاتفاقية بكامل نصوصها بدلا عن التفويض المطلوب لي كرئيس للوزراء للتعامل مع الموقف وإجازة الاتفاقية ضمنيا بالموافقة على عقد المؤتمر الدستوري في نهاية ديسمبر حسب نص الاتفاقية. دارت مناقشات وعقدت اجتماعات في أروقة الجمعية بين قادة الأحزاب الثلاثة لتوحيد الموقف. وتم الاتفاق فعلا على أن يسحب

الاتحادي الديمقراطي اقتراحه كيما يتم التصويت على اقتراحي ولكن كانت الهيئة البرلمانية للاتحادي قد عبئت ولذلك صوتت الجمعية ممكنة لاقتراح رئيس الوزراء. وبدا كأنما الجمعية قد رفضت الاتفاقية.
والحقيقة أن الأمر لم يكن كذلك، لقد كنا ندرك أن اتفاق 1988/11/16م معلم بارز على طريق السلام، ومنذ توقيعه حرصت كرئيس للوزراء على تأكيد التجاوب القومي معه، ولكن الخلاف الذي بدا في الجمعية التأسيسية كأنه ضدها كان سببه ملابسات أخرى.
تحفظي الوحيد حينها كان ضرورة أن نسعى لجعل الاتفاق الثنائي قوميا. وقلت للسيد محمد عثمان الميرغني دعني أعمل على إقناع المتحفظين لتحقيق الإجماع ووافق السيد محمد عثمان على هذا الرأي. ولكن بعض نواب الاتحادي الديمقراطي قرروا عدم الانتظار وقدموا الاتفاقية للجمعية التأسيسية رغم التزام السيد محمد عثمان بالإمهال بعض الوقت وكان الوسيط بيني والسيد محمد عثمان الميرغني هو السيد أحمد سعد عمر. وأثناء تداول الأمر في الجمعية التأسيسية التقيت السيد زين العابدين الهندي لأشرح له أهمية التريث، وأعده بأن المسألة سوف تعالج ويجاز الاتفاق بالإجماع. ولكن الشريف زين العابدين قال لي إنه لا يفهم إصرار جماعة النواب الاتحاديين- الذين أصروا أن يقدموا الاتفاقية حتى إذا سقطت- اللهم إلا أن يكون وراء ذلك جهة غير سودانية. كان واضحا في ذلك الوقت أن الاستخبارات المصرية تحيك المشاكل للديمقراطية الثالثة، وقد ظهر هذا جليا في هذه المشكلة، وفي مشكلة الإصرار على ترشيح د. أحمد السيد حمد بدون تفاهم حوله، برغم تفاهمي والسيد محمد عثمان الميرغني الذي فحواه أن المسائل التي توجب تصويتا مشتركا من الحزبين ينبغي ألا تقدم لتصويت إلا بعد أن تتفاهم عليها الهيئات البرلمانية. ولدى إصرار مقدمي الاتفاقية للجمعية على تقديمها كما هي دون السماح للآخرين بأي تأجيل أو تعديل كان رد فعل الهيئة البرلمانية لحزب الأمة التصويت ضدها، لا رفضا لمحتواها ولكن رفضا لهذا الأسلوب التحكمي كما ظهر جليا في خطابي للجمعية.
بعد أن صوتت أغلبية النواب ضد المبادرة السودانية كان رأيي أن هذه خسارة إستراتيجية أتت بها التكتيكات الخاطئة، لذلك تحركت لإنقاذها واتصلت بالسيد محمد عثمان الميرغني وفي يوم 1988/12/27م توصلت لصيغة فيها توضيحات للمبادرة وافق عليها السيد محمد عثمان الميرغني وأعلناها في نفس اليوم.
ثم طرأت على حكومة الوفاق ظروف لا صلة لها بمبادرة السلام أدت لانسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة في 1988/12/28م. وبالرغم من ذلك سعيت للإجماع حول المبادرة وبالفعل اجتمع ثلاثتنا: السيد محمد عثمان الميرغني والدكتور حسن الترابي وشخصي في القصر لدى السيد أحمد الميرغني وأمن الجميع على الصيغة المعلنة في 1988/12/27م، كان ذلك في 1989/1/4م حيث صدر بيان باسم ثلاثتنا في نفس اليوم يعلن عن اتفاق مشترك على إجازة المبادرة السودانية بعد أن أضافوا توضيحات معينة لتحقيق الإجماع.
اتفقت مع السيد ميرغني النصري عضو مجلس رأس الدولة لدعوة الأحزاب والنقابات لإبرام اتفاق قومي شامل حول القضايا القومية. وبعد تداول بين 29 حزبا ونقابة اتفق على برنامج القصر الانتقالي الذي تضمن صيغة قومية لإجازة مبادرة الميرغني قرنق في مارس 1989م.
الشاهد، لقد أدي انسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة إلى ظهور شرخ في الجبهة الداخلية ساهم مع عوامل التدني القتالي في جبهة شرق الاستوائية إلى مذكرة القوات المسلحة الشهيرة في 22 فبراير 1989م ثم جاءت مرحلة محادثات القصر تحت إشراف السيد ميرغني النصري رحمه الله. وتكوين حكومة ائتلافية جديدة.
وعندما تكونت الحكومة الائتلافية بعد ذلك لم تشترك الجبهة فيها ليس ذلك لأن جهة ما طالبت بإبعادهم، ولكن لأنهم لم يوقعوا على البرنامج المتفق عليه والذي شاركوا في صياغته حتى اليوم الأخير. وصحيح في مرحلة لاحقة اجتمع بي قائد القوات المسلحة فتحي أحمد علي ونائبه مهدي بابو نمر وذلك ليشكراني على طريقة التعامل الحكيم مع مذكرتهم وأثناء هذا الاجتماع طلبا مني أمرين الأول ألا يكون السيد صلاح عبد السلام وزيرا للدفاع وقلت لهما إنه وزير شئون الرئاسة

ووزير الدفاع القادم شخص آخر، وقالا لي إنهم يستحسنون عدم إشراك الجبهة الإسلامية القومية في الوزارة فقلت لهما هذا ليس من شأنكما، وستشترك الجبهة في الوزارة إذا هي قبلت البرنامج الذي أشرف عليه السيد ميرغني النصري وقبلا حديثي. وأنا شخصيا أبلغت د. حسن الترابي بهذا الأمر لكيلا يسمعوا إشاعات كما أبلغته بموقفي[26].

سرنا قدما في طريق المبادرة لنهاياته المنطقية وهي عقد المؤتمر الدستوري وتحقيق السلام. قامت حكومة الجبهة الوطنية والتي ضمت الجميع تقريبا خلا الجبهة الإسلامية القومية، وكون مجلس الوزراء لجنة وزارية برئاسة الأخ سيد أحمد الحسين وكلفناها بمواصلة مساعي السلام والاتصال بالحركة الشعبية للاتفاق على تنفيذ المبادرة وعلى عقد المؤتمر الدستوري وتمت الاتصالات فأدت لاتفاق على اجتماع في 4 يوليو 1989م في العاصمة الأثيوبية لمراجعة ما تم بشأن المبادرة وتم الاتفاق أيضا على موعد المؤتمر القومي الدستوري في 1989/9/18م.

كاتبت رئيس الوزراء المصري بشأن قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك التي صار إلغاؤها رسميا تقنينا لواقع ماثل كما هو أحد مطالب حملة السلاح المتكررة، ورد علي د. عاطف صدقي بالموافقة على ذلك ما دامت هذه هي رغبة السودان وأعلن إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين السادات والنميري في 1976م بموافقة الطرفين.

وكان البرتوكول السوداني الليبي الذي وقع عليه من الجانب السوداني وزير دفاع الفترة الانتقالية اللواء عثمان عبد الله قد استنفذ مدته وأعلنت ليبيا على لسان الأخ العقيد أبو بكر يونس ترحيبها ودعمها لمساعي السلام السودانية.

كذلك أجرينا كل الاستشارات القانونية وقمنا بالإجراءات اللازمة لقفل المزايدة على مسألة التشريعات الإسلامية كأنها مناقضة للسلام. وفي الحقيقة فإن مسألة التشريع الإسلامي وأثره على الوحدة الوطنية ما برحت أحد همومنا الأساسية. تجدون في كتابي قيدا للحوار الذي دار يومها والذي خرجنا فيه منتصرين للإسلام وللسلام معا. فنحن عددنا قوانين سبتمبر تشويها للإسلام ولم يكن لدينا أي تحفظ في الاتفاق على إلغائها في إعلان كوكادام، ولكن حينما حولت الجبهة الإسلامية المسألة لمزايدة أججت فيها المشاعر حرصنا أن تكون الإجراءات القانونية المتخذة ضد الحدود مفسرة بشبهات التجربة نفسها. قلنا أن يكون تفسير التجميد الوارد في المبادرة كالآتي:

أ-توقيع العقوبة على الجرائم الحدية تعزيرا دون الحد وتقنين ذلك الإجراء.

ب-يصدر رأس الدولة عفوا على المحكومين بالقطع وذلك على أساس أن العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبهة تدرأ الحد.

ج-الذين عليهم ديات وظلوا في السجن لمدد طويلة لأنهم لا يستطيعون دفعها تدفع دياتهم الدولة من الزكاة.

وقمنا بإجراء التقنين اللازم عن طريق الجمعية التأسيسية مع شرح الموضوع للنواب على أننا بهذا ندرأ مفسدة الحرب وأن الإجراء كله مؤقت وسنقرر بشأن أسس التشريعات الإسلامية في المؤتمر القومي الدستوري المزمع انعقاده في 1989/9/18م.

لقد كان تحرك السودان ناجحا في المحاور الأربعة التي ذكرناها بل كان تحركا نموذجيا وضع إطارا للسلام الإقليمي وللعلاقات الإنسانية في مناطق القتال ولمحادثات إنهاء الحروب الأهلية.

هذا النجاح جعل السلام قاب قوسين أو أدنى. ولا بد لأي منصف أن يقدر هذا الجهد الضخم الذي استطاع به السودانيون وضع برنامج للسلام واضح المعالم والسير فيه قدما.

محادثات القصر المذكورة أدت لاتفاق كامل بين القوى السياسية والنقابية اتفاق شمل الموافقة على مبادرة السلام بالتوضيحات التي أشار إليها بيان 1988/12/27م ولكن الجبهة الإسلامية عزلت نفسها مرة أخرى، وكان متوقعا أن تدخل الجبهة طرفا في هذا الاتفاق لا سيما بعد التفاهم الذي تم في اجتماع القصر في 1989/1/4م ولكن اتضح أن اتجاهات الجبهة صارت أسيرة

[26] لتفاصيل ما دار في تلك الفترة انظر للكاتب الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة، القاهرة 1990م

للتعبئة المتطرفة التي عبأت بها قواعدها فجعلت تلك القواعد تتصور أن تطبيق الحدود هو تطبيق الشريعة وان تدابير الوفاق هذه تعطل فورية الحكم بشرع الله هذه التعبئة حرمت الجبهة من أي مرونة بل صار قادتها المعروفون باعتدالهم مضطرين للمزايدة لكسب ثقة القواعد الملتهبة فواجهوا إجماع السودانيين في القصر بشعارات ثورة المصاحف وثورة المساجد والجهاد.. هكذا دخلوا في اللامعقول وعندما وجدوا أن الشارع السوداني لا يتجاوب مع هذه النداءات المحمومة والتي لا يبررها مبرر أوغلوا في العزلة وفي اللامعقول، وارتكبوا الانقلاب الأحمق في 30 يونيو 1989م والذي أدخل البلاد –وأدخلهم- في دوامة نتيجتها المفاصلة الوطنية الحادة التي حدثت وهي تؤذن بتفتيت البلاد وتدويل أمرها على النحو الذي يصف هذا الكتاب.

التراكم الحميد في عهد "الإنقاذ"

لقد فصلنا في فصل التراكم الخبيث دور حكومة "الإنقاذ" المعلى في ذلك التراكم المقيت. ولكننا سنتحدث عما دار من تراكم حميد بسبب حكومة "الإنقاذ" وليس بفعلها. ذلك أنها خلقت ظروفا جعلت السودانيين شماليين وجنوبيين يلتقون حول أهداف وطنية عليا وأهمها المطلوب من أجل دعم الوحدة الوطنية العادلة والتي تطفئ المظالم وتزيل التهميش.

كان أول حلقات الالتقاء بين شقي الوطن هو انضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان للتجمع الوطني الديمقراطي.

تكون التجمع الوطني الديمقراطي بسجن كوبر في 21 أكتوبر 1989م، حيث صاغ الساسة المعتقلون بالسجن ميثاق التجمع وتواضعوا عليه وهم يحتفلون بذكرى ثورة الشعب المجيدة. هذا الميثاق تلقفته القوى السياسية والحزبية بالخارج فكونت التجمع خارج الحدود، وظل للتجمع جسمان داخلي وخارجي، يعملان بالتنسيق والتشاور عبر حلقات معينة.

لقد لعب حزب الأمة بالداخل دوراً أساسياً في تكوين التجمع بسجن كوبر حيث كنا جميعا معتقلين، كما لعب الحزب بالخارج دورا أساسيا في التفاوض مع الحركة الشعبية وضمها للتجمع الوطني الديمقراطي، وكان ممثل الحزب فيه هو السيد مبارك المهدي الذي فوضته لقيادة الحزب بالخارج. وقد بدأ اتصالاته مع الحركة الشعبية في أغسطس 1989م، وتم عقد أول لقاء مع الحركة الشعبية في بداية سبتمبر 1989م مع وفد الحركة الشعبية والذي ضم د. جستن ياك، ونيال وليم دينق. حيث شرح لهم الموقف وعرض عليهم الدخول في حوار بغرض بناء علاقة إستراتيجية أو بالعدم تنسيق المواقف كحد أدني، وقد كاتبنا بالداخل للتشاور حول المطلوب، وفي أكتوبر 1989م كاتبناه مؤيدين المبادرة وموصين بالدخول في تحالف إستراتيجي. وفي 29 يناير 1990م وقعنا على اتفاق مشترك، كان من أهم بنوده:

1. قبول الحركة الشعبية الانضمام إلى عضوية التجمع الوطني الديمقراطي بعد مراجعة مواثيقه.
2. عقد تحالف إستراتيجي لمواجهة النظام القائم وبناء سودان المستقبل.
3. وقف الحرب وإحلال السلام بين القبائل الجنوبية والشمالية في مناطق التماس.

وبالفعل انضمت الحركة الشعبية للتجمع الوطني الديمقراطي وصارت شريكا أساسيا فيه بعد أن أضافت ملحقا لميثاق التجمع ذكرت فيه تحفظاتها على الميثاق الذي وضع في غيابها[27].

ثم صدر بيان لاحق وقع عليه كل من السيد محمد الحسن عبد الله يس من الحزب الاتحادي الديمقراطي ود. سليمان محمد الدبيلو عن حزب الأمة ود. لام أكول أجاوين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، ود. عز الدين علي عامر عن الحزب الشيوعي السوداني، ذكر البيان أنه في مارس 1990م عقد اجتماع بين أحزاب التجمع الوطني الديمقراطية والحركة لمناقشة الوثيقة التي قدمتها الحركة حول ميثاق التجمع وتقرر إلحاق الورقة بالميثاق كجزء لا يتجزأ منه[28].

---

[27] حسن أحمد الحسن ملامح من التجربة السياسية في السودان ص 68

[28] البيان في حسن أحمد الحسن، سابق ص 77

بعد ذلك انضمت الحركة الشعبية للتجمع الوطني الديمقراطي، وكان أبرز إنجاز يضيف للتراكم الحميد هو الاتفاق بين الكافة على مقررات أسمرا للقضايا المصيرية في يونيو 1995م. هذه المحطة الهامة في تاريخ السودان وتشريح مشاكله والتي لا تزال تمثل أنضج ما أخرجته الخبرة السياسية السودانية سبقتها محطات ثنائية لعب حزبنا فيها دورا أساسيا، حتى أتت أسمرا تتويجا لعمل مضن.
فقد قمنا بالدور الأكبر وسط القوى السياسية في الشمال لقبول فكرة تقرير المصير باعتبارها السبيل الأوحد لمخاطبة مخاوف الأخوة في الجنوب والعمل من أجل الوحدة الطوعية. وأصدرنا ورقة "تقرير المصير في جنوب السودان" في نوفمبر 1993م، وتلقينا ما تلقيناه من اتهامات النظام حينها، بالرغم من أنه كان هو الذي أدخل الفكرة في اتفاقية فرانكفورت (يناير 1992م) وجعلها هدفا للمزايدات الجنوبية حتى غدت محط إجماع كافة الجنوبيين على النحو الذي روينا في الفصل الثالث.
ثم عقدنا مع الحركة الشعبية إعلان نيروبي في أبريل 1993م، وفيه اقترحنا معادلة للدين والدولة بما يسمح بالمساواة في المواطنة السلام. وفي ديسمبر 1994م عقدنا معها اتفاقية شقدوم التي كانت بمثابة تمهيد للإجماع في مؤتمر القضايا المصيرية. فقد حضرنا لذلك المؤتمر في كافة الملفات بدراسات أهمها ورقة الخطوة الأخيرة لمشوار السلام في السودان (في يناير 1995م) وكانت المقررات في النهاية متطابقة معها لحد بعيد. التفاهمات الثنائية بين الأمة والحركة هي التي مهدت لبيان أسمرا الأولى في 27 ديسمبر 1994م والذي وقع عليه قادة أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، ثم في النهاية لأسمرا الثانية وهو المؤتمر الذي صارت قراراته مصدرا لكل اتفاقيات السلام اللاحقة. وحيثما كان هناك خطأ فيها فذلك لأنها حادت عن الحكمة التي جاءت بها أسمرا.

مقررات أسمرا للقضايا المصيرية

سبق هذا المؤتمر كما قلنا تحضيرات ماراثونية. ثم عقد مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي في أسمرا العاصمة الإرترية في الفترة من 15 إلى 23 يونيو1995م، وشاركت في المؤتمر جميع القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وهي: الحزب الاتحادي الديمقراطي- حزب الأمة - الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان - تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية - الحزب الشيوعي السوداني - النقابات السودانية - مؤتمر البجة - قوات التحالف السودانية - وشخصيات وطنية مستقلة أخرى. تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الأساسية وتركزت نقاشاتهم في العناصر التالية:

1. إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان:
   أ- حق تقرير المصير.
   ب- علاقة الدين بالسياسة.
   ت- شكل الحكم خلال الفترة الانتقالية.
2. برامج وآليات تصعيد النضال من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية.
3. ترتيبات ومهام الفترة الانتقالية.
4. مقومات سودان المستقبل.
5. هيكلة التجمع الوطني الديمقراطي.
6. القضايا الإنسانية.

وننقل هنا ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر فيما يتعلق بالنقطة الأولى والخاصة بشروط التسوية التاريخية المطلوبة لتحقيق سلام عادل وشامل في السودان.

إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان

أ- **حق تقرير المصير:**

1. تأكيد مبدأ حق تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي للشعوب.

2. الاعتراف بأن ممارسة حق تقرير المصير توفر حلا لإنهاء الحرب الأهلية الدائرة، وتسهل استعادة وترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.
3. أن يمارس هذا الحق في مناخ من الشرعية والديمقراطية وتحت إشراف إقليمي ودولي.
4. أن المناطق المتأثرة بالحرب هي جنوب السودان ومنطقة آبيي وجبال النوبة وجبال الأنقسنا.
5. أن مواطني جنوب السودان (بحدوده المعتمدة في 1 يناير 1956) لهم الحق في ممارسة حق تقرير المصير قبيل نهاية الفترة الانتقالية.
6. أن يتم استطلاع رأى سكان آبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان أو الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم خلال الفترة الانتقالية. وإذا أكد الاستفتاء أن رغبة الأغلبية من مواطني منطقة آبيي هي الانضمام لبحر الغزال فإنه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من مواطني جنوب السودان.
7. في ما يخص مواطني جبال النوبة وجبال الأنقسنا يؤكد على المعالجة السياسية الهادفة إلى إزالة كافة المظالم القائمة في هاتين المنطقتين على أن تنفذ تلك المعالجة الحكومة الانتقالية، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره التأكد من المستقبل السياسي والإداري خلال الفترة الانتقالية.
8. تأكيد التزامه بتحقيق السلام العادل والديمقراطي والوحدة القائمة على الإرادة الحرة للشعب السوداني وحل النزاع المسلح الحالي بالوسائل السلمية من خلال تسوية عادلة وناجزة. وفي هذا الصدد يؤكد قبوله لإعلان المبادئ الذي أقرته مجموعة دول الإيفاد ويرى في هذا الإعلان أساسا عمليا ومعقولا لتحقيق السلام الدائم والعادل.
9. تأكيد أن السلام الحقيقي في السودان تستحيل رؤيته في إطار مشكلة الجنوب وإنما من خلال إدراك الجذور القومية للمشكلة.
10. التأمين على أن قضايا السودان الوطنية لا يمكن حلها إلا عن طريق حوار صريح جاد مستمر بين كل المجموعات الوطنية السودانية وعلى أن طبيعة وتاريخ النزاع السوداني قد برهن على أن السلام العادل والاستقرار في البلاد لا يمكن تحقيقهما عن طريق حل عسكري.
11. وأكد المؤتمر أن على قوى التجمع الوطني الديمقراطي أن تعمل بجدية من أجل اتخاذ موقف موحد من الخيارين الذين سيطرحان على الاستفتاء وهما
    أ- الوحدة (فدرالية/ كونفدرالية).
    ب- الاستقلال.
12. أن تعمل سلطة التجمع الوطني الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية على بناء الثقة وإعادة صياغة الدولة السودانية حتى تأتي ممارسة حق تقرير المصير دعما لخيار الوحدة.

وإذ يقر التجمع بأن حق المصير حق إنساني وديمقراطي وحق للشعوب فهو كذلك آلية لوضع نهاية فورية للحرب الأهلية وفرصة تاريخية متفردة لبناء سودان جديد يؤسس على العدالة والديمقراطية والإرادة الحرة. ويلتزم التجمع بقيادة الشعب السوداني ليمارس هذا الحق التاريخي بنجاح.

ب- **الدين والسياسة في السودان**

1. إن كل المبادئ والمعايير المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءً لا يتجزأ من دستور السودان وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلا وغير دستوري.
2. يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيسا على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة ويبطل أي قانون يصدر مخالفا لذلك ويعتبر غير دستوري.
3. لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني.

4. تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش والتفاعل السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان وتمنع الإكراه أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية والكراهية العنصرية في أي مكان أو موقع في السودان.
5. يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان.
6. تؤسس البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية القومية على الالتزام بمواثيق وعهود حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

ج- شكل الحكم

1. أن يحكم السودان خلال الفترة الانتقالية على أساس الحكم اللامركزي، ويحدد الدستور الانتقالي السلطات والصلاحيات وتوزيعها بين المركز والكيانات الإقليمية.
2. إعداد قانون للحكم اللامركزي.
3. أن يؤسس الحكم اللامركزي على توزيع السلطات والصلاحيات المتفق عليها بين المركز والكيانات الشمالية والكيان الجنوبي على أن يتم الاتفاق على المسميات في وقتٍ لاحق.
4. أن يؤخذ في الاعتبار دور الحكم المحلي ووضع الإدارة الأهلية عند صياغة قانون الحكم اللامركزي.
5. أن يراعى في التقسيم الإداري الانتقالي الآتي:
   - إزالة المظالم وأسباب الحرب وتهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء وإعمار الوطن.
   - تلمس رغبات أهل المناطق المختلفة وذلك في سياق تطور العملية الديمقراطية في البلاد.

6. أن تراعى في تنفيذ الحكم اللا مركزي الظروف الاقتصادية وسياسات التقشف بغرض تقليل النفقات مع ضرورة التركيز على تعبئة الجماهير وإتاحة الفرصة الكافية للمشاركة الشعبية في إطار ديمقراطية الحكم اللا مركزي.

تعليق:

هذه المقررات كما قلنا كانت من أهم حيثيات التراكم الحميد. لقد وضعت مشاكل السودان في إطارها العام وبالتالي فتحت الباب لعلاج كافة المظالم. كما أنها وضعت أسسا متينة للوحدة لتتم طوعيا عبر تقرير المصير بعد فترة انتقالية يتم فيها تحقيق العدل وتصير فيها الوحدة الخيار الأفضل ويعمل من أجلها الجميع.

أثرت هذه المقررات -وما وجدته من سند داخلي وخارجي- على النظام الذي حاول كسر عزلته المتصاعدة منذ العام 1997م بإبرام اتفاقيات استجابت لبعض المطالب المذكورة في هذه المقررات ولكنها لم تحقق المأمول.

اتفاقيات السلام من الداخل

جاءت هذه الاتفاقيات كوسيلة لكسر العزلة كما قلنا، كما أنها كانت في إطار تكتيكات النظام لإضعاف الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكنها احتوت على بعض المبادئ الإيجابية المذكورة في مقررات أسمرا للقضايا المصيرية.

كان الانقسام داخل الحركة نفسه بأيدي إنقاذية، فقد قابل الدكتور علي الحاج الدكتور لام أكول في فرانكفورت وعرض عليه صفقة سياسية مالية. وفقا لها تم الاتفاق على تقرير المصير للجنوبيين. وأعلن د. لام أكول انشقاقه وتكوين مجموعة الناصر. وتم تشجيع عدد من القيادات للانشقاق على الحركة الشعبية ثم عقد ما يسمى باتفاقية السلام من الداخل التي أجريت مع عدد من الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. بدأ ذلك بملتقي جوبا في مايو 1994 ثم إصدار وثيقة فشودة في 4 أغسطس 1993التي كانت نتاج اجتماع وفد برئاسة العقيد بول ارت كوانج مع وفدي الحركة الشعبية والفصيل الموحد في منطقة فشودة وإبرام الميثاق السياسي للسلام

أبريل 1996م بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان (مجموعة بحر الغزال) وأخيرا عقد اتفاقية الخرطوم للسلام 1997 مع أربعة فصائل تم شقها بفعل فاعل من الحركة الشعبية هي:

- حركة استقلال جنوب السودان بقيادة د. رياك مشار
- الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال بقيادة كاربينو كوانين.
- قوة دفاع الاستوائية بقيادة توينس اوشانق.
- المجموعة المستقلة بقيادة كواي مكواي.

لاحقا وفي 20 سبتمبر 1997م عقد النظام اتفاقية فشودة مع د. لام أكول أجاوين ولم تضف اتفاقيته على اتفاقية الخرطوم شيئا.

هذه الاتفاقيات التي صارت تعرف بالسلام من الداخل ليست في الحقيقة ضمن التراكم الحميد لو نظرنا إليها كخطوة تكتيكية ماكرة، ولكن بعض بنودها نقلت عن مقررات أسمرا خاصة فيما يتعلق بالاتفاق على تقرير المصير وإجراءاته. وما أضافته حقيقة هي أن بعض ما جاء فيها تم تسكينه في دستور السودان لسنة 1998م. وقد كان أحد المرجعيات المعتمدة لاتفاقية نيفاشا للسلام في يناير 2005م[29].

خلاصة

في هذا الفصل تتبعنا حيثيات التراكم الحميد في المسألة الجنوبية. واتضح أن تاريخ شقي الوطن لم يكن دائما شقاقا واقتتالا. وجدت أوقات كان الاتجاه للحوار والحل التفاوضي جادا ومثمرا وكذلك الاهتمام بالقضايا الإنسانية، ومحطات التلاقي والتعاون بين أبناء الوطن شمالا وجنوبا، وقد أنتج كل ذلك محطات هامة تمت عبرها بلورة أهم الرؤى المطلوبة للحل العادل من جهة، وللوحدة الوطنية الطوعية من جهة أخرى. كما أنها أحيانا ضربت المثل بشعبنا وصيغه المستحدثة لمواجهة حالات الاقتتال.

---

[29] رأي حزب الأمة حول اتفاقيات السلام بموقع الحزب على الإنترنت WWW.umma.org

الفصل الخامس: اتفاقية السلام

لقد رحبنا بهذه الاتفاقية لحقن الدماء العزيزة والإيذان بالسلام، ولكن أشرنا لبعض العيوب والنقص والغموض فيها منادين بالتصحيح والتوضيح والتوسيع وأن يصادق عليها الشعب السوداني كله لا طرفان يحملان السلاح. والآن وقد حان أوان قطف آخر ثمارها، فإننا نؤكد صحة كل ما ذهبنا إليه في البداية، وزيادة.

واضح أن اتفاقية سلام نيفاشا نتيجة لهندسة أجنبية. إن مصممها إما جاهل بالسودان جهلا تاما أو أنه قاصد إدخاله في دوامة لا يمكن الخروج منها. الاتفاقية لا يمكن أن تعاب من ناحية الندية. فكل أجزائها قائمة على مساومة بين طرفين كلاهما يملك حق النقض. وما أتاحته الاتفاقية للحركة الشعبية من تمدد سياسي قومي أكبر مما أتاحته للمؤتمر الوطني. وما أتاحته الاتفاقية لها من فرصة للتحرك الخارجي أوسع مما أتيح للمؤتمر الوطني الذي صار أسير المحبسين: الأيديولوجية المنكفئة، والمحكمة الجنائية. وبغض النظر عن موقف الشريكين ومكاسبهما، فقد كان لهذه الاتفاقية أثرٌ عظيمٌ على الوطن، وعلى جدلية الوحدة والانفصال فيه. سنتطرق في هذا الفصل لأهم ملامح الاتفاقية واصفين العملية التي أدت إليها، ثم عملية التنفيذ مركزين على المفوضيات وعملية الإصلاح القانوني، ثم نذكر بعض مسيرة الخلاف أو الحرب الباردة التي سادت بين الطرفين وفي نهاية الفصل نقيم الاتفاقية على ضوء نصوصها والواقع العملي الذي أفضت إليه.

الطريق إلى اتفاقية السلام

لما كان انقلاب "الإنقاذ" بالأصل موجها لوقف إجراءات السلام المجدولة في الحكومة الديمقراطية بالاتفاق على المؤتمر الدستوري في 1989/9/18م ولقطع الطريق أمامه باعتباره تخليا عن الشريعة، فإن "الإنقاذ" اتخذت خطوات لتصعيد الحرب وتحويلها إلى حرب جهادية مقدسة ضد الكفار، وبالرغم من ذلك واصلت "الإنقاذ" في التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بداية بلقاء أديس أبابا الذي عقد في الفترة 19-20 أغسطس 1989 بين وفد الحكومة والحركة، ثم اجتماع نيروبي في الفترة 30 نوفمبر-5 ديسمبر 1989 بين وفد الحكومة برئاسة العقيد محمد الأمين خليفة ووفد الحركة برئاسة د. لام أكول. ثم مفاوضات أبوجا الأولى برعاية الرئيس النيجيري الأسبق إبراهيم بابنجيدا (26 مايو -4 يونيو 1992) وكانت بين وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة ووفد الحركة برئاسة وليم نون ومجموعة الناصر بقيادة لام أكول، ثم مفاوضات عنتبي التي عقدت بدعوة من الحكومة اليوغندية وتحت إشراف الرئيس يوري موسفيني (في الفترة 22-24 فبراير 1993) بين وفد الحكومة برئاسة د. علي الحاج محمد ووفد الجيش الشعبي بقيادة د. جون قرنق، ومفاوضات أبوجا الثانية (من الأسبوع الأخير لشهر أبريل وحتى 15 مايو1993م) بين وفد الحكومة برئاسة محمد الأمين خليفة ومجموعة قرنق برئاسة وليم نون والفصيل الموحد برئاسة لام أكول.

كان الانقسام داخل الحركة نفسه بأيدي إنقاذية كما ذكرنا، وأدى لتوقيع اتفاقيات السلام من الداخل في أبريل وسبتمبر 1997م (اتفاقيتا الخرطوم وفشودة). وفي غضون هذه الاتفاقيات مع المنشقين بغرض إضعاف الحركة الشعبية لتحرير السودان، واصل التفاوض في نيروبي برعاية الإيقاد، وقد ظلت هذه اللقاءات والمفاوضات حوارات طرشان لا تسفر عن شيء، حتى غيرت الولايات المتحدة سياستها تجاه السودان في 2001م وكونت رافعا دوليا قويا للتفاوض في منبر الإيقاد كما سيتم تفصيله لاحقا بإذن الله.

المفاوضات تحت مظلة الإيقاد

في العام 1994م وبطلب من حكومة السودان، تدخلت منظمة الإيقاد للتوسط، وتم عقد اجتماع الإيقاد بنيروبي في 17 مارس 1994م بدعوة لجنة أعضاء الإيقاد برئاسة الرئيس الكيني دانيال اراب موي وعضوية رؤساء يوغندا وإثيوبيا وإرتريا بحضور الرئيس عمر البشير ورئيس

الحركة الشعبية د. جون قرنق، ود. لام أكول قائد الجناح المنشق، وفي 20 مايو 1994م، أعلنت دول الإيقاد مبادرتها لحل الأزمة السودانية التي بنيت على إعلان للمبادئ من ست نقاط، كالتالي:

1. تاريخ وطبيعة النزاع في السودان أثبتا عدم جدوى الحل العسكري في إرساء سلام واستقرار دائم.
2. يجب أن يكون الحل السلمي العادل هو هدف جميع أطراف النزاع.
3. يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد مستقبلهم السياسي عبر استفتاء مع موافقة على منح وحدة السودان الأولوية وفقا للمبادئ التالية التي يجب أن تُقر في النظام السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي في البلاد:
   - 3 .1-النص على أن السودان بلد متعدد الأعراق والثقافات والأديان مع الاعتراف بهذه التعددية والتعايش على أساسها في دولة واحدة.
   - 3 .2-إقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان مع ضمان حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين في السودان بصرف النظر عن أعراقهم ودياناتهم على أساس فصل الدين عن الدولة. على أن تقوم قوانين الأسرة والأحوال الشخصية على أساس الأديان والعرف.
   - 3 .3-ضمان المشاركة العادلة في الثروة بين جميع أهل السودان.
   - 3 .4-حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية تشكل أساساً لهذه الترتيبات وتُضمن في الدستور الذي يتم التراضي عليه مستقبلا.
   - 3 .5-يُؤكد استقلال القضاء ويُنص عليه في قوانين ودستور السودان الجديد.
4. في حالة فشل الأطراف في الاتفاق على هذه المبادئ كأساس للسودان الموحد يكون للجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة عبر استفتاء حر.
5. يتم الاتفاق على فترة انتقالية تحدد مهامها ومداها الزمني عبر التفاوض بين الأطراف.
6. تتفاوض الأطراف حول اتفاق لوقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ كجزء لا يتجزأ من الاتفاق الشامل لتسوية النزاع في السودان.

وُقع هذا الإعلان من دول الإيقاد كينيا - يوغندا - أثيوبيا - جيبوتي - إرتريا والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة د. جون قرنق، والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليه في جولة مفاوضات مايو 1994م باعتبار أن لجنة الوسطاء تبنت أطروحات الحركة الشعبية (بقيادة د جون قرنق) بتركيزها على حق تقرير المصير بينما ينبغي أن تُعطى الوحدة الأولوية.

وفي جولة مفاوضات الإيقاد التي انعقدت في (نيروبي) يوليو 1994م رفض وفد الحكومة النقاط التالية من (إعلان المبادئ):

1- حق تقرير المصير.

2- علمانية الدولة.

3- الاستقلال في حالة عدم الاتفاق عبر الاستفتاء[1].

وجرى تكفير وتخوين واسع النطاق لكل من يقول بحق تقرير المصير لأهل الجنوب. ثم قدم وفد الحكومة في جولة المفاوضات الرابعة في نيروبي (سبتمبر 1994م) ورقة حول تقرير المصير والعلمانية، وعلاقة الدين بالدولة، وبالطبع لم تصل الأطراف إلى أية اتفاقات، حيث توقفت بعد ذلك رعاية الإيقاد للمفاوضات حوالي ثلاث سنوات[2].

في يونيو 1995م عقد مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية وأعلن عن تصاعد العمل العسكري المشترك في العام 1996م وإضافة الجبهة الشرقية للجنوبية وأسندت قيادتها للقائد باقان أموم كما قامت قوات التحالف السودانية بتنفيذ عدد من العمليات في ذلك العام.

---

[1] أحمد محمد عبد الغني رحلة السلام في السودان (3): من أديس أبابا 1972 إلى ميشاكوس 2002م صحيفة 26 سبتمبر العدد 1025

[2] نفسه

قام النظام بتهديدي بعد اعتقالٍ لمائة يومٍ ويوم في بيوت الأشباح من مايو وحتى سبتمبر 1996م: إذا أطلقت طلقة واحدة في الشرق فستكون مسئولا عنها، أي أن النظام سيتخذني رهينة ليعيق التحرك الخارجي؛ الشيء الذي حسم خيار الهجرة فكانت "تهتدون" بهجرتنا شرقا لإرتريا في 12 ديسمبر 1996م. شكلت هذه الحادثة هزة عظيمة للنظام.
ومع تصاعد العمل العسكري المضاد في جميع الجبهات تنازل النظام عن صلفه القديم وعاد ووقع على إعلان مبادئ الإيقاد في 1997/7/9 من دون أي تعديل. ذلك أنه في يناير 1997م انطلقت المقاومة المسلحة من ثلاث جبهات: من اريتريا، توغلت داخل منطقة همشكوريب، ومن إثيوبيا، واحتلت فيه الكرمك وقيسان، ومن يوغندا، حدث توغل في منطقة غرب الاستوائية[3].
هذا الاستنزاف العسكري بالإضافة لزيادة الصرف الذي صاحب للتضخم الإداري بتقسيم البلاد إلى 26 ولاية[4] وما أوجبه من فرض ضرائب إضافية وتعديلات في الرسوم وزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية؛ أشعل انتفاضة سبتمبر 1996م وجعل البلاد تغلي.
هذا مع تفاقم العزلة الدولية. أمريكا صنفت النظام من بين الدول الراعية للإرهاب. وتتالت إدانات الأمم المتحدة للنظام في ملف انتهاكات حقوق الإنسان منذ منتصف التسعينات. كان أولها قرار 22 ديسمبر 1995م من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول (أوضاع حقوق الإنسان في السودان)، وقرار 23 أبريل 1996م الذي كرر الإدانة، وقرار 12 ديسمبر 1996م، وقرار لجنة حقوق الإنسان في 15 أبريل 1997م، والذي أدان سجل حكومة السودان خاصة فيما يتعلق بقصف المدنيين والرق والتعذيب والقتل خارج القانون والاعتقالات والتوقيفات التعسفية والاختفاءات القسرية، وطالب الحكومة بعدة مطالبات. كل هذا وذاك أدى لأن يراجع النظام تكتيكاته، وموقفه المتصلب من الإعلان فعاد وقبل به كما هو.
عادت بعد ذلك مفاوضات الإيقاد من جديد حيث انعقدت الجولة الخامسة للمفاوضات في نيروبي (نوفمبر1997م) وقدمت الحكومة خمس نقاط إجرائية لتسهيل إدارة المفاوضات (اعتماد الإعلان، وإيداع نسخة معتمدة للوسطاء، والتوقيع على ما يتفق عليه، وإجازة تقديم أوراق، وكتابة نقاط الخلاف)[5] أما الحركة فقد قدمت طرحا جديدا بقيام دولتين تحت مظلة الكونفدرالية بحيث تكون حدود دولة الجنوب بخط العرض (13 درجة شمالا) والتي تضم عدداً من الولايات الشمالية، ولكن هذا الطرح رفضته الحكومة لأنه يتجاوز حدود يناير 1956م.
وفي جولة المفاوضات السادسة التي عقدت في نيروبي (مايو 1998م). ظل الخلاف قائماً، حول الترجيح بين الفيدرالية والكونفدرالية، ووضع جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي، ومسألة علاقة الدين بالدولة.
وفي جولة المفاوضات السابعة التي انعقدت في أديس أبابا (أغسطس 1998م)، لم يتوصل الطرفان لأرضية مشتركة حول قضية الدين والدولة.
وتكرر مشهد الخلافات في جولة المفاوضات الثامنة (نيروبي يوليو1999م) حول قضايا الدين والدولة ووقف إطلاق النار وغيرها.
وفي جولة المفاوضات التاسعة (نيروبي يناير 2000م) طرحت قضايا: الحل السلمي، حق تقرير المصير، الالتزام بالوحدة، الاعتراف بالتنوع، ضمانات المساواة، العلاقة بين الدين والدولة، اقتسام الثروة، واستقلال القضاء من قبل الحكومة، وطرحت الحركة رأيها حول قضايا الحل السلمي، حق تقرير المصير، والدين والدولة.
وفي الجولة العاشرة (نيروبي فبراير2000م) تركز النقاش حول وضع المناطق الثلاث، وفي الجولة الحادية عشرة (نيروبي ابريل 2000م) نوقشت كل الموضوعات تقريبا.

---

[3] انظر أحمد محمد عبد الغني **رحلة السلام في السودان-من أديس أبابا 1972م الى ميشاكوس 2002م**، في صحيفة 26 سبتمبر **العدد** 1021 - **التاريخ :**الخميس 08 أغسطس-آب 2002

[4] حدث ذلك وفق المرسوم الدستوري العاشر في 1994م

[5] عبد الغني، سابق

في ذلك الغضون كان النظام قد أفلح في استخراج البترول منذ العام 1998م، الشيء الذي شكل عاملا أساسيا في تغيير السياسة الأمريكية، فقد طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) دراسة وضع السودان، وقد فعل بتقديم دراسة قدمت للإدارة الأمريكية في فبراير 2001م، وقد أكدت الدراسة (التي شارك في إعدادها د.فرانسيس دينق)،على أن مسيرة إنتاج النفط منذ 1998م تشير إلى أن ميزان القوة العسكرية في الحرب سوف يتحول بشكل جذري لصالح الحكومة السودانية على حساب الحركة الشعبية[6]. وكان النظام في خطابه بمناسبة تصدير أول شحنة للبترول في 30 أغسطس 1998م قد أكد أنه سيوظف إمكانات البترول لقمع الرأي الآخر متباهيا بذلك.

استخراج النفط أدى إلى توسيع فجوة عدم التوازن الإستراتيجي بين نظام الإنقاذ ومعارضيه. مما جعل احتمالات النصر العسكري بواسطة قوى المعارضة ضعيفا. فأوصت الورقة بإنهاء الحرب عن طريق تدخل الإدارة الأمريكية، وإلا فإن الحركة الشعبية سوف تهزم في ميدان القتال وبالتالي تؤول السيطرة لحكومة الإنقاذ التي تتبنى مشروعا إسلاميا يتعارض مع المصالح الأمريكية، ويثير القلاقل في الإقليم[7]. وتبنت الإدارة الأمريكية توصيات الدراسة، فقامت بتعيين مبعوثٍ خاصٍ للسودان هو السناتور جون دانفورث الذي قضى وقتا في دراسة الملف السوداني ثم زار البلاد لأول مرة في نوفمبر 2001م. وعبر هذا الرافع الدولي الجديد شهدت المفاوضات بين الطرفين عهدا جديدا، أنهى حوارات الطرشان السابقة.

استهل دانفورث جهوده بحل الصراع في منطقة جبال النوبة، إذ نجح بعد زيارته الثانية للسودان في حمل المتصارعين على الانخراط في مفاوضات استضافتها مدينة بيركنستوك السويسرية، استمرت سبعة أيام تحت رعاية الحكومة الأميركية التي مثلها العقيد سيسل دينز والحكومة السويسرية التي مثلها السفير جوزيف بوشر. وكان التوقيع على الاتفاقية يوم 19 ديسمبر 2001م. وكانت أهم نقاط الاتفاقية وقف إطلاق النار بمراقبة دولية لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد، وحددت منطقة جبال النوبة بأنها كل جنوب كردفان ومحافظة لقاوة بولاية غرب كردفان. وتم تعيين هيئة عسكرية مشتركة ومراقبين دوليين للعمل معا على ضمان التزام أطراف القتال بوقف إطلاق النار[8].

وفي السادس والعشرين من أبريل قدم القس جون دانفورث تقريره عن الأزمة في السودان للرئيس الأميركي جورج بوش، وخلص التقرير إلى القول "إنه يتعذر على أي طرف أن يكسب الحرب" في جنوب السودان وإنه لا مناص من مسعى دولي لتحقيق تسوية لهذا الصراع". وأوصى بالانطلاق من آليات التفاوض القائمة (الإيقاد والمبادرة الليبية) ولكنه استند فعليا على مبادرة الإيقاد وحدها، وبالفعل بدأت أمريكا بإلقاء ثقلها في الضغط والتحكيم بل وتقديم الحلول لطاولة التفاوض التي ترعاها الإيقاد. وأثناء قمة الإيقاد في الخرطوم (مارس 2002)، حصل الرئيس الكيني دانيال آراب موي على تفويض معزز من رؤساء القمة للشروع في تنفيذ مبادرة السلام في السودان، وعين رئيس أركان الجيش الكيني الجنرال لازروس سومبايو ليكون المبعوث الكيني إلى عملية السلام السودانية.

اتفاقية السلام الشامل 2005م

بدأت مفاوضات السلام السودانية بعد التطورات الجديدة في ضاحية ميشاكوس بالقرب من العاصمة الكينية نيروبي في 17 يونيو 2002. ودخل الطرفان في البداية في حلقة مفرغة من المناقشات، مما دفع الإدارة الأميركية بالتعاون مع حكومة النرويج إلى إعداد مشروع اتفاق

---

[6] US Policy to End Sudan's War – CSIS, Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy, Co-chairs: *Francis* M. Deng and J. Stephen Morrison, Feb. 2001

[7] هاني رسلان استخراج النفط في السودان وآثاره الهيكلية

[8] الأزمة السودانية.. من رفض التدويل إلى الأحضان الأمريكية.. الجزيرة نت

مكتوب قدم إلى طرفي الصراع في 30 يونيو 2002م. وأرفقت الولايات المتحدة نص الاتفاق بتهديدات للطرفين تحملهما مسؤوليات وتبعات رفضهما التوقيع عليه[9].
الحقيقة وفي ذلك الوقت، لم ينتبه كثيرون في السودان أن أمرا جديدا يجري في طاولات التفاوض، وكانت الساحة السياسية اعتادت على موائد الحوار التي تنفض بدون التوصل لشيء. لكن تقديرنا كان مختلفا، كنا نقرأ ما يدور في الساحة الدولية بشكل لصيق ولذلك توقعنا الوصول لتسوية رحبنا بها بشكل كبير باعتبارها ضوءا في آخر النفق المظلم[10]، كنا نرحب بالتدخل الدولي لصالح الوصول لتسوية، ولكن ما لم نكن نظنه يحدث أن يتم تسليم كافة الملفات للأيدي الأجنبية بالشكل الذي دار.
الشاهد، وبعد 33 يوما من التفاوض توصل وفدا الحكومة والحركة الشعبية إلى "بروتوكول ميشاكوس" الذي يعتبر اختراقا في عملية السلام السودانية. عقد بروتوكول ميشاكوس في 22 يوليو 2002م. وتلت ذلك مفاوضات في مختلف المدن والمنتجعات الكينية في نيروبي وناكورو ونانيوكي ونيفاشا، حتى وقعت الاتفاقية النهائية في 9 يناير 2005م بضاحية نيفاشا الكينية.
احتوت الاتفاقية على بروتوكولات وخطط أساسية هي:

أولا: البروتوكولات الستة

1. البروتوكول الإطاري في ميشاكوس 22 يوليو 2002م: نص البروتوكول على جملة مطالب على رأسها قيام دولة بنظامين يحكم فيها الشمال بالشريعة الإسلامية، وتكون هناك فترة انتقالية من ست سنوات تكون فيها حكومة قومية على أساس دستور انتقالي وتجري انتخابات في منتصفها ثم استفتاء للجنوب على تقرير المصير في نهايتها (يناير 2011م).
2. بروتوكول الترتيبات الأمنية في سبتمبر 2003م: نص على أنه إذا تأكدت الوحدة يتكون جيش السودان الموحد من القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي الفترة الانتقالية سيظلان منفصلين، ويقف إطلاق النار، وتكون قوات مدمجة بأعداد متساوية من الطرفين لتنتشر بأعداد محددة في الجنوب وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق والخرطوم ويتم التشاور حول الشرق هذه القوات المدمجة تكون نواة لجيش السودان مستقبلا، بينما تنسحب قوات الجيش الشعبي للجنوب من كافة مناطق وجودها في الشمال، وتنسحب القوات المسلحة من كافة مناطق وجودها في الجنوب.
3. بروتوكول قسمة الثروة في يناير 2004م: نص على قسمة الموارد في النفط والأراضي وعلى النظم المصرفية وأهم ما جاء به هو قسمة عائدات النفط المنتج في الجنوب على أساس 50% للجنوب و50% للحكومة المركزية وكذلك بالنسبة للضرائب في الجنوب. كما نص على نظامين مصرفيين إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب.
4. بروتوكول قسمة السلطة 26 مايو 2004م: أقام هذا البروتوكول نظام تمكين ثنائي فيه نسب محددة لقسمة السلطة المركزية التنفيذية والتشريعية وانسحبت النسب حتى على المفوضيات ومن ضمنها مفوضية الخدمة القضائية، نصيب المؤتمر الوطني هو 52% والحركة الشعبية 28% وبقية الأحزاب الشمالية 14% وبقية الأحزاب الجنوبية 6%. أما بالنسبة لحكومة الجنوب فيكون نصيب الحركة الشعبية 70%، والمؤتمر الوطني 15% ونفس الشيء للقوى الجنوبية الأخرى. أما بالنسبة للحكومات الولائية يكون للمؤتمر الوطني 70% من الحكم في الولايات الشمالية، وللحركة الشعبية 70% من الحكم في الولايات الجنوبية. كما نص على عدد من المفوضيات وعلى احترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وجدولة عملية التحول الديمقراطي.
5. بروتوكول حل النزاع في منطقة أبيي 26 مايو 2004م: نص على أن للمنطقة ظروفاً خاصة وضرورة أن يجرى استفتاء لأهلها يتزامن مع استفتاء تقرير المصير للجنوب يعبرون فيه عن رغبتهم في الانضمام للجنوب أو البقاء ضمن الشمال، وأن يتم ترسيم حدود أبيي عبر

---
[9] الأزمة السودانية- الجزيرة نت- مرجع سابق
[10] كتب الكاتب قبل الوصول لاتفاقية ميشاكوس وفي يونيو 2002م مقالا بعنوان: الضوء في آخر النفق المظلم في نيروبي

مفوضية مكونة من الطرفين ومن خبراء خمسة من الدول الراعية للاتفاق يكون قرارهم نهائيا في حالة تعذر توافق الطرفين.

6. بروتوكول حل النزاع في جنوب كردفان (جبال النوبة) وجنوب النيل الأزرق في 26 مايو 2004م. نص على أن يجري مجلسا الولايتين التشريعيان المنتخبان مشورة شعبية حول مدى تحقيق اتفاقية السلام لطموحات أهل المنطقة. بحيث ينشئ كل مجلس منتخب مفوضية برلمانية تشرف على عملية المشورة.

لقد أخضعنا هذه البروتوكولات لدراسات متصلة اهتماما بها لارتباطها بمصير الوطن، في البداية أصدر حزب الأمة رأيه التفصيلي، ثم نشرت كتابي حول الاتفاقية والدستور الناتج عنها، وفي نهاية هذا الفصل سوف نجمل الرأي حول الاتفاقية، بعد جولة تذكر نتائجها أو ما دار على أرض الواقع نتيجة لها.

ثانيا: خطط التنفيذ

وضعت لتنفيذ الاتفاقية خطط تفصيلية محددة بالعام وأحيانا الشهر واليوم لكافة المناشط والإجراءات اللازم عملها، أهم خطط التنفيذ اثنتان:

- خطة الجام (البعثة المشتركة لتقدير احتياجات السودان) والتي أكملت تقريرها في أبريل 2004م وقدم لمؤتمر المانحين بأوسلو في 15-16 أبريل 2004م لغرض تنفيذ اتفاقية السلام.
- مصفوفة تنفيذ الاتفاقية. تم إدراجها مع ملف الاتفاقية النهائي في نيفاشا في 9 يناير 2005م. وقد اعتبرت جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية.

هذا وقد نصت الاتفاقية على تكوين مفوضية لتقويم تنفيذ الاتفاقية ونص الدستور الانتقالي (المادة 221) على تكوين مفوضية التقويم والتقدير المكونة من طرفي الاتفاقية والمجتمع الدولي الضامن لها.

تنفيذ الاتفاقية

سنذكر هنا فقط بعض جوانب التنفيذ لما نص عليه في الاتفاقية، والمتعلق بتكوين المفوضيات، وإجراء الإصلاح القانوني، وسنفرد فصلا لاحقا لما جرى في قضية التحول الديمقراطي والدروس التي تلقيها على الاستفتاء المزمع في يناير القادم، ثم نتطرق للخلاف بين الطرفين وكل جانب منهم يتهم الآخر بأنه السبب في عرقلة التنفيذ. هذه الخلافات كانت دائما سببا للتدخل الدولي، ليس فقط ذلك الذي يساعد السودانيين لكي يساعدوا أنفسهم كما ظللنا نطلب، ولكن لإملاء مواقف معينة.

الحريات والإصلاح القانوني:

أكثرت الاتفاقية خاصة جداول التنفيذ فيها من الإشارة لضرورة الإصلاح القانوني لأن البلاد كانت مكبلة بقوانين شمولية للغاية، وكانت التواريخ لذلك أن تنتهي عملية الإصلاح القانوني قبل ديسمبر 2005م، ورد ذلك في مصفوفات الاتفاقية وفي تقرير الجام[11]. وعلى العكس من ذلك استغل المؤتمر الوطني ثقله النيابي في المجلس الوطني لزيادة القيود، ففي العام 2006م تمت إجازة قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني بشكل تقييدي كبير، وحدث نفس الشيء مع قانون الصحافة والمطبوعات الذي تمت مراجعته بإضافة قيد جديد حيث كان إلزاما على الموظفين الحكوميين في القانون نسخة 2004م إطلاع الصحفيين على المعلومات وفي التعديل الجديد نسخة 2009م صار بإمكان الموظف حجر المعلومة. أما تعديل القانون الجنائي الذي كثرت الشكوى منه هو وقانون الإجراءات الجنائية فقد كان تعديله مناسبة للمواجهة الصريحة بين شريكي نيفاشا لانتقاد قادة الحركة تطبيق الأحكام الإسلامية على غير المسلمين في الشمال، وانطلقت فتاوى

---

[11] هذه التوقيتات تتكرر في جداول مختلفة في كل الأجزاء، من تقرير الجام ذي الأجزاء الثلاثة JAM Report بطرق مختلفة، فالجزء الأول فيه الخطة العامة وينتهي بجداول لكل القطاعات. والجزء الثاني فيه جداول التكلفة مصحوبة بالمناشط في خطة زمنية معينة، والجزء الثالث فيه تقارير القطاعات لكل قطاع بشكل منفصل يسبقه تحليل للوضع الحالي وللمطلوب تفصيلا وينتهي أيضا بجداول مؤقتة زمنيا للمناشط المختلفة داخل القطاع.

التكفير والتخوين والتفسيق، وفي النهاية ظل القانون يحمل ذات السمات الشمولية. كذلك حدث ذات الشيء مع مناقشة قانون قوات الأمن الوطني لسنة 2009م استبدالاً لقانون 1999م، حيث تدخلت قوات الأمن لمنع النقاش الحر والمفتوح حول القانون، وفي النهاية أجيز قانون أضل سبيلا من ذي قبل، برغم أنف الدستور! كنا قد حاولنا أن نقنع المؤتمر الوطني بضرورة إجراء الإصلاح القانوني الحقيقي والمؤدي لمناخ ديمقراطي وبالفعل اتفقنا معه في 20 مايو 2008م اتفاقية التراضي الوطني وكان البند السادس منها متعلق بضمان الحريات واحترام المواثيق الدولية المتعلقة، وإلغاء أو تعديل كافة القوانين المقيدة للحريات، وضمان حرية العمل الحزبي والسياسي، وإلغاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية علي اختلاف مسمياتها واختصاصاتها والاكتفاء بالقضاء الطبيعي، ولكن المؤتمر الوطني لم ينفذ شيئا من المتفق عليه في الاتفاقية فأجهضت. وزبدة القول إن ما حدث في هذا الملف هو عكس المتفق عليه!

المفوضيات والهيئات التنفيذية

خضع تكوين المفوضيات بحسب الاتفاقية للتحكم الثنائي، ولكن في حقيقة الأمر دار خلاف في تكوين غالبيتها. بعض هذه المفوضيات خاصة مفوضية التقويم والتقدير ويمثل فيها المجتمع الدولي تجتمع وتصدر تقارير ملموسة حيث ترصد درجة تنفيذ الاتفاقية في مختلف الملفات، وبعضها له إنجازات ملموسة كما في مفوضية الخدمة المدنية، ولكن غالبية هذه المفوضيات والأجسام وقع حولها خلاف في التكوين أو جرت الشكوى من ضعف أدائها أو حزبيته، وسنتعرض في فصول لاحقة لمفوضيتي الانتخابات والاستفتاء، ولكننا نخص هنا بعض المفوضيات التي ثار حولها الجدل:

مفوضيات لم تكون: أغرب شيء أن مفوضية حقوق الإنسان وهي مفوضية منوط بها التأكد من ضمانة حقوق الإنسان وبالتالي ظروف التحول الديمقراطي إلا أنها لم تكون حتى الآن، بالرغم من أن قانونها أجيز في أبريل 2009. أي فاتها أن تحسن بيئة الانتخابات وفاتها أن تعمل على جعل الوحدة جاذبة!

كذلك وبنفس الغرابة فإن مفوضية استفتاء أبيي لم تكون ولا زال الخلاف حولها مستعرا بين الشريكين مع أن الاستفتاء في أبيي مجدول له على أن يكون متزامنا مع الاستفتاء في الجنوب في 11 يناير 2010م أي تبقى له شهران وزيادة فحسب.

المفوضية القومية للأرض أيضا تم إصدار قانونها في أبريل 2009م ولكنها لم تكون على المستوى الاتحادي، أما مفوضية جنوب السودان للأرض فقد تم تكوينها بمرسوم رئاسي لحكومة الجنوب من خمسة أشخاص منذ 2006.

المجلس القومي للإحصاء: وهو من الهيئات التنفيذية ذات الأهمية القصوى إذ أجرى التعداد السكاني الخامس في 2008 وهو تعداد هام في حساب قسمة السلطة والثروة وللانتخابات. هذه الهيئة والتعداد الذي أشرفت عليه اتخذ صبغة سياسية من الدرجة الأولى لأنه كانت هناك خلافات حادة حول قسمة السلطة وحول حصص الولايات المختلفة وحصة الجنوب تحديدا التي تعطي للحركة الشعبية. وقد نصت المادة 214 من الدستور على أن رئيس الجمهورية ينشي بعد التشاور في الرئاسة مجلسا للإحصاء السكاني تكون مهامه وضع الخطط للإحصاء، وتحديد القواعد والمعايير للمكتب المركزي للإحصاء، ومتابعة الترتيبات التمهيدية للإحصاء السكاني ومراقبة العملية الإحصائية الفعلية، ورفع تقرير لرئاسة الجمهورية بشأن الإحصاء. وفي النهاية أنشأ الرئيس المجلس مكونا من كوادر المؤتمر الوطني المأمونين وعين السيد بكري حسن صالح وزير شئون رئاسة الجمهورية رئيسا للمجلس[12]، وهي مسألة رفضها الشريك ورفض التعامل مع موظفي التعداد كما رفض نتيجته بالشكل الذي أدى في النهاية للاتفاق على تعيين 40 نائبا برلمانيا من الحركة في المجلس الوطني (المنتخب)[13]!، ورفض غالبية أهل السودان هذه

[12] تفاصيل تكوين المجلس في الكتاب: انتخابات السودان أبريل 2010م في الميزان إصدار اللجنة العليا للانتخابات حزب الأمة القومي.
[13] نفسه

التكوينات باعتبار أنها يجرى إنشاؤها بمرجعية وحيدة وتعوزها صفة القومية، وتستثنى الأطراف الأخرى كما أنها لا تراعي أحكام اتفاقيات أخرى جرى توقيعها منها اتفاق سلام دارفور (2006) الذي نص صراحة في فصله الخامس على وجوب دمجه في الدستور القومي الانتقالي كما كان الحال مع اتفاق السلام الشامل، وهو أمر لم يحدث. وترتب عليه عدم تمثيل الدارفوريين في كافة المؤسسات والمفوضيات القومية بما في ذلك المفوضية القومية للانتخابات والمجلس القومي للإحصاء السكاني، وفق ما نصت عليه المادة 13|84 من اتفاق سلام دارفور[14].

مفوضية المراجعة الدستورية:[15] أنشئت هذه المفوضية بمرسوم دستوري في أبريل 2006م وقد خضعت لنفس قسمة السلطة التنفيذية والتشريعية في نيفاشا أي التحكم الثنائي الذي رفضناه وقلنا إذا فرضته المساومة على مقاعد السلطة التشريعية والتنفيذية فينبغي ألا ينسحب على المفوضيات التي تؤدي عملا قوميا ويجب ألا توزع حزبيا، ولكن هذا لم يكن. من مهام هذه المفوضية إجراء مراجعة دستورية شاملة خلال الفترة الانتقالية، وإعداد مشروعات القوانين اللازمة لإنفاذ الاتفاقية. ولكنها لم تجر أية مراجعة للدستور برغم الملاحظات التي قدمت عليه خاصة الصياغة المعيبة والتي تنتقص من النص الدستوري بالقانون (وفقا لما يحدده القانون) وقد أفتى القانونيون المختصون بأن الصيغة المطلوبة هي: وفقا لما تحدده التشريعات القانونية السليمة، كذلك أشرفت على إعداد قانون الانتخابات بشكل انطوى على تمرير مواقف المؤتمر الوطني خاصة فيما يتعلق بصيغة التمثيل النسبي وتمثيل المرأة. وقد تم ذلك بشكل فيه كثير من التعميم وانتقده بعض أبرز القانونيين الذين اشتركوا في صياغة مسودة القانون وهو الأستاذ صادق الشامي[16].

اللجنة الفنية المؤقتة لترسيم الحدود: بدأت عملها في يناير 2007 بتخطيط حدود 1 يناير 1956 بين الشمال والجنوب، وقامت بعدد من الزيارات الميدانية لتعرف بعملها للجهات الرسمية والمجتمعات ولتجمع المعلومات. في يوليو من نفس العام قامت برحلات تقصي حقائق لكل من القاهرة ولندن لدراسة الوثائق الخاصة بحدود 1 يناير 1956 بين الشمال والجنوب المحفوظة لديهما. وكان من المتوقع أن تقدم اللجنة تقريرها الختامي في الربع الأول من 2008، ولكن تقف أمامها صعوبات جمة فيما يتعلق بالعديد من النقاط التي تحتاج لرأي سياسي وليس فنيا، وهو ما سنفصله لاحقا بإذن الله.

مفوضية حماية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية: أنشئت هذه المفوضية بقرار رئاسي في أغسطس 2006، وهي مفوضية هامة رجوعا للغموض الذي لف وضع العاصمة في الاتفاقية والخلاف حول حقوق غير المسلمين فيها، وقد اقتضتها الفكرة غير السديدة الكامنة في بروتوكول ميشاكوس بخلق فصل بين شقي الوطن على أساس الدين، وكنا نقترح أن يكون تطبيق القوانين ذات الصبغة الدينية على أساس شخصي لا جغرافي. على العموم هذه المفوضية لم تنجز المنوط بها وقد صارت محل سخرية الرأي العام حينما قال رئيسها السيد جشوا اداو في ديسمبر الماضي إن (المفوضية لم تتلق حتى الآن أي شكاوى حول تعرض عدد من الفتيات غير المسلمات للجلد من قبل شرطة النظام العام). وصفت المفوضية بأنها هشة، ومع إشادة الدكتور الطيب زين العابدين بما قامت به من ورش تدريبية والسعي لإطلاق سراح المسجونات من غير المسلمات بسبب صناعة الخمور وتدريبهن على مهن بديلة، فقد وصف المعوقات التي تواجها بأنها: ضعف صلاحيات المفوضية التي لا تتجاوز إبداء الرأي لجهات الاختصاص واقترح أحدهم إنشاء وزارة اتحادية تقوم بحماية غير المسلمين في الشمال والمسلمين في الجنوب، ضعف الاستجابة من الأجهزة التنفيذية لمقترحات المفوضية، قصر عمل المفوضية على الخرطوم في حين أن المشكلة

---

[14] محمد حسن داؤد، حول مشروع قانون انتخابات 2009، في دروية حقوق الإنسان السوداني، مطبوعة غير دورية تصدر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهـرة، العدد 27 السنة الرابعة عشر يونيو 2008، منشورة بموقع سودانيز أون لاين

[15] انظر موقعها على الإنترنت http://www.ncrc.gov.sd/

[16] صادق سيد أحمد شامي مشروع قانون الانتخابات العدد رقم: الخميس 8916 صحيفة الأيام 2007-09-20

تتعلق بكل ولايات شمال السودان وكان ينبغي أن يكون لها فروع في بقية الولايات، ويعني ذلك عملياً التطبيق الشخصي للشريعة الإسلامية وقد قال بذلك حزب الأمة في وقت سابق.[17]

المفوضية القومية للبترول: تم إنشاؤها في 1 نوفمبر 2005م. عقدت المفوضية أول اجتماعاتها في أبريل 2007 برئاسة مشتركة من رئيس الجمهورية والنائب الأول. في ذلك الاجتماع تم الاتفاق على آلية التفاوض حول عقود البترول الجديدة، وتكوين وواجبات السكرتارية. كما تم توقيع لوائح عمل المفوضية بواسطة الرئيسين. عقدت المفوضية اجتماعا ثانيا في أبريل 2009 برئاسة مشتركة للرئيس البشير والنائب الأول سلفا كير، وراجعوا عدداً من السياسات والمسائل الإجرائية فيما يخص التصديق على عقود البترول. لكن ليس خافيا الخلاف المستعر بين الشريكين حول مسألة النفط ما لم تحسمه المفوضية، فهناك اتهامات متبادلة بين الطرفين حيث يتهم المؤتمر الوطني الحركة الشعبية بأنها تسلمت أموال النفط كاملة وتديرها بشكل معيب، وتتهم الحركة الشعبية المؤتمر الوطني بأنه يخفي الأرقام الحقيقية للنفط الذي يصدره وكذلك العقود. ومن أهم الانتقادات على أداء قطاع النفط هو انعدام الشفافية فيه بشكل كامل، ***العالم يتحدث الآن بكثافة عن مبادرة شفافية الصناعات التعدينية (EITI[18])*** وهي ضرورة حتى لا يتحول النفط للعنة، ولكن كل ذلك غائب عن عمل هذه المفوضية[19].

مفوضية وقف إطلاق النار السياسية: تم تكوينها بواسطة قرار رئاسي في 27 أغسطس 2005، وأعلنت أسماء أعضائها في 1 نوفمبر 2005. وعقدت أول اجتماعاتها في فبراير 2006. وهي مكلفة بالإشراف على ومتابعة وتقويم وقف إطلاق النار الدائم، وتنفيذ اتفاقية الترتيبات الأمنية وإجراءات تطبيقها. وتقوم برفع تقاريرها لمؤسسة الرئاسة مباشرة. تكون رئاستها بالتبادل بين الشريكين. وهي مكونة من الشريكين وممثل الأمين العام للأمم المتحدة أو نائبه، ودول الإيقاد ودول شركاء منبر الإيقاد. تجتمع هذه المفوضية دوريا كل آخر خميس في الشهر، كما يمكن الدعوة لاجتماع طارئ بواسطة أي من الأعضاء. ظلت هذه المفوضية منتظمة في اجتماعاتها، مع أن أداءها كجسم لحل النزاعات حول دعاوى إطلاق النار لم يكن بذات المستوى، حيث عجزت في كثير من الأحيان عن البت في الشكاوى التي وردت لها من اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. آخر اجتماعاتها تمت في يوليو 2010. التقديرات التي يذكرها المؤتمر الوطني أنه أنجز انسحابه بالكامل بينما قوات الحركة الشعبية لم تنجز سوى 26% من الانسحاب المطلوب.

مفوضية تخصيص ومتابعة الموارد المالية والنقدية: كونت بمرسوم رئاسي في نوفمبر 2005.. وبدأت عملها ببطء مما أثار القلق حول تحويل الموارد القومية للولايات وبخاصة المناطق الثلاث. وقد أنشأت المفوضية سكرتارية في مايو 2006. وفي 28 يونيو 2010 صادق المجلس الوطني على تعيين مجموعة خبراء للمفوضية، لكن هناك شكوى عامة من أن التخصيص اللازم للموارد لا يتم بالصورة المطلوبة.

المفوضية القومية للخدمة القضائية: صادق الرئيس على قانون المفوضية القومية للخدمة القضائية الذي أصدره المجلس الوطني في نوفمبر 2005. وفي ديسمبر تم تكوين المفوضية رسميا بواسطة الرئيس البشير وقد انتقدت الحركة الشعبية قانون المفوضية باعتباره لم يستوف القراءات الثلاث كما نص على ذلك في الدستور الانتقالي، وقالت إن بعض نصوص القانون تتعارض مع الدستور. أما بقية القوى السياسية فقد انتقدت بشدة أن تخضع مفوضية الخدمة القضائية للتحكم الثنائي باعتبار أن استقلال القضاء من أهم شروط الحكم الراشد المنشود، فإذا بها في النهاية تكون خاضعة لتحكم أحادي وتقع تماما تحت سيطرة المؤتمر الوطني. ولهذا ظل

---

[17] الطيب زين العابدين في رحاب مفوضية حقوق غير المسلمين في العاصمة

[18] The Extractive Industries Transparency Initiative

[19] انظر آخر تقرير صدر لمنظمة الشاهد العالمي (غلوبال وتنس) المختصة بالنفط حول السودان والذي صدر هذا الشهر (أكتوبر 2010م) يتحدث عن ضرورة الشفافية في أية اتفاقية مستقبلية بشأن النفط وأن تتاح المعلومات للرأي العام (الجمهور)

القضاء السوداني شائنها لحد الهزل كما حدث في كل مرة أشهر المؤتمر الوطني القضاء سيفا في وجه الخصوم.
المجلس القومي لتنسيق إعادة التوزيع ونزع السلاح وإعادة الإدماج: تم تكوينه في فبراير 2006 بمرسوم رئاسي برئاسة وزير شئون الرئاسة الفريق بكري حسن صالح. وهو مكون من الوزراء الفيدراليين والولائيين، ورؤساء هيئة الأركان للقوات المسلحة السودانية، ورئيس هيئة الأركان للجيش الشعبي لتحرير السودان، والمفوض العام لمفوضية نزع السلاح للولايات الشمالية، والمفوض العام لمفوضية نزع السلاح للولايات الجنوبية، وأعضاء آخرين يتم تعيينهم بواسطة الرئاسة. وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة في 20 ديسمبر 2006. في فبراير 2006 أصدر الرئيس البشير مرسوما رئاسيا بإنشاء مفوضية نزع السلاح للولايات الشمالية مع تصديق ميزانيتها. وقام الرئيس سلفا كير بتعيين رئيس ونائب رئيس مفوضية نزع السلاح للولايات الجنوبية في مايو 2006. هذا المجلس بتكوينه وصلاحياته الحالية وقف عاجزا في التعامل مع القوات الأخرى التي حملت السلاح.
مفوضية حدود أبيي: كونت وفقا لبروتوكول أبيي الذي قدمه السناتور الأمريكي المتقاعد جون دانفورث، وذلك من خمسة عشر عضواً (خمسة أعضاء تسميهم الحكومة وخمسة تسميهم الحركة الشعبية وخمسة خبراء تسميهم دولهم المشاركة في المفاوضات: أميركا وبريطانيا وجنوب أفريقيا وكينيا وإثيوبيا) مهمة المفوضية كما نصّ عليها البروتوكول هي تحديد وترسيم منطقة مشيخات دينكا نقوك التسع التي حولت إلى كردفان سنة 1905، تحديد المنطقة المذكورة على الخريطة وترسيم حدودها على الأرض، وتسعى المفوضية لإصدار قرارها بالإجماع، وإذا فشل الطرفان في الوصول إلى اتفاق بينهما يكون الرأي النهائي للخبراء الخمسة الذين لم يكونوا خبراء كما أثبتنا ولم يكونوا محايدين يرأسهم السفير الأميركي الأسبق بالسودان دونالد بيترسون وله كتب منشورة بمواقف مضادة للحكم في الخرطوم وقد انفردوا بترسيم الحدود دون مشاركة بقية أعضاء المفوضية، وكان قرارهم منحازا لرؤى الحركة الشعبية، ورفضه المؤتمر الوطني برغم ما نص في البروتوكول على أن قرارهم نهائي. كنا نبهنا منذ البداية لأن تلك الطريقة خاطئة وقد غيبت أهل المنطقة وجعلت أمرها بيد الطرفين الذين لا يمثلان كل المنطقة وبيد القوى الأجنبية التي تدخل في الأمر بمصالحها. وقد كررنا القول إن هذا الاتفاق يجعل أبيي قنبلة موقوتة، ولا زالت أبيي برميل بارود كامن في الاتفاقية.

سلام.. كر وفر!

اتفاقية السلام وخطتها لم تبن سلاما بل حربا باردة كثر فيها الفر والكر! وحصل خلاف مستمر بين الشريكين لأن المؤتمر الوطني الذي عقد الاتفاقية وبرغم الضامنين الدوليين والإجراءات الاحترازية لم يكن حقيقة يزمع تنفيذها بل إفراغها من مضمونها.
صحيح أنه نفذت أشياء كثيرة خاصة تلك المتعلقة بقسمة المناصب التنفيذية والتشريعية كما نص عليها في بروتوكول قسمة السلطة، وأعطي الجنوب أموالا لقاء نفطه المنصوص عليه في بروتوكول قسمة الثروة، ولكن كل ذلك تم بشكل لم يغير آلية الحكم، فالتنفيذيون من وزراء وخلافه استضيفوا في وزاراتهم أو في القصر استضافات ديكورية، وطارت شكوك حول أرقام النفط المنتج والمسلم، وحدث تلكوء في إجراءات كثيرة، أما الانتخابات فأفرغت من معناها واعتلى كل من الشريكين فيها نفس منصبه وزيادة عبر التزوير في الشمال وفي الجنوب[20].
وصل الخلاف بين الشريكين ذروته في مناسبات مختلفة، وحدثت مناسبات لاحقة للتفاوض والاتفاق أهمها:

- اتفاقية المصفوفة في نوفمبر 2007م.
- الآلية الثلاثية يونيو 2009م
- مفاوضات المكلة أغسطس 2010م

[20] أخرجت اللجنة العليا للانتخابات في حزب الأمة كتابا يفضح ذلك بدقة سيصدر هذا الشهر بأذن الله

- مفاوضات الخرطوم والقاهرة 2010
- مفاوضات واشنطن سبتمبر 2010م
- مفاوضات المكلة في أكتوبر 2010م

اجتماعات مستمرة تعقد وتنفض بلا طائل، بل بعد كل محاولة يبدو الاتفاق بعيدا على نحو موشح الأندلس:

يا نسيم الورد بلغ لي الرشا لم يزدني الورد إلا عطشا!

بلغ السيل زباه بالنسبة للحركة الشعبية بداية في 2007م، وبناء على قرار للمكتب السياسي للحركة الشعبية تم في 11 أكتوبر 2007 سحب وزراء الحركة من ا لحكومة المركزية، وجمد نشاطهم إلى حين الاستجابة لشروطها. وبعد شهرين أي في 2007/12/11م أعلنت الحركة عن عودة وزرائها بعد تعديلات وزارية كان أبرزها خروج د. لام أكول من التشكيلة نهائيا لاتهام الحركة له بأنه أصبح يخدم أجندة المؤتمر الوطني، وتم الاتفاق بين الطرفين على مصفوفة. اتفاق المصفوفة احتوى على العديد من القرارات والإجراءات اللازمة لتنفيذها والجهات المنفذة لتلك الإجراءات والزمان المفترض لإكمال التنفيذ. ولكن من جديد برزت الشكوى من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفي منتصف ديسمبر 2008 زار نائب رئيس الجمهورية علي عثمان محمد طه جوبا واجتمع بالفريق سالفا كير لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين في كثير من القوانين مثل قانون الصحافة، وقانون الأمن وقانون الإجراءات الجنائية والعقوبات والاستفتاء والمشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وكردفان وغيرهما، لكنه عاد للخرطوم بدون التوصل إلى اتفاق[21]. وظل الحال في الجفوة بين الشريكين في حاله، حتى تم تدخل أمريكي في يونيو 2009م.

الآلية الثلاثية يونيو 2009م

في يونيو 2009م كونت الإدارة الأمريكية آلية ثلاثية تضم الشريكين برعاية أمريكية لإجراء حوار مشترك يضم منبر الدول الداعمة لاتفاق نيفاشا اجتمعت في واشنطن في الفترة 18-24 يونيو 2009م.

وقد صرح السيد دينق ألور وزير الخارجية حينها بأن المنبر لدعم اتفاقية السلام وتنفيذها معنويا وماديا، وبالفعل اجتمعت الآلية بحضور المبعوث الأمريكي سكوت غرايشون، وتم بحث ملفات الخلاف ولكن لم يحدث على أرض الواقع أي تطور.

بل وأثناء عقد مؤتمر جوبا للحوار الوطني في الفترة 26-31 سبتمبر 2009م بلغ العداء بين الشريكين درجة بالغة والتصريحات العدائية واستخدم الإعلام الرسمي في الإساءة للحركة الشعبية وكل رموز الحركة السياسية في السودان. وفي التاسع من نوفمبر 2009م اتفق الشريكان على وقف "حرب التصريحات" بينهما من أجل حوار بناء.

استئناف المحادثات ديسمبر 2009

وفي أوائل ديسمبر جاءت الأخبار باستئناف المحادثات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، جاء ذلك بعد يوم واحد من تصريحات للأمين العام للحركة الشعبية، باقان أموم، بأن الطرفين قد وصلا إلى طريق مسدود، وأنه يجب رفع الأمر إلى وسطاء اتفاق السلام السوداني في «منظمة إيقاد» الأفريقية، وتحريك الشارع السوداني للضغط على حزب الرئيس عمر البشير للاستجابة إلى استحقاقات اتفاق السلام والتحول الديمقراطي!

وبالفعل شاركت الحركة الشعبية في يومي الاثنين 12/7 و2009/12/14م في تظاهرات جمعت القوى السياسية للمطالبة بإنفاذ قوانين التحول الديمقراطي وقوانين اتفاقية السلام، وقد رضيت الحركة بعدها ووقفت عن التصعيد بالاتفاق مع المؤتمر الوطني حول إجازة قانون الاستفتاء.

أما بعد ذلك وأثناء الانتخابات العامة فقد قام كل طرف بتزوير الانتخابات في الولايات التي تقع تحت سطوته في كل من الشمال والجنوب. وبالهجوم على الطرف الآخر واتهامه بالتزوير. في

---

[21] د عبده مختار موسى- صحيفة الزمان في 2010/9/14م

الشمال قاطعت الحركة الشعبية وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وسحبت مرشحها الرئاسي الأستاذ ياسر عرمان قبل الانتخابات بأيام بدعوى أنه سيكون هناك تزوير في الانتخابات في الشمال، وإن تحدث البعض عن صفقة بين الشريكين حول هذا الأمر.
ولكن مجمل العلاقة كانت حربية بين الطرفين.

التفاهم حول الاستفتاء

وسط هذه الأجواء الحربية انقضت الانتخابات وصار الملف الأكثر أهمية في التاريخ الوطني إطلاقا –وهو الاستفتاء- مثار شد وجذب في هذه العلاقة المشاكسة بين طرفين متعارضين يسهل لقاءاتهما المجتمع الدولي ويفرض الحلول.

نشأ الخلاف أولا حول قانون الاستفتاء. أبرز أوجه الخلاف كانت حول تعريف الناخب أو من يحق له التصويت في الاستفتاء، حيث يري المؤتمر الوطني أن التصويت في الاستفتاء حق لكل الجنوبيين أينما وجدوا، وتصر الحركة الشعبية على أن الناخب يجب أن يكون مقيما بالجنوب. ومن أوجه الخلاف أيضا مقر مفوضية الاستفتاء، هل يكون بالخرطوم، أم ينشأ مكتب فرعي في الجنوب يكون مسئولا عن المكاتب الولائية. كذلك طريقة حسم النتيجة هل يتم الانفصال بأغلبية الثلثين أم بالأغلبية البسيطة؟ وغير ذلك من نقاط الخلاف في القانون.

ونشأ خلاف ثانٍ حول قانون قوات الأمن الوطني الذي صيغ برؤية المؤتمر الوطني وتحفظت الحركة الشعبيةً على المواد (25) سلطات الجهاز، والمادة (50) سلطات الأعضاء، والمادة (52) حصانات الأعضاء والمتعاونين.

كانت الآلية الثلاثية المكونة من المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية، والمبعوث الأمريكي للسودان قد أعلنت أنها بصدد إكمال كل تشريعات القوانين المتعلقة باتفاق السلام الشامل قبل منتصف شهر سبتمبر 2009م، ولكن قانون الاستفتاء بجانب قوانين أخرى كقانون الأمن الوطني ظلا موضع خلاف بين الجانبين. حتى حسم تحت الضغط باستخدام الحركة الشعبية لتحالف قوى المعارضة المجتمعة بجوبا (تحالف قوى الإجماع الوطني) لتنظيم المسيرات المذكورة، وقد تمت إجازة قانون الاستفتاء في النهاية برؤية أقرب لمطالب الحركة الشعبية، بينما أجيز قانون الأمن الوطني برؤية المؤتمر الوطني!

مذكرة التفاهم في المكلة يونيو 2010م التفاوض في الخرطوم

من جديد تدخل المجتمع الدولي للوساطة حول الخلافات التي ظهرت حول قضايا الاستفتاء وما بعده. وبوساطة الاتحاد الأفريقي ممثلا في اللجنة التنفيذية العليا برئاسة الرئيس السابق ثابو أمبيكي جرت المفاوضات في الفترة 21-22 في المكلة ووقعت مذكرة تفاهم في 2010/6/23م.
نصت مذكرة التفاهم على تكوين لجنة فنية مشتركة، وأربع لجان لمناقشة قضايا:
(أ) المواطنة.
(ب) الأمن.
(ج) الموارد المالية والاقتصادية والطبيعية.
(د) المعاهدات الدولية والقضايا القانونية.

على أن يقوم فريق التفاوض المشترك بتحديد الإطار في اجتماع في 1 يونيو بالخرطوم، ويتم عرض المحاور والقضايا في اجتماع علني يوم 6 يونيو، ويتم التفاوض الأساسي حول القضايا داخل مجموعات العمل.

هذه الاجتماعات تأخرت شهرا ويزيد حيث عقدت في قاعة الصداقة بالخرطوم في 10 يوليو 2010م، والنتيجة حتى الآن ليست مبشرة، إذ في سمنار حول قضايا ما بعد الاستفتاء أجرى في جامعة الأحفاد صرح السيد علي عبد اللطيف عن الحركة الشعبية أن هذه اللجان متوقفة لا تعمل.
ثم عقد اجتماع في أغسطس في القاهرة، ولم يسفر عن شيء.

اجتماعات نيويورك سبتمبر 2010م

دعت الإدارة الأمريكية لاجتماع على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة لبحث قضايا السودان.

عقد الاجتماع في 24 سبتمبر 2010م، وتلته اجتماعات بين الطرفين بوساطة أمريكية وحضور الضامنين بغرض الوصول لاتفاق حول القضايا المختلف عليها. ولكن هذه الاجتماعات لم تسفر عن شيء. حاول كل طرف مخاطبة الأمريكان لتحقيق مصالح حزبية وخاصة ولم تتم مخاطبة القضايا الوطنية الأساسية.

- قال رئيس وفد الحركة (السيد سلفا كير) إن الشمال يراوغ وإن على المجتمع الدولي وعلى الولايات المتحدة تحديدا أن تحمي حقوقهم وتضمن قيام الاستفتاء في جنوبه والاعتراف بنتيجته التي قطع بأنها ستكون الانفصال. وأن يعطى لهم نفطهم كاملا بدون مساومة. وطالب بتدخل الولايات المتحدة لحماية حقوقهم وعقد الاستفتاء في وقته.
- وقال رئيس وفد الحكومة إنه يطالب لكي تتحقق مطالب المجتمع الدولي حول الاستفتاء أن يسلم رئيس البلاد من المحكمة الجنائية الدولية وأن يخلى سبيل السودان من الضغط الدولي فالرئيس هو الوحيد القادر على إتمام وعود السلام!
- ووقف الأمريكان بصلابة لصالح موقف الحركة الشعبية ما أدى لتجدد الفتور في العلاقة بينها وبين المؤتمر الوطني. وكان ضمن نقاط الخلاف موقف المؤتمر الوطني من أبيي.

لقد جعل وفد المؤتمر الوطني كل همه لدى ذهابه لنيويورك مسألة المحكمة الجنائية الدولية التي تلاحق رأس الدولة ويعاديه أمينها العام خوسيه أنطونيو أوكامبو، بينما وقفت الحركة الشعبية وكل همها أن تنفصل بدولتها وبنفطها، ووقف رئيسها أمام مؤتمر الكوكس الأسود في واشنطن بتاريخ 2010/9/17م في نفس المنصة مع أوكامبو يلقون باللعنات على الشريك في الخرطوم!

بعد ذلك عقدت لقاءات في المكلة في أكتوبر 2010م حول مسألة أبيي التي ظلت عصية على الاتفاق. وهو مسلسل مستمر من التنافر والفر بفعل التدخل الأجنبي الذي ما يلبث أن يصير كرا!

نيفاشا في الميزان

كل هذه المشاهد التي تحدثنا عنها من خصام واختلاف كانت النتيجة الطبيعية والمتوقعة للاتفاقية. لقد رحبنا كما ذكرنا بالاتفاقية لأنها أنهت الحرب مهما كان التحفظ على بعض بنودها، وذكرنا تحديدا الإيجابيات التالية[22]:

1- الاتفاق على وقف إطلاق النار.
2- النص على الالتزام بحقوق الإنسان كما نصت عليها المواثيق الدولية.
3- الاتفاق على ضبط الميزانية المقننة.
4- التخلي عن مواقف إقصائية متشنجة سابقة.
5- الاتفاق على التحول الديمقراطي.
6- النص على أولوية الوحدة والعمل على جعلها خيارا جذابا.
7- الاتفاق على إقامة المفوضيات في مجالات حقوق الإنسان والقضاء والانتخابات والخدمة المدنية والاستفتاء وغيرها.
8- الاتفاق على المشاركة الإقليمية والدولية لردم فجوة الثقة بين الأطراف الوطنية.

هذه النصوص الإيجابية التي رحبنا بها لم تبلغ غاياتها، بل تحقق في كل ملف عكس المطلوب، فوقف الحرب الذي جرى لم يبن سلاما مستداما ونذر الحرب الآن تؤذن بدمار أشمل من ذي قبل، وحقوق الإنسان تدنى مؤشر احترامها، والحكم الآن أكثر شمولية وأركن لحضن المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب مما هو قبل الانتخابات، والمواقف الإقصائية صارت لها ألسن وأيد تتحدث بها وتبطش، والوحدة صارت في عداد المستحيلات، والمفوضيات صارت مجرد آلات لتمرير أجندة مرسومة، وهكذا..

إن عيوب الاتفاقية الفادحة والتي أدت لهذا الفشل كان بإمكاننا الإشارة لها منذ البداية، إنها:

[22] ورقة موقف حزب الأمة من الاتفاقيات

1. افتراض أن مشاكل السودان شمالية جنوبية وحسب. بينما الواقع يؤكد أنه ثمة مشاكل شمالية/ شمالية وأخرى جنوبية/ جنوبية لا تقل خطرا أهملت حتى فرضت وجودها.
2. افتراض أن المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية وهما مؤسسان على سلطة عسكرية يمثلان الشمال والجنوب وأن الاتفاق بينهما اتفاق سلام شامل.
3. هنالك قضايا هامة كان لها دورها في حيثيات النزاع وكانت جديرة ببروتوكولات تؤسس لعلاجها. ولكنها أغفلت تماما هي:

- العلاقات البينية بين الأديان في مجتمع متعدد الأديان توجب ميثاقا يحدد حريتها وينظم حقوقها وواجباتها لا سيما ولكثير من الكيانات الدينية في السودان روابط أممية ملزمة. هنالك حاجة لميثاق ديني.
- الثروة في بروتوكول الثروة اقتصرت على بترول الجنوب وعلى إيرادات الضرائب. هذا فهم ضيق وناقص للثروة. وأغفل البرتوكول أهم موارد الثروة: المياه.
- أهملت الاتفاقية مسألة عالجتها كل اتفاقيات السلام الناجحة وهي الاتفاق على مبادئ وآليات للتعامل مع مظالم الماضي لكيلا تؤثر سلبا على الوفاق والاستقرار.
- تطلعت الاتفاقية لقوة مسلحة قومية تؤسس منذ الفترة الانتقالية ولكن لم يتفق لها على عقيدة قتالية لا سيما وعقائد القوى الحالية على طرفي نقيض.
- لم تضع الاتفاقية أي بروتوكول أو آلية للتعامل بين عشر ولايات جوار شمالي جنوبي يبلغ سكانها ثلث سكان السودان.
- قضية الاستعلاء والدونية الثقافية والغبن الوارد في هذا المجال أوجب ما يكون لميثاق ثقافي يقوم على التراضي ولكنه غاب عن الاتفاقية.
- هناك شكوى أن سياسة السودان الخارجية أغفلت البعد الأفريقي وهنالك تباين في مواقف طرفي الاتفاقية بالنسبة للقضية الفلسطينية وقضايا ملتهبة أخرى. لم يوضع بروتوكول يحدد معالم متفق عليها.

4. هنالك نصوص في الاتفاقية متناقضة تماما:

- النص على كفالة حقوق الإنسان وترك قوانين الشمولية قائمة إلى أن تستبدل، مما أتاح الفرصة لاستمرارها حتى اليوم.
- النص على التحول الديمقراطي في البلاد ثم النص على استمرار تقاسم السلطة بين الحزبين في المستقبل إذا صوت الجنوبيون للوحدة.
- هنالك نص على قومية القوات المسلحة ليمثل تكوينها كل أهل السودان ثم النص على تكوينها مناصفة بين الحزبين الشريكين.
- سمت الاتفاقية نفسها اتفاقية السلام الشامل في وقت كانت فيه الحرب مشتعلة في أجزاء أخرى من السودان – دارفور مثلا.

5. فجوة الثقة بين طرفي التفاوض كانت واسعة. فجوة الثقة هذه أضرت بالمصلحة الوطنية في أمرين:

الأول: هو أن وصول الحوار لطريق مسدود في كثير من القضايا أوجب تدخل الوسطاء برأي ثالث قبله الطرفان ولكنه يحمل بذرة تناقض في داخله. هذه الحقيقة تركت حوالي عشرين بندا من بنود الاتفاقية رمادية المعانى قابلة لأكثر من تفسير: تكوين مفوضية مراجعة الدستور، الحكومة القومية، حقوق الإنسان، المصالحة الوطنية، وضع العاصمة القومية، وإدارتها القانونية، ومفوضية الانتخابات، ومفوضية الخدمة القضائية، ومفوضية الخدمة المدنية، والمفوضية القومية المؤقتة لمتابعة الاستفتاء، ومفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية، وملكية الأراضي، واتفاق أبيي، وتمثيل جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق،

والمبدأ العسكري، ومعالجة القوات المسلحة الأخرى، ومعالجة وتنظيم الشرطة، وأجهزة الأمن القومي[23]. هذه الأمور وضعت بشكل حمّال أوجه، ولذلك ثار غبار كثيف منذ ابتدأ التنفيذ ولم يهدأ حتى اليوم حول هذه القضايا، أبيي وحدها أطلقت حتى الآن صيحات الحرب داخل الطرفين أكثر من مرة، وكذلك مسألة العاصمة القومية أثيرت عددا من المرات وفي كل مرة يحمي وطيس الصراع ويجذب التخوين والتفسيق وغير ذلك من آليات القسر والنفي المعنوي، والانتخابات والاختلاف حول المفوضية شكل مسرحا لتبادل الاتهامات بين الطرفين، وهكذا.

أما **الثاني**: فهو إيجاب دور كبير للأسرة الدولية في مراقبة متابعة وإنفاذ الاتفاقية. مثلا: النص الخاص بوضع العاصمة، مستقبل أبيي، ماهية المشورة الشعبية في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، وتكوين المفوضيات، ومسألة الأراضي، وهلم جرا.

6. الاتفاقية تدل على عدم إلمام تام بظروف السودان لذلك حددت مواعيد بالأسبوع وبالشهر للإجراءات المختلفة وهي مواعيد ما أمكن الالتزام بها بل وجبت مراجعتها. حدث هذا في كل المواعيد التي نصت عليها الاتفاقية. واليوم البلاد أمام مسألة هامة فالاتفاقية توجب إجراء الاستفتاء يوم 2011/1/9م والجميع ينادي بالالتزام بالاتفاقية وبالمواعيد، ولكن:

- مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب لم تكتمل والمؤتمر الوطني يشترط اكتمالها. والحركة الشعبية لا ترى ذلك ضروريا.
- ومسألة أبيي استعصت على الحلول بينما المطلوب تزامن الاستفتاء فيها مع استفتاء الجنوب. وأهم نقاط الخلاف ناشئة من نص الاتفاقية إذ أن من يحق لهم التصويت كما في النص هم الدينكا نقوك وآخرون. الآخرون غير محددين والمسيرية يعتبرون أنفسهم مواطنين فيها يحق لهم التصويت.
- وهنالك اضطرابات أمنية في بعض مناطق الجنوب ويقود عدد من قادة الجيش الشعبي تمردا في ولاية جونقلي وولاية الوحدة وأعالي النيل، ويزداد نشاط جيش الرب بمكونات سودانية من أشولي السودان. والحركة الشعبية تتهم المؤتمر الوطني بدعم هذه الاضطرابات. كما يتهم المؤتمر الوطني الحركة الشعبة بدعم بعض حركات دارفور وقد جرى تداخل عضوي في هذا الصدد.
- والخلاف قائم حول كيفية تصويت الجنوبيين الموجودين في الشمال وعددهم يتراوح بين 1.5-3 مليون نسمة. كذلك الخلاف قائم حول أعدادهم.
- وقعت مفوضية الاستفتاء اتفاقا مع منظمة الهجرة الدولية بأن يكون تصويت الجنوبيين بدول المهجر خارج البلاد في أماكن محايدة بعيدا عن سفارات وقنصليات السودان. عدد هؤلاء لا يقل عن مليون شخص. أين الجهاز الإداري الذي سوف يوفر لهم هذه الفرصة؟ ونحن على بعد عشرة أسابيع من موعد الاستفتاء.
- وفي صحف يوم 2010/10/17م قال الناطق الرسمي باسم مفوضية الاستفتاء إن المفوضية لم تستلم ميزانيتها وتُسيّر أعمالها بتمويل محدود من وزارة المالية.

وفد مجلس الأمن الذي زار السودان في شهر أكتوبر لم يشغل نفسه بهذه الأمور الحيوية للأمن والاستقرار واكتفى بمطالبة السودانيين بإجراء الاستفتاء في موعده وقبول النتائج.

ألقاه في اليم مكتوفا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء!

المؤتمر الوطني والحركة الشعبية: الأول خوفا من الوعيد والثاني طمعا في الوعد يمكن أن يقبلا أية تعليمات دولية. ولكن الأمور ليست في أيديهما ففي كل القضايا أطراف ثالثة مغيبة ولن تقبل ما يقبله الحزبان.

---

[23] راجع الصادق المهدي اتفاقية السلام، سابق للتفاصيل حول هذه النقاط

واضح أن القوى المسيطرة على مجلس الأمن مسكونة بهاجس سياسي أن تقف إلى جانب الحركة الشعبية وأن تشجب المؤتمر الوطني. هذان الاعتباران جعلاها لا تنظر بموضوعية لتعمل على إزالة الأسباب التي تمنع أن يكون الاستفتاء حراً ونزيهاً.
رأي المؤتمر الوطني في هذا الموضوع مجروح لأنه أظهر تكالبا على الوحدة وميلا لعدم الوفاء بمواعيد الاستفتاء. ورأي الحركة الشعبية كذلك مجروح لأنها أظهرت اندفاعا نحو الاستفتاء بصرف النظر عما يوفر من الحرية والنزاهة. وللأسف صارت كافة الأطراف السودانية مجروحة فلا مناص من اللجوء لهيئة تحكيم الدولية عالية التأهيل للقطع برأي في هذا الموضوع. هو ما سنرافع عنه في الفصل الحادي عشر (الاستفتاء).
ولكنني أقول إن إجراء الاستفتاء دون حسم بعض القضايا الهامة سيجعل نتيجته مختلفا عليها. وهذا ضمن عوامل أخرى يؤجج نيران الحروب.
الحرب لن تكون بقرار أحد الرئيسين عمر البشير وسلفا كير. فكلاهما لا يريدها ولكنهما ليس في موقع قيادي كما كان نميري وقرنق والأمور تحتهما منفلتة.
وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك فإن طرفا ثالثا على الأرض هو الذي يمكن أن يجر الآخرين للقتال.

7. اتفاقية السلام نصت على جعل الوحدة جاذبة للناخب الجنوبي. ولكن بروتوكولاتها جعلت الانفصال جاذبا:

- بروتوكول ميشاكوس قسم البلاد على أساس ديني فكرس التوجه الانفصالي. وكنا نقول المطلوب في هذا الصدد قرار يخصص الأحكام ذات المحتوى الديني لمعتنقيها ويطلق الأحكام الأخرى بدل تقسيم البلاد على أساس ديني. ففي الجنوب مسلمون وفي الشمال مسيحيون وأتباع أديان محلية.
- بروتوكول اقتسام الثروة خصص 50% من بترول الجنوب للجنوب ما يدفع الناخب الجنوبي لاختيار الانفصال ليصير كل بترول الجنوب للجنوب. والصحيح أن ينسب نصيب الجنوب للثروة القومية كلها ولكن البرتوكول فعل غير ذلك.

8. الافتراض الذي قامت عليه الاتفاقية هو أن الفترة الانتقالية سوف تحقق درجة عالية من التعارف والثقة بين شريكي الاتفاقية وهذا سوف يكفل سلاسة الإجراءات. ولكن الذي حدث هو عكس ذلك تماما فالثقة بينهما انعدمت وصار واضحا أن الحركة تستقوي على المؤتمر الوطني بالولايات المتحدة – والمؤتمر الوطني يستقوي عليها باختراق صفوفها. هذا التنافر زاده ما جرى في انتخابات أبريل 2010م فسعى الحزبان للتمكين في منطقتيهما وحققا ما أرادا ومنذ الانتخابات تدهور المناخ السياسي في السودان:

- كل القوى السياسية الأخرى سواء في الشمال أو في الجنوب رمت ما حدث بالتزوير فزاد المناخ السياسي استقطابا.
- رمت الحركة الشعبية المؤتمر الوطني بالتزوير ورماها هو كذلك بالتزوير.
- العناصر المغبونة داخل الحركة الشعبية رفعت السلاح ضد قيادتها.
- المؤتمر الوطني اعتبر ما حققه نصرا وأن دارفور انتخبته وأن ممثلي دارفور الحقيقيين قد انتُخبوا وأنهم هم القادرون على تحقيق السلام. أوهام صاغوها فيما سموه إستراتيجية جديدة فالتهب الأمر في دارفور بصورة أعادت للأذهان عام 2004م وما قبله وبعده.

9. اتفاقية السلام حققت إيجابيات ولكنها كما نرى أعدت المسرح لحروب أوسع وأكثر ضررا إذا لم يع الجميع درس المرحلة الحالية ويهتموا بجدية تامة بإيجاد مخرج للبلاد.
10. التمسك بالشكليات حول مواعيد الاستفتاء لإجرائه كيفما يتفق انتحار وطني. نعم الاستفتاء ضروري ولكن يجب أن يكون حر ونزيه وأن تزال المعوقات بأسرع ما يمكن لإجرائه.

11. نبهنا حتى بح صوتنا أن إجراء الانتخابات دون كفالة نزاهتها سوف يضر بالمصلحة الوطنية. ولا أعتقد أن عاقلا يمكن أن يختلف مع مقولة أن الوضع السياسي في السودان الآن بعد الانتخابات المضروبة أسوأ منه قبلها. والآن نقول إن استفتاءا مشوها سوف يفجر براكين لا أول لها ولا آخر.

اتفاقية السلام توشك على نهايتها وتجرى مجهودات محمومة كما في المكلة ونيويورك والقاهرة والخرطوم، وذلك في محاولة للتصدي للخلافات بين الشريكين. نفس الأبنية القديمة التي أسس لها إطار الإيقاد الثنائي.

القضايا قومية والحل في توجه قومي لمخاطبة القضايا المختلف عليها قبل الاستفتاء وقضايا ما بعد الاستفتاء. وينبغي أن يدرك الشريكان أنهما مع نجاحهما في إبرام اتفاقية السلام قد فشلا في بناء السلام كما فشلا في تحقيق التحول الديمقراطي. كما فشلا في جعل الوحدة جاذبة. ومن هذا المنطلق يسعيان لإطار قومي جامع للتصدي لمشاكل البلاد. وإلا فإنهما سوف ينهيان الفترة الانتقالية ويجريان استفتاءا يختلفان على نتائجه ويدفعان بالبلاد إلى الهاوية.

ليعلم المؤتمر الوطني وشريكه الحركة الشعبية أنهما قد حققا سلاما دام ست سنوات ولم يحقق مقاصده في التحول الديمقراطي ولا في جعل الوحدة جاذبة. وليتعظا بالتجربة المايوية. فالنظام المايوي أبرم اتفاقية سلام أديس أبابا التي دامت عشر سنوات (1982-1972م) سلام أنهى حربا محدودة بكل المقياس ولكنه انتهى إلى حرب ألد منها وأوسع.

وسلام نيفاشا الذي دام ست سنوات هيأ المسرح لحرب أكثر ضراوة وأخطر أثراً. لذلك فالواجب الديني، والإنساني، والوطني، يلزمنا ألا نسير معصوبي العيون لحتفنا بظلفنا بل نفعل ما أوصى به الجيلاني: ليس الرجل من يستسلم للقدر. إنما الرجل من ينازع القدر بالقدر. حكمة صاغها شاعر الصحوة الإسلامية محمد إقبال: المؤمن الضعيف يحتج بقضاء الله وقدره، والمؤمن القوي يعتقد أنه هو قدر الله الذي لا يدفع. حكم يصوغها الفكر الوضعي بمقولة كارل ماركس الذي قال: المعرفة تمكن الإنسان من تفادي حتميات التاريخ!

الفصل السادس: صعود الإسلام وسقط الإسلاموية

أهم نظريتين حول مكانة الإنسان في الكون هما: نظرية لاهوتية تعتبر الإنسان متلقيا للحقيقة من الغيب عبر الوحي. فمعارفه وأداؤه من أمر الله:

الأمر لله رُبَّ مجتهدٍ ما خاب إلا لأنه جاهدَ

النظرية المناقضة لهما تماما هي النظرية الناسوتية التي تعتبر الإنسان مستقلا بذاته. معارفه وأداؤه من كسب الإنسان:

أيها الغرّ إنْ خُصِصْتَ بعقلٍ فاتّبعْهُ فكلّ عقــلٍ نبي

النظرة الإسلامية تعتبر النظرة الأولى إفراطاً، والثانية تفريطاً. وتقول بالرؤية الأوسط وهي: إن في الكون غيبا لا يدركه الإنسان بذاته قال تعالى: (**مَا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا**)[1] إلى جانب ذلك للإنسان قدرات روحية وعقلية مدركة لحقائق الكون المشاهد فهي من آيات الله: (**مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ**)[2] وتتبع سننا راتبة: (**قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**)[3] وحقائقها متاحة لإدراك الإنسان: (**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**)[4]

تناول المسلمون الأوائل هذه القضايا وألموا بمقولات الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام الذي هو فلسفة تحت سقف نصوص الوحي.

القرون الإسلامية الأولى أثمرت مدارس فلسفية، ومناهج كلامية، ومذاهب فقهية تدل على درجة كبيرة من العطاء الفكري والثقافي والفقهي.

ولكن عاملين تعرضا لهذه الاستنارة ووضعا عليها قيودا. هما:

الأول: تيار فكري قاده الإمام الغزالي قيد التناول الفلسفي. وتيار فقهي قاده الإمام أحمد بن حنبل نقل الفقه من الاجتهاد الأوسع بالرأي إلى الاجتهاد المقيد بظاهر النص.

الثاني: الاستبداد السياسي الذي صادر كافة الحريات.

هذان العاملان هما اللذان هبطا بالحضارة الإسلامية فتدهورت كافة مناحي حياتها مما وصل بها لما سماه مالك بن بني: حالة القابلية للاستعمار.

الاحتلال الأجنبي أقحم على بلاد المسلمين حضارته الحديثة وأفكارها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إزاء هذه الحالة اتخذ المسلمون موقفين: قال قوم إن سبب انحطاط المسلمين هو التخلي عن أحكام الشريعة ولا نجاة لهم إلا برفض الفكر الوافد ونظمه. وقال آخرون: العلاج الصحيح لانحطاط المسلمين هو التخلي عن موروثاتهم واستصحاب الحضارة الوافدة لحاقا بالعصر. الحقيقة هي أن التخلي عن الإسلام مستحيل لأنه مكون لضمائر المسلمين وأخلاقهم ومعني الحياة. والتخلي عن الحضارة الحديثة مستحيل لأنها تمثل تطورا لمعان كلية كالحرية، والعدالة، وتمثل إمكانات ضرورية كالمعارف العلمية والتكنولوجية. والفهم الصحيح غير المنكفئ للإسلام يوفق تماما بين التأصيل الإسلامي والتحديث.

الحركة الفكرية في السودان الحديث انقسمت بين فكر علماني لبرالي، واشتراكي، وقومي، وأفريقاني، وإسلامي.

في بداية الثمانينات تنادينا نحن معشر المنتمين للفكر الإسلامي وكونا جماعة الفكر والثقافة الإسلامية. كان هدفها واضحا: التأصيل الإسلامي ضروري، وكذلك التحديث، والتوفيق بينهما واجب؛ وأن للسودان وضعا فريدا بحيث يجب أن يراعي التوجه الإسلامي فيه وجود الجنوب

---

[1] سورة الكهف الآية (51)
[2] سورة الأحقاف الآية (3)
[3] سورة طه الآية (50)
[4] سورة فصلت الآية (53)

كشريك مهم في الوطن. وأن يراعي كذلك ما يحيط بالسودان من دول أفريقية، وأن يراعي قومية التوجه الإسلامي وتدرجه وديمقراطيته التي تحميه من أية مؤامرات أجنبية.
الإسلام مؤهل لتلبية هذه المطالب:

- حقوق الإنسان في الإسلام تسمح باستصحاب حقوق الإنسان العالمية في مجالاتها الخمسة: الكرامة – الحرية – العدالة – المساواة- والسلام.
- مبادئ الإسلام السياسية تفتح الباب واسعا لنظم تقوم على المشاركة – المساءلة- الشفافية- وسيادة حكم القانون.
- مبادئ الإسلام الاقتصادية تحث على الإعمار والعدالة.
- تأكيد الإسلام أن الطبيعة من آيات الله تفتح أوسع الأبواب لحرية البحث العلمي والتكنولوجي.
- اعتراف الإسلام بالتعددية الدينية يزيل أي حرج من الالتزام بالتسامح والتعايش الديني.
- اعتراف الإسلام بأهمية مقاصد الشريعة، والعقل، والمصلحة، وغيرها من وسائل التمكين الإنساني تفتح الباب واسعا أمام تطوير الأحكام وعدم التقيد بالمنطق الظاهري الذي انطلق من النصوص ولم يسمح بالتطور إلا بآليتي القياس والإجماع.

هذا معناه أن التطبيق الإسلامي الحديث يوجب صحوة فكرية وثقافية تنطلق من النصوص القطعية لبناء حضارة جديدة بمرجعية إسلامية، ونظما سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ذات مرجعية إسلامية واستصحابات عصرية.
ولكن في غياب هذه الصحوة تحول شعار التوجه الإسلامي من ناحية لعموميات بلا محتوى، ومن الناحية الثانية لعالة على اجتهادات الأقدمين البعيدة كل البعد عن عصر بينه وبينهم ألف عام، فليس من شأنهم أن يدركوه.
هذا الانكفاء أعطى مبررات للذين قالوا إن الإسلام لم يعد صالحا لهذا العصر ونادوا بحتمية العلمانية. تماما كما قال الإمام ابن القيم: "جعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ومحتاجة إلى غيرها"[5].
وتمادوا في أوهامهم قالوا إن العلمانية شرط لا مفر منه للديمقراطية. ولكن قال بيتر بيرقر من أهم المنادين بالعلمانية: لقد ارتكبنا خطأ في التصنيف. كنا نظن أن العلاقة الشرطية هي التي بين العلمانية والحداثة. ولكن الحقيقة هي أن العلاقة هي بين الحداثة والتعددية[6].. وإلا فإن أفظع الدكتاتوريات التي شهدتها الإنسانية على أيدي علمانيين أمثال: ستالين، وهتلر، وتلاميذهم في بقية أنحاء العالم. وأين هذه العلمانية حتى في الدول التي تنادي بها؟ قال جورج واشنطن: القسم الملزم هو ضمان نلجأ إليه في كافة مؤسساتنا الدستورية. والولايات المتحدة تظهر أكبر حجم للنفوذ الديني في السياسة في الدول الحديثة. وملكة بريطانيا هي رئيسة الدولة ورئيسة الكنيسة في آن واحد. والمؤسسات الدينية تمارس دوراً ذا وزن كبير في سياسات الدول الأوربية. وعدد كبير منها تقوده أحزاب تسمى بالمسيحية ولا يخلو علم من أعلامها من الصليب.
العلمانيون السودانيون يعتقدون أن جنوب السودان بموجب اتفاقية السلام علماني. الدستور الجنوبي ينص على أن مصادر التشريع هي الإجماع والعرف. هذا العرف معتمد على أديانهم القبلية. كما أن للكنيسة في الجنوب وزنا كبيرا في توجيه الحياة. أبلغ دليل على ذلك تكوين الحركة الشعبية لتحرير السودان لمجلس كنائس السودان الجديد في يناير 1990م، ككيان جامع للكنائس الكاثوليكية والأسقفية، واعتباره بكلمات المرحوم جون قرنق "الجناح الروحي للحركة الشعبية والذي يجب أن يشارك مشاركة كاملة كجزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية وجيشها".

---

[5] ابن القيمة: الطرق الحكمية.
[6] انظر مثلا محاضرته Peter Berger, Religion in a Globalizing World في الموقع
http://pewforum.org/events/?EventID=136

الحقيقة أن كثيرا من العلمانيين الشماليين يفضلون حقيقة القيود الدينية وبالتالي العرفية في المجتمع الجنوبي بل يتصورونه مجتمعا "سداح مداح" على نحو ما قال المجذوب:

ليتي فـــي الزنوج ولـــي رباب	**تميد به خطـــاي وتســــــتقيم**
و في حقــوي مـن خرز حــزام	**و في صدغــي من ودع نظيـــم**
وأجترع المريســـة في الحـواني	**وأهـــذر لا ألام ولا ألـــــوم**
و أصرع في الطريق وفي عيوني	**ضباب السكر والطرب الغشـوم**
طليــق لا تقــيدنــي قريــــش	**بأحســـاب الكــــرام ولا تميم**

هذا مجتمع جنوبي في مخلية بعض العلمانيين في الشمال، لا وجود له في الحقيقة. وقد أفاض في وصف حالة الالتجاء بالجنوب لصورة مبتغاة يرسمها العلمانيون الشماليون الهاربون من الإطار الإسلامي الأستاذ عبد الله علي إبراهيم وسماهم الهاربين، مؤكدا أن الجنوبيين لا يوافقون على صورة "البدائي النبيل" التي يرسمونها لهم[7].

الإسلام قابل للدولة المدنية وللمجتمع الحديث قادر على تزويدهما بمرجعية إسلامية رصينة. ولكن الذي أضر بالإسلام في السودان هو الطرح الإسلاموي.

الطرح الإسلاموي المايوي

تنبع أهمية هذه التجربة من مناح عدة، أولها أنها طبقت في بلاد يكتسب الشعار الإسلامي فيها شعبية كبيرة، وإن كانت الشعبية والجماهيرية في العالم الإسلامي اليوم هي من حظ التيارات الإسلامية إما الراديكالية أو المنكفئة أو المستنيرة، فإن شعبية الشعار الإسلامي لم تخب في السودان حتى في أوج المد الشيوعي والقومي في ستينات وسبعينات القرن العشرين. ولذلك، فحينما طبقت تلك التجربة اندفعت تيارات إسلامية كثيرة خارج السودان لمساندتها، مناقضة في ذلك التيارات الشعبية لرافعي الشعار الإسلامي في السودان وقد وقف بعضهم في معارضتها بقوة باعتبارها تشويها للدين واستغلالا له في الكسب السياسي.كذلك فعلنا.

إن أولى المشاكل السياسية التي يعاني منها نظام الحكم الانقلابي هي مشكلة الشرعية، وكان النظام المايوي في بدايته يساريا حاصلا على مساندة الحزب الشيوعي السوداني بسند سوفيتي حيث انحازت سياسته الخارجية للمعسكر الشرقي واعتمد عليه في رسم خطة التنمية الخمسية وفي تكوين خطة البلاد الدفاعية والأمنية، لكن هذا التحالف لم يستمر طويلا وتفجر الخلاف داخل النظام إلى أن حسم دمويا في يوليو 1971 لصالح المجموعة العسكرية التي تبنت بعدها سياسات ونظما ناصرية وصار النظام مؤسسا لشرعيته على الخط الناصري بسند مصري ساداتي. فأعلن ميثاق العمل الوطني ناصري المعالم، وكون الاتحاد الاشتراكي السوداني على شاكلة الاتحاد الاشتراكي العربي. وانطلق النظام في هذه التجربة بحماس وبلا عمق فكري أو برنامج مدروس ولكن أخفقت التجربة الاشتراكية السودانية إخفاقا كبيرا وواجهت انتفاضات شعبية وانقلابات لم تقف محاولاتها. لاحقا تبنى النظام السوداني خطا مغايرا ورفع شعار التنمية الاقتصادية التي انطلقت بسند غربي هذه المرة، ولم يصحب ذلك إيمان أو استعداد للتنمية بل أوجبته الحاجة إليها كوسيلة لدعم الشرعية. ولكن أخفقت التنمية كذلك وحققت نقائضها.

ووضع النظام أجهزة القمع وقوانين القمع، لقد اضطر النظام للاتفاق مع حركة المقاومة الجنوبية في مارس 1972 ومن شروط الحركة إدخال بعض الحقوق والحريات في النظام السياسي فوافق النظام وأدخلها في دستور 1973 الذي أجازه. ولكن النظام في ظل الدستور الجديد واجه حركتين ضده واحدة شعبية في أواخر 1973 والثانية عسكرية في أواخر 1975 لذلك قرر نقض الحريات التي أتاحها الدستور وأزال منه عددا من الحقوق والحريات, هذا التشدد أدى إلى انتفاضة يوليو 1976 العسكرية التي فشلت ولكنها أدت لاتفاق المصالحة الوطنية الذي اعترف فيه النظام من جديد ببعض الحريات.

[7] انظر عبد الله علي إبراهيم الآفروعروبية أم تحالف الهاربين في الثقافة والديمقراطية دار الأمين- القاهرة

وفي عام 1982 بعد آخر انتفاضة شعبية وقعت في يناير 1982 أصدر النظام قانونا قمعيا جائرا سماه قانون الطمأنينة إضافة إلى قانون أمن الدولة لتقوية القبضة القانونية على الشعب.وقانون الطمأنينة هذا شبيه بقانون العيب الذي استنه الرئيس المصري أنور السادات وهو قانون فضفاض ويمكن في نظره أن يكون أي عمل مهما كان بريئا جريمة تستحق العقاب.
ورغم التعديلات الدستورية المتشددة والقوانين القمعية المتعددة فان تطبيق القوانين بواسطة الهيئة القضائية يضعف من قبضة النظام على الشعب إذا كانت الهيئة القضائية تؤثر عليها مفاهيم العدالة وكرامة المواطنين.
وبدا للنظام أن الهيئة القضائية تشكل عائقا في سبيل فرض استحكاماته الأمنية خاصة بعد أن دخلت الهيئة القضائية في نزاع مطلبي مع النظام وخرجت منه منتصرة في عام 1981.
كان من بين قضاة الهيئة القضائية السودانية لجنة نظمت مواجهة في نزاع مطلبي مع النظام في عام 1981. وعرفت تلك اللجنة باسم لجنة دار القضاة لأنها كلفت بالإشراف على تأسيس دار للقضاة. ووضع القضاة بقيادة اللجنة دستورا للدار نص على أن من واجب القضاة المحافظة على استقلال القضاء وحماية حريات المواطنين. وكان في ذلك جسارة لا يمكن أن يسكت عليها نظام يريد أن يسخر كل أجهزة الدولة وعلى رأسها القضاء لبسط سلطاته وإسكات معارضيه لذلك لم يكن مستغربا أن يدخل النظام في مواجهة أخرى مع الهيئة القضائية.
بدأت المواجهة في يونيو 1982 عندما هاجم الدكتاتور نميري في خطاب علني القضاة وحملهم مسئولية تعطيل مصالح الناس وعدم الفصل في القضايا والانغماس في الشهوات. وأعلن أنه سوف يصلح هذا الفساد وأول خطوة نحو الإصلاح طرد 42 قضيا من الخدمة، وأنه سيلحق بهم آخرين حتى يطهر صفوف الهيئة القضائية. كان من بين هؤلاء القضاة المطرودين 25 قاضيا حامت حولهم شبهات. ولكن البقية وهم 17 قاضيا كانوا هم أعضاء لجنة دار القضاة المقصودين أصلا بالطرد. لم تمتثل الهيئة القضائية لهذه الإساءة ولا للطرد وواجه القضاة النظام موحدين فأضربوا عن العمل ثم قدموا استقالات جماعية وصمدوا على موقفهم لمدة ثلاثة شهور.
حاول النظام الانقضاض على القضاة كما فعل بنقابة السكة حديد وأعلن عن قبول الاستقالات وفتح الباب لتوظيف قضاة من أرباب المعاشات من "أفاضل الناس" للحلول محل القضاة المستقيلين. هذه الخطة فشلت فلم تضعف عزم القضاة ولم يتقدم أرباب المعاشات للحلول محلهم. ووقف الرأي العام السوداني مع القضاة وأيدتهم القوى السياسية ودعمتهم نقابة المحامين أدبيا وماديا.
حاول النظام استجلاب قضاة مصريين للسودان فوقفت الهيئة القضائية المصرية ضد ذلك وانتشر أمر القضاء السوداني، وصار لموقف القضاة إعلام قوي داخل السودان وخارجه وعقدوا ندوات مفتوحة ومستمرة في دار نقابة المحامين فأقبل القانونيون السودانيون عليها وأقبلت معهم جماعات من المواطنين. هكذا تكونت نواة نشاط متزايد ومع ظهور احتمالات الإضراب السياسي قرر النظام أن يتراجع ولكن لكيلا يظهره التراجع بمظهر الضعف فتتحرك ضده النقابات الأخرى قرر النظام أن يغطي تراجعه بافتعال موقف هجومي.
أما التراجع فقد اختار النظام وسيلته إليه وذلك بتعيين لجنة للنظر في مطالب القضاة على رأسها أحد القضاة الكبار المعروفين بتأييده للمطالب. فأوكل النظام للجنة مهمة النظر في المطالب لتضع توصياتها فيقبلها ويكون بذلك قد وضع حدا للمواجهة مع الهيئة القضائية.
أما التحرك الهجومي الذي يغطي التراجع فقد كانت وسيلته كالآتي: كان رئيس الجمهورية قد التقى بالقانوني الأستاذ النيل عبد القادر أبو قرون ذي التوجه الإسلامي بدون ارتباط بأي تنظيم فأرسل في طلبه وكلفه بوضع تشريعات إسلامية وإصلاحات قانونية ليصدرها رئيس الجمهورية بأوامر مؤقتة.معلنا بذلك " ثورة قضائية " لتحقيق العدالة الناجزة ومعلنا تطبيق الشريعة الإسلامية ومتخذا من التطبيق الإسلامي والعدالة الناجزة منبرا لمحاربة الفساد. عكف السيد النيل عبد القادر أبو قرون على مهمته العاجلة وطلب الاستعانة بصديق له وصفه بأنه أقدر منه على هذه المهمة هو السيد عوض الجيد فسمح له بالاستعانة به، كما أضيفت لهما الأستاذة بدرية

سليمان. فأعدوا القوانين اللازمة ووضعوا ما اعتبروه خطة لتطبيق الشريعة الإسلامية. وأبلغوا رئيس الجمهورية بما أنجزوا ووضع توقيتا مناسبا لإعلان قبول توصيات لجنة القضاة وإعلان الثورة القانونية الجديدة التي ستغطي تراجعه أمام القضاة وتضعه في موقف المبادرة والهجوم.
هذه القرارات التي أعلن عنها في 8 سبتمبر 1983م باسم (الثورة التشريعية) والتي كشفنا عن ظروفها هنا فاجأت السودانيين جميعا بل فاجأت أعوان النظام أنفسهم، ومنهم قادة جبهة الميثاق الإسلامي (الجبهة الإسلامية القومية، ثم المؤتمر الوطني لاحقا) والذين كانوا يشاركونه الحكم ولم يستشرهم في الأمر بالمرة. ورغم هذه الحقيقة حاولت أجهزة الإعلام أن تدعي أن ما حدث كان متوقعا وكامنا في وثائق النظام وسياساته المعلنة ولم يكن وليد لحظاته وظروفه.
هذا مع أن جعفر النميري نشر باسمه كتابين الأول سماه النهج الإسلامي لماذا ؟(1981) والثاني سماه النهج الإسلامي كيف ؟ (1982). وفي الكتابين يتحدث عن الإسلام كتراث والإسلام كتربية والإسلام كقدوة حسنة ولا يتناول الإسلام كشريعة وأساس للقانون بل يعتبر ذلك من مسئوليات الأجيال القادمة.
لقد كان التوجه الجديد مفاجئا لأنه يتعارض مع الدستور الدائم الذي وضعه النظام والدلائل على ذلك متعددة نذكر منها:
أولا: الدستور يذكر الإسلام في المادة 9 وتنص المادة على أن الشريعة الإسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع. فهنا مساواة بين الشريعة والعرف وهما لا يجبان المصادر الأخرى.
ثانيا: الدستور يذكر الإسلام في المادة 16 وهذه المادة تجعل السودان قطر ثلاثي الديانة: الإسلام، والمسيحية، وكريم المعتقدات (أي الأديان الأفريقية). وتلزم المادة 16 الدولة بالتعبير عن قيم هذه الأديان (الإسلام والمسيحية).
وكان التوجه مفاجئا لأنه لا ينسجم مع وثيقة النظام السياسية الأساسية – ميثاق العمل الوطني – والدلائل على ذلك متعددة نذكر منها:
أولا: النبرة الأساسية في الميثاق أنه اشتراكي ووطني ولا ذكر للإسلام إلا باعتباره تراثا روحيا.إن الثورة الاشتراكية الوطنية سوف تحرر المجتمع وتحقق تقدما روحيا وفكريا وماديا) (ميثاق العمل الوطني ص 7).
ثانيا: التحليل الأساسي الذي ينطق به الميثاق للأوضاع السياسية والاقتصادية تحليل ماركسي إذ جاء فيه: (ولم تكن الحرية ذات يوم من الأيام ومن الناحية العملية ذات مفهوم مجرد..فقد ارتبط مفهومها في كل العهود بمصالح القوى الاجتماعية السائدة) (الميثاق ص 28). و(إن صورة المجتمع – أي مجتمع – إنما يشكلها في الأساس نمط الإنتاج الاقتصادي).
ثالثا: وأهم حدث إسلامي في تاريخ السودان: الثورة المهدية يعتبرها الميثاق حدثا وطنيا وحسب.
إن دستور السودان لسنة 1973م والذي سنت تحت مظلته قوانين سبتمبر، وميثاق العمل الوطني، والاتحاد الاشتراكي هي مؤسسات ووثائق النظام السوداني الحاكم الأساسية وواضح أنها قليلة الصلة بالإسلام لذلك فوجئ السودانيون عندما أعلن النظام توجها إسلاميا ولم يصدقوا النظام عندما حاول الادعاء بأن توجهه الإسلامي الجديد كامن في وثائقه الأساسية. لم تكن وثائق النظام الأساسية ولا ممارساته المشهودة تبشر بنزعة إسلامية واضحة.

التردد بعد الإعلان:

لم يدرس النظام آثار التشريعات الإسلامية على الجنوب ولا على كيان النظام الداخلي ولا على علاقاته الخارجية. فوجد نفسه بعد إعلان القوانين الإسلامية يواجه نقدا شديدا من ثلاث جهات هي: أعوانه في الداخل وأصدقاؤه في الخارج، وقاعدة الحركة الإسلامية السودانية الأساسية التي استنكرت استغلال الشعار الإسلامي في المناورات السياسية وانتقدت التطبيق المجزأ لأحكام الإسلام وكان أوضح موقف لهؤلاء ما اتخذناه في خطبة عيد الأضحى الذي صادف بعد أيام من إعلان القوانين (في 1983/9/18م) فاعتقل النظام طائفة منا في 25 سبتمبر 1983م. كذلك عارض القوانين اللبراليون والعلمانيون واليساريون السودانيون المعارضون أصلا لتطبيق

الأحكام الإسلامية. واعتقل النظام الأستاذ محمود محمد طه وعدداً من الأخوان الجمهوريين إثر بيان عارضوا فيه التطبيقات الإسلامية في العصر الراهن.
قرر النظام التراجع عن التشريعات وظهر التراجع في حادثتين:
أولا: خطاب رئيس الجمهورية في عيد الاستقلال في 31 /12/ 1983 وكان متوقعا أن يعلن عن التعديلات الأساسية التي سيدخلها تمشيا مع الاتجاه الإسلامي ولكنه صرف النظر عن أية تعديلات قائلا: " النهج الإسلامي في السودان لن يكون على حساب الدستور روحه ونصوصه. فما تعارض الدستور معه وإنما أعان الدستور على تقدمه".." النهج الإسلامي لن يكون على حساب التنظيم السياسي الواحد الاتحاد الاشتراكي العظيم بمواثيقه ورموزه ومؤتمراته ومنظماته".
ثانيا: قرارات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في فبراير 1984حول الخط السياسي للفترة المقبلة وقد تحاشت فيها الإشارة للخط الإسلامي.
التراجع عن التراجع:
في بداية 1984 التفت الأزمات حول النظام إثر تذبذبه إضافة للحركة المطلبية التي انتقلت بعد القضاة للأطباء ثم للمحاسبين والصيارفة والمهندسين وغيرهم. فراجع النظام موقفه بمواصلة الخط الإسلاموي بنفس الأسلوب الفوقي. فأصدر قانون المعاملات المدنية بأوامر مؤقتة في فبراير 1984 وأصدر قانون ديوان الزكاة والضرائب في مارس 1984 بأمر مؤقت.
هذه القوانين صدرت من رئاسة الجمهورية بدون مناقشة مجلس الشعب لها (بالرغم من أنه كان مجلسا باصما). ورغم كثرة القوانين الجديدة لكنها لم تقنع الرأي العام السوداني بجدية النظام بل طغت عليها الأزمات الداخلية. وكان أقواها في مارس 1984 أزمة إضراب الأطباء الذي استمر لمدة ثمانية أيام ثم قدم الأطباء السودانيون استقالات جماعية في 24 مارس 1984. وخوفا من إعلان السودان منطقة موبوءة من قبل منظمة الصحة العالمية قرر النظام قمع الأطباء واعتقل لجنة الأطباء وعددا من الأطباء القياديين. وتأزم الموقف وأيدت القوى السياسية الأطباء وأيدهم عدد من النقابات المهنية وبدا أن موقف الأطباء سيكون شرارة للإضراب السياسي العام. وبدأت مواجهة بين النظام ونقابة المهندسين وكانت هنالك مواجهة بينه ونقابة المحاسبين والصيارفة استمرت مدة طويلة وانتهت إلى إضراب نقابة المحاسبين والصيارفة في يوم 23 أبريل 1984 وهي نقابة كبيرة عضويتها 14 ألف شخصا. وقبل ذلك مباشرة تنازل النظام تنازلات أدت لعودة الأطباء للعمل.
في أواخر أبريل 1984 كانت أزمة النظام معقدة ومكونة من حركات إضراب مطلبية لها صبغات سياسية- وحركة ثورة في الجنوب أدى إليها تردي الأوضاع الاقتصادية وخرق النظام لاتفاقية السلام بإقدامه على تقسيم الإقليم الجنوبي بالأمر الجمهوري وزاد من حدتها اندفاع النظام في إصدار قوانين سبتمبر دون مراعاة حقوق الأقليات غير المسلمة. وتقدم عدد من المواطنين للطعن أمام المحاكم في دستورية هذه القوانين.
حاول النظام معالجة هذه المشاكل بوسائل سياسية وإدارية بتعطيل النظر في القضايا الدستورية. وأعلن عن تكوين لجنة لمراجعة الأجور والمرتبات لمواكبة ظروف المعيشة كان المقصود منها التسكين فقط لأنها كلفت بمراجعة هيكل الأجور واقتراح مصادر الإيرادات اللازمة لتمويل الصرف الجديد ولم تكن هناك مصادر إيرادات جديدة. وأخيرا ولعدم جدوى هذه الإجراءات أعلن النظام حالة الطوارئ في السودان في يوم 29 أبريل 1984م للخروج من مآزقه المتعددة. ولفرض نظام إيجازي استثنائي على القضاء بواسطة محاكم الطوارئ فتساعد على ترويع المواطنين وتخدم أغراض النظام الأمنية.
ولكيلا تظهر إجراءات الطوارئ على حقيقتها ألبسها النظام لباس الجدية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ولباس التصدي للفساد الإداري والمالي والخلقي الذي تردت فيه البلاد خمسة عشر عاما (هي عمر النظام حتى وقتها) دون حسيب أو رقيب، وفي خطاب شفوي سمى إجراءات الطوارئ بالشريعة (البطالة)!!.

كل هذه الإجراءات كانت لتثبيت حكم النظام وإعطائه قدسية في قهر المواطنين والتنكيل بهم:

- ❖ أعلن النظام السوداني أحكاما إسلامية في قانون العقوبات بتاريخ 15 سبتمبر 1983 وبعد شهرين اجتمع رئيس الجمهورية بقادة قيادات القوات المسلحة السودانية في نوفمبر 1983 وقال لهم بإعلان تلك الأحكام صار الحكم حاكما بأمر الله وصارت طاعته من طاعة الله ومخالفته في أي أمر مهما كان صغيرا مخالفة لله.
- ❖ بعد الفراغ من إصدار القوانين والأحكام الإسلاموية وبعد أسبوعين من إعلان حالة الطوارئ أخذ رئيس الجمهورية البيعة لنفسه إماما للمسلمين بيعة لم يسبقها تمهيد ولا شورى بل فرضت على الحاضرين في قرية أبي قرون عندما ذهبوا لإحياء ليلة النصف من شعبان 1404 هـ الموافق 17 مايو 1984. ومنذ أن أخذ رئيس الجمهورية لنفسه البيعة بالأمر الواقع وبالإكراه اشتد انفراده بالسلطة وتحويل جميع معاونيه إلى مشاهدين لا يعرفون من خططه ونواياه شيئا ولا يجرؤ أحدهم أن يسأله. بل صار يعتقد أنه وصل مرتبة الاجتهاد فيطالع المصادر ويقرر في أهم الأمور لا يساهم معه الآخرون إلا بالصياغة الفنية والتنفيذ.
- ❖ وبعد أن فرضت البيعة على تجمعات مختارة من عمال ومزارعين وقوات مسلحة وغيرهم وفي قمة ظروف الطوارئ أرسل رئيس الجمهورية لمجلس الشعب في العاشر من يونيو 1984 مطالبا بتعديل الدستور تعديلات سنتطرق لها لاحقا، منها تعديل يلغى الدولة الحديثة والجمهورية في السودان لأنه يقتضي أن يكون السيد جعفر محمد نميري رئيسا وإماما مدى حياته وأنه هو الذي يعهد لمن يخلفه وعلى الناس مبايعته هو للحكم مدى الحياة والالتزام بمبايعة الشخص الذي يختاره لخلافته**!!**

ضوء على تشريعات التجربة المايوية

تتكون التجربة من الأحكام والقوانين والإجراءات الآتية:

قانون العقوبات لعام 1983 الصادر في سبتمبر 1983

قانون أصول الأحكام الصادر في سبتمبر 1983

قوانين إجرائية وتنظيمية صادرة في سبتمبر 1983: قانون الإجراءات الجنائية، قانون الإجراءات المدنية.قانون مجلس القضاء العالي، قانون الهيئة القضائية، قانون النائب العام. قانون المحاماة.

قانون المعاملات المدنية الصادر في فبراير 1984

أخذ البيعة لرئيس الجمهورية إماما للمسلمين في قرية أبي قرون بينما كان يحضر احتفال النصف من شعبان 1404 هـ (مايو 1984)

تقديم تعديلات للدستور في يوليو 1984 لمواكبة الخط الإسلامي

العلل المشتركة التي لحقت بهذه الأحكام والإجراءات هي:

العلة الأولى: التعارض مع الدستور:

كان النظام يريد رفع الشعار الإسلامي بسرعة تقتضيها ظروفه السياسية وأداته لتحقيق ذلك هي الأوامر المؤقتة فاندفع يصدرها تاركا الدستور على ما هو عليه حتى فكر في تعديله بعد تسعة أشهر. ولم يشرك مجلس الشعب في صياغته وله حق دستوري في مناقشة وإجازة القوانين وبالرغم من أنه كان أداة مطيعة للحاكم.

العلة الثانية: التخليط: إن الشريعة الإسلامية الثابتة في نصوص الكتاب والسنة ومقاصدها واسعة جدا. ولكن الفقه الذي نما في أحضانها تاريخيا محدود بفهم الرجال وظروفهم وقد أثمر فهم الرجال تاريخيا مذاهب فقهية محددة. والمسلم المعاصر أمامه في مجال الأحكام شيئان محددان: تراث الفقه المذهبي والقانون الوضعي السائد في كثير من البلدان الإسلامية. أما من أراد أن يطبق أحكاما إسلامية الآن فأمامه إما تطبيق الراجح من أحد المذاهب المعروفة مثلما هو الحال في السعودية حيث يطبق في الأحكام الراجح من المذهب الحنبلي، أو أن يقرر العودة للكتاب

والسنة والاستنارة بالمذاهب واجتهاداتها واستصحاب النافع من القوانين الوضعية والقيام باجتهاد جديد لاستنباط أحكام إسلامية وعصرية.
التجربة المايوية لم تلتزم تقليد مذهب أو مذاهب من المذاهب المعروفة ولم تقم باجتهاد جديد ولكنها أصدرت أحكاما وقوانين بعضها من أصل فقهي وبعضها من أصل وضعي وخلطتها مع بعضها خلطا مضطربا فأهدرت العدالة إسلاميا ووضعيا.
وسنضرب لهذا التخليط الشواهد الآتية:
الشاهد الأول: اقتباس نظرية القصد المشترك الوضعية في التشريع الإسلامي.
الشاهد الثاني: اقتباس فكرة الشروع في الجريمة الوضعية ودمجها في التشريع الإسلامي، وكان أفدح تجلياتها في جريمة (الشروع في الزنا) مع أن نطق كلمة زنا في الشريعة ونسبتها لشخص توجب إما الشهود الأربعة أو حد القذف. قال المالكية: القذف هو نسبة من أحصن إلى الزنا صريحا أو دلالة. بل يرون يجب إقامة حد القذف عليه في التعريض نوى به القذف أو لم ينو.
الشاهد الثالث: المادة 96 من قانون العقوبات لسنة 1983 نصت على الجرائم ضد الدولة والخيانة وتخريب الاقتصاد، مستوعبة كل مواد قانون أمن الدولة الوضعي والقمعي لسنة 1973، ونص في المادة 458 (5) أنه لا يجوز تفسير أي نص من هذا القانون بما يخالف أصلاً شرعياً. بينما تعريف البغي في القانون يخالف التعريف الشرعي كما استنبطته أحكام الفقهاء والذي يقتضي أن الخارجين على الإمام يعتبرون بغاة إذا كانت لهم شوكة وكان لهم قائد وكان لديهم تأويل يستندون إليه فإن لم تتحقق هذه الشروط فلا يجوز عدهم بغاة ولا يجوز اعتبارهم ضد الدولة لأن وعظ الإمام وإن جاء من طائفة ليس بخروج عليه ولا تنطبق عليهم صفة البغاة. فكان القانون مليئا بهذه وغيرها من الحالات التي لا تبيح دم الناس في أحكام الفقه الإسلامي بل هي أحكام وضعية قهرية وضعت في قانون ألبس في ثوب الإسلام احتماء به لإهدار دماء وأموال وحريات المواطنين.
الشاهد الرابع: جرائم القتل: معاملة القتل الخطأ الموجب للدية الشرعية وللكفارة باستخدام التعريف والشروط الوضعية في القيادة بغير انتباه أو مراعاة للطريق والسائرين عليه. بينما الأحكام الفقهية توجب الدية حتى إذا كان السائق قد راعى كل هذه الاحتياجات فإن كان القاضي ملزما بالأصل الشرعي فان عليه أن يحكم بالدية تحت كل الظروف.
إن كل القوانين والإجراءات في هذه التجربة اتصفت بالخلط بين نصوص من أصل شرعي ونصوص من أصل وضعي تتجاور متباينة دون امتزاج حقيقي وتضطرب العدالة باضطراب معاييرها.
العلة الثالثة - العجلة المخلة:
إن قضية دراسة الأحكام الإسلامية وإنزالها في العصر الحديث طرقتها كثير من البلدان الإسلامية كالأردن ومصر وغيرهما، ولكن التجربة المايوية لم تؤسس على ما سبق من اجتهادات سودانية أو غير سودانية بل انطلقت تصوغ قوانينها بعجلة مخلة من دلائلها:
أ. ساوى القانون بين جريمة الزنا واللواط. وهما جريمتان مختلفتان في الشريعة وفي الواقع وأشارت المادة التي ساوت بين الفاحشتين معرفة الجريمة بأنها الاتصال الجنسي بين شخصين دون رباط شرعي. فإن جاز هذا الوصف على الزنا فكيف يجوز على اللواط؟
ب. في جريمة شرب الخمر حرم القانون شرب الخمر والتعامل على المسلمين وسكت عن الحيازة.
ج. في تعريف التشرد تحت المادة 45 نص القانون على أنه عدم امتلاك السكن ووسائل العيش. ثم ألحق شرحا بالمادة يستدرك حول الشخص الذي يكون من "العرب" إن كانت لديه وسائل ظاهرة للعيش. ويقصد "بالعرب" الرحّل فإن صح ذلك فماذا يكون حال الدينكا وهم ليسوا عربا ويعيشون على الترحال؟.

1. قانون العقوبات لسنة 1983

يعاب على هذا القانون الآتي:

أنه كان فاتحة التطبيق الإسلامي وهذه أولوية خاطئة لأن الشريعة تحاصر الجريمة بوسائل مختلفة كالإيمان والعبادة والإصلاح الاجتماعي الذي يقضي على الحاجة ويزيل أسباب الإجرام والمؤسسات التربوية الناجعة والرأي العام ثم في النهاية العقوبة. فالشريعة تعاقب ضمن وسائل أخرى لمحاربة الجريمة. والأهم من ذلك أن العقوبات الإسلامية توظف لحماية نظام إسلامي قائم على الشرعية الصحيحة والضوابط المقاصدية بإقامة العدل والشورى أما إقامة العقوبات وحدها إنما يوظف العقوبات الإسلامية في حماية نظام غير إسلامي وهذا يناقض مقاصد الشريعة[8].

ب. إن الشريعة تنص على عقوبة الجلد في ثلاثة حدود (الزنا - القذف - الخمر) وهي عقوبة خطيرة من الناحية المعنوية لما فيها من إذلال للجاني والحدود قليلة التطبيق لما يصحبها من شبهات لذلك كان للجلد دورٌ رادعٌ، لكن قانون العقوبات يعمم الجلد على كل العقوبات ويخلق انطباعا بأن الجلد هو أفضل أسلوب عقابي في الشريعة الإسلامية. هذا الانطباع خاطئ جدا لأنه فيما عدا الحدود توجد عقوبات التعزير وهي تفتح المجال لأي نوع من العقوبة مناسب للجريمة ومناسب للظروف الاجتماعية المتغيرة بما في ذلك عقوبات اسمية أدبية مثل اللوم والتوبيخ.

لقد اقترن إقبال القانون على الجلد بإكثار الحكم بالقطع والقطع من خلاف مع أن جزءا هاما من الحكمة في هذه الحدود أنها تقع نادرا لتلعب دورها في الردع لا لتصبح عقوبة معتادة يوميا. لذلك قال الشيخ حسن البنا إن اليد لا تقطع إلا إذا استوفى السارق حقه من تعليم وصحة ومن المسكن والملبس والعلاج وسداد دينه إن كان مدينا. ولهذا رفع عمر (رض) الحدود في عام الرمادة، ولم يثبت في تاريخ الإسلام أن قطعت أيدي أكثر من ستة أشخاص ورهبة العقوبة مانعة من التعدي.

أما في السودان فقد فاق عدد الأيدي المقطوعة في نصف عام عدد الأيدي المقطوعة في كل عهد الملك عبد العزيز آل سعود في ربع قرن!. قلت في (المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع) عن هذه التجربة وصاحبها أنه: (قَطَعَ مِنَ الأيْدِي فِي نِصْفِ عَامْ، أضْعَافَ مَا قَطَعَ العَهْدُ الإسلاميُّ الأوّلُ فِي مائةِ عامْ!. ومَعَ أنّ الجَلدَ فِي نَظَرِ الشَريْعةْ، عُقُوبةٌ مريْعةْ، مُخصصةٌ للجرائِمِ الفظيْعَةْ، عَمّمَهُ الوالِي ليَجْلِدَ الناسَ بكلّ ذَريْعَةْ.. لَقَدْ صَارَ أهلُ السودَان وهُمْ غالِبَاً جِيَاعُ الأكبادْ، عُراةُ الأجسَادْ، بَيْنَ مَقْطُوعٍ ومَجْلُودٍ ومَجْدُوعٍ وحبيسٍ في الأصْفادْ، يُعانُونَ شريْعَةَ الجلّادْ.)

أضاع هذا القانون حكمة معاني تطبيق الشريعة في زحمة من دماء الأيدي والأرجل المقطوعة والأجسام المجلودة.

ج. قانون العقوبات لعام 1983 هو عبارة عن الحدود الشرعية قليلة العدد عسيرة الإثبات منصوص عليها دون محاولة لتقنين الشريعة وأحكامها فيما دون الحدود بل كل المساحة الجنائية فيما دون الحدود تحيلها إلى قانون العقوبات الوضعي القديم الذي وضعه أصلا اللورد ناكولي للهند في عام 1860 وطبقه الإنجليز في السودان بعد المهدية، وتحيلها أيضا إلى قوانين أمن الدولة القمعية الوضعية، وقانون العقوبات بهذه الصفات لا يصلح نموذجا لتطبيق حديث للأحكام الجنائية الإسلامية إنه كمحاولة لتطبيق عقوبات إسلامية في العصر الحديث مجرد مسخ لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه بل له قيمة سلبية في التنفير من الشريعة.

2- قانون أصول الأحكام لعام 1983

كان هذا القانون هو المرشد للقضاة في تفسير نصوص القانون على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وفي حالة غياب النص تطبق أحكام الشريعة حسبما ورد في القران والسنة وإن لم يجد نصا يجتهد رأيه مبتدئا بالإجماع فالقياس واعتبار جلب المصالح ودرء المفاسد بما لا يتعارض مع الشريعة واستصحاب البراءة في الأحوال والإباحة في الأعمال واليسر في التكاليف فالاسترشاد بالسوابق القانونية القضائية فيما لا يعارض الشريعة ومراعاة العرف والفكر في المعاملات فيما لا يخالف الشريعة وتوخي معاني العدالة والوجدان السليم. هذا القانون من أخطر القوانين في التجربة المايوية الإسلاموية لأنه جعل القضاة مجتهدين ومشرعين مع أن ثقافتهم لم

---

[8] انظر للكتاب العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي، مرجع سابق

تعدهم لهذا الاجتهاد ووظيفتهم لا تسمح أن يصبحوا مشرعين مما أدى لاضطراب الأحكام القضائية.
ومثل هذا القانون خطوة كبيرة للوراء لأن الحركة الإسلامية الجادة في كل بقاع العالم الإسلامي اهتدت إلى أن خير وسيلة لتطبيق الشريعة الإسلامية في هذا الزمان هو تقنين أحكام الشريعة في كل المجالات تقنينا يقوم باستنباط أحكامه وصياغته هيئة فنية مؤهلة وتدرسه ثم تجيزه هيئة شرعية صحيحة التكوين وتطبقه هيئة قضائية مؤهلة.

قانون المعاملات المدنية لسنة 1984:

صدر هذا القانون وألغى بموجبه العديد من القوانين التي سبق العمل بها بما في ذلك قانون العقوبات لسنة 1974 - قانون البيع لسنة 1974 - قانون الوكالة لسنة 1974 - قانون تقييد الإيجارات لسنة 1982 - قانون الأراضي غير المسجلة لسنة1970 - وقوانين الشفعة والتقادم واسترداد الأموال الضائعة والتصرف في الأراضي وقد تضمن القانون نصوصا جديدة حلت مكان تلك القوانين. وشمل القانون نصوصا قننت لأول مرة في المسئولية التفسيرية والملكية والهبة والقرض والإعارة وعقود الوديعة والحراسة والمقاولة والغرر والتأمينات الشخصية والعينية. ويلاحظ على هذا القانون الآتي:
أخذ هذا القانون بنصوص قوانين دول عربية وبكثير من نصوص القانون المدني لسنة1971 وألغي بعد ذلك وتضمن مبادئ شرعية. فجاء كجلباب الدرويش قطعة من كل لون ولا يمكن أن يقارن بما حدث في بلاد إسلامية أخرى من إصدار قانون مدني كامل شامل مستمد من الأصول الشرعية.
حرم القانون الجديد الربا والتعامل به وهذا إجراء إسلامي صحيح ولكن هذا الإجراء لم يرتبط كما ينبغي بإصلاح اقتصادي يقيم نظاما اقتصاديا إسلاميا يتكامل مع هذا القانون، أو باجتهاد إسلامي يبحث في أمر سعر الفائدة وهل هو ربا حقيقة أم لا؟ ومع أنه عرّفه كربا إلا أن الدولة نفسها كانت تتعامل به وقد حدثت المفارقة الكبيرة عندما أرادت الحكومة إعادة جدولة ديونها في أبريل 1984 كان بنك سيتي كورب ينوب عن البنوك التجارية التي بحثت مع الحكومة إعادة جدولة الديون وكان بنك السودان ينوب عن الحكومة في التوصل لاتفاق، وأوجب الاتفاق دفع فائدة للبنوك على فترة إعادة الجدولة فلجأ بنك السودان للنائب العام الذي أجرى مشاورته وأعلن أن الالتزام بدفع الفوائد يتعارض مع قانون المعاملات المدنية الجديدة وعولج الموضوع بأن تم الاتفاق بين الطرفين وأضيف بند للأمر المؤقت الخاص بالمصادقة على اتفاقية إعادة الجدولة يمنع انطباق كافة القوانين سارية المفعول على الاتفاقية وأنها ملزمة للبلاد بالرغم من وجود نص مخالف قانون المعاملات المدنية أي أن المشرع السوداني عطل القانون الذي أعلنه فما قيمة هذا القانون؟
وإن كان هذا شأن الدولة فماذا يفعل الأفراد وهم يقترضون ويتعاملون مع جهات أجنبية ولا يستطيعون إصدار قوانين تحميهم من قانون المعاملات المدنية، هذا التناقض نتيجة حتمية لإصدار قوانين دون إقامة النظام الاجتماعي الذي تحميه.
وأخطر من هذا أن قانون المعاملات المدني نص صراحة على أن الدائن لشركة عجزت عن دفع ديونها والتزاماتها من موجوداتها ورأس مالها يجوز له أن يطالب الشركاء في أموالهم الخاصة لسداد الديون أو الوفاء بالالتزامات. وهذا النص معناه إلغاء مبدأ المسئولية المحدودة للشركاء وهو ركن أساسي من أسس المعاملات التجارية والتنموية الحديثة.
والأعجب من هذا أن قانون المعاملات لم يلغ قانون الشركات لعام 1925 وهو قانون يتضمن قواعد المسئولية المحدودة فأي القوانين يعتبر ساري المفعول وهما متناقضان في مسألة أساسية؟
وإذا جاز إلغاء المسئولية المحدودة فأي فوضى ستحل بالقطاع العام والخاص والمختلط في السودان. إن المشرعين يعلمون أن الأحكام الفقهية لا تعرف الشخصية الاعتبارية وتربط المسئولية بالشخصية الطبيعية وهذا صحيح. ولكن لا يوجد ما يمنع من تطوير مفهوم الشخصية الاعتبارية من أصول الشريعة الإسلامية فمفهوم الأمة الذي كتب بموجبه النبي (ص) صحيفة

المدينة يعطى الأمة شخصية اعتبارية ولكن المشرع السوداني لم يطور شيئا بل أخذ آراء الفقهاء كما عرفها وواجه أمامه مفهوم الشخصية الاعتبارية الوضعي المصدر وغرق في التناقض وفتح أبواب الفوضى لتهدم ما بقى من نشاط اقتصادي.

4 قانون الزكاة والضرائب لسنة 1984

صدر هذا القانون على أن يبدأ العمل به في 26 سبتمبر 1984 (بداية العام الهجري) وقد ألغيت بموجبه كافة القوانين المعمول بها آنذاك بما في ذلك قوانين ضريبة الدخل، ضريبة التنمية، ضريبة الدفاع، ضريبة الأرباح الرأسمالية، ضريبة الشراء، ضريبة الملاهي، وضرائب القطعان والعشور والأراضي المطرية.

وبموجب القانون يدفع المسلمون على الأموال الخاضعة للزكاة والتي تبلغ النصاب وتشمل الأموال والمعادن والمجوهرات والحيوانات ومنتجات الزراعة والنقود ويختلف مقدار الزكاة حسب نوع المال ولكنه يكون 2.5 % في أغلب الأحوال ويكون 10% في حالة المال المعتبر دخلا.

أما غير المسلمين فتجب عليهم ضريبة تكافل اجتماعي على نفس الأموال والنصاب ونفس المقادير التي على المسلمين.

وقد أضيفت ضريبة جديدة سميت ضريبة التنمية والاستثمار مقدارها 10% من الأرباح ويمكن فرضها بأقل من ذلك أو إعفاؤها. ونعلق على هذا بالآتي:

أ. إن فقه الزكاة من حيث أنواع الأموال الجديدة ومن حيث أنواع الكسب الجديدة ومن حيث اختلاف حد الكفاية في هذا الزمان ومن حيث ما يستمر وما يعطل وما يستجد من وجوه الصرف قياسا على الوجوه الشرعية.. من جميع هذه النواحي إن فقه الزكاة محتاج لاجتهاد جديد يصحب التطبيق.

ب. إن مسألة المعاملة المالية في الدولة الإسلامية بين الدولة ومواطنيها غير المسلمين تحتاج لاجتهاد يحدد على أسس شرعية ملمة بظروف العصر الحديث وكيفية هذا التعامل على أن يفهم النواب غير المسلمين هذه الأسس ويرتضونها.

هذا الموضوع أفتى فيه عدد من الفقهاء والمفكرين المسلمين.

إن الزكاة لا تحل محل الضرائب المباشرة فإن لهذه أدوارا معينة لا تؤديها الزكاة - مثلا - دورها كأداة تخطيط اقتصادي ودورها كأداة توزيع للدخل عندما تكون تصاعدية، ودورها لتمويل وجوه صرف هامة، لذلك ينبغي أن ينظم القانون الضرائب المباشرة والزكاة.

د. إن جزء كبيرا من الأموال السودانية خاصة التي تجب عليها الزكاة مثل المواشي والزروع المطرية تقع في القطاع التقليدي وأمام جمع الزكاة في هذا القطاع مشكلتان:

الأولى: مشكلة إدارية فالدولة كانت عاجزة تماما عن تحصيل الضرائب من هذا القطاع.

الثانية : سكان هذا القطاع في الغالب قبائل ذات تقاليد وولاءات لمشايخ الطرق الصوفية وهم يدفعون زكاتهم لشيوخهم ضمن رابطة ولاء قديمة ومستمرة فكيف ومتى سيقتنعون بالتحول من المشايخ للديوان الجديد، لم يسبق الأمر دراسة ولا اجتهاد بل كالعادة اندفاع لإصدار القوانين بدون دراسة مما أدي لأمرين: التخبط في سياسة وبرامج الديوان وبقاء التقديرات حبرا على ورق بسبب مشاكل التنفيذ.

هذه القوانين من الناحية النظرية كتطبيق عصري للشريعة أو كتقنين لها وكأسس للعدالة في السودان وكنموذج سوداني لإحياء أحكام الإسلام لا تساوي شيئا فماذا كان حظها من الأداء العملي؟

مظالم محاكم "العدالة الناجزة"

لقد استعرضنا الجانب التشريعي من هذه التجربة وأثبتنا أنها كانت في إطار هجمة على الهيئة القضائية ثم استمرت لاستخدام الشريعة الإسلامية لقهر المواطنين، وعددنا عيوب القوانين التي صدرت في إطارها، والآن نتعرض لملامح الظلم تحت نيرها، إذ أذاقت محاكمها السودانيين ظلما لم يشهدوا له مثيلا.

نذكر بعض القضايا لنرى كيف كان الحكم فيها:
القضية الأولى: سرق بعض المواطنين أسلاك كهربائية، وقدموا لمحكمة الطوارئ رقم 2 برئاسة القاضي فؤاد عبد الرحمن الأمين التي أصدرت أحكاما متعددة في 20 مايو 1984، أهمها الحكم على المتهم الأول بالقطع من خلاف والغرامة ألفي جنيها أو السجن لمدة سنتين بالتتابع وعلى المتهم الثالث بنفس العقوبة ونفذت الأحكام في 21مايو 1984. ويلاحظ أن رئيس الجمهورية ألقى خطابا يوم 1984/5/9 أشار فيه لهذه القضية وكانت تحت نظر القضاة وقال إن الجناة يستحقون القطع من خلاف فأعلن الحكم عليهما من قبل المحكمة وطابق قرار المحكمة توجيهاته العلنية!! بينما كانت الأسلاك المسروقة تخص الدولة وسرقة المال العام في الشريعة الإسلامية لا قطع فيها لأن فيها شبهة ملكية والحديث: ادرءوا الحدود بالشبهات". وإن صح القطع فهو قطع اليد اليمنى للسرقة ولا يجوز إلحاق الجريمة بالحرابة ولها ظروفها وشروطها. كذلك لا يجيز جمهور الفقهاء الجمع بين الحد والغرم. بينما حكم عليهما بحد غليظ جدا مطبق في غير موضعه وبغرامة.
القضية الثانية: اختلس مواطن مبلغ 47 ألف جنيهٍ من مدرسة كان يعمل محاسبا فيها وقدم لمحكمة الطوارئ رقم 7 برئاسة القاضي المكاشفي طه الكباشي وحكم عليه بقطع اليد اليمنى وغرامة المبلغ المختلس، أو السجن 3 سنوات. ويلاحظ أن الجريمة اختلاس والاختلاس ليس سرقة ولكن التخليط في القانون سمح للقاضي أن يعرّف الجريمة سرقة بالفهم الوضعي وأن يطبق عليه حد السرقة الشرعي. وفي أحكام الفقه عند الجمهور لا يجتمع حد وضمان فمن وقع عليه الحد لا يغرم المال المسروق بل في غالب آراء الفقهاء لا يجتمع الحد مع أية عقوبة أخرى.
القضية الثالثة: اتهم مواطن ومواطنة بجريمة مخلة بالآداب وقالت المرأة أثناء التحقيق إنها على صلة بعدد من الرجال وأعطت المحققين قائمة بأسمائهم. فاختارت المحكمة أحدهم وأحضرته ولم تجر له محاكمة خاصة بل أخذت عليه "إقرار" المرأة فحكمت عليه بالجلد 25 جلدة والسجن لمدة عام!. يلاحظ أن إقرار المتهم في أحكام الإسلام بينة على نفسه لا على غيره. وأمثال هذه المحاكمات شجعت البلاغات الكيدية وفتحت باب إشاعة الفاحشة بين الناس وتخريب علاقات الأسر والأهل.
القضية الرابعة: حكمت محكمة الطوارئ رقم 3 برئاسة القاضي الشيخ الولي محمد على المتهم منارة جوزيف سانتينو الايطالي الجنسية ووكيل الكنائس الكاثوليكية بالسودان بالسجن شهرا والجلد 25 جلدة والغرامة 500 جنيه لضبط خمر بحوزته. ويلاحظ أن أحكام الإسلام لا تحظر الخمر على غير المسلمين وكذلك القانون السوداني وإن حظر عليهم السكر والتعامل في الخمر. وكل الخمور الموجودة في حوزته يمكن أن تكون للاستعمال الشخصي فالنبيذ جزء من قداس الكنائس يشربونه شعائريا رمزا لدم المسيح فلا غرابة أن يوجد النبيذ في حيازة وكيل الكنائس.
قضايا الشروع في الزنا: نشرت الصحف السودانية عشرات الأحكام التي صدرت على مواطنين اتهموا بالشروع في الزنا منها: حكمت محكمة الطوارئ رقم 2 على متهم يعمل بشركة شيفرون بارتكاب جريمة الشروع في الزنا وعاقبته ستين جلدة وألف جنيه غرامة وبالسجن سنة إذا لم يدفع. وحكمت محكمة الطوارئ رقم 7 على عدد من المتهمين ومتهمتين بارتكاب جريمة الشروع في الزنا وعاقبتهم بالجلد 85 جلدة والغرامة 50 جنيها وبالسجن شهرا في حالة عدم الدفع[9]. وأدانت محكمة الطوارئ رقم 3 رجلاً وامرأة بجريمة الشروع في الزنا وحكمت عليهما بأربعين جلدة لكل واحد منهما وبمبلغ 150 جنيها غرامة أو السجن 3 شهور في حالة عدم الدفع[10]. مع أنه وكما ذكرنا لا توجد في أحكام الفقه الإسلامي جريمة مستقلة تسمى الشروع في هذه أو تلك الجريمة. أما الزنا بالذات فهو معروف ودونه توجد الخلوة المحرمة وهذه وما يلحق بها من إخلال بالآداب يمكن أن تعاقب تعزيرا دون إشارة من بعيد أو من قريب للزنا لأن مجرد ذكره يقتضي تقديم شهود الإثبات عليه، فإما أن يثبت ويقع حده أو يقع حد القذف لذاكر الكلمة لكيلا تشيع الفاحشة بين الناس. فهذه الجناية خالفت أدبا من آداب الشريعة الإسلامية.

[9] جريدة الصحافة السودانية العدد 7712 بتاريخ 9 مايو 1984
[10] جريدة الأيام العدد 11244 بتاريخ 12 مايو 1984

قضية الواثق صباح الخير: حكمت محكمة العدالة الناجزة بأم درمان برئاسة القاضي المكاشفي طه الكباشي على الواثق صباح الخير (من مواطني الشعبية بحري) بالصلب والإعدام كعقوبة على ارتكاب جريمة النهب بقياس لحد الحرابة، ويلاحظ أن حد الحرابة لا ينطبق على ما اتهم به الواثق، ولم تتوفر في المحاكمة أركان العدالة فلم يتح للمتهم الدفاع عن نفسه، وحكم عليه بناء على تهم سابقة لم تثبت، وكان ما اشتهر به الواثق هو سرقة أموال الأغنياء لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين. ومع أن الشريعة تعاقب على أي تعد على أموال الغير إلا أن تهمة الواثق لم تكن إذا صحت حدية، وتطبيق الحدود في تلك الظروف كان معارضا للعدل الإسلامي فقد جمّد الخليفة العادل عمر بن الخطاب[11] الحدود في عام الرمادة، ولهذا شكلت حادثة صلب الواثق هزة للضمير السوداني وشبهه البعض بروبن هود البطل الأسطوري البريطاني، وشيع جثمانه حشد كبير وبكاه الناس بمرارة وانطلق بعض الفنانين يحاولون رسم فظاعة الحادثة، كما هزتني وكنت بالمعتقل في كوبر فانفعلت بكتابة (المقامة الجعفرية الأولى: رسالة الترويع بالتشريع):

وهل أتَاكَ نبأُ الواثِقِ مَسِيحِ الحماقَةِ المَايويّةْ؟

والفَاتِحِ ضحيّةِ المحَاكِمِ الجُزافيّةْ؟

ومَهْدي وزميْلـِـِه اللذَانِ قُطِعَا مِن خِلافٍ فِي سَرِقةٍ فِيها شُبهةُ المِلْكيّةْ؟

دِماءُ هؤلاءِ تَصيحُ اللّهمَ أقتصَّ لنَا مِنْ هَذِه الدولةِ السَاديّة!

قضية مقتل الأستاذ محمود محمد طه

عارض الأخوان الجمهوريون قوانين سبتمبر انطلاقا من موقفهم المبدئي ضد الأحكام الفقهية الإسلامية باعتبارها منسوخة ولا تصلح للقرن العشرين، كما عارض غيرهم القوانين وعلى رأسهم الأنصار باعتبارها مشوهة للشريعة الإسلامية التي تصلح لكل زمان ومكان. واعتقلنا جميعا وكنا بسجن كوبر لأكثر من عام. وقرر النظام التخلص من جميع المعارضين وأحكم الطوارئ لذلك الغرض. فأطلق سراحنا في ديسمبر 1984م كشرك للتخلص منا.

كان الأخوان الجمهوريون يؤيدون نظام الدكتاتور جعفر نميري تأييدا مطلقا، ويدعمون بطشه بخصومه باعتباره تصفية للطائفية، وكتبوا في تأييد الطاغية مادة سياسية هائلة. لذلك عندما التقينا بهم في السجن قلنا لهم أنتم تدافعون عن حقوق الإنسان وجعفر نميري من أكبر المعتدين على حقوق الإنسان ولكنكم منحتموه تأييدا مطلقا فما حجتكم أمام الله وأمام الناس؟ أما سمعتم أن من أعان ظالما على ظلمه سلطه الله عليه؟ اعترفوا بأن هذا كان خطأ. بعد أكثر من عام من الاعتقال أطلق سراحنا جميعا. وكانت قراءتي للأحوال تقول إن إطلاق السراح شرك، فالطاغية قد أحكم قوانين القمع من جهة، ثم أرسل لي السيد شريف التهامي في السجن يستفسرني عن رأيي في "الشريعة" ويطالب بردي مكتوبا فقلت له إن رأيي قلته في المنابر وإن أردت نقلته عني شفاهة. غرابة الزيارة والطلب جعلاني أتوجس من أن النميري كان يريد توريطي بمكتوب لاستخدامه بشكل جنائي. بعد أن قرر النظام إطلاق سراحنا، أطلق سراحنا قبلهم، ولكنني قبل أن أغادر سجن كوبر طلبت الاجتماع ببعضهم وقلت لهم: إطلاق سراحنا هذا شرك، فالطاغية نميري قد استعد لنا بإجراءات قضائية عندما نخرج ونعارض قوانينه، ونصيحتي لكم ألا نصدر لدى خروجنا مباشرة ما يوقعنا في شراكه. وفي تقديرنا النظام يعاني أزمات ستمكننا من التحرك ضده (كان هذا في ديسمبر 1984م). قالوا لي: في تقديرنا أن جعفر نميري قرر التراجع عن برنامجه الإسلاموي، ويطلق سراحنا لنعاونه على ذلك، وتقديركم للأمر ليس صحيحا! وكان ما كان.

أصدر الأخوان الجمهوريون بيانا يحوي رأيهم المعروف في القوانين، فتم اعتقال الأستاذ محمود محمد طه وأربعة من زملائه في 5 يناير 1985م وقدموا للمحاكمة التي رأسها القاضي حسن إبراهيم المهلاوي، وحكم عليهم بالإعدام وتم إمهالهم ثلاثة أيام للتخلي عن فكرهم، ورفع الحكم للتأييد بواسطة محكمة الاستئناف التي رأسها القاضي المكاشفي طه الكباشي. قال عن هذه

---

[11] **عمر بن الخطاب** (40 ق. هـ- 23 هـ) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، العدوي القرشي، أبو حفص. ثاني الخلفاء الراشدين لقبه النبي (ص) بالفاروق.

المحكمة الدكتور الطيب زين العابدين: (كانت محكمة عجيبة، في بدايتها اختلف محمود مع القاضي لأنه طلب أن يقدم مرافعته في بداية الجلسة فرفض ذلك لمخالفته للإجراءات القضائية المتبعة، امتنع محمود بعدها من الحديث طيلة المحكمة. حكم القاضي عليه بالإعدام بناء على المنشور وقال له يحق لك الاستئناف فلم يستأنف فاستأنف له القاضي!. محكمة الاستئناف كانت من محاكم (العدالة الناجزة) القضاة الثلاثة فيها: حاج نور والمكاشفي طه الكباشي وثالث لم يكونوا قضاة بل مدرسين بالأساس!. هذه المحكمة هي التي حولت الحكم للردة وأدخلت في حيثياتها أشياء قديمة خارج نطاق مسألتها ولم يعط محمود حتى فرصة الدفاع عن التهمة الجديدة!. هذه المحكمة عبارة عن (سلبطة سياسية) لأن رئيس الجمهورية قصد أن يعدمه بأي شكل)[12]. وفي 1985/1/8م حكم عليه بالإعدام ويوم 17 صادق النميري على إعدامه الذي تم في يوم الجمعة 1985/1/18م. ويرى الدكتور أمين مكي مدني أن إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف كانت مخالفة صريحة لقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على إحالة أحكام الإعدام للتأييد أمام المحكمة العليا وأن قاضي الاستئناف أخطأ في تأييد حكم الإعدام عدة أخطاء قانونية خطيرة منها: على الرغم من أن حكم محكمة الموضوع قضى بالإدانة بموجب نصوص قانون العقوبات تغيرت الإدانة في محكمة الاستئناف إلى جريمة الردة وهي تهمة لم تتم بها محاكمة المتهم في المكان الأول. ولم يوجد في قانون العقوبات أو أي قانون آخر ساري المفعول أي تعريف أو عقاب لجريمة الردة التي ابتدعها القاضي اجتهاداً بناء على النص في قانون أصول الأحكام لسنة 1983 الذي يخول القاضي أن يجتهد رأيه (وقد ذكرنا ذلك سابقا) مما ينافي أبسط قواعد العدالة. كذلك ينص قانون الإجراءات الجنائية المطبق آنذاك صراحة على عدم تنفيذ حكم الإعدام على أي شخص بلغ من العمر سبعين عاما وكان الأستاذ محمود حينها يبلغ السابعة والسبعين. وفي اليوم الثالث لصدور الحكم أذاع رئيس الجمهورية بيانا تلفزيونيا مفصلا بموافقته على حكم الإعدام الذي تم تنفيذه في اليوم التالي أما بقية المتهمين فقد تعرضوا لمسرحية "استتابة" مذلة بثتها أجهزة الإعلام آنذاك. وبعد انتفاضة رجب/ أبريل المباركة وعلى أثر عريضة تقدمت بها ابنة الأستاذ طه وأحد زملائه قضت المحكمة العليا بإبطال حكم محكمة الاستئناف وكل ما ترتب عليه سوى أن الأستاذ طه كان قد قضى نحبه اغتيالا قضائيا باسم الشريعة الإسلامية. وقد شكلت تلك القضية من أبرز انتهاكات العدالة عبر قوانين سبتمبر، كما أعادت الحديث حول ضرورة مراجعة فقه الردة في الإسلام.

تشريعات للقمع

ذكر النميري في خطابه بمناسبة الاحتفال بعيد حركته في مساء يوم 24 مايو 1984 نقطتين هامتين:

الأولى: بعد أن عدد حقوق الإنسان في الإسلام قال (ولكن الإسلام له طوارئ ..وعندما يرى المجتمع قد فسد وانحرف انحرافا شديدا بعلن الطوارئ .. ندخل البيوت .. نضبط ونفتش .. نفتش الناس في كل مكان).

الثانية: قال في نفس الخطاب بعد أن ذكر وجود معارضين له ثم قال إنهم لا يستحقون أن يحاكموا بالقانون السمح بل يجب أن يحاكموا "بالقانون البطال"!.

ليس في الإسلام طوارئ وهذا التهجم على الإسلام يدخل أصحابه في وعيد قوله تعالى (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ)، كذلك إن قوانين الشريعة تهدف إلى العدل الذي لا يتخلى عنه الحاكم المسلم مهما كانت الظروف (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ولا يمكن أن يسلط حاكم مسلم على المسلمين قانونا "بطالا" لأن الله يأمر بالعدل والإحسان.

وفي التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية بخطاب رسمي لمجلس الشعب دعا إلى إسلامية النظام والدولة والتشريع واقترح تحويل صلاحيات مجلس الشعب لمجلس شورى جل

[12] في لقاء معه بصحيفة أجراس الحرية 2004م

أعضائه بالتعيين. وبعد تلك التعديلات اقترح تعديلات في الدستور في المواد الخاصة برئيس الجمهورية تؤدي لتغيير المادة 80 الناصة على ترشيح رئيس الجمهورية وانتخابه باستفتاء، والمادة 84 التي كانت تنص على أن دورة الرئاسة ست سنوات، والمادة 113 حول نائب الرئيس، والمادة 115 التي كانت تجيز محاكمة رئيس الجمهورية، وعدد من المواد الأخرى التي تضع شروطا وأسسا للرئاسة، إلى نصوص من شأنها تنصيب السيد جعفر محمد نميري ملكا على السودان مدى الحياة وتلزم السودانيين بموجب بيعته مبايعة الشخص الذي يعهد إليه بعد وفاته كما ذكرنا آنفا.

تعليق على التجربة المايوية

إن الإجراءات الإسلامية التي أعلنها وسار فيها النظام المايوي كانت وسيلة التمسها نظام فاشل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ودوليا لفك الحصار عن نفسه وإيجاد شرعية إسلامية لحكمه، فنادى بالإسلام كوسيلة لدعم حكم الفرد المطلق لكي يمارس الاستبداد باسم الله.

لذلك ولأن هذه الأغراض مكشوفة لم يستجب أهل السودان للتجربة الإسلاموية المايوية – ولم يؤيدها إلا من كانوا يؤيدون النظام أصلا.

صحيح أن النظام استقدم بعض المفكرين الإسلاميين من العالم العربي والإسلامي فأيدوا بعاطفة عمياء التطبيقات الإسلامية. ففي سبتمبر عام 1984م احتفل النظام بمرور عام على تطبيق الشريعة ودعا ضيوفا من أنحاء العالم الإسلامي المختلفة. لقد هنأ هؤلاء الضيوف نميري على إنجازه ولكن بعد سقوط نظامه دعت الحكومة الديمقراطية في فبراير 1987م علماء ومفكرين من كل أنحاء العالم الإسلامي ليأتوا ويراجعوا مغامرة نميري الإسلامية. وبعد أن درسوها قالوا إنها معيبة في جوهرها وصياغتها وتطبيقها. وكان الشيخ صلاح أبو إسماعيل أحد الذين دعاهم جعفر النميري للسودان في عام 1984م للمشاركة في الاحتفال بمرور عام على ما سماه بتطبيق الشريعة في السودان، ثم جاء ضمن وفد العلماء الذين دعوا في عام1987م لدراسة تجربة التشريع المايوية المسماة إسلامية ولتبيان مدى موافقتها للشرع أو من مخالفتها له ـ وقد شارك في الحكم عليها وإظهار عيوبها حيث خلصت اللجنة إلى أن تلك التجربة معيبة في تنظيرها وفي تطبيقها وأنها شوهت الشرع.. فقلت له: كيف تسنى لك أن تشارك في التهنئة على تطبيقها في عام 1984م. قال لي: في عام 1984م لم نطلع على أية تفاصيل بل غمرتنا البهجة بتطبيق الشريعة فلم نسأل ولم ندرس ولكننا الآن درسنا وكشفنا العيوب!

وجملة القول إن تلك التجربة كانت معيبة في نصوصها وجوهرها وكأنها محاولة جادة للتلاعب بالدين وتوظيفه لخدمة الأغراض الدنيوية ولقهر المواطنين. كما شكلت خلافا بين المسلمين السودانيين، وبينهم وغيرهم من المواطنين إبان الديمقراطية الثالثة فزايد حولها البعض واعتبروا الحديث عن تجميدها أو إلغائها تجميدا للشريعة.. عرقلت التجربة المايوية تطور التطبيق الإسلامي في السودان وأرجعته درجات، ثم كانت التجربة (الإنقاذية) عارضا أساسيا لمسيرة التطور الإسلامي، وكانت مقدمة لها ولدورها الخطير في نفي أسس المواطنة السليمة، وفي جعل الوحدة الوطنية في حيص بيص.

وبعد انقضاء العهد المايوي وقيام الحكومة الديمقراطية قررنا أن تكون المبادئ الهادية للتوجه الإسلامي هي:

أ. أن يكون التشريع بوسائل ديمقراطية.

ب. أن يراعى التطبيق مستجدات العصر. بموجب اجتهاد جديد.

ج. مناقشة الأمر مع المواطنين من غير المسلمين للاتفاق على حفظ حقوقهم الدينية والمدنية.

أن تكون علاقات بلادنا الخارجية على أساس حفظ الأمن والسلام الدوليين بموجب: (لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [13] ولكننا قبل الفراغ من المهمة وقع انقلاب يونيو 1989م.

[13] سورة الممتحنة الآية (8)

أضواء على التجربة الإنقاذية

لقد تتبعنا ظروف انقلاب 30 يونيو 1989م في أواخر الفصل الرابع، وذكرنا أن الجبهة الإسلامية القومية عزلت نفسها عن مسيرة السلام برغم توقيع الدكتور حسن الترابي معنا على بيان القصر في 1989/1/4م، وصارت تقول إن القوى السياسية هي التي عزلتها في محادثات القصر، وأكدنا أن ذلك ليس صحيحا بل إن الجبهة قد صارت أسيرة الخطاب التعبوي والمضاد للسلام الذي عبأت به قواعدها وقد سارت في ذلك الطريق إلى نهاياته بانقلابها المشئوم.

ويمكن أن نقول إن هذا الانقلاب كان برشامة للسلام، فالجبهة وضعت السلام كمقابل للإسلام، وبالتالي فإن هذه التجربة المنسوبة زورا للإسلام هي في الحقيقة مضاد حيوي لسلام السودان في أساسها، ونتائجها المتوقعة هي ما جرى من أقوال وأفعال رفعت مظالم الجنوب للأس السيني الأعظم، وكان الإجماع على تقرير المصير، ثم هذا النفور الماثل الآن وسط الجنوبيين من الوحدة مع الشمال.

المؤتمر الوطني صاحب هذه التجربة هو امتداد للجبهة الإسلامية في السودان وهي إحدى تشرنقات حركات النخبة ذات المرجعية الإسلامية في السودان، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم الحركة الإسلامية السودانية ادعاءً محضا، ذلك أن الإسلام عريق في السودان سبقهم وعاصرتهم فيه كيانات أكثر جماهيرية وأبلغ صلة بالإسلام من ناحية الإخلاص له ولرفعته. حركة التحرير الإسلامي السودانية أولى حركات النخبة الرافعة للشعار الإسلامي تجاوبت مع حركة الأخوان الأم وصارت في مرحلة لاحقة فرعا منها تستمد منها الأدبيات والشكل التنظيمي. وفي عام 1964م كونوا مع الآخرين جبهة الميثاق الإسلامي التي اتخذت بقيادة أمينها العام د. حسن الترابي شكلا جبهويا شعبويا مخالفا لنهج الأخوان التقليدي، كذلك استصحبت من الشيوعية نهج تنظيمهم للقطاع الحديث من عمال، ومهنيين، وطلبة، ونساء؛ ومن حزب الأمة نهج التنظيم للقطاع الاجتماعي التقليدي، وأهمية بناء مؤسسة مالية للكيان السياسي. هذا التجديد ضخ دما قويا في الحركة واتسعت شعبيتها لدرجة أنها وقد كانت نصف عضوية الحزب الشيوعي في البرلمان في انتخابات 1965م، صارت نصف عضوية حزب الأمة البرلمانية في انتخابات 1986م[14]. وصار واضحا أن هذه الحركة نجحت في بناء تنظيم ديمقراطي محكم تخلص تماما من تحفظات بعض الحركات الإسلامية على الديمقراطية. بل قالوا: الديمقراطية هي سنة الأنبياء.

هذا التوجه الراشد ساعدتهم عليه ثلاثة عوامل هي:

- أن الحركة الإسلامية السودانية ذات المرجعية الأخوانية حظيت في السودان بمعاملة طيبة لم تجد مثلها في أي مكان آخر لا سيما في وطنها الأصلي مصر حيث عوملت بقسوة شديدة. ولم تخل من أخطاء.
- كانت جسور الوصال بينها وبين الآخرين ممتدة[15] حتى إننا في أواخر السبعينيات كونا معا جماعة الفكر والثقافة الإسلامية وضممنا إليها كثيرا من أصحاب التوجه الإسلامي. وكان دستورنا الذي ارتضيناه يوجب مراعاة الآلية الديمقراطية في التوجه الإسلامي وأن علينا كذلك ونحن نتطلع للأسلمة أن نراعي الوجود الجنوبي المعتبر في التكوين السوداني وأن نراعي كذلك طبيعة دول الجوار ومتطلبات العصر.

وقد حضر بعض لقاءاتنا الداعية الإسلامي توفيق الشاوي[16] فاستحسن هذا النهج وزكاه.

---

[14] نالت جبهة الميثاق الإسلامي 5 مقاعد والحزب الشيوعي 11 مقعدا بالبرلمان في انتخابات عام 1965. ونالت الجبهة الإسلامية القومية 55 مقعدا وحزب الأمة القومي 101 في برلمان 1986م.

[15] للرجوع لتفاصيل ذلك خاصة تبني حزب الأمة لهذه الحركة واحتضانه لها انظر: الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة في السودان 1958-1995- منشورات دائرة الإعلام الخارجي، سلسلة آفاق جديدة (6)

[16] توفيق الشاوي (1918- أبريل 2009م) من الرعيل الأول لجماعة الأخوان المسلمين بمصر.

- وفـي أواخـر الثمانينـات اجتمـع عـدد مـن ممثلـي الحركـات الإسـلامية بمـن فـيهم السـودانيون واستعرضـوا حـالات التعـاون الأخـواني مـع العسـكريين فـي سـبيل الاسـتيلاء علـى السلطة وتطبيـق الشـريعة. وقـرروا تجنـب ذلـك باعتبـار مـا جـرى لدعوتهم من ويلات واعتبروا أن السبيل الأوحد المأمون هو العمل الشعبي المدني لبلوغ مقاصدهم. هذه الوقائع نشرها في كتاب صدر في عام 1989م السيد عبد الله النفيسي[17].

انقلاب "الإنقاذ" 1989م

في مرحلة لاحقة غيرت قيادة الحركة الإسلامية السودانية ذات المرجعية الأخوانية هذا الرهـان على الديمقراطية شجعهم على ذلك أمران:

الأول: الفهم غير الموضوعي للثورة الإسلامية في إيران. وأذكر أنني ود. حسن الترابي حاضرنا طلاب جامعة الخرطوم عن تلك الثورة وفسرت نجاحها بثلاثة أمور: **أولا:** تماسك الكيان القيادي للشيعة الاثني عشرية بموجب نظامهم المرجعي. **ثانيا:** نهج الشاه الاستلابي الذي عمل على سلخ جلدة إيران الإسلامية. **وثالثا:** نتائج التدخل الأمريكي في إيران منذ التآمر على محمد مصدق الرئيس المنتخب في إيران في عام 1954م وما أعقب ذلك من تغريب للثروة الوطنية وتعميد الشاه شرطيا حارسا للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج. ولكن د. حسن فسر الثورة الإسلامية في إيران تفسيرا غيبيا لا صلة له بكسب البشر بل العناية. هذا الفهم صحبته ظاهرة الحركات الإسلامية وأنشطتها - مثلا- إقدام الجماعات المصرية على اغتيال الرئيس المصري أنور السادات وتفسير ذلك على أنه تحرك إسلامي للاستيلاء على السلطة في مصر أقنع هؤلاء أن فجرا إسلاميا قادما حتما وأن السنة تحتاج لثورة إسلامية. هذا التصور على الأرجح هو الذي دفعهم للمغامرة بأسلوبهم الديمقراطي الناجح واختيار الأسلوب الانقلابي.

الثاني: صحيح أنهم افتعلوا حجة أخرى للانقلاب أقول افتعلوا إذ قالوا إن مذكرة القوات المسلحة في فبراير 1989م استهدفت إخراج الجبهة الإسلامية القومية من الائتلاف الحاكم. حقيقة هذا الأمر أنني رفضت المذكرة، وهي لم تذكر إبعاد الجبهة الإسلامية من الحكم بل قدمت مطالب سياسية مفتعلة لتغطية إخفاقاتهم العسكرية. ولكن بمناسبة تلك المذكرة طلبت من السيد ميرغني النصري عضو مجلس رأس الدولة أن يدعو كافة القوى السياسية لاجتماع موسع في القصر. اجتماع شاركت فيه الجبهة الإسلامية القومية حتى آخر يوم ولكن قبل التوقيع على البرنامج المتفق عليه انسحبوا من الاجتماع، ربما كان السبب هو أنهم قد اختاروا الطريق الانقلابي.

وعندما تكونت الحكومة الائتلافية بعد ذلك لم يشتركوا فيها ليس ذلك لأن جهة ما طالبت بإبعادهم ولكن لأنهم لم يوقعوا على البرنامج المتفق عليه والذي شاركوا في صياغته حتى اليوم الأخير. وصحيح أنه في مرحلة لاحقة اجتمع بي قائد القوات المسلحة فتحي أحمد علي ونائبه مهدي بابو نمر كما أوضحت في فصل سابق وقالا إنهم يستحسنون عدم إشراك الجبهة الإسلامية القومية فقلت لهما ستشترك الجبهة في الوزارة إذا هي قبلت البرنامج المطروح. أبلغت د. حسن الترابي بهذا الأمر لكيلا يسمعوا إشاعات كما أبلغته بموقفي[1].

صحب الانقلاب إدعاءان كاذبان: **الأول:** أن انقلاب 30 يونيو هو تحرك للقوات المسلحة السودانية لا لأية جهة حزبية وهي كذبة كانت قابلة للتصديق كنتيجة لمذكرة القوات المسلحة المشار إليها في فبراير 1989م. و**الثاني**: أن لا صلة للجبهة الإسلامية بالانقلاب وهي كذبة أيضا قابلة للتصديق بالخدعة التي ذكرها د. حسن الترابي أنهم اتفقوا أن يذهب البشير للقصر رئيسا والترابي للسجن حبيسا. لقد صحب الانقلاب تزوير كبير لم يعد الذين فعلوه يغالطون في حقيقته.

ساعدت الانقلاب ظروف إقليمية ودولية:

---

[17] عبد الله النفيسي (تحرير وتقديم) الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في النقد الذاتي، 1989

فالحكومة المصرية رحبت به إذ أعمتها الخدعة وظنت الانقلاب بلا لون أيديولوجي إذ التعامل مع العسكريين مريح لا سيما أنها لم تكن راضية على التجربة الديمقراطية في السودان لأسباب محددة. كنا نحن بعد انتفاضة رجب/ أبريل 1985م نعتبر أن نظام جعفر نميري رهن العلاقة السودانية المصرية لصالح بقائه وأمنه كما أن اتفاقية الدفاع المشترك كانت تحت مظلة حلف ناتو. وكان اتجاه كل القوى السياسية التي أطاحت بالنميري رفض التكامل مع الحكومة المصرية الذي أبرمه النميري وإقامة العلاقة بين البلدين على أساس جديد. ورفض أية علاقة محورية تربط السودان بالمعسكر الغربي لأننا نقف في حياد بين المعسكرين، هذه المطالب كانت أبلغ لدى القوى الجنوبية وقد ضمن هذا في إعلان كوكادام كما ذكرنا. هذه الرؤى لم تكن مقبولة للحكومة المصرية برغم تجاوبها الظاهري الذي ذكرناه في الفصل الرابع. لذلك رحبت بالانقلاب وروجت له ظنا منها أنه سوف يستأنف معها العلاقات كما كانت في عهد النميري.

ولنفس الأسباب رحبت الولايات المتحدة بالانقلاب. والمدهش أن أمريكا كالحكومة المصرية لم تكن مدركة أيديولوجية الانقلاب الحقيقية. وربما ظنوا أن النظام الجديد سوف يستأنف معهم تسهيلات ترحيل الفلاشا من أثيوبيا لإسرائيل ويمنحهم تسهيلات عسكرية في البحر الأحمر على نحو ما فعل نظام نميري وهي أمور قد رفضها الحكم الديمقراطي فذهب غير مأسوف عليه.

وهنالك من يرون أن الأمريكان ساهموا بصورة ما في تقويض الحكم الديمقراطي وهو اتهام غير مستبعد فقد فعلوا ذلك ضد محمد مصدق[1] وضد أليندي في تشيلي[1]. هنالك تفسير آخر لموقف الأمريكان لا يخلو من المعقولية وقد ذكره لي العميد الأمني حسن بيومي وهو عليم بالأساليب الأمريكية وقد بعث لأمريكا في مهمة تدريبية. قال: الأمريكان استدرجوا الجبهة الإسلامية القومية للاستيلاء على السلطة وساعدهم على ذلك بعض عملاء أمريكا المعروفون. وذلك لإقامة نظام "إسلامي" تجعله ظروف السودان الداخلية والخارجية فاشلا فيذهب ذلك نهائيا ببريق الشعار الإسلامي.

والمدهش أن الانقلاب وجد ترحيبا كذلك من بعض الدعاة الإسلاميين الذين يتحدثون كثيرا عن حقوق الإنسان والديمقراطية ولكن بعضهم أدلى بتصريحات في غاية السطحية بل وفي غاية الضرر للقضية الإسلامية - مثلا- الشيخ يوسف القرضاوي سئل عن التغيير بالقوة فاستنكر القيام بانقلاب بدون تحضير مثلما فعل "شباب الفنية العسكرية" بمصر حيث نظموا انقلابا بطلاب في مدرسة ولكنه أجاز انقلاب السودان قائلا إنه "حدث خلخلة وكان لابد أن يقفز على الحكم أناس إذا لم يكن إسلاميين فشيوعيين أو غيرهم، فأخذوا الحكم دون يريقوا قطرة من دم، لا مانع من هذا"[1] والسيد فهمي هويدي بارك النظام الانقلابي بوصفه لمجلس قيادة الثورة الانقلابي بقوله: "مجلس الصحابة الذي يحكم السودان!"[1]

المشاكل التي واجهتها التجربة "الإنقاذية"

التجربة الانقلابية السودانية التي سمت نفسها "الإنقاذ" واجهت منذ البداية مشاكل هيكلية أهمها:

أولا:

أ. في كافة الأنشطة السياسية التي يشترك فيها مدنيون وعسكريون ينشأ توتر. فإذا كان الأمر يتعلق بانقلاب عسكري حتى إذا تطابق الموقف الإيديولوجي ينشأ خلاف حول طبيعة النظام وطريقة الحكم ومركز اتخاذ القرار. وفي العادة يحسم هذا الخلاف لصالح العسكريين. هذا ما حكاه **منيف الرزاز** في كتابه "التجربة المرة"[1] عن الضباط البعثيين أنهم صفوا الحزب وحكموا بأسلوبهم. إنها الظاهرة البونابارتية التي وصفتها شعرا بقولي:

من تمطي باسما ظهر النمر   حتما سيأكله ويبتسم النمر

إنها من المعاني التي طرقها أبو الطيب بقوله:

ومن يجعل الضرغام بازا لصيده   تصيده الضرغام فيما تصيدا

ب. الحركات الإسلامية عادة تنجح في التعبئة والمعارضة لأنها تستطيع التركيز على شعارات بسيطة تشد الجماهير. ولكن هذا النجاح في التعبئة لا تصحبه عادة برامج محددة فإذا آلت إليهم

المسئولية انكشف هذا الضعف. وهو ما حدث لانقلاب "الإنقاذ" وما أظهر من غياب البرامج والتخبط في كافة الملفات.

ج. القوى السياسية الحزبية في السودان ليست بعيدة عن الإسلام فكل القوى الجماهيرية ذات مرجعية إسلامية. لذلك عندما ادعى الانقلاب أنه هو المتحدث الوحيد باسم الإسلام وقع استقطاب حاد في الجسم الإسلامي في السودان. إنه من عيوب الحركات الإسلامية الحديثة أنها تحتكر الإسلام لنفسها وتعتبر موقفها هو الإسلام وتعتبر الآخرين إما جهلة، أو غافلين، أو كفارا. هكذا نشأ استقطاب حاد في الجسم الإسلامي في السودان.

ثانيا: الحرب الأهلية في الجنوب كانت أشبه بحركة مطلبية تطالب بنصيب عادل في السلطة وفي الثروة، وبالاستثناء من تطبيق الأحكام الإسلامية عليهم.

انقلاب "الإنقاذ" أعلن عن هوية إسلامية وفي مرحلة التطابق الإسلامي القومي التي نشأت في وجه سياسيات الولايات المتحدة والتي رعاها الرئيس العراقي صدام حسين قاد "الإنقاذيون" عملا إسلاميا عروبيا جسده المؤتمر الشعبي الإسلامي العربي الذي كونه النظام في عام 1992م. وهو التوجه الذي قاد لإجماع الجنوبيين على مطلب تقرير المصير كما ذكرنا في الفصول السابقة.

ثالثا: شعارات النظام الجديد في السودان استعدت دول الجوار التي تخشى على نفسها من انتقال العدوى لذلك استعدت لاحتواء النظام السوداني وجهرت بعداوته.

رابعا: ونشأت ضد النظام لوبيات دولية واسعة - مثلا- في أمريكا: لوبي مسيحي لحماية المسيحيين السودانيين – ولوبي صهيوني مستعد دائما لاستغلال التناقضات العربية- ولوبي حقوق الإنسان ضد الممارسات القمعية في السودان – ولوبي أفريقي أمريكي – ولوبي ضد الإرهاب- ولوبي الحريات الدينية- ولوبي محاربة الرق.. هذه اللوبيات استهدفت النظام السوداني واستمالت بعض الدول الغربية لمواقفها.

هذه العوامل عزلت النظام عزلة بلغت أقصاها في عام 1996م كما فصلنا وذكرنا كيف قاد ذلك النظام للتراجع في 1997م. وبالرغم من ذلك التراجع استمر الاستقطاب إذ بدا لكثير من سكان المناطق الطرفية في السودان في الشرق والغرب أن أهل الشمال والوسط قد استأثروا بأمر الوطن في السلطة والثروة وأن هذه الظاهرة قد بلغت أوجها على يد نظام "الإنقاذ" لا سيما تهميش العناصر غير العربية. هؤلاء من أهل دارفور ألفوا الكتاب الأسود[1] الذي حمل تلك المعاني وكان بمثابة التمهيد لما حدث بعد ذلك في دارفور من عمل مسلح موجه ضد الحكومة المركزية في الخرطوم.

تجربة الإنقاذ الإسلاموية

إن الانقلاب كان عملا للجبهة الإسلامية القومية في إطار "التمكين لشرع الله" ولكن النظام صمت عن ذلك تقية كما قالوا. وبعد عام ونصف العام، تحديدا في 1991/1/1م وفي خطاب الرئيس عمر البشير بمناسبة عيد الاستقلال أعلن أن ذلك العام سيشهد البدء الفوري في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان[18].

ظهر هذا التطبيق فيما سمي بالمشروع الحضاري، وتنزل في العديد من المظاهر، أهمها:

- الخطاب الأيديولوجي السائد في أجهزة الإعلام والذي ينادي بالشعار الإسلامي ويكفر ويخون معارضي النظام باعتبارهم مخالفين لشرع الله.
- العديد من التشريعات التي استنبطت من أحكام الشريعة الإسلامية أهمها القانون الجنائي لسنة 1991م وقانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م، وقانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991م، وقانون الزكاة لسنة 1990م، وقانون بنك السودان لسنة 2002م.

---

[18] انظر حمد عمر حاوي طبيعة الدولة في الإسلام بين العلمانية والحكم الديني: نموذج السودان 1989-2001م الدار السودانية للكتب، 2004، ص 217

- صك قوانين النظام العام الولائية. وعبرها تم التركيز على مظاهر التدين في المجتمع مثل فرض ما سمي "بالحجاب"[19] على المرأة السودانية في المرافق العامة وفي الشارع العام. وفرض ممارسات معينة كإغلاق المتاجر يوم الجمعة بالقانون ومنع العديد من الممارسات التي ينظر لها باعتبارها مخالفة للشريعة.
- السعي لعمل شبكات مع تيارات الحركية الإسلامية الاحتجاجية العالمية عبر المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي المذكور. واستهداف أمريكا وروسيا باعتبارهما دول كفر (أمريكا روسيا قد دنى عذابها. عليَّ إن لاقيتها ضرابها!)
- المناداة بالواحدية السياسية باعتبارها صنوا لواحدية الرب والقول بالتالي بأن التعددية السياسية كفر. فالمؤتمر الوطني نشأ باعتباره الحزب الأوحد، حتى تم التراجع لاحقا إلى قبول ما سمي بالتوالي السياسي في 1998م، ثم أخيرا القبول الظاهري بالتعددية الآن.

التجربة التشريعية الإنقاذية

كل التشريعات التي سنت في عهد الإنقاذ وهي مكونة من عشرات القوانين ودستوري 1998 و2005م تدعي أنها تستمد من الشريعة الإسلامية أو أنها لتنزيل شرع الله وتثبيت "المشروع الحضاري". إن نقدنا لهذه التجربة موزع في كتابات كثيرة، ولكننا نشير هنا فقط لنقد مفهوم "الحاكمية لله" في دستور 1998م، و"المصارف الإسلامية" كما نص عليها قانون العمل المصرفي، ثم نذكر علل كل التشريعات الإسلاموية المتخذة إجمالا.

دستور 1998م ومفهوم الحاكمية

في التاريخ المعاصر، تزايد قلق المسلمين في بداية القرن العشرين حول أوضاعهم. فالخلافة الإسلامية تم إلغاؤها عام 1924. ومهما كانت عيوبها، فإنها كانت تشكل رمزا معنويا حاميا للمسلمين في نظر الكثيرين. وفي شبه القارة الهندية تملك القلق أبا الأعلى المودودي على المسلمين الذين تغمرهم أغلبية هندوسية مما دفعه لصنع درع فكري بناءً عليه: الإيمان بالله يعني الإيمان بقدرته الكلية والتي تترجم سياسيا إلى مبدأ الحاكمية وهو ما يعني أن السلطة والتشريع وغيرها لله وحده، والمؤمنون بهذا الاعتقاد هم حزب الله ومن عداهم حزب الشيطان. وفي مصر: اصطدمت حركة الأخوان المسلمين بالسلطة الثورية للرئيس جمال عبد الناصر، وتعرضت مرتين لقمع شديد، وتحت ظروف المرارة والإحباط طور بعض قادتها –وخصوصا الأستاذ سيد قطب- موقفا احتجاجيا راديكاليا واستندوا بشدة على أفكار المودودي.

وفي إيران طبق الشاه رضا خان وابنه محمد برنامجا علمانيا متطرفا، وكانت المؤسسة الدينية الشيعية مستقلة نسبيا فتصدت لسياسات الشاه وأنتجت أيديولوجية الإمام الخميني الإسلامية الراديكالية.

هؤلاء الثلاثة: المودودي، وقطب، والخميني أصبحوا المصادر المعتمدة للفكر الديني للإسلام الهجومي militant. ومن حينها أخذت حركات الإسلام الاحتجاجية أيديولوجيتها من هذه المصادر.

لقد أخذت الجبهة الإسلامية القومية في السودان في فترة تكوينها الأولى موجهاتها من منابع الأخوان المسلمين المعتدلة، ومن المثال الشيوعي في تنظيم القوى الاجتماعية الحديثة، ومن حزب الأمة في تطوير جناح اقتصادي لمساندة نشاطه السياسي وفي تكتيكات الضغط الشعبي للتأثير على القرارات السياسية. هذا الاقتباس خدمها كثيرا وطورها لتصبح تنظيما سياسيا جيد التنظيم، معتدلا وناجحا. وتدريجيا تأثرت بحركات الاحتجاج الإسلامية الراديكالية والتي سادت مجتمعات المهاجرين المسلمين في الغرب.. هذه النزعة الراديكالية جرتها لعمل الانقلاب ولونت البرنامج السياسي لنظام "الإنقاذ" الذي أنشأته، فطلبت من المسلمين في السودان التسليم ببرنامجها الحزبي وإلا فسوف يتم تصنيفهم أعداء لله ويتم قمعهم بلا هوادة. أما غير المسلمين

---

[19] الكاتب يقول إن مصطلح "حجاب" للإشارة للزي الإسلامي الشرعي خاطئ ويصف ظروف تسرب ثقافة الحجاب الشرقية للمجتمع الإسلامي تاريخيا في كتابه؟ الحقوق الإنسانية والإسلامية للمرأة 2006م.

فيجب عليهم قبول النظام الجديد وسياساته الإسلاموية وإلا فسوف يكونون هدفا للجهاد.
دستور 1998م تمت صياغته بشكل بعث على الريبة حيث سلمت "اللجنة القومية لكتابة الدستور" مسودة وسلمت للبرلمان نسخة أخرى هبطت من السماء لا أب شرعي لها فقد تنكرت اللجنة للمسودة التي عرضت أمام المجلس الوطني! كانت القوى السياسية السودانية قد قاطعت هذه اللجنة وإن كانت ترى أن رئيسها وكثيرا من أعضائها لا يمكن دمغهم بالجبهوية. نفس الشيء ينطبق على اللجنة الفنية للدستور. وقد قدمت اللجنتان مسودة الدستور والتي غيرها النظام من دون أدنى مراعاة للجنتين، وأبدلها بدستور يحمل أنفاس الجبهة الإسلامية ورؤيتها الضيقة، وهرع به إلى المجلس الوطني ليبصم عليه، ويعرضه على استفتاء صوري لم يسمع به المواطنون دعك عن المشاركة!.
هذا الدستور الذي أجيز استصحبت المادة 6 منه مفهوم أبي الأعلى المودودي حول الحاكمية الإلهية الذي يفضي إلى الثيوقراطية ويتيح للبشر ممارسة سلطانهم باسم الله. ما من مؤمن ينكر قدرة الله الكلية، ولكن الحاكمية -السيادة- مفهوم سياسي وهي للشعب. وفي هذا السياق روى الطبري –المؤرخ الإسلامي المعروف- حادثة جادل فيها أبو ذر[20] معاوية[21] –أول الملوك المسلمين- بألا يصف المال العام بأنه مال الله بل مال الناس.
مفهوم الحاكمية اتخذه النظام ليضفي قدسية على أعماله البشرية ويدعي أنه يحكم باسم الله حتى وهو ينتهك كل المبادئ الربانية المضمنة في الشريعة الإسلامية.

قانون تنظيم العمل المصرفي

سن النظام هذا القانون ضمن هجمته التشريعية للعام 1991م، وعدله في سنة 2003م، مؤسسا لتجربة مصرفية منتسبة للإسلام ومحرما استخدام المصارف التقليدية في السودان، لاحقا وبعد توقيع بروتوكول ميشاكوس في يوليو 2002م تم تعديل قانون بنك السودان المركزي في ديسمبر 2002 لتنص المادة (5) منه على أن يكون النظام المصرفي السوداني مزدوجا: إسلاميا في الشمال وتقليديا في الجنوب.
الصيغة المصرفية المسماة إسلامية ليست كذلك بل تشكل استغلالا للمحتاج لصالح صاحب المال. وتفترض أن سعر الفائدة الذي تتعامل به المصارف الحديثة هو الربا المحرم شرعا. وهذا غير صحيح. أفتى بذلك عدد كبير من العلماء ونقول في هذا الصدد:

1. إلغاء سعر الفائدة في وقت فيه طبيعة النقود الورقية تفرض حتما هبوطا في قيمة النقود بسبب التضخم وتدني سعر العملة مما يوجب عائدا تعويضيا.
2. المعاملات المسماة إسلامية تلغي فكرة الإقراض وهو ضروري للاستثمار الذي يكون فيه المقترض حرا في إدارة استثماره.
3. تستبدل الإقراض بحيلة المرابحة. وهي صيغة تعامل تجاري لا تصلح إلا لصفقات قصيرة الأجل.
4. الصيغة المسماة إسلامية لا تمنح المودع حافزا تلقائيا للادخار.
5. في الاقتصاد الحديث سعر الفائدة له وظائف أخرى مثل ضبط حجم النقود المتداولة، وتحفيز الادخار. والمقارنة بين جدوى الاستثمارات المختلفة، وهي وظائف نقدية ومالية وتمويلية واقتصادية هامة لا غنى عنها.

الصيغ المسماة إسلامية دمرت القطاع المصرفي وهي في دواخل معاملاتها تستخدم سعر الفائدة كمقياس كما تستخدمه في التعامل مع النظام المصرفي الدولي.

---

[20] **أبو ذر الغفاري** (ت 32هـ): هو جندب بن جنادة بن قيس الغفاري، من كنانة أبو ذر، صحابي شهير معروف بصدق اللهجة.

[21] **معاوية بن أبي سفيان** (20 ق.هـ- رجب60 هـ/ 602- 680م) هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي. أبو عبد الرحمن. أمه هند بنت عتبة. أسلم يوم فتح مكة وهو أول من حول الخلافة إلى ملك عضود.

حينما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية هلل كثيرون لأن ذلك دليل على سداد الصيغ الإسلامية وأنها تشكل حلا للعالم. ما حدث في الغرب هو أحد نتائج الشطط في استخدام سعر الفائدة بدون ضوابط، ولكن الصيغ المسماة إسلامية لا تشكل الحل، وقد تزامنت نفس الأزمة العالمية مع أزمة في السودان متعلقة بسوء الطريقة التي كانت المصارف تتعامل بها مع المحاسيب. وجرت مجزرة فجائية لعدد من أصحاب رؤوس الأموال اتضح أنه تم إقراضهم مبالغ خيالية بدون الضمانات الواجبة.

الزكاة في التجربة الإنقاذية

لقد اهتممنا بفقه الزكاة ولنا في ذلك كتيب "الزكاة والنظام المالي في الإسلام" ونورد هنا أهم الحقائق حول الزكاة، ثم نذكر ما تم في هذه التجربة الإسلاموية.

قال تعالى: **(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)**[22].

لقد استفاض الفقهاء في دراسة نصوص الزكاة في الكتاب والسنة واتفقوا على أن دافع الزكاة ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

- أن يملك دافعها المال ملكا حقيقيا يمكنه من التصرف فيه.
- أن يكون المال معدا للنماء.
- أن يكون المال فاضلا عن حاجة صاحبه الأصلية أي ضروريات حياته.
- أن يسلم المال من الدين.
- أن يبلغ المال نصابا والنصاب مختلف باختلاف النوع .
- أن يحول عليه الحول (إن كان رأسمالا).
- الزكاة ضريبة على رأس المال وربحه في حالة الماشية والتجارة. وضريبة على الإيراد المتجدد أي الدخل في الزراعة.
- النقود عليها 2.5% إذا حال عليها الحول.

هذه الشروط معناها:

أولا: إن الزكاة لا تجب إلا عن ظهر غنى والغنى هو ملك النصاب أي أن النصاب هو حد الغنى.

ثانيا: إن حد الغنى إذا عد بالمحصول الزراعي كان قليلا وإذا عد بالفضة كان متوسطا وإذا عد بالإبل كان كبيرا.

ثالثا: إن سعر الزكاة بزيد مع قلة تكلفة الإنتاج ويطرد معها عكسيا فالمال الذي يكلف صاحبه كثيرا مثل الدابة المعلوفة أو الزراعة المروية بالآلات تخفف تكاليف الزكاة عليه.

رابعا: الزكاة على الدخل المتجدد أكبر منها على رأس المال. وعلى المال السائل أكبر منها على المال العيني.

إذا نحن تصفحنا شروط الزكاة وضوابطها لثبت لنا أنها ضريبة تكافل اجتماعي غايتها أن تمنح الفقراء حقوقا في أموال الأغنياء دون أن تفقر الأغنياء. مقصدها إغناء الفقراء والمحافظة على حد أدنى من ثراء الأغنياء.

ومصارف الزكاة بنص الآية الكريمة ثمانية تنقسم إلى قسمين قسم مكون من أربع فئات تدفع لهم الزكاة لاحتياجهم هم: الفقراء، المساكين، الغارمون، وابن السبيل، وقسم مكون من أربع فئات أخرى يدفع لهم لاحتياج المسلمين لهم هم: العاملون عليها، والمجاهدون، والمؤلفة قلوبهم، والمكاتبون.

لقد عددنا في الكتاب المذكور اختلافات الفقهاء حول الزكاة، اختلفوا حول المال المزكى بين مضيقين وموسعين. واختلفوا حول قسمة الزكاة بين المواضع المختلفة. واختلفوا حول جواز نقل الزكاة ولزوم صرفها محل المال المزكى، واختلفوا هل يصرف من الزكاة لغير المسلم؟ وهل يصرف من الزكاة على بني هاشم وبني عبد المطلب؟ واختلفوا اختلافا هاما حول هل يخرج

---

[22] سورة التوبة الآية (60)

المزكي الزكاة للدولة وهي التي تتولى أمر توزيعها لمستحقيها؟ أم يخرجها هو بنفسه لمستحقيها؟.
قال الجمهور: الأموال الظاهرة(المواشي والزروع) تتولى جباية زكاتها وتوزيعها على مستحقيها الدولة (ولي الأمر) أما الأموال الباطنة (النقود وعروض التجارة) فلولي الأمر أن يفعل كذلك ولكن:

- قال الحنفية: الأموال الباطنة مفوضة إلى أربابها.
- وقال المالكية: الأمر في المال الظاهر والباطن واحد.
- وقل الشافعية: للمالك أن يفرق أمواله بنفسه في الأموال الباطنة.
- أما الحنابلة فكان رأيهم مخالفا لرأي هؤلاء جميعا. قالوا : لا يجب دفع أموال الزكاة لولي الأمر. جاء في المغنى لابن قدامة: "يستحب للمالك أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه ليكون على يقين من وصولها لمستحقيها سواء كانت ظاهرة أم باطنة.

إن هذا الرأي والحجة التي استند إليها دليل آخر على مدى مراعاة فقهاء السلف لمقاصد الشريعة وحرصهم على تحقيقها رغم الظروف فقد تعاظم في أنفسهم الشك في صلاح ولاة الأمور واستعظموا فتنة الخروج عليهم فرأوا محاولة النجاة بينهم منهم. جاء عن الحسن البصري قوله للمزكي: ضعها (الزكاة) في مواضعها وأخفها عن الولاة وجاء عن الكندي قوله "سألت سعيد بن جبير عن الزكاة قال ادفعها إلى ولاة الأمر. فلما قام سعيد تبعته فقلت أمرتني بكذا ولكنهم يفعلون بها كذا وكذا! فقال لي سعيد: ضعها حيث أمرك الله .. سألتني على رؤوس الأشهاد فلم أكن لأخبرك[23].
كذلك مع اختلاف الزمان صارت هناك مستجدات فليست للإبل نفس القيمة الاقتصادية التي كانت لها في الماضي، وبرزت أصول أخرى للثروة. كما هنالك اختلاف في الأمكنة حيث تمدد الإسلام وانتشر خارج بيئة الجزيرة العربية. لقد انتبه لذلك فيما يخص التجربة النيجرية الأستاذ لاميدو سنوسي S.L.Sannusi منتقدا الرجوع للمذهب المالكي وهو المعمول به في شمال نيجيريا بدون اجتهاد، باعتباره خطأ شنيعا أدى إلى سقطات كثيرة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية وأهمها جمع الزكاة وأشار لضرورة اجتهاد جديد بشأنها. فالتقليد في الفقه زلة كبيرة ستورث الشعار الإسلامي مشاكل جمة، فقد لعبت الثقافة العربية وجغرافيا الجزيرة العربية وبيئتها دورا في التشريع ولذا يجب أن يختلف باختلافها.
هذه المسائل وغيرها تكتنف موضوع الزكاة وتوجب الاجتهاد لاختيار أصلح الأحكام وهناك مسائل جديدة تتعلق بالزكاة لا يحمها في زماننا إلا اجتهاد يستنبط أحكامها من الأصول الإسلامية.
لا سبيل لتطبيق الزكاة في المجتمع المعاصر إلا إذا سبق ذلك تخل عن الالتزام المذهبي وإقدام على الاجتهاد المؤهل لحسم الخلافات القديمة وحل المشكلات الجديدة، وإيجاد مؤسسة تنظر في نتائج هذا الاجتهاد لاتخاذ قرار ملزم بشأنه عن طريق الشورى. كل تناول للزكاة- جباية وتوزيعا- في المجتمع العصري خال من وسيلتي الاجتهاد والشورى يوقع صاحبه في خبط عشواء. وهذا ما فعلته "الإنقاذ".
أصدرت في البداية قانون الزكاة لسنة 1990م وفيه تحدثت عن شروط إيجاب الزكاة ومنها بلوغ النصاب الشرعي وحولان الحول في الأموال وأن يكون المال غير متعلق بالاستعمال الشخصي، وألا يكون الشخص مدينا بدين يفقد ماله النصاب.
أما قانون سنة 2001م فقد أنشأ ديوان الزكاة لتحصيل الزكاة، و(الحجز على الأموال بأنواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول)، وإيداع أموال الزكاة في بنك السودان أو أي مصارف أخرى، وصرف الزكاة على مصارفها (المادة 6)، وقد كرر نفس الشروط الواردة في القانون السابق حول إيجاب الزكاة في المادة 17.
ولكن التطبيق لم يلتزم بهذه الشروط أبدا، ونجد أن تطبيق الزكاة في التجربة "الإنقاذية" اتسم بالتالي:

[23] رواها ابن يلام في كتاب الأحوال.

- إيجاب الزكاة على رواتب الموظفين وخصمها منهم، فالموظف لا يستلم كامل مرتبه ويترك ليحول عليه الحول وينظر هل يبلغ النصاب أم لا بل تؤخذ الزكاة سلفا. هؤلاء الموظفون كثير منهم مدينون بأكثر من نصف رواتبهم للبقال والغسال وبائع الخضار وغيرهم، فجزء كبير من هذه الرواتب أصلا يذهب لسداد الديون حال قبض الراتب، ولا يحول الحول على مال بأيديهم في غالب الأحوال، فكيف تؤخذ منه زكاة؟
- فرضت الزكاة وفقا للمادة 46 على العربات التجارية والأجرة والحاصدات الزراعية والجرارات. هذه المستغلات ينطبق عليها صفة التجارة فليست عليها زكاة في ذاتها بل على الربح الناتج عنها.
- الناظر لقائمة المزكيات وطرق تحصيلها في هذه التجربة يتيقن أنها ليست الزكاة الشرعية وإنما فريضة مخصصة للمسلمين.
- نص القانون على المصارف الشرعية، ولكن في التجربة نجد أن الديوان كان يفرّق أموال الزكاة بشكل مسيّس وينشئ استثمارات ويصرف الأموال بشكل غير منضبط بالمصارف الثمانية، كما تورّم قسم العاملين عليها ليستغرق جزءا عزيزا من الزكاة، وكذلك مباني وممتلكات الديوان الضخمة.

تعليقات عامة

وعموما نستطيع القول إن قوانين التشريع الإسلاموي السودانية فيها علل كثيرة، أهمها:

العلة الأولى: التعارض مع الدستور: هذه القوانين تتناقض مع دستور السودان الانتقالي الذي وضع في إطار اتفاقية السلام وذلك بغرض إجراء تعديلات في شكل الحكم وفي قسمة السلطة والثروة من أجل بناء السلام بتحبيذ الوحدة وإتمام التحول الديمقراطي. حينما صيغت هذه القوانين كان النظام قد خرق الدستور واستولى عنوة على حكم البلاد ولم يصغ دستورا إلا في 1998م. وكان من المطلوب أن تتوافق هذه القوانين مع الدستور الجديد ولكن كما أثبتنا في الفصل الخامس فإن أية تعديلات أجريت كانت أضل سبيلا. نص الدستور الانتقالي على احترام التعددية الدينية وكفالة حرية الأديان كما في المادة (38): حرية العقيدة والعبادة. ونص بشكل واضح على الحقوق الدينية كما في المادة (6). فبرغم نص الدستور على التشريع الإسلامي في الشمال إلا أن هذه النصوص تجعل المادة 126 من القانون الجنائي (الردة) متناقضة مع الدستور. فتلك المادة تحكم على المرتد بالإعدام وتقيد بالتالي حرية العقيدة. لقد أثبت في كتابي (العقوبات الشرعية وموقعها من النظام الاجتماعي الإسلامي) أن قول الجمهور بقتل المرتد كان مربوطا بعلة موالاة الأعداء وخيانة الدولة أي بمسألة سياسية لا بعلة الكفر، والقرآن يذكر تبديل الدين ولا يضع له جزاء دنيويا بل أخرويا، وقد نص في محكماته على حرية العقيدة **(لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)**[24] **(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)** وقلنا إن وضعنا اليوم مختلف فتلك العلة تنتفي اليوم، بل يضاف أن ديننا هو الرابح في إشاعة حرية الأديان والتحول من دين لآخر على النحو الذي جعل كثيرا من أهل الغرب يخافون من المد الإسلامي في دولهم. وصف الأمريكي مايكل شوير في كتابه (السير إلى الجحيم) التمدد الإسلامي في العالم وقال إنه في روسيا يتقاطر الدعاة بصورة سيكون لها أثرها على الأقليات المسلمة ويزيد من تحول الروس نحو الإسلام، وإنه في أوربا عامة توجد مظاهر تمدد إسلامي واسع و"يبدو أن مصير أوربا أن تترك جسمها الشائخ المتردي في يد جماعات إسلامية متدينة، وفتية، ومجتهدة".[25] فلو أننا قلنا بقتل المرتد فإن هذا يفتح الباب للتعامل بالمثل وسنفتح على الأقليات الإسلامية في دول غير إسلامية وهم نحو ثلث المسلمين في العالم أبواب جهنم! هذا النص بأي مقياس ينطلق من المقاصد الشرعية باطل.

---

[24] سورة الطور الآية (21)

[25] انظر للكاتب الإنسان بنيان الله حيث يورد تلخيصا للكتاب المذكور

العلة الثانية -التخليط: ذكرنا في نقدنا للتجربة المايوية هذه العلة بحيث لم تلتزم تقليد مذهب من المذاهب المعروفة ولم تقم باجتهاد جديد ولكنها أصدرت أحكاما وقوانين بعضها من أصل فقهي وبعضها من أصل وضعي وخلطتها مع بعض خلطا مضطربا فأهدرت العدالة إسلاميا ووضعيا. نفس الشيء ينطبق على التجربة الإنقاذية، وبيان ذلك:

- اقتباس فكرة الشروع في الجريمة الوضعية ودمجها في التشريع الإسلامي. القانون الجنائي مثلا يخلط الأحكام الإسلامية بفكرة الشروع في المواد 19 و20 و24 و25 وغيرها.
- نعتت سعر الفائدة بأنه ربا وجاءت بصيغ مسمياتها عرفت في تاريخ الدولة الإسلامية ولكنها تشكل تنويعات على سعر الفائدة بشكل شائه، فلا هي الممارسات الإسلامية التاريخية ولا هي سعر الفائدة الغربي بدوره الهام في الاقتصاد الحديث. فإذا كانت مبادئ الاستثمار في الإسلام هو قيامه على المخاطرة وعلة تحريم الربا هي استغلال صاحب الحاجة، نجد أن المرابحة التي استخدموها حلت محل سعر الفائدة بصورة زادت من استغلال صاحب رأس المال للمقترض، فبالمقارنة نجد أن سعر الفائدة لم يكن يتعدى 18% بينما المرابحة تبلغ 48% وضماناً أكبر ولا مخاطرة فيها أبداً.
- الخلط بين الزكاة والضريبة. الضريبة هي التزام قسري للفرد تجاه الدولة من دخله أو معاملاته بغض النظر عما دفعه منه وما تبقى بحوزته، وذلك لتستخدم في تحسين الخدمات وتسيير دولاب الدولة. أما الزكاة فهي طهرة لمال المزكي يدفعها طواعية بأنصبة محددة وشروط ذكرناها. ولها مصارف ثمانية معلومة. ولكن قانون الزكاة خلط بين مفهوم الزكاة الشرعي ومفهوم الضريبة الوضعي.

العلة الثالثة: منافاة حقوق الإنسان

قوانين التجربة الإنقاذية سيما الجنائي وقانون الأحوال الشخصية فيها ترسانة من المواد التي تنتهك حقوق الإنسان وتتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية وهي العدل والكرامة والمساواة والحرية والسلم. لقد بينت في كتابي (الإنسان بنيان الله) كيف أن هذه المبادئ جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية، **فالحرية** وحرية الاختيار من مبادئ الإسلام الأصيلة. وسنام هذه الحرية هي حرية العقيدة، فالإسلام مع حضه لإتباع الديانة إلا أنه يجعل ذلك خيارا مفتوحا للناس (**أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ**)[26] ، ومع الإكراه تنتفي أسس المساءلة فالمؤمن بإمكانه النطق بالكفر وهو مكره وقلبه مطمئن بالإيمان، وبذلك يكون الظالم الذي يكره الناس على غير ما يختارون هو الآثم، قال رسول الله (ص):" **لَيْسَ عَلَى مَقْهُورٍ يَمِينٌ** "[27]. وهذا هو الأصل الذي استند عليه الإمام مالك[28] حينما استفتي في الخروج على يزيد بعد مبايعته فأفتى أنما بيعتهم كانت بيعة إكراه وليس على مكره يمين. الحرية في العقيدة وفي الحكم وفي سائر سكنات الإنسان وتنقلاته أصل مكفول لا ينتقص منه إلا تحريم التعدي على حريات وحرمات الآخرين. **والعدل** من مقاصد الشريعة التي تعلو حتى قال الإمام ابن تيمية[29] رحمه الله: "وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة». وحض القرآن الكريم على العدل ولعن الظالمين، وقال رسول الله (ص): **وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا**"[30]، **والكرامة** أصل في الدين غير مربوطة بعقيدة أو لون أو

---

[26] سورة الزمر الآية (39)

[27] سنن الدارقطني

[28] **الإمام مالك** (**93 هـ/715 م - 179 هـ/796 م**): إمام دار الهجرة وأحد الأئمة الأربعة المشهورين، ومن بين أهم أئمة **الحديث النبوي الشريف**

[29] **ابن تيمية** (شيخ الإسلام) (661- 728هـ): أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، وتيميه هي والدة جده الأعلى محمد

[30] سنن أبو داود

نوع، بل التكريم للإنسان في الإسلام كما قلنا تكريم وجودي **(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)**[31] و**المساواة** في القيمة الإنسانية بغض النظر عن العقيدة يظهره أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ، فَقَامَ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ، فَقَالَ : "**أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟**"[32] والمساواة بغض النظر عن النوع تؤكدها الآية **(إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)** [33] وقال رسول الله: "**إِنَّمَا النِّسَاءُ شَقَائِقُ الرِّجَالِ**"[34]، **والسلام**، مطلب أصيل في الإسلام، بخلاف ما أشاع كثيرون من أنه دين حربي انتشر بحد السيف، وعلة القتال هي العدوان والظلم وليس الكفر:(**فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)**[35]. و**(فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)**[36].

ولكننا لو راجعنا القوانين الإنقاذية التي صيغت لتطبيق الشريعة سنجد أنها مليئة بما ينتهك العدل والحرية والكرامة والمساواة:

- فقانون الأحوال الشخصية للمسلمين ينتهك حقوق النساء بشكل لا يتسق مع وضعهن المتقدم نسبيا في المجتمع ولا مع التفسيرات المستنيرة للدين، وقد أثبت في كتابي "الحقوق الإنسانية والإسلامية للمرأة" في فصل خاص بذلك القانون أنه قانون ظالم للنساء ومتعارض مع تحررهن الواجب تحت رايات الشريعة السمحة.
- والقانون الجنائي مقروءا مع قانون الإجراءات الجنائية ينتهكان حق التعبير والتجمع السلمي بشكل فظيع.
- وكل القوانين المتعلقة بالتصديق لمؤسسات استثمارية أو إعلامية أو للاتصالات (قانون الاستثمار، قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الاتصالات) فيها نصوص تضع شروطا تقييدية بشكل كبير وتعطي المسئولين الحق في الاستثناء، وهذا باب لانتهاك العدل والمساواة بين الناس وهو أحد شروط سياسة التمكين التي اتخذها النظام بالتمكين الاقتصادي والإعلامي لمحاسيبه وإفقار وإصمات معارضيه.

العلة الرابعة: عدم مراعاة التناسب بين العقوبات والجرائم: التجربة الإنقاذية لم تؤسس على ما سبق من اجتهادات إسلامية بل انطلقت تصوغ قوانينها بشكل أثمر مفارقات غريبة:

أ. ساوى القانون الجنائي بين جريمة الزنا واللواط في العقوبة. وهما جريمتان مختلفتان في الشريعة وفي الواقع وذلك أسوة بما كان في قانون العقوبات المايوي، فقد أشارت المادة التي ساوت بين الفاحشتين في ذلك القانون معرفة الجريمة بأنها الاتصال الجنسي بين شخصين دون رباط شرعي. أما في القانون الجنائي لسنة 1991م فقد تم الفصل بين الجريمتين وتم تعريف الزنا وعقوبته ومسقطاتها في المواد 145، 146، و147 بينما عرف اللواط وعقوبته في المادتين 148 و149. وكانت العقوبة للجريمتين هي مائة جلدة لغير المحصن. والرجم للمحصن في الزنا بينما لم ينص على المحصن في اللواط!

ب. وقارب بينها وبين جريمة الاغتصاب إذ نص في المادة 149 على أنه (من يرتكب جريمة الاغتصاب يعاقب بالجلد مائة جلدة وبالسجن مدة لا تجاوز عشر سنوات، ما لم يشكل الاغتصاب

---

[31] سورة الإسراء- 70

[32] رواه البخاري ومسلم وأحمد

[33] سورة الأحزاب الآية 35

[34] سنن أبو داود

[35] سورة البقرة، الآية – 194 .

[36] سورة البقرة، الآية – 193 .

جريمة الزنا أو اللواط المعاقب عليها بالإعدام) وكان هذا بابا كبيراً للتساهل ولن ننسى قضية الصبي الذي اغتصب ودمر نفسيا وتناقلت قصته الصحف العام الماضي ولم ينل الجاني سوى ثلاثة أشهر سجن!
ب. في جريمة شرب الخمر حرم القانون شرب الخمر على المسلمين، وحرم التعامل فيها والحيازة على الجميع فلم تخصص للمسلمين وهذا باب للحرج. ومن أكبر أبواب التظلم الجنوبي. فقد أوردت مفوضية حقوق غير المسلمين في العاصمة القومية أن 80% من النساء المسجونات هن غير مسلمات سجن بسبب صناعة الخمور البلدية التي هي ليست محرمة في أديانهن.
العلة الخامسة: التطبيق: أظهر علل التطبيق متعلقة بقانون الزكاة، ومع أنه فيه بعض المشاكل فيما يتعلق بأخذ الزكاة من المستهلكات التجارية والزراعية كعربات الأجرة والجرارات الزراعية، إلا أن الضلال الأكبر كان في التطبيق حيث لم يتم الالتزام بشروط وجوب الزكاة ولا بمصارفها.
العلة السادسة: منظومة النظام العام والأثر العكسي
ذكرنا أعلاه منافاة حقوق الإنسان وما أضافه قانون الأحوال الشخصية للمسلمين لسنة 1991م من قيود على النساء، إضافة لذلك هناك منظومة (النظام العام)، وهي منظومة مركبة تقوم على تشريعات للنظام العام تتخذ ولائيا، وعلى شرطة ومحاكم النظام العام. بالإضافة لسياسات تعليمية وإعلامية مصاحبة. قانون النظام العام لولاية الخرطوم مثلا سُن في 1996م. ضمن منظومة "المشروع الحضاري" وهو قانون مختلف عليه حتى داخل الحاكمين أنفسهم، فوزير العدل في 2001م السيد علي محمد عثمان ياسين قال إن وزارته هي أول من انتقد قانون النظام العام، وبالرغم من ذلك ظل يعمل حتى يومنا هذا. محاكم النظام العام هي نوع من المحاكم الخاصة درجت السلطة منذ البداية على تكوين أشكال مختلفة منها بتجاوز القضاء الطبيعي، وبالتالي انتهاك الإجراءات الجنائية المتعارف عليها والمنصوص عليها قانونا من إجراءات القبض على المتهمين ومحاكمتهم وإعطائهم حقوقهم القانونية. وهي أشبه بالمحاكم الإيجازية ومحاكم العدالة الناجزة سيئة الصيت في العهد المايوي. المحاكمة فيها تجري حال القبض على المتهم ثم تنفذ العقوبة فلو استأنفت المتهمة بعدها لن تستفيد في حالة الجلد إلا النفي المعنوي لأنها تكون قد جلدت. وهذا بالطبع يخالف منظومة العدالة المتعارف عليها والمنفذة عبر القضاء الطبيعي. وقد تكررت الشكوى من جلد الجنوبيات غير المسلمات بالعشرات يوميا في محاكم النظام العام لعدم ارتداء الزي الشرعي!
تختص محاكم "النظام العام" بالقضايا المتعلقة بنصوص قانون النظام العام مثل شرب الخمر ولعب الميسر وارتداء الزي غير الإسلامي والرقص المختلط وإقامة الحفلات الصاخبة...الخ وكذلك بمواد أخرى موزعة في القوانين، وليس فقط بنصوص قانون النظام العام، مثال المادة 152-1 من القانون الجنائي (الأفعال الفاضحة والمخلة بالآداب العامة: أو المادة 153 المواد والعروض المخلة بالآداب العامة.
ويترأس تلك المحاكم "قضاة" لم تسبق لبعضهم الخبرة بالعمل القضائي وتنقص الكثير منهم حتى المؤهلات القانونية.
كما تختص بحفظ النظام العام شرطة خاصة هي شرطة النظام العام تتعاون معها فرق الشرطة الشعبية وشرطة أمن المجتمع وجماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد منحت صلاحيات واسعة في تعقب حركة ونشاط المواطنين وتفتيش مساكنهم واعتقالهم وتقديمهم لمحاكم النظام العام.انتهاكا لخصوصياتهم وحقوقهم.
يتكامل مع هذه المنظومة العدلية المجحفة نظام تعليمي بمناهج تملأ رأس التلاميذ ريبة في النساء. ويتكامل معها إعلام غالبه مسخر للسخرية من النساء وأقلام والغة في القذف بدون تثبت. حتى وصل إعلامنا لدرك صرنا نشفق معه من اطلاع الناشئة على ما يكتب بعض الكاتبين من لغو وخوض في الأعراض، إشاعة للفاحشة وغمزا ولمزا في أشراف المجتمع

وشريفاته إذا كانوا وكن في غير خط السلطة السياسي، ويغض الطرف عما يقوم به المحاسيب من تجاوزات.

هذه هي منظومة النظام العام التي كانت نتيجتها الطبيعية تدني الأخلاق العامة مجملا لأن الزيف لا يصنع عفة. ومشكلتها الأساسية أنها تضع المرأة في مكان اضطهاد وكرسي اتهام مستمر.

إن فكرة الآداب العامة والنظام العام ليست فكرة قانونية في المقام الأول بل تربوية، وإذا أنت لم تفلح في إشاعة قيم العفة والاستقامة عبر التربية والقدوة في الأسر والأحياء والمدارس، فأنت أعجز عن أن تفرضها بسوط القانون، ناهيك عن استخدامه بشكل يفرق بين المواطنين.

لقد أطلقنا جرس الإنذار كل حين، وقلنا إن المجتمع السوداني اليوم يعاني من انهيار في الأخلاق غير مسبوق بسط أذاه على السلام الاجتماعي في البلاد. فلأول مرة في المجتمع السوداني تفشت العزوبة بحيث صار ربع الشباب فقط هم المتزوجون، ولأول مرة تبلغ أرقام اللقطاء درجة ملفتة: ألف لقيط في العام في العاصمة وحدها، ولأول مرة انتشر داء الايدز بصورة وبائية، ولأول مرة انتشرت المخدرات بصورة وبائية، وزادت نسبة الذين لا مأوى لهم بل يعيشون مشردين في الطرقات، كما زادت نسبة الذين يعيشون في مساكن لا تتوافر فيها أدنى الخدمات، ولأول مرة بلغ العنف الاجتماعي درجة ماحقة فيها قتل الأب ابنه، والابن أباه، والأم بنتها، والأخ أخاه، والرجل زوجته، والزوجة زوجها، والخطيب خطيبته، والطالب زميله أو زميلته.. وهلم جرا من قصص ترويها يوميا بصورة مزعجة الصحافة الاجتماعية كالدار، وحكايات. وتسجلها مضابط الشرطة وتتطرق لها المحاكم. والأسباب بعضها خارجي كالعولمة والفضائيات التي يبث أغلبها إما ترفيها ساقطا أو فتاوى بلهاء مستفزة للعقول ولا يحطم المجتمعات مثل تدمير العقل والأخلاق. وهناك أسباب داخلية ومتعلقة بالتجربة الإسلاموية "الإنقاذية" التي رفعت شعارات إسلامية بلا محتوى، ولا برمجة، ولا قدرة فأدى ذلك لتلويث المقاييس التربوية والنفاق في التعامل معها، والحالة الاقتصادية المتمثلة في غنى القلة وإفقار الأغلبية وتفشي العطالة بين الشباب، والقهر في فرض الالتزام الإسلامي بمثلما تفعل منظومة النظام العام هذه، فهي قد عسرت ولم تيسر ونفرت ولم تبشر.

ولكننا كلما نبهنا وكررنا التنبيه، أصم النظام أذنه ثم أطلق فينا أبواق التكفير العاجزة إلا عن كشف عجزها!

ممارسات التجربة الإنقاذية الإسلامية

هذه التشريعات الشائهة تضافرت مع ممارسات عديدة انتسبت للإسلام وأضرت بسمعته، كما أنها جثمت على صدر الوطن وأضرت بعافيته.

موبقات التجربة في حق الدين الإسلامي:

أولا: أنهم استولوا على السلطة تآمرا وقهرا، والسلطة الشرعية في الإسلام لا تكون إلا شورى وعن طريق الشورى. هؤلاء خالفوا المبدأ **(وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)** [37] وبعد عام ونصف طلبوا من الناس البيعة لقائد النظام. واعتبروا من لم يؤيدوهم مارقين أعداء الدين. فأحدثوا صدعا عميقا بين المسلمين. إيجاب البيعة على الناس بعد الاستيلاء على السلطة نفسه بدعة ذميمة فالبيعة (قبلية) – أي قبل ممارسة السلطة لا بعدها.

ثانيا: سموا الحرب الدائرة في جنوب السودان جهادا فنتج عن ذلك للمرة الأولى المطلب الجنوبي بتقرير المصير بحجة أن البلد الذي تقوم هويته على الإسلام وحده يستبعد غير المسلمين بالضرورة. بينما مواطنو الجنوب أهل عهد مواطنة، وقد حاربتهم الدولة السودانية لحمل السلاح، ولكن لا يجوز أن تعطى حربهم طابعا دينيا. كما لا يجوز لأحد لم يتول السلطة بأسلوب الشريعة أن يعلن الجهاد.

---

[37] سورة الشورى الآية (38)

ثالثا: أصدروا قانونا للزكاة غير ملتزم بضوابطها يقتطع الزكاة من المرتبات والأجور من مصدرها من غير مراعاة لحالة الموظف الاجتماعية. كذلك فرضوا الزكاة على المستغلات مثل عربات التاكسي وتتم جباية الزكاة منهم في بداية السنة دون مراعاة لحالتهم الاجتماعية. قانون الزكاة جعلها ضريبة مزدوجة على المسلمين وأدخلها في كل المعاملات التجارية. وبما أنه لا تؤخذ زكاة من غير المسلمين سوى الضرائب المعتادة فقد فرض القانون عبئا ماليا على الشخص لكونه مسلما لأنه يدفع الزكاة والضرائب في نفس الوقت. كذلك يتم صرف أموال الزكاة عبر مؤسسات خاضعة للسيطرة الحزبية. وأصدروا قانونا للعقوبات- القانون الجنائي لعام 1991م من غير مشاركة وشورى الآخرين.

رابعا: كذلك أقاموا معاملات النظام المصرفي على أساس صيغ سموها إسلامية مثل المرابحة والسلم وهي أبعد ما تكون في أثرها الاقتصادي من مقاصد الشريعة. الصيغ التي لجأوا إليها صالحة للتبادل التجاري لا للتمويل. واستخدامها للتمويل شوه التمويل والتبادل التجاري. ليس سعر الفائدة هو الربا المحرم شرعا وقد أفتى بذلك كثير من الفقهاء ذوي الإلمام بالأمر. ولكن الصيغ المسماة إسلامية لم تقدم أي صيغة للإقراض الأساسي المعهود للتمويل.

خامسا: نظام الحكم الذي أقاموه لا يمكن تشبيهه بأية تجربة إسلامية حقيقية. إنه أشبه ما يكون بالنظام الفاشستي وبالتطبيق البيروقراطي للماركسية أي النظام الستاليني وما جرى للفاشستية والستالينية من تعديلات تناسب الشرق الأوسط فصارت كل النظم الشرق أوسطية التي أقامها الانقلابيون تتشابه حذوك النعل بالنعل.

سادسا: ارتكبوا مخالفة شرعية كبيرة إذ قال (ص) من بلغ حدا في غير حد فقد ظلم. أعدموا ثلاثة مواطنين هم مجدي محجوب وجرجس بطرس وأركانجلو أقادو في حيازة عملة صعبة. أعدموهم في حيازة مال هو مالهم لمخالفة أوامر إدارية متغيرة وما لبثت أن تغيرت!

سابعا: هذا بالإضافة لخزعبلات عجيبة مثل ضمان الجنة لقتلاهم، وعقد النكاح للحوريات! وإقامة الأفراح بمناسبة موتهم وغيرها من الممارسات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

موبقات في حق الوطن السوداني :

- قوضوا الدولة الحديثة في السودان وجعلوا مؤسساتها مسخا خاضعا لسيطرة المحاسيب ومؤيدي الحزب الحاكم.
- صفوا دولة الرعاية الاجتماعية التي كانت عبر دعم التعليم والصحة والدواء والغذاء تأخذ بأيدي المستضعفين من أهل السودان.
- خربوا التعليم العام والفني والعالي وجعلوه أداة لسياساتهم الحزبية ومشروعاتهم الحربية.
- شردوا العمال والموظفين بل خلقوا ظروفا طاردة جعلت السودانيين الآن مشردين في الآفاق في كل أنحاء العالم.
- أقاموا الدولة البوليسية الثانية في السودان بعد دولة مايو، ولكنها فاقت دولة مايو في عنفها وفي بطشها مما أدى لزرع ثقافة العنف في السودان بصورة لم يعهد لها مثيلا في تاريخه الحديث.
- جعلوا المعيشة في السودان لا تطاق وأفقدوا العملة الوطنية قيمتها حتى صار الجنيه السوداني لا يساوي قيمة الورق الذي طبع عليه.. صار فرطاقة!
- استباحوا الشأن السوداني مما جعله مدولا يلوكه الداني والقاصي.
- إنهم يهاجمون غيرهم بأنهم حملوا السلاح وأنهم استعانوا بالأجنبي. إن حمل السلاح والاستعانة بالأجنبي أمور سيئة، ولكن السؤال المشروع من الذي سببها؟ ومن الذي بدأها؟ هم الذين يمموا بداية شطر الإيقاد وأصموا سمعهم عن البرنامج الوطني الذي كان مبرمجا للسلام وقالوا إنه بيع للشريعة، فهل اشترتها مبادرة الإيقاد؟

جملة القول إن التجربة الإسلاموية الإنقاذية هذه حققت ضد مقاصدها، ونحن الآن أبعد من الشرع إلا قشريا فكافة مقاصد الشريعة مهزومة، وكنا نبرمج لتطبيق الأحكام الشرعية وفق الشرعية الديمقراطية بشكل مدروس ومتفق عليه، ونحن الآن أبعد من الوحدة الوطنية بل الوطن

على حافة ألا يكون، وأبعد من السيادة الوطنية، وأبعد من الكفاية الاقتصادية ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين، وأبعد من العلاقات الجيدة مع الأسرة الدولية ومع الجيران، وهذه هي الأهداف التي أعلنتها الإنقاذ في بدايتها واستبطنت إحداها ولم تعلنها بداية وهي تطبيق الشريعة.
نظام حكم السودان اليوم لا يمكن تبريره بأية نصوص إسلامية، وسابقة إسلامية، بل هو صورة سودانية من النظم شرق الأوسطية التي تقوم على سبعة أركان هي:

- حزب حاكم متماهٍ مع الحكومة بحيث هو ذراعها السياسي وهي أداته التنفيذية.
- تعددية زخرفية فاعليتها معطلة بوسائل عديدة بما في ذلك الانتخابات المزورة.
- إعلام يسخر الميديا الرسمية للتطبيل.
- نظام أمني معني بأمن النظام لا أمن المواطن ولا أمن الوطن.
- اقتصاد يدور حول فلك المحاسيب.
- علاقات خارجية محورية.
- تقلص الأيديولوجية لدرجة قريبة من الصفر أمام اعتبارات مصلحة السلطة وضرورة المحافظة عليها بأية وسيلة.

هل يمكن لهذه التجربة التي كما رأينا زورت الانقلاب ثم ها هي تزور الانتخاب أن تعتبر بأي منطق أنموذجا لتجربة إسلامية عصرية؟ الجواب طبعا: لا، بل في المحافل الإسلامية تعتبر شاهدا على سوء استغلال الشعار الإسلامي ويتحدث كثير من الغربيين بالإشارة لهذه التجربة وأمثالها بعبارة "فشل الإسلام السياسي"[38].
بل يمكن اعتبار التجربة السودانية أوضح تلبية لتوقعات أجهزة استخبارات غربية كانت تقول في نهاية السبعينيات إن أفضل وسيلتين لمواجهة "خطر" التحدي الإسلامي هما: الاختراق والإخفاق. أي أن تقوم تجارب إسلامية تخترق أو تقوم وتخفق فيلحق بها من الدمار ما لحق بالشعار القومي العربي[39].
التجربة السودانية دمرت وطن باسم تطبيق الشريعة: ربط اسم الإسلام بالقهر والعنف، والظلم، وتفكيك عرى الوطن، وتدويل الشأن الوطني. فهل تكون التجربة السودانية بمثابة إعدام لدور الإسلام في الحياة العامة والسياسية؟

هل يذوي الشعار الإسلامي في السودان؟

الحقيقة هي أنه رغم رفع جعفر نميري[40] للشعار الإسلامي وكذلك ضياء الحق[41] في باكستان، ورغم تجربة "الإنقاذ" في السودان وتجارب أخرى رفعت الشعار الإسلامي وأخفقت إخفاقا واضحا. فإن الإسلام ما زال في معظم البلدان الإسلامية يستأثر بالرأسمال الاجتماعي. وما زال يحتفظ بصفة البديل للأوضاع القائمة بصورة تلقائية بحيث يؤدي المزيد من الديمقراطية إلى المزيد من الأسلمة – لماذا؟
إن للإسلام حيوية ذاتية تجعله يتوهج رغم تمسح الفاشلين به. بل تجعله يتمدد في كل أنحاء العالم رغم ضعف وهوان المسلمين!.
يساعد على توهج الإسلام أن الأيديولوجيات الوضعية معطونة في إخفاقاتها:

- فاللبرالية أخفقت في استيعاب الخصوصية الثقافية وبدت كأنها مرآة للخارج.
- والاشتراكية حققت عكس مقاصدها العدالية وأغرقت الكون بالدماء.

---

[38] انظر على سبيل المثال الكتاب الذي يحمل ذات العنوان Olivier Roy, <u>Failure of Political Islam,</u> Harvard press, 1994, وأيضا Donald Peterson <u>Inside Sudan: Political Islam, Conflict and Catastrophe</u> , Boulder, Co, 1999.

[39] **في مقال نشر بتاريخ 1995/5/5م بعنوان <u>إني اتهم</u> ذكر الكاتب اطلاعه على كتب غربيين مهمومين بالخطر الإسلامي، وأشار تحديدا لرواية <u>The Mahdi</u> by A.J. Quinnell التي تتحدث عن خطة رجال مخابرات غربيين لهزيمة الخطر الإسلامي عبر اختراقه من الداخل.**

[40] جعفر محمد نميري (1930-2009) رفع الشعار الإسلامي مع قوانين سبتمبر 1983 سيئة الصيت والتي عارضها الكاتب باعتبارها تشويها للإسلام

[41] ضياء الحق، محمد- الجنرال.(1924-1988م) الذي أطاح بنظام بوتو وأعدمه ثم أعلن برنامجا إسلاميا وفي عام 1984م ربط بين انتخابه رئيسا وبين الشعار الإسلامي.

- القومية العربية لم تجد معادلة مجدية للتعامل مع الإسلام، ولا مع غير العرب من القوميات ولم تفلح في تقديم أنموذج للحكم الراشد.
- والعلمانيون لم يفلحوا في إيجاد مُرَكب يجمع بين النهج المدني والخصوصية الثقافية. بل ظلوا مختندقين في أصولية علمانية همها الأول طرد الدين من الشأن العام رغم الدلائل على استحالة ذلك حتى في البلدان التي تعلن انتماءا علمانيا.

إذن إخفاق التجارب باسم الإسلام لم يؤد لمحو الإسلام من الشأن العام بل صار الإسلام في نظر كثيرين ملاذا من قهر الطغاة. كما صار حصنا لمواجهة الغزاة. والنتيجة أننا الآن في البلدان الإسلامية نشهد انتعاشا إسلاميا ولكنه منقسم بين تيارين: تيار مشدود للماضي مخندق في تطلعات ترى الخلاص في بعث الخلافة والأحكام التي استنبطها الأسلاف، وتيار مشدود للمستقبل في تطلعات للتوفيق بين قطعيات الشريعة ومتطلبات الحداثة.

في السودان وفي العالم الإسلامي عامة وبصرف النظر عن موقف الإسلام الرسمي الذي تمثله الجامعات والمعاهد ومنابر الإفتاء الرسمي، وبصرف النظر عن الإسلام الاجتماعي الذي تمثله الحركات الصوفية والمنظمات الطوعية الخيرية فإن العقل السياسي والحركي للإسلام سوف يتنافس عليه التياران الماضوي والمستقبلي.

لا يستطيع عاقل أن يدعي أن تجربة "الإنقاذ" تصلح كقدوة للحل الإسلامي. ولكن رغم ذلك فإن الشعار الإسلامي نفسه لن يسقط. وفي هذا الصدد ينتظر التطورات الآتية:

بروز تيارات الغلو الإسلامي بسبب أن كل حركة ذات توجه أيديولوجي نالت حظا من السلطة سوف تضطر للتراجع عن بعض شعاراتها مراعاة لضرورات الواقع. لذلك حتما يخرج من داخل صفوفها أو خارجها رأى بأن السلطة والمال قد فتنت القائمين بالأمر ولا بد من التصحيح. حدث هذا في أفغانستان على يد طالبان ومآخذها على فصائل المجاهدين الأخرى. وحدث في الصومال على يد حركة الشباب ومآخذها على حركة المحاكم الإسلامية. وفي غزة على يد جند أنصار الله ومآخذها على حماس. وهنالك إرهاصات بذلك في السودان وطائفة التكفيريين.

على النقيض من ذلك هنالك تيارات علمانية أصولية في علمانيتها تحمل الإسلام تبعة ما جرى للسودان من ضياع لوحدته بسبب الشعار الإسلامي وضياع لسيادته الوطنية لنفس السبب وتدعو لعلمانية صريحة تطرد الإسلام من الشأن العام، وتنقذ البلاد من آثار التطبيق الإسلامي.

هذه المواجهة تعيد إنتاج مواجهة سابقة بين التيارات السلفية التي انطلقت لحماية بيضة الإسلام من الغزو الفكري والثقافي الغربي، وتيارات النهج العلماني الذي تبناه كثيرون أمثال ضياء غوك ألب التركي[42] الذي كان لأفكاره أثرها على نهج كمال أتاتورك[43]. ومقولة طه حسين في "مستقبل الثقافة في مصر" والدعوة لقبول الغرب بخيره وشره لأنه مستقبل الإنسانية[44]، ومقولة سلامة موسى: أنا كافر بالشرق مؤمن بالغرب[45].. الخ.

إن تيارات الغلو الحديثة التي أشرنا إليها سابقا هي الوجه الآخر من عملة الاستلاب الذي تبناه كثيرون: محمد عابد الجابري رحمه الله له إسهام مقدر في نقد العقل العربي والدعوة للحرية ولكنه تبنى فكرة قطيعة أبستمولوجية (أي معرفية) مع التراث[46]. المطلوب قطيعة مع التراث الراكد ولكن في التراث إشراق روحي وأخلاقي وعقلاني ينبغي استصحابه. ونصر حامد أبو زيد الداعي لتاريخية ونسبية النص القرآني[47]. إن استخدام العقل، والمقاصد، والمصلحة،

---

[42] ضياء غوك ألب التركي ملهم أتاتورك وأبوه الروحي وقد عبر عن آرائه المنصبة في استبدال الإسلام بالقومية التركية للأتراك في The principles of Turkism، و Turkish nationalism and Western Civilization

[43] مصطفى كمال أتاتورك (10-1881نوفمبر1938) قاد معارضة الخلافة العثمانية والتوجه الإسلامي، وإقامة الجمهورية التركية وعاصمتها أنقرة في 1923 وانتخب رئيسا لها، ومثلت تعاليمه أصولية للدولة في تركيا حتى الآن.

[44] طه حسين مستقبل الثقافة في مصر، طه حسين(28 أكتوبر1889- أكتوبر 1973م)، عميد الأدب العربي، ولد في محافظة المنيا في أعالي مصر، نصب وزيرا للتربية عام 1950.

[45] موسى، سلامة: اليوم والغد، المطبعة العصرية، القاهرة، 1927"، ط1، ص 256 :سلامة موسى(1957-1889) من أبرز دعاة العلمانية والاشتراكية بمصر

[46] محمد عابد الجابري نحن والتراث، الجابري(1936 - 3 مايو2010) المفكر المغربي الشهير

[47] نصر حامد أبو زيد فلسفة التأويل. أبو زيد (ولد في 10 يوليو 1943م) بمصر.

وأسباب النزول، والحكمة، وسائل مشروعة للتعامل مع النص، والقرآن نفسه يدعو لذلك: **(وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا)**[48]؛ ولكن التعامل مع النص كأنه بشري لا يجوز. ومقولة محمد أركون التي تنسب التراث الديني للتطلع الأسطوري تغفل حقيقة أن في الكون حقيقة روحية هي مصدر التدين وإن كانت الغيبيات بطبيعتها تفتح الباب للأساطير[49]. ومقولة محمود محمد طه[50] بأن الإسلام رسالتان الأولى في القرن السابع والثانية في القرن العشرين، وأن القرآن المكي ينسخ القرآن المدني[51]؛ لا تستقيم. ففي كل عصر توجد الحاجة لاجتهاد إسلامي يراعي المستجدات على أساس "لكل وقت ومقام حال ولكل زمان وأوان رجال"[52]. أما الفهم الصحيح لمسألة النسخ هو أن للإسلام مقاصد وأن في القرآن ما هو محكم وما هو متشابه ولذلك فما يطابق المقاصد هو المحكم مكيا كان أو مدنيا وما يناقض المقاصد هو المتشابه.

إن بين الغلو في الدين أي الإفراط فيه والتخلي عن حقائقه أي التفريط صلة كشف عنها قديما الإمام ابن القيم[53] إذ أكد أن الشيطان يضل الناس بالإفراط كما يضلهم بالتفريط، قال: "*وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إما إلى تفريط وإضاعة، وإما إلى إفراط وغلو، ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه كالوادي بين جبلين والهدى بين ضلالتين* والوسط بين طرفين ذميمين فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له فالغالي فيه مضيع له"[54]. الفقيه هو الذي يزاوج بين الواجب والواقع فلا يعيش فيما يجب أن يكون مغفلا ما هو كائن[55] قال ابن القيم رحمه الله: "لا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: **أحدهما:** فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما **والنوع الثاني:** فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر"[56].. هذا هو جوهر الطريق الثالث بين الإفراط والتفريط الواجب في الشأن الإسلامي عامة وفي الشأن السوداني خاصة.

هذا يعني في السودان تجنب الحديث عن دولة دينية ولا عن دولة علمانية طاردة للدين، بل الصحيح الدعوة لدولة مدنية بمعنى تساوى المواطنين في الحقوق والواجبات الدستورية. دولة حظها من الإسلام هو:

- تماهي مبادئ الإسلام السياسية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية باعتبار أنها جميعا تعود لخمسة أسس هي: الكرامة الإنسانية - الحرية- العدالة - المساواة - السلام.
- دولة تقدس حرية العقيدة الدينية وتكفل للكافة الالتزام بواجبات دينهم.
- بالنسبة للمسلمين نحن نولد بالشريعة ونتزاوج بالشريعة وبها نصلى ونصوم ونزكي ونحج فهذا كله تطبيق للشريعة وما يلزم من سعة تطبيق أحكامها ينبغي أن يستثنى منه غير المسلمين بحيث تكون التشريعات ذات التطبيق لكافة المواطنين خالية من المحتوى الديني.

---

[48] سورة الفرقان آية (73)

[49] أنظر كتاب محمد أركون الفكر الإسلامي قراءة علمية

[50] محمود محمد طه (1909-1985) المفكر السوداني ومؤسس الحزب الجمهوري والذي أعدم شنقا بسبب حكم الردة على يدي التجربة المايوية المسماة إسلامية في يناير 1985م.

[51] انظر محمود محمد طه الرسالة الثانية من أهم مطبوعات الأخوان الجمهوريون.. وللكاتب نقد للفكر الجمهوري، وقد سمى مدرسته (النسخية) في عدد من الأدبيات منها مقال: أصحاب الهوى. وورقة مستقبل الإسلام في السودان، 1984م.

[52] في خطاب للمهدي بتاريخ 1301هـ (1884م) انظر محمد إبراهيم أبو سليم منشورات المهدية والصادق المهدي يسألونك عن المهدية دار القضايا، القاهرة، 1979م، قال الإمام المهدي "وارفعوا حوائجكم إلى بالصدق مع الإقبال. ولا تعرضوا لي بنصوصكم وبعلومكم على المتقدمين: فلكل وقت ومقام حال. ولكل زمان وأوان رجال".

[53] ابن قيم الجوزية (10 صفر691- 23 رجب 751هـ) الإمام ابن قيم الجوزية هو الفقيه، المفتي، شيخ الإسلام الثاني

[54] ابن القيم مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، دار الكتاب العربي، بيروت، 1973م، ج 2

[55] انظر يوسف القرضاوي، مرجع سابق

[56] ابن القيم أعلام الموقعين

- وفي هذا الصدد لا يجوز إلزام غير المسلمين أو غير المسيحيين بأية واجبات تفرضها عقائدهم عليهم.
- كما لا يجوز إصدار أية تشريعات تحد من حرية العقيدة.
- وينبغي النص بوضوح أن الحرية لا تعني حرية الإساءة للمقدسات.

هذه هي ضوابط الدولة المدنية التي لا يشعر فيها أتباع الملل المختلفة أنهم مواطنون من الدرجة الثانية.

أقول،

إن شعارات النظام الجهادية وأساليبه القمعية استعدت كثيرين داخل السودان وخارجه فاصطفت ضده لوبيات كثيرة لا سيما في الولايات المتحدة. أهمها: لوبي مسيحي تكون لنجدة المسيحيين في السودان، ولوبي من الكوكس الأمريكي الأفريقي، ولوبي ضد الإرهاب، ولوبي ضد الاسترقاق الذي اعتبروه مرتبطا بالجهاد، ولوبي لدعم حقوق الإنسان، ولوبي لمساندة حرية الأديان، ولوبي صهيوني مستعد دائما لمعاداة البلدان العربية.

هذه اللوبيات استمرت كما هي حتى بعد أن غير النظام أطروحاته وقبل النظام الخليط الذي أوجبته اتفاقية سلام نيفاشا 2005م.

وتمشيا مع هذه الاتجاهات انطلقت أصوات داخل السودان على حد تعبير السيد دينق ألور: لا سبيل لوحدة السودان مع الشريعة فمن أراد الوحدة فعليه إلغاء الشريعة. ورد عليه السيد نافع على نافع بأن الشريعة أولى من الوحدة. وهكذا اتصلت المساجلة مع أن الحقيقة هي أن الشريعة تستوعب ولا تتناقض مع الدولة المدنية ومع التعددية الدينية. وفي بداية التفاوض بيننا وبين جماعة النظام في عام 2000م اقتنعوا معنا أن التوفيق بين الإسلام ودولة المواطنة والتعددية الدينية ممكن. ولكن هذا التفاهم حول التوفيق بين التأصيل والتحديث انقطع مع ما انقطع من برنامج تنزيل نداء الوطن إلى أرض الواقع.

المهم أن التطبيق غير المدروس للخط الإسلامي والذي أغفل متطلبات الواقع والمستجدات أدى إلى ردود فعل داخلية وخارجية كان بالإمكان تجنبها إذا كان التوجه الإسلامي الذي طبق في السودان ملتزما بمبادئ الإسلام السياسية ومدركا لحقائق الشريعة وإمكاناتها الواسعة.

النتيجة أن التطبيق الحزبي الضيق للشريعة أثار ردود فعل داخلية وإقليمية ودولية عزلت النظام وبدل أن يعترف بأخطائه ويفتح باب الشورى واسعا للاتفاق على برنامج تصحيحي تجاوب بطريقة غير منهجية مع وساطة اتفاقية السلام وأبرم اتفاقية أمر واقع بلا منهج وبدأ لكثيرين من الملتزمين إسلاميا أنها تخلت عن الطرح الإسلامي جملة وتفصيلا.

ومعلوم أنه حيثما يرفع نظام ما اتجاهاً أيديولوجيا معينا وتجبره ضرورات الواقع أن يتنازل عن شعاراته الأولى فإن هذا التنازل يدفع آخرين لاتهامه بالتخلي عن برنامجه وخيانة العهد.

ولكن الأخطر من هذا هو أن المشهد الإسلامي العربي يشهد تيارات أهمها اثنان: تيار يتطلع للإسلام بنظرة مستقبلية ويعمل على التوفيق بين الأصل والعصر وتيار آخر يتطلع للإسلام بنظرة ماضوية لا تقيم للعصر وزنا.

التيار الثاني هذا تيار منكفئ يدعو لتأصيل ماضوي ويرى أن خلاص الأمة هو في هذا النهج.

صار لهذا التيار وجود في العالم العربي والإسلامي وساعد في انتشاره الغضب الذي يعم البلدان العربية والإسلامية بسبب العدوان الإسرائيلي وتيار الانكفاء هذا صار له وجود في كثير من البلدان وصار له رواج في السودان بسبب رفع نظام الإنقاذ لشعار الإسلام نظريا وتخليه عنه عمليا.

يروج لهذا التيار في المشهد السوداني الآن جماعات من المنكفئين الذين يبثون دعوتهم في كثير من المساجد والمواقع ويكفرون كافة مخالفيهم.

هؤلاء يعتبرون من لم يقبل دعوتهم من المسلمين كافرا. ويقولون بموقف من الولاء والبراء فاصل للعلاقة بين المسلم وغير المسلم فالعلاقة عندهم أن يقبل غير المسلمين الإسلام أو يدفعوا الجزية أو يستعدوا للقتال.

موقف هؤلاء يعطي المبرر النظري للعنف وإن كان كثير منهم لا يمارسون العنف.
ولكن فتاوى هؤلاء هي التي دفعت كثيرا من الشباب إلى ممارسة العنف.
هذا يقودنا للحديث عن تنظيم القاعدة.
هذا التنظيم صنعته ظروف الغزو السوفيتي لأفغانستان. وفي تلك المرحلة وجد دعما أمريكيا وعربيا واسعا حتى استطاع مع تنظيمات أخرى طرد السوفيت من أفغانستان.
السياسات الأمريكية ساعدت القاعدة في مراحلها التكوينية وبعد جلاء القوات السوفيتية أعطت السياسات الأمريكية مبرر وجود ونشاط للقاعدة للوقوف ضد الوجود الأمريكي المسلح في بلاد المسلمين وللتصدي للعدوان الإسرائيلي.
ومهما استحقت أساليب القاعدة من إدانة لاستهداف مدنيين عزل فإن القاعدة إفراز للغزو السوفيتي تواصل ضد الوجد العسكري الأمريكي والعدوان الإسرائيلي.
كتب جراهم فوللر نائب رئيس مجلس الاستخبارات التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية كتابا بعنوان: العالم بدون الإسلام[57]. تساءل فيه ماذا لو لم يكن الإسلام موجودا؟ قال: بعض الناس يرون في ذلك شيئا مريحا: أي عالم خال من صراع الحضارات ومن الحروب المقدسة، ومن الإرهابيين. ثم قال ماذا لو لم يكن هذا صحيحا؟ وفي الكتاب أكد أنه حتى لو لم يوجد الإسلام فإن سياسات الغزو والاحتلال والاغتصاب لأرض الآخرين سوف تستثير أهل المناطق المستهدفة لمثل ما يحدث الآن حتى لو كان سكانها غير مسلمين.
هنالك عوامل موضوعية إذن أدت لانتشار القاعدة وخلاياها. وخلاياها قطعا موجودة الآن في السودان وقد مارست نشاطا – مثلا – قتل الدبلوماسي الأمريكي قرانفيل وتدبير الهروب من السجن بصورة تدل على وجود تنظيم يقف وراءهم.
رفع الإسلام شعارا كما حدث في السودان أدى في المرحلة الأولى إلى انتشار ردود فعل علمانية وأخرى تقابل بين التوجه الإسلامي ووحدة البلاد. وفي المرحلة الثانية عندما حاول النظام السوداني التعاطي مع الواقع انفتح الطريق لتيارات التكفير: الجناح السياسي لمخططات القاعدة.
التوجه الإسلامي الحقيقي مطالب بتوضيح مفاهيمه الناصعة والتصدي لردود الفعل المعادية للإسلام أي للمفرّطين ولردود الفعل المشوهة للإسلام أي للمفرطين. تيار الاستقامة الإسلامية ينبغي أن يجلى أطروحاته المختلفة تماما من الإسلاموية الساقطة محققا التوفيق بين التأصيل والتحديث مخاطبا الأديان الأخرى في إطار الحرية والتعايش ومخاطبا كافة مواطني السوداني في إطار المساواة في المواطنة.
الإسلام الواثق من أصله المنفتح على عصره يشهد في عالم اليوم صحوات يتقدم للأمام بخطى ثابتة. كذلك صار الإسلام جذابا لكثير من شعوب العالم لا سيما في الغرب مهد الحضارة الإنسانية الحديثة.
ولدى سؤال الذين انجذبوا للإسلام من الغربيين يقولون:

- نبحث عن دين توحيدي صاف نجده في الإسلام.
- ونبحث عن كتاب مقدس موثوق النص نجده في القرآن.
- ونبحث عن نبي موثق تاريخيا استطاع أن يوفق بمعادلة كسبية بين همي الإنسان في الدين والدولة. ونجده في محمد (ص).
- ونتطلع لدين يكرم الإنسان من حيث هو ويقبل التعددية الدينية من حيث المبدأ. ونجده في الإسلام لذلك أسلمنا.

هكذا صار الإسلام يتمدد رغم أن غالبية المسلمين في ذيل العالم بكل المقاييس.

[57] Graham E. Fuller, A World Without Islam, Little, Brown and Company; 1 edition (August 11, 2010)

الفصل السابع: الاقتصاد يجمع ويطرح

الاقتصاد قوة هائلة في تكوين المجتمعات لا خلاف على ذلك بين كافة مدارس الفكر الإنساني ولا تعاليم الوحي: **(وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)**[1] وقوله تعالى: **(هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)**[2] أي جعلكم عمارها.

قيام مصالح اقتصادية مشتركة بين الناس يجمع بينهم كما أن وجود تضارب في المصالح الاقتصادية يفرق بين الناس.

الاحتلال البريطاني للسودان هو مهندس النظام الاقتصادي الحديث فيه، والذي أقامه في مجتمع اقتصاده تقليدي يقوم على الزراعة المطرية وعلى الرعي والصيد والاحتطاب والتجارة التقليدية. بموجب ذلك صار في السودان اقتصاد مكون من حديث وتقليدي. ومن قطاعين: عام تملكه وتديره الدولة وخاص يملكه ويديره الأفراد.

اتبعت الإدارة الأجنبية خطة تنموية للسودان حققت تطورا زراعيا، وصناعيا، وتجاريا للبلاد وشيدت بنيات تحتية ووسائل مواصلات واتصالات حديثة ونشرت خدمات اجتماعية في مجالي التعليم والصحة. ولكن كان بخطتهم التنموية عيبان هما:

- كانت التنمية غير متوازنة بحيث صار نصيب بعض المناطق كما في الجنوب والغرب والشرق ضئيلا.
- وكان الاهتمام بالقطاع الحديث من حيث توفير التمويل للاستثمار وتوفير المدخلات أكبر من الاهتمام بالقطاع الريفي في مجالاته كالزراعة المطرية والرعي.

ومثلما يعاب على الحركة السياسية السودانية أنها قبل وبعد الاستقلال لم تبحث خطة لتوطين النظام الديمقراطي في مجتمع غريب عليها. لم تجر دراسة المسألة الاقتصادية لوضع الخطة الاقتصادية المناسبة. وكانت النتيجة عدم إحداث إصلاح في بنية الاقتصاد الوطني لتوسيع قاعدة التنمية والفشل في مواجهة الحرمان الضارب بأطنابه في كثير من أجزاء الوطن وقطاعاته الطبيعية غير المتوازنة للتنمية الاقتصادية في السودان الحديث قادت لنمو القطاع الاقتصادي الحديث على حساب القطاع التقليدي. ولإثراء المراكز الحضرية على حساب المناطق الريفية. هذا أثرى الفئات العليا والوسطى في المناطق الحضرية وأفقر بقية القطر. نتيجة لذلك ساد توزيع ظالم للموارد الاقتصادية بين أقاليم البلاد وفئاتها الاجتماعية المختلفة فحدثت الهجرة من الأقاليم للمناطق الحضرية وزادت قوة التعبير عن المظالم واضطرب السلم الاجتماعي.

حينما تولينا الحكم لأول مرة لمدة تسعة أشهر بين عامي 1966 و1967 كانت هذه المسألة إحدى همومنا، والحقيقة أنني وجدت حالا مترديا للغاية في الإدارة والتخطيط الاقتصادي، كانت الميزانيات كالأمنيات لا كالقوانين لا إلزام بتحقيقها، ولا يخطط لها بروية بل تجاز في جلسة واحدة لمجلس الوزراء ومثله في الجمعية، وقس على ذلك. كان همنا أن نضبط هذه الفوضى وقد فعلنا فكانت المرة الأولى في السودان المستقل التي تجاز فيها الميزانية عبر بحث مضن في مجلس الوزراء ويجري الالتزام الصارم بها. وفرضنا طوافا اشتركت فيه ووزراء حكومتي لتفقد وتفتيش سبع من مديريات السودان التسع، ثم حددنا السياسة الإنشائية والتعميرية فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي وبدأنا تنفيذها في المديريات في الغرب والشمال والشرق والجنوب، واهتممنا بمشاكل العطش إذ كنا قد وضعنا دراسة حوله منذ أيام الحكم العسكري وبدأنا تطبيقها في حكومة الديمقراطية وحينما تقلدت الأمور أنشأنا هيئة توفير المياه الريفية لأول مرة وأكملنا الاتفاق حول قرض المياه، وربطنا ذلك بتطوير الثروة الحيوانية والزراعة الآلية ضمن مشروع الإصلاح الزراعي، واهتممنا بالمسح الاقتصادي لكل مديرية كما حددنا القطاعات الاقتصادية فيها ونشاط كل قطاع، وكذلك حصلنا من البنك الدولي وآخرين على قروض لتمويل مشروع الرهد ومشروع كهربة الروصيرص والامتدادات الزراعية ومشروع المسح الزراعي في جنوب كردفان في أعالي النيل، وغيرها من المشاريع المتعلقة بتطوير الريف.[3]

وحينما جئنا للحكم في الديمقراطية الثالثة وجدنا الخراب المايوي قد ضرب بأطنابه في الأداء الاقتصادي: ضخامة المديونية (13 مليار دولار يتزايد بالفوائد سنويا)، والتضخم، والعجز الدائم في الميزان الداخلي والخارجي، والتدني الخطير في الإنتاج والاستثمار، والتوقف التام للتنمية، وتدهور العملة الوطنية بعجلة مخيفة، وتغريب

---

[1] سورة القصص الآية (77)

[2] سورة هود الآية (61)

[3] انظر خطب رئيس الوزراء في الفترة 1996-1967- موقع حزب الأمة القومي وأيضا أمين التوم ذكريات ومواقف، مرجع سابق

الثروة الوطنية، وزيادة المظالم التنموية بين الأقاليم وإهمال الريف. أجرينا دراسات لتشخيص الحالة الاقتصادية وكشف عيوب الواقع الاقتصادي ودعونا لمؤتمر قومي موسع درس ذلك التشخيص واقترح خطة قومية لإصلاح تنموي وقد تحقق منه الكثير في سنوات الحكم الديمقراطي الثلاث، من ذلك: انتقل مؤشر النمو من (- 12.8%) إلى (+12.3%)، وارتفع الصادر حتى بلغ 700 مليون دولار، واتبعنا سياسات تشجيعية للمزارعين ووزعنا البذور المحسنة مجانا ودعمنا أسعار المحاصيل مثلا في عام 1987م كان الدعم 1.4 مليون جنيه. وانخفض التضخم من 60% في العهد المايوي إلى 40% في 1987م. وصرفنا على التنمية في ثلاث سنوات 3 بليون دولار من المصادر العربية والغربية بالرغم من تراجع الدعم الأمريكي، وقمنا بإعادة تأهيل المشروعات الزراعية والمصانع، وبرصف عدد كبير من الطرق بأطوال تزيد عن كل الطرق التي رصفت في مايو في 16 عاما: طريق كوستي ـ الأبيض- الدبيبات، والطريق الدائري للجبال الشرقية، وطريق سنجة ـ الدمازين، وطريق خشم القربة. وما تم في الطريق الغربي كوستي- الأبيض الدبيبات في تلك الفترة القصيرة أطول مما تم في عهد الإنقاذ الأبيض- النهود في 20 عاما مع فارق الجودة لصالح طرق الديمقراطية في مقابل طرق الإنقاذ التي تنهار مع أول موسم للأمطار وأحيانا تسبب كوارث للأخطاء الهندسية الفادحة. وأعدنا تأهيل طريق بورتسودان وطريق النيل الأبيض وطريق الدبيبات-الدلنج. ورصف طريق الدلنج- كادقلي. وأنشأنا كبري السنجكاية، كبري الجنينة. ومطار بور تسودان العالمي، ومطار الفاشر، ومطار نيالا، ومطار الجنينة ومطار دنقلا العالمي ومطار الدمازين ومطار كادقلي. ثم أنشأنا لتخزين الغلال الصوامع المتحركة، وصومعة الخرطوم بحري الجديدة، وصومعة الدبيبات، وعملنا تجربة المطامير الموسعة عبر البنك ألزارعي، ووسعنا في التخزين الاستثماري الخاص، وتركنا فائضا في الغلال مخزونا كانت حكومة الإنقاذ تأكل من سنامه حتى جاع الناس، أما الصوامع التي تعاقدنا عليها حولتها "الإنقاذ" لمكاتب أمنية! نعم! كنا نمضي في خطتنا، ولكن انقلاب يونيو 1989م أجهض مشروع الإصلاح التنموي مثلما أجهض المؤتمر القومي الدستوري المزمع في 1989/9/18م للسلام.

وإذا كان النهج التنموي للنظم التي سبقت انقلاب 1989م موصوفا بالغفلة فإن الاقتصاد في عهد نظام "الإنقاذ" أظهر ما درجت عليه كافة نظم التسلط الأيديولوجي.

تلك النظم تتبع ملة واحدة هي: فرض أيديولوجية محكمة، وحزب واحد متسلط وتسخير الأمن، والإعلام، والاقتصاد، لتمكين ذلك التسلط.

"الإنقاذ" والاقتصاد

أهم معالم الخطة الاقتصادية في عهد هذا النظام هي:

1. التورم الأمني

إعطاء أولوية أولى في الصرف لبرامج حماية النظام. فتضخيم الصرف الأمني والعسكري في ميزانيات البلاد السنوية بنسب مئوية مرتفعة. كذلك استمرت زيادة هذا الصرف من عام لآخر. مثلا من تقارير المراجع العام للأعوام 2000- 2004م صرف على قطاع القوات المسلحة والأمن والشرطة 90.5% من عائدات البترول للسنوات الخمس المذكورة. كذلك فإنه في السنوات ما بين 1997م -2008م تضاعف الصرف الأمني والعسكري 17 مرة.

وصارت الأجور التي تدفع لقطاع الأمن والدفاع والشرطة بالإضافة للقطاع السيادي تبلغ أربعة أخماس الأجور التي تدفعها الحكومة المركزية.

ويلاحظ أن مخصصات الأمن والدفاع والشرطة على ضخامتها لا تشمل شراء الأسلحة والمعدات.

2. التورم السياسي

الصرف على الحزب الحاكم وكوادره في الرئاسة والأقاليم وتسخير أجهزة الدولة له والصرف على القطاع السيادي وما تحلق حوله من مستشارين ومساعدين بلغ درجة عالية من الإسراف غير المبرر إلا على أساس الكسب الحزبي على حساب المال العام.

فاتورة الصرف الحزبي السياسي على المال العام تعزز فاتورة الصرف الأمني على المال العام. والفاتورتان تمثلان استنزافا للمال العام غير مسبوق.

3. التورم الإداري

قرر النظام أن يُثبت كوادره على كل أنحاء البلاد للقيام بمهام إدارية وأمنية في خطة التمكين والنتيجة أنه بموجب المرسوم الدستوري العاشر زاد عدد الولايات من 9 إلى 26 في عام 1994م. لاحقا تم الاستغناء عن ولاية غرب

كردفان فصارت الولايات 25، وزاد عدد المحافظات من 19 إلى 121، وزاد عدد المحليات من 240 إلى 531 محلية. والنتيجة انفجار في الصرف من 240 مليون دينار إلى 43.5 مليار دينار أي حوالي 18000%. هذه الزيادة الفلكية في الصرف الإداري لا تبررها أسباب موضوعية بل لوازم التمكين الحزبي.

4. نزيف الفساد

صنف السودان الآن ضمن أكثر خمس دول فسادا والظاهرة لا تحتاج لبراهين فأشخاص كثيرون معدمون صاروا عن طرق المحسوبية أثرياء. وتقارير المراجع العام وهي ناقصة لأن عددا من الوزارات ترفض المراجعة – هذه التقارير سنويا تشير إلى أرقام كبيرة في حجم الاختلاسات. وهي أرقام تزيد سنويا:

- الخدمة المدنية كانت تتخذ مؤسسات للضبط والرقابة: كالنقل الميكانيكي، والتشييد والأشغال، والمشتروات الحكومية، والمخازن والمهمات. هذه المؤسسات الضبطية حلت. وتركت مهامها لغيرها مما أدى لظواهر تكررت: أن تبني وزارة أبراجا دون الضوابط الفنية المطلوبة فتنهار!
- عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المالية الموجودة. فبعد اتفاقية السلام صدر قانون جديد في 2006م تضمن نصوصا من الاتفاقية ويضيف لنظم الرقابة المالية لاستصحاب الأولويات المستجدة أحكام هذا القانون لم تنفذ لذلك احتفظت بعض الوزارات كالدفاع والداخلية بحسابات مصرفية خارج إشراف وزارة المالية. ومكاتب حساباتهم إضافة للجمارك لا صلة لها بديوان الحسابات.
- وانتشرت ظاهرة ممارسة المسئولين وأصحاب المناصب وأقربائهم للعمل التجاري والاستثماري بصورة استغلال نفوذ ظاهر. وتعددت حالات مشاركة الدولة أو الولاية لنافذين حزبيين بنسبة 19% حتى يتجنب المشروع مراجعة المراجع العام.

5. إهمال التنمية والخدمات

إهدار موارد البلاد في التورم الأمني، والسياسي، والفساد استنزف ميزانية الصرف العام فلم يترك مجالا للصرف على التنمية والخدمات.

المراجع العام لحكومة السودان في خطابه للمجلس الوطني عام 2001م ذكر أن الولايات ليس بها دخل حقيقي وأنها تعتمد في تمويل الفصل الأول على المركز وأن التنمية بها متوقفة تماما.

إن إنفاق الدولة الآن على التنمية لا يتعدى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيدين المركزي والولائي. وهي نسبة متدنية بالمقاييس الدولية.

كذلك الإنفاق على محاربة الفقر لا يقارن بإنفاق دول أخرى مثل غانا وأثيوبيا.

هذا الإهمال يتناقض مع التزامات السودان الدولية خاصة إعلان الألفية للتنمية MDGs[4] والتزاماته الأفريقية فقد توافقت دول الاتحاد الأفريقي أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية بتخصيص 10% من ميزانية الدولة للصرف على الزراعة والأمن الغذائي في إعلان مابوتو في 2003م (السودان يصرف أقل من واحد في المائة)، و15% على الصحة كما جاء في إعلان أبوجا في عام 2000م (والسودان يصرف حوالي الواحدة بالمائة) وأن تصرف 20% من ميزانياتها للتعليم كما جاء في الموجهات الصادرة عن مؤتمر دار السلام لوزراء التعليم الأفارقة في 2002م.

6. إهمال القطاعات الإنتاجية

أ. القطاع الزراعي:

هذا القطاع مهمل والإنفاق عليه لا يزيد عن 3% من الإنفاق العام مع أنه يوظف 70-80% من العمالة في البلاد.

الدلائل كثيرة على هذا الإهمال – مثلا- في ميزانية 2008م اعتمد لجملة المشاريع الزراعية مبلغ 284.4 مليون جنيه. هذا المبلغ على قلته نفذ منه 3% فقط.

---

[4] إعلان أهداف الألفية للأمم المتحدة تجمع العالم حول ثمانية أهداف يتم تحققها بحلول العام 2015 هي: تقليص ضحايا الفقر المدقع والجوع إلى النصف- ضمان التعليم الابتدائي للجميع- تشجيع المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيق استقلالية النساء- تقليص نسبة وفيات الأمهات عند الوضع بثلاثة أرباع- تخفيض معدل وفيات الأطفال- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة / الايدز والملاريا وغيرهما من الأمراض- حماية البيئة وكفالة الاستدامة البيئية- وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

مع الإهمال العام للقطاع الزراعي هناك تفاوت. فالقطاع المطري التقليدي الذي يعيش عليه 65% من أهل السودان يعاني إهمالا كبيرا. والقطاع المروي بمشاريع سد مروي بالولاية الشمالية يحظى بمخصص سنوي يفوق 80% من جملة الإنفاق على مشاريع التنمية القومية.
أما القطاع المطري التقليدي فقد اعتمدت له ميزانية 2009م نسبة 5.5% من جملة المخصص لمشاريع التنمية القومية. هذا القطاع يشكل حزام الفقر في البلاد وهو مصدر الذرة والثروة الحيوانية فإهماله يفسر الارتفاع الشديد في أسعار الذرة واللحوم حاليا.

ب. الثروة الحيوانية:

في تقرير المراجع العام عن ميزانية 2005م دليل على الأولوية المتدنية للصرف على هذا القطاع. ورد اعتماد 300 مليون دينار لتنمية المراعي. وكذلك 300 مليون دينار للمدينة الرياضية. ومبلغ 659 مليون دينار لكهرباء الفلل الرئاسية[5]. والمدهش أن اعتماد تنمية المراعي على قلته صرف منه الثلث فقط بينما اعتماد كهرباء الفلل تجاوز المبلغ المخصص له!
ودليل آخر على هذا الإهمال ففي ميزانية 2008م اعتمد مبلغ 25.7مليون جنيه لمشروعات الثروة الحيوانية. ولكن الصرف الفعلي لم يتجاوز 19% من المبلغ الضئيل أصلا.

ج. القطاع الصناعي

هذا القطاع يعاني إهمالا شديدا وتنافس منتجاته السلع المستوردة التي تحظى بتسهيلات بينما يفرض على القطاع رسوم إنتاجية عالية. ويعاني القطاع كذلك من عدم توافر خامات الإنتاج الزراعي. كذلك يعاني هذا القطاع من ضخامة تكاليف الكهرباء. ومن مشاكل التمويل التي فرضتها المعاملات المصرفية المسماة إسلامية والتي جففت وسائل التمويل عن طريق الاقتراض في النظام المصرفي التقليدي القائم على سعر الفائدة وأبدلته بصيغ أكثر استغلالا لحاجة المقترض.
والنتيجة: أن 75% من المصانع القائمة في البلاد الآن متوقفة عن العمل.
هذا الركود أدى إلى أن تصير نسبة إنتاج القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 5% فقط. المصانع الموقفة تشمل قطاعات هامة جدا للاقتصاد الوطني مثل الغزل والنسيج، ومعاصر الزيوت، والملابس، والبلاستيك، والإطارات.
رفع النظام شعار نلبس مما نصنع فإذا بنا نهزم هذا الشعار ونستورد حتى أقمشة الكفن! لقد ارتفعت فاتورة الاستيراد في بلادنا بصورة سرطانية ارتفعت من 1.2 بليون دولار عام 1999م إلى 8.2 بليون دولار عام 2008م.
أما نأكل مما نزرع فقد كان أمرها عجيب. ارتفعت فاتورة استيراد الغذاء من 72 مليون دولار في عام 1990م إلى 1.6 بليون دولار عام 2009م. الصرف الكبير على استيراد الغذاء زائد الصرف الكبير على الأمن والترويج الحزبي امتص عائدات البترول فلم توظف كما ينبغي في تأسيس البنية التحتية والاستثمار.

7. التفاوت التنموي والتمييز الجهوي

التنمية والخدمات على محدوديتها لم توزع برامجها وإمكاناتها المتاحة على أهل البلاد بعدالة. فمع أن الفجوات التنموية في نواحي البلاد المختلفة تجعل التوجه الصحيح أن تحظى مواقع الفجوات التنموية هذه بتمييز إيجابي فإن هذه المواقع تعامل بمزيد من الإهمال. بينما تحظى مناطق أخرى بالتمييز.
هنالك اهتمام واضح بالخرطوم باعتبارها مركز الحكم وبالشمالية باعتبار الانحياز الجهوي الذي وثقته كتابات كثيرة. فتقارير المراجع العام للأعوام 2006م 2007، 2008، توضح أن الصرف التنموي على الولايات متفاوت: متوسط الصرف التنموي على ولايات الخرطوم والشمالية ونهر النيل يبلغ 75% من جملة مبلغ التنمية للولايات الشمالية. مع أن نسبتهم من السكان 18.2% ومتوسط الصرف التنموي على ولايات دارفور الثلاث نسبته 3% من مبلغ تنمية الولايات الشمالية مع أن نسبتهم من السكان تبلغ 12.4%.
مثال آخر فقد نصت اتفاقية أبوجا على تخصيص مبلغ 700 مليون دولار لصندوق إعمار دارفور للفترة من 2006-2008م ولكن حتى 2010م دفع من المبلغ 30 مليون دولار فقط.

---

[5] وهي مباني سكنية أنشئت في العاصمة على هامش انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتستخدم لاستضافة ضيوف الدولة الرسميين.

وجاء في تقرير المراجع العام عن ميزانية 2008م أنه اعتمد مبلغ 725 مليون جنيه لصندوق إعمار دارفور. ومفوضية تعويضات دارفور، وصندوق إعمار الشرق والصندوق القومي للإعمار. اعتمد هذا المبلغ هذه البنود الهامة لكن التنفيذ الفعلي لم يتجاوز 4.8 مليون جنيهاً.

هذا التفاوت المريع والإهمال الشديد يرفد الغبن الذي يؤدي للاحتجاج وحمل السلاح في دارفور وغيرها. كما أن إهمال الأقاليم المختلفة أدى إلى هجرة سكان كثير من الولايات إلى العاصمة بحثا عن العمل والخدمات فهجروا الأرياف حيث مواقع الإنتاج وريفوا العاصمة وغيرها من المدن! لذلك تضاعف سكان العاصمة في العشرين سنة الماضية فصارت نسبة سكانها من 7% قبل الانقلاب أي 1989م إلى 15% من جملة سكان البلاد.

8. تحطيم القطاع الخاص واستبداله بقطاع خصوصي

القطاع الخاص يقوم بدور تنموي كبير في الاقتصاد الوطني. الخطة الخمسية (2011-2007م) أوكلت له تنفيذ 60% من الاستثمارات المستهدفة. القطاع الخاص تعرض لظروف قاسية عرقلت عمله:

- هنالك 1500 شركة حكومية وأمنية أو مرتبطة بشخصيات ذات نفوذ هذه الشركات تحظى بإعفاءات جمركية وضريبية بينما ينافس القطع الخاص في مجالات عمله. بل تنافسه باستيراد منتجاته من الخارج أكثر من منافستها له بالإنتاج المحلي.
- حرم القطاع الخاص من إمكانات تمويله بتجفيف السيولة من النظام المصرفي من الأفراد عن طريق شهادات شهامة. وهي اقتراض مبالغ كبيرة بفائدة عالية جدا بدأت بأكثر من 30% في السنة وهي الآن حوالي 17%. شهادات شهامة تحجز 35% من جملة التمويل المصرفي ويتم توجيه هذه الأموال للدولة ومؤسساتها وشركاتها ولا تتحقق لها جدوى مالية إلا عن طريق الإعفاءات الضريبية والجمركية.

9. قلة التعاون مع دول ومؤسسات دولية

لا شك أن الدول العظمى لها أجندتها. لكن نظام الإنقاذ عن طريق شبهات رعاية الإرهاب وتجاوزات حقوق الإنسان وجرائم دارفور دخل في مواجهات تحرم السودان من كثير من الفرص.

فالاتحاد الأوربي ينظم دعمه التنموي لدول أفريقيا والكاريبي عن طريق اتفاقية كوتنو. وهذه توجب الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية. وهناك العقوبات الاقتصادية الأمريكية. كما أن المواجهة مع المحكمة الجنائية الدولية ستقفل أمام السودان كثيرا من أبواب التعامل الدولي. وهو تعامل ضروري للسودان لما فيه من فرص تنموية وما فيه من إمكانيات إعفاء الدين الخارجي.

10. البترول وأثره على الاقتصاد السوداني

البترول سلعة إستراتيجية وهو هام لتسيير الحياة بنمطها الحديث، وله دور كبير في اقتصاديات الدول في حالتي السلم والحرب. وبسببه تقوم الحروب وبه تتحرك آلياتها. في دراسة أجراها البنك الدولي عن دور البترول في الحروب خلصت لأن فرصة النزاع في منطقة ما تتضاعف 40 مرة إذا أصبحت هذه المنطقة منتجة للبترول. كذلك تعرض الباحث كيفن موريسون للعلاقة بين النفط والنزاعات والاستقرار، وقال إنه وفقا للسائد فهناك افتراضين متناقضين حول أثر النفط على استقرار الدول أحدهما يقول إن استخراج النفط في أي دولة يؤدي لزيادة خطر نشوب الحروب الأهلية، والثاني يقول إن استخراجه سيؤدي للاستقرار، وأجرى دراسة على آثار استخراج النفط على الدول منذ العام 1960، وصنف الدول المدروسة التي بدأت في استخراج النفط إلى دول قوية وأخرى ضعيفة[6]، وأكد بعد الدراسة أن استخراج النفط يؤدي للاستقرار مع الدول القوية، ويرتبط بالحرب مع الدول الضعيفة.[7]

بترول السودان اكتشفته شركة شفرن الأمريكية منذ عام 1980 وتوقفت عملياتها في 1986 لسببين:

التوتر الأمني في مناطق البترول بسبب التمرد، وهبوط أسعار البترول لأقل من 10$ للبرميل.

حكومة الديمقراطية الثالثة توصلت لاتفاق مع شفرون في عام 1989 مفاده:

أن تواصل الشركة عملها وتنتج وتصدر البترول في ظرف عامين فإن امتنعت عن ذلك عليها أن ترفع يدها وتمكن السودان من إيجاد مستثمرين آخرين.

[6] قياساته الخمسة لمدى قوة الدولة هي: دخل الفرد، قدرة الدولة الضريبية، البنيات التحتية، مدى ضعف الدولة وعدم سيطرتها على المجتمعات فلا هي ديمقراطية ولا ديكتاتورية، والخامس قدرة الدولة على تنفيذ ما تخطط.

[7] Kevin M. Morrison: **Oil, Conflict and Stability,** 2010

حكومة الديمقراطية سعت لتحقيق السلام لتتهيأ البيئة الصالحة للاستثمارات البترولية، وأفلحت المساعي الجادة في التوصل لاتفاق مع الحركة الشعبية بانعقاد المؤتمر الدستوري في 1989/9/18. هذا المؤتمر حال دونه انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989. استفاد الإنقاذيون من اتفاق حكومة الديمقراطية مع شفرون، التي رجح قرار خروجها من البترول السوداني يأسها من تحقيق السلام في البلاد بإعلان حكومة الإنقاذ للجهاد في 1993. حكومة الإنقاذ، بعد خروج شفرون استطاعت الإتيان بعدد من الشركات الغربية الصغيرة والشركات الآسيوية. وتمكنت بتصعيد العمليات العسكرية في مناطق البترول، من إنتاجه وتصديره عام 1999. وهذا يعد نجاحا اقتصاديا كبيرا.
هذا النجاح استثار الإدارة الأمريكية التي يقودها المحافظون الجدد في عهد بوش الابن[8]، وتبنت توصية مجموعة العمل التي كونها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية التي ذكرت في تقريرها في فبراير 2010[9]: أن السودان مهم لأمريكا لدوره في التسعينات في مساعدة الشبكات الإرهابية التي هددت المصالح الأمريكية. وأن البترول غير ميزان الحرب في السودان بصورة أساسية لصالح الخرطوم، فقد ساعد المجهودات الحربية للحكومة مما أدى لهجرات جماعية للمدنيين من مناطق البترول وخط الأنابيب، وفتح فرص شراكة خارجية للحكومة مع الدول والمؤسسات العالمية[10]. وأنه إذا أرادات الولايات المتحدة تغيير توازن القوى الذي يؤدى لتغيير النظام، أو تقوية القدرات العسكرية للجنوب بصورة أساسية، فالطريق الوحيد لذلك هو اعتماد إستراتيجية تدخل بالوسائل الدبلوماسية والحوافز والعقوبات والمبادرات المتعددة. وأوصى التقرير أيضا بتعيين مبعوث خاص للسودان لمتابعة التشاور مع الأطراف. بهذا فالتقرير أوصى بالتعامل مع النظام السوداني واقترح صيغة للسلام تقوم على فكرة نظامين في دولة واحدة. الفكرة التي بنيت عليها اتفاقية سلام نيفاشا 2005.
الولايات المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان قامت بضغوط شديدة على الشركات الغربية العاملة في إنتاج البترول السوداني بحجة أن هذا الإنتاج يتم بوسائل فيها تعديات على حقوق الإنسان. هذه الضغوط استطاعت أن تخرج الشركات الغربية من السودان وأكبرها تاليسمان الكندية. أما الشركات الآسيوية لا سيما الصينية فقد استمرت في العمل وضخت البترول في الأنابيب. إن دخول عائدات البترول خزينة الدولة أحدث تغييرات على الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد.
ولو أسعفت الحكمة والوعي السياسي نظام "الإنقاذ" لدعا لمؤتمر قومي وقال للقوى السياسية، والاقتصادية، والمدنية، والسودانية ها نحن بدأنا نصدر البترول. ويتوقع أن تحقق البلاد عائدا! بحجم كذا من المال. فلنتفق على خطة قومية بأولويات متفق عليها لتوظيف عائدات البترول.
لو فعلوا ذلك لاكتسبوا شرعية مستحقة في نظر القوى السياسية والاقتصادية والمدنية السودانية. ولجنبوا البلاد مخاطر التعرض للاستقطابات الدولية، ولحرموا الأمريكان من فرصة التدخل السافر في الشئون الداخلية بحجة انتهاكات حقوق الإنسان وحماية الأقليات. ولأمكن الاتفاق على برنامج محكم لاستغلال عائدات البترول. ولأمكن توظيف عائدات البترول لإحداث طفرة تنموية للسودان وتنفيذ برامج تخاطب قضايا التهميش وتحقق درجة أعلى من الوحدة الوطنية. ولكن النظام فعل العكس تماما. تعامل مع البترول وعائداته كأنه يخص النظام وحده ووظف عائداته في أولويات النظام الحزبية بصورة كررت على نطاق السودان الداء الهولندي والداء النيجيري.
ومع ذلك حققت عائدات البترول للسودان الآتي:

- ارتفعت مساهمته تدريجيا في إيرادات الميزانية بلغت 50-60% وهي نسبة عالية. كذلك ارتفعت مساهمته في عائدات الصادر حتى تجاوز 90% فرفع ذلك عائدات صادرات البلاد.
- عائد البترول مكن البلاد من بناء احتياطي من النقد الأجنبي ومن استقرار سعر العملة الوطنية فأدى ذلك لمزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي.
- استطاع النظام أن يكون أقوى عسكريا وأمينا. وصار أقدر على استمالة قوى سياسية. لجانبه. وخارجيا تحقق له تحالف مع الصين ساندته في مجلس الأمن.

إنجاز البترول الذي تحقق صاحبته السلبيات الآتية:

---

[8] **جورج واكر (دبيلو) بوش** George W. Bush (الابن) (ولد **6 يوليو 1946**)، **رئيس الولايات المتحدة الأمريكية** الثالث والأربعون (**2001 -2009**).

[9] US Policy to End Sudan's War – CSIS, Report of the CSIS Task Force on U.S.-Sudan Policy, Co-chairs: *Francis* M. Deng and J. Stephen Morrison, Feb. 2001

[10] الإشارة هنا للصين

- مشروعات البترول لم توظف في مشروعات البناء التحتية والمدخلات الزراعية والصناعية كما ينبغي ففاتت على السودان فرصة تنموية ذهبية.
- حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق الإنتاج.
- الشركات الشرقية العاملة تنقصها الخبرة الفنية والحكومة مستعجلة لإنتاج أكبر كمية من البترول. هذان العاملان يقللان من عمر الحقل الإنتاجي.
- تعامل النظام مع البترول بطريقة عارية من الشفافية مما أتاح الفرصة لمنظمة الشاهد العالمي (Global Witness)[11] للطعن في أرقام الإنتاج وأسعار المبيعات وشعور الحركة الشعبية أن المؤتمر الوطني يخدعها في حساب البترول مما عزز الاتجاهات الانفصالية في الحركة.

النفط والسلام

ولكن من أكبر السلبيات المتعلقة بقطاع النفط هي أنه لم يرتبط بالخطة التي أزمعناها إبان الديمقراطية أي أن يكون استخراج النفط مربوطا بالتسوية السلمية للحروب وإنهاء التظلمات. ذلك أن أنشطة استخراج النفط في العادة تشكل هدفا مغريا للجماعات المتمردة لسببين: ما تولده من عائدات كبيرة للغاية، والهشاشة الأمنية في أماكن الاستخراج وبنية أنابيب النقل التي عادة ما تكون في مناطق نائية[12]. وبحسب تقرير أصدره البنك الدولي عام 2003م، فإنه إذا صارت صادرات أي بلد من سلعة واحدة تساوي 25% من الناتج المحلي الإجمالي فإن هذه الدولة معرضة لخطر الصراع بنسبة 33% في حين أن نسبة الخطر تقل إلى 6% إذا كانت نسبة صادرات السلعة 6% من مجمل الناتج المحلي[13]. هذا ناهيك عن أن الاعتماد في السودان على النفط بلغ نسبا خرافية (90% من عائدات صادرات السودان. ويمثل 60% من إيرادات ميزانية الدولة)، وناهيك عن وجود تظلمات إقليمية ووجود حرب مستعرة أصلا قبل اكتشاف البترول في السودان. وكان اكتشافه سببا إضافيا لتأجيج النزاع، ونؤكد أن استخراجه مثلما كان أحد أسباب التدخل الأمريكي في التسوية السلمية على نحو ما شرحنا أعلاه، فقد كان سببا في زراعة برميل بارود يتمثل في أبيي.

أبيي هي جسر التواصل بين الشمال والجنوب، في حالتي الوحدة أو الجوار الأخوي، وهي بؤرة إشعال النزاع بينهما من غير ذلك لاحتوائها على مخزون نفطي كبير لا تعكسه إنتاجيتها الضعيفة الحالية.

بروتوكول أبيي الذي تم توقيعه في اتفاقية السلام أسس لإثارة الخلاف بين الطرفين، وربما أصبح سببا في إشعال الحرب. فالمؤتمر الوطني وافق على قسمة بترول أبيي في المرحلة الانتقالية بمعادلة هي نفسها معادلة بترول الجنوب مع خصم 8% من نصيب حكومة جنوب السودان موزعة 2% لكل من قبيلتي المسيرية والدينكا وولايتي غرب كردفان وبحر الغزال. والمؤتمر الوطني وافق على تفويض لجنة خبراء محايدة لحسم الأمر في حالة الاختلاف، ففوضت لجنة تفتقر للخبرة والحياد كما أثبتنا من قبل. عندما أعلنت لجنة الخبراء المفوضة موقفها رفضه المؤتمر الوطني باعتبار أن اللجنة تجاوزت تفويضها، وهذا ساق الأمر إلى هيئة التحكيم الدولي بلاهاي. هيئة التحكيم أخذت بمبدأ التسوية بين الطرفين: فأرجعت حقول هجليج للشمال، ووزعت مناطق بترول أبيي بينهما، وأعطت الأرض الموصلة لبحر العرب والتي يعبر عبرها المسيرية ويدعون ملكيتها للدينكا. قرار المحكمة قبلته الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، ولكن المسيرية رفضوه بشدة وأصبح لهم الآن وفد مستقل عن المؤتمر الوطني يفاوض في مؤتمر حل القضايا الخلافية بين الطرفين بأديس أبابا. هذه القضية متفجرة ولها ارتباط أساسي بالنفط. فخارطة الأرض التي تم ضمها لأبيي في البداية لم تكن تتفق مع شيء إلا مع خارطة وجود النفط!

بدون عدالة وتراضي الأطراف المعنية لن يكون هناك سلام. لذلك كان لا بد من البداية إشراك جميع الأطراف المعنية كما أعلن ذلك حزب الأمة تعليقا على بروتوكول أبيي الموقع ضمن اتفاقية نيفاشا 2005. الاستفتاء المزمع إجراؤه في أبيي سيختلف على كل تفاصيله، ابتداء ممن يحق له التصويت. المسيرية والشمال يستقوون بالحقوق التاريخية، والجنوب والدينكا يستقوون بالاتفاقيات الموقعة وبالسند الدولي. وفي النهاية فإن هذا البارود المعبأ ما كان ليكون لو أن تسوية النزاع تمت قبل استخراج النفط.

بعض المنجزات

بالإضافة لإنتاج البترول فإن هناك مجالات حقق فيها النظام انجازات اقتصادية هي:

[11] Oil production figures underpinning Sudan's peace agreement , Global Witness

[12] انظر الدراسة Phillip Swanson **Fuelling Conflict** The **Oil** Industry and Armed **Conflict**, 2002

[13] *Natural resources and violent conflict: options and actions.* Bannon, Ian and Collier, Paul (eds), (2003) World Bank

الاتصالات: أصبحت أنحاء البلاد مربوطة بشبكات اتصالات ذات كفاءة عالية. ولكن هذا الانجاز سبق البنية التحتية والتنموية للبلاد فلم يستفد الإنتاج والاستثمار منه بل استفادت منه الاتصالات الاجتماعية والمجاملات في بلد يعطي التواصل الاجتماعي وزنا أكبر من المعتاد.

سد مروي: هذا المشروع طاقته التصميمية عالية تنتج 1250 ميغاواط ولكنه تم بتمويل عن طريق القروض لا من عائدات النفط. ومن المآخذ عليه استخدام العنف في تهجير أهالي المنطقة والأولى التفاهم معهم قبل الشروع في العمل. وكان الأولى حسب خطة النظام الديمقراطي إعطاء أولوية لتعلية خزان الروصيرص لأنه يساعد سد مروي بإمدادات المياه خارج موسم الفيضان. كما أن تعلية الروصيرص ضرورة لرفع كفاءة الري في مشروع الجزيرة والمناقل. وكانت الأولوية الثانية لخزان سيتيت لأن خزان خشم القربة قد قلل جدواه الإماء بينما توجد مساحات واسعة في المشروع إذا توافر الري. كانت أولوية خزان مروي هي الثالثة وما حدث قلب الأولويات، وفي ندوة جمعتني ووزير الري السوداني – السيد كمال على- في نادي الشرطة في الخرطوم طلبت منه أن يوضح للحضور على أي أساس قلبوا أولويات الخزانات الثلاثة. كان رده إن الوزارة لم تشترك في هذا القرار ما يدل على أن القرار اتخذ على أسس غير موضوعية.

إنتاج السكر: من القطاعات الصناعية الناجحة فالإنتاج الفعلي فاق الطاقة التصميمية لعدد من المصانع المنتجة. وفي السنة الأخيرة قل الإنتاج عن ذلك المستوى لأسباب فنية. ولكن مثلما حدث مع مشروعات السدود بالشمالية فإن الحكومة استخدمت العنف ضد الأهالي المعترضين على إقامة مصانع للسكر قبل أن يتفق معهم على رعاية مصالحهم.

الحالة المعيشية

الحالة المعيشية في السودان الآن محتقنة بصورة غير مسبوقة:

- في الثمانية عشر عاما من 1990 إلى 2008 تدهورت الأجور والقوى الشرائية للمواطنين بصورة كبيرة فارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك فاق ارتفاع الحد الأدنى للأجور بـ 66 مرة.
- حدد اتحاد العمال الشرعي الحد الأدنى للأجور لأسرة متوسطة من خمسة أفراد في أغسطس 2010م بمبلغ 1810جنيه. أي أن الحد الأدنى للأجور يغطي 8.7% من الحد الأدنى من تكاليف المعيشة.
- معدل الفقر في البلاد يفوق 90%.
- معدل البطالة لا يقل عن 20% في البلاد.

إن إهمال القطاع الريفي، ومظالم الأقاليم المختلفة، وتفشي العطالة لا سيما بين شباب الخريجين وهم جنود الحركات المسلحة عوامل تربط مباشرة بين السياسات الاقتصادية السيئة وتحديات الأمن القومي في البلاد. الحقيقة هي أن السياسات الخاطئة تصنع التهميش والتهميش يصنع التمرد. الحالة الاقتصادية في الشمال والجنوب حالة خطيرة وبصرف النظر عن آثار المسائل السياسية كالاستفتاء ونتائجه فإن الحالة الاقتصادية بوصفها الراهن مهدد كبير للأمن القومي ولكنها لا تجد العناية الكافية بينما عوامل الانفجار لأسباب اقتصادية بلغت درجة الغليان في الشمال والجنوب بحيث سوف نواجه اضطرابات أمنية في الشمال والجنوب بصرف النظر عن المشهد السياسي.

في شهر أكتوبر (الجاري) اتخذت الحكومة المركزية إجراءات، تحسبا للانفصال وتدنى عائدات البترول بنسبة كبيرة، منها:

- رفع التعريفة الجمركية لعدد كبير من السلع.
- مضاعفة ضريبة التنمية من 5% إلى 10%.
- أعلن وزير المالية عن برنامج لزيادة الصادرات غير البترولية في مجالات: القمح- السكر- الزيت.
- البلاد تعاني من حالة من الخوف من المجهول والمسئولون يتحدثون بأكثر من لسان: فرأس الدولة يقول إن كل شيء على ما يرام. وزير المالية يقول يجب أن نستعد للتقشف وعواسة الكسرة. هذا الاضطراب أخاف المستثمرين وكثير منهم لجأوا للدولار لحفظ قيمة رأسماله ولتحويله للخارج أيضا.
- عقد محافظ بنك السودان مؤتمرا صحافيا[14] فقال لتطمين الناس:

أ. نحن استطعنا أن نواجه الأزمة المالية العالمية التي أفقدتنا 76% من عائدات البترول. بترول الجنوب 75% أو حتى 80% من بترول البلاد لن نفقده كله. سوف يضيع منا حوالي 35-40%

[14] عقده المحافظ السيد صابر محمد الحسن في يوم الخميس 30 سبتمبر 2010م

من البترول. أيضا في حالة الانفصال يمكن الاتفاق على شراكة يمكن أن تعطينا 10% من بترول الجنوب.

ب. سوف نضخ 50% من العملة الصعبة للصرافات والبنوك حتى يطمئن الناس أن ليس هناك مشكلة.

وقال: الصادرات غير البترولية ارتفعت إلى 1.073% مليار دولار. وأثر الانفصال إذا وقع لن يظهر قبل عام 2012م.

ولكن الحالة غير مطمئنة فالأسعار ترتفع بصورة جنونية مما يجعل المعيشة مستحيلة وكذلك سعر الدولار يرتفع رغم الإجراءات مما يدل على عدم الاطمئنان.

العطالة، وارتفاع الأسعار كفيلان وحدهما بتهديد الأمن في الشمال وفي الجنوب ولا يوجد حتى الآن ما يدل على سياسات لاحتوائهما إلا الوسائل القمعية.

النهج الصحيح هو عقد مؤتمر اقتصادي قومي لتشخيص الحالة المعيشية وإقرار سياسات لمواجهتها. يهتدي المؤتمر القومي الاقتصادي بالموجهات الآتية:

1. خفض هائل في الصرف الحكومي لا يقل عن 50% في المجالات الآتية:
   - ضبط الصرف الأمني في كل قطاعاته.
   - إعادة الأقاليم لعدد المديريات والمحافظات والمحليات لإزالة الورم الإداري.
   - خفض الصرف السيادي والسياسي.
2. دعم كبير للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.
3. تحقيق التوازن التنموي مما يوجه نسبة أكبر للتنمية الجهوية والقطاعين الريفي والرعوي.
4. إعطاء الاستثمار البشري أولوية في المجالات الصحية والتعليمية لتحقيق دولة الرعاية.
5. مراجعة أساسية للسياسة التعليمية لربط التعليم والبحث العلمي بالحاجة التنموية.
6. وضع موجهات لعقد اجتماعي يضبط سياسة الأجور بالإمكانات المتاحة في معادلة عادلة.
7. التركيز على برامج إزالة البطالة والفقر.
8. إصلاح للقطاع المصرفي بفتح نوافذ للإقراض وما يوجب ذلك من عائد تعويضي (فوائد) هذا مع رفع قدرات البنوك وتسهيل إجراءاتها.
9. وضع موجهات صارمة لإدارة عائدات الموارد (البترول، الذهب،...الخ).
10. تسهيل إجراءات الاستثمار الوطني والأجنبي وتحفيز الاستثمارات التي تساهم في إيجاد فرص عمل.
11. الالتزام بالاستحقاقات التي تمكن السودان من إعفاء الدين الخارجي، تحقيق أهداف الألفية، الاستفادة من فرص كوتنو، وإعداد مطالب للاستفادة من تعويضات العدالة البيئوية.
12. دراسة آثار الوحدة بأسس جديدة، والانفصال الأخوي على اقتصاد الوطن الواحد أو الدولتين ووضع موجهات لدعم الإيجابيات واحتواء السلبيات.

كذلك على المؤتمر الاقتصادي وضع حد لهذه التصريحات المضطربة وقيادة الرأي العام السوداني بخطة محكمة للإصلاح الاقتصادي المطلوب في حالة الوحدة بشروط جديدة جاذبة للناخب الجنوبي ومقبولة للمواطن الشمالي. كذلك لتشخيص الحالة الاقتصادية في حالة الانفصال وما ينبغي عمله لاحتواء أية سلبيات.

أما هذه التصريحات السطحية التي يمطرنا بها مسئولون فتدل على استغفالهم للناس والحقيقة تؤكد مدى غفلتهم.

التعامل السليم مع الملف الاقتصادي يمكن أن يوفر أساسا سليما للعلاقات بين أطراف البلاد المختلفة فيجمع الاقتصاد شمل البلاد ولا يسمح لعوامل التضاد بخراب أسبابه اقتصادية. فلو توافرت الثقة بين الشمال والجنوب لأمكن التعاون في الاستثمارات البترولية (فالبترول معظمه في الجنوب والبنيات معظمها في الشمال)، ولكن مناخ الاستقطاب وانعدام الثقة السائد حاليا يفتح باب الخلاف على الحدود لضم الثروات سيما النفطية، وحتى إذا اتفق على الحدود فالمخزونات النفطية شمال الجنوب وجنوب الشمال يمكن أن يثير استغلالها اتهامات من الطرف الآخر تؤدى لمواجهات بينهما.

كذلك يمكن للسياسات المقترحة أن تخاطب الانفجار في الشارع فالمعاناة التي أحكمت حلقاتها يمكن أن تدفع البلاد إلى مواجهات في الشارع بسبب الحالة المعيشية. والخزينة لم يعد بها الفائض الذي استخدم في شراء القيادات

الوسيطة والعليا بين الزعامات القبلية والطائفية والسياسية والنقابية، السياسة التي وصفناها بـ"كشكش تسد". لا بد من هجران قصر النظر القديم إن لم يكن بسبب الحكمة، فبسبب الحاجة الآن!

أقول: تستحق التجربة النفطية السودانية تسمية خاصة بها لأنها وقعت في المحاذير الآتية:

- عائدا النفط والذهب إذ يزيدان الناتج المحلي دون تحقيق تنمية بشرية، بل زادا الفوارق الاجتماعية وفتحا باب الفساد، أوقعا البلاد في لعنة الموارد.
- والتجربة إذ رفعت نسبة عائد النفط في الصادرات وقوت العملة الوطنية وأضعفت تنافسية القطاعات الأخرى أوقعت البلاد في الوباء الهولندي.
- والنفط السوداني إذ صار عظمة نزاع بين الشمال والجنوب وبموجب معادلة تقاسم الثروة رجح خيار الانفصال أضاف موبقة خاصة به فاستحقت التجربة تسمية: النقمة السودانية.

الفصل الثامن: مشاكل الجنوب الداخلية

لقد تناولت قضايا البلاد في هذا الكتاب بموضوعية. ولكن تناول قضايا الجنوب بموضوعية لمثلي يواجه صعوبات أولا لأنني من بين المتهمين بالاستعلاء، وثانيا لأن الجنوبيين عامة تطغى عليهم ذهنية الضحية.

نحن والجنوب

قال لي أحدهم: لماذا نجد كثيرا من المثقفين الجنوبيين على اختلاف مدارسهم يحملون عليك؟ قلت له تفسيري لذلك هو:

- آرائي تهزم صورة الاستعلاء التي يريدون وصفنا بها فكثير منهم يرون "أن العربي الطيب هو العربي الميت".
- العمر الوطني الأطول منذ الاستقلال وحتى الآن احتلته نظم شمولية. النظامان المايوي والإنقاذي وحدهما حكما سويا أكثر من ثلثي ذلك العمر، وقد جعلتهما عقدة الشرعية التي يواجهانها أمامي يجعلان همهما الأول الإساءة لي وتشويه أدائي في الحكم زورا، فنشروا قصصا كثيرة قدر ما أوضحناها إلا أننا لا نستطيع مواجهة إعلام دولة مهيأة له كل الإمكانيات بينما نواجه بالتعتيم.
- كثير من الشماليين الذين أعلنوا انحيازهم للحركة الشعبية فعلوا ذلك لجر الحركة الشعبية لتتبنى أجندتهم في الشمال، وأجندتهم في الشمال -لا سيما في طرحها العلماني- تعتبرني عدوا. هذا مع أنني وزملائي كنا أكثر أهل الشمال اعترافا بحقوق الجنوب وضرورة العدالة مع أهله. بعض هؤلاء جعلوا همهم بذر الشقاق بيني وبين زملائهم في الجنوب. في مايو 1998 وفي جامعة بنسلفانيا وضع السيد ستيفن واندو الملاحظة الذكية التالية: (بعض الصفوة الشمالية والتي تسمي نفسها علمانية – تسعى لتقوية موقفها تحت مظلة الهوية والتعدد الثقافي، فبعد أن فشلت في إيجاد قاعدة شعبية لأيديولوجيتها تحول اهتمامها تجاه الجنوب لإيجاد تغطية لأيديولوجيتها أو لإقناع الصفوة الجنوبية بقبول أيديولوجيتها والمقاتلة دونها نيابة عنهم. هذه الصفوة الشمالية دائما ما تعبر عن أيديولوجيتها بصورة متطرفة وهي تسعى لوضع الإسلام موضع تساؤل والحط من قدر الثقافة العربية الإسلامية والبحث عن بديل لها إنها حيلة تأتي بنتائج عكسية لأنها تقود إلى التطرف في الاتجاه المضاد).

على العموم، فإن أي تقييم موضوعي لدوري في قضية الحرب والسلام في الجنوب ستقابله حقائق دامغة:

- أول كتاب تناول القضية وشجب النهج الأمني في تناولها واعترف بحقوق أهل الجنوب السياسية، والثقافية، والاقتصادية، كان كتابي مسألة جنوب السودان في أبريل 1964م.
- في ولايتي الأولى في الستينات وكان عمرها نحو تسعة أشهر فقط قضيت شهرا فيها في الجنوب، وكنت أول رئيس وزراء يطوف الجنوب ويلتقي الناس ويخاطبهم وكانت رحلتي للجنوب فتحا للعلاقات الشمالية الجنوبية.
- وكنت الذي عدّل موقف حكومة حزبي من لجنة الاثنى عشر وعقدت لبلوغ السلام مؤتمر جميع الأحزاب السياسية في 1967م، وهذا موثق في كتابات شاهد محادثات السلام الأول المرحوم محمد عمر بشير.
- وحينما صالحنا النظام المايوي كان الجنوب هو الأكثر تناغما مع شعاراتنا في انتخابات مجلس الشعب في ديسمبر 1977م. على عكس الدعاية السائدة أن المصالحة عُدت كأنها استقواء للنميري بالشماليين على الجنوب.
- كنا أول كيان سياسي غير جنوبي أدرك عوامل مختلفة جعلت أهل الجنوب يطالبون بتقرير المصير فأيدنا مطلبهم منذ نوفمبر 1993م.
- كنا أول من اقترح صيغة مقبولة لديهم لمسألة الدين والدولة في أبريل 1993م إذ اقترحنا التزام الدستور بأن تكون المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات. ووقعنا سويا إعلان نيروبي.
- وكان حزب الأمة هو الحزب السياسي الكبير الوحيد الذي شارك في مؤتمر كوكادام في مارس 1986م وقبل توصياته.

- وكان حزب الأمة هو الحزب السياسي الحاكم الذي التقى قيادة الحركة الشعبية في شخص رئيسه ورئيس الوزراء في يوليو 1986م. قابلته مع أن د. جون قرنق قال إنه يقابلني كرئيس لحزب الأمة ولا يعترف بحكومة الديمقراطية!
- وكان حزب الأمة وهو الحزب السياسي الكبير الوحيد الذي زار رئاسة الحركة الشعبية في الجنوب وأبرم معها اتفاق شقدوم في ديسمبر 1994م.
- وكنت أول من قال إن هنالك مظالم ثقافية إذ نتنابذ كل أسود اللون بعبارة غير إنسانية مما يوجب الاعتذار عن ذلك، ولا زال هذا المطلب قائما، ولا زال كثيرون في الشمال لا يعترفون بضرورته. وقد أفتيت بأن المفاسد التي تجلبها هذه الألفاظ تجعل متلفظها مذنبا تجب عليه الكفارة.

مع ذلك وربما بسبب ذلك جفانا جنوبيون يريدون الاحتفاظ بصورة العربي المسلم الظالم وبعض الشماليين من أعضاء الحركة الذين يريدون استعداءها علينا لتصفية حسابات علمانية مع إسلاميين.

وللإنصاف هذا الموقف لا ينطبق على كثير من الجنوبيين فقد كانت علاقتنا بالسيد وليم دينق مضرب المثل في الإخاء والتعاون والندية إلى أن اختطفته يد الغدر الآثمة. وحتى د. جون قرنق فقد كان أول خطاب أرسله لي مع د. بشير عمر مندوبنا في مؤتمر كوكادام في غاية المودة والتطلع للتعاون وذكر لي فيه إعجابه بشعار السودان للسودانيين وقال: لولا أن هذا الشعار هو شعار حزب آخر لاختاره شعارا لحركته. ولكن رأي د. جون قرنق في مرحلة لاحقة تأثر بإفادات بعضهم السالبة، وربما نقم علينا أننا برغم التوادد والتحالف انتقدنا الحركة في بعض مواقفها التفاوضية –مثلا- حينما عرضت على المؤتمر الوطني في نيروبي (نوفمبر1997م) قيام دولتين تحت مظلة الكونفدرالية بحيث تكون حدود دولة الجنوب بخط العرض (13 درجة شمالا). وعلى أية حال ما أخذناه على د. جون قرنق لم يزد عما أخذه عليه بعض زملائه حول الالتزام بالديمقراطية وبالنهج القومي. لكن اعترافنا بمظالم الجنوب واستعلاء البعض في الشمال جعلنا دائما نتقرب للقوى الجنوبية ما أمكن ذلك في إطار الأجندة الوطنية، ولا زلنا متجهين نحوهم فإن اقتربوا خطوة اقتربنا أكثر.

وهنالك عبارة السيد جيمس واني في اجتماع ضمنا نحن في قيادة حزب الأمة وقيادة الحركة الشعبية لدى زيارتهم لنا في أسمرا في عام 1998م إذ قال بحضرة د. جون قرنق: إن أقرب حزب لنا هو حزب الأمة وأرجو أن نبرم معهم الآن اتفاق إستراتيجية. علق السيد دينق ألور بقوله: هذا صحيح ولكنه الآن يرسل إشارات سالبة لذا أرجو أن نؤجله. وعلق د. جون قرنق: أرأيتم. الحركة بها ديمقراطية والرأي والرأي الآخر.

وفي عام 2004م دعينا أنا وآخرين وكان ممثل الحركة الشعبية د. بيتر نيوت أستاذ القانون وكان علينا أن نقدم محاضرة في جامعة أكسفورد ففعلنا. وفي صباح اليوم التالي زارني د. بيتر في غرفتي بفندق الراندولف وتناول معي الإفطار ثم قال لي: هناك أربعة عوامل تجمع بيننا نحن في الحركة وحزب الأمة وأرجو أن نعمل على تطويرها لاتفاق استراتيجي هي:

- نحن وانتم حركة صنعت في السودان وليست فرعا من حركة وافدة.
- مع ما نلتم من نصيب في الحكم فجماهيركم مهمشة مثل جماهيرنا.
- الآخرون يناورون بتقرير المصير ولكننا نحن وانتم جادون فيه.
- جزء كبير من أنصاركم ومن قبائلنا يتعايشون في مناطق الحدود بين الشمال والجنوب ما يوجب خطة تعاونية.

رحبت بآرائه واتفقنا أن نواصل هذا الحوار ولكنه بعد ذلك مرض شفاه الله فهو مثقف ووطني أصيل.

وفي الأسبوع الأول من سبتمبر 2009م لدى زيارتنا لجوبا اجتمع بي كاردينال الكنيسة الكاثوليكية فاولينو ليكودو، وكبير أساقفة الكنيسة الأنجليكانية في السودان دنيال دينق بول. وشهدا لنا بالالتزام الديمقراطي وبالتناول الأخوي للمسيحيين، وقالا إنهم في الكنيسة مهتمون بمصير الشعب في الجنوب ويعتقدون أن القوى السياسية الشعبية وحزبنا تحديدا له الدور الأكبر في ذلك وأنهما حرصا للقائي ليقينهما أن ما نقدمه هو حقيقة ما يدفع بمصالح الناس.

وفي أم درمان في 2010/9/7م اجتمع بنا الأسقف قبريال كندو أسقف مطرانية الخرطوم ورئيس مجلس الكنائس السوداني والأسقف سمعان فرج الله مطران ود مدني الجديد وآخرون وشهدوا بأن حزب الأمة أوضح الأحزاب عبارة في التسامح والتعايش الديني.

نعم هنالك كثيرون من أهلنا في الجنوب لا يريدون دمغنا مع غيرنا بالاستعلاء. ولا يريدون تسوية حسابات علمانية معنا. ومع ذلك فإنني أجد حرجا في تناول قضايا الجنوب بموضوعية. ولكن لا بد مما ليس منه بد، إذ بالجنوب فعلا قضايا هامة لا بد من الإشارة إليها في إطار بحثنا للمصير الوطني ولمصير الجنوب.

دراسات حول الوضع في الجنوب

وفيما يلي سوف ألخص ما جاء في دراسات غربيين موضوعيين وملمين بالشأن السوداني وقد تطرقوا بوعي وكفاءة عالية لتلك القضايا. بالإضافة لرأي كاتب جنوبي تطرق للوضع في جنوب السودان من وجهة نظر انفصالية أي **(وشهد شاهد من أهلها)**، فالكثيرون في الجنوب يطعنون في أقوال الجنوبيين الوحدويين ويشككون في صلاتهم بالخرطوم.

أول الغربيين د. جون يونج وقد كان مستشارا سياسيا لمنظمة الإيقاد وصار أحد أعضاء مركز الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر. وله عدة دراسات في الشأن السوداني تتميز بعمق الاطلاع والفهم. وهناك دراسة بعنوان "جنوب السودان متناقض مع نفسه"[1] أجراها أستاذان هما ماريك شوميروس وتيم ألن مدير معهد الأبحاث السياسية والاقتصادية في جامعة لندن. بالإضافة لكتاب أويستين رونالدسن ودراسة مجموعة الأزمات الدولية حول الوضع في ولاية جونقلي.

كتابات جون يونج

أبدأ باستعراض آراء جون يونج. جاء فيها: حركات التحرير السودانية وأهمها الحركة الشعبية تدعو للوحدة دون أيديولوجية لبيان الصورة المطلوبة لهذه الوحدة وهم يدعون للديمقراطية ولكن نظمهم الداخلية خالية منها، وقادتها لا يساءلون مهما تعدوا على حقوق الإنسان، وهم يتحدثون عن التهميش وعن خطط تنموية تأخذ بيد المهمشين ولكن دون تطبيقها في المناطق التي استولوا عليها. ومع أنهم ينادون بالحرية فإنهم فقدوها في تعاملهم التابع لنظم البلدان المجاورة التي لجأوا إليها. الدليل أن آراء الحركة الوحدوية والماركسية لم تنبع من مصادر جنوبية بل تجاوبا مع مواقف منقستو في أثيوبيا، فالماركسية لا سند لها في الجنوب وقادة الحركة أكثرهم محافظون. قاعدة الحركة انفصالية ولا صلة لها بالماركسية والشعارات الوحدوية والماركسية من وحي أثيوبيا منقستو.

كتاب حكومة محاربي العصابات

قال أوسيتين رونالدسن في كتابه عن حكومة محاربي العصابات: موقف الحركة الشعبية الوحدوي مفصل لإرضاء نظام منقستو[2]. فكرة سودان جديد موحد مذكورة على مستوى النخب ولكن القاعدة انفصالية في الغالب.

في إطار التجمع الوطني الديمقراطي التزمت الحركة الشعبية بسودان موحد فيه إنصاف للجنوب ولكل المهمشين، ولكن اتضحت هشاشة التزامها بذلك عندما فاوضت المؤتمر الوطني ثنائيا ووقعت معه اتفاقا ثنائيا.

هنالك دليل قاطع على خلو حركات التحرير السودانية من وضوح أيديولوجي. فحركات التحرير عامة تدعم حركات التحرير المماثلة في العالم. لكن حركات التحرير السودانية حصرت علاقاتها الخارجية في كسب دول الجوار أو غيرها من الغربيين لقضيتهم دون أية إشارة لحركات تحرير أخرى. ولم تترد الحركة الشعبية في التحالف مع الدرق (الأثيوبي) ضد حركات التحرير الأثيوبية والاريترية، كما تحالفوا مع يوغندا ضد جيش الرب.

ما يمكن أن يقال عنهم إنهم: أهملوا البعد الأيديولوجي والسياسي. ركزوا فقط على الجانب العسكري. واعتمدوا على الإغاثات الأجنبية الإنسانية وساموا استقلالهم مقابل الدعم الأجنبي.

الاعتماد على العسكرية دون أيديولوجية جعل الحركة الشعبية عرضة للاستجابة لمصالح المانحين، والتجاوب مع سياسة أمريكا في القرن الأفريقي في حربها على الإرهاب. ارتبطت الحركة مع أمريكا في عهد أكثر نظام يمينية في التاريخ: عهد الرئيس بوش.

بهذه الخلفية المتوقع جنوب سودان منفصل على علاقة تحالفية مع الولايات المتحدة. هذا إذا حدث معناه:

- نزاع مع الأقلية الجنوبية المسلمة ونسبتهم 33% من السكان.
- نزاع مع الدولة الشمالية.
- لا مجال لسياسة خارجية مستقلة.

---

[1] Mareike Schmerous and Tim Allen, Southern *Sudan* at *Odds With Itself*: Dynamics of Conflict & Predicaments of Peace, LES- DESTIN, 2010

[2] Øystein H. Rolandsen ***Guerrilla Government***: Political changes in the Southern Sudan Nordiska Afrikainstitutet, 2005 ص 40

وقال: اتفاقية "السلام الشامل" وعدت بالديمقراطية دون تحقيقها. ووعدت بالوحدة ولكن صارت في حقيقتها خريطة طريق للانفصال وهو انفصال سوف يشكل سابقة لانفصالات أخرى داخل الجنوب والشمال.

دراسة ماريك شوميروس وتيم ألن

استعرض نتائج الدراسة التي أجراها الأستاذان ماريك شوميروس وتيم ألن بالتعاون مع مركز دراسات السلام والتنمية في جامعة جوبا، ومفوضية سلام جنوب السودان، وستة باحثين وباحثات. استمدت الدراسة من 356 مصدراً، وقامت بدراسة حقلية شملت مناطق الجنوب بإذن من السلطات[3].

قالت الدراسة:

1. هنالك اتهامات لتحميل الخرطوم مسئولية مآسي الجنوب. ولكننا لم نعثر على دلائل مباشرة تربط الخرطوم بالنزاعات الرائجة في الجنوب اليوم. كما لا نعتقد أن الخصومات القبلية كافية لتفسيرها.
   قالوا: نحن نعتقد أن أسباب النزاعات في الجنوب هي:
   - عدم تحقيق المنافع المنتظرة كأرباح للسلام.
   - إحساس بالظلم وعدم وجود آليات لصده.
   - النظام في الجنوب يعاني من تعارض بين مهمة بناء مؤسسات الدولة ومهمة احتواء العنف.
   - النظام يعلن التوجه للامركزية ولكن صار شديد المركزية.

- ومن أسباب التنازع مسألة ترسيم الحدود داخل الجنوب نفسه واتجاه القبائل الجنوبية أن تجعل من نفسها وحدات قبلية مستقلة.
- وهناك ظاهرة متكررة للعنف وهي غارات الشبان على المواشي -من أجل تبادلات الزواج- في شكل عصابات كونوها لا تحترم الحكومة ولا السلطات العشائرية.
- وهنالك تظلم مرتبط بمسألة نزع السلاح من المليشيات إذ قال بعضهم لقد نزع سلاحنا ولكن سلاح آخرين لم ينزع.

2. قالت الدراسة: العنف في الجنوب لا يمكن أن ينسب لأيدي خفية ولا لمجرد التنازع القبلي ولكن سببه: سوء توزيع المنافع بين المواطنين، وعدم تسريح القوات، وأسلوب نزع السلاح. يضاف إلى ذلك غياب ترسيم الحدود بين الوحدات القبلية.
   قالوا: هناك تناقض في أوضاع الجنوب فالقبلية ازدادت حدة بسبب استغلال السياسيين للولاء القبلي لدعم مواقفهم، والقبائل الصغيرة صارت تشكو من هيمنة الدينكا ويقولون: قبل الاتفاقية كانوا إذا أرادوا الدخول في أراضي غيرهم للمرعى استأذنوا، الآن يدخلون دون الاستئذان.
   الاستطلاعات التي قمنا بها في الجنوب أفادت أن 53% من السكان يعتقدون أنه بعد الانفصال وبسبب مظالم ونزاعات جنوبية فإن الحرب بين الجنوبيين قادمة.
   وأوضح الاستطلاع كذلك أن وجود مشاكل شمالية جنوبية معلقة سوف يؤدي لحرب بين الطرفين. 43% من المستطلعين قالوا ذلك.
   قالوا: المرة الأولى التي نال فيها الجنوب حكما ذاتيا كان في عهد اتفاقية 1972م. في تلك الفترة اشتعلت خلافات في الجنوب حول إدارة الشأن الجنوبي. وطالب ساسة جنوبيون (الجنرال جوزيف لاقو) بتقسيم الجنوب إلى ثلاث ولايات، وعندما تم هذا الإجراء بتجاوب جعفر نميري معه طرد الدينكا من جوبا.
   قالوا: العوامل التي ظهرت أثناء الحكم الذاتي الإقليمي بموجب اتفاقية 1972م هي:
   - عجز الساسة أن يضعوا مصلحة الإقليم فوق مصالحهم الخاصة.
   - والتوزيع غير العادل للمناصب القيادية.
   - والشكوى من هيمنة الدينكا.

   هذه الشكاوى أطلت برأسها الآن في ظل الحكومة الانتقالية. الحقيقة هي أنه لا توجد في الجنوب الآن نواة لدولة حديثة والنظام الوارد نشأته هو تكوين مقاطعات عرقية تساوي بين الانتماء العرقي والحكم وتجعل ذلك أساسا للحصول على الموارد المادية.

---

[3] Mareike Schomerus and Tim Allen _Southern Sudan at odds with itself: Dynamics of conflict and predicaments of peace,_

قالوا: أغلبية من سألنا يرون أهمية ترسيم الحدود بين الوحدات الإدارية في الجنوب والقبائل كأولوية قصوى. إن مشاكل الحدود توجد الآن بين القرى والمحافظات والولايات كما بين الشمال والجنوب.
وجاء في الإفادة ضرورة حسم قضية الحدود لأنها أساس لتوزيع الموارد. والوحدات المختلفة تريد حسمها قبل الانفصال المتوقع.

نتيجة هذه الدراسة:

1. في الظاهر أن العنف المنتشر في الجنوب اليوم صادر من تآمر من الخرطوم أو هو مجرد عداوات قبلية وتصفية حسابات.
2. دراستنا تؤكد أن العنف يعود لعوامل أوسع تتعلق باقتسام السلطة والمال والتظلم المتعلق بما يجري من اقتسام.
3. ينبغي العمل الفوري للتوفيق بين الاهتمام ببناء مؤسسات الدولة للمواطنين لتجنب العنف.
4. اللامركزية في مستوى القاعدة مطلوبة. ولكن هذه في الظروف الحالية تتحول لتكريس الولاء القبلي.
5. كثيرون يتطلعون للاستفتاء لحل كافة المشاكل الحالية. ولكن الاستفتاء سوف يفجر الخلافات على الحدود الداخلية إن لم تحسم قبله. الوهم أن الفرحة بالاستفتاء سوف تجعل تلك المشاكل تذوب في اليوم التالي سوف تؤدي لخيبة أمل كبيرة.

دراسة مجموعة الأزمات الدولية حول الصراع في ولاية جونقلي[4]

نشرت هذه الدراسة مباشرة قبل الانتخابات وتفجر الوضع الأمني في ولاية جونقلي على النحو الذي تلا الانتخابات بعد أن حمل الجنرال أطور جورج السلاح رفضا لنتائج الانتخابات. ملخص هذه الدراسة كالتالي:

- أودت الصراعات القبلية بحياة عدة آلاف من الأرواح في جنوب السودان في عام 2009، وشهدت أنحاء ولاية جونقلي الواسعة أسوأ أعمال العنف، العنف معروف في المجتمعات الرعوية بيد أنه اتخذ طابعا جديدا ومسيسا على نحو خطير. وقد زاد عدد القتلى في ذلك العام عن القتلى في دارفور وتشرد نحو 350,000 نازح. على حكومة جنوب السودان أن تدرك الطبيعة المحلية للنزاع، وتعمل على بسط هيبة الدولة وتثبت جدارتها الأمنية.
- جونقلي هي أكبر ولايات جنوب السودان، سكانها نحو 1.3 مليون وهي من أكثر المناطق تخلفا في العالم، وفيها نزاعات يسببها نمط الحياة الرعوي بالصراع حول المراعي والمياه وسرقة الماشية، وتزيد القبلية والخلافات حول تصورات تحيز الدولة من التوتر، بالإضافة للغياب الفعلي للطرق والبنيات التحتية، وانعدام الأمن الغذائي، والنزاعات حول الأراضي والوصول المحدود للعدالة.
- التصورات حول أن الخرطوم تحرض على العنف سيّس النزاع في الجنوب وخلق ديناميات صراع جديدة. وهي تصورات معقولة بسبب دور المؤتمر الوطني التاريخي في زعزعة الاستقرار، ولكن هناك القليل من الأدلة لإثبات مزاعم تورط الخرطوم في المواجهات المميتة التي حدثت في العام الماضي. صحيح أن ضخامة المساحة المعنية وسهولة اختراق الحدود ومحدودية قدرة حكومة جنوب السودان تجعل من المستحيل استبعاد التدخل الخارجي، ولكن حكومة الجنوب يجب أن تتجنب استخدام الخرطوم كـ"كبش ضحية"، وأن تركز على تحسين قدرتها على توفير الأمن وتعزيز المصالحة.
- على الرغم من الهدف المشترك المتمثل في "الاستقلال"، فإن القبلية لا تزال أقوى من أي شعور وطني في جنوب السودان. الهويات القبلية هي محور السياسة، وجونقلي ليست استثناء. تصاعد أعمال العنف أدى لتعميق الانقسامات بين الطوائف وزعمائها، وبعضهم يستغل الصراع لغاياته الخاصة، وقد يربطه بالصراع على السلطة في جوبا. وعلى القادة العمل على التوحد ليس فقط حتى 2011 ولكن لما بعد ذلك. إنهم بحاجة للتفكير مليا في عواقب المواقف القبلية على الجنوب الموحد إذا أريد له إقامة دولة قابلة للحياة.
- في جونقلي كما في ولايات الجنوب الأخرى هناك كميات كبيرة من الأسلحة، وذاكرة من الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب لا تزال ماثلة. ويعتبر نزع السلاح من المدنيين أولوية قصوى لحكومة الجنوب من أجل وقف العنف العرقي، ولكن حملات نزع السلاح كانت محدودة وحفزت مزيدا من الصراع. وفي حالة

[4] Jonglei's Tribal Conflicts: Countering Insecurity in South Sudan, Africa Report No 154, ICG, 23 Dec 2009

انعدام الثقة في الحكومة والجيران على السواء فإن الجماعات الإثنية تفكر في ضمان أمنها. يجب أن يتم نزع السلاح من الجميع في وقت واحد وتجنب نزع السلاح القسري الذي سيقود لمقاومة مسلحة.

- حكومة جنوب السودان الفتية هشة وتبذل قصارى جهدها للتصدي لعدد كبير من الأولويات بقدرات محدودة، وتضع القطاع الأمني على أعلى سلم الأولويات ولكنها تهتم بالجيش بدرجة كبيرة للغاية مقارنة ببقية القطاعات فالشرطة المنوط بها معالجة المشاكل الأمنية الداخلية بوضع رديء للغاية مما اضطر الجيش للتدخل بشكل لم يخل من السلبيات وسبب أحيانا الاستياء.
- حكومة الجنوب مشغولة بالتفاوض مع المؤتمر الوطني وبمنعه من تقويض الاستفتاء أو التلاعب في عملياته، وعليها أيضا أن تركز داخليا خاصة على الملف الأمني والمصالحة بين الجنوبيين، وتعزيز الثقة على حد سواء الداخلية والخارجية في حكومة جنوب السودان والمساعدة في دحض مزاعم الخرطوم أن "الجنوب لا يمكن أن يحكم نفسه بنفسه".

أقول،

تقرير مجموعة الأزمات لدرجة ما، وبأكثر منه تقرير الخبراء المذكور آنفا برأ المؤتمر الوطني من التدخل في العنف الذي يشتعل في الجنوب اليوم. ولكن لا شك أن للمؤتمر الوطني يدا، فإن له علاقات بجيش الرب، كما له علاقات بمليشيات قبلية وهذه العلاقات لم تختف بعد اتفاقية السلام. ونحن ندرك أن المؤتمر الوطني يتحرك بطريقة مخفية ولكنك ترى سيماها في لحن قول الكثيرين وفي أفعالهم وتصلبهم إزاء الحوار والتفاوض بسبب مال النفط الذي يوزعه المؤتمر الوطني لتثبيت سلطانه.

ومعلوم أن قيادة الحركة الشعبية لعبت دورا في التوسط بين الحكومة اليوغندية وبعض حركات دارفور المسلحة. هذا معناه أن وجود دعم لخصوم بعض لا يمكن استبعاده.

الحقيقة أن مشاكل النزاعات في الشمال ليست من صنع الحركة الشعبية، ولا مشاكل النزاعات في الجنوب من صنع المؤتمر الوطني. ولكن هذا لا يعني أن المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لن يسببا المتاعب لبعضهما إذا توافر دافع الخصومة والعداء.

مقترح ستيف باترنو بالوصاية الدولية

هنالك رأي قاله الكاتب الجنوبي ستيف باتيرنو في مقاله بعنوان "يجب حكم جنوب السودان عبر ولاية الأمم المتحدة"[5] خلاصته: أن اتفاقية السلام حققت للجنوب كل ما يصبو إليه:

- حكم ذاتي للجنوب.
- قوات مسلحة مستقلة.
- استفتاء لتقرير المصير.

قال: المؤتمر الوطني خالف عناصر أساسية في الاتفاقية في مجال ترتيبات الأمن، وترسيم الحدود، وحسابات الثروة، وقال: الحركة الشعبية تعاني من انقسامات داخلية، وعجز عن أداء الواجب، وفساد، وغياب قدرات قيادية. وقال: الحرب التي أوقفتها اتفاقية السلام مستمرة بالوكالة سيما في الحدود الشمالية الجنوبية. والحالة تتدهور نحو انفجار متوقع فالخبراء يتوقعون حربا شمالية جنوبية بحجم غير مسبوق.

والجنوب الذي كان ينتظر أن يخلو من الفصائل المسلحة صار ميدانا واسعا لمليشيات بدعم من المؤتمر الوطني. والجيش الشعبي الآن يشكل قوة غير منضبطة تروع المواطنين. والسلاح منتشر بين الجنوبيين بصورة واسعة هناك عناصر أخرى غير جنوبية كالامبررو والمسيرية مع قطعانهم وأسلحتهم ينتشرون.

جيش الرب له وجود كبير يهدد أمن الجنوب. وحكومة الجنوب متهمة بالفساد والمحسوبية القبلية وعدم الكفاءة، لذلك تبددت الآمال التي صحبت اتفاقية السلام.

يقول: لا مصلحة في إبقاء الجنوب مع الشمال كالوضع الراهن. والجنوب مرشح لفوضى أو انقلاب. لذلك يرى أن تسند إدارة الجنوب للأمم المتحدة ثم ليؤهل لحكم نفسه[6].

---

[5] Steve Paterno, South Sudan must be ruled by UN mandate, 31st March 2008, Sudan Tribune ,http://www.sudantribune.com/spip.php?article26565

[6] تعليق من مكتب الإمام الصادق المهدي حول هذه النقطة: كاتبنا السيد استيف باترنو في 2010/6/24م وقال إنه عثر على كلمة السيد الصادق المهدي أمام سفراء الاتحاد الأوربي بالقاهرة في 2009م وفيها الإشارة لرأيه هذا خارج سياق الكلام معتبرا رأيه راديكاليا على سبيل الإساءة إليه لأنه يدعو للانفصال. وقد رددنا عليه في المكتب وأكدنا أن الاستشهاد برأيه كان في سياقه فقد جاء والإمام الصادق يذكر تدهور الحالة الأمنية في البلاد في كردفان ودرافور وكذلك في

أقول: كل هذه الآراء تؤكد وجود مشاكل داخلية في الجنوب. كما أوضحنا وجود مشاكل داخلية في الشمال. المشاكل في الحالين مقدور عليها، ولكن إغفالها وإجراء استفتاء تقرير المصير رغم وجودها استهتار بالأمن القومي لأن الاستفتاء مهما كانت نتائجه خاصة إذا اختلف عليها سوف يؤدي حتما لتفجير المشاكل الداخلية في الشمال وفي الجنوب.
هذه المشاكل كانت حرية بالاهتمام في الأعوام الخمسة الماضية ولكنها أهملت لتطل برأسها الآن وإهمالها لن يزيلها بل سوف يمكنها من إشعال أنواع من الحروب.
إن اتجاه الحركة الشعبية للحوار مع الآخرين داخل الجنوب كما ظهر في مؤتمر الحوار الجنوبي الذي انعقد في الفترة 13-15 أكتوبر 2010م هو اتجاه حميد، ولكنه ليس كافيا، ينبغي السير في طريق المصالحة الداخلية إلى آخره وإنفاذ بيان المؤتمر الختامي والإصلاحات الديمقراطية فيه، وتعلية درجة الجدية في التعامل مع التحديات الداخلية الخاصة بالأمن وغياب البنيات التحتية، وكذلك السير بخطى حثيثة لاتفاق قومي حول قضايا الاستفتاء وما بعده، اتفاق حال تصلب المؤتمر الوطني في الماضي دون الوصول إليه، ولكن الحكومة في جنوب السودان هي أيضا لم تظهر العزم المطلوب على تحقيقه، وبدلا عن ذلك، صارت تتجه للمجتمع الدولي وللولايات المتحدة لتحل لها إشكالياتها مع المؤتمر الوطني بالضغط وبالتهديد وبالوعود، وهذا أسلوب عقيم، وسوف يعقد ولن يحل مشاكل البلاد ومشاكل الجنوب الحالية والمرتقبة.

الجنوب مستشهدا بمقالته، ووصف فكرته بالراديكالية لا يمت للدعوة للانفصال بصلة بل لأن العديد من الجنوبيين الانفصاليين أمثاله الذين لا يؤيدون الوحدة يقطعون بقدرة الحركة الشعبية على إدارة الجنوب، فهو رأي يعتبر راديكاليا في الجنوب نفسه.

الفصل التاسع: دارفور: قاصمة الظهر

أربعة أسباب جعلت اتفاقية سلام نيفاشا سببا في تردي الدولة السودانية إلى حالة الدولة المستحيلة هي:

1. هندسة اتفاقية السلام هندسة أجنبية قامت على تشخيص ناقص للحالة السودانية إذ بينما مشكلة البلاد عامة حصروها في إطار شمالي/ جنوبي. بصورة مخالفة للتشخيص الذي أجراه مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية في عام 1995م.
2. قام هيكل الاتفاقية على اتفاق ثنائي بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ونقل هذا الاتفاق لهيكل دستور البلاد. وفي الحالين لا سبيل لنجاح الاتفاق ما لم تتوافر له ثقة متبادلة بين الطرفين، ولكنهما كانا على طرفي نقيض أيديولوجيا وسياسيا لم يجمع بينهما إلا صماغة أجنبية.
3. الصماغة الأجنبية أبطلت مفعولها الإيجابي لأنها درجت على تعامل انتقائي مع طرفي الاتفاقية فصار طرف يتوقع من الخارج دعما مستمرا لموقفه (الحركة الشعبية) وصار الطرف الآخر متهما على كل حال (المؤتمر الوطني).
4. الاتفاقية ادعت أنها اتفاقية سلام شامل في وقت كان فيه الاقتتال مشتعلا في أجزاء أخرى من البلاد، ولأنها اعتبرت اتفاقية سلام شامل قفلت الباب أمام استخدام سابقتها في تحقيق السلام في المناطق الأخرى. وسوف نرى كيف أن هذا العامل الرابع سد الطريق أمام سلام دارفور. فاستحال سلام دارفور وأكملت أزمة دارفور تردي حالة البلاد إلى الدولة المستحيلة.

ماذا في دارفور؟

أبدأ استعراض الحالة الدارفورية ببيان العلاقة الخاصة التي تربط حزبنا وكياننا بدارفور وبالتالي الإلمام الأكبر بالموقف فيها.

أول مرة تقوم فيها دارفور بدور مشترك مع سودان وادي النيل كانت على يد الدعوة المهدية، وفي النزاع حول مصير السودان بين الوحدة مع مصر والاستقلال كان لدارفور عبر كياننا دور هام في تحقيق استقلال البلاد الثاني.

وعندما أدت عوامل الوعي الجهوي إلى نشأة حركات جهوية كما حدث في ثورة أكتوبر 1964م أدركت جبهة نهضة دارفور الكيان الذي جمع جزءا مهما من مثقفي الإقليم أن نهضة منطقتهم لن تتحقق إلا عبر حزب الأمة فانضموا إليه ووجدوا الاستجابة والتقدير أثناء الديمقراطية الثانية. (1969-1965م) ما جعل زعيم جبهة نهضة دارفور سابقا – السيد محمد إبراهيم دريج- زعيما قوميا. وكثير من قادة حزبنا اليوم كانوا في تلك الجبهة، مثلا الدكتور علي حسن تاج الدين.

وفي الديمقراطية الثالثة (1989-1986م) احتوى برنامج الحزب ثم الحكومة على برنامج تنموي وخدمي خاص بدارفور. ومثل الإقليم في كل مستويات الحكم بحجم سكانه. وحكم أبناء وبنات الإقليم منطقتهم بصورة غير مسبوقة. كان لدارفور تمثيلٌ في مجلس رأس الدولة، وفي الوزارات وقد شهدت بذلك أدبيات المحتجين من الدارفوريين. أنشئ مشروع غرب السافانا، ومشروع غزالة جاوزت، وتم توصيل مياه الفاشر من السافنا إلى ساق النعام بدعم كويتي، وتم إنشاء صوامع الغلال وحفر آبار و78 دونكي، وأنشي مطار الفاشر، ومطار نيالا، ومشروع طريق الفاشر- نيالا بدعم هولندي، والمشروع الإيطالي لإنشاء طريق الفاشر الجنينة، ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية، ومشروع مياه نيالا (حوض البقارة)، وهكذا. فالوضع في دارفور كان آمنا واستطعنا القيام بإنجازات تنموية لم نتمكن منها في الجنوب بسبب الحرب. ولم توجد فتنة العرق أبدا، كان حاكما دارفور الذين عيناهما من قبائل غير عربية وبرضا القبائل العربية (المرحوم دكتور عبد النبي علي أحمد من البرتي والدكتور التجاني السيسي من الفور). وقد فاز الحزب ب34 دائرة من دوائر دارفور ال39 فهي منه وإليه، وكل ما يقال عكس ذلك نفخ في رماد!

هذه العلاقة الموضوعية دعمتها علاقات أسرية بدءا من أن والدة الإمام عبد الرحمن المهدي بنت نورين سلطان الفور إلى مصاهرة كثير من قبائل الإقليم سودانها وعربانها.

انقلاب يونيو 1989م جعل همه منذ بدايته تدمير هذه العلاقة واستمالة أهل دارفور لحزبه. وعلى يد قادته فعل في هذا المجال الأفاعيل المدونة عندنا توثيقا وسوف تنشر في حينها.

ولكن المهم هنا أن نذكر أننا شعرنا منذ بداية القرن الجديد أن الإقليم مقبل على اضطراب أسبابه:

أولا: انقسام الحزب الحاكم إلى حزبين اتخذ من دارفور مسرحا له.

ثانيا: الحركة الشعبية حولت مفهوم النزاع في السودان من شمال/ جنوب إلى عرب/ أفارقة فتمددت نحو دارفور.
ثالثا: منذ حين وبسبب الجفاف اشتد النزاع في غرب ووسط دارفور على الموارد.
لذلك توقعنا أن تنشأ في الإقليم أزمة سياسية فدعونا كافة العناصر الدارفورية من الأحزاب في دارنا في يوليو 2002م للاتفاق على حجم المشكلة وعلى برنامج لمواجهتها. هذا اللقاء أثمر تكوين منبر قومي لدارفور ولكن ممثلي الحزب الحاكم قللوا من أهمية المشاكل وأعلنوا أنهم قادرون على حلها. ومرة أخرى دعوت القوى السياسية في داري بالملازمين للقاء في 8 مارس 2003م، صدر عنه بيان عن الأوضاع بدارفور، برغم إصرار مندوب الحزب الحاكم من جديد أن ما يدور بدارفور مسألة بسيطة وهم قادرون على حلها.
ومنذ ذلك الوقت تدهورت الحالة في دارفور. وفي عام 2003م انطلق العمل المسلح ضد الحكومة المركزية. فقررت مواجهته بالحسم العسكري مما أدى لارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الفترة ما بين 2003 -2005م.
وفي أثناء هذا التصعيد عقدنا ورشة في جامعة الأحفاد، في يونيو 2004م بعنوان (معا لحل أزمة دارفور) خرجت بتوصيات عديدة للحل، أعقبتها مباشرة رحلة توجه معي فيها وفد طاف على ولايات دارفور الثلاث في الفترة (24-26 يونيو2004 م) اطلعنا فيها على الأحوال وقدمنا توصيات سنأتي على ذكرها لاحقا. وفي 22 مايو 2004م بدا لنا أن الحزب الحاكم قد اقتنع بما يجب عمله فوقع معنا اتفاقا. ولكن كالعادة لم يأبه بما وقع عليه وواصل سياساته الانفرادية. وفي نوفمبر 2005م عقد الحزب لقاءا للقوى السياسية والمدنية بدار الأمة بأم درمان وتم توقيع وثيقة دارفور التي احتوت على مطالب أهل الإقليم وإعلان مبادئ دارفور المقترح.
وفي أوائل عام 2006م زارني المرحوم د. مجذوب الخليفة وقال لي إنه سوف يذهب لمفاوضات أبوجا. ومع أننا كنا سياسيا في مواجهة حادة قلت له لو أننا نتعامل معكم بمنطق سياسي لما حرصنا على نصحكم ولكننا نتعامل بمنطق وطني ولذلك سأقدم لك نصيحة إذا اتبعتها سوف نؤيدها بلا تحفظ وأعتقد أن مفاوضيك من الدارفوريين سوف يقبلونها دون شك. قال: ما هي؟ قلت له: اعرض عليهم ثلاث نقاط:
الأولى: فيما يتعلق بالإقليم الواحد، وحدوده، والحواكير، ورئاسة الدولة؛ عودوا لما كان عليه الحال قبل يونيو 1989م.
والثانية: فيما يتعلق بالنازحين، واللاجئين نلتزم بتعويضهم فرديا وجماعيا.
والثالثة: فيما يتعلق بالسلطة والثروة تخصص للإقليم حصصٌ بنسبة عدد السكان.
شكرني على الرأي ولكنه رفضه، بحجة أن النقطة الأولى تتعارض مع سياسات "الثورة" وأن النقطة الثالثة تتعارض مع سقوف اتفاقية نيفاشا! قلت له: إذن لا اتفاق! ولكن كان لبعض الجهات الأجنبية -مثلا السيد روبرت زوليك- المندوب الأمريكي رأيٌ آخر وهو أن إبرام اتفاق لدارفور تحت سقف اتفاق نيفاشا ممكن وسوف يضغطون على المفاوضين الدارفوريين للامتثال. ولكن الاتفاق الذي أبرم في مايو 2006م في أبوجا كان ناقصا.

أهم ملامح اتفاقية أبوجا 2006

أبرم المؤتمر الوطني (بمسمى الحكومة السودانية) مع حركة جيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي في الخامس من مايو 2006 في العاصمة النيجيرية أبوجا اتفاقا للسلام بدارفور[1] أبرز نقاطه:
حول تقاسم السلطة: النص على المواطنة ودولة القانون والفصل بين السلطات واعتماد التمييز الإيجابي وحجم السكان لتحديد القسمة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وإعطاء الحركتين الموقعتين حصصا في السلطة التنفيذية والتشريعية أقل بكثير عن حجم السكان إضافة لمنصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية. وأن تتكون السلطة الانتقالية لدارفور بتمثيل للحركات الموقعة وتتبعها عدد من الهيئات كمفوضية الأراضي ومجلس للأمن ومجلس السلم والمصالحة ولجنة التعويضات. وأن يجرى استفتاء شعبي في موعد أقصاه يوليو 2010 حول وضع الإقليم : هل تصبح دارفور منطقة اتحادية بإدارة منفردة أم تظل كما هي ثلاث ولايات في وضع اتحادي مع ولايات القطر الأخرى. وفي حالة اختار أهل دارفور الإقليم الواحد تشارك السلطة الانتقالية في تكوين الحكومة الموحدة للإقليم، ولو اختاروا استمرار الوضع الحالي تحل السلطة الانتقالية.
حول تقاسم الثروة: إنشاء صندوق لإعادة إعمار دارفور وتنميتها. وأن تدفع حكومة الوحدة الوطنية 300 مليون دولار أولا ثم 200 مليون دولار سنويا خلال سنتين أخريتين. (2007 و2008)، مع إعطاء دارفور حصتها في البعثة المشتركة لتقييم الاحتياجات وفي خطة الألفية الإنمائية، وتنشأ بعثة مشتركة بمشاركة دولية

---
[1] وقع الاتفاق من الجانب الحكومي المرحوم مجذوب الخليفة أحمد رئيس الوفد المفاوض ومستشار الرئيس السوداني، في حين وقعها عن حركة جيش تحرير السودان رئيسها مني أركو مناوي

لتقييم احتياجات دارفور تعرضها على المانحين (أي أسوة بالجام في الحالة الجنوبية). وإقرار حقوق ملكية الأراضي القبلية (الحواكير) واستعادة حقوق النازحين داخليا في الأرض التي انتزعت منهم تعسفيا. وتنشأ "مفوضية لأراضي دارفور" للنظر في هذه الحقوق.
حول وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية: الالتزام باتفاقيات أبوجا وأديس أبابا 2004 حول الوضع الأمني وإعلان مبادئ 2005م. ونزع سلاح مليشيات الجنجويد بصورة كاملة انسجاما مع قرارات مجلس الأمن 1556 و1564. والإقرار بأن المسئولية الأولى في حماية الأمن الداخلي للشرطة. وفرض قيود على تحركات قوات الدفاع الشعبي وخفض عناصرها. وإقامة مناطق عازلة حول معسكرات المهجرين وممرات المساعدة الإنسانية. وتحديد مبادئ لإدماج القوات حاملة السلاح في القوات المسلحة السودانية والشرطة. وتكوين لجنة مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار برئاسة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومشاركة أطراف الاتفاقية. وإصلاح المؤسسات النظامية والأمنية بحيث تكون محايدة وقومية وقائمة على الاحتراف.
حول الحوار الدارفوري الدارفوري: إجراء مؤتمر الحوار الدارفوري الدارفوري للتشاور تحال توصياته لسلطات دارفور يكون آلية لحشد التأييد للاتفاق وتنفيذه. يشكل الاتحاد الأفريقي اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر. والخطوط الإرشادية في أجندة المؤتمر.
أحكام عامة: يدمج الاتفاق في الدستور القومي الانتقالي. في حالة الخلاف أو المنازعة في تنفيذ الاتفاق يحال الأمر لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وتنشأ لجنة مستقلة للتقييم مكونة من حكومة السودان، والحركتين الموقعتين، والاتحاد الأفريقي، وعدد من الدول والمنظمات. يرأسها واحد من ممثلي المجتمع الدولي، وتتابع تنفيذ الاتفاق.
تعليقنا: علقنا مباشرة بعد عقد الاتفاقية وقلنا إنها اشتملت على جوانب إيجابية هي: العودة بالإقليم لحدود 1956، والاعتراف بحقوق القبائل في أراضيها التقليدية (الحواكير)، واحترام حقوق الإنسان كما في المواثيق العالمية. ولكن العيوب الأساسية في الاتفاقية هي:

أ. إلزام أهل دارفور بمرجعية اتفاقية نيفاشا وما بها من سقوف دون أن يكونوا أصلا طرفا فيها.
ب. حرمان أهل دارفور من امتيازات كانت لهم – مثل: التمثيل في رئاسة الدولة والإقليم الواحد.
ج. عدم مراعاة المأساة التي لحقت بكثير من أهل الإقليم وأوجبت رفع المظالم والتعويض.
د. الضغط الخارجي على فصيل واحد للتوقيع واعتبار هذا التوقيع كافيا لوصف الوثيقة بأنها اتفاقية سلام دارفور.
ه. النص على حوار دارفوري/ دارفوري وحصر صلاحياته في الترويج للاتفاقية والمساعدة في تنفيذها والقيام بدور استشاري ولكن لا يجوز له مراجعة الاتفاقية- أي أنه اجتماع زخرفي فاقد الصلاحيات.

ولكن على صعيد الواقع فإن السلبيات زادت عن المساوئ النظرية التي ذكرناها، فالاتفاق لم يدخل في الدستور، والاستفتاء على وضع الإقليم لم يجر، وكل النصوص ظلت ميتة، ولا غرو فالاتفاقية نفسها ولدت ميتة، كما ظللنا نقول.

محاولة للتراضي

وفي مايو 2008م أبرمنا مع الحزب الحاكم اتفاق التراضي الوطني وكان البند الخاص بدارفور في الاتفاق ينص على الاستجابة لمطالب دارفور المشروعة كما بلورها الحوار القومي الذي أجريناه. وتلت ذلك في أكتوبر 2008 مبادرة أهل السودان ومؤتمر كنانة ومع محاولة صقور المؤتمر الوطني صرف النظر عما ورد بشأن دارفور في اتفاق التراضي الوطني ولكن محاولاتهم باءت بالفشل وأقر الاجتماع العام لمبادرة أهل السودان الاستجابة لمطالب أهل دارفور، ولكن كل هذه المجهودات أجهضت وواصل الحزب الحاكم سياساته القمعية في دارفور.

تطور مبادرات دارفور

منذ إخفاق مبادرة أهل السودان بسبب إجهاضها على يد صقور المؤتمر الوطني تواصلت المجهودات لاحتواء أزمة دارفور، فعقدت اجتماعات عديدة تحت مظلة منظمة كونكورديس وكان متوقعا أن يجتمع مؤتمر لمنظمات المجتمع المدني في أديس بابا في عام 2009م لإصدار توصيات. كان هذا الجهد مهما. ولكن صقور المؤتمر الوطني أجهضوه.
مبادرات الدوحة الأولى والثانية في نوفمبر 2009م، ويوليو 2010م، صدر عن الأول إعلان الدوحة، وعن الثاني ملحق له.
وفي عام 2009م حضر الرئيس ثابو امبيكي رئيس جنوب أفريقيا سابقا على رأس مجموعة حكماء أفريقيا المكلفين بملف دارفور. ولأول مرة منذ انفجار الأزمة وتكاثر الوساطات، وسع حكماء أفريقيا شبكة الاتصالات

واجتمعوا بكافة القوى السياسية والمدنية، وبعد هذا الاستماع الواسع كتب السيد أمبيكي مذكرته المشهورة الأولى التي شخصت المشكلة بصورة أكثر إحاطة من سابقاتها.
قضية العدالة كانت حاضرة في كل المداولات بشان سلام دارفور وكنا نحن أوائل من أثاروها إذ زرنا دارفور في يونيو 2004م كما ذكرت، وفي الزيارة اجتمعنا بكافة العناصر المعنية من مجالس شورى القبائل المتضررة، والمسئولين الحكوميين ومعسكرات النازحين، وممثلين للقوى السياسية والمدنية في ولايات دارفور.
وعند عودتنا عقدنا مؤتمر صحافيا في دار الأمة في 2004/6/26م. وقلنا في ذلك المؤتمر: لقد ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور مما يوجب تحقيقا محايدا عادلا لمساءلة الجناة وإنصاف الضحايا وأكدنا أنه ما لم يحدث هذا فإن الأمم المتحدة ملزمة بموجب ميثاقها أن تتحرك. وفي سبتمبر 2004 بحث مجلس الأمن جرائم دارفور وقرر إرسال بعثة خاصة للسودان للتحري بقيادة القاضي أنطونيو كاسيسيه [2].
هذه البعثة بعد زيارتها رفعت تقريرها لمجلس الأمن في يناير 2005م. وأكدت البعثة وجود جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، ولم تقطع بجرائم إبادة جماعية، وأوصت بإحالة الأمر كله للمحكمة الجنائية الدولية. وفي مارس 2005م وافق مجلس الأمن على توصيات البعثة الدولية وأصدر قراره رقم 1593 الذي بموجبه أحيلت جرائم دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.
هذا القرار معناه من الآن فصاعدا لا سبيل لسلام دارفور دون مراعاة موقف المحكمة الجنائية الدولية ومقتضيات العدالة.
ومنذ ثلاث سنوات تعاون معهد ماكس بلانك للقانون المقارن والقانون الدولي في هايدلبرج بألمانيا، ومعهد أبحاث السلام في جامعة الخرطوم، واستعانوا بخبراء دوليين من خمس دول ونظموا حوارا دارفوريا موسعا. وفي مايو 2010م أصدروا وثيقة هايدلبرج. هذه الوثيقة مع ما فيها من تحضير مفيد رفضها الحزب الحاكم.
وفي شهر يوليو 2010م لدى تعثر مفاوضات سلام دارفور بين المؤتمر الوطني وحركة العدالة والتحرير، بعد أن كانت المحادثات مع حركة العدل والمساواة قد وصلت لطريق مسدود، أعلن الحزب الحاكم عن إستراتيجية جديدة لسلام دارفور. إستراتيجية سلام دارفور الجديدة هذه رفضناها ورفضتها كافة القوى السياسية كذلك رفضتها حركات دارفور المسلحة.
مسألة سلام دارفور الآن تقف في طريق مسدود لعدم توافر الإرادة السياسية للاستجابة لاستحقاقات دارفور المشروعة.
فيما يلي نبين ما هي تلك الاستحقاقات؟
الاستحقاقات تلخصها رؤى المبادرات المختلفة:

- أهم ما في مبادرة حزب الأمة المذكورة، الالتزام بإجراءات وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، والإغاثات الإنسانية، ونزع السلاح غير النظامي، وإعلان مبادئ ملزمة خلاصتها: الإقليم الواحد - والحواكير لأهلها- والمشاركة في رئاسة الدولة - وحدود 1956م للإقليم- وتعويض النازحين واللاجئين فرديا وجماعيا- واعتماد نصيب لدارفور في السلطة والثروة بحجم السكان - والالتزام بعدم الإفلات من العقوبة كما في القرارين الدوليين (1591 و1593).
- أهم ما في إعلان دار السلام يوليو 2008: المطالبة بالإقليم الواحد- المشاركة في كل مؤسسات الدولة بما فيها الرئاسة- حدود 1956- الحواكير لأهلها- تقاسم الثروة والسلطة بنسبة السكان- رفض تعداد 2008م، واعتماد تعداد1993م إلى حين إحصاء سكاني جديد - تعويض المتضررين وتضمين ما يتفق عليه في الدستور.
- أهم ما جاء في إعلان الدوحة- نوفمبر 2009م: ضرورة إشراك المجتمع المدني في مفاوضات السلام، والاهتمام بالسلام الاجتماعي والمصالحات، وجبر الضرر بتعويض فردي وجماعي، وإعادة التعداد السكاني، واعتماد حدود 1956م للإقليم، والحواكير لأهلها، وعدم تسييس الإدارة الأهلية، وكفالة الحريات العامة، وعدم الإفلات من العقوبة، وتضمين الاتفاق النهائي في الدستور.
- أهم ما جاء في الاجتماع الثاني التشاوري في الدوحة في يوليو 2010م المطالبة بإشراك الأحزاب السياسية في محادثات السلام، وإشراك النازحين واللاجئين كذلك- الإقليم الواحد- الحواكير لأهلها- جبر الضرر بتعويض الضحايا.

[2] **أنطونيو كاسيسيه** (ولد 1937م) قاضي إيطالي كان الرئيس الأول للمحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا. أعضاء لجنة تقصي الحقائق في دارفور التي رأسها هم: هينا جيلاني وتيريزا ستريغنر - سكوت ودوميسا نتسيبيزا ومحمد فايق

المدهش حقا أن هذه المنابر مع كثرتها وكثرة المشاركين فيها من ساسة، وقبليين، ومنظمات مجتمع مدني، وممثلين للحزب الحاكم، كلها توصياتها ناقدة بصورة مباشرة لسياسات الحزب الحاكم في الإقليم وفي عملية السلام. ومع ذلك لا حياة لمن تنادي: صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ!

- وثيقة هايدلبرج كانت أكثر إحاطة وأكثر تفصيلا وهي في كثير من بنودها تستصحب ما جاء في المبادرات الأخرى وتضيف تفاصيل أخرى، وبها بعض العيوب لأنها أسقطت المطالبة بمشاركة الأحزاب السياسية في بناء السلام. الوثيقة هندسها معهد وطني في جامعة الخرطوم، ومعهد متخصص في ألمانيا، وشارك فيها خبراء من الأردن، وبنغلاديش، والهند، وغانا، وألمانيا. وأهم ما جاء فيها: فيما يتعلق بالإقليم، والرئاسة، والحدود، واقتسام السلطة، والثروة، والحواكير، والإحصاء، والتعويضات، وتفاصيل أخرى فإن وثيقة هايدلبرج إنما تكرر توصيات المبادرات الأخرى. وفي وثيقة هايدلبرج تفاصيل كثيرة بهدف كفالة التسامح الديني، والتنوع الثقافي، والحريات، والرعاية الاجتماعية، ولكنها أعادت تقليد الإيقاد الذي تجاوز وجود قوى سياسية منظمة لا يمكن تحقيق السلام وبناء الوطن دون مشاركتها. وأوصت وثيقة هايدلبرج بصورة أكثر وضوحا بضرورة عدم الإفلات من العقوبة وضرورة المساءلة الجنائية. وأوصت باعتماد فترة انتقالية لا تؤسس على نتائج انتخابات 2010م ريثما تجري انتخابات حرة ونزيهة بعد الفترة الانتقالية.
- أهم ما جاء في مذكرة حكماء أفريقيا برئاسة أمبيكي:
    - النظرة الموسعة لمشكلة دارفور باعتبارها مشكلة قومية للسودان في غربه.
    - المطالبة بالمشاركة الواسعة بما يشمل جميع العناصر السياسية، والمسلحة، والقبلية، والمدنية، والنسوية، والمهجرية في الحل.
    - المساءلة الجنائية عن طريق المحكمة الهجين التي تطبق القانون الدولي الجنائي.

هذه المبادرات تكمل بعضها البعض وقد درسناها واقترحنا إعلان مبادئ يعبر عن مطالب أهل دارفور المشروعة. وأن يعقد لتفاصيل تلك المبادئ ملتقى دارفوري جامع لإبرام اتفاق سلام عادل. هذا ما تمليه الوطنية والعقل والعدل. ولكن للحزب الحاكم رأيا آخر يمعن في إدخال القضية طريقا مسدودا.

- أعلن الحزب الحاكم ما سماها إستراتيجية جديدة لدارفور خلاصتها أن الحل لمشكلة دارفور يرتكز على خمسة محاور:
    - تحقيق الأمن، والتنمية، وإعادة التوطين، والمصالحة، والمفاوضات.
    - الحركات المسلحة منقسمة وتتزايد على بعضها الآخر مما يجعل التفاوض معها عسيرا.
    - الانتخابات الأخيرة أفرزت قيادات منتخبة ومؤهلة للنيابة عن أهل دارفور.
    - لذلك سوف تأخذ الحكومة زمام المبادرة وتقوم بواجباتها الأمنية، والتنموية، والإغاثية، وتركز على الحل من الداخل دون قفل باب التفاوض.
    - سوف تبدأ الحكومة تطبيق هذه الإستراتيجية فورا لتحقيق الأمن والتنمية والاستقرار.
    - تكون الحكومة منبر مشاورات دارفور بهدف تحقيق السلام في دارفور قبل يناير 2001م موعد الاستفتاء:

أقول:

هذه الإستراتيجية الجديدة غطاء لفشل مفاوضات سلام دارفور. وغطاء لمحاولات القضاء عسكريا على الفصائل المسلحة في دارفور والركون لبحث مستقبل الإقليم مع العناصر التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة باعتبارها الممثلة الحقيقية لدارفور.

هذه الإستراتيجية قائمة على افتراض أن المقاومة المسلحة قد هزمت وأن الحكومة تستطيع بسط الأمن وتحقيق برامج التنمية وتطبيع الأحوال في دارفور بالتشاور مع مؤيدي الحكومة الذين أفرزتهم الانتخابات الأخيرة.

نتيجة لهذا التوجه زادت حوادث العنف في دارفور منذ أبريل الماضي وزادت الفجوة بين المؤتمر الوطني والقوى السياسية والمسلحة في دارفور.

وهنالك تقارير مزعجة جدا نتلقاها من دارفور، بل في كل دورة انعقاد لمكتبنا السياسي الشهري تكون الإفادات والتقارير حول دارفور متصاعدة في قرع الأجراس: صار الاقتتال بين القبائل مستشريا لدرجة لا تصدق، زيادة أعداد النازحين وضحايا الاقتتال بسبب هجمات الحكومة على حملة السلاح والعنف القبلي وانعدام الأمن، عجز قوات اليوناميد واتهامها بالتورط مع النظام، الاتجاه لتصفية المعسكرات قسريا والصدام المسلح في كلمة، وفي تبرا، الاتجاه الظاهر لحديث بعض الأوساط عن

ضرورة حكم دارفور بولاية المنظمة الدولية، الاتجاه المتنامي حول المطالبة بتقرير المصير لدارفور وسط بعض حملة السلاح..إلخ.
أقول: نعم لأهمية الأمن والتنمية، والتوطين، وما الذي كان يمنع الحكومة من القيام بهذه المهام في الماضي؟ المانع هو أن هذه البرامج تحتاج لوقف إطلاق نار ملزم، ولوجود اتفاق سياسي غائب الآن. إنها خطة تضع العربة قبل الحصان!
إن لدارفور خصوصية في الكيان السوداني، خصوصية يفجر إيجابياتها الاعتراف بها. ويدفعها إلى الغلو بل المزايدة عدم الاعتراف بها.
أهل دارفور عانوا معاناة بالغة بسبب سياسات خاطئة طبقت عليهم وأحدث ذلك جروحا مادية ومعنوية لا يرُمها الاستخفاف بها بل المطلوب الاعتراف بها. وبفداحتها. واعتذار كل من شارك فيها اعتذارا صريحا لتحقيق التعافي والتصافي. مع عدم إغفال المساءلة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
كما أن الاعتراف بأهل دارفور شريكا سويا في مستقبل الوطن دون نبرة وصاية ودون نهج فرق تسد مطلوب لاستنهاض فصائل أهل المنطقة الكثيرين وتهدئة الغضب الذي لحق بهم.
ولكن نعود لسيرة الدولة المستحيلة! فإن الفصائل المسلحة تتوقع أن يؤدي استفتاء يناير القادم لانفصال الجنوب، وهم يتوقعون أن يؤدي هذا الانفصال لإضعاف المؤتمر الوطني وتحميله تاريخيا المسئولية عن تفكيك الوطن.
كذلك يتوقعون أن مسألة المحكمة الجنائية الدولية هدأت إلى حد ما إلى أن يجرى الاستفتاء بسلام، وسوف تقفز إلى السطح بصورة صاخبة بعد يناير 2011م. هذا معناه أنهم يتوقعون مزيدا من العزلة لحكومة تحاصرها المشاكل من كل حدب وصوب.
مشكلة دارفور والسياسات الخاطئة التي اتبعت في مواجهتها مما زادها خطورة جعلت النظام السوداني يعامل دوليا كالمجرم:

(أ) صدر تسعة وعشرون قرار مجلس أمن ضد الحكومة السودانية في بحر خمس سنوات (من 2004 وحتى 2009م) وهو سجل غير مسبوق في تاريخ السودان أو غير السودان من الدول.
(ب) وضعت البلاد تحت إشراف قوات أفريقية بموجب القرار 1556 في يونيو 2004م ثم تقرر تحويل المهمة للأمم المتحدة في مايو 2006م بموجب القرار 1679. وصدر القرار 1591 في مارس 2005م لمعاقبة الأطراف المعتدية في دارفور.
(ج) والقرار 1593 في مارس 2005م الذي أحال تجاوزات دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

هذا كله على حساب الكرامة الوطنية والسيادة الوطنية وهو دليل على العجز المستمر لثمانية أعوام (2002-2010م) في حل أزمة استحكمت.
منذ اندلاع أزمة دارفور بالصورة الحادة الراهنة في 2003م زادت الأزمة تصعيدا وتعقيدا عاما بعد عام. الانتخابات الأخيرة ثم الاستفتاء يزيدانها تأزما يكفله التشخيص الخاطئ، والعناد، والانفراد، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية للاعتراف بالخطأ وتجنبه وتبين الصواب وتحقيقه.
والآن مع تصلب موقف الحزب الحاكم، وتفرق كلمة المقاومة، وتعدد وتضارب مواقف الوسطاء الأقربين، وتضارب مصالح الوسطاء الدوليين، فإن أزمة دارفور تحل بجدارة مكانها في صنع الدولة المستحيلة في السودان!

الفصل العاشر: دروس الانتخابات للاستفتاء القادم

الانتخابات الديمقراطية وسيلة لتحقيق مشاركة المواطنين في حكم بلادهم بإبعاد الذين لم ينالوا ثقة الشعب وانتخاب الذين نالوها وبذلك تحقيق التناوب السلمي على السلطة. إنها عملية مشاركة ومساءلة.
أما في النظم الدكتاتورية فالانتخابات وسيلة لتمكين الحكام عبر آلية في ظاهرها ديمقراطية ولكن في حقيقتها تزييف للإرادة الشعبية.

الانتخابات في الميزان

لقد قاطعنا انتخابات أبريل 2010م عندما تأكد لنا أنها آلية تمكين لا تناوب سلمي على السلطة.
ومنذ الانتخابات الأخيرة كلفت لجنة الانتخابات العليا لحزب الأمة لجنة متخصصة جمعت المعلومات من كل مصادرها وأشركت أجهزة الحزب المركزية والقاعدية واطلعت على المعلومات والتقارير من كافة المصادر المعنية ثم ألفت كتابا جامعا بعنوان: انتخابات أبريل 2010م في الميزان.
هذه الدراسة سوف تنشر هذا الشهر (أكتوبر 2010م) وهي مرجعية مهمة لبلادنا ولغيرنا من الذين يخوضون تجارب مماثلة ليميزوا الخبيث من الطيب. ومن أهم أهدافنا في هذه الدراسة ونشرها أن تقدم الدرس المستفاد من الانتخابات التي عمل فيها كل حزب حاكم على تمكين سلطانه لعملية الاستفتاء التي تقرر مصير البلاد ويرجى أن تكون حرة ونزيهة لكيلا تتبع خطوات الانتخابات وتخضع للتزوير.
تأكد لنا أن النزاهة والحرية في الانتخابات الأخيرة قد فقدت عبر عشرة عناوين هي:

- من غفلات اتفاقية السلام أنها نصت على التزام بحقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية وبالحريات ولكن نصت على استمرار قوانين الحكم الشمولي إلى حين استبدالها فبقيت تلك القوانين إلى يومنا هذا. وجعلت "الانتخابات" تجرى في ظل قوانين الشمولية أي في غياب الحريات.
- ومفوضية الانتخابات التي أريد لها أن تكون مستقلة لتقوم بمهمة تاريخية تخلت عن دورها تماما وانضمت لآليات التزييف.
- وقانون الانتخابات الحارس للحرية والنزاهة خرق في كثير من بنوده.
- ولحقت العيوب بكافة المراحل بدءا من التعداد السكاني الذي أدير بشكل مختلف عليه، ثم ترسيم الدوائر الذي لم يخل من تلاعب، ثم غياب التدريب وعيوب التسجيل.
- واستغل الحزب الحاكم مؤسسات الدولة وإمكانياتها لدعايته بصورة سافرة.
- وسخرت كافة أجهزة الإعلام المملوكة للدولة لمرشحي الحزب الحاكم. كما وضعت قيودٌ على دعاية بقية الأحزاب.
- وكان صرف الحزب الحاكم مبالغا فيه. متعديا السقوف العالية التي حددتها المفوضية بعد تلكؤ.
- وأهملت الحكومة البند الخاص بدعم الأحزاب المتنافسة كما في القانون بل أبقت على مصادرتها لأموال الأحزاب دون جبر للضرر.
- وحشيت الصناديق بأوراق اقتراع تزويرية كما استبدلت صناديق اقتراع ليلا.
- ولحق العيب بالعد والتجميع، وبإجراءات الشكاوى والاستئناف.

وكانت نتيجة هذه الإجراءات إجماع كافة القوى السياسية التي قاطعت "الانتخابات" والتي اشتركت فيها على عدم نزاهتها ورفض نتائجها. فلو كان التزوير ذكيا لاختفت حقيقته على بعضهم. لكنه كان غبيا لدرجة لم تسمح لغير أصحاب المصلحة فيه بأي شك فيه.
كنا نرصد مراقبة المراقبين. ومع قلة أعداد المراقبين الدوليين فقد تأكدت لهم عيوب "الانتخابات".
الغربيون من أوربيين وأمريكان أدركوا العيوب ووثقوا لها. ولكن أوصوا غالبا على قبولها لأن الشيء من معدنه لا يستغرب فمقاييس منطقتنا في نظرهم متدنية.
المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، ومؤتمر الدول الإسلامية، تعاملوا مع "الانتخابات" بما يرضي حكومة عضو معهم في منظماتهم. هذا الانحياز للحكومات الأعضاء هو الذي جعل هذه المنظمات بعيدة عن الشعوب، وعاجزة عن تقديم النصح للحكومات لحل مشاكلها.

منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية كهيومان رايتس ووتش كانت موضوعية ووصفت "الانتخابات" بما يستحق. إن تحليل ملف المراقبة وبيان حيثياته من دروس هذه "الانتخابات" الهامة ستكون له فائدة كبيرة في بيان أن بعض المراقبين موضوعيون وأن بعضهم تسيرهم أهواء سياسية.
عندما وضعنا اتفاقية سلام نيفاشا في الميزان في الكتاب الذي نشرناه في مايو 2005م رحبنا بإيجابيات الاتفاقية في وقف الحرب والالتزام بالتحول الديمقراطي، وأبدينا تحفظات أظهرت الأيام صحتها. بل أخفقت الاتفاقية في أهم ثلاثة من أهدافها: هدف تكوين حكومة جامعة في الفترة الانتقالية- وهدف جعل تلك الفترة جاذبة- وهدف التحول الديمقراطي.

دروس وآثار على الاستفتاء

كانت الانتخابات هي آخر مراحل التحول الديمقراطي. ولكن الحزبين الحاكمين لم ينظرا إليها كذلك: فالمؤتمر الوطني اعتبرها درعا للوقاية من المساءلة الجنائية الدولية ولا مناص من الفوز بها بأية وسائل، والحركة الشعبية اعتبرتها عتبة هامة للاستفتاء وتقبل بأية حالة.
وتبارى المعلقون من جهات دولية في التركيز على مجرد إجراء "الانتخابات" لإفساح الطريق لإجراء استفتاء تقرير المصير. لكن فات عليهم أن غياب الحريات والاختلاف حول نتائج الانتخابات سوف يلقيان بظلالهما على الاستفتاء المزمع.
إن الاختلاف حول نزاهة مفوضية الانتخابات الوطنية سوف ينتقل لاختلاف حول نزاهة مفوضية الاستفتاء الوطنية. كما أن موقف المؤتمر الوطني في الجنوب بأنها كانت زائفة، وموقف الحركة الشعبية من الانتخابات في الشمال بأنها كانت مزيفة سوف يلقيان بظلالهما على الاستفتاء ونتائجه.
أرقام الانتخابات تؤكد حقيقتين مؤثرتين على الاستفتاء هما:
أولا: الانقسام الحاد في الجسم السياسي السوداني. ومهما كان حجم التزوير فإنه لا يخفى أن من "صوت" لمرشح المؤتمر الوطني للرئاسة نال أقلية من أصوات المسجلين للتصويت. فإذا جمع عدد الذين لم يصوتوا أصلا، والذين صوتوا لغيره، لصارت نسبة ما نال من الأصوات 33% من عدد المسجلين للتصويت.
ثانيا: الأرقام تدل على أن المؤتمر الوطني سيطر على الشمال ولا حظ له في الجنوب. وأن الحركة الشعبية سيطرت على الجنوب ولا حظ لها في الشمال. أي أن النتائج الانتخابية معتمدة على السيطرة الإدارية والأمنية للحزب الحاكم في جهته.
إذن وبناءا على انتخابات أبريل سوف يكون موقف الاستفتاء:

- طعن أحد الأطراف في نزاهة مفوضية الاستفتاء.
- طعن متبادل في نتيجة الاستفتاء في الشمال وفي الجنوب.

هذا الاختلاف حول نزاهة وحرية الاستفتاء ستكون عواقبه أخطر من الاختلاف حول نزاهة الانتخابات وسوف يتضح أن فساد الانتخابات سوف يلقي بظلاله على الاستفتاء حتما محتوما.
كتابنا عن انتخابات أبريل 2010م في الميزان وثيقة سياسية مهمة للشعب السوداني:

1. في الفصل الأول يتناول عرض وتحليل التجربة الانتخابية في السودان منذ بدايتها حتى نهايتها، مظهرا الفرق بين التجارب الديمقراطية والديكتاتورية، وهي فروقات يسعى كثيرون لإسقاطها.
2. الفصل الثاني يستعرض تجربة الانتخابات في عهد الإنقاذ مما يوثق لثقافة التزوير التي سادت تحت رايات "المشروع الحضاري".
3. الفصل الثالث يستعرض الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات ويفصل كيف أن ذلك الإطار معيب في بعض أوجهه ومثقل بتشريعات شمولية كثيرة، ولكن حتى النصوص القانونية العادلة خرقت في الواقع.
4. الفصل الرابع يستعرض تجربة مفوضية الانتخابات ويوضح أنه رغم استقبالها بروح إيجابية طيبة، من قبل كافة القوى السياسية في السودان، شدتها عوامل في تكوينها والمناخ السياسي المحيط بها لممارسات طعنت في استقلالها ونزاهتها.
5. الفصل الخامس أوضح كيف تجاوز الحزب الحاكم سقوف التمويل وكيف حرمت الأحزاب المنافسة من تمويل نص عليه القانون.
6. والفصل السادس تناول رقابة المراقبين المحليين والدوليين بالوصف والتحليل والدروس المستفادة من ذلك مؤكدا أن شعب كل دولة هو الحكم النهائي على الانتخابات كما نصت الأدبيات الدولية.

7. الفصل السابع تعرض للتعداد السكاني لسنة 2008م وترسيم حدود الدوائر الانتخابية وما ورد في ذلك من أخطاء وغموض.
8. الفصل الثامن تعرض للمخالفات في عملية التسجيل وما أدت إليه من أساليب فاسدة ومخاطبات القوى السياسية للمفوضية للإصلاح دون جدوى، وتقييم المراقبين للعملية.
9. وتعرض الفصل التاسع لعملية الترشيح وما صحبها من أساليب فاسدة سخرت فيها إمكانات الدولة لصالح مرشحي الحزب الحاكم ومضايقة منافسيهم.
10. والفصل العاشر يوضح الأساليب الفاسدة التي انطوت عليها الحملة الانتخابية، وفشل الآلية التي كونتها المفوضية ومقاطعة الأحزاب لها وللمنشور الذي أصدرته ليضيف قيودا على أداء الأحزاب.
11. والفصل الحادي عشر يوثق لمفاسد الاقتراع في مجالات التصويت المختلفة من أخطاء فنية في الطباعة وفي ترحيل البطاقات للمراكز الخطأ إلى تدخل سافر في حرية الاقتراع وفي خيارات الناخبين وغير ذلك.
12. الفصل الثاني عشر يبين المخالفات في العد والفرز والجدولة، وهي عملية شابتها الفوضى والعجز عن مقابلة المعايير الموضوعة بشكل كبير.
13. الفصل الثالث عشر يوضح كيف أن نتائج الانتخابات تطابقت مع قسمة السلطة في اتفاقية السلام وكرستها بل زادت عليها، دون أي مجال للتناوب السلمي على السلطة.

لقد أوضح تحليل نتائج الانتخابات حقيقة أنها عمقت أزمت السلطة في البلاد، وبعد النظر لهذه الحقائق نقول إن من أهم سلبيات الانتخابات المزورة أنها:

1 . مكنت الحزبين الحاكمين من وضعهما في السلطة بصورة جعلتهما يبالغان في الرضا عن الذات وبالتالي صرف النظر عن أي نقد ذاتي أو استماع لنصح من الآخرين.
2 في الشمال اتسعت الفجوة بين الحزب الحاكم ومعارضيه، كما أدت لتوهمه بأن ممثلي دارفور الحقيقيين هم الذين أفرزتهم انتخابات أبريل 2010م والآخرون لا مكان لهم.
3 في الجنوب أدت إلى تمرد الذين ظنوا أنهم خدعوا في الانتخابات واتسعت الفجوة بين الحركة الشعبية ومعارضيها وفي داخلها بين تيار السودان الجديد وتيار الجنوب للجنوبيين.
4 ارتفعت حرارة الحرب الباردة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبة واتضح موقف قيادة الحركة الشعبية المنحاز للانفصال كما لجأت بصورة واضحة للولايات المتحدة وللأمم المتحدة لحماية قراراها المتوقع بانفصال الجنوب.

هذا كله معناه أن الانتخابات الأخيرة قد لوثت الجسم السياسي السوداني بصورة غير مسبوقة. وفي هذه الحالة سوف توضع مفوضية الاستفتاء في وجه المدفع وهي مفوضية منقسمة على أساس جهوي ولا توجد ثقة بين رئيسها وأعضائها ولا ثقة بين رئاستها وفرعها في الجنوب. ومع أن القانون يمنحها سلطات مؤثرة فهي لا تستطيع ممارسة تلك السلطات لما فيها من مشاكل داخلية. ويتوقع أن يستخدم الحزبان كل الوسائل لتحقيق أهدافهما الحزبية.

تكوين مفوضية الانتخابات كان أفضل والانسجام بين أعضائها كذلك كان أفضل. ومع ذلك حدث ما حدث من شك في استقلال مفوضية الانتخابات ومن حرية ونزاهة الانتخابات التي أجرتها.

اتفاقية السلام والدستور ينصان على كيفية تكوين مفوضية الاستفتاء وصلاحياتها. ولكن كان ذلك في ظروف تغيرت تماما، فالآن وبعد تجربة الانتخابات يوجد ما يؤكد أن هذه المفوضيات مهما قيل نظريا عن استقلالها لن تكون مستقلة. كما أن الحزب الحاكم مهما التزم بالنزاهة سوف يكرر في الاستفتاء ما فعله في الانتخابات.

لقد أخذنا كثيرا على الوسطاء الدوليين حرصهم على إجراء الانتخابات على أي حال وفي أذهانهم أن الديمقراطية في عوالمنا فضيلة غائبة. ومهما حاولنا إقناعهم بضرورة الحرص على نزاهة الانتخابات وأهمية ذلك للاستقرار في البلاد، بل وأهميته لنزاهة الاستفتاء كانوا لا يسمعون ولا يتجاوبون. والمدهش بما يرقى للدروشة السياسية أنهم لم يجروا تحليلا بعديا للانتخابات التي حرصوا على إجرائها بأية حالة ليدركوا كيف لوثت الانتخابات الجسم السياسي السوداني وساهمت في دفع السودان نحو حالة الدولة المستحيلة.

والآن بنفس الدرجة من الدروشة السياسية يقولون إن أهم شيء هو إجراء الاستفتاء في موعده.

الرأي العام الأمريكي معبأ لمصادقة الحركة الشعبية ومجافاة المؤتمر الوطني. وما دام المؤتمر الوطني يريد تأجيل الاستفتاء والحركة الشعبية تريد الالتزام بميعاده فهم يقفون معها. حشدوا اجتماع نيويورك في سبتمبر 2010م ورحلة مجلس الأمن للسودان في أكتوبر 2010م لتأكيد مطلب واحد: الاستفتاء في موعده وضرورة قبول نتائجه.

قلت لممثلي مجلس الأمن ولمندوبي الدول الكبرى حيثما اجتمعت بهم:

- الاستفتاء لتقرير المصير التزام سياسي ودستوري لا يجوز إخلافه.
- هنالك مشاكل ينبغي حلها قبل الاستفتاء لأنها قابلة لإشعال نار الحرب.
- مفوضية بتكوين سوداني سوف تكون متهمة في ذمتها لذلك ينبغي إسناد إدارة الاستفتاء لجهة محايدة.

ولكن لا حياة لمن تنادي، فمثلما أصموا آذانهم عندما تحدثنا عن ضرورة كفالة نزاهة الانتخابات كشرط لإجرائها يتطلعون لاستفتاء بيد مفوضية مختلف عليها ودون أية مراعاة لمشاكل ملتهبة ينبغي الالتفات إليها بأقصى درجة من الاهتمام. فلم يزدهم دعائي إلا فراراً.

الحركة الشعبية وطنت نفسها على إجراء الاستفتاء على أية حال وبواسطة المفوضية المشكوك في قدراتها ونزاهتها. والمؤتمر الوطني متهم بعرقلة الاستفتاء فشهادته في الأمر مجروحة. والأسرة الدولية بقيادة الولايات المتحدة لا تريد أن تقول أو تفعل شيئا يبدو معارضا لما تريده الحركة الشعبية.

ولكن أستطيع أن أقول بلا تردد إن استفتاء بواسطة مفوضية مطعون فيها وإجراء استفتاء دون ترتيبات متعلقة بقضايا معينة متفجرة خطوات من سعى لحتفه بظلفه، ولا يجوز السكات على ذلك لأنها فتنة **لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً**.

من مصلحة الشمال والجنوب إجراء استفتاء لتقرير المصير لا يستطيع أحد الطعن في نتائجه، وفي مناخ سياسي مبرأ من بؤر الصدام.

هذان الشرطان ممكن توافرهما بسهولة. هذا ما سوف أتناوله في الفصل الخاص بالاستفتاء.

الفصل الحادي عشر: الاستفتاء

التجربة السودانية تؤكد أن كل إجراء انتخابي جرى في ظل نظم لا تقوم على المشاركة والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون معيبة ولا تمثل احتكاما حقيقيا لإرادة الشعوب. وإذا استبعدنا الانتخابات التي جرت في ظل الاحتلال الأجنبي، فانتخابات المجلس المركزي في 1963م، والرئاسية في 1971م، والتشريعية في 1972م، و1974م، والتشريعية ورئاسية في 1977م، والتشريعية في 1980م، و1982م، والرئاسية في 1983م، وانتخابات عامي 1996م، و2000م، واستفتاء 1998م، وانتخابات 2010م إجراءات انتخابية زائفة. هذه حقيقة تؤكدها التجربة السودانية وتجارب عربية وأفريقية مماثلة؛ وهي مع سوئها أخف ضررا منها في إطار تقرير المصير الوطني.

لا بد إذن من إيجاد أداة محكمة للاستفتاء على تقرير المصير لا يلحق بها ذلك التشويه.

على طول محادثات السلام التي أدت للتوقيع على اتفاقية نيفاشا، وما بعدها من إجراءات، كانت الثقة بين طرفي الاتفاقية معدومة تماما. عدم الثقة بين الطرفين ليس أمرا عارضا بل ظاهرة راسخة عززتها عوامل مؤثرة أهمها ثلاثة:

- خلفية التراكم الخبيث في العلاقات بين شمال السودان وجنوبه على نحو ما فصلنا سابقا فكان كل واحد منهما يرى في الآخر تجسيدا لرصيد الكراهية.
- التباين الأيديولوجي، فالمؤتمر الوطني يدعو لتوجه حضاري هو عبارة عن أحادية ثقافية إسلاموعربية والحركة الشعبية تدعو لسودان جديد هو عبارة عن أحادية ثقافية مضادة علمانوأفريقية.
- وكان لكل احد منهما تحالفات سياسية داخلية وخارجية معادية للآخر بصورة سافرة.

لذلك كان حظ ما أبرم الطرفان من اتفاقيات من حيوية ذاتية معدوما. وكانت كل الاتفاقيات التي أبرماها للسلام بعنوان اتفاقية السلام الشامل متضمنة لعنصر مبادأة أجنبي. فاتفاقية نيفاشا تمت تحت مظلة مبادئ الإيقاد ذات المولد القرن أفريقي، واستلهمت التصورات الأمريكية، ودخلت فيها روافع الترويكا[1]، وأموال شركاء الإيقاد، واتفاقية أبيي في كل مراحلها مؤلفات أجنبية، وكذلك اتفاقية أبوجا في مايو 2006م، واتفاقية الشرق في أكتوبر 2006م والآليات التي أقامتها الاتفاقيات اشتملت على رعاية أجنبية في مراقبة وقف إطلاق النار في جبال النوبة منذ عام 2003م، وفريق حماية المدنيين، وفريق التحري والمتابعة لوقف إطلاق النار في ظل الإيقاد، ومفوضية المتابعة والتقويم لمسيرة اتفاقية السلام، وإلى جانب هذه الأدوار النظرية والعملية للرافع الأجنبي والدولي في كل عمليات إبرام اتفاقيات السلام في السودان ومتابعة تنفيذها، هنالك بعثة أنمس UNMIS بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1590، والقوات الأفريقية ثم الدولية بموجب القرارين 1556، و1769.

فجوة الثقة بين طرفي اتفاقية السلام لا سيما مع حرص شريكي الحكم على استبعاد أية مساهمة حقيقية للقوى السياسية الأخرى الشريكة في مصير الوطن، أدت إلى إفساح المجال واسعا لثقافة الاحتكام للأطراف الأجنبية والدولية. ثقافة صار السودان أكثر مدمنيها في عالم اليوم.

عندما أبرمت اتفاقية السلام تفاءل طرفاها أنهما يستطيعان بناء درجة من الثقة بينهما لذلك قررا تكوينا وطنيا يشتركان فيه لمفوضية الاستفتاء. ولكن فجوة الثقة التي اتسعت بينهما عرقلت كافة الخطوات المتعلقة بالاستفتاء.

قانون الاستفتاء

بحسب الاتفاقية التي ما تركت صغيرة ولا كبيرة إلا حددت لها يومها الموعود، كان من المفروض أن يجاز قانون الاستفتاء لجنوب السودان وقانون الاستفتاء في أبيي، في التاسع من يوليو 2007م أي بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية بحسب الدستور، وتكون المفوضية مباشرة بعد ذلك. ولكن قانون الاستفتاء وقع بين فكي انعدام الثقة والشقاق المفترسين. اختلف الشريكان حول نصاب الاستفتاء أيكون بالأغلبية البسيطة أم ثلثي الناخبين المسجلين؟ واختلفوا حول النسبة المطلوبة لتحقيق الانفصال كذلك هل تكون الأغلبية البسيطة (50% زائدا واحد) أم الثلثين؟ واختلفوا حول تعريف الجنوبي هل يكون أي جنوبي مقيم في أي مكان داخل الجنوب أو خارجه أم هو فقط ذلك المقيم في الجنوب؟ واختلفوا حول تصنيف الجنوبيين بين الذين عاشوا في الشمال مما قبل 1956م وما بعده،

[1] كلمة ترويكا تعني الثلاثي، والثلاثي الرافع لسلام السودان مكون من الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج Sudan Troika

واختلفوا هل يضمن الاتفاق على قضايا ما بعد الاستفتاء في القانون أم تترك للاتفاق اللاحق[2]، وحول مقر المفوضية أيكون الخرطوم أم جوبا؟ وهكذا. وفي النهاية تجاوبت الحركة الشعبية مع مطالب قوى إجماع جوبا -وهي جزء منها- بتنظيم مظاهرات في يومي 7 و14 ديسمبر 2009م لإجازة قوانين التحول الديمقراطي وقوانين اتفاقية السلام فورا[3]، وفي النهاية وتحت الضغط وتنامي توحد الجبهة الداخلية ضد المؤتمر الوطني تنازل عن عرقلة إجازة قانون الاستفتاء بحسب شروطه على أن تتنازل الحركة عن تحفظاتها حول قانون الأمن الوطني، وقد كان فأجيز القانون متأخرا جدا في 2009/12/28م وصادق عليه رئيس الجمهورية في 2009/12/31م أي في رأس العام 2010م. تأخر القانون إذن نحو عامين ونصف.

أهم ملامح القانون هي:

- تكون مفوضية استفتاء جنوب السودان من تسعة أعضاء وتنظم استفتاء لشعب الجنوب على تقرير المصير في 2011/1/9م. يكون مقرها في الخرطوم ولها مكتب في جوبا ولجان عليا في ولايات الجنوب العشر. ولجان فرعية بالمقاطعات.
- يصوت الناخبون على الوحدة باستدامة النظام الذي أرسته اتفاقية السلام والدستور، أو الانفصال.
- يجب أن يجري الاستفتاء في بيئة حرة ونزيهة مع توعية المواطنين بالخيارات والمآلات.
- يجب إعداد السجل ونشره قبل ثلاثة أشهر من التصويت.
- يتم الاقتراع في سبعة أيام إلا إذا رأت المفوضية مد الفترة.
- يعتبر الاستفتاء قانونيا إذا اقترع ما لا يقل عن 60% من الناخبين المسجلين، وإذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء خلال ستين يوما (المادة 41-2).
- تكون النتيجة باعتماد الخيار الذي حصل على الأغلبية البسيطة (50%+1) من أصوات المقترعين.
- يدخل طرفا الاتفاقية في مفاوضات للاتفاق على مسائل ما بعد الاستفتاء بشهادة المنظمات والدول الموقعة على اتفاقية السلام (المادة 67)

صعوبات عملية

كان من المفروض أن يجرى ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في ظرف شهرين من إبرام الاتفاقية فتأخر حتى يومنا هذا. وأوجب قانون الاستفتاء أن تكون المفوضية من رئيس ونائب وتسعة أعضاء يتصفون بالاستقلالية والحياد والنزاهة، فكونت تحت قعقعة السلاح بين الشريكين إذ ثارت معارك ساخنة خاصة فيما يتعلق بتعيين الأمين العام، وفي النهاية لا يستطيع أحد أن يزكيها –أي المفوضية- بتلك الصفات بل اختلفت هي نفسها حول عدد من القضايا. ومنذ تكوينها زادت نبرة الاختلاف بين الشريكين بينما يفترض القانون التوافق بينهما.

وأوجب القانون مواعيد معينة للفراغ من التسجيل وإعلان نتائجه النهائية. قال القانون إن الفراغ من التسجيل وطعونه ونشر السجل النهائي يجب أن يكون قبل ثلاثة أشهر من تاريخ التصويت (في يوم الأحد 2011/1/9م- المادة 32 من القانون)، أي يكون ذلك في أو قبل 2010/10/9م، وهذا الموعد قد فات، فلا تستطيع المفوضية الالتزام به. والجدول الزمني الجديد الذي وصلت إليه بعد تغييرات هي أن يبدأ التسجيل في 2010/11/14م ويستمر حتى 2010/12/1م، وتنشر القائمة النهائية في 2011/1/4م أي قبل خمسة أيام من تاريخ الاستفتاء! هل هذا معقول أو ممكن؟ ناهيك عن أنه خرق أساسي للقانون!

وهنالك خلاف حول كيفية تصويت الجنوبيين الموجودين في شمال السودان. وهم عدد لا يقل عن مليونين. صحيح اتفق على أن تتولى إدارة الاستفتاء للجنوب في المهجر آلية مستقلة من سفارات السودان وقنصلياته. هذه الآلية توجب ميزانية وهياكل إدارية ضخمة لم يشرع في تكوينها بعد.

اتفق الحزبان على دعوة مراقبين دوليين للاستفتاء. تجربة الانتخابات تؤكد أننا بصدد شاهد لا يرى شيئا لأن المساحة واسعة وسيكون حظهم من المراقبة مثل العميان والفيل في النادرة الشهيرة.

وطالبت الحركة الشعبية بدعوة قوات دولية لحماية الاستفتاء وهي فكرة رفضها المؤتمر الوطني.

---

[2] انظر ورقة وفد جنوب السودان أمام الكونغرس الأمريكي وهي تؤكد أن الاتفاق على ترسيم الحدود وغيره من القضايا لا يجب أن يكتمل قبل القانون ولكن المؤتمر الوطني يصر على ذلك: Statement of the Government of Southern Sudan (GOSS) to the United States Congress on US-Administration's New Policy and the Comprehensive Peace Agreement (CPA), Briefing of the House Subcommittee on Africa and Global Health, Washington-DC, December 3, 2009

[3] الحقيقة أن قرار تسيير المظاهرات داخل قوى الإجماع الوطني جاء بمقترح من حزب الأمة القومي وليس من الحركة الشعبية، ولكن في المحصلة النهائية استفادت الحركة لتمرير أجندتها الخاصة بالاستفتاء وتنازلت عن مطالب قوى الإجماع في تعديل قانون الأمن الوطني باتجاه ديمقراطي

لماذا الحديث عن إدارة دولية للاستفتاء؟

كل هذه المطالب إنما تؤكد اتساع فجوة الثقة بين الشريكين. فجوة الثقة هذه تؤكد أن أية إدارة سودانية للاستفتاء سوف يختلف عليها لا سيما:

- الفترة الانتقالية لم تحقق تقدما متوقعا في الثقة بين الشريكين.
- يراهن الطرفان بصورة حادة بين الوحدة كما تبناها المؤتمر الوطني والانفصال كما تبنته قيادة الحركة الشعبية.
- تجربة الانتخابات حاسمة في توقع التزوير رغم المراقبة الدولية.

أوضحنا بصورة مفصلة وجود مشاكل داخل الشمال، ومشاكل داخل الجنوب ينبغي احتواؤها لأن استمرارها سوف يزيد اشتعالا مع الاستفتاء المختلف على نتائجه.

النهج الوحيد السليم الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج للاستفتاء يقبلها الجميع هو إسناده لطرف محايد أي الأمم المتحدة، واختيار دول معينة من شمال وشرق أوربا وآسيا تتكون منها بعثة دولية محايدة لإدارة استفتاء تقرير المصير للسودان في أسرع وقت ممكن.

قضايا الحدود.. قنابل موقوتة

هنالك قضايا تتعلق بما بعد الاستفتاء نصت عليها المادة (67-3) من قانون الاستفتاء وأوجبت النظر فيها. هذا ما سوف أتناوله في فصل لاحق متعلق بالتعامل مع نتائج الاستفتاء. ولكن هنالك مسائل أوجبت اتفاقية السلام حسمها في ظرف ستة أشهر من إبرام اتفاقية السلام ولكنها بقيت ماثلة حتى الآن، ومنها مثلا ترسيم الحدود.

رئيس الدولة وحزبه يرى ضرورة حسمها قبل الاستفتاء. النائب الأول حتى مايو 2010م كان يرى ذلك ضروريا لكنه غير موقفه باعتبار أن المؤتمر الوطني إنما يعطل حسمها لعرقلة الاستفتاء. هذا خلاف هام، وسوف يلقي بظلاله على الاستفتاء لأن القضايا المعنية كما سوف نرى ليست مجرد قضايا فنية بل هي قضايا سياسية لا سبيل لتجميدها.

ترسيم الحدود لا يعني فقط وضع علامات على الأرض ولكن يعني كذلك تحديد العلاقات بين السكان لمنع المنازعات ويعني تحديد إيرادات النفط وقضايا كثيرة سوف نوضحها لاحقا.

أسندت مهمة ترسيم الحدود للجنة سميت اللجنة الفنية لترسيم الحدود. اللجنة تعثرت كثيرا ولكنها أنجزت أغلب الجانب الفني من مهامها.

ولكن هنالك عشر ولايات متجاورة شمالية جنوبية وجوارها يوجب اتفاقا على إدارة الحدود. والعلاقات عبر الحدود، ومسألة المواطنة، والموارد الطبيعية، وحقوق المرعى، والتعاون الاقتصادي، والتبادل التجاري، والأمني، وهي أمور ما لم يتفق عليها تمثل أسباب اشتعال للنزاعات وتجديد للحرب.

القضايا التي أسندت للجنة الحدود الفنية واستعصت عليها لأنها سياسية، والقضايا التي لم تسند إليها وهي مدعاة لاستئناف الحرب إذا لم تحسم كثيرة أهمها إحدى عشرة قضية.

قال رئيس الجمهورية ونائبه الأول عدة مرات إنهما وضعا حدا للحرب ولن يعودا إليها. وأنا أصدقهما لأسباب موضوعية هي:

- الرجلان ليسا ذوي طبع مارشالي يطلق النار قبل أن يسأل عن السبب على نحو الأوصاف:

  قوم إذا الشر أبدى ناجزيه لهم   طاروا إليه زرافات ووحدانا

  لا يسألون أخاهم حين يندبهم   للنائبات على ما قال برهانا

- والجيوش التي تحكم تستغرق هم قادتها في قضايا الحكم والمصالح المتعلقة به ولا تقاتل على نحو ما قال أمل دنقل:

إن الرصاصة التي ندفع فيها
ثمن الكسرة والدواء
لا تقتل الأعداء!

- وكلاهما يعرف أن السودان تحت رقابة دولية ولا يريد أن يقع تحت طائلة شن الحرب.

ولكن القضايا التي سأذكرها تتعلق بأطراف أخرى هي التي قد تنزلق إلى الحرب وتجر معها الآخرين:

1. هنالك مشاكل داخلية في الجنوب تملك كل مقومات استمرار الاقتتال واتساع نطاقه، وصفنا بعضها في الفصل الثامن.

2. هنالك مشاكل داخلية شمالية محملة بكل مقومات استمرار الاقتتال واتساع نطاقه، وصفنا إحداها في الفصل التاسع.
3. وهنالك مواجهة محتملة، بين سكان محافظة الرنك وسكانها الدينكا ابيلانق، ومحافظة الجبلين وسكانها من قبائل سليم، والصبحة، والأحامدة، ورفاعة، ونزي، فالحدود بين المحافظتين مختلف عليها. الدينكا يعتقدون أن القبائل الرعوية العربية تمددت جنوبا على حسابهم لحيازة أراض زراعية ورعوية وموارد، كما أن القبائل الرعوية تتهم الدينكا بوجود غير مشروع شمال حدود 1956م. والدينكا يرفضون تلك الحدود على أية حال ويرون الحدود في خور أجول أي 90 كيلومترا شمالا، وهم يعتمدون على روايات أسلافهم مما يجعل الجبلين جزءا من الجنوب وهي حسب الحدود الإدارية جزء من ولاية النيل الأبيض.
هذا الأمر بؤرة نزاع وثمة من يرى ضرورة الدعوة لمؤتمر أربع ولايات حدودية: النيل الأزرق- النيل الأبيض- وسنار- وأعالي النيل للاتفاق على الحدود. فإن تعذر ذلك اللجوء لتحكيم دولي.
4. الخلاف الحاد الآخر حول جبل المقينص. هذا الجبل فاصل بين أعالي النيل، والنيل الأبيض، وشمال وجنوب كردفان. قبيلة سليم ترى أن منطقة الجبل جزء من دار سليم، ويدعي الشلك أنها تابعة لهم. ولكل حجته وتمسكه بها.
5. ومدينة كاكا تقع ما بين أعالي النيل وولاية النيل الأبيض وهي مدينة هامة على شاطئ النيل الأبيض ويقوم ادعاء متناقض: هل هي تابعة للنيل الأبيض أم لأعالي النيل؟
6. هنالك مشكلة بحر العرب الذي يسميه الجنوبيون بحر كير، وهو يتدفق من الغرب إلى الشرق عبر دارفور مكونا جزءا من الحدود بين جنوب دارفور وغرب بحر الغزال، ثم يمر عبر أبيي وولاية الوحدة في طريقه ليصب في النيل الأبيض. هذا النهر يستغله ويستغل موارده الدينكا ملوال في شمال بحر الغزال، والرزيقات من سكان جنوب دارفور، والمسيرية من سكان جنوب كردفان. وفي عام 1924م أبرمت اتفاقية جاء فيها أن حدود دار زريقات تقع 22 كيلومتراً جنوب بحر العرب. الشماليون يرون هذا هو الحد الملزم. والجنوبيون يرون أن بحر العرب "كير" هو موضع الحدود.
7. حفرة النحاس أو (كفياكنجي) وتعني بلغة البنقا وهي قبيلة قديمة في المنطقة تعني رهد السمك. حفرة النحاس مختلف عليها وهي حاليا تابعة لمحافظة برام أي جنوب دارفور، وهي غنية بالموارد: النحاس، والأخشاب، ومعادن كثيرة، وبالمراعي. والجنوبيون يقولون إنها تابعة لبحر الغزال ويطالبون بإلحاقها بها. ووالي ولاية غرب بحر الغزال يهدد بشن حرب بسببها، ويورد البعض أنها ضمت لدارفور في 1961م أي بعد الاستقلال للحد من الاتجاه الانفصالي[4]. وفي أبريل 2010م وقعت في إحدى مناطقها – بليلة- بالفعل نزاعات مسلحة بين الرزيقات والجيش الشعبي، والقوات المسلحة.
8. الخلاف حول أبيي لم يحسمه التحكيم الدولي نهائيا. أبيي تقع بين ولايات بحر الغزال، وواراب، والوحدة من الجنوب، وجنوب كردفان من الشمال. إنها مسكن دينكا نقوك والمسيرية. كانت أبيي محل نزاع في الحرب الأهلية الأولى (1972-1963م) وهي الآن محل نزاع أكثر حدة لوجود النفط المكتشف (1980م) فيها.
اتفاقية السلام خصصت لأبيي بروتوكولا خاصا. أن تتبع إداريا في الفترة الانتقالية للرئاسة. وأن تستفتى في يناير 2011م حول تبعيتها للشمال أو الجنوب؟ وكونت لها مفوضية أبيي ولكنها لم تستطع حل مشاكلها فقد جعلت الخبراء الأجانب الخمسة في المفوضية هم الحكم المحايد، وقرارهم نهائي، ولكن ذلك لم يتم كما هو مخطط له على نحو ما ذكرنا في الفصل الخامس الخاص باتفاقية السلام. وبعد ثلاثة أعوام من التنازع (2005-2008م) تقرر اللجوء للتحكيم الدولي بعد أن وقع اقتتال دامٍ ضحاياه فاقوا المائة ودمرت المدينة.
وفي يوليو 2009م أعلن التحكيم الدولي قراره في الأمر وذلك بتقليل حجم منطقة أبيي عما حددته مفوضية أبيي. التحكيم أعطى أبيي بحجمها الأصغر للدينكا نقوك ووضع بعض حقول البترول خارج أبيي. ومع أن حزبي الحكومة رحبا بنتيجة التحكيم فإن أطرافا من سكان المنطقة (المسيرية) رأوا في ذلك إجحافا لحرصهم على المراعي ومصالحهم الحيوية. لذلك منعوا ترسيم الحدود كما جاء في قرار التحكيم.
برتوكول أبيي ينص على استفتاء الدينكا نقوك وآخرين من سكان أبيي دون ذكر المسيرية بالاسم ما رأوه إجحافا عليهم.

---

[4] انظر د. محمد أبو القاسم حاج حمد: حوار مع الدكتور منصور خالد: قرنق والإنقاذ وجهان لعملة واحدة، صحيفة الصحافة

البرتوكول ينص على تزامن الاستفتاء في أبيي مع استفتاء الجنوب ولكن تكوين المفوضية وإجراءات الاستفتاء تسير بصورة أبطأ من استفتاء الجنوب لبطئ هو الآخر. وكما في حالة استفتاء الجنوب توجد مشاكل في استفتاء أبيي. أهمها حول تأهيل الناخب الذي يحق له الإدلاء بصوته، وحق المسيرية. وسكان أبيي يمثلون قواعد هامة للشمال وللجنوب بحيث لا يمكن للقوى السياسية الاستخفاف بموقفهم.
أبيي بؤرة ملتهبة لا يجوز الاستخفاف بما تحمل من خطر إذا لم تعالج بصورة مرضية.

9. هجليج منطقة نفطية هامة. وقرار التحكيم وضعها خارج منطقة أبيي. ولكن الحركة الشعبية تقول إن هجليج جزء من ولاية الوحدة أي من الجنوب. بينما يقول المؤتمر الوطني إنها جزء من الشمال. سكان هذه المناطق يجدون دعما لمواقفهم من الحركة الشعبية ومن المؤتمر الوطني ومن قوى سياسية أخرى ولكن حتى إذا تخلى هؤلاء عن دعمهم فإن لديهم مصالح ذاتية يلتزمون بها ويبدون استعدادا للدفاع عنها.
الدروشة السياسية جعلت كثيرين في الأسرة الدولية يتحدثون عن إجراء الاستفتاء دون اهتمام كاف بهذه القضايا الحيوية. ويرون أن الضغط على المؤتمر الوطني للتخلي عن تعويقه للاستفتاء هو المطلوب.

10. جبال النوبة تتطلع للمشورة الشعبية وهي عبارة حمالة أوجه لجأ إليها الوسطاء لإبرام الاتفاق دون تحديد محتواه. لذلك صارت بعض مكونات السكان تعتبر المشورة الشعبية هي صيغة أخرى لمفهوم تقرير المصير. كما رأت مكونات أخرى أن المشورة الشعبية ليست إلا صيغة لتحديد الشكل الإداري المطلوب.الموقف بين الطرفين حاد للغاية. وفيه مواجهة بين الحركة الشعبية ومن كانوا معها من سكان المنطقة إذ اتهموها باستغلالهم أثناء الحرب ثم التخلي عنهم: مقولة تلفون كوكو ومؤيديه.

11. جنوب النيل الأزرق كذلك منطقة مشورة شعبية وفيها نفس الإشكال حول مفهوم المشورة الشعبية.
مفهوم جدا أن تحرص الحركة الشعبية على إجراء الاستفتاء بسرعة لأنها تتهم المؤتمر الوطني بعرقلته. ومفهوم جدا أن ينادي المؤتمر الوطني بالتأجيل لأنه يدرك أن القرار في الاستفتاء بيد قيادة الحركة الشعبية المتجهة نحو الانفصال، ما يعني مسئولية المؤتمر الوطني التاريخية عن تفكيك السودان بالإضافة لفقدان السيطرة على بترول الجنوب الذي تعامل معه المؤتمر الوطني كأنه هبة الله له.
ولكن غير مفهوم لأي طرف آخر عاقل أن يقول بإجراء الاستفتاء كيفما يتفق دون مراعاة للنزاهة وضرورة قبول الكافة لنتائجه. كما غير مفهوم لأي طرف آخر عاقل أن يقول بترك القضايا المختلف عليها للجنة الحدود الفنية التي تجاوزها الزمن وصلاحياتها الفنية غير كافية لمواجهة قضايا سياسية بامتياز.
كما غير مفهوم لعاقل أن يردد ببغاويا للشريكين اتفقوا لحسم القضايا المعلقة ولحسم قضايا ما بعد الاستفتاء.

فيما يتعلق بقضايا ما بعد الاستفتاء سوف نتناولها لاحقا. أما القضايا الهامة المذكورة هنا فالسبيل الصحيح للتعامل معها هو تكوين مفوضية حكماء وطنية يرضاها المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على أن يكون تكوينها قومي في الحقيقة من شخصيات مؤهلة وطنيا وفنيا ويوكل إليها دراسة القضايا المختلف عليها واستصحاب كافة آليات التراضي الوطني التقليدية والحديثة لإيجاد حلول عادلة. حلول لا يشترط تحقيقها قبل إجراءا الاستفتاء بل تعطي المفوضية الزمن الكافي مثلا حتى نهاية 2012م لحل المشاكل المعنية. أكثر افتراضات اتفاقية السلام غفلة هو اعتبار مشاكل البلاد ثنائية بين الحزبين الشريكين. المشاكل الحدودية هذه بين قبائل لا تتعامل مع الحدود كخطوط إدارية بل هي أمور حياتية وبشرية وثقافية واقتصادية وأمنية بصورة مباشرة وهم أولى الناس بالتصدي لحلها فلا تعرض عليهم من خارجهم، وهم ينتمون لقوى سياسية وولاءات دينية أخرى ينبغي إشراك كافة هؤلاء في الحل وهو ما يستطيع الحكماء تحقيقه في الزمن المتاح.

المواطن السوداني، وأشقاء السودان، وأصدقاء السودان، بل كل محبي السلام والاستقرار والعدالة في السودان ينبغي أن يساعدوا السودان للنجاة من الانزلاق نحو الهاوية بإجراء استفتاء حر ونزيه لا يستطيع أحد أن يطعن فيه فيبدأ السودان الموحد مسيرته على أساس متين. أو تبدأ دولتا السودان مسيرتهما بصورة تحظى بدعم وطني، وإقليمي، ودولي وتسكت أية أصوات تنطلق من الخلاف حول الاستفتاء كما كان الخلاف حول الانتخابات لتدمير المسيرة الوطنية. كذلك تكون مفوضية الحكماء الوطنية كآلية تفوض لحل القضايا العالقة بصورة حكيمة وعادلة فلا يلقي تفجرها بظلاله على السلام والاستقرار في البلاد.

الفصل الثاني عشر: ما بعد الاستفتاء

أفرز الانكفاء ذهنية تخوينية تكفيرية في التعامل مع الآخر يدل عليها بيان خمسين من علماء الظاهر الصادر في 2010/1/28م جاء فيه ما خلاصته:

1. إن السودان بلد عربي/ إسلامي على أهله التمسك بتطبيق الشريعة وإلا أثموا. وفي الانتخابات القادمة فإن من لا يلتزم بذلك يحرم انتخابه.
2. على المسلمين الاستغناء عن التعامل مع العلمانيين والمنافقين وكافة من لا يشاركهم التزامهم لأنهم أعداء الدين.
3. تقرير المصير يؤدي إلى ترك أرض تابعة لسلطان المسلمين ليقيم عليها أعداء الشريعة دولة. لذلك لا يجوز الرضا بما يسمى بتقرير المصير فالإسلام لا يعطي الشعب الحق في اختيار النظام الذي يريد. ومن باب أولى لا يعطي تقرير المصير الذي يغلب على الظن أن يؤدي لقيام دولة جديدة كافرة معادية ومقر لأجهزة الاستخبارات الصهيونية والعالمية. ويخشى أن تعيث في القرن الأفريقي فسادا. فوق ذلك ستكون الدولة الجديدة عاملا ضاغطا على مصر وذلك بتحكمها في مياه النيل.
4. انفصال الجنوب لا يتفق مع الشرع ولا العقل ولا السياسة الراشدة فالواجب بسط الإسلام في تلك الربوع. ولا نرى أن السلام يكفله الانفصال بل هو مقدمة لحرب جديدة خاصة وأن قضايا كثيرة لا تزال عالقة كالحدود بين الشمال والجنوب وغيرها. ومن المفاسد المترتبة عليه بقاء الجنوبيين في الشمال لإعطائهم حقوقا ليست لهم كعدم الخضوع لأحكام الشريعة.
5. على المسلمين في السودان الالتفاف حول علمائهم والصدور عن توجيهاتهم في الشئون العامة المقبلة. وعلى المسلمين في العالم ألا يتركوا المجال للمنظمات والمؤسسات المنحرفة. السودانيون إخوتنا في الإسلام وعلينا أن ننصح لإخوتنا وأن نعينهم بالرأي وغيره. ويجب ألا يترك المجال لتدخلات الغرب من أصقاع الأرض لنصرة عملائه وبني ملته. لذلك ندعو علماء الأمة وحكامها وشعوبها إلى الإسهام الايجابي الذي ينفع الإسلام والمسلمين في السودان.

هذه هي المواعظ التي أطلقتها مدرسة التكفير وفيما يلي نقول:
مقولة إن السودان بلد عربي إسلامي وإن سكانه من غير المسلمين عليهم الإذعان لهذه الهوية قسرا، وإن على المسلمين أن يطبقوا عليهم أحكام الشريعة، وإن الأمر العام ينبغي أن يخضع لتوجيهات علماء المسلمين، وإن الجنوبيين هم نافذة شر إذا بقوا في الشمال، وإنهم إذا انفصلوا فسوف تكون دولتهم مرتعا للعداوات الأجنبية لذلك يجب أن يجردوا من حقوق المساواة في المواطنة إذا كانوا في الشمال، وأن يمنعوا من تقرير المصير. هذه الرؤية المستبدة بموقفها المستعلية على غيرها والتي تقوم على تناقض بين الإسلام، والعدل، والعقل، والحرية، والرحمة، والحكمة، والتسامح، والمصالح المرسلة. وتنطلق من اجتهادات خارج تاريخ الإنسانية المعاصرة وما فيه من مواثيق تقوم على مبادئ مشتركة بين حقائق الوحي وتطلعات الإنسانية المستنيرة وهي الكرامة، والعدالة، والحرية، والمساواة، والسلام.. أقول: هذه الرؤية المنكفئة على ذاتها المستعلية على غيرها هي نفس الرؤية التي جهر بها انقلاب "الإنقاذ" في أول عهده في السودان فأقام تناقضا بين نهجه وسائر مسلمة السودان. وحول قتالا بين الحكومة وحركة مطلبية إلى حرب جهادية عمقت الأزمة وحولت الحركة المطلبية إلى حركة تحرير ديني وإثني وثقافي، وفتحت الباب لتناصر مسيحي عالمي وتدخل دولي في الشأن السوداني ببوابة حقوق الإنسان والحرية الدينية.
وبعد حقبة من الزمان أدرك الانقلابيون خطل موقفهم فجنحوا للسلم. وقبلوا شروط أعدائهم المحليين تحت رعاية أعدائهم الدوليين. وأبرموا اتفاقية السلام وصادقوا على إدخال 10 ألف جندي دولي وبعثة دولية للسودان لمراقبة تنفيذ تلك الاتفاقية.
هذه التجربة التي جعلت انقلاب "الإنقاذ" يحقق في الواقع نقيض مقاصده، وفتحت الباب لتمزيق الوطن ولتدويل كافة شئونه لم تكف واعظا لهؤلاء الوعاظ فأوصوا الآن بإتباع نفس الخطى التي حولت الحركة المطلبية الجنوبية التي كانت تطالب بنصيب عادل في السلطة والثروة في البلاد إلى حركة تحرير قومي وديني متجه لمصير منفصل.
قال الإمام ابن القيم إن الفقيه هو الذي يزاوج بين الواجب والواقع. فلا يعيش فيما يجب أن يكون مغفلا وهو كائن.
هؤلاء الوعاظ حرفوا نصوص الواجب واستشهدوا بها دون مراعاة لمقاصد الشريعة من حكمة، وعدالة، ومعقولية، ومصلحة. فالشريعة تستمد من فهم النصوص بكل تلك الملكات قال تعالى: (**وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا**)[1].

---
[1] سورة الفرقان الآية (73)

هكذا كان فهمهم للواجب ضيقا على نحو ما قال ابن القيم: "هذا موضع مزلة أقدام ومضلة أفهام. وهو مقام ضنك في معترك صعب فرط فيه طائفة: فعطلوا الحدود، وضيقوا الحقوق، وجرؤوا أهل الفجور على الفساد، وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد، محتاجة إلى غيرها، وسدوا على نفوسهم طرقا صحيحة له، وعطلوها، ومع علمهم وعلم غيرهم قطعا: أنها حق مطابق للواقع. ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع. ولعمر الله أنها لم تناف ما جاء به الرسول. وإن نفت ما فهموه هم من شريعة باجتهادهم. والذي أوجب ذلك: نوع تقصير في معرفة الشريعة. وتقصير في معرفة الواقع. وتنزيل أحدهما على الآخر. فلما رأي ولاة الأمور ذلك، وأن الناس لا يستقيم لهم أمر إلا بأمر وراء ما فهمه هؤلاء من الشريعة أحدثوا من أوضاع سياستهم شرا طويلا، وفسادا عريضا، فتفاقم الأمر، وتعذر استدراكه، وعز على العالمين بحقائق الشرع تخلص النفوس من ذلك، واستنقاذها من تلك المهالك".

أما إلمام هؤلاء العلماء بالواقع فهو الغفلة عن حقائقه. فالسودان ليس بلدا إسلاميا عربيا وحسب. والجنوبيون اتحدوا في السودان باختيارهم لا بقوة الفتح. وفكرة تقرير المصير لم تأت من فراغ بل دفعتهم إليها السياسات الطاردة. فلولا تفكروا في قوله تعالى: (**وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً**)[2].

فيما يلي نتناول نقاطهم المحددة:

1. السودان بلد مكون من خمس إثنيات هي: العرب- الزنوج- النوبة- النوبيون- البجة. وفيه وجود مسيحي كبير. وفيه ديانات أفريقية. إن تطبيق الشريعة يبدأ من النطق بالشهادة، ثم الالتزام بأركان الإسلام الخمسة. وفيما يتعلق بنظام الحكم، والاقتصاد، والأحوال الشخصية والقوانين، والعلاقات الدولية فإن على المسلم المتطلع لتطبيق الشريعة في هذا العصر أن يراعي حقوق المواطنة، والتنوع الديني والثقافي، واستصحاب النافع من مستجدات العصر، والعلاقات الدولية القائمة على المعاهدة والتعاون والسلام. شعار تطبيق الشريعة الغافل عن الواقع وحقائق العصر جر للمسلمين ضررا بالغا وشوه ديباجة الإسلام الناصعة.
2. نعم للشعب أن يختار النظام السياسي الذي يريد مع إدراك المسلم أنه لا يتعارض مع قطعيات الوحي. أما تقرير المصير فقد جاء ردة فعل لسياسات فرضها الانقلابيون فرضت على البلاد هوية عربية إسلامية عزلت الجنوبيين الذين هم ليسوا عربا ولا مسلمين.
3. إن هذه المشاعر العدائية نحو الجنوبيين إذ تحرمهم حقوق المواطنة هي التي تكتسب عداءهم وهم في الشمال وهي التي دفعتهم للمطالبة بتقرير المصير. وهي التي دفعتهم نحو الانفصال وهي التي ستجعل دولة الانفصال عدائية وتتحالف مع نظائرها.
4. نعم انفصال الجنوب ضار. ونعم نتيجة الاستفتاء الغالبة الانفصال. وكلاهما نتيجة للسياسات التي يريد هؤلاء الوعاظ تكرارها مرة أخرى.

   أما حديثهم عن مياه النيل فجهل محض لأن 85% من دفق مياه النيل منحدر من الهضبة الأثيوبية لا من الجنوب. الهضبة الأثيوبية التي كالوا لأهلها تلك النعوت السيئة. وعلى أية حال مسألة مياه النيل تحكمها قوانين دولية وسياسات ودية لا تحكمات سيادية.

   أما القرن الأفريقي فهو الأقرب للجنوبيين ديانة وثقافة وآراؤهم الطاردة هذه سوف تجعله بؤرة أكثر عداءا وميلا للتحالف مع أعداء الأمة.
5. صحيح السودان في خطر غير مسبوق دفعته إليه نفس السياسات التي يقترحها هؤلاء الوعاظ الآن، وصحيح أن تلك السياسات فتحت منافذ لاستراتيجيات معادية، منافذ لا تزيدها توصياتهم إلا اتساعا وزيادة في الخطر. إنها سياسات حيثما اتبعت يسعد بها الأعداء لأنها تحقق مقصديهم في تمزيق بلداننا وفتح النوافذ للتدخلات الأجنبية. حيثما استبد بالحكم في بلد حاكم فظ غليظ القلب إقصائي السياسات فإنه يعزل نفسه وحكمه. ويسعد أعداءه بما يحقق لهم من قبول: (**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ**)[3] الواجب التخلص نهائيا من هذه الذهنية الإقصائية التكفيرية التخوينية فإن استمر الجنوب موحدا مع الشمال فهم إخوتنا في الإنسانية، وفي المواطنة. وإن انفصل الجنوب فهم إخوتنا في الإنسانية وفي الجوار.

   وفي اليوم التالي من انفصال الجنوب سوف نجد أنفسنا مع جنوب جديد في النيل الأبيض، والنيل الأزرق، وكردفان، ودارفور.

   وسوف تجد دولة الجنوب نفسها أيضا مع شمال جديد ممتد 2100 كيلو متر من أم دافوق غربا إلى الروصيرص شرقا. هذه الرقعة الجغرافية والكتلة البشرية التي تسكنها -ولا تقل عن ثلث سكان السودان- هم جسر جغرافي وبشري يتطلب فكرا وسياسة وصالية بعيدة من الاستعلاء والاستكبار.

---

[2] سورة الرعد الآية (36)

[3] سورة آل عمران الآية (159)

قضايا ما بعد الاستفتاء

بحسب قانون الاستفتاء لسنة 2009م فإن قضايا ما بعد الاستفتاء تشمل:

(أ) الجنسية.
(ب) العملة.
(ج) الخدمة العامة.
(د) وضع الوحدات المشتركة المدمجة والأمن الوطني والمخابرات.
(هـ) الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
(و) الأصول والديون.
(ز) حقول النفط وإنتاجه وترحيله وتصديره.
(ح) العقود والبيئة في حقول النفط.
(ط) المياه.
(ي) الملكية.
(ك) أي مسائل أخري يتفق عليها الطرفان.

ونحن نرى أن قضايا ما بعد الاستفتاء سواء في حالة الوحدة أو الانفصال تضم هذه القضايا وقضايا أخرى، ونرى أن بحث هذه القضايا في حالتي الوحدة والانفصال هام للغاية. لقد ذكرنا في الفصل الخامس المناسبات التي اجتمع فيها الشريكان وانفضا لبحث هذه القضايا دون اتفاق.

وقد تكاثرت المنابر الوطنية التي بحثت هذه القضايا خاصة تلك المتعلقة بالجنسية والمواطنة ومآل المواطنين الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب. بحثت هذه المنابر –مثلا سمنار جامعة الأحفاد في سبتمبر 2010م، وورشة الجامعة الأهلية في نفس الشهر، بحثا قضايا المواطنة والجنسية، وتعرضت الصحف كذلك للقضية بأقلام كتاب كثر خاصة من الجنوبيين المقيمين في الشمال.

كذلك تناول التخطيط لمستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب كثير من الدارسين والباحثين. ومن بين الدراسات ما قدمته منظمة ديناميات النزاعات الدولية. دراسة قدمها باحث كلفوه هو جرارد ما كهيو. (Gerard Mc Hugh). هذه الدراسة اقترحت سبعة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب. ثلاثة في حالة الوحدة وأربعة في حالة الانفصال.

الخيارات في حالة الوحدة هي:

- استمرار النظام الحالي كما في اتفاقية السلام.
- نظام شراكة ندية.
- نظام أقصى اللامركزية.

والدراسة قدمت تفاصيل لهذه الخيارات.

أما حالة الانفصال فالدراسة قدمت أربعة خيارات هي:

- المفاصلة الشاملة.
- تكوين سوق مشتركة.
- المعاملة التعاونية بالمثل في قطاعات معينة.
- دولتان مستقلتان برابطة هيكلية- أي كونفدرالية.

هذه المقترحات بتفاصيلها ينبغي أن تدرس وأن يتفق على العلاقة المختارة في حالة الوحدة والمختارة في حالة الانفصال. والجدية تقتضي أن يتفق على الخيارين على صعيد قومي وقبل الاستفتاء لكيلا يكون الاستفتاء قفزة في الظلام. الاتفاق على الخيارين قبل الاستفتاء واجب وطني يبين لإخوتنا الجنوبيين ما هم بصدد إقراره لا مجرد عبارة وحدة أو انفصال خاليتين من مضمون محدد.

النقد الأساسي الذي أوجهه لدراسة الأستاذ ماكهيو هو أنه في خياراته المقدمة إنما يركز على العلاقة بين الشمال والجنوب. ولكن هنالك قضايا هامة داخل الشمال وأخرى داخل الجنوب تستوجب أن يتناولها خيار المستقبل.

كانت أهم غفلات اتفاقية السلام أنها أدعت أنها اتفاقية السلام الشامل في وقت فيه القتال مشتعل في غرب السودان وشرقه.

وفي دراسة حقلية قدمها الأستاذان جوك مادوت جوك، وشارون هتشنسون أوضحت أن ضحايا الاقتتال الجنوبي الجنوبي في الفترة (1999-1983) أكبر من ضحايا الاقتتال الشمالي الجنوبي[4]. ودراسة مجموعة الأزمات الدولية قالت إن ضحايا النزاع في ولاية جونقلي وحدها فاق ضحايا الاقتتال في دارفور في العام 2009م. كما أن دراسته ركزت على المسائل الهيكلية ولم تتناول الأبعاد الأيديولوجية (الثقافية) التي تصنع الوفاق أو الشقاق.
وفي نهج مختلف ألقي الضوء على خيارات المستقبل. وأبدأ بالدرس المستفاد من اتفاقية السلام والمطلوب أخذه في الاعتبار في استشراف المستقبل.

دروس مستفادة من اتفاقية السلام

لا يمكن اعتماد استمرار النظام الذي أقامته اتفاقية السلام أساسا للوحدة الطوعية لأن اتفاقية السلام أخفقت في أهم مقاصدها وهي:

- أخفقت في تكوين حكومة جامعة لإدارة الفترة الانتقالية.
- وفات عليها تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.
- ولم تجعل الوحدة جاذبة.
- ولم تحقق عدالة قسمة الثروة للشعب برفع الفقر والمعاناة بل ركزت على قسمة الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب.

ويعاب على النظام الذي أقامته اتفاقية سلام نيفاشا الآتي:

أ. أنها هيكل ثنائي أُدعيَ أنه شامل. ولا بد للمستقبل أن يقيم بناءا شاملا حقا وتخاطب كافة مشاكل البلاد لا الشمالية الجنوبية ومن رؤية حزبين. المطلوب إذن بناء قومي لا ثنائي.
ب. الطابع الغالب على اتفاقية السلام هو أجنبيتها مما يتطلب سودنة بناء السلام.
ج. خطأ اتفاقية السلام كما في بروتوكول ميشاكوس هو تقسيم البلاد على أساس ديني والصحيح أن تكون الدولة مدنية وأن يخصص تطبيق الأحكام ذات المحتوى الديني.
د. بروتوكول تقسيم الثروة ناقص في تناول الثروة القومية بإحاطة مما يوجب المراجعة. وينسب نصيب الجنوب أو أي إقليم للثروة الوطنية.
ه. لم تتعرض الاتفاقية لبروتوكول يحدد علاقات الأديان وحقوقها وواجباتها والمطلوب ميثاق ديني لذلك.
و. المسألة الثقافية محل تظلم واسع والمطلوب ميثاق ثقافي يكفل التعددية الثقافية وعدالة وحرية الإعلام.
ز. مظالم الماضي لم تخاطب بالإحاطة اللازمة مما يوجب إقامة هيئة للحقيقة والتعافي وجبر الضرر.
ح. قضية حقوق الإنسان خصصت لها مفوضية بمواصفات معنية. ولكن هذه المفوضية الهامة ما زالت غائبة مما يوجب تكوينها.
ط. الاتفاقية أهملت تكوين آلية تعامل ما بين ولايات التمازج ذات المصالح المتداخلة. هذه الفجوة ينبغي سدها.
ي. سياسة البلاد الخارجية تركت دون ضوابط وهي في الظروف العالمية الحالية ذات أهمية قصوى لذلك ينبغي تحديد معالم السياسة الدولية المتفق عليها.
ك. اتفاقية السلام انطوت على تناقضات حادة – مثلا- اعتماد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والنص على بنود تحرم قوى سياسية من ممارسة حقوقها السياسية بأسباب سياسية. كذلك الدستور الذي انبثق من الاتفاقية وثيقة غربية تنص على حقوق أحزاب لا الشعب. مطلوب تصحيح هذا الانحراف.
ل. ومن أهم مفارقات الاتفاقية نصها على كفالة حقوق الإنسان والحريات وترك الأجهزة والقوانين التقييدية القائمة كما هي إلى إصدار تشريعات بديلة؛ والصحيح وضع فترة زمنية محددة بشهر – مثلا – لتحقيق ذلك أو تجميدها ولكن ما حدث هو أن هذه النصوص سمحت لأجهزة وقوانين القهر بالاستمرار. بل وحينما روجعت القوانين كان ذلك لاعتماد قيود إضافية كما أثبتنا.
م. نصت الاتفاقية على تكوين ثنائي للقوات المسلحة ولم تضع لها عقيدة قتالية. المطلوب أن يكون تكوين القوات المسلحة قوميا وأن تحدد لها منذ بداية تكوينها عقيدتها القتالية.
ن. الاتفاقية تركت أمر العاصمة القومية مبهما مما يوجب النص على منطقة محددة باعتبارها العاصمة القومية ومعاملتها على هذا الأساس.
س. الحرية وسط بين الاستبداد والفوضى. وينبغي وضع ضوابط محددة لتحقيق الحرية:

---

[4] Jok Madut Jok & Sharon Elaine Hutchinson, Sudan's Prolonged Second Civil War and The Militarization of Nuer and Dinka Ethnic Identities, (1999).

- حرية العقيدة حق إنساني ودستوري وللمؤمنين من كل ملة ممارسة حرية عقيدتهم والعمل على تطبيق أحكامها على أوسع نطاق مع مراعاة الضوابط الأربعة:
  - احترام عقائد الآخرين.
  - احترام المساواة في المواطنة.
  - تشريع الأحكام يكون عبر آلية ديمقراطية.
  - تجنب الإساءة لعقائد الآخرين.
- حرية الانتماء الثقافي والقومي تكفل بالضوابط الآتية:
  - احترام انتماءات الآخرين.
  - احترام حقوق المواطنة.
  - تجنب الإساءة لانتماءات الآخرين.

إذن الخيار الذي نص عليه الدستور وأوجبته الاتفاقية إذا رجحت أصوات الوحدة خيار خاطئ. المدهش أن طرفي الاتفاقية لم يلحظا هذا الخطأ ويصححاه. بل الغفلة الأكبر هي في سلوك دعاة الوحدة على أساس خيار طارد. لو كانوا جادين في الوحدة لعملوا بجدية على تعديل خيار الوحدة ليكون على أساس جديد ندي وعادل. إن في الاختيار بشكله الحالي تشجيعا للانفصال لأن الوحدة على أساس النظام المنصوص عليه في اتفاقية السلام وحدة طاردة.

الوحدة في ثوب جديد

ينبغي هندسة الوحدة في ثوب جديد يقوم على إزالة عيوب اتفاقية السلام المذكورة كأسس مطلوبة في الهندسة الجديدة ويكتب بالتراضي في دستور ديمقراطي يحقق الندية بآليات دستورية كالآتي:

1. توسع رئاسة البلاد بحيث يكون للرئيس المنتخب نواب يمثلون الولايات التسع (التي تقوم على حدود المديريات القديمة). ويكون ترتيبهم في أقدمية النيابة حسب ثقل السكان.
2. للولايات صلاحيات يحددها الدستور وتحكم في إطار صلاحياتها ديمقراطيا.
3. تحدد في البداية الموارد التي تحقق جدوى الولايات الاقتصادية وتحقق عدالة اقتسام الثروة.
4. للجنوب الحق في الحكم والإدارة والتمثيل المركزي كوحدة واحدة أو ثلاث وحدات إن شاء.

هذا الخيار يسقط الاستمرار في نظام اتفاقية السلام ويعتمد على:

- مراجعة وتصويب نظام اتفاقية السلام.
- درجة أعلى من الندية.
- درجة أعلى من اللامركزية.

أما في حالة الانفصال فالمطلوب استبعاد خياري المفاصلة والمماثلة القطاعية والاتفاق على خيار دولتين مستقلتين يتعاملان بموجب هياكل تنفيذية وتشريعية مشتركة.

يتطلب هذا الخيار اتفاقية تكامل تنص على التعاون في مجالات: التنمية- الأمن- العلاقات الخارجية- وتتكون آلية من السلطة العليا في البلدين وآلية مشتركة من السلطة التشريعية في البلدين للمتابعة والمساءلة.

خريطة الطريق للمستقبل

ينبغي الاتفاق فورا على لقاء جامع يضم القوى السياسية السودانية المفصلية باعتباره قمة سياسية وطنية.

أجندة هذا اللقاء هي:

أولا: كيفية إجراء استفتاء حر ونزيه ونتائجه مقبولة للكافة لا يكرر ما حدث في الانتخابات من خلاف حاد حول أداء المفوضية وحول نتائج الانتخابات. فمسألة الاستفتاء أهم من الانتخابات وقد صحبتها حتى الآن مفارقات:

- فالدستور نص على صدور قانون الاستفتاء في 2007/7/9م[5] ولكن لم يصدر إلا في 2009/12/31م.
- والمفوضية مع جسامة مهمتها لم تشكل إلا في 2010/6/29م وكانت أمامها خمسة شهور فقط لأداء مهمتها. وأمورها أحاطت بها العثرات في موضوع يتطلب الدقة والتوافق. الآن تبقى شهران ولم ينجز شيء يذكر بعد.

ثانيا: تكوين آلية مؤهلة سياسيا وفنيا للتصدي لمشاكل ما بعد الاستفتاء وهي كثيرة ومتشعبة: الشماليون في الجنوب، والجنوبيون في الشمال، والأصول المشتركة، الديون، العاملون في مؤسسات الدولة، الطلبة في المعاهد والمدارس، السجناء، الجنسية، العملة، وضع الوحدات المشتركة والمدمجة، الأمن الوطني والمخابرات، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، حقول النفط وكافة ما يتعلق بالنفط، والمياه.

[5] تنص المادة 220-1 على إصدار القانون في بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية ويوافق ذلك التاسع من يوليو 2007، وتنص المادة 220-2 على أن تنشيء رئاسة الجمهورية المفوضية عند إجازة القانون

ثالثا: هنالك مسائل تتعلق بالحدود وقد بحثتها لجنة الحدود الفنية ولكن بقيت أمور لا تحسم على الصعيد الفني بل هي سياسية بامتياز وتهم الحزبين الشريكين والقوى السياسية الأخرى وتهم سكانها من المواطنين الذين ترتبط حياتهم بها وحتى إذا جرى توافق سياسي حولها في القمة فلا جدوى منه ما لم يرتضه سكانها.

هنالك تسع مناطق حدودية ينطبق عليها هذا الوصف. ينبغي إما حسمها قبل الاستفتاء لما يترتب على ذلك من حقوق. أو أن تكون لها آلية مؤهلة لحلها في زمان كاف دون ربط الحسم بمواعيد الاستفتاء تلك المسائل هي:

أ. تبعية الجبلين ما بين الرنك والنيل الأبيض. وهو خلاف بين دينكا ابيلانق وقبائل رعوية: سليم- الصحبة- الأحامدة- نزى- رفاعة.

ب. جبل مقينص محل خلاف بين أعالي النيل وجنوب كردفان.

ج. كاكا التجارية محل خلاف بين أعالي النيل وجنوب كردفان.

د. بحر العرب (أو نهر كير) محل خلاف بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور.

ه. كفيا كنجي (أو حفرة النحاس) محل خلاف بين غرب بحر الغزال وجنوب دارفور.

و. الخلاف حول أبيي الذي خضع لتحكيم دولي ولكن سكاناً في المنطقة رفضوه. وأمر أبيي ما زال خلافيا بصورة حادة.

ز. واختلاف حول منطقة هجليج وهي نفطية أهي شمالية أو جنوبية؟

ح. واختلاف حول مفهوم المشورة الشعبية في جبال النوبة. ما بين من يراها نوعا من تقرير المصير ومن يراها ترتيبات إدارية .

ط. واختلاف حول مفهوم المشورة الشعبية لجنوب النيل الأزرق. كذلك أهي نوع من تقرير المصير أو لا؟

السبيل الوحيد للتداول بشأن هذه القضايا الحساسة والتي لا يتوقف الحسم فيها على رأي الحزبين الشريكين ولا حتى على رأي الأحزاب السياسية الأخرى لأن فيها دورا لسكان المنطقة المعنية هو تكوين مفوضية حكماء مؤهلة وإسناد هذا العمل لها في وقت مناسب غير مرتبط بمواعيد الاستفتاء.

رابعا: حفظ الأمن أثناء وبعد الاستفتاء لكيلا يحدث ما يعكر صفوه بل يتم بصورة حضارية تشهد لشعبنا بالوعي والنضج والمسئولية.

هذا هو الأسلوب الذي يجعل الاستفتاء سلسا ومقبول النتائج، أما النوايا الحسنة أو التصريحات الطيبة بألا عودة للحرب فإنها وحدها غير مجدية بل سنجد بلادنا مندفعة نحو هاوية استفتاء مختلف عليه، وبؤر خلاف متفجرة، وعوامل شد إقليمية، ودولية.

الشمال، والجنوب، كلاهما صاحب مصلحة حقيقية في سلاسة ونزاهة الاستفتاء واحتواء بؤر الالتهاب لأننا في حالة الوحدة أو الانفصال نستعد لبداية جديدة ينبغي أن تحاط بأعلى درجة من التحوط وحسن النوايا مما يجعل دولة الوحدة الجديدة مولدا مباركا مبرأً من عيوب الماضي متطلعا لآفاق المستقبل. أو تجعل دولتي الجوار مع استقلالهما دستوريا على وفاق يقيم بينهما توأمة حميدة تجذب إليها دولا أخرى في مظلة كيان وحدوي أوسع.

كل هذه الايجابيات يحققها الاستفتاء الحر النزيه ويبطلها استفتاء مختلف عليه.

الفصل الثالث عشر: الآفاق الدولية

نظرة واحدة للنظم الدولية الحالية والمنظمات الإقليمية والمتخصصة تؤكد للمشاهد أن الاستقلال التام والسيادة المطلقة في عالم اليوم تآكلا وصار التدخل في شئون الدول رغم انفها ممكنا: المسئولية عن الحماية (R2P[1])، والمحكمة الجنائية الدولية (ICC)[2] كمثال. ولكننا نستطيع أن نقارن بين استقلال السودان في العهد الديمقراطي. وما ضاع منه في عهد "الإنقاذ".
كانت هناك حرب أهلية ولكن إدارة شئونها كانت سودانية خالصة. حتى آخر حلقاتها.
كانت هناك هيمنة أمريكية ولكننا كنا مستقلي القرار بل نقضنا ما كان من تسهيلات. ومع أن أمريكا جافتنا لم تستطع أن تجر معها حلفاءها. فقد بلغت جملة المبالغ التي استقطبناها لأغراض التنمية 3 بليون دولار في سنوات ثلاث. حصل اختراق في العلاقة مع اليابان وبلغت تقديرات العون الإيطالي المقدم للسودان 500 مليون دولار. وهناك الدعم الذي قدمته هولندا وألمانيا الغربية والنرويج والدنمارك وبلجيكا والسويد وكندا. كما قامت الصناديق العربية: الصندوق السعودي والصندوق الكويتي وبنك التنمية الإسلامي وبنك التنمية الأفريقي بدور مقدر في التنمية.
ومع وجود الحرب لم يتخذ قرار واحد من مجلس الأمن ضد السودان. ولم يوجد جندي أجنبي واحد.
نظام الإنقاذ زاود علينا في هذا واندفع في سياسة خارجية توسعية كانت نتيجتها: إقليميا ودوليا هي ما نتتبعه في هذا الفصل.

نحن والولايات المتحدة

الدول العظمى لا تقبل الندية في التعامل معها ومن تطلع للتعامل معها على أساس الندية قصمته.
إنها ممارسة على الصعيد الدولي لحالة معهودة في مجالات أدنى صورها في لوحة شعرية عمرو بن كلثوم:

لنا الدنيا ومن أضحى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا
ونشرب إن وردنا الماء صفوا ويشرب غيرنا كدرا وطينا

وتبارى في التصوير آخرون:

إذا ما أعرنا سيداً من قبيلة ذرى منبر صلى علينا وسلما

وكتاب الله وهو أصدق تبيان لأحوال البشر صورها في كل قصص الأنبياء مع الطغاة وعلى رأسهم فرعون: **(أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى)[3].**
كانت الولايات المتحدة بقيادة الآباء المؤسسين تتبع سياسة خارجية معتدلة. ولكن بعد الحرب الأطلسية الثانية (1939- 1945) اتخذت سياستها الخارجية بعدا امبرياليا في مواجهة الامبريالية السوفيتية، ولملء فراغ تركه حلفاؤها من الامبرياليين القدامى. هذه ظاهرة حللها ونقم عليها كثيرون مثل ما جاء في كتاب السناتور وليام فلبرايت: غرور القوة[4].
وكثير من الذين عاندوها طوعتهم كما في حالة الرئيس أنور السادات المصري، وجعفر نميري السوداني، الذي بعد أن كان أكثر المتحدين لها في مرحلة انتهى به المطاف إلى إعطائها تسهيلات عسكرية في البحر الأحمر وإلى فضيحة ترحيل الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل بينما تمضي هذه في اغتصاب حقوق أهل فلسطين!
ولإدراكي هذه الحقائق وبعد سقوط نظام 25 مايو في 6 أبريل 1985م وأثناء الفترة الانتقالية (1985- 1986م) قلت لصديق أمريكي المؤشرات تدل على أننا سوف ننال أكثرية المقاعد في الانتخابات القادمة، ولا أريد أن يقع بيننا وبين الولايات المتحدة سوء فهم فأرجو ترتيب لقاء بيني

---

[1] .Responsibility to Protect
[2] المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court
[3] سورة النازعات الآية (24)
[4] Fulbright, J. William (1966). The Arrogance of Power, New York: Random House

وبينهم في مكان ما لنتحدث على المكشوف. وافق ودبر لقاء ضم ممثلين للخارجية، وللبيت الأبيض، وللبنتاقون، وللاستخبارات في باريس في ديسمبر 1985م. قلت لهم: نحن حريصون على صداقة أمريكا لأنها ديمقراطية، ومعين على التنمية الاقتصادية، وباب للتكنولوجيا؛ ولكن هذا لن يكون على حساب التعامل مع المعسكر الشرقي، ولا على حساب مصالحنا الوطنية، فلا تسهيلات عسكرية لكم تجرنا لأجندة الحرب الباردة، ولا تسهيلات للفلاشا تجرنا لدعم العدوان على شعب فلسطين. أبدوا تفهما لهذا الموقف وتمنوا لنا التوفيق. ولكن قال لي صديق عليم بهذه الأمور: قد جاملوك فيما قلته لهم، تعامل بالندية غير مقبول. وكان تقديره صحيحا لأن أول رسالة وصلتني بعد انتخابي بشهر كانت في زيارة السفير الأمريكي لي يقول: الوجود الليبي في الخرطوم أكبر مما يجب، مما نخشى معه على أمننا والمطلوب تحجيم هذا الوجود!

وكان واضحا من حديثه معي كرئيس وزراء أن الولايات المتحدة غير راضية على تعاملنا الودي مع إيران ومع ليبيا. ثم قال لي: إذا لم تستجيب الحكومة لطلبنا فسوف ننقل سفارتنا من الخرطوم غير الآمنة إلى نيروبي. قلت له نحن نتعامل مع إيران وليبيا من منطلق مصالح مشتركة وفي حدودها، ولا شأن لنا بعلاقتهما بكم، ونعتقد أن الليبيين يحترمون سيادة بلادنا ولا خطر منهم عليكم في الخرطوم، والخرطوم، وأنتم تعلمون، آمن لكم من نيروبي.

نتيجة لهذا الحوار قررت الولايات المتحدة فعلا نقل سفارتها إلى نيروبي لفترة ثم أعادتها في وقت لاحق.

هذا السفير كان مرسلا خصيصا لإرسال رسالة قوية للحكومة الديمقراطية لتدخل في بيت الطاعة وإلا.. فقد عين السفير في الفترة (1989-1986م) وبعد فترة من نهاية ولايته كتب كتابا عنوانه "السودان في أزمة: فشل الديمقراطية" كتاب ملؤه النظرة الضيقة نظرة الآمر لمأمور غير مطيع. علقت موسوعة المعارف البريطانية على الكتاب بالقول: "هذا الكتاب هو المثل الذي يؤكد بصورة مثالية حاجة السفراء لكبح مجهوداتهم في تصوير إدارتهم لمهامهم عبر البحار. لو كان الكاتب اكتفى بالمد بقاعدة بيانات مفصلة عما حدث أثناء مهمته لكان قدم خدمة جليلة للمختصين من الأكاديميين وصناع القرار. عوضا عن ذلك، فقد اختار أن يستحضر مفهوم الديمقراطية ومعيار الديمقراطية، بينما لم يشرحها أو يفصلها أبدا. وقد انتهى أندرسون بالإساءة للمفهوم وإساءة استخدامه، مناقضا نفسه مرات لا تحصى فيما يخص معناه وتطبيقاته. وينطبق هذا بصورة خاصة على تركيزه على فشل الديمقراطية الذي يفترض أنه حدث نتيجة لأخطاء القيادة السياسية. أما اعتماد المفهوم على ثقافة سياسية ومدنية كدعامة جماهيرية عامة فمفقود تماما. كان من الأجدى لأندرسون الحديث عن إطار للتنمية السياسية يركز على "محاولة دقرطة" السودان، بدلا عن افتراض أن انتخابات تنافسية دورية أجريت لمرة واحدة هي شيء مساو للديمقراطية".

وفي الحقيقة كان الكتاب لتبرير الموقف العدائي الذي اتخذته أمريكا من نظام كان يفترض أن تدعمه بحسب مبادئها المعلنة، لولا شنشنة الاستعلاء والهيمنة.

وفي هذا الصدد قال لي أحد الأمراء السعوديين الأصدقاء: يا فلان لا تتصرف مع الولايات المتحدة الدولة العظمى بمنطق البرهان، بل بحجم بلادك. لكننا لم نستجب لتلك النصيحة، وكان الثمن أن المعونات الأمريكية للسودان انخفضت من حوالي 500 مليون دولار في العام 1985 وحده إبان العهد المايوي، إلى أقل من 25 مليون دولار إبان العهد الديمقراطي، بتوقع أن تصل إلى 5 مليون دولار في 1990- أي تنخفض من 5% إلى 1% من الدعم الذي كان يلقاه العهد الديكتاتوري السابق!. والحكومة الأمريكية كانت تطلب من الحكومة الديمقراطية أن ترد لها ديونها وفوائدها التي أقرضتها من قبل للنميري ليقهر الشعب السوداني ويعيق الهبة الديمقراطية، كشرط للحكومة الديمقراطية لتتلقى معونات تصل إلى 1% من حظ النميري. فتكون الحكومة الديمقراطية هي الممول لأمريكا في الناتج النهائي: تدفع 44 مليون دولار مثلا لتتلقى 25 مليون دولار ستخفض للخمس![5] وكنا مستعدين لدفع الثمن لأن ذلك جالب للاستقرار في بلادنا والمنطقة

[5] انظر مقال عبد الوهاب الأفندي دعوة للنقاش: الصادق المهدي والسياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية في السودان- صحيفة ألوان- 2002م

بأكثر من منطق التبعية، كما استطعنا أن نحصل بمنطق الندية هذا على معونات تماثل وتزيد المعونة الأمريكية المربوطة بالتبعية، من حلفاء أمريكا ومن غيرهم كما رصدت في كتابي "الديمقراطية في السودان راجحة وعائدة".
إن كتابي بعنوان "أصم أم يسمع العم سام" هو مرافعة لإقناع أصحاب القرار في بلداننا وفي الولايات المتحدة بأن الصداقة والتعاون ممكنين ولكن بشروط معينة وإلا كانتا على حساب المصالح الوطنية واستفزتا الشعوب وبالتالي حركتا المقاومة.

الإنقاذيون والملف الأمريكي

في بداية الثمانينيات كنا نتداول تعليقا قاله الأستاذ العالم منتجمري واط بعد زيارة للسودان إذ قال: السودان مؤهل للقيام بتجربة إسلامية حديثة. هذا التعليق ضمن عوامل أخرى حرك حوارا بين عدد من الفصائل الإسلامية بمن فيها جبهة الميثاق الإسلامي الجد الأعلى للمؤتمر الوطني. وحضر بعض المناقشات الأستاذ العالم القانوني توفيق الشاوي. قلت أثناء النقاش: إن أية تجربة إسلامية في السودان ينبغي أن تأخذ في حسبانها: الوجود الجنوبي- والجوار المحيط بنا- ومطالب العصر- وأن تحصن نفسها من أية مكائد دولية بالديمقراطية. قال رحمه الله: لا فض فوك. هذا ما ينبغي عمله.
والحقيقة هي أن أية تجربة إسلامية لا يمكن أن تنطلق من الواجب فعله دون مراعاة الواقع. هذا ما قاله كثيرون – مثلا- ابن قيم الجوزية: الفقيه من يعرف الواجب. والواقع ويزاوج بينهما. وهو ما تدل عليه السيرة النبوية ففي مكة كان التوجيه الرباني: **(كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ)**[6]. وفي مرحلة لاحقة وظروف مختلفة صار التوجيه الرباني: **(أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)**[7]. ولكن انقلاب "الإنقاذ" ضرب بنصيحة الأستاذ توفيق الشاوي بعرض الحائط وبالالتزام بالديمقراطية. لماذا؟
قالوا: لأن مذكرة القوات المسلحة طالبت بإبعادهم من السلطة. الحقيقة أن المذكرة لم تنص على ذلك ولكنه ورد على لسان القائد العام ونائبه ورفضت أي تدخل منهما في هذا الشأن وأبلغت زعيم الجبهة الإسلامية القومية بتفاصيل الأمر وقلت له دخول الجبهة الحكومة يتوقف على قبولها برنامج القصر الذي صاغه 29 حزبا ونقابة برئاسة السيد ميرغني النصري رحمه الله.
وعلى أية حال الإبعاد عن السلطة في دستور ديمقراطي لا يعني حل الحزب ولا إبعاد نوابه من البرلمان ولا إخراس لسانه الصحافي فإن دخلوا الحكومة فبوزنهم وإن كانوا في المعارضة في دستور ديمقراطي يواصلون دورهم السياسي ربما بكفاءة أكبر.
وقالوا: كان آخرون يحاولون الانقلاب فسبقناهم. نعم كانت هناك أنشطة انقلابية ولكن الموقف الصحيح لمن كان مؤمنا بالديمقراطية هو أن يعاونوا على كشف المؤامرات ودحضها لا المزايدة عليها، والتنافس على خرق الشرعية ليس دفاعا أخلاقيا ولا قانونيا.
وربما كان نجاح الثورة الإسلامية في إيران حافزا مهما في الإسراع بتقديم تجربة إسلامية سنية لا سيما وكانت هناك مؤشرات أنشطة ثورية إسلامية في عدد من البلدان السنية. وربما عزز حجة القدوة الإيرانية طابع نظام الإنقاذ الصارخ في مواجهة الولايات المتحدة: "قد دنا عذابها على أن لاقيتها ضرابها"
ظروف التجربة الإيرانية مختلفة جدا: كان الشاه أشبه بأتاتورك فارسي في سلخ الجلدة الإسلامية، ومع وجود المؤسسة الشيعية الراسخة حرك هذا ثورة إسلامية قوية ولا شبيه لذلك في الإطار السوداني. والدور الأمريكي الاستفزازي لإيران غطاه بصورة جيدة مارك كيتس[8] في كتابه تخاليط القوة. قال في الكتاب: "كثير من الأمريكيين لا يعلمون أن الغضب الإيراني على بريطانيا وأمريكا الذي له دور في إشعال الثورة الإسلامية في إيران في 1979م غضب له مبرراته حتى بالمقاييس الغربية. وقد كان هذا الغضب نتيجة للانقلاب العسكري في إيران والذي خططت له

---

[6] سورة النساء الآية (77)
[7] سورة الحجة الآية (39)
[8] مارك كيرتس Mark Curtis كاتب وصحفي ومؤرخ بريطاني- الناشر

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في عام 1953م وما أعقبه من حكم الشاه الذي اضطهد الشعب الإيراني"[9].

على أية حال كثير من الذين خططوا لانقلاب "الإنقاذ" أدركوا فيما بعد الخطأ الجسيم الذي وقعوا فيه لحزبهم وللإسلام وللسودان. ولكن هذه قضية ينبغي أن تترك للتاريخ وللتحقيق الذي نادينا به ونحرص عليه لكشف كل الحقائق منذ استقلال السودان، لمعرفة الحقائق عن الأحداث الهامة ونفي الأوهام.

ما يهمني هنا هو تأكيد الطابع المعادي للولايات المتحدة الذي اتخذه نظام "الإنقاذ" والذي أدى لمواجهة على طول عهدي الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون[10] حتى أدى للغارة الغبية على مصنع الشفاء في مدينة الخرطوم بحري عام 1998م.

ما الذي غير هذا الموقف؟

من الجانب الأمريكي أسباب الانتقال من موقف المواجهة لموقف التواصل موجودة في تقرير المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) في فبراير 2001م.

أما استجابة الإنقاذيين كما حدثت للمداخلة الأمريكية عبر وفادة السناتور جون دانفورث وغيرهما من الوساطات الأمريكية فيفسرها تجنب البأس الأمريكي الذي ظهر بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ما جعل كثيرا من الدول التي راهنت على تحدي الولايات المتحدة تعيد حساباتها.

وفي دعوة عشاء في منزل السيد فاروق البشرى ضمنا نحن الذين شاركنا من مختلف الاتجاهات في مؤتمر نظمته كنكوردس البريطانية في كامبردج في 2007م، حضر العشاء المرحوم مجذوب الخليفة وقال بصراحته المعهودة وهو يفسر تعامل "الإنقاذ" المستجيب للوساطة الأمريكية وقبول نصائحها: ما فعلناه اتقاء للأسوأ.

هكذا تحول الموقف من التحدي الحاد إلى نقيضه وقديما قال المثل السوداني: "الفات حده بنقلب ضده".

ما عبر عنه الحكيم:

من لم يقف عند انتهاء قدره   تقاصرت عنه طويلات الخطى!

النظام السوداني واللوبيات الأمريكانية

قال لي د. جون قرنق في عام 1998م: لولا أن يساء الفهم يجدر بنا أن نقيم تمثالا لقادة نظام "الإنقاذ". إن سياساتهم الخارجية جلبت لنا صداقة وتحالف دول جوار السودان والغرب لاسيما الولايات المتحدة. كنا نعامل في عهدكم كمتمردين لا يتعامل معنا من يتعامل إلا باستحياء ولكننا الآن نعامل بشرعية أكثر من شرعية النظام. ألا يستحق هذا المكافأة؟.

إزاء هذا التطور نشأت في أمريكا ثمانية لوبيات ضد نظام السودان هي:

- اللوبي المسيحي الذي تحرك لإنقاذ "أمة المسيح من الاضطهاد" على حد تعبيرهم.
- اللوبي الأمريكي من أصل أفريقي الذي تحرك لإنقاذ "الأفارقة من اضطهاد العرب" على حد تعبيرهم.
- اللوبي الموجه ضد الإرهاب باعتبار النظام السوداني راعيا له.
- اللوبي الموجه ضد الرق باعتبار أن الجهاد مقترن بالاسترقاق.
- لوبي حقوق الإنسان المهدرة في السودان.
- لوبي الحريات الدينية.
- اللوبي الصهيوني المستعد دائما لاستغلال متاعب الدول العربية.
- ولوبي دارفور الذي جعلها قضية رأي عام أمريكي بجدارة.

---

[9] Mark Curtis **The Ambiguities of Power: British Foreign Policy since 1945**, Zed, 1995

[10] **ويليام جيفرسون كلينتون** (ولد 19 أغسطس 1946)، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الثاني والأربعون، انتخب لفترتين رئاسيتين متتاليتين بين عامي 1993 و2001

هذه اللوبيات لم تختف عندما أُبرمت اتفاقية سلام نيفاشا في عام 2005م ودلت على أن النظام السوداني قد تجاوب مع النصائح الأمريكية "واعتدل".
كانت النصيحة الأمريكية للنظام السوداني في بداية أزمة دارفور في عام 2003م: ركزوا على السلام مع الحركة الشعبية وأنجزوه ونحن نعتبر مشكلة دارفور مسألة داخلية فاقضوا عليها بسرعة وبدقة، العبارة: Get rid of it and be quick and efficient، ولكن ما حدث في دارفور منذ عام 2003م اختلف تماما وفاقت قضية دارفور في الاهتمام بها في عام 2004م قضية الجنوب نفسها.
لذلك اتجهت الأنظار لدارفور وصارت دارفور هي موضوع السودان والعالم الأول.
لذلك زار الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) [11] ووزير خارجية أمريكا (كولن باول[12]) دارفور والسودان في يوليو 2004م ولم يسبق لهما زيارة السودان حتى في أشد حالات المواجهة حول الجنوب. لماذا؟
خمسة أسباب تفسر ذلك هي:

- اللوبيات المذكورة لم تكن موجودة بقوتها وحجمها لفترة طويلة من حرب الجنوب، والحركة الشعبية في مراحلها الأولى كانت ماركسية، ولكن عندما انطلقت أزمة دارفور كانت اللوبيات قد تكونت ونضجت فتحولت "بسنونها" لقضية دارفور.
- بعد نهاية الحرب الباردة في 1989م قويت بصورة كبيرة منظمات حقوق الإنسان وصار لها وزن أكبر في توجيه الرأي العام في كل بلاد العالم.
- ثورة الاتصالات حولت العالم كله لقرية واحدة، فما يقع في أي ركن من أركانها ينشر بسرعة فائقة.
- السودانيون في المهجر وهم غالبا معارضون للنظام لا سيما أهل دارفور صاروا موجودين في كل أركان العالم وكونوا لوبي دارفوري قوي.
- اللوبي الصهيوني القلق من اهتمام العالم ببطشهم بالعرب وجدها فرصة للتركيز على بطش عرب بأفارقة.

لذلك استمر العداء لنظام "الإنقاذ" مع وجود دلائل على أنه "اعتدل" وصار متعاونا مع السياسة الأمريكية يستقبل بعثات من الـ FBI ومن الـ CIA (مكتب التحقيقات الفدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية) ويقدم كل المعلومات المتوفرة عن حلفائه بالأمس من "الإرهابيين".
ما هو موقف أمريكا من وحدة السودان وانفصال الجنوب؟
القراءة الموضوعية للموقف تدل على أن مصلحة الولايات المتحدة الإستراتيجية ترجح تأييد أمريكا لوحدة السودان لأسباب موضوعية:

أ. مقالة "السودان الأسيف" في نيوزويك بتاريخ 2010/9/24م تتوقع دولة كسيحة في الجنوب لا يجدي معها الدعم الأمريكي.
ب. س. بلير مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية في إفادة قبل أسبوعين للجنة استماع من مجلس الشيوخ الأمريكي قال إنه يتوقع عنفا بالغا في جنوب السودان في الخمس سنوات القادمة.
ج. انفصال الجنوب سوف يؤثر سلبا على مناطق مجاورة له ملتهبة: غرب أثيوبيا، وشرق الكنغو، وشمال يوغندا.
د. الولايات المتحدة معنية بمحاربة "الإرهاب" وقد نصب شباكه في شرق أفريقيا وأية اضطرابات في جنوب السودان تفسح له مجالا واسعا.

[11] **كوفي عنان** (ولد 8 أبريل 1938): دبلوماسي غاني والأمين العام السابق للأُمم المتحدة
[12] **كولن لوثر باول**: (ولد **1937**م)، جنرال وسياسي أمريكي وزير الخارجية الأمريكية في الفترة من 20 يناير 2001 حتى 26 يناير 2005 في الفترة الرئاسية الأولى لعهد الرئيس جورج دبليو بوش.

ه. لا أمريكا ولا إسرائيل لديهما القدرات الكافية مع ما يشغلهما حاليا لتحمل أعباء جنوب معتمد عليهما أكثر من اعتماده على قدراته الذاتية.
رغم ذلك فيما يبدو ظاهرا أن أمريكا تقف مع الانفصال. لماذا؟

- السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بعوامل داخلية أكثر من خارجية. وهنالك لوبيات قوية في أمريكا غير مهتمة بالعوامل الإستراتيجية المذكورة تؤيد انفصال الجنوب.
- الرئيس أوباما[13] في نظر الكوكس الأمريكي من أصل أفريقي لم يقدم في عامه الأول شيئا لهم والانحياز عامة لانفصال الجنوب فرصة لتحقيق ذلك.
- كل عمل فيه العصا للمؤتمر الوطني والجزرة للحركة الشعبية يجد تأييدا قويا لدى أوساط هامة في أمريكا وكسبها مطلوب في مرحلة خوض الانتخابات النصفية للكونغرس في نوفمبر القادم لذلك هذا الاهتمام البالغ: زيارة السيد بايدن، ومقابلة النائب الأول للرئيس في نيروبي في يوليو 2010م، ودعوة السيد باقان واستقباله بالبساط الأحمر في نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2010م، والاجتماع الوزاري بشأن السودان على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة وحضور الرئيس أوباما له شخصياً في سبتمبر 2010م متماهيا مع مطالب الحركة وملوحا بالعصا للمؤتمر، وزيارة مجلس الأمن للسودان لجوبا وللفاشر ثم الخرطوم وعدم مقابلة رأس الدولة في أكتوبر 2010م وظهوره كمن يكيل الوعد للحركة الشعبية والوعيد للمؤتمر الوطني، وزيارة جون كيري للسودان على نفس الوتيرة بعد أن قدم مشروع قانون جديد للسلام في السودان يفيد نفس تلك المعاني ويوجب تعيين ممثل خاص لأمريكا لمتابعة سلام دارفور ويؤكد دعم أمريكا للمحكمة الجنائية الدولية.

النتيجة أن أمريكا سوف تدعم انفصال الجنوب لأسباب قصيرة النظر وتتخلى عن دعم وحدة السودان لأسباب بعيدة النظر.

الحركة الشعبية والموقف الأمريكي

الحركة الشعبية لتحرير السودان أدركت مطبات السياسة الأمريكية وتحركت بصورة محسوبة لنفي المخاوف التي يثيرها بعض الأمريكان ولتسهيل مهمة الدعم الأمريكي لانفصال الجنوب.
الاجتماع الجنوبي الجامع الذي دعا له الفريق سلفا كير ولم يستثن منه أحدا من القوى السياسية الجنوبية في الفترة 13 إلى 15 أكتوبر حركة ذكية في هذا الاتجاه. وتوصيات هذا المؤتمر تدل على أن القيادة الجنوبية حريصة على الوحدة الوطنية وقادرة عل جمع الشمل الجنوبي في ظل الدولة الجديدة.
جاء في توصيات المؤتمر جملة من المطالب المتعلقة بضمان حرية ونزاهة الاستفتاء، وكذلك التوجه لعقد مؤتمر دستوري جنوبي جامع أجندته:

- مراجعة دستور جنوب السودان لسنة 2005م.
- صياغة مسودة دستور دائم لدولة جنوب السودان.
- الاتفاق على حكومة وطنية عريضة تحت رئاسة سلفا كير تتولى السلطة بعد نهاية الفترة الانتقالية في 10 يوليو 2011م. تقوم هذه الحكومة بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تجيز دستور الجنوب الدائم.
- تحديد الفترة الانتقالية التي تمكن من إجراء الانتخابات الجديدة.

وتدعو التوصيات لتكوين منبر قيادي لزعماء الأحزاب من قيادات الأحزاب الجنوبية برئاسة رئيس حكومة لجنوب لمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر. ويلتقي المنبر مرتين على الأقل في الفترة المتبقية قبل الاستفتاء.

---

[13] **باراك حسين أوباما** (ولد 4 أغسطس 1961م) الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية وأول رئيس من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض.

قيادة الحركة الشعبية تتحرك بمنطق الوعي السياسي والواجب التضامني واللغة الديمقراطية الدستورية ومهما كان حظها من النجاح فهذه وحدها هي اللغة الصحيحة.
إنها نفس اللغة التي حاولنا التحدث بها مع الحزب الحاكم في البلاد وواجهها بالانفراد والعناد.
سوف يتحمل الحزب الحاكم في الشمال مسئولية انفصال الجنوب. وسوف يحظى الجنوب بدعم وتأييد كل الذين استعداهم الحزب الحاكم. كذلك سوف يزيد الموقف الأمريكي والأوربي ضغطا بعد الاستفتاء، وتحتد مسألة المحكمة الجنائية الدولية.
وسوف يزيد الموقف الجديد من استحالة سلام دارفور:

- اتفاقية أبوجا لعام 2006م عمليا قبرت.
- حلفاء النظام حتى من العناصر الموثوق بها سابقا عبروا لموقف معارض.
- الحركات الدارفورية تتجمع لموقف موحد. وعلى أية حال تتطلع لدعم من الجنوب المنفصل ولدعم غربي ولرافع قوي من موقف المحكمة الجنائية الدولية.

كنا وما زلنا نقول سواء اتحد الجنوب أو أنفصل فإن مصلحة السلام العالمي وأمريكا هي في استفتاء حر ونزيه تتوافر شروط حريته ونزاهته.
وكنا ولا زلنا نقول: إن مصلحة الجنوب والشمال في نتيجة مقبولة للاستفتاء تحقق وحدة ندية أو انفصالا أخويا. على أن يحظى هذا بمباركة إقليمية ودولية.
هذا ممكن بشرط أن يتغير نظام الحكم في البلاد أو أن يغير سياساته بصورة جذرية على نحو ما فعلت الحركة الشعبية.
أمريكا محتاجة بصورة منقطعة النظير لنجاح ما في سياساتها الخارجية لان سياساتها الخارجية في كافة الملفات الملتهبة في العالم اليوم فاشلة: في العراق- وفي أفغانستان- وفي فلسطين- في باكستان- في إيران- في الصومال- وهو فشل كان مقروءا قبل وقوعه:

- كتبت للرئيس الأمريكي بوش قبل غزو العراق في 2003/3/16م إنك سوف تحقق نصرا عسكريا في العراق يعقبه فشل سياسي فلا تغزو العراق. ولكنه فعل وأخفق.
- شجعوا السيدة بنازير بوتو للذهاب لباكستان والتحالف مع السيد مشرف وكانت خطة خاطئة. كتبت للسيدة بنازير خطابا في 2007/10/27 أقول: باكستان تغيرت، الظروف مختلفة فلا تذهبي لباكستان الآن وتنحي عن القيادة المباشرة لحزب الشعب حتى تتبدل الظروف وإلا قتلت، فكان ما كان.
- وأعلنا بصورة واضحة في مؤتمر في أديس أبابا في الفترة 23-2008/10/24م بأن بناء السلام في الصومال بأيدي أثيوبية سوف يحقق نتائج عكسية. وبالفعل أدى ذلك إلى تحول من حركة المحاكم الإسلامية الأكثر اعتدالا إلى حركة الشباب الصومالي المتحالفة مع القاعدة.

انفصال جنوب السودان عن طريق استفتاء معيب يمكن أن يحدث ويجد تأييدا أمريكيا ولكن سوف يفتح ذلك أبواب جهنم.
استفتاء حر ونزيه وما يصحب ذلك من إجراءات إصلاحية ممكن ومهما كانت نتيجته يساهم في بناء السلام ويحقق لأهل الجنوب تطلعاتهم. ويحقق للشمال مصالحه. ويحقق لأمريكا النجاح المنشود. ولكن لهذه المعادلة الكسبية استحقاقات ما لم تدفع تقع المعادلة الخاسرة.

السودان والإقليم

يحتل السودان موقعا متميزا بقارة أفريقيا، فهو ينتمي لدول وسط وشرق أفريقيا، كما ينتمي لدول الساحل والصحراء ويشكل رابطا لأفريقيا شمال الصحراء وجنوبها وهو أحد دول بلاد السودان العريض من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ونسبة لهذا الموقع الجغرافي ولغيره فإن للسودان روابط سياسية وثقافية واقتصادية وأمنية وما يحدث فيه يؤثر على كل هذه الجوانب في كل تلك المساحة الواسعة، ويتأثر بها.

في فترة الانقلاب الأولى وأثناء نشاط المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي، كان التوجه عدائيا لدول الجوار، وتم تبني الحركات الإسلاموية فيها المعارضة والتي تحمل السلاح، ضمن شبكة الجهادوية العالمية، إذ أوهم نظام الخرطوم نفسه بأنه الطليعة الحامية للحقوق الإسلامية، فارتبط بروابط قوية مع قوى الإسلام الهجومي militant Islam. ساند النظام تنظيم الجهاد في إرتريا، وجبهة تحرير الارومو والمجموعات المعارضة الأخرى في أثيوبيا، بل وحتى جيش الرب للتحرير في يوغندا (وهو جيش مسيحي، بدعوى التشابه بينهما في منطلق الحماسة الدينية!)، كذلك ساند عدة مجموعات إسلاموية عسكرية في شرق وغرب أفريقيا والقرن الأفريقي. هذا الاتجاه سبب عداء كبيرا للنظام في الإقليم، ثلاثة من جيران السودان: يوغندا وكينيا وإثيوبيا كونوا تحالفا مضادا لحكومة السودان في تلك الفترة بمسمى دول المواجهة " Front Line States" بدعم أمريكي[14]. وكانوا يمدون الحركة الشعبية بالدعم اللوجستي اللازم. أرتريا بعد الاستقلال كذلك دخلت في هذا المحور المعادي وتبنت المعارضة السودانية المسلحة. كذلك فإن تدخلات النظام في تشاد جرت عليه احتضانها للحركات المسلحة في دارفور في الألفية الجديدة.

أنظمة النزاع الإقليمية ودورها

هذه الاتجاهات الإقليمية صبت في تغذية عوامل الصراع بطريق أو آخر، ولكن هنالك عوامل وأحداثاً غذت الصراع بصورة مباشرة، فدخول السودان كطرف في العديد من أنظمة النزاع الإقليمية صب مباشرة لصالح الحرب في الجنوب، من ذلك:

- نظام نزاع القرن الإفريقي.
- نظام نزاع منطقة البحيرات العظمى.
- نظام نزاع الشرق الأوسط.

هذا علاوة على النزاع الإقليمي الذي دخل فيه السودان موصولا بالحرب في دارفور.

لقد شرحنا في الفصل الثاني مفهوم "نظم النزاع" الذي يقول بأن أي نزاع له علاقات وثيقة إقليميا، وما يبدو نزاعا منفصلا يكون جزءا من القلاقل في الإقليم، ووصفنا علاقة حرب الجنوب بكل أنظمة النزاع المذكورة أعلاه. وضرورة إشراك كافة اللاعبين الإقليمين في الحل.

لقد زاد من حدة وخطورة البعد الإقليمي في النزاع طول الحدود السودانية واتساعها مع عدم وجود حواجز طبيعية في الغالب، إضافة إلى اشتراك السودان مع جيرانه في القبائل الحدودية شمالا وشرقا وغربا وجنوبا. تسبب كل هذا وذاك في وجود مشاكل حدودية، وفي سهولة انتقال النزاعات من السودان إلى جيرانه وبالعكس.

صحيح أن بعض دول الإقليم كانت جزءا من التسوية في اتفاقية السلام، ولكن جيران السودان الشماليين (مصر وليبيا) غابا، كذلك كانت هناك الحرب المشتعلة في دارفور والتي كانت تشاد جزءا منها ولم تشرك. صحيح أن بؤرة الالتهاب التشادي الآن خامدة بعد المقايضة بين نظامي الخرطوم وانجمينا بطرد أو تسليم المقاومة المسلحة لكل بلد في أراضي البلد الآخر في 15 يناير 2010م. ولكن له مستتبعات أخرى تجر قوى دولية، فإثر ذلك الاتفاق طلبت تشاد من القوّات الأمميّة المرابطة في شرق تشاد علي الحدود السودانيّة (المنوكرات) مغادرة تشاد لعدم الحاجة إليها، وكذلك سعت لتقليص الوجود الفرنسي في أرض تشاد[15]. ولا تخفى المصالح الحيوية لفرنسا في تشاد.

مع هذا التداخل الحيوي في الإقليم فإن بحث المصير الوطني في إطار استفتاء يناير المقبل ينبغي ألا يتم بمعزل عن التأثيرات الإقليمية، في منطقة تتميز بالتداخل الإقليمي وحروب الوكالة والتدخلات عبر الحدود والنزاعات الحدودية والتنافس على الموارد والأيديولوجيات المتصارعة، ووجود مجموعات إثنية مشتركة، وكل هذا يوضح بجلاء ارتباط هذه الدول وتأثرها ببعضها[16].

---

[14] Wikipeadia Sudan

[15] ثروت قاسم ويسألونك عن بعض حماقات الرئيس دبي صحيفة سودانايل الإلكترونية، 30 أغسطس 2010م

[16] ICG: SUDAN: REGIONAL PERSPECTIVES ON THE PROSPECT OF SOUTHERN INDEPENDENCE

أثر المصير الوطني على الإقليم

لا ينبغي أن نغفل أثر ما يحدث في السودان على إقليمه، إذ تتشابه الأزمة السودانية في مسبباتها ومكوناتها مع كثير من مشاكل الدول الأفريقية مع اختلاف في الحدة، وقد أجريت دراسة عن النزاعات المسلحة حول العالم في العقود الأخيرة حيث توصلت الدراسة إلى حدوث تحول دراماتيكي في طبيعة النزاعات المسلحة في العالم، فبعد أن سادت النزاعات المسلحة بين الدول (inter-state) معظم القرن العشرين،أصبحت النزاعات داخل الدول (intra-state) ابتداءً من تسعينيات القرن الماضي في تصاعد. فعلى سبيل المثال في الفترة بين 1989-1996 كانت حصيلة النزاعات المسلحة الداخلية 95 نزاعاً من جملة 101 نزاعاً مسلحاً حول العالم[17] ووجدت الدراسة أن الأسباب الجذرية للنزاع تتلخص حول المشاركة العادلة في السلطة السياسية والتوزيع العادل للثروة الاقتصادية ومسألة هوية الدول.[18]

إفريقيا كلها تتأثر بما يحدث في السودان. فالتركيبة الاجتماعية لغالبية الدول الأفريقية تتشابه من حيث وجود مجموعات إثنية مختلفة يتظلم بعضها من التهميش السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، وتوجد في بعضها أقليات تطالب بحقوقها بصورة ناعمة طورا وبصورة عنيفة أطوارا أخرى، مثلما حدث في إقليم بيافرا في نيجريا وكاتنقا في الكونغو وكابيندا في انجولا وغيرها، فإن انفصال الجنوب ستكون له أصداؤه السالبة على كثير من دول القارة لا سيما الدول التي يوجد بها توتر اثني أو جهوي أو ثقافي وسيحيي النزعات الانفصالية على هذه الأسس[19]. ولهذا فقد حذر الكثيرون من تداعيات انفصال الجنوب وآثاره ليس فقط على السودان ولا الإقليم بل القارة بأسرها. وبتعبير الكاتب الإثيوبي و. يلما وهو يتحدث عما رآه الانفصال الحتمي لجنوب السودان إثر الاستفتاء: (سياسة النخبة التي مارسها "سياسيون" أفارقة غير مسئولين هي السبب في هذه النتيجة المؤسفة ليس فقط للسودانيين ولكن لكامل شرق أفريقيا والاضطراب السياسي في المنطقة شاهد على هذه الحقيقة. اليوم دور السودان وغدا دور بلدان أفريقية أخرى)[20].

ومن أهم الآثار المتوقعة على الإقليم ذلك المتعلق بمسألة الإثنية، وتعريف الأفريقي. لقد تحدثنا في الفصل الثاني حول التيارين الأساسيين لتعريف الأفريقي بين مفهوم إثني مغلق (الزنجوية) ومفهوم قاري مفتوح (الأفريقانية). وبينما نحن على أبواب الاستفتاء فهنالك الكثير الذي ينتظرنا لتحديد المواقف:

- من الجنوبيين الذين يرفضون العودة للجنوب لو تحقق الانفصال ويطالبون بجنسيتهم السودانية.
- أو الشماليين الذين يفضلون البقاء في الجنوب والتجنس بجنسيته.
- ومن المعاملة مع الذين يبقون في إقليمهم برغم الأصل الجهوي المخالف ولا يطالبون بالجنسية ولكن يطالبون بتعامل فيه تقدير لماضي العلاقة المبني على المواطنة.
- ومن المعاملة بين الجماعات المتداخلة في مناطق التمازج.
- وفي التعامل مع النازحين الجنوبيين في الشمال وهل سوف يتحولون للاجئين حال حدوث الانفصال كما تهدد البعض أم هناك صيغ أخرى؟.

Africa Report N°159 – 6 May 2010 http://www.crisisgroup.org/

[17] Peter Harris and Ben Reilly (Editors): Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators page 7

[18] Ibid. page 7

[19] انظر د. صفوت فانوس : أثر إنفصال الجنوب على علاقات السودان الخارجية
http://sudacenter.org/ma/modules/smartsection/item.php?itemid=48
و محمد المكي إبراهيم : فرضية الانفصال: آثارها على العلاقات مع دول المحيط
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=18144:2010-08-27-09-17-08&catid=157:2009-02-20-06-57-11&Itemid=64

[20] W. Yilma The inevitable secession of Southern Sudan and its repercussion to other African states, in particular to Ethiopia, in Ethiopian Journal, September 25, 2010

هنالك عيب أساسي في قانون الجنسية للسودان الجديد (الجنوبي) لأنه يشترط للحصول على الجنسية شروطا إثنية مخالفا للمعايير الدولية. وهنالك تصلب كبير من المؤتمر الوطني حول فكرة الجنسية المزدوجة التي طرحها البعض لحل الإشكاليات في مناطق التمازج، أو بالنسبة لرافضي الانتقال وفقا للأصل الجهوي، مع أن قانون الجنسية السوداني يتيح الحصول على الجنسية بالتجنس للمقيم لفترة خمس سنوات أو أكثر ويتيح ازدواج الجنسية.

إذا استطاع السودان أن يحل هذه الإشكالات بشكل فيه مراعاة لحقوق الإنسان، وتقدير لضرورة تقوية العلاقات بين أفريقيا شمالي وجنوب الصحراء، ونبذ الإثنية كتعريف للمواطنة، فإن هذا سيكون له أثره على القارة بشكل بعيد.

وإذا اتجهت السياسات صوب التصريحات النارية الحالية من أن الجنوبي لن يكون له في الشمال فرطاقة وسيهجّر ولن ينال أي حق، فإن ذلك سيزيد الشقة الأفريقية ويزيد التباعد، ويصير أكبر موطئ قدم لإسرائيل وغيرها وهو ما يتباكى له أهل الخطاب الإسلاموي والعروبي المتشدد. حادثة المهندسين (القاهرة) في 30 ديسمبر 2005م كانت نموذجا لما يمكن أن تؤدي إليه الإجراءات التعسفية[21].

المطلوب إقليميا

لقد كررنا الدعوة لمؤتمر أمني إقليمي يحضره كل جيران السودان، يحقق الاتفاق على شروط الاستقرار وحسن الجوار في المنطقة، وضمان التعاون في كافة المجالات ووقف التدخل في الشئون الداخلية للآخرين.

كذلك نعتقد أن دول الإقليم سوف تعي خطورة الاستفتاء المختلف عليه ومآلاته التي لن تكون بعيدة منها.

فيوغندا سوف تتأثر أمنيا بشكل كبير من أية قلاقل داخلية في الجنوب أو بين الشمال والجنوب تنشأ بعد الانفصال.

تنظر يوغندا لقيام دولة الجنوب كمنطقة عازلة Buffer Zone تحميها من التدخل السوداني المباشر فيها وتقطع الإمدادات المعادية لحركات المعارضة المسلحة اليوغندية (جيش الرب- تحالف القوات الديمقراطية- وجبهة ضفة النيل الغربية) لا سيما وأن هناك تداخل قبلي واثني بين شمال يوغندا وجنوب السودان حيث القبائل المشتركة مثل الاشولي- كاكوا- لانقو- مادي وغيرها إضافة لوجود عدد كبير من اللاجئين من جنوب السودان بيوغندا إبان الحرب الأهلية.

وهذا يرشح لأن تكون يوغندا متأثرة بأية قلاقل تنشأ داخل دولة الجنوب. وكذلك أية حرب محتملة بين دولتي الشمال والجنوب. لقد أظهرت دراسة ماريك شوميروس وتيم ألن المشار إليها في الفصل الثامن أن جزء من مواطني جنوب السودان صاروا جزءا من جيش الرب[22]. كذلك قال تقرير مجلة (سري إفريقيا) إن ولاية غرب بحر الغزال قليلة السكان وستكون دائما متاحة لتدخلات الخرطوم عبر جيش الرب وتدخلات جويا عبر حركات دارفور المسلحة. أي أن ليوغندا مصلحة حقيقية في أن يتم الاستفتاء بشكل متفق عليه وألا تنفجر الحرب المباشرة أو حروب الوكالة بين الطرفين.

نفس الشيء ينطبق على كينيا التي ستجني الكثير اقتصاديا في حال انفصال الجنوب الذي سيكون سوقا متزايدا لمنتجاتها إحلالا للخرطوم، ولكن في حالة نشوب حرب بين دولتي السودان المنفصلتين فإن كينيا مثلها مثل يوغندا من المتوقع أن تتأثر من ناحية استقبال اللاجئين بسبب الحرب، ومن ناحية القلاقل الأمنية التي ترشح عن الحرب القريبة من تسرب للسلاح وغير ذلك من مهددات الأمن.

أثيوبيا مثلها مثل كينيا لها علاقة محورية مع دولة الجنوب المرتقبة، ولها تعاون عسكري واقتصادي متسع، وهي تسعى في ذات الآن للحفاظ على علاقات متزنة مع الخرطوم، ولكن الانفصال بشكل غير متفق عليه سيجر عليها الوبال. وهناك أيضا آثار أخرى متعلقة بأن ترسيم

---

[21] الإشارة للحادث ببعض التوسع في الفصل الثاني

[22] الإمام الصادق المهدي جدل الوحدة والانفصال محاضرة قدمت بقاعة الصداقة في سبتمبر 2010م

الحدود بين أثيوبيا والسودان لم يكتمل، والعلاقات بين الجماعات عبر الحدود والتقارب الذي يمكن سهولة الحصول على الجنسية المزدوجة، علاوة على سرقة الماشية عبر الحدود، ما يضيف من إمكانيات حدوث القلاقل والصراعات[23].

وتشاد واقعة بين نيران ثلاثة: الوجود الفرنسي الذي تسعى لتصفيته، والعلاقة مع السودان القابلة للانفجار في أية لحظة، والحركات المعارضة والحاملة السلاح والتي تتزايد حتى دخلت في تحالف (اتحاد القوى للمقاومة) الذي يضم جميع فصائل المعارضة في بوتقة واحدة برئاسة "تيمان اردمي" ابن أخ الرئيس إدريس دبى.[24]. والتحولات في الخارطة السياسية والأمنية في تشاد مربوطة مباشرة بما يجري في السودان وبعلاقة تشاد بالسودان. ولذلك فمن المنتظر أن يكون للانفصال آثار كبيرة من الناحيتين الأمنية والسياسية بناء على الطريقة التي سيتم بها الانفصال. ولو جرى الانفصال بدون حل مشكلة دارفور أو مخاطبتها قبل الاستفتاء، فإن ذلك سيزيد من تعقيد القضية بشكل كبير. وستكون هنالك منافذ جديدة للحركات المسلحة في دارفور في الجنوب خاصة إقليم بحر الغزال، في حالة كان الانفصال عدائيا. "إن الحدود بين بحر الغزال وجنوب دارفور قليلة السكان، وتستخدمها الجماعات المعارضة المسلحة في دارفور للذهاب جنوبا لإجراء المحادثات وللتدريب، في حين أن جيش الرب للمقاومة اليوغندي ينتشر هناك عندما تدعوه الخرطوم. وإذا تم استئناف الحرب، فإن الوضع سيتفاقم لأكثر من ذلك. إن جوبا لديها علاقات جيدة مع كل جماعات دارفور وإذا هجمت الخرطوم' بعد استقلال الجنوب، فسيمكنها – أي جوبا- أن تدعمهم مرة أخرى ضد الخرطوم.[25]" وهذا سيكون له آثاره على تشاد على المدى البعيد. الخلاصة هي أن تشاد تتأثر بما يجري في السودان عموما إذ ترتبط الأزمة الشادية بأزمة دارفور وترتبط أزمة دارفور بقضية الجنوب وانفصاله فإذا نشبت حرب بين الشمال والجنوب فسوف تتجه حكومة الشمال إلى حروب الوكالة مع المنشقين الجنوبيين وتتجه دول الجنوب لدعم متمردي دارفور وكل هذا تتأثر به تشاد حسب اتجاه علاقاتها بحكومة السودان. إن ما يدور، سواء أكان استقرار أم مزيد من النزاعات في السودان، سوف يؤثر على تشاد ونظامها.

أما مصر فقد كان قلقها الأساسي من قيام دولة جديدة في الجنوب يتمثل في مسألة مياه النيل إذ تخشى من مطالبة الدولة الجديدة بحصتها من مياه النيل أو مساندة دول الحوض المطالبة بتعديل الاتفاقية، كذلك تخشى من نشوب حالة من عدم الاستقرار في المنطقة تؤثر على مياه النيل ومشروعات زيادتها. كما تخشى مصر من تزايد النفوذ الإسرائيلي على دولة الجنوب بعد الانفصال[26].

من آثار الانفصال المتوقعة، أن يقود الانفصال حكومة الشمال إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مصر والدول العربية[27]. وأن يؤدي بالتالي في حالة الانفصال العدائي إلى زيادة الجفوة بين مصر وبين دولة الجنوب، خاصة إذا حدثت حرب، وإذا فرض منطق العدائية أن ينضم الجنوب لمعسكر حلفائه فيما يخص بمياه النيل.

مصر من مصلحتها أن يتم الانفصال بشكل لا عدائي وأن يجرى الاستفتاء بشكل متفق عليه، مثلما هي مصلحة السودان.

أقول،

---

[23] W. Yilma سابق

[24] مجلة الحوار الأفريقي – الافتتاحية – الموقع &http://www.alhifrig.com/arabe/EditDetail.asp?item_id=203

[25] Africa Confidential مصدر سابق

[26] انظر الزعبي مصدر سابق وأيضا

إبراهيم أحمد نصر الدين **تأثير اتفاق السلام السوداني على الأمن القومي المصري**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5A5854EC-B34C-4D11-AFBB-AD802EE5BA5D.htm

[27] محمد المكي إبراهيم سابق وكذلك إبراهيم نصر مصدر سابق

صحيح هنالك مصالح قد يجنيها البعض في الإقليم وفي العالم من الانفصال، ولكن لن تكون هناك مصلحة لأحد بأية نظرة إستراتيجية في انفصال عدائي، يزيد من حدة التوتر في الإقليم المتوتر أصلا.. ولا مناص من أن يعمل الجميع على الضغط باتجاه استفتاء متفق على حريته ونزاهته وإدارته ونتيجته. وأن تناقش قضايا ما قبل وبعد الاستفتاء بطريقة تستجمع الحكمة الوطنية وتشرك كافة الجهات المعنية من قبائل ومجموعات في المناطق المتنازع حولها، ومن أحزاب سياسية فيما يتعلق بمصير الوطن في حالتي الوحدة والانفصال.
قوى الإقليم وقوى العالم إذا نظرت ببصيرة نافذة ستدفع الشريكين باتجاه هذه الرؤية، وإذا ظلت كما هي الآن تتخذ المحاور مع طرف دون الآخر، وتعطي الواحد جزرة والآخر عصا، للوصول لأوضاع إملائية تتجاوز الملفات الحقيقة، فإن كل القنابل التي تحدثنا عنها سوف تنفجر غدا، وسوف يمتد أثرها للإقليم وللعالم. وسوف يكون التدخل الدولي في الشأن السوداني مثل تدخل "البصيرة أم حمد" التي سألوها كيف نخرج رأس ثور أدخله في إناء من الفخار ويراد لهما سويا أن يسلما (الإناء والثور) فنصحت بذبح الثور ثم اضطرت لكسر الإناء! لقد كنا قد خططنا في مقررات أسمرا لتحقيق السلام وإعطاء الوحدة أكبر فرصة. ولكن التدخل الدولي والإقليمي الحالي قد جاء بصيغة ضحت بالوحدة من أجل تحقيق السلام، ولكن الطريق الذي يسير فيه المصير الوطني يؤذن إذا لم تتغير الغفلة الحالية بتحقيق الانفصال والحرب معا!
قضية السلام في السودان تداخلت في الداخل السوداني جنوبا وشمالا وشرقا وغربا فهي حقا قومية وتعدت حدود الجوار في الاتجاهات الأربعة فصارت قارية. وفي هذا العالم المعولم تجاوزت القارة فصارت أممية.
إذا تحقق السلام العادل الشامل في السودان فإنه سوف يكون بردا وسلاما على الأصعدة القومية والقارية والأممية.
شرط سلام السودان في هذه المرحلة بين نهاية اتفاقية السلام هو إجراء استفتاء حر ونزيه لا جدال في صحة نتائجه. وأن يكون ما يصوت عليه الناخب الجنوبي إما وحدة على أسس جديدة (لا تلك التي ظهر بطلانها في الفترة الانتقالية) أو انفصال محدد بتمايز دستوري ووصال ثقافي تنموي أمني فلا يكون التصويت للانفصال قفزة في الظلام. هذا مع تكوين آليات عادلة للتعامل مع القضايا الخلافية فلا تلقي بظلالها على سلاسة الاستفتاء.
هذه هي خريطة الطريق لصنع السلام السوداني.
أما إغفال هذه الاستحقاقات والاندفاع لاستفتاء مطعون في نزاهته وبين خيارين احدهما مرفوض لا رفضا للوحدة ولكن لتجربتها في الفترة الانتقالية. والآخر انفصال مبهم المعالم فإنه خريطة طريق لصنع الحروب.

السودان والمنظمات الدولية والإقليمية

انضم السودان لكثير من المنظمات الدولية والإقليمية السياسية وكذلك لعدد من المجموعات والتكتلات السياسية والاقتصادية.أكبر تلك المنظمات هي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.
وهناك على الصعيد الدولي منظمات أنشئت لأغراض محددة سياسية أو اقتصادية أو عدلية أو لاختصاصات أخرى يتم الانضمام إليها بعد الموافقة على مواثيقها ومعاهداتها وهي منظمات دولية للحكومات (intergovernmental) ولكنها لا تتبع للأمم المتحدة مثل محكمة التحكيم الدولية الدائمة والصليب الأحمر الدولي ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها، انضم السودان لعدد منها. كما انضم لمجموعات دولية وشبه دولية مثل مجموعة دول عدم الانحياز ((NAM) ومجموعة السبعة والسبعين (**G-77**)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC). وانضم كذلك لعدد من المنظمات الإقليمية: جامعة الدول العربية (AL)، والاتحاد الإفريقي (AU)، ومنظمة الإيقاد (IGAD)، والكوميسا (COMESA)، وتجمع دول الساحل والصحراء (سين صاد)، كما صادق على عدد من المعاهدات الدولية. وفي عهد "الإنقاذ" انضم لاتفاقية حقوق الطفل (1992)، ولاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، في 13 أكتوبر 2003م.
أقول،

هذه المنظمات والجهات الدولية التي يعتبر السودان طرفا فيها تعاملت بطرق مختلفة، وقد ناقشنا في فصول سابقة دور المنظمات الإقليمية وأثبتنا دور الإيقاد وتراجع دور منظمتي الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي. أما بالنسبة للمعاهدات التي انضم لها السودان فالملاحظة الأهم هي أن انضمام السودان للعهدين الدوليين الذين يشار إليهما بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان تم في العهد الديمقراطي الثالث (1986م)[28] . أما المواثيق التي تم الانضمام إليها في عهود الديكتاتورية فقد ظلت حبرا على ورق، أو أنها تسبب حرجا بالغا للنظام لذلك هذا التباطوء الشمولي في الانضمام للمواثيق الدولية. أدل شيء على قولنا هذا اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي انضم إليها سودان "الإنقاذ" في 2003م. هذه الاتفاقية تشكل الآن حرجا بالغا للنظام في مواجهة تهم المحكمة الجنائية الدولية.

الأمم المتحدة ونظام "الإنقاذ"

قلنا إن السودان وفي تواريخ مختلفة وقع أو انضم لعدد من الاتفاقيات الدولية. ومن الاتفاقيات التي وقع عليها وإن لم ينضم لها سودان الإنقاذ نظام روما الأساسي حيث وقع عليه في 1998م، والتوقيع معناه الموافقة المبدئية على الوثيقة والدخول في عملية تحضيرية بدراسة اللازم للانضمام لها.

لقد ذكرنا في الفصل التاسع ملابسات قضية دارفور، وكيف تم التدويل فيها فصار كل مسئول دولي وفنان وكاتب وناشط يحرص على زيارة دارفور أو معسكرات اللاجئين في تشاد.

ولكن الأهم من هذا الاهتمام الإعلامي هو الإجراءات التي اتخذت من المجتمع الدولي بشأن ملف دارفور. لقد حدث أمر غير مسبوق في التاريخ السوداني كله، ولا حتى في أول تاريخ النظام نفسه. فقد كان النظام تلقى إدانات في أول عمره من الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وليس من مجلس الأمن الدولي، بالرغم من أنها كانت جديدة على سجل السودان قبلها، وكانت متعلقة إما بانتهاكات حقوق الإنسان أو بوقف عملية شريان الحياة. هذه القرارات هي:

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في 22 ديسمبر 1995م.
- قرار إدانة لجنة حقوق الإنسان بتاريخ 23 أبريل 1996م.
- القرار بتاريخ 17 ديسمبر 1996م، حول (المساعدة العاجلة للسودان) وذلك بشأن تعثر عمليات الإغاثة (شريان الحياة).
- قرار الإدانة حول أوضاع حقوق الإنسان بتاريخ 12 ديسمبر 1996م.
- قرار لجنة حقوق الإنسان بتاريخ 15 أبريل 1997م.
- قرار الإدانة بتاريخ 12 ديسمبر 1997م حول أوضاع حقوق الإنسان.

وكان أول قرار من مجلس الأمن القرار (1044)الصادر في 31 يناير 1996، إبان محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك بأديس أبابا وقد قضى على حكومة السودان بتسليم المتهمين الثلاثة وإيقاف دعمها للإرهاب الدولي. ثم القرار (1054) في26 أبريل 1996م وقد صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفيه تقرر أن تقوم جميع الدول بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي، وتقييد حركة من تبقى، واتخاذ خطوات لتقييد دخول مسئولي حكومة السودان لأراضيها، والطلب من جميع المنظمات العالمية والإقليمية عدم عقد مؤتمراتها في السودان. ثم القرار (1070) في 16 أغسطس 1996م بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بمقاطعة طيران شركة الخطوط الجوية السودانية.

هذه العزلة الدولية المتصاعدة سرعان ما خبت بعد تراجع النظام، والإجراءات التي قام بها في إطار ذلك التراجع مروية في فصول الكتاب السابقة.

---

[28] وهما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشار إليهما إضافة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

لكن الانفجار الجديد لقرارات مجلس الأمن فاق حتى ماضي النظام، فمنذ تصاعد الحرب في دارفور التي انفجرت في العام 2003، نجد أن ملف السودان صار مستضافا في مجلس الأمن على نحو غير مسبوق، جزء من ذلك الاهتمام كان راجعا لعملية سلام الجنوب، ولكن جله كان مختصا بدارفور. صدرت في خمس سنوات فقط القرارات التالية:

1. القرار رقم (1547) في 11 يونيو 2004، حول إرسال بعثة سياسية لمساعدة ترتيبات السلام.
2. القرار (1556) في 30 يوليو 2004، لإيكال مهمة حفظ السلام في دارفور لقوات الإتحاد الأفريقي.
3. القرار (1564) في 2004/9/18م، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بحظر الطيران في دارفور، وفرض عقوبات على صناعة النفط وعلى منتهكي القانون الدولي في دارفور.
4. القرار (1574) في 2004/11/19م حول السلام ودارفور.
5. القرار 1585 في 10 مارس 2005م، بتمديد بعثة الأمم المتحدة السياسية.
6. القرار (1588) في 2005/3/17م حول بعثة الأمم المتحدة.
7. القرار(1590) في 24 مارس 2005م بأن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وينشئ بعثة للأمم المتحدة في السودان بمهام عسكرية، سياسية، إعلامية، ومدنية تحت الفصل السادس. وبموجب الفصل السابع يؤذن للبعثة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أفرادها المعرضين لخطر العنف.
8. القرار(1591) في 29 مارس 2005م بموجب الفصل السابع بإنشاء لجنة لرصد منتهكي القانون الدولي في دارفور لاتخاذ تدابير دولية ضدهم.
9. القرار 1593 في 31 مارس 2005م بموجب الفصل السابع لإحالة مسألة دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
10. القرار(1627) في2005/9/23م بتمديد ولاية البعثة الأممية حتى 2006/3/24م مع طلب تقارير حول جهودها في السلام وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.
11. القرار(1651) في 2005/12/21م بتمديد ولاية فريق الخبراء المعين لرصد انتهاكات القانون الدولي الإنساني في دارفور، تحت الفصل السابع.
12. القرار (1663) في 2006/3/24م
13. القرار (1665)في 2006/3/29م
14. القرار (1672) في 2006/4/25م بتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأرصدة بشأن منتهكي القانون الدولي في دارفور[29].
15. القرار (1679) 2006/5/16م، بموجب الفصل السابع حول الجماعات والأفراد الذين يعوقون السلام في دارفور، ويطلب من الاتحاد الأفريقي بحث الإجراءات اللازمة لتحويل مهمة حفظ السلام في دارفور إلى قوات من الأمم المتحدة.
16. القرار (1706) في 2006/8/31م، بتوسيع ولاية بعثة السودان وتمديدها لتشمل دارفور، وتعزيزها بـ17300 عنصر عسكري و3300 شرطة، وتعزيز قوات اليوناميد في دارفور.
17. القرار (1709) في 2006/9/22م
18. القرار (1713) في 2006/9/29م
19. القرار (1714) في 2006/10/6م
20. القرار (1755) في 2007/4/30م
21. القرار (1769) في 2007/7/31

[29] وهم أربعة: اللواء جعفر محمد الحسن(قائد القوات المسلحة السودانية بالمنطقة العسكرية الغربية)- الشيخ موسى هلال (ناظر قبيلة الجلول في شمال دارفور)- آدم يعقوب شانت (قائد جيش تحرير السودان) وجبريل عبد الكريم بدري(القائد الميداني للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية)

22.القرار (1979) في 2007/9/28
23.القرار (1784) في 2007/10/31م
24.القرار (1812) في 2008/4/30م تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان.
25.القرار (1828) في 2008/7/31م تمديد اليوناميد لعام حتى 2009/7/31م
26.القرار (1841) في 2008/10/15م (تمديد ولاية فريق الخبراء حتى أكتوبر 2009م)
27.القرار (1870) في 2009/4/30م
28.القرار (1881) في 2009/7/30م
29.القرار (1891) في 2009/10/13م

جزء كبير من هذه القرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الخاص بتهديد السلم والأمن الدوليين، ما يخول التدخل المباشر من مجلس الأمن. ويهمنا من كل هذه القرارات القرار 1593 القاضي بإحالة ملف دارفور للمحكمة الجنائية الدولية.

ملف المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية تطور مشروع ومطلوب في القانون الدولي الإنساني، وليست موجهة ضد أية دولة أو حزب أو نظام بعينه، بل تمثل تلبية لتطلعات الإنسانية للالتزام بمبدأ المسئولية الفردية في القانون الدولي. ووضع حد لممارسة الإفلات من العقوبة. وهذا التطور المشروع قد اكتمل قبل أحداث دارفور ولم تكن تلك الأحداث عاملاً في الأمر فأحداث دارفور انطلقت في عام 2002م واشتدت عام 2003م و2005م وذلك كله بعد التوقيع على نظام روما في عام 1998م وبعد أن صار ميثاق روما المكون للمحكمة معاهدة دولية نافذة في أبريل 2002م.

إدارة النظام السوداني لمسألة العدالة في دارفور إدارة ساهمت مع تحركات المدعى العام للمحكمة في تصعيد الموقف بصورة غير مسبوقة كالآتي:

- ما فعله النظام السوداني منذ القرار 1593 لتقديم بديل عدالي يغني عن إجراءات المحكمة لم يكن مجديا وما تم بموجب تقرير لجنة السيد دفع الله الحاج يوسف[30] وما تتابع بعدها من إجراءات كان أشبه بإسفنجة جاءت لشرب بحر!
- وفي يوليو 2007م أي بعد عامين من إحالة الموضوع للمحكمة الجنائية أصدرت المحكمة قرارًا باعتقال شخصين أحدهما مسئول حكومي السيد أحمد هارون والآخر قائد قوات غير نظامية السيد على كوشيب. الحكومة قابلت هذا الطلب بالرفض واحتجت بأن السودان ليس عضوا في نظام روما وإجراءات المحكمة لا تعنيه. وقالت: القضاء السوداني وحده هو المسئول عن محاكمة المواطنين السودانيين وهو مؤهل لذلك. بل الحكومة لن تسلم أي مواطن بل ولا "قط" سوداني للمحكمة الدولية. وأكثر من ذلك رقت السيد أحمد هارون لمنصب وزير للشئون الإنسانيةّ! إجراءات تعتبر في نظر المحكمة الدولية تستر على مطلوبين للعدالة. ومنذ ذلك الحين اشتعلت المراشقات بين المحكمة والحكومة.
- في يوليو 2008م طلب المدعي العام للمحكمة إصدار أمر بطلب رأس الدولة السوداني للعدالة لارتكابه جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية في دارفور. تداولت المحكمة الأمر واستبعدت جريمة الإبادة الجماعية مطالبة ببيانات إضافية. وأصدرت أمرها بطلب رأس الدولة السوداني للعدالة في 4 مارس 2009م لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

---

[30] **دفع الله الحاج يوسف** (ولد1934م) قانوني ورجل دولة سوداني تولى منصب رئيس القضاء في الفترة (82 – 1983م). عين رئيسا للجنة "التقصي الحقائق حول الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بواسطة المجموعات المسلحة في دارفور". هذه اللجنة مع أن تكوينها من عناصر صديقة للنظام وصلاحيتها اقتصرت على المجموعات المسلحة أي عدم التعرض لانتهاكات الأجهزة الحكومية، قدمت تقريرها بعد التحري في نفس الشهر، أي يناير 2005م. وقالت بوجود جرائم حرب في دارفور اشتركت فيها القوات المسلحة.

- يوم الاثنين 6 يوليو 2009 أستأنف المدعي العام قرار محكمة الموضوع باستبعاد جريمة الإبادة الجماعية، وفي 12 يوليو 2010م تمت بالفعل إضافة تهمة الإبادة الجماعية للتهم الموجهة للرئيس البشير.

الرئيس السوداني هو ثالث رئيس دولة يطلب للعدالة وهو على سدة الحكم فالمحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة طلبت ميلوسوفيتش[31] للعدالة وهو في سدة الحكم. كذلك فعلت المحكمة الجنائية الخاصة بسيراليون والتي طلبت مثول الرئيس الليبيري تشارلس تايلور[32] أمام العدالة لاتهامه بالتورط في جرائم حرب ودعم المتمردين الذين نكلوا بالمدنيين في سيراليون في التسعينات في نزاع أدى إلى سقوط 120 ألف قتيل وإصابة الآلاف بتشوهات، وقد كان حينما وجهت له التهمة في سدة الحكم. وفي الحالتين حصلت تداعيات في البلدين المعنيين أدت لتخلي الرئيس المتهم عن السلطة ومثوله أمام المحكمة الجنائية المعنية. ولكن الفرق في الحالة السودانية هو أن هذه هي أول مرة توجه المحكمة الجنائية الدولية مثل هذا الاتهام بعد تكوينها في عام 2002م فالاتهامات السابقة قدمتها محاكم جنائية خاصة.

الرؤى حول استدعاء رأس الدولة

اختلفت الرؤى حول تداعيات قرار المحكمة باستدعاء رأس الدولة السوداني وحول مسئولية مجلس الأمن في هذا الصدد. وانقسم رأي السودانيين إلى ثلاثة مواقف:

- البعض وعلى رأسهم المؤتمر الوطني رفضوا ولاية المحكمة. وقالوا إن السودان لم يصادق على الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية لذلك فقرارها لا يعنيه. وقالوا: إن تطبيق أحكام اتفاقية دولية على بلد غير موافق عليها يمثل تعدياً على سيادته الوطنية. وقال هؤلاء: لماذا السودان؟ فالعالم زاخر بالحكام الذين ارتكبوا جرائم حرب موثقة لماذا لم يقدموا للعدالة؟ إن هذا التدبير كله تآمر على السودان واستخفاف به وسوف نقاومه إلى آخر رمق.
- جزء من المعارضة رأت ضرورة تقديم المتهمين مهما كانوا للعدالة، هؤلاء بينوا المسألة القانونية بأن ولاية المحكمة الجنائية الدولية في هذه الحالة لا تتوقف على العضوية فيها لأن الإحالة جاءت من مجلس الأمن وهو بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يستطيع أن يكون محاكم خاصة فمن باب أولى الإحالة للمحكمة الجنائية الدولية. وشرحوا أن المحكمة الجنائية الدولية تطور موضوعي في القانون الإنساني الدولي. وأن المساءلة عن جرائم دارفور ضرورية لمنع الإفلات من العقوبة. وأن المساواة أمام القانون لا تفرق بين الجناة فلا معنى للحديث عن الحصانة أو السيادة. ومسئولية من ارتكبوا جرائم شخصية. ونحن في مرحلة تطورت فيها مفاهيم العدالة الدولية بصورة توجب تقديم أي شخص مهما كان للعدالة لإدانته أو تبرئته فلا أحد في الشريعة أو في القانون الوضعي يحق له أن يكون فوق القانون.
- الطريق الثالث وهو موقف حزب الأمة الذي وجد تأييدا من قطاع عريض في الرأي العام الداخلي والخارجي، خلاصته: أنه من الناحية النظرية البحتة فإن موضوع المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ظروف النزاعات المسلحة يمكن أن يظهر فيها تعارض بين القانون والعدالة- مثلا- إذا كف مجرم عن أعماله طوعاً فإن القانون يوجب عقابه. بينما العدالة توجب إعفاءه مثلما جاء في آية الحرابة من عفو بيانه: **(إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)**[33]. وإذا قتل شخص شخصاً ولكن الملابسات الظرفية أوقعت شخصاً ثالثاً في الاتهام مع أنه بريء. وبموجب القرائن القانونية حكم على الشخص البريء بالإعدام. ولكن قبل التنفيذ جاء القاتل الحقيقي واعترف بأنه هو القاتل. في هذه الحالة القانون يوجب الأخذ بإقراره وإعدامه. ولكن العدالة تفرض منطقاً آخر لأنه إذا كان قد استحق العقاب لأنه قتل شخصاً فقد استحق العفو لأنه أنقذ حياة آخر. والعدالة نفسها لها أكثر

---

[31] **سلوبودان ميلوسوفيتش** (20 أغسطس 1941- 11 مارس 2006م) كان رئيسا لصربيا (1989-1997م) وليوغسلافيا (1997-2000م). توفي أثناء محاكمته.

[32] **ماك آرثر تشارلز تايلور** (ولد 1948م) رئيس ليبريا السابق اتهم بارتكاب جرائم حرب ويحاكم الآن في هولندا.

[33] سورة المائدة-الآية 34.

من وجه واحد –مثلا- العدالة العقابية تحاسب على أعمال وقعت في الماضي وهي مطلوبة لعدم الإفلات من العقوبة. ولكن ماذا يكون الحال إذا أدت المعاقبة هذه إلى اضطرابات تقع في المستقبل وتودي بالاستقرار والعدالة المنشودة؟ هذه العدالة التي يحققها الصلح والتسامح والتعافي تقع كثيراً بعد النزاعات المسلحة ولكن المحاكم الجنائية لا تستطيع أخذها في الحسبان لأن منطقها غير قانوني. ولذلك لا يوجد نظام لا يترك مساحة لأخذ العوامل غير القانونية في الحسبان- وهذا هو أساس البند 16 من نظام روما[34] الذي يترك نافذة لمجلس الأمن. نحن إذن أمام أمرين: نريد المساءلة وعدم الإفلات من العقوبة للجناة. وهذا يجلب مصلحة حقيقية إذ يحقق العدالة، ولكن جلب هذه المصلحة في ظروف معينة يفتح باب المفاسد. وإدارة الشأن العام مثلما هي معنية بجلب المصالح فإنها معنية كذلك بدرء المفاسد. هذه المعادلات جزء لا يتجزأ من آليات البناء الاجتماعي ولا يستطيع مجتمع سوي أن يستغني عنها. ولهذا فإننا نادينا بمعادلة توفق بين العدالة والاستقرار، باقتراح محاكم هجين تكون من قضاة عرب وأفارقة وسودانيين مشهود لهم وتعمل وفق القانون الإنساني الدولي لتنظر في جرائم دارفور.

لقد ظللنا نؤكد أن نهج (عفا الله عما سلف) الذي كان يتخذ في السودان في الماضي لا يمكن الاستمرار فيه في دارفور لأسباب داخلية وخارجية عددتها في كتابي: "الإنسان بنيان الله"[35]، وحذرت من مغبة الإصرار على تسليم الرئيس البشير والسودان يواجه مستحقات للسلام والتحول الديمقراطي والتي ستتم الإطاحة بها في سبيل مواجهة المحكمة الجنائية. وقدمت مقترحا بالمحاكم الهجين للجنة الحكماء التي كونها الاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس جنوب الأفريقي السابق ثابو أمبيكي وقد قبلتها وضمنت فكرة المحاكم الهجين في تقرير اللجنة الذي أجازه الاتحاد الأفريقي في النهاية. ولكن النظام رفض هذا المقترح هو أيضا.

هدأت الآلة الإعلامية الضخمة التي تحركت في السنين الماضية عالميا بشأن دارفور لدرجة ما، وصار الترقب الآن كله ومحط الأنظار موجها على مسألة الاستفتاء وأن يقوم في أوانه على النحو الذي تتبعناه أعلاه. والمنتظر أن يتم تحريك المسألة بقوة بعد الاستفتاء.

ولكن هذا نهج عقيم، نهج السلام بالقطاعي بحسب كتاب منظمة أكورد[36]. لكأن الاستفتاء ومآلاته لا تتأثر بما يدور في دارفور، فنتركها الآن تمور ونعود ريثما نفرغ من الاستفتاء! إن من أوجب واجبات الاستفتاء المتفق عليه والمفضي لاستقرار أن تحل قضية دارفور، لأن الاستقرار في المنطقة مربوط بإطفاء بؤر النزاع المتداخلة إقليميا وهذا لن يتأتى بدون حل قضية دارفور. فالقضية أصلا داخلة في إطار حروب الوكالة بين الشريكين والخرطوم تشكو من مد الحركة الشعبية لحركات دارفور المسلحة بالسلاح والتدريب. انفجار دارفور بعد الاستفتاء سيطيح بالسلام في المنطقة ويقضي على السلام في الجنوب وهو مشحون ببرميل بارود من القضايا المعلقة. كذلك هنالك جزء مقدر من النازحين الجنوبيين في دارفور، كيف سيتم الوصول إليهم مع الأوضاع الحالية؟ أم سيلحق بهم ما لحق من نازحي دارفور أيام الانتخابات؟

إن الخطة الموضوعة حاليا معناها بوضوح أن يتم فصل الجنوب على حال حرب مع الشمال، وأن يتكرر السيناريو من جديد في دارفور، والبقية تأتي، وهذا هو ما حدا بالوطنيين أن يتوجسوا من أن تدابير السلام المتخذة الآن إنما هي روشتة لتمزيق الوطن، والإطاحة بالاستقرار في المنطقة.

---

[34] المادة 16 من نظام روما الأساسي: **إرجاء التحقيق أو المقاضاة:** لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثنى عشر شهرا بناء على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها.

[35] الصادق المهدي الإنسان بنيان الله 2009م- منشورات المكتب الخاص للإمام الصادق المهدي

[36] Mark Simmons and Peter Dixon (eds) Peace by Piece , ACCODR, 2006

وضعت اتفاقية أديس أبابا 1972م حدا لحرب محدودة ولكن سوء إدارة السلام أدى إلى اندلاع حرب أخطر وأوسع من الأولى في عام 1983م. والسلام المبرم في 2005م، إذا لم نأخذ كافة الأمور المذكورة في الحسبان، قد يؤدي لاندلاع حرب ثالثة شاملة في السودان وقارته وعالمه.
من لم يتعظ بدروس التاريخ سوف يكرر أخطاءه!!

الفصل الرابع عشر: تصميم

هذا فصل عزم وتصميم نختم به فوضوح الرؤية وحده لا يكفى. لا بد بعد معرفة الحق من المرافعة به والعمل لتحقيق مقاصده.

قال نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ"[1].

إن أقوى الحجة منطقا ما أسفرت عنه تجربة الإنسان وصدقته حقائق الوحي: (**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**)[2]، وقال نبي التسامح عيسى عليه السلام مميزا الخبيث والطيب من أفعال البشر: بثمارها تعرفونها.

وقديما تعرض فلاسفة اليونان للموقف من الحق والباطل. قال أفلاطون رائد المثاليات: إذا عرف الناس الحق انحازوا له. ولكن قال تلميذه مقولة من هو أدرى بالحالة البشرية. قال أرسطو: لا يكفي أن يعرف الناس الحق بل ينبغي أن تتوافر إرادة إحقاقه.

عدم وضوح الرؤية عمى وعدم الحركة من أجل الرؤية الصائبة شلل. الإنسان هو الوحيد في الخليقة الذي يدرك الفرق بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، ويدرك حتما أن من لا يتحرر من قيود الواقع لا يستطيع تغييره.

شخّص هذا الكتاب القضية السودانية في أحد ملفاتها المصيرية. كان تشخيصا محيطا بقدر ما تمكن منه قدرات الإنسان العقلية والإلهامية. ولكنه لم يكن ولا ينبغي أن يكون تمرينا أكاديميا يقف عند حد الإتقان والاستحسان. إنه تعريف بالصواب ومرافعة من أجله وحض على العمل لتحقيق مقاصده على نحو ما سوف نفصل في التعريف أو المقدمة. المقدمة قد تقرأ في الأول ولكنها ينبغي أن تكتب في الآخر لأنك لا تقدم لأمر قبل أن تصف ما هو؟ والوصف يأتي بعد الإحاطة بالموصوف.

كان الأستاذ علي مزروعي قد استعرض حالة الدول الإفريقية بعد استقلالها وهاله سوء حالها ومعاناة شعوبها فدفعه تشاؤمه من حالها إلى اقتراح نوع من استعادة الوصاية الإمبريالية:

كفى بك داءا أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أن يكن أمانيا!

إذن ليس السودان فريدا في تأزم صنعته أخطاء النخب الحاكمة وجره ضعف مؤسسات الدولة وهشاشة التكوين القومي لشعوبها.

ميزة الحالة السودانية أن في البلاد هامش حرية يسمح بحركة في مجال المصير الوطني. وفي السودان هامش تسامح يسمح بتواصل بين القوى الاجتماعية فيه لتتدارك نفسها وتتنادى لنجوى حميدة حول مشروع أكثر جدوى لبناء الوطن.

دوام حال البلاد على أساس وضعها الدستوري والسياسي الحالي مستحيل فدولة السودان الحالية كلوحة محرمات الطعام مائجة بالمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع. استمرار غير مجد سواء استمرت متحدة أو تجزأت جزأين يحملان سمات الحاضر.

التحدي أمام شعبنا هو الإقدام على هندسة جديدة لبناء الوطن الواحد أو الوطنين التوأم.

وجود وطن ديمقراطي مستقر، موفق بين التأصيل والتحديث، وبين التنمية والعدالة وبين استقلال الإرادة الوطنية والتعامل الايجابي مع الأسرة الدولية؛ مصلحة كبرى للشعب السوداني الذي أرهقته المعاناة وسوف يواصل دفع ثمن غالٍ من عرقه ودمه إذا فاتته تلك المقاصد.

وهو كذلك في مصلحة دول الجوار التي سوف تلهمها القدوة السودانية أو تضرها الكبوة السودانية.

ومجلس الأمن الدولي إذا هو صدق مع وظيفته التي خطها ميثاق الأمم المتحدة معنيٌ حتى النخاع بالحالة السودانية القابلة للانتشال أو الاشتعال.

لأسباب كثيرة كان وسيظل للولايات المتحدة دور هام في بناء السلام في العالم سيما السودان. ولكن كما قال زيغنيو برزنسكى[3]: بين قدرات أمريكا الإستراتيجية الهائلة ومستوى الحكمة في سياساتها فجوة ما لم تجسّر لن تستطيع أداء دورها بصورة تخدم البشرية.

من أهم مصالح أمريكا المعلنة احتواء "الإرهاب" ولكن أعمالها المشاهدة اليوم في أفغانستان، وفي العراق، وفي فلسطين، وفي باكستان، وفي الصومال، وغيرها فاشلة في تحقيق مقاصدها. والنتيجة أن "القاعدة" اليوم أوسع انتشارا في شرق أفريقيا، وفي غربها، وفي قرنها وشمالها. فإذا صار السودان دولة واحدة أو دولتين كسيحتين فسوف يفتح ذلك مجالا واسعا لكل أصناف الإرهاب.

الرأي العام الأمريكي اليوم معبأ وديا لصالح جزء من السودان وعدائيا ضد الجزء الآخر. ولكن السياسة الرشيدة توجب على أمريكا الاهتمام بعافية السودان الموحد أو دولتي السودان.

---

[1] صحيح بخاري

[2] سورة فصلت الآية 53

[3] **زبيغنيو برزنسكي** (ولد 28 مارس 1928م) أمريكي من أصل بولندي، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر لشئون الأمن القومي.

المؤتمر الوطني ربط الشمال بحربه واتبع سياسات جلابة لكسب العداوات. ولكن لا ينبغي أن يعامل شمال السودان كأنه صنيعة لحزب من الأحزاب قابل أن يغير سياساته أو أن يزول وجوده. ناهيك عن أن يكون ذلك الحزب حزب أقلية استولى على السلطة بطريقة غير شرعية.
لنقرأ معا صحيفة الإرهاب. الإرهاب مقيت أخلاقيا وهو ينافى أحكام القتال في الإسلام. ولكن لا شأن للإسلام به؛ إنه خطة احتجاج يلجأ إليها الضعفاء في مقاومة الأقوياء وقد مارست صورة منه كل الشعوب وفي كل الأديان. وحتى الاستقتال الذي يسمون أصحابه انتحاريين ممارسة شائعة بين كثير من أهل الملل والنحل على نحو ما شرح ووثق العالم الأمريكي روبرت بيب في كتابه: الموت من أجل الكسب[4].
وفي عامنا هذا (2010م) نشر نائب رئيس مجلس الاستخبارات القومي التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية السيد جراهام فوللر كتابا بعنوان: "العالم بدون الإسلام"[5]. تساءل فيه: ماذا لو أن الإسلام لم يوجد أصلا في منطقة الشرق الأوسط؟ قال: بعض الناس يحسبون هذه نعمة وتعني عالما بلا صراع حضارات، وبلا حروب مقدسة، وبلا إرهاب، وتطرق الكتاب لأحوال الشرق الأوسط عرقياً واقتصادياً وليس دينياً. وحتى إذا لم يكن الإسلام موجودا فإن ما في المنطقة من اضطرابات سوف تكون موجودة ما دامت هناك مظالم فإنها سوف تستدعي احتجاجات بصرف النظر عن عقيدة الناس الدينية.
قال: الإرهاب سلوك يلجأ إليه الضعفاء لمقاومة الأقوياء. الإرهاب ظاهرة لن تختفي إلا بإزالة أسبابها.
قال: يمكن أن نقضى عليه إذا اتبعنا ستة إصلاحات:

- إجلاء قواتنا من أراضي الشعوب الإسلامية.
- وضع حد لدعمنا الطغاة من حكامهم .
- وقف محاولة إملاء نظم الحكم على شعوبهم.
- حل عادل لمظلمة الشعب الفلسطيني.
- مساعدة التنمية البشرية من صحة وتعليم في تلك البلدان.
- لقد صرفنا على مغامرات عسكرية فاشلة ثلاثة ترليونات من الدولارات لو أنفقنا عشرها على التنمية البشرية لاكتسبنا صداقة الشعوب.

وهذه النصائح هي تقريبا ما جاء في كتاب مايكل شوير[6] (السير إلى الجحيم)[7] باعتبار أن ما تقوم به الولايات المتحدة الآن ليس هو الحل وسيرديها الجحيم في النهاية.
إن تعاطف الولايات المتحدة مع أهلنا في الجنوب عاطفة حميدة ما لم تنحرف من مسارها وتوظف لإستراتيجية عدائية لبقية أهل السودان. إذا ساد انطباع أن أمريكا تبطش بشعب مسلم في السودان فسوف يكون لهذا الانطباع أثره في زيادة كراهية لأمريكا وبالتالي تزويد الغضب ومآلاته الإرهابية. نعم نحن نستدعى موقفا أمريكيا ايجابيا من أجل بناء الوطن في سودان موحد أو سودانيين متآخيين.
إنه موقف مع أهميته لا يجدي ما لم يسبقه تصميم سوداني قوى للخروج من المستنقع الآسن، وبناء الوطن الواحد أو الوطنين المتآخيين. هذا ما ينبغي أن تعمل من أجله الإرادة السودانية الوطنية الصاعدة. ولكن: **(إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ)[8].** والقاعدة التي أثبتتها تجربة الإنسان وأكدتها حقيقة الوحي: **(إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ)[9].**
نسأل الله أن يلطف بوطننا ويمن علينا، ويجعل لنا من أمرنا رشدا.

---

[4] Robert A. Pape Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism, Random House (May 24, 2005) والكاتب أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة شيكاغو المتخصص في السياسة الدولية ومدير مشروع شيكاغو حول الإرعاب (الإرهاب) الانتحاري- الناشر
[5] Graham E. Fuller, A World Without Islam, Little, Brown and Company; 1 edition (August 11, 2010)
[6] مايكل شوير كان موظفا بوكالة المخابرات الأمريكية (سي أي إيه) لاثنين وعشرين عاما ويعمل الآن كمحلل إخباري مختص بالإرهاب، مع تدريس كورسات فوق الجامعية حول القاعدة في جامعة جورج تاون.
[7] Michael Scheuer Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq, Publisher: Free Press; February 12, 2008
[8] سورة الأنعام الآية 36
[9] سورة الرعد الآية 11